

www.kotobarabia.com
الإعلام العربي
وقضايا العولمة
www.kotobarabia.com
د. عواطف عبد الرحمن

الإعلام العربي وقضايا العولمة

د. عواطف عبد الرحمن

فهرس

إهـداء

إلى حفيداي... أحمد هشام، وعمر هشام

أملاً في أن يكونا دوما صوت الحق ورسل العطاء، وسند المستضعفين، وأن يواصلا السعي مع جيلهما من أجل مصر وطنًا للشرفاء المنتمين القادرين على حمل الأمانة.

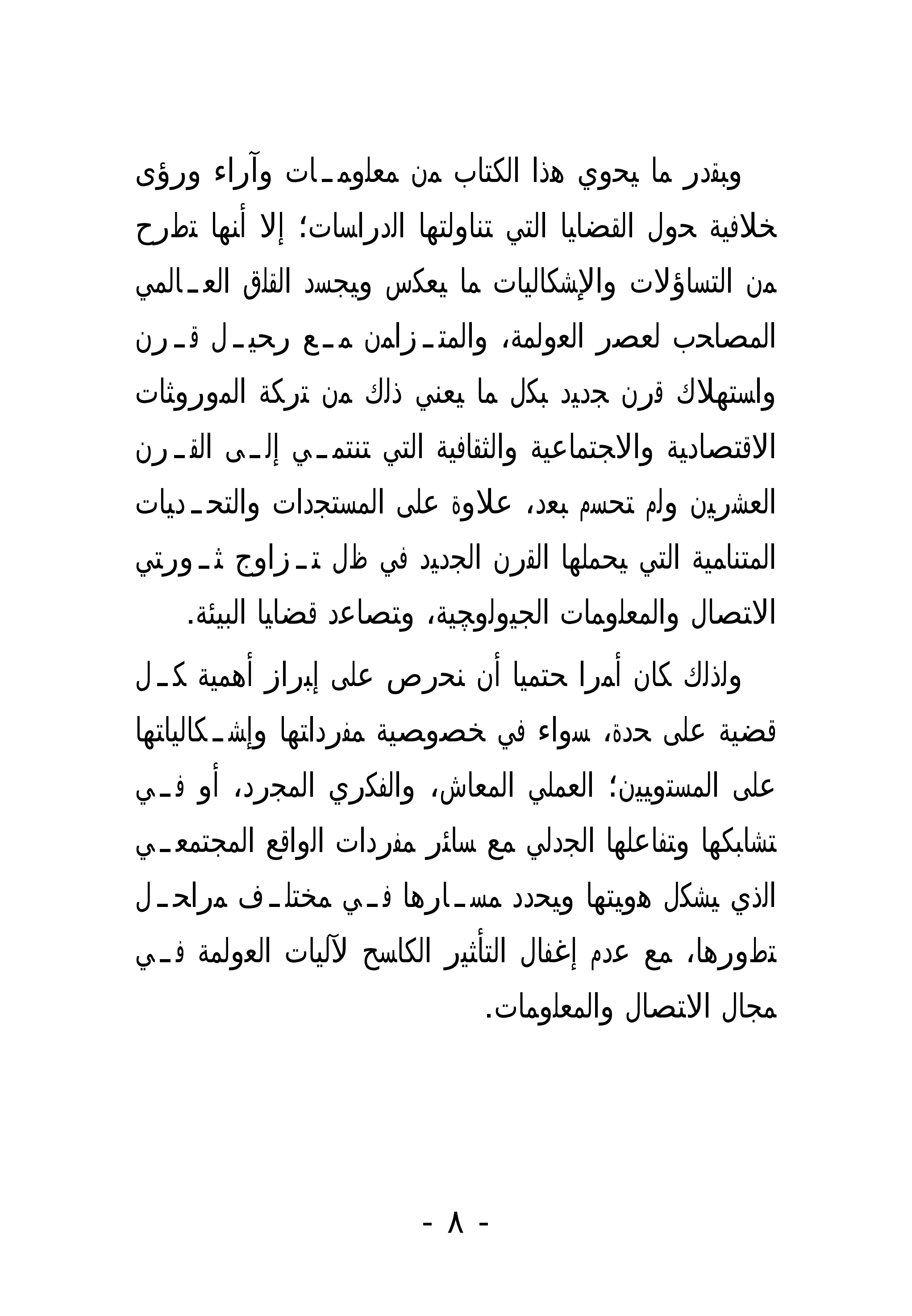
د. عواطف عبد الرحمن

مُقَدِّمَة

لا شك أن التداعيات الدولية والإقليمية التي أعقبت سقوط المعسكر الاشتراكي الأوروبي، واختفاء الاتحاد السوفيتي، وانفراد الولايات المتحدة بالساحة الدولية، واختفاء الصراع شرق/ غرب، وبروز الفجوة بين الشمال والجنوب، وما صاحبها من تحولات نوعية في بنية العالم السياسية والاقتصادية والثقافية؛ وذلك في ظل اتساع آثار الثورة العلمية والتكنولوجية، خصوصا في ميادين الصناعات الإلكترونية والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية. هذا مع تصاعد نفوذ الشركات المتعددة الجنسية، وتراجع مكانة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، واستمرار الخلل والتفاوت الحاد في النظام العالمي الراهن، سواء في مجال الاقتصاد أو المعلومات والاتصال؛ كل ذلك أسفر عن ظهور مرحلة جديدة في تاريخ العالم عرفت باسم العولمة، وخريطة جديدة للصراع الإقليمي والعالمي تتجلى تداعياتها كأوضح ما تكون على الساحتين الإعلامية والثقافية.

ويقدم هذا الكتاب محاولة نقدية لقراءة وتفسير المستجدات التي طرأت على خريطة الواقع العربي والدولي في سـياق المرحلة الجديدة للنظام الرأسمالي العالمي، والتي عرفت باسم العولمة؛ حيث تتداخل بطريقة جدلية الشركات والمؤسسـات والشبكات الدولية الاقتصادية والاتصالية والمعلوماتية؛ كـي تحل محل الدولة القومية في ميادين المال والاقتصاد والثقافة والإعلام، وحيث تواصل القوى الدولية المتحكمة في العولمة محاولاتها الدءوبة من أجل عولمة الثقافة والتعلـيم والـدين، وسائر مكونات المنظومة الحضارية التـي كانـت تحـتفظ باستقلال نسبي خارج دوائر وقيم السوق العالميـة. ونظـرا للتداخل القائم بين التحولات التي تجري في العالم، وما تثيره من قضايا وتحديات وأسـئلة، وبـين مـا يواجهـه الواقـع والمستقبل العربي في عصر العولمة؛ لذلك كان طبيعيـا أن تنال ظاهرة العولمـة وتجلياتهـا الاتصـالية والمعلوماتيـة والثقافية اهتماما مركزيا يجعلها تتصدر سائر القضايا التـي يضمها هذا الكتاب، والتي يتميز بعضها بالطابع العالمي (مثل كل من قضايا المرأة والبيئة والهندسة الوراثيـة)، وينفـرد بعضها الآخر بالطابع العربي (مثل إشكالية الوفاق العربي)،

ويمثل البعض الثالث جسر التواصل الإعلامي بين الغـرب والعالم العربي (مثل صورة الغرب في الصحافة المصرية)، ولكنها في مجملها تعد محكات شـفافة تعكـس التناقضـات الكامنة، وأشكال التعاون الاقتصادي والاجتماعي المتعـددة، والتي يزخر بها الواقع العربي بفعل تراكم الموروثات الثقافية السلبية، وغياب الديموقراطيـة فـي مختلـف المؤسسـات الاجتماعية والسياسية؛ بدءا بالأسرة، وانتهاء بـنظم الحكـم، ومرورا بالأحزاب والتنظيمات الثقافية والعلميـة، وإن كـان الأمر لا يخلو من تحسس إرهاصات التحدي وآفاق الانفراج المستقبلية. هذا وتبرز التجليات السـلبية والإيجابيـة لهـذه القضايا في إطار التفاعل بين الإعلام، والتشـابكات الخفيـة التي تحكم مسار وفاعلية هذه القضايا في سياق ما تطرحـه العولمة من إشكاليات وتحديات اجتماعية وثقافية لم تحسم بعد على المستويين العربي والدولي.



وبقدر ما يحوي هذا الكتاب من معلومـات وآراء ورؤى خلافية حول القضايا التي تناولتها الدراسات؛ إلا أنها تطرح من التساؤلات والإشكاليات ما يعكس ويجسد القلق العـالمي المصاحب لعصر العولمة، والمتـزامن مـع رحيـل قـرن واستهلاك قرن جديد بكل ما يعني ذلك من تركة الموروثات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنتمـي إلـى القـرن العشرين ولم تحسم بعد، علاوة على المستجدات والتحـديات المتنامية التي يحملها القرن الجديد في ظل تـزاوج ثـورتي الاتصال والمعلومات الجيولوجية، وتصاعد قضايا البيئة.

ولذلك كان أمرا حتميا أن نحرص على إبراز أهمية كـل قضية على حدة، سواء في خصوصية مفرداتها وإشـكالياتها على المستويين؛ العملي المعاش، والفكري المجرد، أو فـي تشابكها وتفاعلها الجدلي مع سائر مفردات الواقع المجتمعـي الذي يشكل هويتها ويحدد مسـارها فـي مختلـف مراحـل تطورها، مع عدم إغفال التأثير الكاسح لآليات العولمة فـي مجال الاتصال والمعلومات.

إن جوهر هذا الكتاب يتمحـور فـي الدراسـة الأولـى وعنوانها "الإعلام المعاصر وتحديات العولمة"؛ حيـث يـتم رصد وتشخيص مفهوم العولمة بين علماء الاقتصاد السياسي والاجتماع والثقافة، وتطرح الأسباب السياسية والاقتصـادية والتكنولوجية التي أدت إلى ظهور العولمة، والتي تتمثل فـي اختفاء الاتحاد السوفيتي وتصاعد نفوذ الشـركات المتعـددة الجنسية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الـدولي، والبنك الدولي) وظهور منظمة التجارة العالميـة، وتـزاوج ثورتي الاتصال والمعلومات؛ بما أضاف للسـوق العالميـة قدرات هائلة غير مسبوقة في الانتشار والترويج والدعاية.

وقد رصدت الدراسة الآثار العولمية في مجال الاتصـال والمعلومات بشقيها الإيجابي والسلبي؛ سعيا لإبراز وظـائف الإعلام العولمي، وأدواره الاجتماعية والثقافية فـي عصـر هيمنة القيم الاستهلاكية وإيديولوجية السوق.

ولعل من أبرز قضايا عصر العولمة، والتي تستحوذ على اهتمام شعوب العالم شمالاً وجنوبا؛ قضيتي البيئـة والثـورة البيولوجية، اللتان تشغلان مساحة بارزة فـي هـذا الكتـاب (الدراستان: قضايا البيئة بين الصحافة والرأي العام، الإعلام وقضايا الهندسة الوراثية)؛ حيث تثار قضية انتشـار الأميـة العلمية في المجتمعات المعاصرة، خصوصا فـي الجنـوب؛ فرغم أن البشرية تعيش منذ سنوات عديدة الموجة الحضارية الثالثة التي تتمثل في الثورة العلمية والتكنولوجية وتجلياتهـا في مجالات المعلومات والاتصال الهندسية الوراثية، غير أن الأمية العلمية تبرز كتجسيد واضح للفجوة التي تزداد اتساعا بين مجتمع العلماء وبين سائر فئات الجمهور، بما فيهم القادة السياسيين والبرلمانين والإعلاميين، وهنا تبـرز المسـئولية الكبرى التي تقع على وسائل الإعلام، في ضـرورة تبسـيط المعرفة العلمية وتوصيلها إلى مختلف الشرائح والمسـتويات الجماهيرية، من خلال الإعلام المقروء والمرئي والمسموع، وتطرح الدراستان الإشكاليات المعرفية والمخـاطر البيئيـة، والتحديات الأخلاقية والاجتماعية الناتجة عـن الإنجـازات العلمية التي تحققت في مجال الهندسة الوراثية، كمـا تسـاط

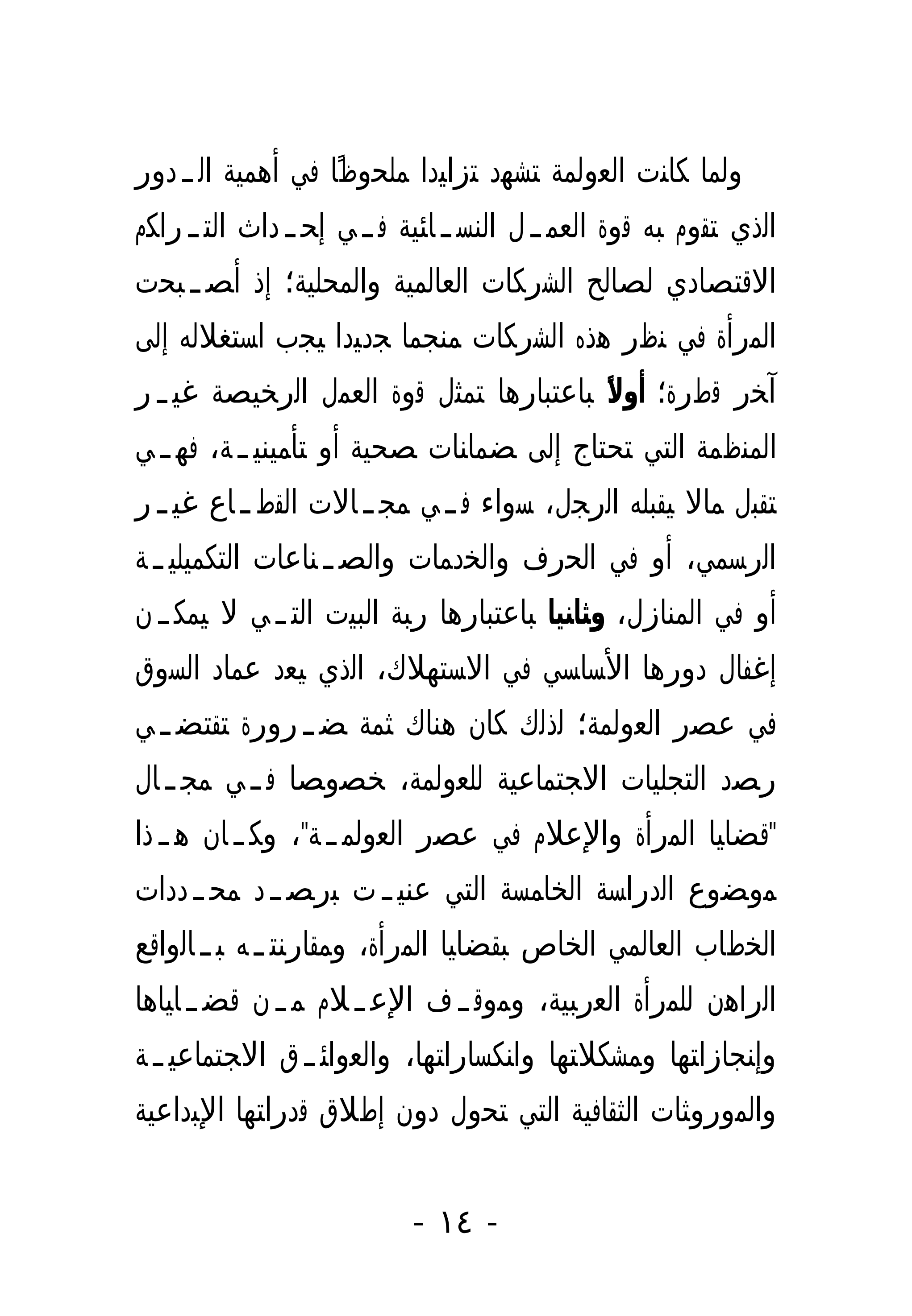
الضوء على المعوقات التي تحول دون قيام وسائل الإعـلام بأدوارها المفترضة، والتي يكمن بعضها في طبيعـة العمـل الإعلامي ذاته كنشاط إنساني له خصوصيته ولـه قصـوره الذاتي، كما يرجع أغلبها إلى سطوة المصالح التي تجسـدها الشركات المتعددة الجنسية، والتي تسيطر علـى ٨٠% مـن التجارة العالمية والاستثمارات الدولية، وتتحكم بصورة شـبه مطلقة في حركة السوق العالمية، خصوصا فـي مجـالات الاتصالات والفضائيات والمعلومـات، والأدويـة والبحـث العلمي والإعلانات، والعلاقات العامة.

وإذا كانت قضية الوحدة العربيـة قـد تصـدرت قائمـة الأولويات لدى الـرأي العـام العربـي منـذ الخمسـينيات والستينيات، واستمرت مطروحة حتى التسعينيات، وأضـيف إليها بعض القضايا الأخرى المحورية (مثل قضـايا التنميـة الشاملة، وحقوق الإنسان العربي المادية والمعنوية، والاعتماد الجماعي على الذات في مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية والثقافية)؛ فإن الدراسة الثانية وعنوانها "الإعـلام وإشـكالية تحقيق الوفاق العربي" قد كشفت عن الظروف والملابسـات التي تحدد صيرورة المد والجزر، وتداعيات الوفاق والانقسام

في المشهد العربي الراهن، والتي أبرزتها الصحافة العربيـة من خلال تسليط الضوء على مكانها مـن الوفـاق العربـي حضورا وغيابا، بعد مجموعة من القضايا والأحداث الفاصلة في التاريخ العربي المعاصر، والتي تمثلت في السوق العربية المشتركة، ومؤتمر الدوحة الاقتصادي (نـوفمبـر ١٩٩٧)، والأزمة العراقية مع الأمم المتحـدة والقـدس، ومحـاولات تهويدها.

وفي ضوء الرصيد الأكـاديمي المحـدود الـذي قدمتـه الأدبيات العلمية العربية في مجال الإعلام عن صورة الغرب في الإعلام العربي المعاصر، والذي يتناول أغلبـه حقبتـي الستينيات والسبعينيات، فيما يركز قليل منـه علـى حقبـة الثمانينيات؛ جاء اهتمامي بضرورة رصد وتحليـل صـورة الغرب في الصحافة المصرية في حقبة التسعينيات؛ أي فـي عصر العولمة، ومما ضـاعف حماسـي لهـذا الموضـوع التشجيع الذي لقيته من إحدى رفيقات المهنة الدكتورة نهاوند القادري، التي بادرت إلى نشر الدراسة ضمن محاور العـدد الثاني من مجلة "الباحثات" اللبنانية، ولقد سعت الدراسة إلـى رصد وتحليل العوامـل والمتغيـرات السياسـية والثقافيـة

والإعلامية التي أثرت في تشكيل صورة الغرب، كما قدمتها الصحافة المصرية بشقيها القـومي والحزبـي، وبمختلـف تياراتها وتوجهاتها الأيديولوچية والسياسية، وقد تم اختيـار فترات زمنية كاشفة وذات دلالة سياسية وثقافية بارزة؛ ممـا كان له أثره المباشر والملحوظ علـى الخطـاب الإعلامـي المصري تجاه أدوار ومواقف الغرب مـن قضـايا العـالم العربي فـي حقبـه التسـعينيات؛ فكانـت أزمـة الخلـيج (٢ أغسطس ١٩٩٠، و٢٨ فبرايـر ١٩٩١) هـي القضـية السياسية، كما كان الاحتفال بمرور قرنين علـى العلاقـات المصرية الفرنسية هو الحدث الثقافي الذي أثار جدلاً طـويلاً في الخطاب الإعلامي المصري؛ مما أحدث كثافة في الإنتاج الصحفي، سمحت برصد دقيق لعناصر صورة الغرب فـي المجال الثقافي.



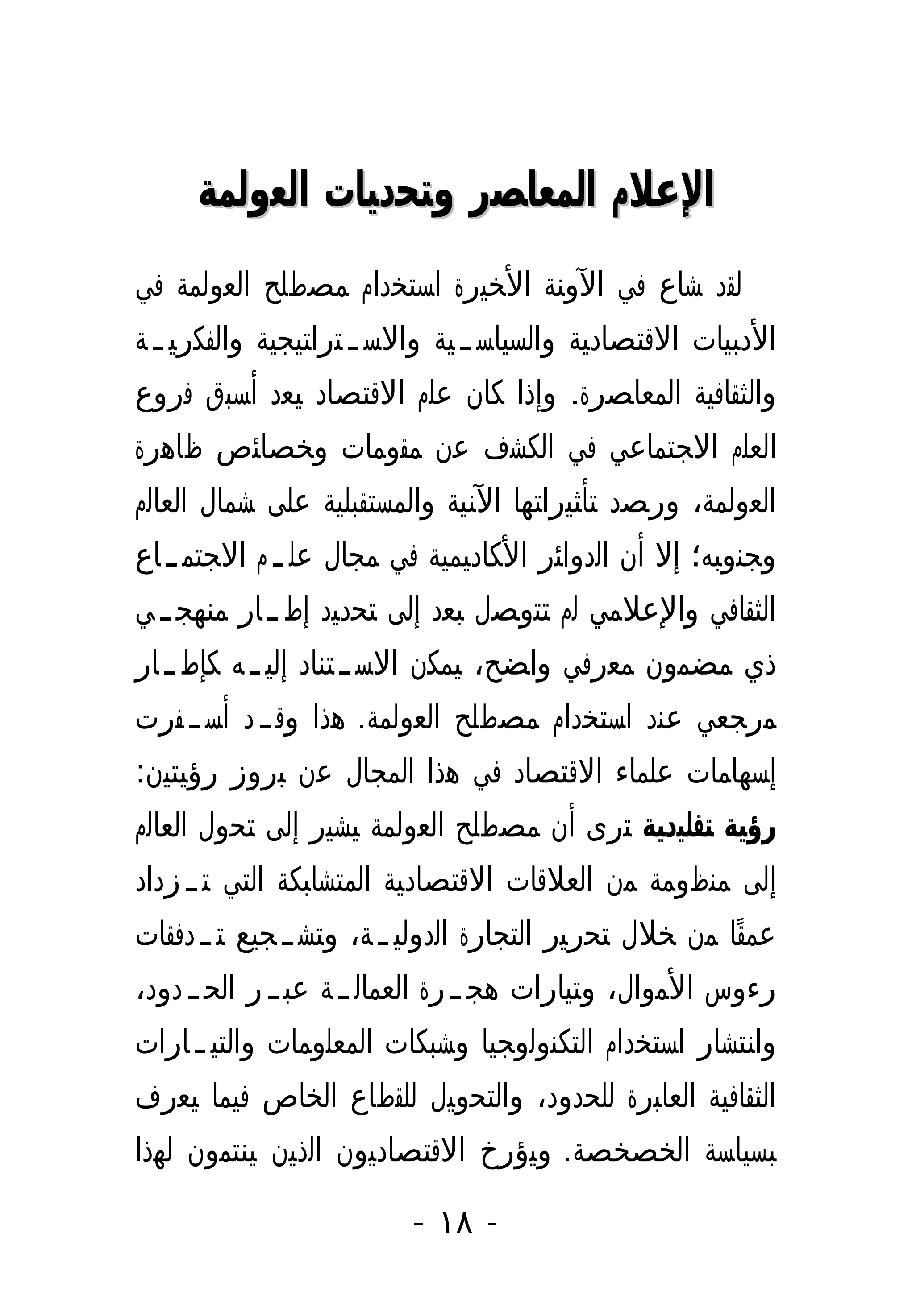
ولما كانت العولمة تشهد تزايدا ملحوظًا في أهمية الـدور الذي تقوم به قوة العمـل النسـائية فـي إحـداث التـراكم الاقتصادي لصالح الشركات العالمية والمحلية؛ إذ أصـبحت المرأة في نظر هذه الشركات منجما جديدا يجب استغلاله إلى آخر قطرة؛ **أولاً** باعتبارها تمثل قوة العمل الرخيصة غيـر المنظمة التي تحتاج إلى ضمانات صحية أو تأمينيـة، فهـي تقبل مالا يقبله الرجل، سواء فـي مجـالات القطـاع غيـر الرسمي، أو في الحرف والخدمات والصـناعات التكميليـة أو في المنازل، **وثانيا** باعتبارها ربة البيت التـي لا يمكـن إغفال دورها الأساسي في الاستهلاك، الذي يعد عماد السوق في عصر العولمة؛ لذلك كان هناك ثمة ضـرورة تقتضـي رصد التجليات الاجتماعية للعولمة، خصوصا فـي مجـال "قضايا المرأة والإعلام في عصر العولمـة"، وكـان هـذا موضوع الدراسة الخامسة التي عنيـت برصـد محـددات الخطاب العالمي الخاص بقضايا المرأة، ومقارنتـه بـالواقع الراهن للمرأة العربية، وموقـف الإعـلام مـن قضـاياها وإنجازاتها ومشكلاتها وانكساراتها، والعوائـق الاجتماعيـة والموروثات الثقافية التي تحول دون إطلاق قدراتها الإبداعية

للمشاركة في بناء واستنهاض المجتمعات العربية؛ وذلك في محاولة للإجابة عن سؤال محـوري يـدور حـول الأدوار الجديدة للإعلام في عصـر العولمـة، بعـد أن أصـبحت الإمبراطوريات السمعبصرية (الأرضية والفضـائية) هـي المؤسسة التربوية والتعليمية الجديدة التي حلت مكان الأسرة والمدرسة. وفي ضوء هذه التطورات تبرز الإشكالية الخاصة بموقف الإعلام من قضايا المرأة العربية في حقبة العولمـة؛ حيث يصبح السؤال المطروح: "هل يقوم الإعـلام العربـي بدور إيجابي في دفع قضية المرأة إلـى الأمـام، أم يكتفـي برصد واقعها الراهن بسلبياته وإيجابياته، أم يسعى متعمـدا إلى تكريس أدوارها التقليدية متجاهلاً إنجازاتها في مجـالات التعليم والعمل والإبداع الفكري والثقافي، أم يحاول استثمارها من خلال الإعلانات لترويج القيم الاستهلاكية لصالح السوق العالمية والأسواق المحلية؟.

وفي النهاية هناك كلمة أخيرة أعرب بها عـن امتنـاني لرفاق المهنة الأعزاء، وعلى الأخص فريق العمل الجمـاعي بقسم الصحافة، الذين قدموا لي على امتداد مشواري العلمـي صورا شتى من المساندة والبهجة والتشجيع، وأخص مـنهم في جيل الشباب بالنسبة لهذا الكتاب بالتحديد؛ كل من هشـام عطية، ومحمد حسـام، وشـيرين سـلامة، وماجـدة عبـد المرضي، ومحرز غالي، ومحمد الباز. وإذا كنت قد أهديت هذا الكتاب إلى حفيداي أحمد هشام وعمر هشام باعتبارهمـا يمثلان الجيل القادم من شباب مصر الذي سـيواجه سـطوة العولمة وتجلياتها المضيئة والمعتمة، مسلحين بالوعي والعلم والانتماء للوطن (وعلى الأخص فقرائه وكادحيـه)؛ فـإنني وكما دأبت في كل مؤلفاتي السابقة أهدي هذا الجهد أيضا إلى طلابي من الأجيال الجديدة الواعدة بقسم الصحافة؛ اعتـزازا بهم وبهذا القسم العريق الذي قدم للوطن ذخيرة من المعرفـة والقيم والبشر، تتجدد دوما بتجدد مياه النهر العظـيم (نيـل مصر).

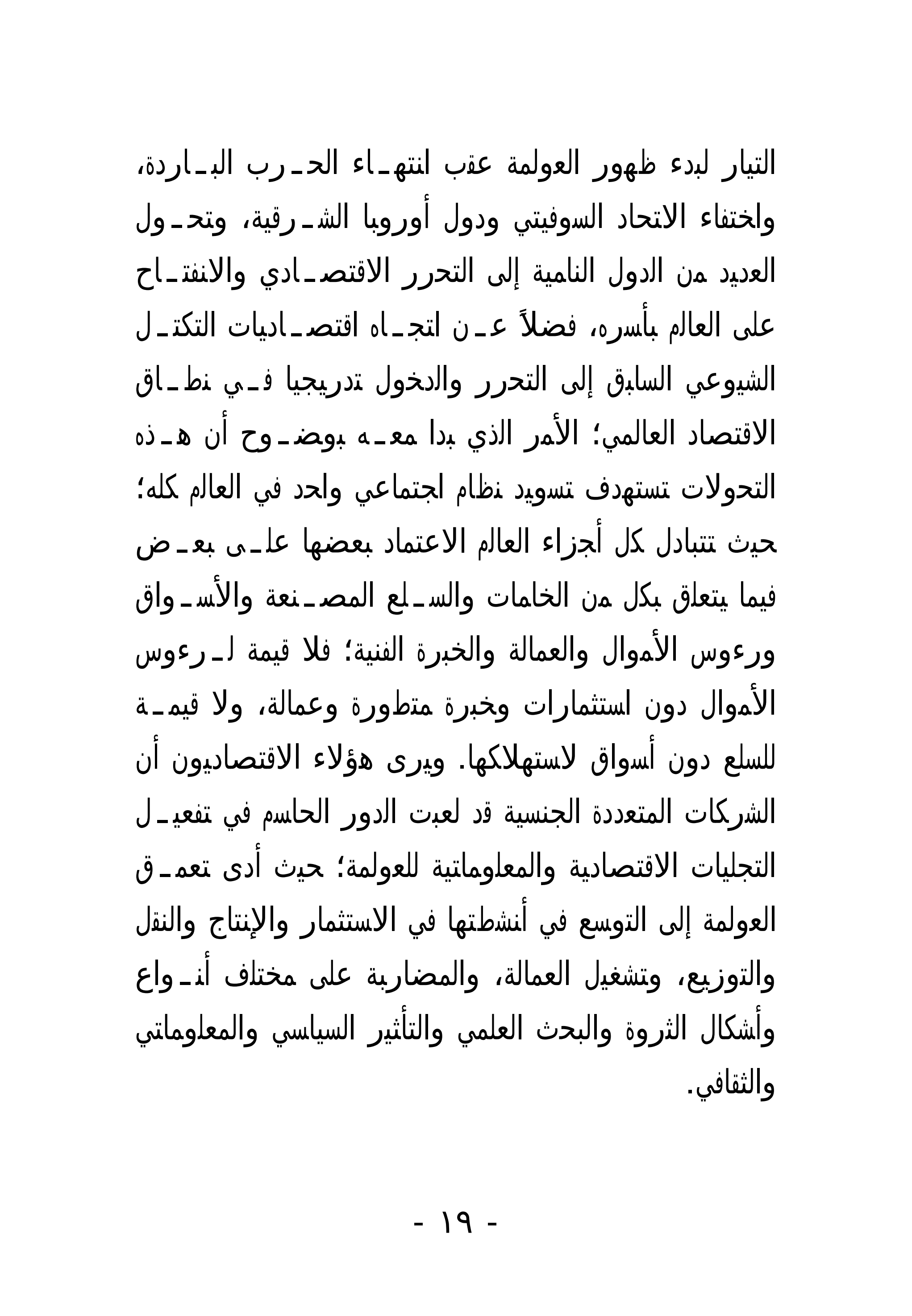
عواطف عبد الرحمن

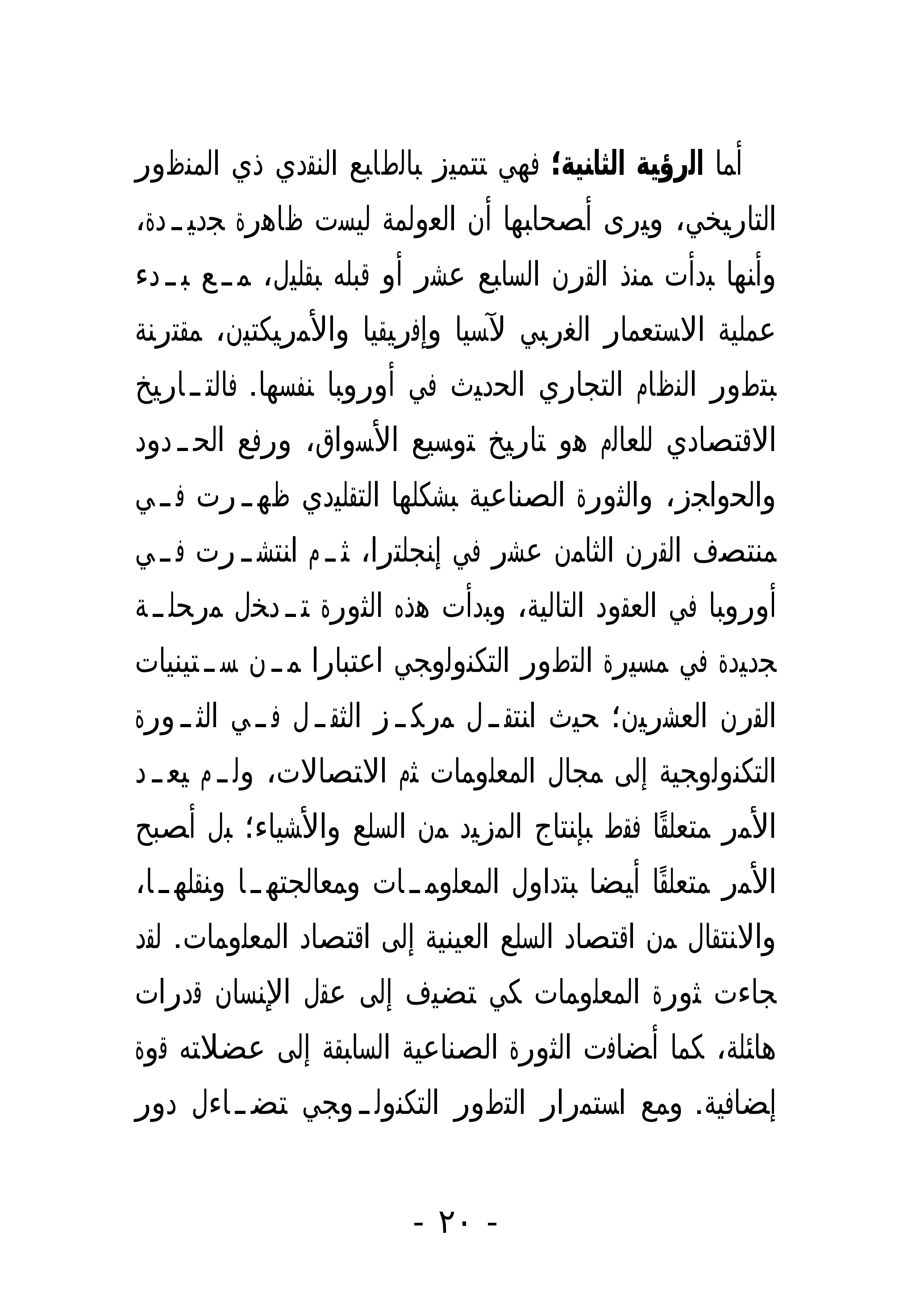
الإعلام المعاصر وتحديات العولمة



الإعلام المعاصر وتحديات العولمة

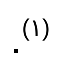
لقد شاع في الآونة الأخيرة استخدام مصطلح العولمة في الأدبيات الاقتصادية والسياسـية والاسـتراتيجية والفكريـة والثقافية المعاصرة. وإذا كان علم الاقتصاد يعد أسبق فروع العلم الاجتماعي في الكشف عن مقومات وخصائص ظاهرة العولمة، ورصد تأثيراتها الآنية والمستقبلية على شمال العالم وجنوبه؛ إلا أن الدوائر الأكاديمية في مجال علـم الاجتمـاع الثقافي والإعلامي لم تتوصل بعد إلى تحديد إطـار منهجـي ذي مضمون معرفي واضح، يمكن الاسـتناد إليـه كإطـار مرجعي عند استخدام مصطلح العولمة. هذا وقـد أسـفرت إسهامات علماء الاقتصاد في هذا المجال عن بروز رؤيتين: **رؤية تقليدية** ترى أن مصطلح العولمة يشير إلى تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تـزداد عمقًا من خلال تحرير التجارة الدوليـة، وتشـجيع تـدفقات رءوس الأموال، وتيارات هجـرة العمالـة عبـر الحـدود، وانتشار استخدام التكنولوجيا وشبكات المعلومات والتيـارات الثقافية العابرة للحدود، والتحويل للقطاع الخاص فيما يعرف بسياسة الخصخصة. ويؤرخ الاقتصاديون الذين ينتمون لهذا


التيار لبدء ظهور العولمة عقب انتهـاء الحـرب البـاردة، واختفاء الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشـرقية، وتحـول العديد من الدول النامية إلى التحرر الاقتصـادي والانفتـاح على العالم بأسره، فضلاً عـن اتجـاه اقتصـاديات التكتـل الشيوعي السابق إلى التحرر والدخول تدريجيا فـي نطـاق الاقتصاد العالمي؛ الأمر الذي بدا معـه بوضـوح أن هـذه التحولات تستهدف تسويد نظام اجتماعي واحد في العالم كله؛ حيث تتبادل كل أجزاء العالم الاعتماد بعضها علـى بعـض فيما يتعلق بكل من الخامات والسـلع المصـنعة والأسـواق ورءوس الأموال والعمالة والخبرة الفنية؛ فلا قيمة لـرءوس الأموال دون استثمارات وخبرة متطورة وعمالة، ولا قيمـة للسلع دون أسواق لاستهلاكها. ويرى هؤلاء الاقتصاديون أن الشركات المتعددة الجنسية قد لعبت الدور الحاسم في تفعيـل التجليات الاقتصادية والمعلوماتية للعولمة؛ حيث أدى تعمـق العولمة إلى التوسع في أنشطتها في الاستثمار والإنتاج والنقل والتوزيع، وتشغيل العمالة، والمضاربة على مختلف أنـواع وأشكال الثروة والبحث العلمي والتأثير السياسي والمعلوماتي والثقافي.



أما **الرؤية الثانية؛** فهي تتميز بالطابع النقدي ذي المنظور التاريخي، ويرى أصحابها أن العولمة ليست ظاهرة جديـدة، وأنها بدأت منذ القرن السابع عشر أو قبله بقليل، مـع بـدء عملية الاستعمار الغربي لآسيا وإفريقيا والأمريكتين، مقترنة بتطور النظام التجاري الحديث في أوروبا نفسها. فالتـاريخ الاقتصادي للعالم هو تاريخ توسيع الأسواق، ورفع الحـدود والحواجز، والثورة الصناعية بشكلها التقليدي ظهـرت فـي منتصف القرن الثامن عشر في إنجلترا، ثـم انتشـرت فـي أوروبا في العقود التالية، وبدأت هذه الثورة تـدخل مرحلـة جديدة في مسيرة التطور التكنولوجي اعتبارا مـن سـتينيات القرن العشرين؛ حيث انتقـل مركـز الثقـل فـي الثـورة التكنولوجية إلى مجال المعلومات ثم الاتصالات، ولـم يعـد الأمر متعلقًا فقط بإنتاج المزيد من السلع والأشياء؛ بل أصبح الأمر متعلقًا أيضا بتداول المعلومـات ومعالجتهـا ونقلهـا، والانتقال من اقتصاد السلع العينية إلى اقتصاد المعلومات. لقد جاءت ثورة المعلومات كي تضيف إلى عقل الإنسان قدرات هائلة، كما أضافت الثورة الصناعية السابقة إلى عضلاته قوة إضافية. ومع استمرار التطور التكنولـوجي تضـاءل دور

المواد الأولية، وأصبحت المعرفة العلمية والتنظيمية هي المكون الرئيسي للثورة العلمية والتكنولوجية؛ فأغلى عناصر الإنتاج وأقدرها هي براءات الاختراع، وأساليب البحث والتطوير. ولم يقتصر الأمر على ذلك؛ بل إن غلبة المعلومات على الاقتصاد حولت الاقتصاد العيني إلى اقتصاد رمزي، يتم التعامل فيه مع الأشياء من خلال رموز ومؤشرات في شكل أسهم وسندات، وحقوق وخيارات مالية.

ولم تلبث أن أدت التطورات الجديدة في الصناعات الإلكترونية وفي مجال الاتصالات؛ إلى توليد ثورة مالية جديدة، تنتقل فيها الثروات عبر الأثير على اتساع الكون على نحو غير ملموس، لا تقف أمامه بوابة الجمارك أو عيون إدارات النقد؛ إذ أصبحت الحقوق المالية مجرد ومضة كهربائية أو نبضة إلكترونية. ولم يقتصر الأمر على انتقال الأموال والسلع من خلال التعامل في هذه الأسواق المجازية للأوراق المالية والعقود؛ بل أصبح الدور الرئيسي لثورة المعلومات هو نقل الأفكار والمذاهب وصور الحياة وأنماطها إلى مختلف أنحاء العالم في زمن قياسي وبنفقات ضئيلة [١] .

في خضم هذا التطور الذي طرأ على طبيعة الإنتاج، مع تراجع أهمية الموارد الطبيعية، وظهور الاقتصاد الرمزي، وغلبة أشكال الثروة المالية، وسهولة انتقال المعلومات؛ ظهرت بوادر العولمة. ويشير بعض علماء الاقتصاد النقديين (الذين ينتمون إلى التيار النقدي) إلى تزامن ظهور العولمة أو الكوكبة (كما يفضل البعض أن يسميها) في الشمال، مع فشل التنمية في الجنوب؛ حيث تجسد العولمة أحدث مرحلة وصل إليها تركز رأس المال والسيطرة والقوة الاقتصادية في الشمال، وتواكب معها بروز ظاهرة التهميش لدول الجنوب، وفشلها في الحفاظ على استقلالها وخضوعها للتبعية، وهروب رءوس أموالها إلى مراكز الاستثمار في الدول الصناعية، وفشل تجارب التنمية، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، سواء بين الدول، أو في داخل الدولة الواحدة. ولقد تمت عملية العولمة للنشاط الإنتاجي من خلال آليتين هامتين؛ هما التجارة الدولية، أو التبادل الدولي، ومن خلال آلية الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد لعبت الدور الرئيسي في هذا المجال الشركات العالمية المتعددة الجنسية، التي اتخذت شكل الشركات المساهمة منذ القرن التاسع عشر، والتي يصل

عددها طبقًا لتقرير الاستثمار العالمي لعـام ١٩٩٥ لمنظمـة التجارة والتنمية للأمم المتحدة ٣٧ ألف شركة، تعمـل مـن خلال ٢٠٠ ألف فرع، ويبلغ رصيد استثماراتها ٢,٧ تريليون دولار، ويستحوذ على ٥٠% من هذا الرصيد حوالي مائـة شركة عالمية. وتعتبر هذه الشركات مسئولة عن ٣/ ١ الناتج العالمي، و٧٥% من الطاقـة العالميـة الخاصـة بالبحـث والتطوير، وتستخدم ٧٣ مليون عامل يمثلون ١٠% من حجم العمالة العالمي[٢]. ويشير علماء المدرسة النقدية في الاقتصاد إلى أن خروج الرأسمالية الصناعية مـن الحـرب العالميـة الثانية منهوكة القوى، ومحاولاتهـا الدءوبـة لإزالـة كافـة العقبات من أجل استعادة العولمة من جديد، ونجاحهـا فـي تحقيق ذلك في ظل الثورة التكنولوجية في مجال المعلومـات والاتصالات، وفي مجال التكنولوجيا الحيوية وتداعياتها؛ كل ذلك إنما يعكس اختفاء الهامش الذي كان مسموحا به لظهور أنظمة اجتماعيـة واقتصـادية لا تتعامـل بآليـات النظـام الرأسمالي، خصوصا وأن عقد التسعينيات قد شـهد قبـول العديد من الدول النامية لشروط المؤسسات الدولية الوسـيطة والناطقة باسم العولمة. هذا وتضم الدول الصناعية الكبـرى

السبع التي يطلق عليها مجلس إدارة اقتصاد العالم (وهي: الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، واليابان، وكندا، وإيطاليا، والتي انضمت إليها أخيرا روسيا) المراكز الرئيسية لحوالي ٤٢٦ شركة من الـ ٥٠٠ أكبر شركات كوكبية، كما يوجد بها ٢٢ شركة كوكبية في الاتصالات، فضلاً عن أكبر تسع شركات عالمية لإنتاج الحاسوب[٣].

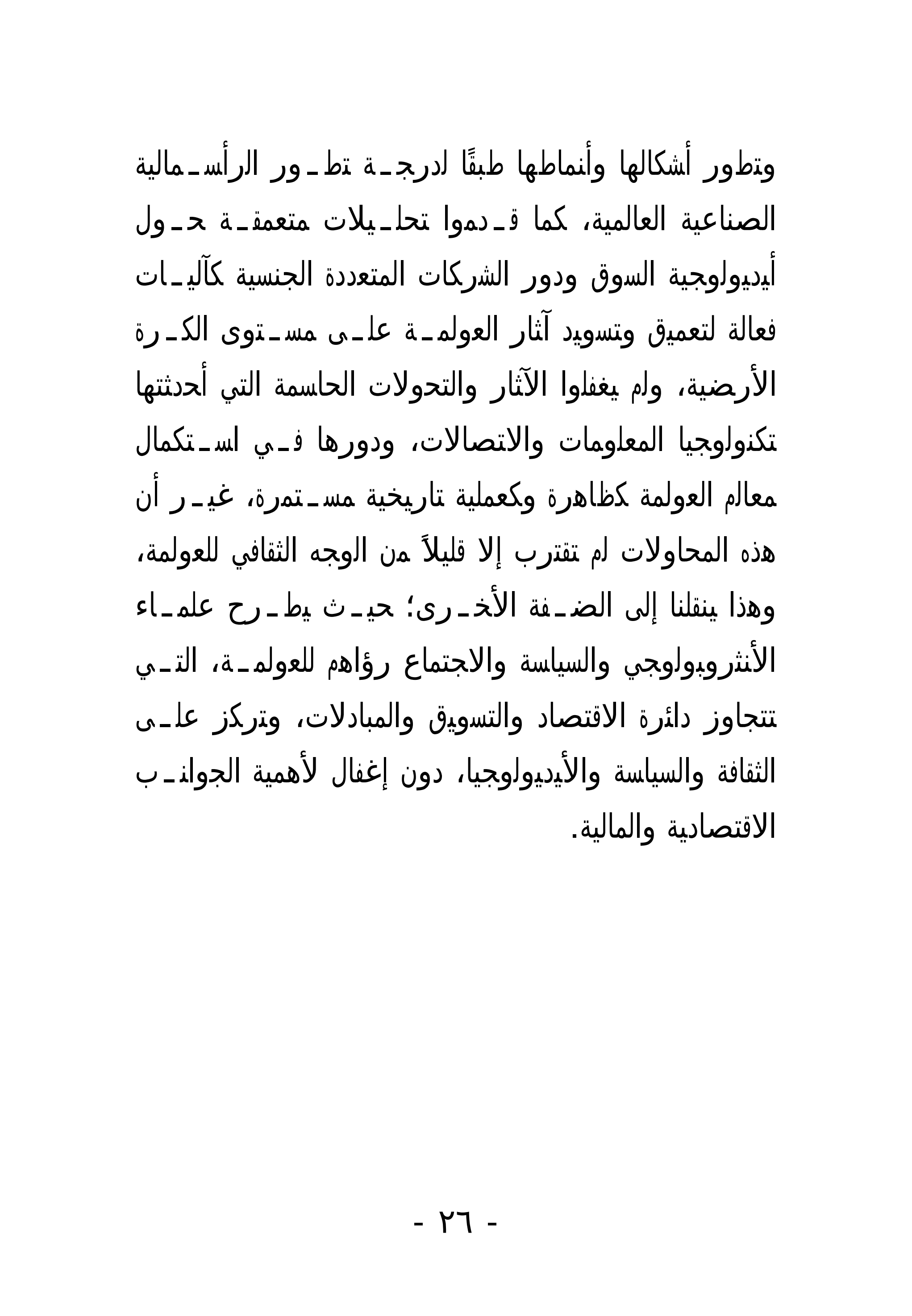
وينعكس هذا الاستقطاب المتزايد بصورة سلبية واضحة على النظام العالمي الراهن، تتمثل في تراجع مكانة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وتصاعد سلطة الثلاثي الذي يخضع بصورة شبه مطلقة لسيطرة الدول السبع الكبار، في إطار أيديولوجية السوق؛ وأعني بهم البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية التي تمتلك سلطات تشريعية وقضائية دولية، تمكنها من التحكم في قواعد التعامل الدولي الخاصة بتنفيذ اتفاقية الجات (١٩٩٤)، كما أن إيديولوجية السوق فرضت أنواعا من الأنشطة الدولية التي لا تخضع لأي نوع من الرقابة، ولعل أخطرها المضاربة في البورصات العالمية؛ حيث تتجمع ثروات تقدر بعشرات المليارات لا يقابلها أي إنتاج عيني، ولا تخضع لسلطة



سياسية على أي مستوى. وهكذا يتبين لنا أن آليات العولمـة أو الكوكبة السبع تعمل لصالح الشركات المتعددة الجنسـية، التي تأسست واستقرت في الدول الرأسمالية، وتوافرت لهـا البنى التحتية المادية والمالية والاتصالية، وحيث استفادت من تمويل الدولة الضخم للبحث العلمي والتكنولوجي، وتـوافرت لها العمالة المؤهلة والمدربـة، وبلغـت إنتاجيتهـا أعلـى المستويات من الكفاءة.

مفهوم العولمة بين علماء الاقتصاد والثقافة:

انطلاقًا من أن العولمة كظاهرة لم تكتمل بعـد ملامحهـا وقسماتها؛ بل هي عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجـه جديد من وجوهها المتعددة؛ لذلك تتعدد المحاولات الجادة من جانب علماء السياسة والاجتماع والاقتصاد والثقافة والإعلام؛ سعيا لصياغة تعريف شامل للعولمة، وبناء تصـور نظـري متكامل لتفسير كثير من التحولات والظـواهر الاقتصـادية والسياسية والثقافية، التي تزخر بها المجتمعات الصناعية في الشمال، وسواها من مجتمعات الجنـوب مهـد الحضـارات القديمة. وإذا كان علماء الاقتصاد قد نجحوا فـي توصـيف ظاهرة العولمة وارتباطها بنشـوء الرأسـمالية الصـناعية،

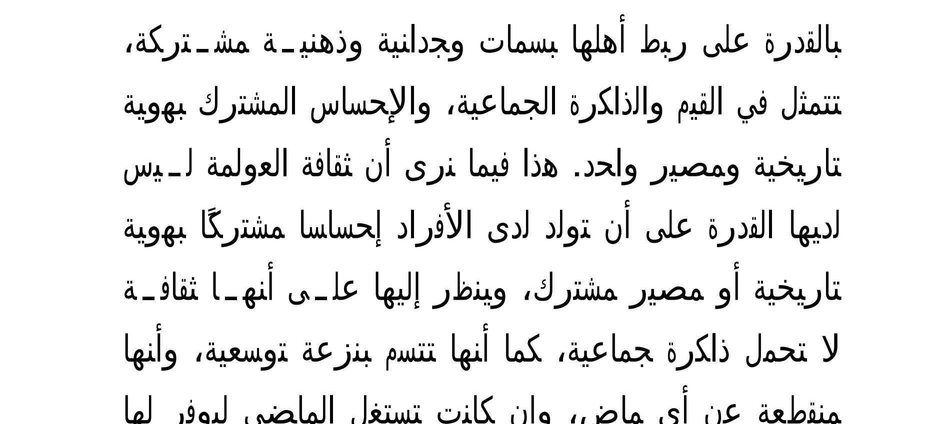


وتطور أشكالها وأنماطها طبقًا لدرجة تطور الرأسمالية الصناعية العالمية، كما قدموا تحليلات متعمقة حول أيديولوجية السوق ودور الشركات المتعددة الجنسية كآليات فعالة لتعميق وتسويد آثار العولمة على مستوى الكرة الأرضية، ولم يغفلوا الآثار والتحولات الحاسمة التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودورها في استكمال معالم العولمة كظاهرة وكعملية تاريخية مستمرة، غير أن هذه المحاولات لم تقترب إلا قليلاً من الوجه الثقافي للعولمة، وهذا ينقلنا إلى الضفة الأخرى؛ حيث يطرح علماء الأنثروبولوجي والسياسة والاجتماع رؤاهم للعولمة، التي تتجاوز دائرة الاقتصاد والتسويق والمبادلات، وتركز على الثقافة والسياسة والأيديولوجيا، دون إغفال لأهمية الجوانب الاقتصادية والمالية.

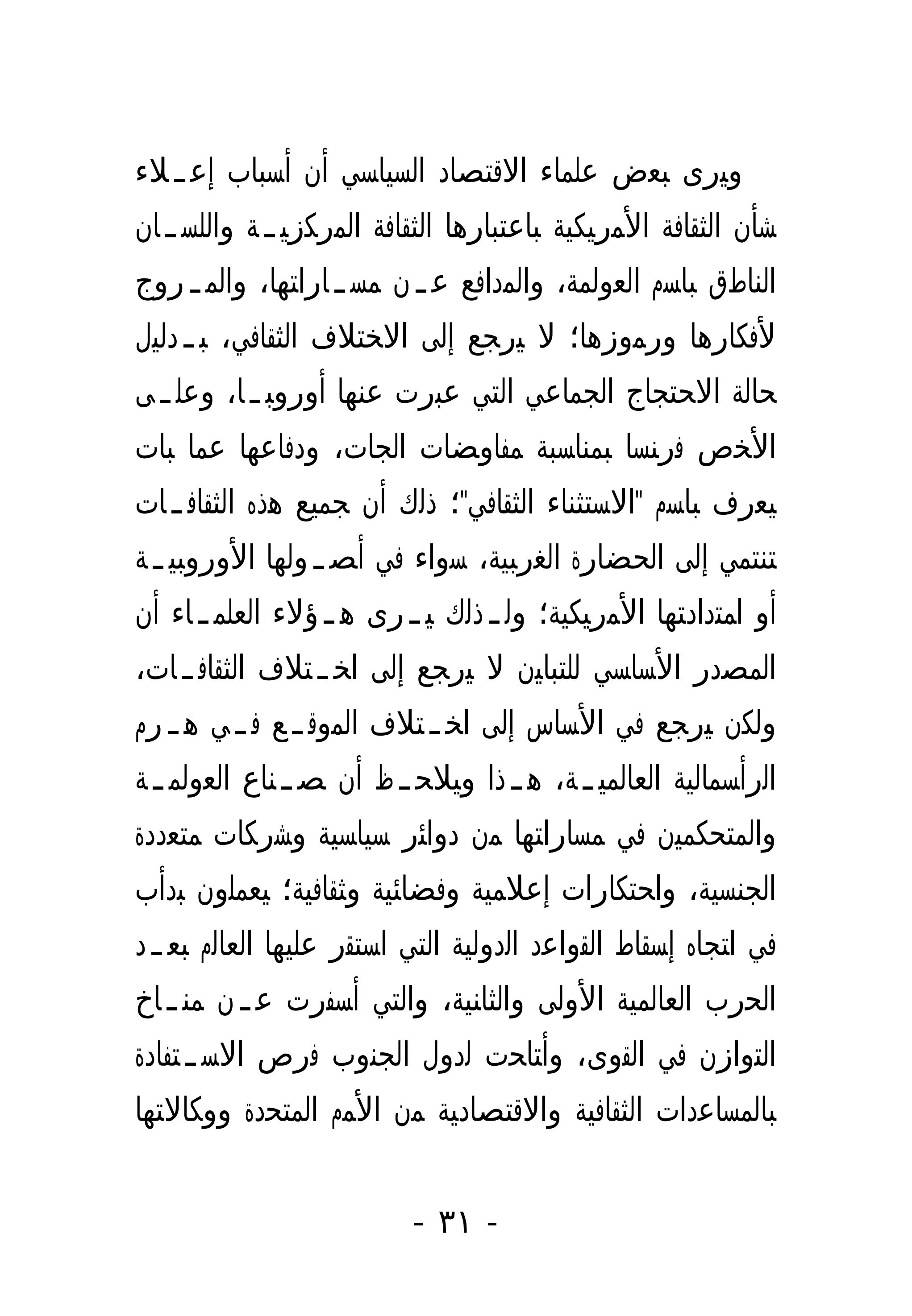
وعندما نتفحص أبرز التعريفات التي قدمها الباحثون في مجال العلم الاجتماعي والثقافة عن العولمة؛ نلاحظ أنها تنطلق من منظور فكري متقارب، يرى أن العولمة تمثل لحظة التتويج الكبرى للنظام الرأسمالي على المستوى الكوني، وأنها تجسد الدرجات العليا في علاقات الهيمنة/ التبعية الإمبريالية(٤). ويفرق البعض بينها وبين العالمية مؤكدا بأن العولمة احتواء للعالم، وفعل إرادي يستهدف اختراق الآخر؛ ولذلك تعد العولمة إرادة لاختراق الآخر وسلبه خصوصيته الثقافية، بينما تعد العالمية تفتحا على ما هو كوني وعالمي، تستهدف إغناء الهوية الثقافية. والاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة، يريد إلغاء الصراع الأيديولوجي، والحلول محله من خلال محاولة السيطرة على الإدراك عبر الصورة السمعبصرية، التي تسعى إلى تسطيح الوعي، وجعله يرتبط بما يجري على السطح من صور ومشاهد ذات طابع إعلامي مثير للإدراك، ومستفز للعواطف وحاجب للعقل(٥).

وتستهدف ثقافة الاختراق تنميط الذوق، وقولبة السلوك، وتكريس نوع معين من الاستهلاك لأنواع معينة من السلع والمعرفة والثقافة، تتسم جميعها بالضحالة والسطحية والإثارة. وينظر بعض علماء الاجتماع السياسي إلى العولمة باعتبارها تطورا كيفيا في تاريخ النظم السياسية/ الاقتصادية/ الاجتماعية/ الثقافية، وأنها تستعين بوسائل جديدة للسيطرة، تتصدرها الشركات العابرة القوميات، والتي تشكل خط الاختراق الأول للحدود الاقتصادية والسياسية؛ أي لحدود الدولة القومية المرتبطة بالسوق العالمية. أما وسائل الإعلام وشبكات المعلومات؛ فهي تشكل خط الاختراق الثاني للحدود الاجتماعية والثقافية[٦]. ويستكمل علماء الثقافة هذا التعريف للعولمة بالتأكيد على أن الثقافة بوصفها منتجا اجتماعيا قد أصبحت جزءا من العملية الاقتصادية/ التجارية الجديدة، أسوة بغيرها من السلع والمنتجات المادية؛ إذ تحررت من القيود الجمركية، وأصبحت قابلة للتداول على أوسع نطاق في السوق العالمية. وتخضع لنفس الإجراءات والأحكام المفروضة على سواها من السلع المادية، غير أن مجال المنافسة في تسويق هذه السلع أصبح محدودا للغاية، وغير متاح إلا للقوى الرئيسية المسيطرة على تكنولوجيا الاتصال

وتكنولوجيا صناعة المعلومات، وتشـكيل العقـول وأنمـاط التقاليد والسلوك؛ الأمر الذي يشير إلى أن التبـادل الثقـافي العالمي الجاري حاليا في ركاب التجارة الحرة هو تبادل غير متكافئ، يتغذى من التفاوت والخلل الرهيب في توازن القوى الثقافي على الصعيد العالمي، بين ثقافات مسلحة بالتكنولوجيا الاتصالية والمعلوماتية، وبين ثقافات أخرى مجردة مـن أي حماية تكنولوجية أو تشريعية؛ مما يحول دون إمكانية خلـق التفاعل المتوازن بين الثقافات والشعوب والمجتمعات، وهنـا يبرز الوجه الحقيقي لما يسمى بثقافة العولمة، التي لا تعنـي في جوهرها سوى السيطرة الثقافية الغربيـة علـى سـائر الثقافات، وإن كانت هذه السيطرة تحمل في داخلهـا علاقـة أخرى من السيطرة، تجعل ثقافات غربية عديدة فـي موقـع تابع لهذه الثقافة المركزية، التي يشار إليها بعبارة "الأمركة"، التي تعبر عن نفسها على نحو متزامن باعتبارهـا مصـدرا للسلع التجارية المقننة، وبوصفها سلسلة من القيم والمصـالح البشرية العامة، وبوصفها خطابا علميا تكنولوجيـا، وأخيـرا كنظام متداخل ومتكامل للاتصالات التي تشكل البنية المادية لكل المكونات والرموز الثقافية الأخرى(٧).



وعند مقارنة ثقافة العولمة بالثقافات الوطنية في دول الجنوب أو سواها؛ نلاحظ أن هذه الثقافات تتميز بالخصوصية والانتظام داخل أطر تاريخية معينة، كما تتميز بالقدرة على ربط أهلها بسمات وجدانية وذهنية مشتركة، تتمثل في القيم والذاكرة الجماعية، والإحساس المشترك بهوية تاريخية ومصير واحد. هذا فيما نرى أن ثقافة العولمة ليس لديها القدرة على أن تولد لدى الأفراد إحساسا مشتركًا بهوية تاريخية أو مصير مشترك، وينظر إليها على أنها ثقافة لا تحمل ذاكرة جماعية، كما أنها تتسم بنزعة توسعية، وأنها منقطعة عن أي ماضٍ، وإن كانت تستغل الماضي ليوفر لها عناصر مستمدة من الأنماط الشعبية والوطنية في الموضة والأثاث والموسيقى والفنون، التي تنتزع من سياقاتها الأصلية، وتوضع في توليفات كوزموبوليتانية؛ إذن فهي في أساسها ثقافة لا تاريخية[٨].



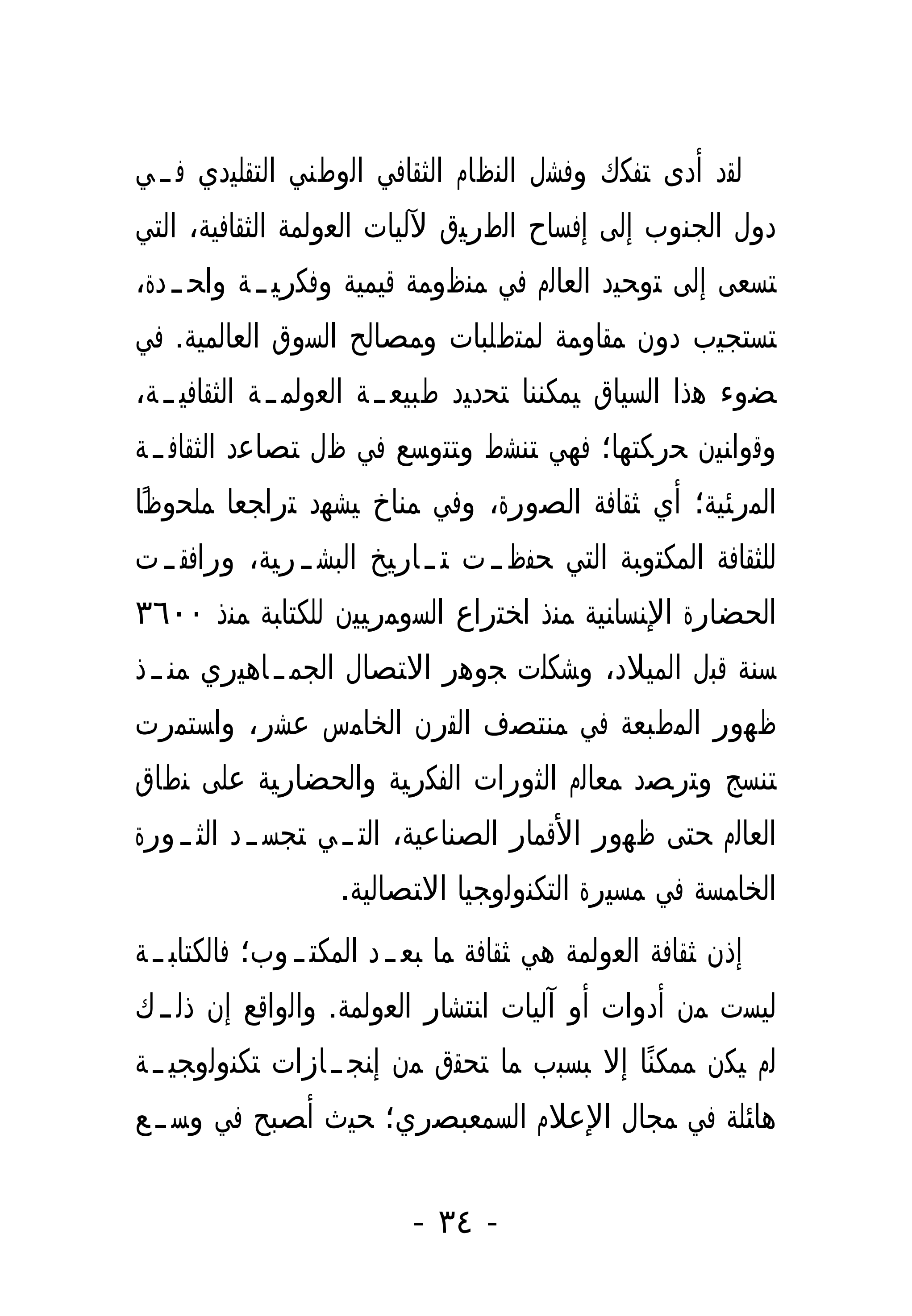
ويرى بعض علماء الاقتصاد السياسي أن أسباب إعـلاء شأن الثقافة الأمريكية باعتبارها الثقافة المركزيـة واللسـان الناطق باسم العولمة، والمدافع عـن مسـاراتها، والمـروج لأفكارها ورموزها؛ لا يرجع إلى الاختلاف الثقافي، بـدليل حالة الاحتجاج الجماعي التي عبرت عنها أوروبـا، وعلـى الأخص فرنسا بمناسبة مفاوضات الجات، ودفاعها عما بات يعرف باسم "الاستثناء الثقافي"؛ ذلك أن جميع هذه الثقافـات تنتمي إلى الحضارة الغربية، سواء في أصـولها الأوروبيـة أو امتداداتها الأمريكية؛ ولـذلك يـرى هـؤلاء العلمـاء أن المصدر الأساسي للتباين لا يرجع إلى اخـتلاف الثقافـات، ولكن يرجع في الأساس إلى اخـتلاف الموقـع فـي هـرم الرأسمالية العالميـة، هـذا ويلاحـظ أن صـناع العولمـة والمتحكمين في مساراتها من دوائر سياسية وشركات متعددة الجنسية، واحتكارات إعلامية وفضائية وثقافية؛ يعملون بدأب في اتجاه إسقاط القواعد الدولية التي استقر عليها العالم بعـد الحرب العالمية الأولى والثانية، والتي أسفرت عـن منـاخ التوازن في القوى، وأتاحت لدول الجنوب فرص الاسـتفادة بالمساعدات الثقافية والاقتصادية من الأمم المتحدة ووكالاتها

المتخصصة، ومن الكتلتين الشرقية والغربية؛ إذ يحاول صناع العولمة بدلاً من ذلك تأسيس قواعد دولية جديدة، تستهدف الحرص على تماسك العالم الغربي رغم التناقضات بين دوله، وتباين مواقعها في المنظومة الرأسمالية؛ وذلك في مواجهة دول الأطراف الأفقر والأضعف[٩].

ثقافة العولمة وآلياتها:

إذا كانت العولمة تعني في جوهرها رفع الحواجز والحدود أمام الشركات والمؤسسات والشبكات الدولية الاقتصادية والإعلامية والثقافية؛ كي تمارس أنشطتها بوسائلها الخاصة، وكي تحل محل الدولة في ميادين المال والاقتصاد والثقافة والإعلام؛ مما يعني تقلص السيادة القومية للدولة في هذه المجالات بالتحديد، وإذا كان التفوق التكنولوجي قد أتاح للغرب إمكانية التحكم في صناعة المعلومات والاتصال، من خلال الشركات العملاقة والمهيمنة على السوق العالمية بواسطة الثلاثي المعروف (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية)؛ فإن المجال الثقافي وسائر مكونات المنظومة الحضارية لا يزال يمثل الساحة الرئيسية للصراع؛ حيث تواصل القوى الرئيسية المتحكمة في العولمة محاولاتها الدءوبة من أجل عولمة

الثقافة والتعليم والدين، وسائر مكونات المنظومة الحضارية، التي كانت تحتفظ باستقلال نسبي خارج دوائر وقيم السـوق العالمية. ولقد أمكن بناء سيادة للحقل الثقافي الوطني لفتـرة طويلة، تمثل عمر الدولة الوطنية وسيادتها علـى أرضـها ومواطنيها، وظلت الثقافة الوطنية تسـتمد أسـباب سـيادتها وتجددها من مصدرين رئيسيين؛ أحدهما اجتماعي يتمثل في الأسرة باعتبارها المؤسسة الاجتماعية الأولـى التـي تنـتج الوجدان الثقافي الوطني، بواسطة شبكة القيم التي ترسـخها في وجدان الأفراد منذ نشأتهم الأولى، والمصدر الثاني يتمثل في المدرسة التي تواصل الوظائف التربوية للأسرة، ولكـن في إطار الجماعة الوطنية؛ حيث تقـوم المدرسـة بوظيفـة إرساء أسس الثقافة الوطنية. وقد أدت التطـورات السياسـية والاقتصادية التي يشهدها العالم المعاصر إلى فقدان هـاتين المؤسستين لأدوارهما الحاسـمة فـي التنشـئة الاجتماعيـة والثقافية؛ بسبب نشوء مصادر جديدة لإنتاج ونشر القيم، في مقدمتها الإعلام المرئي، وتصاعد أدواره في ظـل ثـورتي الاتصال والمعلومات، وبسبب فشل النظام التعليمي، وقصور السياسات التربوية عن تلبية الحاجـات المعرفيـة والعلميـة والتربوية للمواطنين، في إطار الدولة الوطنية[١٠].



لقد أدى تفكك وفشل النظام الثقافي الوطني التقليدي فـي دول الجنوب إلى إفساح الطريق لآليات العولمة الثقافية، التي تسعى إلى توحيد العالم في منظومة قيمية وفكريـة واحـدة، تستجيب دون مقاومة لمتطلبات ومصالح السوق العالمية. في ضوء هذا السياق يمكننا تحديد طبيعـة العولمـة الثقافيـة، وقوانين حركتها؛ فهي تنشط وتتوسع في ظل تصاعد الثقافـة المرئية؛ أي ثقافة الصورة، وفي مناخ يشهد تراجعا ملحوظًا للثقافة المكتوبة التي حفظـت تـاريخ البشـرية، ورافقـت الحضارة الإنسانية منذ اختراع السومريين للكتابة منذ ٣٦٠٠ سنة قبل الميلاد، وشكلت جوهر الاتصال الجمـاهيري منـذ ظهور المطبعة في منتصف القرن الخامس عشر، واستمرت تنسج وترصد معالم الثورات الفكرية والحضارية على نطاق العالم حتى ظهور الأقمار الصناعية، التـي تجسـد الثـورة الخامسة في مسيرة التكنولوجيا الاتصالية.

إذن ثقافة العولمة هي ثقافة ما بعـد المكتـوب؛ فالكتابـة ليست من أدوات أو آليات انتشار العولمة. والواقع إن ذلـك لم يكن ممكنًا إلا بسبب ما تحقق من إنجـازات تكنولوجيـة هائلة في مجال الإعلام السمعبصري؛ حيث أصبح في وسـع

البث المباشر عبر الأقمار الصناعية أن ينقل المنتج الثقـافي إلى كافة أنحاء العالم في يسر وسرعة غير مسبوقة، مخترقًا الحدود القومية والحواجز الجغرافية دون مشقة[١١].

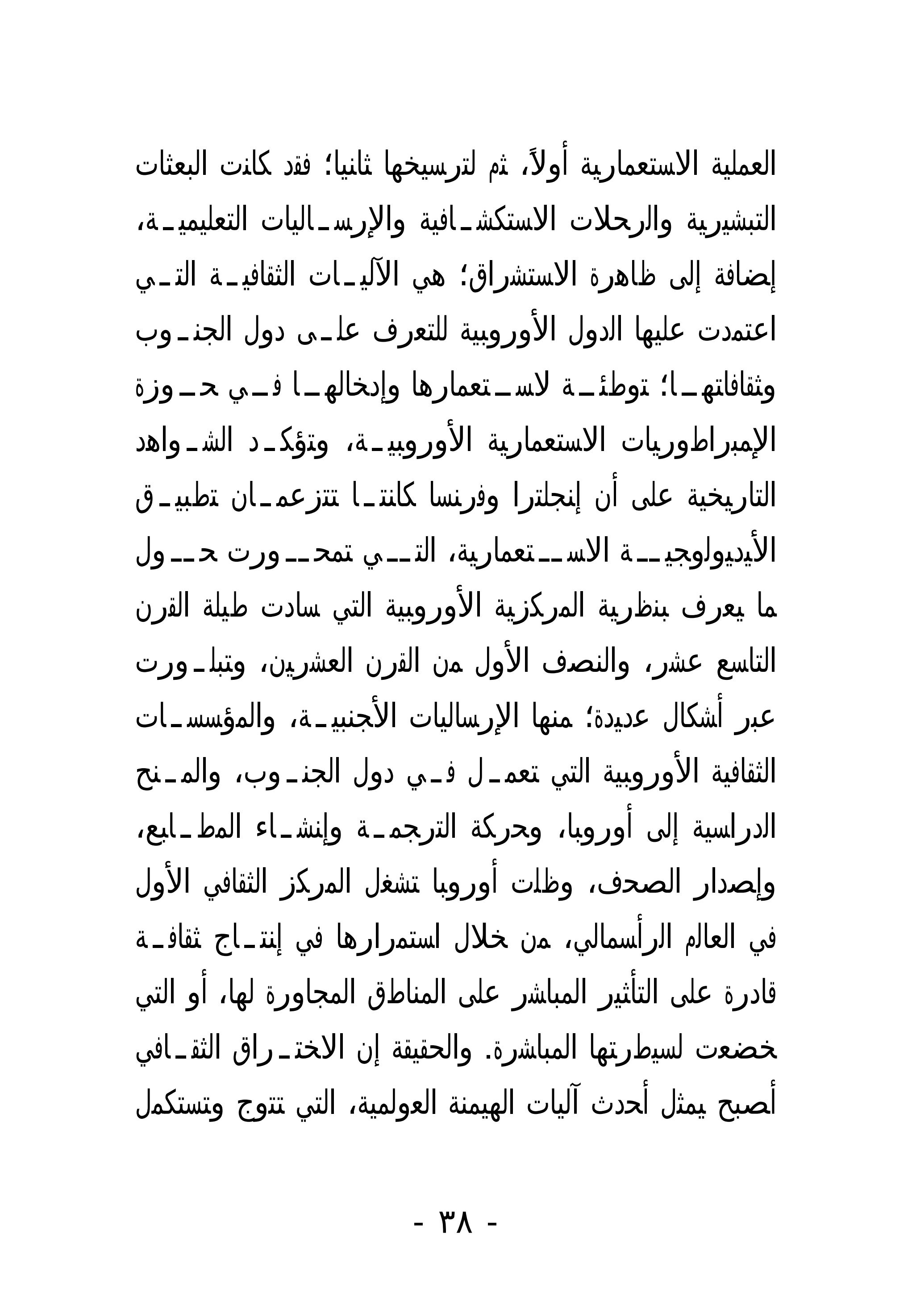
هذا وتعتمد ثقافة العولمة بصورة أساسية علـى وسـائل الإعلام السمعبصرية، التي أصبحت تغطي الكرة الأرضـية عبر الأقمار الصناعية، واخترقت جميع القـارات والـدول والعواصم والريف والحضر؛ لتمارس الهيمنة الثقافيـة فـي أحدث صورها؛ وذلك لأسباب تـرتبط بالمسـتجدات التـي طرأت على الواقع الثقافي الدولي، خصوصـا بعـد اختفـاء الاتحاد السوفيتي، وانحسار الصراع الأيديولوجي من الساحة الدولية، وحلول الاختراق الثقافي محله. فإذا كـان الصـراع الأيديولوجي لا يزال يستهدف تشكيل الوعي سواء بتزييفـه أو تصحيحه؛ فإن الاختراق الثقافي يستهدف السيطرة علـى الإدراك من خلال الصورة السمعبصرية؛ سعيا للتأثير فـي الوجدان والفكر والسلوك، بالعمل على تنميط الذوق، وقولبة السلوك في أنماط استهلاكية لأنواع محددة مـن المعلومـات والسلع والترفيه، تصبح من خلال التكرار السـقف والمثـل الأعلى لطموحات الإنسان، وتحول دون البحث عن البـديل

أو الرغبة في التغيير. وتشكل الولايات المتحدة في المرحلـة الراهنة القاعدة الأهم والأكثر تأثيرا للمشروع الثقافي للعولمة بوجهه الاحتكاري، وقدراته التكنولوجية الهائلـة، وأدواتـه الإعلامية المتقدمة، والتي تلعب الدور الحاسـم فـي نشـر وترويج الثقافة الاستهلاكية ذات الطابع التجـاري، بهـدف تشويه وتهميش الثقافات المحلية، وإعادة إنتاج البنية المتخلفة بكل ما تحويه من تسطيح للوعي، وتشجيع للمبادرات الفردية القائمة على الأنانيـة والاسـتغلال، وانعـدام للممارسـات العقلانية، وبث الفوضى والبيروقراطية والرشوة والفساد[١٢].

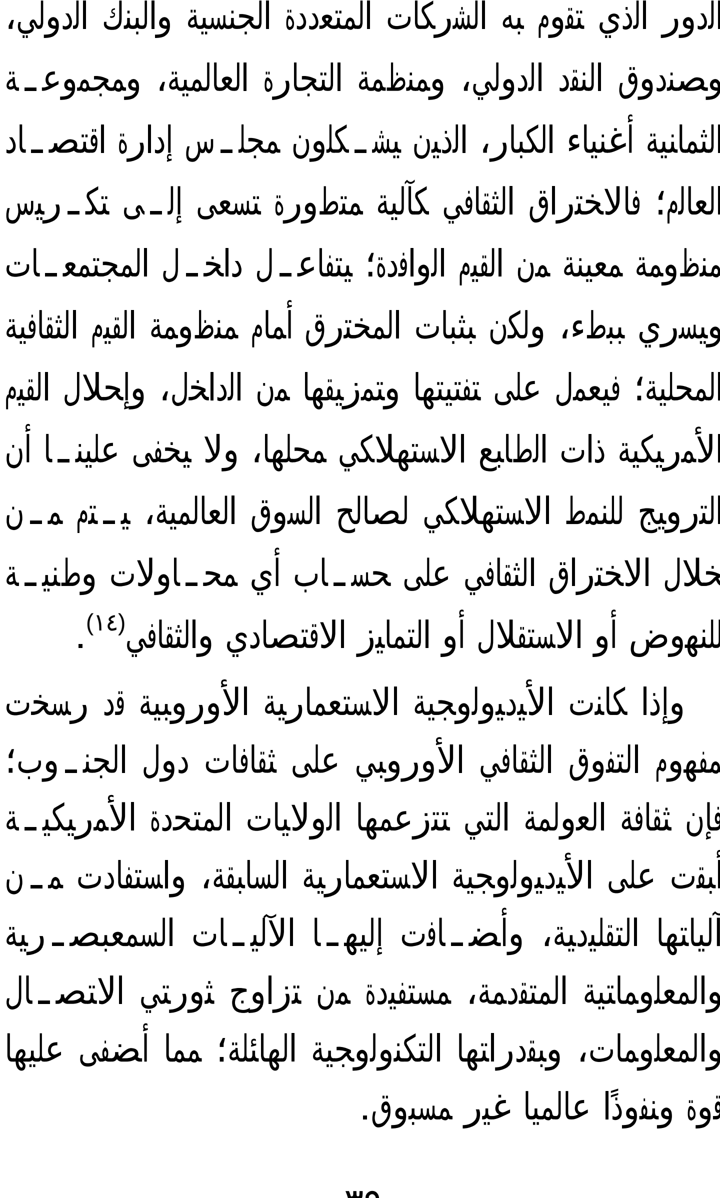
وعندما نتأمل الخريطة الثقافية الراهنـة للعـالم شـماله وجنوبه؛ تصادفنا حقيقتين هامتين، تشير أولاهما إلى اجتياح الثقافة الأمريكية للعالم المعاصر، بما فيه أوروبا، وقـد أكـد وزير الثقافة في الاتحاد الأوروبـي، فـي بيـان أصـدره عام ١٩٨٨؛ خطر التهميش الـذي تتعـرض لـه الثقافـات الأوروبية في عالم توحده ثقافيا الصور والرسائل الأمريكيـة التي تذاع وتنتشر عبر الأقمار الصناعية، أما الحقيقة الثانيـة فهـي تشـير إلـى التنـافس بـين الثقـافتين العـالميتين؛ الثقافة الأنجلو/ أمريكية، والثقافة الفرنسية؛ للسـيطرة علـى

العالم، ففي مواجهة انتشار نمط الحياة الأمريكية من خـلال البرامج والمسلسلات الأمريكية الناطقة بالإنجليزيـة؛ تبـرز الفرانكفونية كأداة لمقاومة نزعـة الهيمنـة التـي تكرسـها الأنجلوفونية؛ باعتبارها أداة التواصل الأكثر ذيوعا وانتشارا على النطاق العالمي، وتبرز أيضا باعتبارها وسيلة الـدفاع أمام محاولات أمركة أوروبا والعالم غير الأوروبـي، مـن خلال ما تبثه من برامج مرئية ومسموعة، تستهدف الترويج لنمط الحياة الأمريكية(١٣).

والواقع إن مخاطر الاختراق الثقافي (الذي يشـكل أبـرز التحديات المعاصرة لثقافة العولمة) لم تعد مقصورة على دول الأطراف في جنوب العالم؛ بل بدت أوروبا التي تنتمـي إلـى دول المركز تستشعر خطر التفتت الثقافي الناجم عن عالميـة السوق، وإن كان الجزء الجنوبي من العـالم يشـكل السـاحة الرئيسية لكل أشكال الاختراق الأنجلو أمريكـي والفرنسـي. ومما يجدر ذكره أن الأدوار التي تقوم بهـا ثقافـة العولمـة للهيمنة على العقل الجمعي في مختلف أنحاء الكرة الأرضـية؛ تعد تطبيقًا عصريا للمنهج الذي اعتمدت عليه الدول الأوروبية الاستعمارية، حين استخدمت الثقافة كوسيلة لشق الطريق أمام

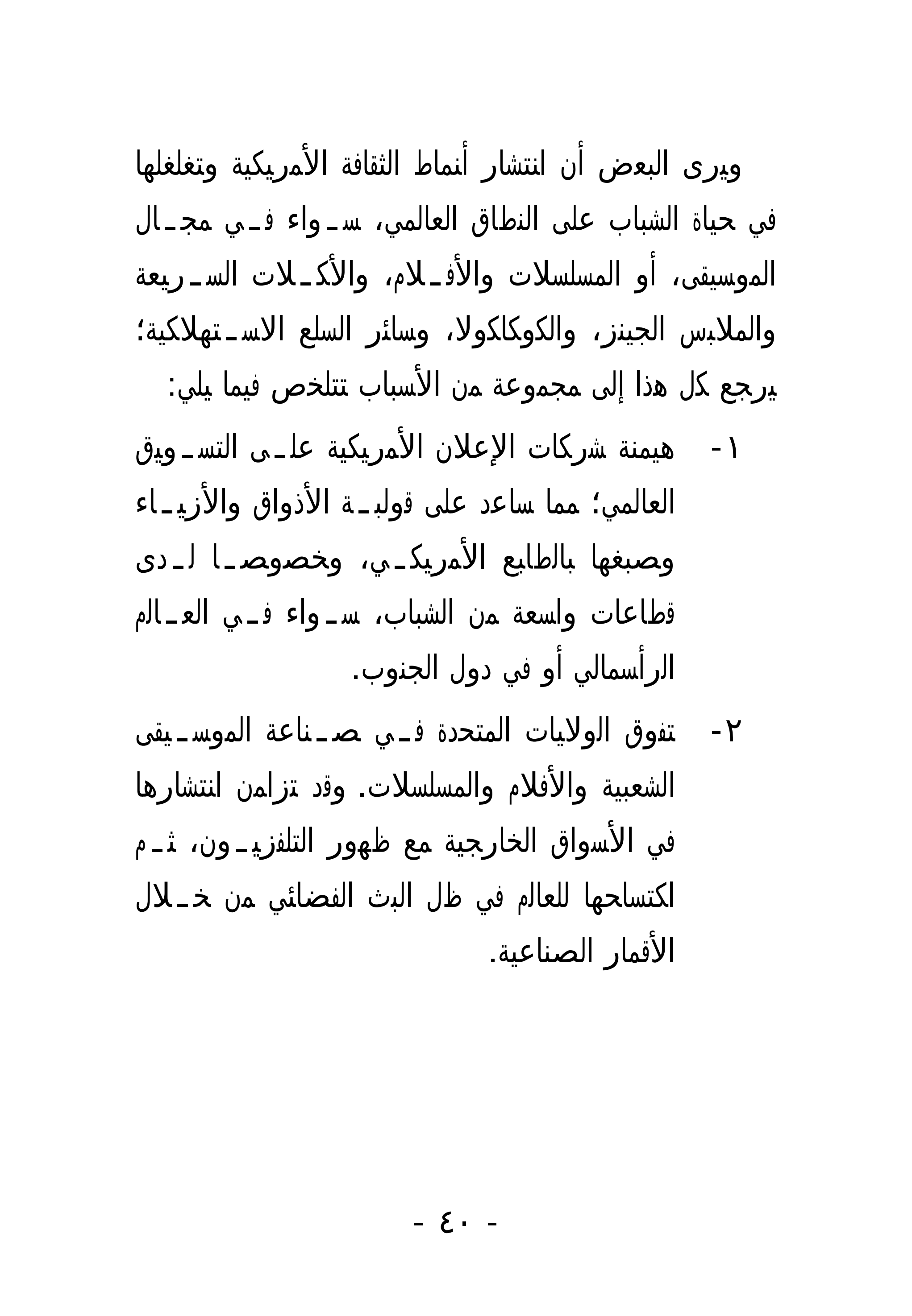


العملية الاستعمارية أولاً، ثم لترسيخها ثانيا؛ فقد كانت البعثات التبشيرية والرحلات الاستكشـافية والإرسـاليات التعليميـة، إضافة إلى ظاهرة الاستشراق؛ هي الآليـات الثقافيـة التـي اعتمدت عليها الدول الأوروبية للتعرف علـى دول الجنـوب وثقافاتهـا؛ توطئـة لاسـتعمارها وإدخالهـا فـي حـوزة الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبيـة، وتؤكـد الشـواهد التاريخية على أن إنجلترا وفرنسا كانتـا تتزعمـان تطبيـق الأيديولوجيــة الاســتعمارية، التــي تمحــورت حــول ما يعرف بنظرية المركزية الأوروبية التي سادت طيلة القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين، وتبلـورت عبر أشكال عديدة؛ منها الإرساليات الأجنبيـة، والمؤسسـات الثقافية الأوروبية التي تعمـل فـي دول الجنـوب، والمـنح الدراسية إلى أوروبا، وحركة الترجمـة وإنشـاء المطـابع، وإصدار الصحف، وظلت أوروبا تشغل المركز الثقافي الأول في العالم الرأسمالي، من خلال استمرارها في إنتـاج ثقافـة قادرة على التأثير المباشر على المناطق المجاورة لها، أو التي خضعت لسيطرتها المباشرة. والحقيقة إن الاختـراق الثقـافي أصبح يمثل أحدث آليات الهيمنة العولمية، التي تتوج وتستكمل



الدور الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسية والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومجموعة الثمانية أغنياء الكبار، الذين يشكلون مجلس إدارة اقتصاد العالم؛ فالاختراق الثقافي كآلية متطورة تسعى إلى تكريس منظومة معينة من القيم الوافدة؛ يتفاعل داخل المجتمعات ويسري ببطء، ولكن بثبات المخترق أمام منظومة القيم الثقافية المحلية؛ فيعمل على تفتيتها وتمزيقها من الداخل، وإحلال القيم الأمريكية ذات الطابع الاستهلاكي محلها، ولا يخفى علينا أن الترويج للنمط الاستهلاكي لصالح السوق العالمية، يتم من خلال الاختراق الثقافي على حساب أي محاولات وطنية للنهوض أو الاستقلال أو التمايز الاقتصادي والثقافي[١٤].

وإذا كانت الأيديولوجية الاستعمارية الأوروبية قد رسخت مفهوم التفوق الثقافي الأوروبي على ثقافات دول الجنوب؛ فإن ثقافة العولمة التي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية أبقت على الأيديولوجية الاستعمارية السابقة، واستفادت من آلياتها التقليدية، وأضافت إليها الآليات السمعبصرية والمعلوماتية المتقدمة، مستفيدة من تزاوج ثورتي الاتصال والمعلومات، وبقدراتها التكنولوجية الهائلة؛ مما أضفى عليها قوة ونفوذًا عالميا غير مسبوق.



ويرى البعض أن انتشار أنماط الثقافة الأمريكية وتغلغلها في حياة الشباب على النطاق العالمي، سـواء فـي مجـال الموسيقى، أو المسلسلات والأفـلام، والأكـلات السـريعة والملابس الجينز، والكوكاكولا، وسائر السلع الاسـتهلاكية؛ يرجع كل هذا إلى مجموعة من الأسباب تتلخص فيما يلي:

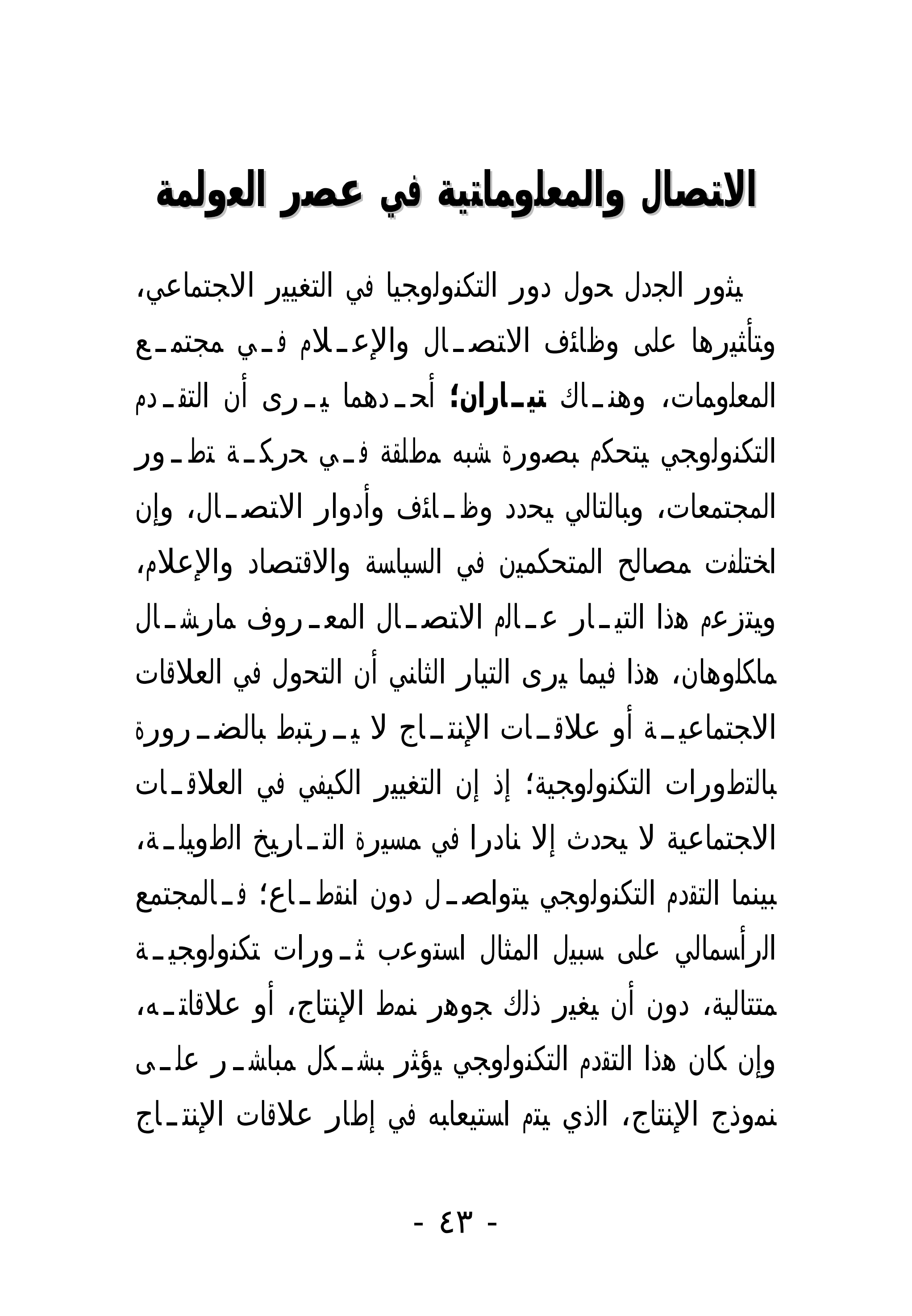
١- هيمنة شركات الإعلان الأمريكية علـى التسـويق العالمي؛ مما ساعد على قولبـة الأذواق والأزيـاء وصبغها بالطابع الأمريكـي، وخصوصـا لـدى قطاعات واسعة من الشباب، سـواء فـي العـالم الرأسمالي أو في دول الجنوب.

٢- تفوق الولايات المتحدة فـي صـناعة الموسـيقى الشعبية والأفلام والمسلسلات. وقد تزامن انتشارها في الأسواق الخارجية مع ظهور التلفزيـون، ثـم اكتساحها للعالم في ظل البث الفضائي من خـلال الأقمار الصناعية.

٣- تشير الدراسات إلى أن الولايات المتحدة لا تصدر إلى الأسواق الخارجية إلا أردأ ما تنتجه من سلع ثقافية، ويرجع ذلك إلى هيمنة وكالات الإعلان وأباطرة هوليوود، الذين يفضلون ترويج المنتج الثقافي الاستهلاكي ذي الطابع الشعبي التجاري؛ ضمانًا للأرباح الهائلة، ولا يحرصون على تصدير الثقافة الرفيعة التي لا تلقى نفس الرواج الاقتصادي.

ولا شك أن هناك سمات خاصة تتميز بها الثقافة الأمريكية، وتجعلها قابلة للتسويق أكثر من سائر ثقافات الدول المتحكمة في العولمة (مثل اليابان وألمانيا)، ويرجع ذلك في الأساس إلى تنوع الأنساق الثقافية الفرعية التي تتشكل منها الثقافة الأمريكية، باعتبارها مجتمع مهاجرين؛ مما حال دون ظهور هوية ثقافية أو حضارية عميقة الجذور للشعب الأمريكي. وقد استثمر تجار العولمة هذه السمة بكفاءة غير مسبوقة؛ حيث استفادوا من الخصائص التي تتميز بها الثقافة الأمريكية؛ سواء التنوع الإثني والعرقي، علاوة على المرونة وسهولة الانتشار، وتوافقها مع مفردات العصر

وطبيعته، التي تميل إلى السرعة والسطحية، وعدم التعمـق.
وهناك عامل آخر تتميز به صناعة الثقافة الأمريكيـة؛ هـو تكثيف اهتمامها على الشباب داخل أمريكا؛ مما ساعد علـى سرعة انتشارها، وتأثيرها على الشـباب فـي المجتمعـات الأخرى[١٥].



الاتصال والمعلوماتية في عصر العولمة

يثور الجدل حول دور التكنولوجيا في التغيير الاجتماعي، وتأثيرها على وظائف الاتصـال والإعـلام فـي مجتمـع المعلومات، وهنـاك **تيـاران؛** أحـدهما يـرى أن التقـدم التكنولوجي يتحكم بصورة شبه مطلقة فـي حركـة تطـور المجتمعات، وبالتالي يحدد وظـائف وأدوار الاتصـال، وإن اختلفت مصالح المتحكمين في السياسة والاقتصاد والإعلام، ويتزعم هذا التيـار عـالم الاتصـال المعـروف مارشـال ماكلوهان، هذا فيما يرى التيار الثاني أن التحول في العلاقات الاجتماعيـة أو علاقـات الإنتـاج لا يـرتبط بالضـرورة بالتطورات التكنولوجية؛ إذ إن التغيير الكيفي في العلاقـات الاجتماعية لا يحدث إلا نادرا في مسيرة التـاريخ الطويلـة، بينما التقدم التكنولوجي يتواصـل دون انقطـاع؛ فـالمجتمع الرأسمالي على سبيل المثال استوعب ثـورات تكنولوجيـة متتالية، دون أن يغير ذلك جوهر نمط الإنتاج، أو علاقاتـه، وإن كان هذا التقدم التكنولوجي يؤثر بشـكل مباشـر علـى نموذج الإنتاج، الذي يتم استيعابه في إطار علاقات الإنتـاج

السائدة؛ وهذا يعني أن التقدم التكنولوجي لا يلازمه تقدم اجتماعي إلا بالقدر الذي لا يتناقض مع مصالح النظام الرأسمالي؛ أي إن التغيير الذي يطرأ على العلاقات الاجتماعية نتيجة لهذا التقدم التكنولوجي، يتم في حدود التناقضات الخاصة بالنظام الرأسمالي(١٦).

وعندما نطبق هذا القول على الآثار الاجتماعية والفكرية لثورتي الاتصال والمعلومات؛ نلاحظ أن الأيديولوجيا التي تحكم المعلوماتية والاتصال هي جزء لا يتجزأ من البناء الأيديولوجي الكلي للنظام الرأسمالي، في إطار المرحلة التاريخية الراهنة، فهي تتأثر بصورة أساسية بالاقتصاد السياسي للرأسمالية المعاصرة، ومذاهب ما بعد الحداثة؛ فالحداثة قد فرضت ضرورة ملحة لتطوير أدوات الاتصال، بما يلبي الاحتياجات المتطورة للسوق الرأسمالية، وقد انعكس ذلك في صورة سلسلة متوالية من الاختراعات في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، شكلت معالم الثورة الرابعة للاتصال، التي بدأت في نهاية القرن التاسع عشر، واستمرت حتى منتصف القرن العشرين، وتمثلت في اختراع التليفون (١٨٧٦)، ثم الفونوجراف (١٨٧٧)، فالاتصالات اللاسلكية

(ماركوني، ١٨٩٦)، والتي مهـدت لظهـور الراديـو عـام ١٩١٩، ثم السينما التي بدأت صامتة في فرنسا عـام ١٨٩٥، وأصبحت ناطقة عام ١٩٢٨، ثم أدى دمـج الكهربـاء مـع التصوير مع الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى ظهور خدمات التليفزيون التجاري في الولايات المتحدة عام ١٩٤٢(١٧).

أما ثورة الاتصال الخامسة فقد تجسدت في ظهور الأقمار الصناعية، واستخدامها في نقل الأنباء والصـور والرسـائل الإذاعية والتلفزيونية عبر الدول والقارات. وتعددت أنـواع الأقمار الصناعية ما بـين أقمـار الاسـتطلاع والتجسـس الإلكتروني من الفضاء، والأقمار الخاصة بالاتصالات والبث التليفزيوني، التي تعود بدايتها إلى عام ١٩٥٦. وقـد مـرت أقمار الاتصالات المستخدمة بمرحلتين؛ أولاهما مرحلة أقمار التوزيع خلال السبعينيات، وثانيهما مرحلـة أقمـار البـث المباشر التي بدأت في نهاية الثمانينيات، وفيها تبث البـرامج التلفزيونية إلى شاشات التليفزيـون مباشـرة، دون وسـاطة المحطات الأرضية، ويتحكم حاليا في عـالم الفضـائيات ٥ شبكات رئيسية للأقمار الصناعية للاتصالات التليفزيونيـة، منها المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية، التي أطلقت أول قمر صناعي عام ١٩٨٥.

لقد تطورت كل من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في مسارين منفصلين، ولكن شهدت الستينيات بداية التواصل بينهما، الذي تصاعد متجاوزا الحدود التقليدية، حتى أصبحت الشبكات الإلكترونية هي المالك الرئيسي لكافة أشكال التبادل الإعلامي على المستوى العالمي. وقد أسفر التزاوج بين كل من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في التسعينيات عن ظهور ما يعرف حاليا بالاتصال المتعدد الوسائل (Multi-Media)، الذي يركز على تطور الحاسبات في جيلها الخامس. وتستند الثورة التكنولوجية الاتصالية الراهنة على عدة ركائز رئيسية، تشمل الاتصالات السلكية واللاسلكية، التي تضم التلغراف والهاتف والتلكس، والطباعة عن بعد، والراديو والتليفزيون، وأجهزة الاستشعار عن بعد، والميكروييف، والأقمار الصناعية والحاسبات الإلكترونية، والألياف البصرية وأشعة الليزر. وقد أسفر ذلك التداخل عن ظهور الطريق السريع للاتصال والمعلومات، والمقصود به وضع جميع التقنيات على صعيدي الاتصال والمعلومات من الهاتف والتليفزيون والكمبيوتر والأقمار الصناعية والأطباق اللاقطة والكابلات والموجات والميكروييف، في منظومة واحدة تكرس لخدمة الأفراد والمجتمعات[١٨].

هذا وقد تبلورت الثورة التكنولوجية في مجال الاتصـال والمعلومات في بنى عالمية عملاقة، تنتشـر كأنهـا نسـيج عنكبوتي، وتتجسد فيما يعرف بالثلاثي التكنولـوجي، الـذي يتقاسم مع مجلس إدارة اقتصاد العالم السلطة المطلقـة فـي تسيير شئون العولمة، والتحكم في مساراتها. وأقصد بالثلاثي التكنولوجي **أقمار البـث المباشـر، وشـبكات المعلومـات الدولية، والاتصالات اللاسلكية** (الهواتف)، أما مجلـس إدارة اقتصاد العالم؛ فقد سبق الإشارة إليه، ويتكـون مـن الـدول الثمانية الكبار، والثلاثي المعروف؛ البنك الدولي، وصـندوق النقد الدولي، ومنظومة التجارة العالمية).

هذا وتهيمن الشركات المتعددة الجنسـية علـى صـناعة وتوزيع التكنولوجيا المتقدمة، بشقيها الاتصالي والمعلوماتي، وتنتمي هذه الشركات إلى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان وهولندا وكنـدا. وتسـيطر أكبـر ١٥ شركة أمريكية في مجال الإلكترونيات على ٧٥% مـن الإنتـاج الصـناعي الإلكترونـي العـالمي فـي مجـال الاتصالات[١٩].

وقد شهدت تكنولوجيا الوسـائط المتعـددة (التـي تمثـل الاندماج الحقيقـي للحاسـبات الإلكترونيـة والاتصـالات والفيديو)؛ نموا وازدهارا ملحوظًا خلال السنوات الأخيـرة، إلى المدى الذي بلغ حجم الاستثمارات في أسـواقها حـوالي ٣٠٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٥، كما بلغ حجـم معـاملات الاتصالات في نفس العام ألف مليار دولار، بما يعادل ١٠% من التجارة العالمية، وهي نسبة تزيـد عـن إنتـاج قطـاع السيارات؛ ولذلك يـرى أسـاتذة الاقتصـاد أن تكنولوجيـا الرقميات تمثل المنجم الجديد للرأسمالية العالميـة، ويـدور صراع ضارٍ بين الشركات العملاقة للسيطرة علـى أسـواق الاتصال والمعلومات، وهناك فيض لا يغيض من المعلومات التي تنتجها وسائل الاتصال (صحف، وكالات أنباء، إذاعـة، تليفزيون، سينما، مواقع شبكة الإنترنت... إلخ)، فضلاً عـن المعلومات التجارية والاقتصادية. ويسعى عمالقة الاتصـال إلى الاستئثار بالمستهلكين، من خلال كافة وسائل الاتصـال المتاحة[٢٠].

ولا تتوقف الولايات المتحـدة (أول منـتج للتكنولوجيـا الاتصالية وموطن الشـركات الرئيسـية فـي المعلوماتيـة والاتصال) عن وضع ثقلها كله في معركة تحطيم الحواجز؛ ليتم فتح حدود أكبر عدد ممكن من البلدان أمام التدفق الحـر للمعلومات؛ أي بمعنى آخر أمام العمالقة الأمريكيين أصحاب صناعة الاتصال.

ولقد انعقدت أربعة مـؤتمرات دوليـة (جنيـف ١٩٩٢، بيونس أيـريس ١٩٩٤، بروكسـل ١٩٩٥، جوهانسـبرج ١٩٩٦) تمكن من خلالها الرئيس كلينتون ونائبه آل جور من تسويق فكرتهما حول "مجتمع المعلومات العالمي"، أمام كبار المسئولين السياسيين في العالم. ومن جهة أخـرى، وأثنـاء المحادثات التي جرت في ختام دورة أورجواي حول اتفاقيـة الجات عام ١٩٩٤؛ قدمت واشنطن اقتراحا ينص على اعتبار الاتصالات بمثابة نوع من الخدمات التي يحكمهـا القـانون العام للتجارة. والواقع إن الاتصالات اللاسلكية تمثـل سـوقًا يدر ٥٢٥ مليار دولار سنويا، ويزداد بنسبة من ٨ إلى ١٢% سنويا، كما أنه يمثل أحد الميادين الأكثر ربحا فـي التجـارة العالمية[٢١].

وقد أوصى الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالميـة، الذي انعقد في سنغافورة في ديسمبر ١٩٩٦؛ بتحرير كامـل لجميع خدمات الاتصالات. وفي جنيـف فـي ١٥ فبرايـر ١٩٩٧، وتحت رعاية المنظمة العالميـة للتجـارة؛ وقعـت ٦٨ دولة على اتفاق يقضي بفتح الأسواق الوطنية لعشـرات من البلدان أمام شركات الاتصالات الأمريكيـة والأوروبيـة واليابانية خاصة. ومن المعروف أن الاتحاد الأوروبي قـرر من جانبه التحرير الكامل لأسواق الهاتف (دون تمييز بـين مختلف الوسائل المستخدمة من كابلات وإذاعات وسـواتل)، وذلك ابتداء من أول يناير ١٩٩٨. وهكذا في الوقـت الـذي تنهار فيه الاحتكارات الوطنية؛ يتسارع السباق والبحث عـن التنوع في جميع قطاعات الاتصال؛ حيث يواصـل عمالقـة المعلومات الجدد سعيهم المحمـوم مـن أجـل الاسـتحواذ والتركيز؛ فبالنسبة إليهم تعد الاتصالات آخر تجارة يجب أن تنتج بكميات كبيرة؛ لأن للكم أولوية على الكيف في السـوق العالمية؛ فالعالم قد أنتج من المعلومات خلال الثلاثين عامـا الماضية أكثر مما أنتجه على امتداد خمسة آلاف سنة سابقة، وعلى سبيل المثال فإن العدد الأسبوعي لصحيفة نيويـورك تايمز الصادر يوم الأحد، يحتوي على كم مـن المعلومـات

أكثر مما كان يمكن أن يحصل عليه المواطن الأوروبي الذي عاش في القرن السابع عشر طيلة حياته كلها[٢٢]. والواقع إن المعلومات بعد أن كانت نادرة وباهظة التكـاليف؛ أصـبحت الآن متوفرة، بل أكثر العناصر وجودا على ظهر الكوكـب، وبات ثمنها ينخفض تباعا. وإذا كان لتقنيات الاتصـال منـذ اختراع الكتابة والطابعة فضل في نشر المعرفة والاسـتنارة، وتحرير العقول من الخرافـات والأوهـام علـى اخـتلاف أنواعها؛ فإن فرض هذا الفيض من المعلومات على النـاس حول ظواهر الحياة الاجتماعيـة والسياسـية والاقتصـادية والثقافية؛ لا بد أن يقف عائقًا في سبيل تكوين معرفة حقيقية، خصوصا إذا كانت علاقات السوق في المجتمع الرأسـمالي تكيف استخدام المعلوماتية لصالح المتحكمين فـي السـوق، أباطرة العولمة، الذين يمثلون ٢٠% مـن سـكان العـالم، ويتمتعون باستهلاك ٨٠% من الدخل العالمي. ويلاحـظ أن الخطاب السائد حول المعلوماتيـة يتجاهـل تمامـا مشـكلة مضمون المعلومات موضوع الاتصال؛ أي يستبعد التسـاؤل المركزي حول ماهية المعلومات التي تتدفق بـلا ضـوابط، ولماذا نريد جمعها ونقلها؟ وما هي أهداف الاتصال؟ كـذلك يثار نفس التساؤل حول استخدام شبكات الاتصال من خـلال

طرق الاتصال السريعة، وهل حقًا ستؤدي إلى خلق مجتمع جديد قائم على الوفاق، وخالٍ من كافة أشكال التناقضات؟ ويذكرنا ذلك بأيديولوجية الاتصال، التي تعد عنصرا ثابتًا في الفكر الاجتماعي السائد منذ الحرب العالمية الثانية، والتي تتنوع صيغتها طبقًا لطبيعة المرحلة، ولكن لا تختلف أهدافها. وهنا يجدر بنا أن نشير إلى خطاب السربنتيكا الذي قدمته الولايات المتحدة في الخمسينيات كعلم جديد، مفاده أن ثمة أداة رياضية تمثل القاسم المشترك الذي يحكم جميع قوانين الطبيعة والمجتمع، واختاروا الاتصال للإشارة إلى هذا القاسم المشترك الذي سوف يلغي صراع الأيديولوجيات، ثم ذهب خطاب السبرنتيكا ليحل محله خلال السبعينيات خطاب الثورة المعلوماتية، الذي يزعم أن تعميم استخدام الكمبيوتر سيدعم الديمقراطية، ونفس الشيء يقال عن استخدام الطريق السريع للاتصال. لا شك أن تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وتكثيف استخداماتها قد يمثل نقلة نوعية في تاريخ المجتمعات، ولكن لا تنتج هذه التكنولوجيا من تلقاء نفسها نظاما اجتماعيا جديدا(٢٣).

إن التطورات الراهنة في تكنولوجيا الاتصال أفرزت نمطًا اتصاليا يتميز بسمات تختلف عن الأنماط الاتصالية التقليدية السابقة، التي تشمل الاتصال الذاتي والاتصال الشخصي والاتصال الجمعي، ثم الاتصال الجماهيري. وهذا النمط الاتصالي الجديد أو كما يطلق عليه البعض اسم الاتصال الوسطي؛ يجمع بين كل من سمات الاتصال الشخصي المواجهي والاتصال الجماهيري، وله وسائله الاتصالية الخاصة به، التي تضم في داخلها كل أشكال الاتصالات عن بعد؛ وهي الاتصالات السلكية واللاسلكية (كالتلغراف والهاتف والراديو واتصالات الحاسب الإلكتروني والبريد الإلكتروني)، كما يتضمن هذا النمط الاتصالي داخله الاتصالات الاستطلاعية (كالراديو، وعمليات مراقبة البيئة وألعاب الفيديو والحاسب الإلكتروني) ويطلق على هذه الوسائل وسائل الاتصال الوسطية[٢٤].

هذا وقد ترتب علـى تـزاوج تكنولوجيـا المعلومـات والاتصال عدة نتائج هامة نوجزها على النحو التالي:

أولاً : ظهور ما يعرف بظاهرة التخطـي المعلومـاتي للحدود القومية، وهي ظاهرة يحل فيهـا بـدرجات متفاوتة تنظيم الشعوب في مجموعات أفقية؛ ممـا يؤدي إلى تهمـيش الثقافـات القوميـة، ويتـداخل التخطي المعلومـاتي مـع التخطـي الاقتصـادي والتجاري؛ الأمر الذي أتاح للشـركات المتعـددة الجنسية - باعتبارها تمثل خـط الاختـراق الأول للحدود السياسية والاقتصـادية - فرصـة غيـر مسبوقة لتوظيف وسائل الإعلام المتزاوجـة مـع شبكات المعلومات؛ لإكمال مهمتها باختراق الحدود الاجتماعية والثقافية. هذا وقد أدى تزاوج وتـداخل التخطي التجاري والتخطـي المعلومـاتي للحـدود القومية؛ إلى ظهور إشكاليات تتعلق بالذاتية الثقافية، وكيفية الحفاظ عليها في مواجهة الهيمنـة الثقافيـة لدول الشمال، كذلك تجددت الحاجة إلى خلق نظـام

إعلامي عالمي جديـد يحقـق التـوازن والعدالـة الاتصالية والمعلوماتية.

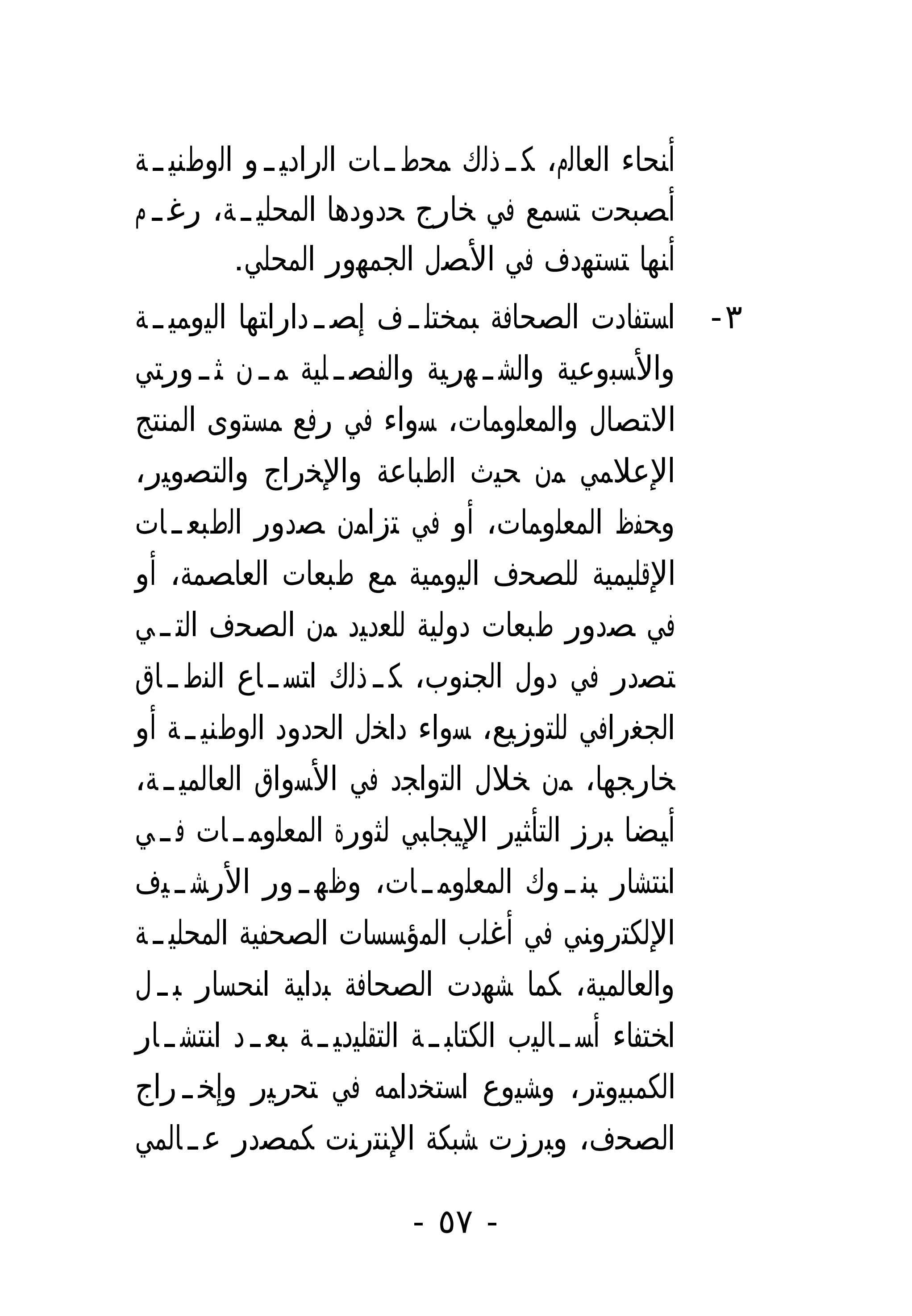
ثانيا : حدوث تغيرات نوعية فـي أنمـاط ومسـتويات الخدمات الإخبارية التي تقدمها وسائل الاتصـال، سواء المرئي أو المسموع والمقروء، وتفصيلاً لذلك نلاحظ ما يلي:

١- اتسع نطاق الخدمات الإخبارية من خلال الإعـلام المرئي؛ حيث أصبح في استطاعة شبكات الإعـلام الدولية بث الحدث لحظة وقوعه، وفـي موقعـه، سواء داخل الدولة أو خارجها، ويمكن الاستشـهاد بالعديد من الأمثلة تبدأ بشبكة الـ CNN الأمريكية (التي يغطي إرسالها أكثر من ١٥٠ دولة) وتغطيتها لأحداث حرب الخليج الثانية، وشبكة اليورونيـوز الأوروبية التي تُبث بست لغات، وتشارك فيها ١١ قناة دولية أوروبية، ومحطة سكاي نيوز البريطانية، التي اتسع نطاق تغطيتها الإعلامية ليشمل أوروبـا بأسرها، ويمتلكها روبرت مردوخ، أيضا شبكة الـ BBC، التي تم تطوير خدماتها العالمية، ويصـل

إرسالها إلى جميع القـارات، مـا عـدا أسـتراليا وأمريكا الجنوبية. وقـد أدى ذلـك إلـى تطـوير الخدمات الإخبارية، الذي تمثل في اختزال المراحل التقليدية لنشر الخبر، والتي تتضمن ثلاث مراحـل (تبدأ بالاندلاع، ثم البث، فالتشبع)؛ إذ ظهـر نمـط جديد للتغطية الإخبارية يتضـمن شـقين؛ أولهمـا يعرف بالتغطية الإخباريـة الإلكترونيـة، وتنقـل مباشرة أو يذاع الحدث بعد فترة، أما الثاني فهو يتم بواسطة القمر الصناعي، ويتم بثه مباشرة.

وقد أسفرت هذه التطورات عن حدوث تغير جذري فـي تعريف الخبر؛ فلم يعد كما كانـت تطلـق عليـه الأدبيـات الكلاسيكية في علم الاتصال والإعلام "الحدث الذي وقع"؛ بل أصبح تعريفه في ظل ثورتي الاتصال والمعلومات "الحـدث الذي نشاهده وهو يقع"[٢٥].

٢- اكتسبت وسائل الاتصال المرئي والمسموع المحلية بعدا دوليا بفضل تطـور تكنولوجيـا الاتصـال؛ فالبرامج المحلية التي تبثها محطات التليفزيون في الولايات المتحدة واليابان، ودول غـرب أوروبـا؛ أصبحت تشاهد عبر الأقمار الصناعية في مختلـف



أنحاء العالم، كـذلك محطـات الراديـو الوطنيـة أصبحت تسمع في خارج حدودها المحليـة، رغـم أنها تستهدف في الأصل الجمهور المحلي.

٣- استفادت الصحافة بمختلـف إصـداراتها اليوميـة والأسبوعية والشـهرية والفصـلية مـن ثـورتي الاتصال والمعلومات، سواء في رفع مستوى المنتج الإعلامي من حيث الطباعة والإخراج والتصوير، وحفظ المعلومات، أو في تزامن صدور الطبعـات الإقليمية للصحف اليومية مع طبعات العاصمة، أو في صدور طبعات دولية للعديد من الصحف التـي تصدر في دول الجنوب، كـذلك اتسـاع النطـاق الجغرافي للتوزيع، سواء داخل الحدود الوطنيـة أو خارجها، من خلال التواجد في الأسواق العالميـة، أيضا برز التأثير الإيجابي لثورة المعلومـات فـي انتشار بنـوك المعلومـات، وظهـور الأرشـيف الإلكتروني في أغلب المؤسسات الصحفية المحليـة والعالمية، كما شهدت الصحافة بداية انحسار بـل اختفاء أسـاليب الكتابـة التقليديـة بعـد انتشـار الكمبيوتر، وشيوع استخدامه في تحرير وإخـراج الصحف، وبرزت شبكة الإنترنت كمصدر عـالمي

للمعلومات، وكآلية مستحدثة تكمل الدور الإعلامي الذي تقوم به وكالات الأنباء كآليات تقليديـة لنقـل ونشر وترويج الأخبار العالمية[٢٦].

٤- أصبحت هناك استحالة لإخفاء أي حكومة للأحداث التي تقع داخل حدودها في إطار الثـورة الراهنـة لتكنولوجيا الاتصال، وتطور الطابع الدولي لوسائل الاتصال، وتطور الوظيفة الإخبارية المستفيدة مـن البث التليفزيوني المباشر عبر الأقمار الصناعية.

ثالثًا : ظهور ما يعرف بدبلوماسية الأقمـار الصـناعية والإعلام الإلكتروني بدلاً من الدبلوماسية التقليدية، وقد شهدت التسعينيات استخدام صناع القرار لهـذه الآلية الجديدة كعنصر أساسي في اتخاذ القرار أثناء إدارة الأزمات الدولية. ولعل أبرز الأمثلـة أزمـة الخليج، وتطورات القضية الفلسطينية بعد اتفاقيـات أوسلو.

هذا ويرى بعض الكتاب السياسيين أن برامج الـ CNN تؤثر بصورة أكثر فاعلية على قرارات الرئيس الأمريكي من مذكرات مستشاريه ووزير خارجيته. ورغم ما تتميز به هذه

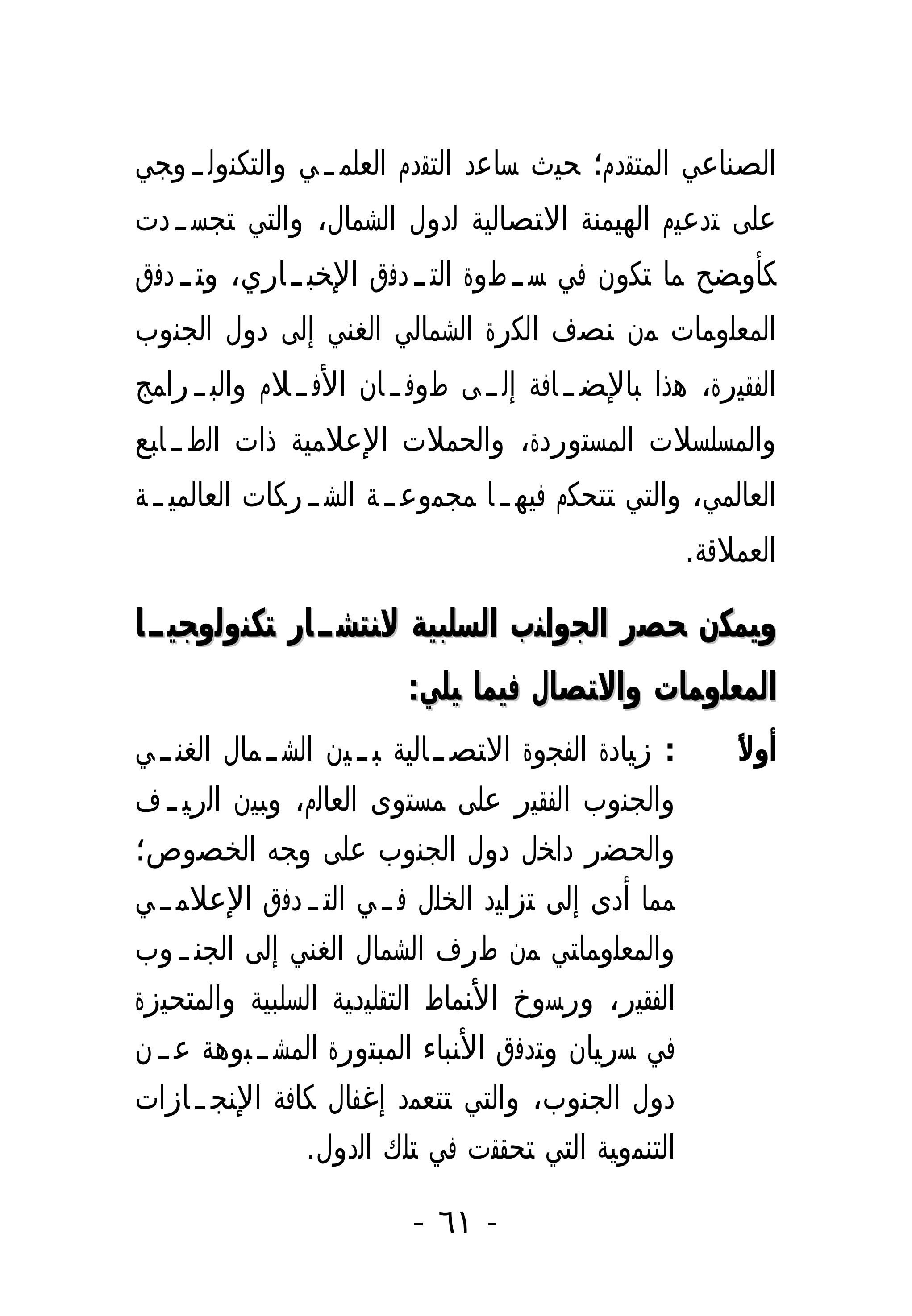
الآلية الجديدة بسبب فورية وسـرعة نقـل وتبـادل الآراء، وردود الأفعال بين حكام العالم؛ إلا أنها تثير القلق لدى العديد من هؤلاء الحكام[٢٧].

رابعا : أسفرت الثورة الاتصالية عـن تصـاعد ثقافـة الصورة، وبروز نجم المثقف التليفزيوني، ويتمثـل في مقدم البرامج التليفزيونية، مع تزايد نفوذ اللغـة المرئية ودلالاتها؛ وذلك في ظـل تراجـع مكانـة المثقف التقليدي والثقافة المطبوعة.

خامسا : في إطار ثورتي المعلومات والاتصـال يلعـب التليفزيون والكمبيوتر أدوارا غير مسبوقة، سـواء في استطلاعات الرأي، أو إدارة الانتخابات؛ وذلك في ظل تغير مكانة الديمقراطية النيابية وليدة عصر الصناعة، وتزايد مسـاحة الشـفافية فـي العمـل السياسي، ولقد تمـت فـي النـرويج أول تجربـة انتخابات إليكترونيـة عـام ١٩٩٢، كمـا لعـب الكمبيوتر دورا هاما فـي الانتخابـات الأردنيـة الأخيرة.

الآثار السلبية لثورتي الاتصال والمعلومات:

إذا كان التزاوج بين ثورة المعلومات، والتطور النـوعي الذي تحقق في مجال تكنولوجيا الاتصال؛ قد تمخـض عـن العديد من الآثار الإيجابية، التي تمثلت في زيـادة التـرابط الإعلامي بين مختلف أنحاء العالم، بصـورة لـم تشـهدها البشرية من قبل؛ فقد بشر ذلك بظهور أشكال جديـدة مـن التواصل الإعلامي في مجال المشاركة السياسـية، والعمـل الدبلوماسي، بالإضافة إلى دخول قطاعات وشرائح جديدة من البشر في دائرة المشاركة المعرفية، مـن خـلال المتابعـة الإعلامية لمختلف الأحداث العالمية، والقرارات المصـيرية، وظهور ما يسمى بديمقراطية الإعلام المرئـي والمسـموع. ولكن في ظل التفاوت الهائل بين المتحكمين في العولمة (أي في موارد العالم وثرواته وقراراته المصـيرية فـي شـمال العالم) وبين سكان وأهالي حزام العوز الاقتصادي من أبنـاء الحضارات القديمة في جنوب العالم. في ظل هذه الأوضـاع يظهر الوجه المعتم من التقدم التكنولوجي في مجال الاتصال، والـذي جعـل الجوانـب المبهـرة لتكنولوجيـا الاتصـال والمعلومات وآثارها الإيجابية حكرا لشعوب ودول الشـمال



الصناعي المتقدم؛ حيث ساعد التقدم العلمـي والتكنولـوجي على تدعيم الهيمنة الاتصالية لدول الشمال، والتي تجسـدت كأوضح ما تكون في سـطوة التـدفق الإخبـاري، وتـدفق المعلومات من نصف الكرة الشمالي الغني إلى دول الجنوب الفقيرة، هذا بالإضـافة إلـى طوفـان الأفـلام والبـرامج والمسلسلات المستوردة، والحملات الإعلامية ذات الطـابع العالمي، والتي تتحكم فيهـا مجموعـة الشـركات العالميـة العملاقة.

ويمكن حصر الجوانب السلبية لانتشـار تكنولوجيـا المعلومات والاتصال فيما يلي:

أولاً : زيادة الفجوة الاتصـالية بـين الشـمال الغنـي والجنوب الفقير على مستوى العالم، وبين الريـف والحضر داخل دول الجنوب على وجه الخصوص؛ مما أدى إلى تزايد الخلل فـي التـدفق الإعلامـي والمعلوماتي من طرف الشمال الغني إلى الجنـوب الفقير، ورسوخ الأنماط التقليدية السلبية والمتحيزة في سريان وتدفق الأنباء المبتورة المشـبوهة عـن دول الجنوب، والتي تتعمد إغفال كافة الإنجـازات التنموية التي تحققت في تلك الدول.

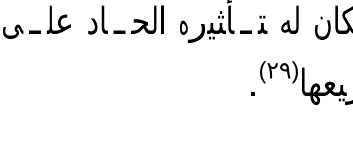
ثانيا : انهيار السيادة القومية للإعلام، في ظـل انهيـار المفاهيم التقليدية حول القومية الحديثة؛ مثل السيادة على الفضاء والحدود، وصنع السياسات الإعلامية، وظهور تقسيمات جديدة للعالم قائمة علـى أسـاس الجغرافيا الفضائية.

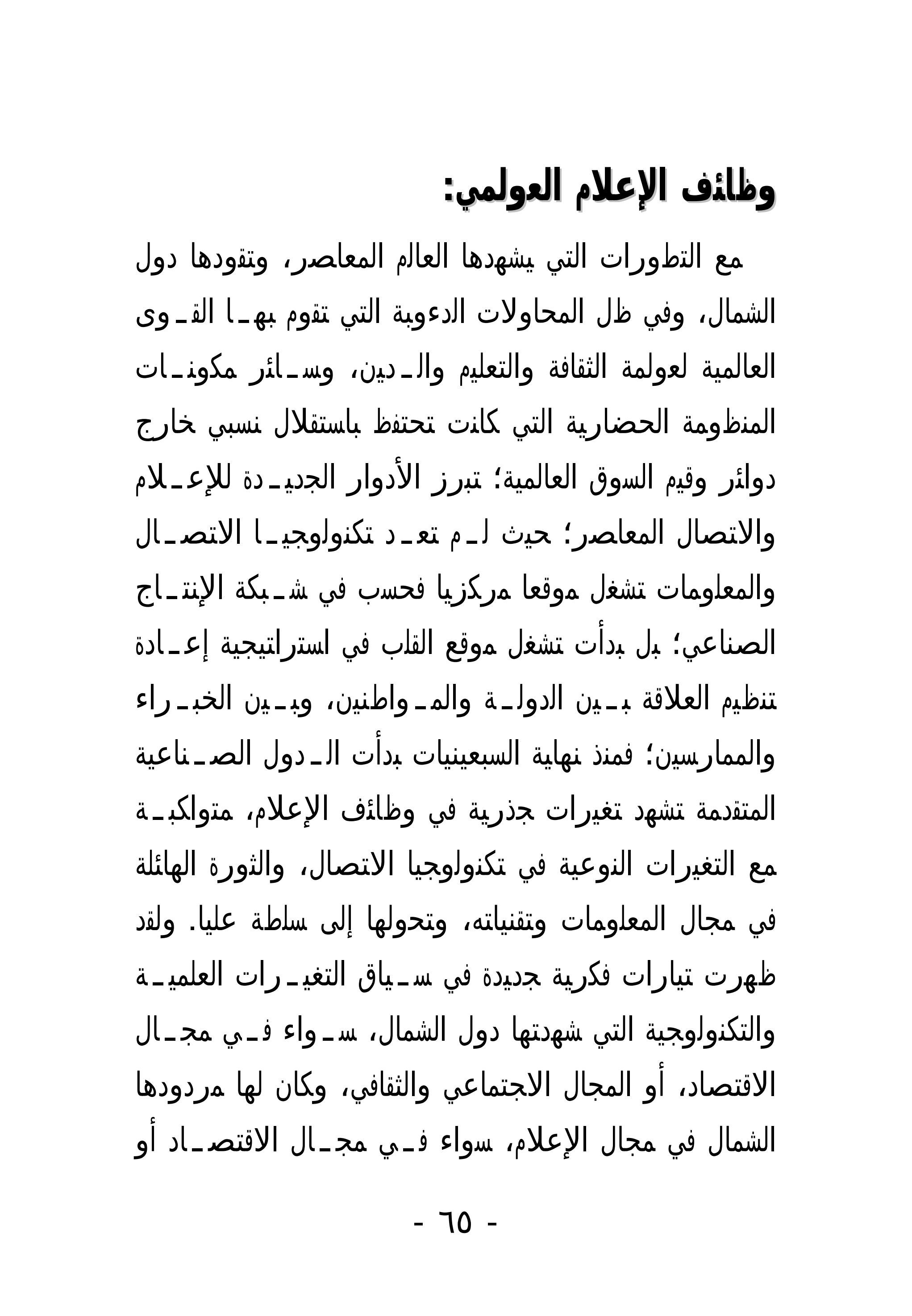
ثالثًا : الاتجاه لتفتيت الاتصال الجماهيري؛ مـن أجـل تنويع الخدمات الإعلامية، ويعزز ذلك الاتجاه مـا تتميز به التكنولوجيا الاتصالية الجديدة من سـمات اللاجماهيرية واللاتزامنية والتفاعليـة والحركيـة والشيوع والانتشار؛ مما أدى إلى التركيـز علـى الفرد، الـذي أصـبح هـدفًا رئيسـيا للاتصـال الإلكتروني، وأدت هذه التغيرات في نظم وآليـات الاتصال إلى تفكيـك منظومـة العلاقـات والقـيم الاجتماعية؛ إذ أصبحت العلاقة أحادية بين مرسـل الرسالة الإعلامية ومستقبلها، وأصبح مؤشر التقدم في هذه العلاقة هو سرعة بث المعلومـات، حتـى ولو تم ذلك على حساب اعتبارات المعرفة[٢٨].

رابعا : أدى تركز تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فـي دول الشمال الغنية إلى تحول دول الجنـوب إلـى سوق للاستهلاك الإعلامي والإعلاني، وتجسد ذلك في زيادة اعتمـاد دول الجنـوب علـى البـرامج الإخبارية والمسلسلات والإعلانات الغربية، وعلى الأخص الأمريكية، وقد ترتب علـى ذلـك زيـادة الهيمنة الاتصالية لدول المركـز المتحكمـة فـي العولمة على دول الأطراف، كما أدى إلـى تـدفق الثقافة المركزية الغربية والمعلومات بلا ضـوابط، وفي إطار تنافسي تجاري بحت.

خامسا : كان للتطورات الراهنة في تكنولوجيا الاتصـال آثارها السلبية الملحوظة علـى وسـائل الإعـلام المطبوع (الصحافة) والسينما؛ فقد اتجهت وكـالات الإعلان إلى التلفزيون بقنواته المتعددة المركزيـة والفضائية المشفرة والمفتوحة؛ حيث أتيحـت لهـا فرصة الاستفادة من المزايا العديدة للإعلام المرئي في عصر صعوده وانتشاره؛ مما أفقـد الصـحافة جزءا كبيرا من الموارد الإعلانية التي كانت تعتمد

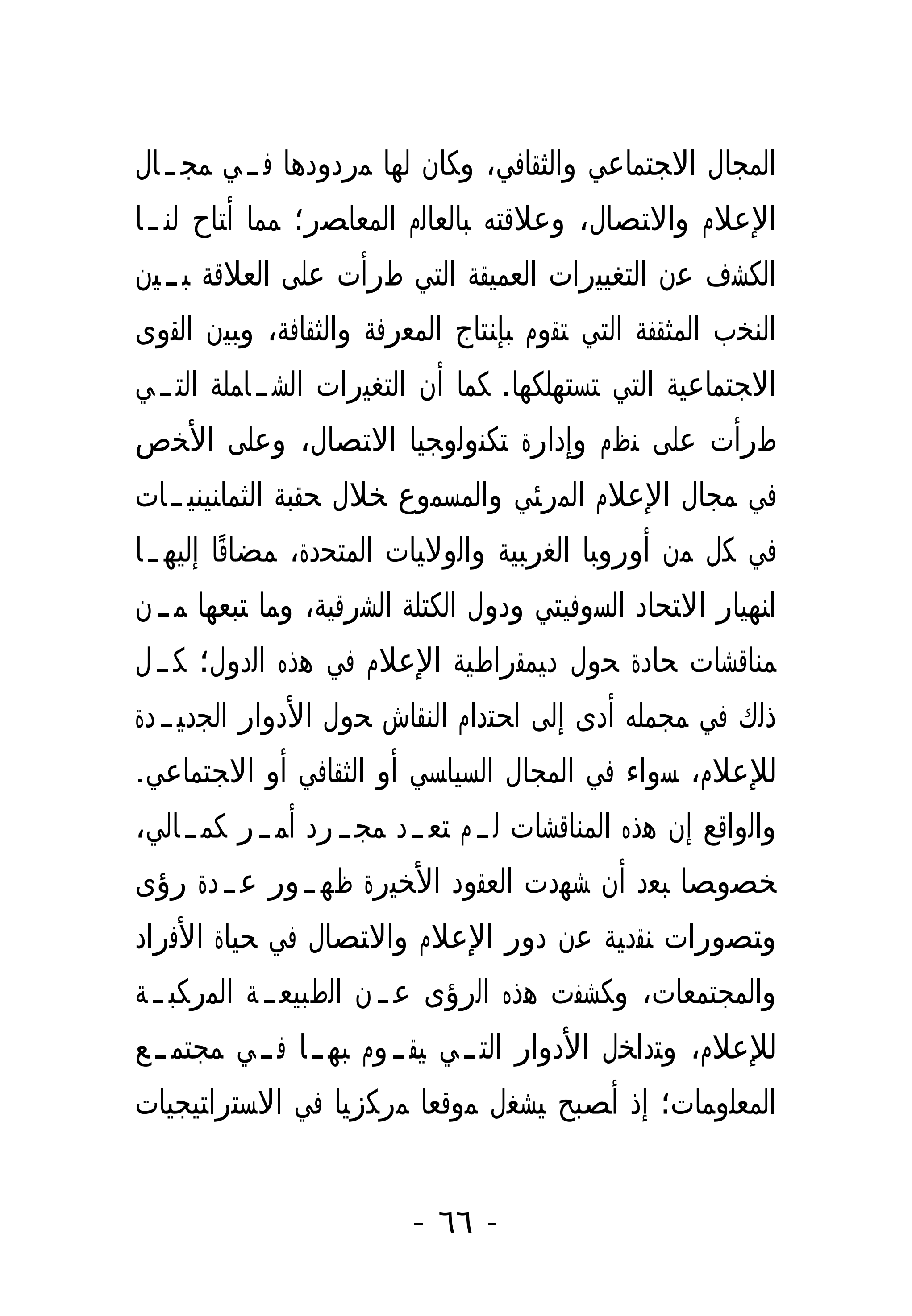
عليها العديد من المؤسسات الصحفية العملاقة، فضلاً عن دور الصحف الصغيرة التي بدأت في تصفية نشاطها، وسارع البعض إلى الاندماج لمواجهة الأزمة المالية المترتبة على تقلص المساحات الإعلانية بها، يضاف إلى ما سبق الأزمة الحادة التي تواجهها صناعة السينما في معظم دول العالم، وتقلص عدد صالات العرض بسبب التغيرات التي طرأت على أذواق الجماهير، ومنافسة نوادي الفيديو، وانتشار القنوات الفضائية؛ مما كان له تأثيره الحاد على إنتاج الأفلام وتوزيعها[٢٩].



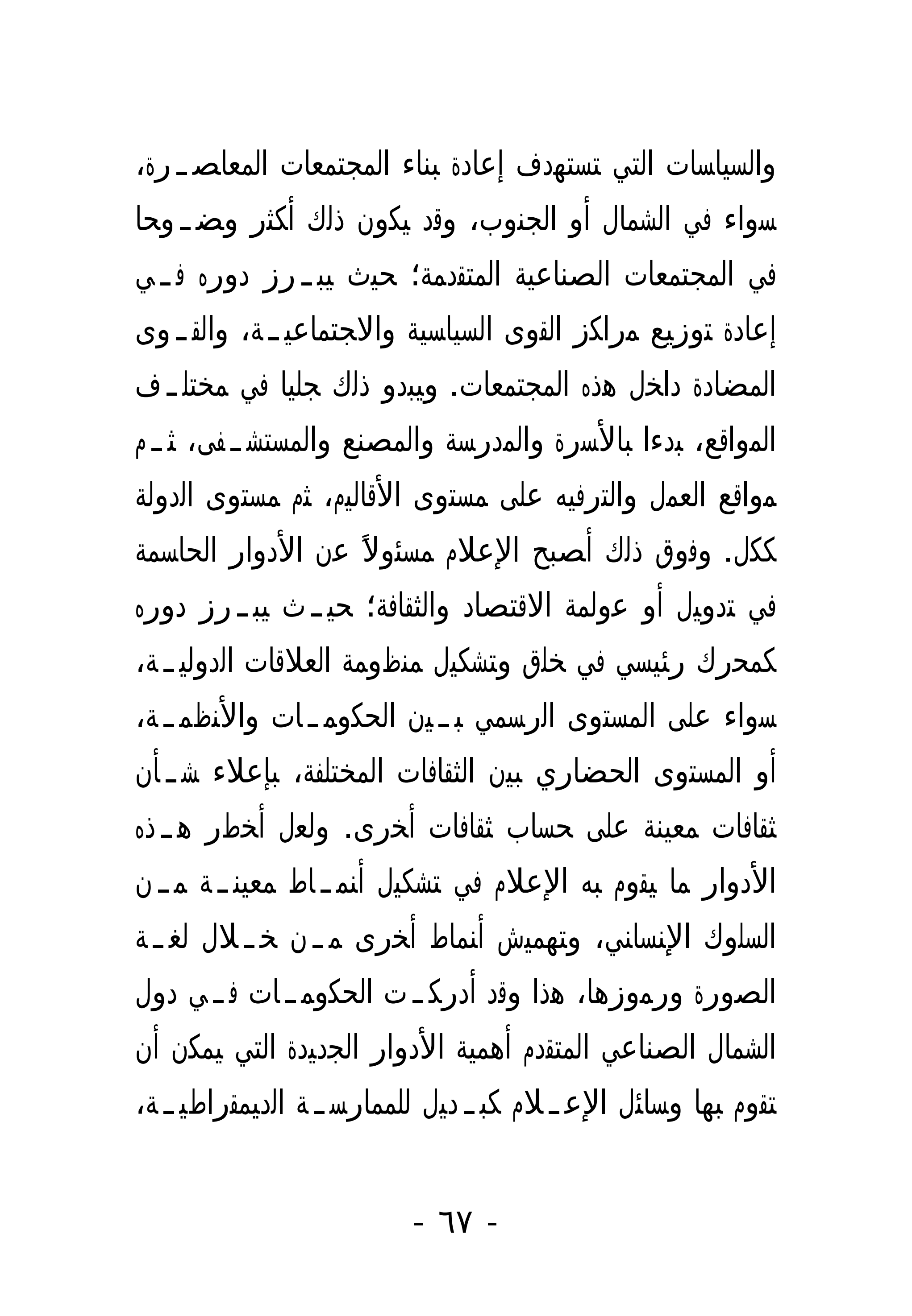


وظائف الإعلام العولمي:

مع التطورات التي يشهدها العالم المعاصر، وتقودها دول الشمال، وفي ظل المحاولات الدءوبة التي تقوم بهـا القـوى العالمية لعولمة الثقافة والتعليم والـدين، وسـائر مكونـات المنظومة الحضارية التي كانت تحتفظ باستقلال نسبي خارج دوائر وقيم السوق العالمية؛ تبرز الأدوار الجديـدة للإعـلام والاتصال المعاصر؛ حيث لـم تعـد تكنولوجيـا الاتصـال والمعلومات تشغل موقعا مركزيا فحسب في شـبكة الإنتـاج الصناعي؛ بل بدأت تشغل موقع القلب في استراتيجية إعـادة تنظيم العلاقة بـين الدولـة والمـواطنين، وبـين الخبـراء والممارسين؛ فمنذ نهاية السبعينيات بدأت الـدول الصـناعية المتقدمة تشهد تغيرات جذرية في وظائف الإعلام، متواكبـة مع التغيرات النوعية في تكنولوجيا الاتصال، والثورة الهائلة في مجال المعلومات وتقنياته، وتحولها إلى سلطة عليا. ولقد ظهرت تيارات فكرية جديدة في سـياق التغيـرات العلميـة والتكنولوجية التي شهدتها دول الشمال، سـواء فـي مجـال الاقتصاد، أو المجال الاجتماعي والثقافي، وكان لها مردودها الشمال في مجال الإعلام، سواء فـي مجـال الاقتصـاد أو



المجال الاجتماعي والثقافي، وكان لها مردودها في مجال الإعلام والاتصال، وعلاقته بالعالم المعاصر؛ مما أتاح لنا الكشف عن التغييرات العميقة التي طرأت على العلاقة بين النخب المثقفة التي تقوم بإنتاج المعرفة والثقافة، وبين القوى الاجتماعية التي تستهلكها. كما أن التغيرات الشاملة التي طرأت على نظم وإدارة تكنولوجيا الاتصال، وعلى الأخص في مجال الإعلام المرئي والمسموع خلال حقبة الثمانينيات في كل من أوروبا الغربية والولايات المتحدة، مضافًا إليها انهيار الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية، وما تبعها من مناقشات حادة حول ديمقراطية الإعلام في هذه الدول؛ كل ذلك في مجمله أدى إلى احتدام النقاش حول الأدوار الجديدة للإعلام، سواء في المجال السياسي أو الثقافي أو الاجتماعي. والواقع إن هذه المناقشات لم تعد مجرد أمر كمالي، خصوصا بعد أن شهدت العقود الأخيرة ظهور عدة رؤى وتصورات نقدية عن دور الإعلام والاتصال في حياة الأفراد والمجتمعات، وكشفت هذه الرؤى عن الطبيعة المركبة للإعلام، وتداخل الأدوار التي يقوم بها في مجتمع المعلومات؛ إذ أصبح يشغل موقعا مركزيا في الاستراتيجيات


والسياسات التي تستهدف إعادة بناء المجتمعات المعاصـرة، سواء في الشمال أو الجنوب، وقد يكون ذلك أكثر وضـوحا في المجتمعات الصناعية المتقدمة؛ حيث يبـرز دوره فـي إعادة توزيع مراكز القوى السياسية والاجتماعيـة، والقـوى المضادة داخل هذه المجتمعات. ويبدو ذلك جليا في مختلـف المواقع، بدءا بالأسرة والمدرسة والمصنع والمستشـفى، ثـم مواقع العمل والترفيه على مستوى الأقاليم، ثم مستوى الدولة ككل. وفوق ذلك أصبح الإعلام مسئولاً عن الأدوار الحاسمة في تدويل أو عولمة الاقتصاد والثقافة؛ حيـث يبـرز دوره كمحرك رئيسي في خلق وتشكيل منظومة العلاقات الدوليـة، سواء على المستوى الرسمي بـين الحكومـات والأنظمـة، أو المستوى الحضاري بين الثقافات المختلفة، بإعلاء شـأن ثقافات معينة على حساب ثقافات أخرى. ولعل أخطر هـذه الأدوار ما يقوم به الإعلام في تشكيل أنمـاط معينـة مـن السلوك الإنساني، وتهميش أنماط أخرى مـن خـلال لغـة الصورة ورموزها، هذا وقد أدركـت الحكومـات فـي دول الشمال الصناعي المتقدم أهمية الأدوار الجديدة التي يمكن أن تقوم بها وسائل الإعـلام كبـديل للممارسـة الديمقراطيـة،

خصوصا بعد أن احتل الإعلام المساحة المخصصة لممارسة الفعل الديمقراطي؛ إذ أصبحت هـذه المسـاحة هـي ذاتهـا المخصصة للإعلام، ولذلك لم يعد الإعـلام يمثـل السـلطة الرابعة أو الخامسة؛ بل أصبح يشغل المجال الشـفاف بـين الفعل السياسي والثقافي، ورد الفعل الجماهيري. ومـن هنـا أصبح ينظر إلى الإعلام باعتباره المعيار الذي يقـاس بـه كفاءة الأداء السياسي والاقتصادي للنظم المعاصرة[٣٠].

وإذا كانت العولمة تسعى إلى صياغة ثقافة كونية شـاملة تغطي مختلف جوانب النشاط الإنساني، وتتطلع إلـى خلـق الإنسان العـالمي المبـرمج ذي البعـد الواحـد، المـؤمن بإيديولوجية السوق العالميـة، والمتوحـد مـع مصـالحها ورموزها وشعاراتها؛ فإن ذلك ما كـان ممكنًـا أن يتحقـق إلا بفضل الثلاثي التكنولوجي الصاعد، الذي يعمل في تناغم وتكامل غير مسبوق، ويضم حسب ترتيب الأهمية كل مـن وسائل الإعلام السمعبصري، وشبكات المعلومات، والطريق السريع للمعلومات والاتصال؛ ولـذلك أصـبحت السـيطرة الكاملة على صـناعة الاتصـال والمعلومـات والاتصـال اللاسلكية شرطًا رئيسيا لضمان التحكم الكامل مـن جانـب الشركات العملاقة في السـوق العالميـة؛ فالإمبراطوريـات

الفضائية أصبحت المصدر الجديد لإنتاج وصناعة القيم والرموز، وأدوات تشكيل الوعي والذاكرة الإنسانية والوجدان والذوق، وتقوم بتقديم معلبات ثقافية محكمة الصنع، تتضمن منظومة جديدة من القيم، تدور حول تشجيع النزعة الاستهلاكية، وغرس قيم الأنانية والفردية والروح النفعية. ولعل إلقاء نظرة على خريطة الفضائيات والمعلومات؛ يوضح لنا حقيقة الأدوار الجديدة التي يقوم بها الإعلام لإرساء دعائم العولمة، والترويج لأيديولوجيتها: **أولاً**- تشير خريطة الفضائيات التي تسيطر عليها كل من الولايات المتحدة واليابان والدول الأوروبية إلى أنه يوجد في العالم اليوم ١,٢٦ مليار جهاز تليفزيون، منها ٢٠٠ مليون جهاز بالكابل، وحوالي ٦٠ مليون مرتبطة بمجموعة رقمية، وتبلغ صناعة الاتصال ألف مليار دولار، ستتضاعف في عام ٢٠٠٠، وهي تشكل حاليا ١٠% من التجارة العالمية. أما الخريطة المعلوماتية فهي تشير إلى وجود ٢٠٠ مليون جهاز كمبيوتر، منها ٤٥ مليون جهاز مرتبطة بالإنترنت. ويرى البعض أن شبكة الإنترنت سوف تتجاوز قوتها شبكة الهاتف العالمية؛ بحيث يصبح عدد مستخدميها ما بين ٦٠٠ مليون ومليار شخص بحلول عام ٢٠٠١، وهناك صراع وتنافس

ضارٍ بين شركات الاتصال الأمريكية واليابانية والأوروبية، التي تسعى لخلق مجموعات متكاملة من شركات الاتصـال والمعلومات ذات المستوى العالمي[٣١].

وإذا كان من الضروري أن نميز بـين موقـع الإعـلام والاتصال على خريطة السوق العالميـة، وبـين دوره فـي توحيد العالم لصالح القوى المتحكمة في العولمة؛ فإن علينـا أن نشير تفصيلاً إلى أدوار ووظائف الإعلام العالمي؛ وذلك على النحو التالي:

أولاً : في ظل صعود الإعلام السمعبصري؛ أصبح هو المؤسسة التربوية والتعليمية الجديدة، التـي حلـت مكان كل من الأسرة والمدرسة، والتي تقوم بـدور أساسي في تلقـين الـنشء والأجيـال الجديـدة، والمنظومة المعرفية المنزوعة من سياقها التاريخي، والقيم السلوكية ذات النزعة الاسـتهلاكية، والتـي تروج بأشكال متنوعة لمصـالح السـوق العالميـة وأيديولوجيتها. ومن خلال هذه الوظيفـة يمـارس الإعلام أخطر أدواره الاجتماعية، والتي تتمثل في إحداث ثورة إدراكية ونفسية تستهدف إعادة تأهيـل البشر للتكيف مع متطلبات العولمة وشروطها.

ثانيا : يقوم الإعلام بدور أساسي في الترويج للسلع والخدمات التي تقدمها السوق العالمية، من خلال الإعلانات التي تتضمن محتوياتها قيما وأنماطاً للسلوك الاستهلاكي، تستهدف الدعاية للسلع الأجنبية؛ مما يلحق أضرارا فادحة بالاقتصاديات المحلية، علاوة على التأثير السلبي للإعلانات على حرية الإعلام والصحافة في دول الجنوب. والمعروف أنها تستهلك ما يزيد عن ٤٥% من الزمن المخصص للبث في الإعلام السمعبصري المحلي والفضائي، عدا المساحات التي تحجزها في الصحف، والتي تزيد عن ٦٠% في معظم الصحف[٣٢].

ثالثًا : تقوم وسائل الإعلام السمعبصرية من خلال البث المباشر، بدور مركز في اختراق منظومة القيم الثقافية لدول الجنوب، من خلال المسلسلات والأفلام وبرامج المنوعات الأمريكية، خصوصا في ظل عدم الالتزام بالمواثيق الدولية، التي نصت على ضرورة التزام البرامج المبثوثة عبر الأقمار

الصناعية باحترام الطابع المميز للثقافات المختلفة، وأبرز هذه المواثيق إعلان اليونسكو عـام ١٩٧٨، وقرار الجمعية العامة للأمـم المتحـدة (١٩٨٢)، والذي يتضمن مبادئ وقواعد تنظـيم اسـتخدامات الأقمار الصناعية في البث التليفزيـوني المباشـر (الفقرة ١٣)[٣٣]. وقد نجحت أمريكا خلال العقـدين الأخيرين في اختـراق الأنظمـة الثقافيـة لـدول الجنوب، وقدمت لشعوبها النموذج الأمريكي كغاية مثلى[٣٤].

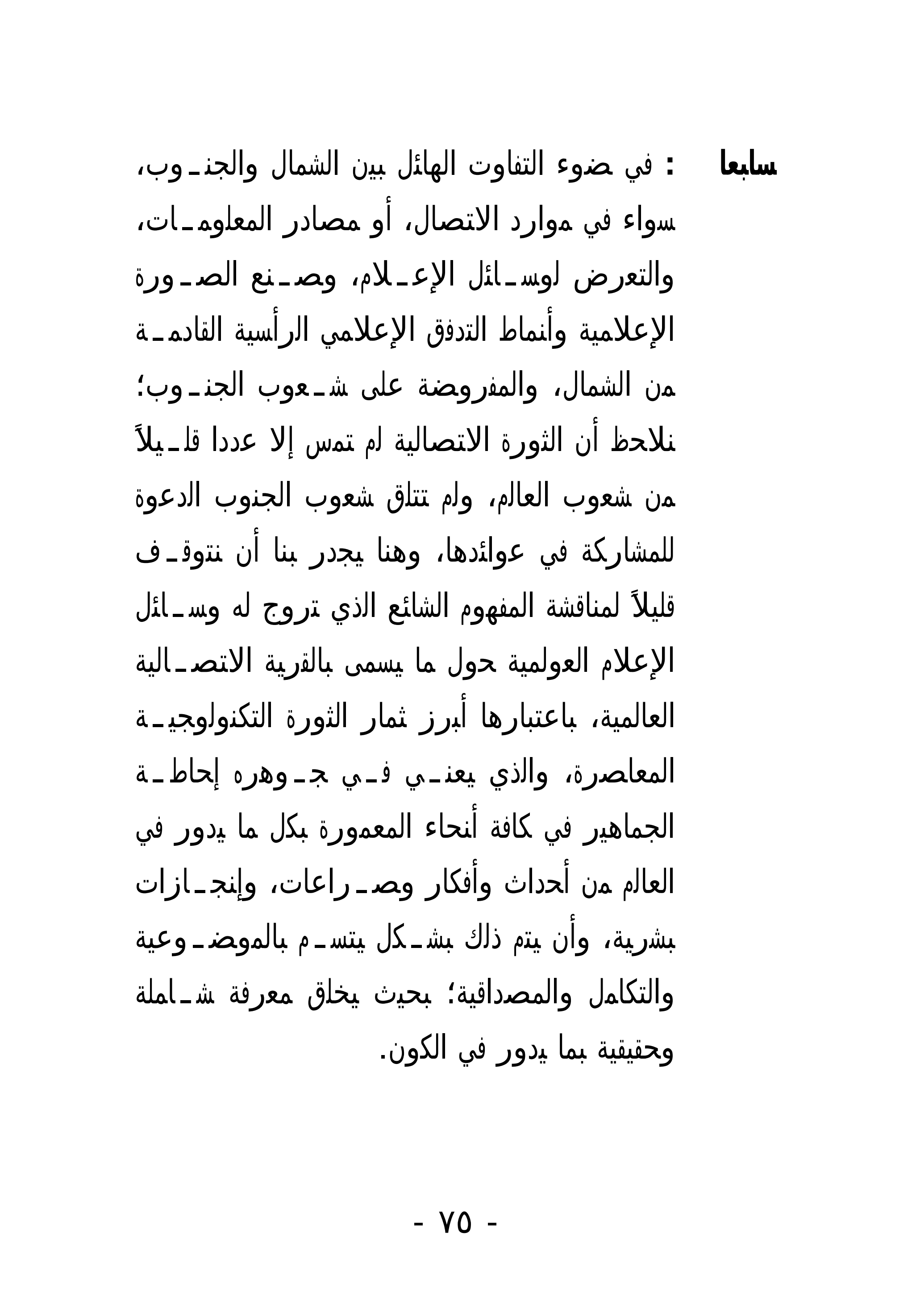
رابعا : تقوم وسائل الإعلام العالمية باسـتقطاب النخـب المثقفة للترويج لفكر العولمة وأيديولوجيتها، عبـر الحـوارات التليفزيونيـة والمقـالات الصـحفية، والمؤتمرات والندوات (عدا الإغراءات الأخـرى)؛ حيث يتم تكثيف جهودهم من أجل إعـادة تشـكيل الرأي العالم العالمي، لمساندة السياسات الاقتصادية للثلاثي الذي يقوم بإدارة اقتصـاد العـالم (البنـك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمـة التجـارة العالمية)، والدفاع عن المعايير المزدوجة للشرعية



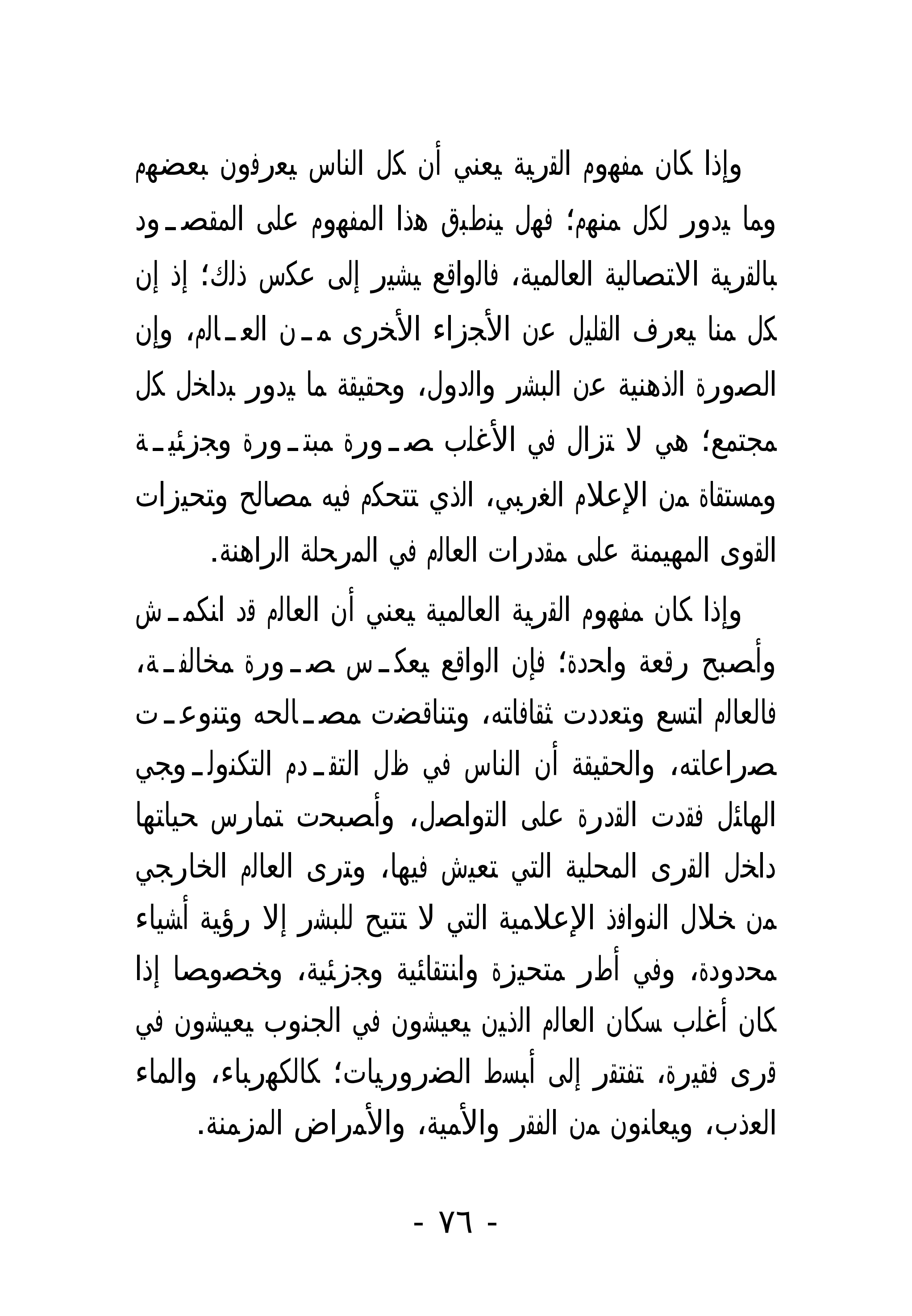
الدولية، والإسهام في إعلاء شأن الثقافة الأمريكية، وتهميش ثقافات الجنوب، والترويج لعالمية السوق، متجاهلين التفاوت الحاد بين المستويات الاقتصادية لكل من دول الشمال والجنوب، علاوة على الترويج لما يسمى بالقرية العالمية، مغفلين عن عمد التفاوت الرهيب بين معدلات التطور الاتصالي بين أجـزاء العالم شمالاً وجنوبا، سواء تمثل ذلك في مستويات الإشباع الإعلامي، أو معدلات التقدم التكنولوجي.

خامسا : تشير الدراسات إلى تزايد أهمية الأدوار التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسية في الأنشطة الإعلامية والثقافية، ويتجلى ذلك في توظيف وسائل الإعـلام الدولية والمحلية كأحزمة ناقلة، يتم من خلالها ترويج القيم الاجتماعية والثقافية الغربية ونشرها فـي دول الجنوب؛ مما يتسبب في إحداث بلبلـة واضـطراب شديد في منظومة القيم المميزة لثقافـات الشـعوب، التي تتعرض لهذه التأثيرات، وتمارس هذه الشركات بالتنسيق مع البنك الدولي ضغوطًا متواصـلة علـى دول الجنوب؛ لاستخدام قروض البنك في اسـتيراد التكنولوجيا الاتصالية والمعلوماتية؛ مما يسـهم فـي إحكام الحصار على الإعلام الجنوبي.

سادسا : تشير الدراسات إلى استفادة العولمة من استمرار النظام الإعلامي الراهن، الذي يتسم بالخلل وأوجه التفاوت الخطيرة، سواء على المستويات المحلية أو العالمية والتي تتمثل في الانسياب غير المتوازن للمعلومات، مع رسوخ الاتجاه الرأسي الأحادي الجانب للإعلام من الشمال إلى الجنوب، ومن المراكز إلى الأطراف، ومن الحكومات إلى الأفراد، ومن الثقافات المسيطرة إلى الثقافات التابعة، ومن الدول الغنية تكنولوجيا في الشمال إلى الدول الأفقر في الجنوب. وقد لوحظ أن التدفق الإعلامي من الشمال إلى الجنوب مائة مرة في مقابل مرة واحدة من الجنوب، بينما لا يزيد بين دول الجنوب عن ١٠%، وهذا لا يعني عدم وجود قضايا عالمية تحمل ملامح المستقبل المشترك؛ مثل قضايا البيئة والسلاح النووي والمرأة، وإن كانت أجندة الأولويات لدى الشمال تختلف جذريا عن أجندة الجنوب.

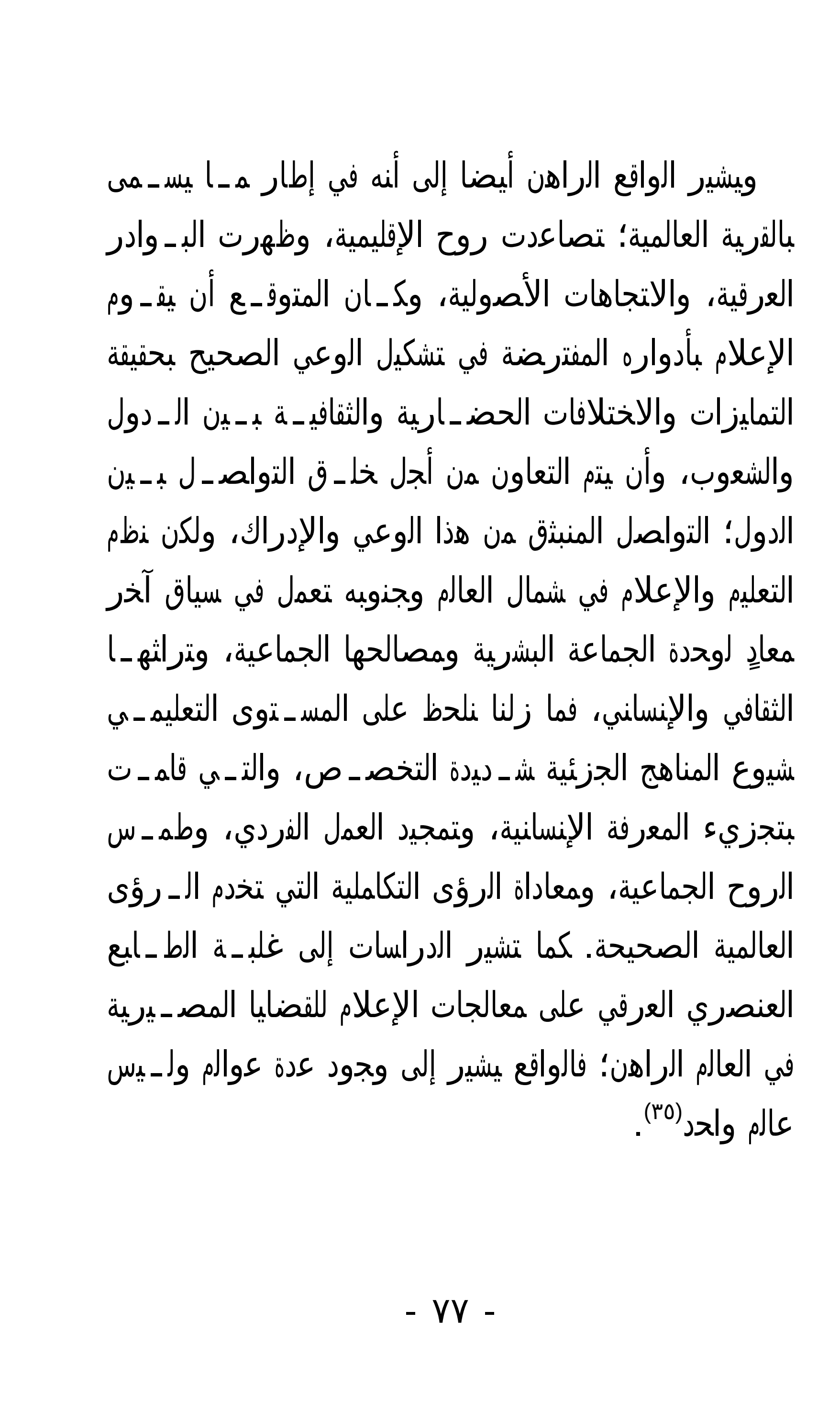


سابعا : في ضوء التفاوت الهائل بين الشمال والجنـوب، سواء في موارد الاتصال، أو مصادر المعلومـات، والتعرض لوسـائل الإعـلام، وصـنع الصـورة الإعلامية وأنماط التدفق الإعلامي الرأسية القادمـة من الشمال، والمفروضة على شـعوب الجنـوب؛ نلاحظ أن الثورة الاتصالية لم تمس إلا عددا قلـيلاً من شعوب العالم، ولم تتلق شعوب الجنوب الدعوة للمشاركة في عوائدها، وهنا يجدر بنا أن نتوقـف قليلاً لمناقشة المفهوم الشائع الذي تروج له وسـائل الإعلام العولمية حول ما يسمى بالقرية الاتصـالية العالمية، باعتبارها أبرز ثمار الثورة التكنولوجيـة المعاصرة، والذي يعنـي فـي جـوهره إحاطـة الجماهير في كافة أنحاء المعمورة بكل ما يدور في العالم من أحداث وأفكار وصـراعات، وإنجـازات بشرية، وأن يتم ذلك بشـكل يتسـم بالموضـوعية والتكامل والمصداقية؛ بحيث يخلق معرفة شـاملة وحقيقية بما يدور في الكون.



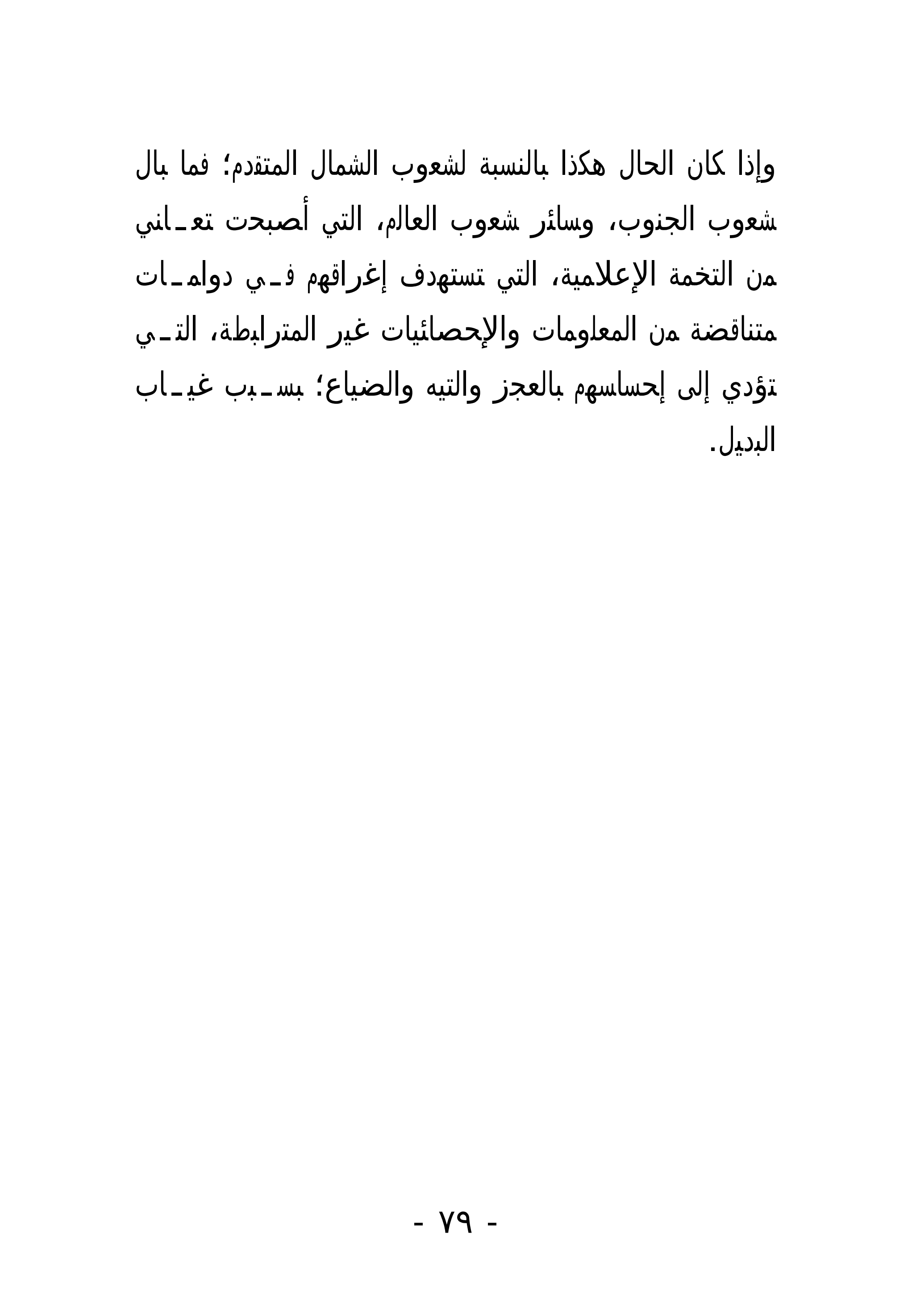
وإذا كان مفهوم القرية يعني أن كل الناس يعرفون بعضهم وما يدور لكل منهم؛ فهل ينطبق هذا المفهوم على المقصـود بالقرية الاتصالية العالمية، فالواقع يشير إلى عكس ذلك؛ إذ إن كل منا يعرف القليل عن الأجزاء الأخرى مـن العـالم، وإن الصورة الذهنية عن البشر والدول، وحقيقة ما يدور بداخل كل مجتمع؛ هي لا تزال في الأغلب صـورة مبتـورة وجزئيـة ومستقاة من الإعلام الغربي، الذي تتحكم فيه مصالح وتحيزات القوى المهيمنة على مقدرات العالم في المرحلة الراهنة.

وإذا كان مفهوم القرية العالمية يعني أن العالم قد انكمـش وأصبح رقعة واحدة؛ فإن الواقع يعكـس صـورة مخالفـة، فالعالم اتسع وتعددت ثقافاته، وتناقضت مصـالحه وتنوعـت صراعاته، والحقيقة أن الناس في ظل التقـدم التكنولـوجي الهائل فقدت القدرة على التواصل، وأصبحت تمارس حياتها داخل القرى المحلية التي تعيش فيها، وترى العالم الخارجي من خلال النوافذ الإعلامية التي لا تتيح للبشر إلا رؤية أشياء محدودة، وفي أطر متحيزة وانتقائية وجزئية، وخصوصا إذا كان أغلب سكان العالم الذين يعيشون في الجنوب يعيشون في قرى فقيرة، تفتقر إلى أبسط الضروريات؛ كالكهرباء، والماء العذب، ويعانون من الفقر والأمية، والأمراض المزمنة.



ويشير الواقع الراهن أيضا إلى أنه في إطار ما يسمى بالقرية العالمية؛ تصاعدت روح الإقليمية، وظهرت البوادر العرقية، والاتجاهات الأصولية، وكان المتوقع أن يقوم الإعلام بأدواره المفترضة في تشكيل الوعي الصحيح بحقيقة التمايزات والاختلافات الحضارية والثقافية بين الدول والشعوب، وأن يتم التعاون من أجل خلق التواصل بين الدول؛ التواصل المنبثق من هذا الوعي والإدراك، ولكن نظم التعليم والإعلام في شمال العالم وجنوبه تعمل في سياق آخر معادٍ لوحدة الجماعة البشرية ومصالحها الجماعية، وتراثها الثقافي والإنساني، فما زلنا نلحظ على المستوى التعليمي شيوع المناهج الجزئية شديدة التخصص، والتي قامت بتجزيء المعرفة الإنسانية، وتمجيد العمل الفردي، وطمس الروح الجماعية، ومعاداة الرؤى التكاملية التي تخدم الرؤى العالمية الصحيحة. كما تشير الدراسات إلى غلبة الطابع العنصري العرقي على معالجات الإعلام للقضايا المصيرية في العالم الراهن؛ فالواقع يشير إلى وجود عدة عوالم وليس عالم واحد[٣٥].

في ضوء ما سبق تتضح لنا حقيقة الأدوار التي يقوم بهـا الإعلام المعاصر؛ فالحقيقة إن النظام الإعلامي الراهن بكـل ما يحويه من تفاوت وتحيزات، وعدم تكافؤ في توزيع موارد الاتصال والمعلومات؛ يهدف إلى إبقاء الجمهور والرأي العام في حالة من الجهل الكامل بحقيقة ما يدور، وقـد أظهـرت الحروب الإقليمية المعاصرة (وفي مقدمتها حـرب الخلـيج والبوسنة والصومال، وأحداث روانـدا، ومعركـة التجديـد للدكتور بطرس غالي الأمين السابق للأمم المتحدة) أن أغلب الشعوب (شعوب الجنوب تحديدا) ظلت فـي حالـة تغييـب وجهل بحقيقة ما يدور، ولعل حرب الخليج والرقابـة التـي فرضت على الإعلام الدولي أثناءها؛ تعـد مـثلاً صـارخًا؛ فالضحية الأولى في هذه الحرب كـان الإعـلام والحقيقـة الإعلامية؛ فقد أثبتت الاستطلاعات التي أجريت للرأي العام الأمريكي أن ٦٠% كانوا يرون أن الإعـلام قـد أدى دوره بامتياز أثناء حرب الخليج، كما أن ٨٠% مـن الأمـريكيين أيدوا القيود التي فرضها البنتاجون على الإعلام أثناء حـرب الخليج؛ مما يكشف عن قطاعات كبيرة مـن الـرأي العـام الأمريكي تعاني من حالة تزييف وعي متعمدة ومتواصـلة.



وإذا كان الحال هكذا بالنسبة لشعوب الشمال المتقدم؛ فما بال شعوب الجنوب، وسائر شعوب العالم، التي أصبحت تعـاني من التخمة الإعلامية، التي تستهدف إغراقهم فـي دوامـات متناقضة من المعلومات والإحصائيات غير المترابطة، التـي تؤدي إلى إحساسهم بالعجز والتيه والضياع؛ بسـبب غيـاب البديل.

الهوامش والمراجع

١- انظر حازم الببلاوي: العـرب والعولمـة، الأهـرام، ٣٠ ديسمبر، ١٩٩٧، ندوة العرب والعولمـة، مجلـة المستقبل العربي، بيروت، عدد أبريل ١٩٩٨.

٢- انظر عمرو محيي الدين، تعقيب علـى ورق السـيد ياسين، ندوة العرب والعولمة، مجلة المستقبل العربي، المصدر السابق.

٣- انظر:

٤- Fortune Magazine ٤ – ٨ – ١٩٩٧.

٥- نقلاً عن إسماعيل صبري عبد ا : العرب والكوكبـة، ندوة العرب والعولمـة، بيـروت ١٨، ٢٠ ديسـمبر، ١٩٩٧.

٦- انظر:

- Peterr Golding, Phil Harris: Beyoned cultural imperialism – sage London ١٩٩٧, PP. ٤٩ – ٥٢.

٧- عبد الإله بلقزيز: العولمة والهوية الثقافية، ندوة العرب والعولمة، بيروت، ديسمبر، ١٩٩٧.

٨- انظر عابد الجبري: العولمة والهوية الثقافية، ندوة العرب والعولمة، بيروت، ديسمبر، ١٩٩٧.

- Peter Golding, Op. cit., pp. ٣ – ٨.

٩- انظر فهمية شرف الدين: تعليق على ورقتي بلقزيز والجابري عن العولمة والهوية الثقافية، ندوة العرب والعولمة، مصدر سابق.

١٠- Smith Antony: Towards a Global Culture, in Global Culture. (ed) Feather stone and Mike. London Sage, ١٩٩٠, p. ١٧٦.

١١- Ibid, p. ١٧٧.

١٢- انظر: سمير أمين: مناخ العصر، ندوة التطورات العالمية والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مركز البحوث العربية والجمعية العربية لعلم الاجتماع، القاهرة، مارس ١٩٩٧.

١٣- انظر عبد الإله بلقزيز: العولمة والهوية الثقافية، ندوة العرب والعولمة، مصدر سابق.

١٤- انظر:

- H. Schiller: Mass – Communication and American Empire – Beacon Press. ١٩٧٧.

١٥- انظر:

- Yves Eudes; La Conquete des esprits – Paris ١٩٨٢ – pp. ١٨ – ٢٤.

١٦- انظر: عواطف عبد الرحمن: الإعلام العربـي فـي مواجهة الاختراق الثقافي والتبعيـة الإعلاميـة، فـي قضايا إعلامية معاصرة، دار الفكر العربي، القـاهرة ،١٩٩٦

ص ٣٤ – ٣٧.

١٧- انظر بول سالم: الولايات المتحدة والعولمـة، نـدوة العرب والعولمة، مصدر ص ١٢ – ١٤.

١٨- Annabelle Sreberny: The many Cultural Faces of Imperialsim – in Peter Golding, Op. cit., pp. ٥٥ – ٦٠.

١٩- انظر:

- Samir Amin: Reflections on the international System – in Peter Golding – Op. cit., pp. ١٠ – ١٥.

٢٠- انظر: جودة محمد عواد: تكنولوجيا الاتصال، مذكرة دراسية غير منشورة، القاهرة ١٩٩٧.

٢١- انظر: محمود علم الدين: تكنولوجيا الاتصـال فـي الوطن العربي، عالم الفكر، عدد خاص عن الإعـلام المعاصر، المجلد ٢٣ ديسمبر ١٩٩٤، الكويـت. ص ١١٥ – ١١٨.

٢٢- المصدر السابق.

٢٣- انظر:

- Armand Matteleart: Les nouveaux Scenario de Communications. Le Monde Diplomatique – ٨ – ١٩٩٦.

٢٤- Le Monde Diplomatique – ٨ – ١٩٩٧.

٢٥- سمير أمين، مصدر سابق.

٢٦- Hamid Mowlana: Op. cit., pp. ٥٩ – ٩٢.

٢٧- انظر: محمود علم الدين د. محمود تيمور: الحاسبات الإلكترونية وتكنولوجيـا الاتصـال، دار الشـروق، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢٠٢ – ٢٠٤.

٢٨- Hamid Mowlana: Global information and World Communication – stage – London ١٩٩٧, pp. ١١٣ – ١١٩.

٢٩- Hamid Mowlana: Glodal information, op. cit., pp. ٤٠ – ٤٣.

٣٠- John Mc Manus: Market – Driven yournalism – stage – London – ١٩٩٤, pp. ٣ – ٩.

٣١- نبيل عبد الفتاح: النظام الإعلامي الجديـد وتوحيـد العالم، الأهرام، ١٣ فبراير ١٩٩٦.

٣٢- John Galtung, R. Vincent: Global Glasnost – Hampton Press – New Jearsy ١٩٩٢, pp. ٣٦ – ٤١.

٣٣- Hamid Mowlana: Global Information and World Communication, Op. cit, pp. ١٠٧ – ١٢٣.

٣٤- Hamid Mowlana: Global communication in Transition – Op. cit., pp. ٦٥ – ٦٨.

٣٥- - انظر عواطف عبد الـرحمن: الإعـلام وتحـديات العصر، مجلة عالم الفكر، الكويت، ديسمبر، ١٩٩٤ – ص ٨ – ٩.

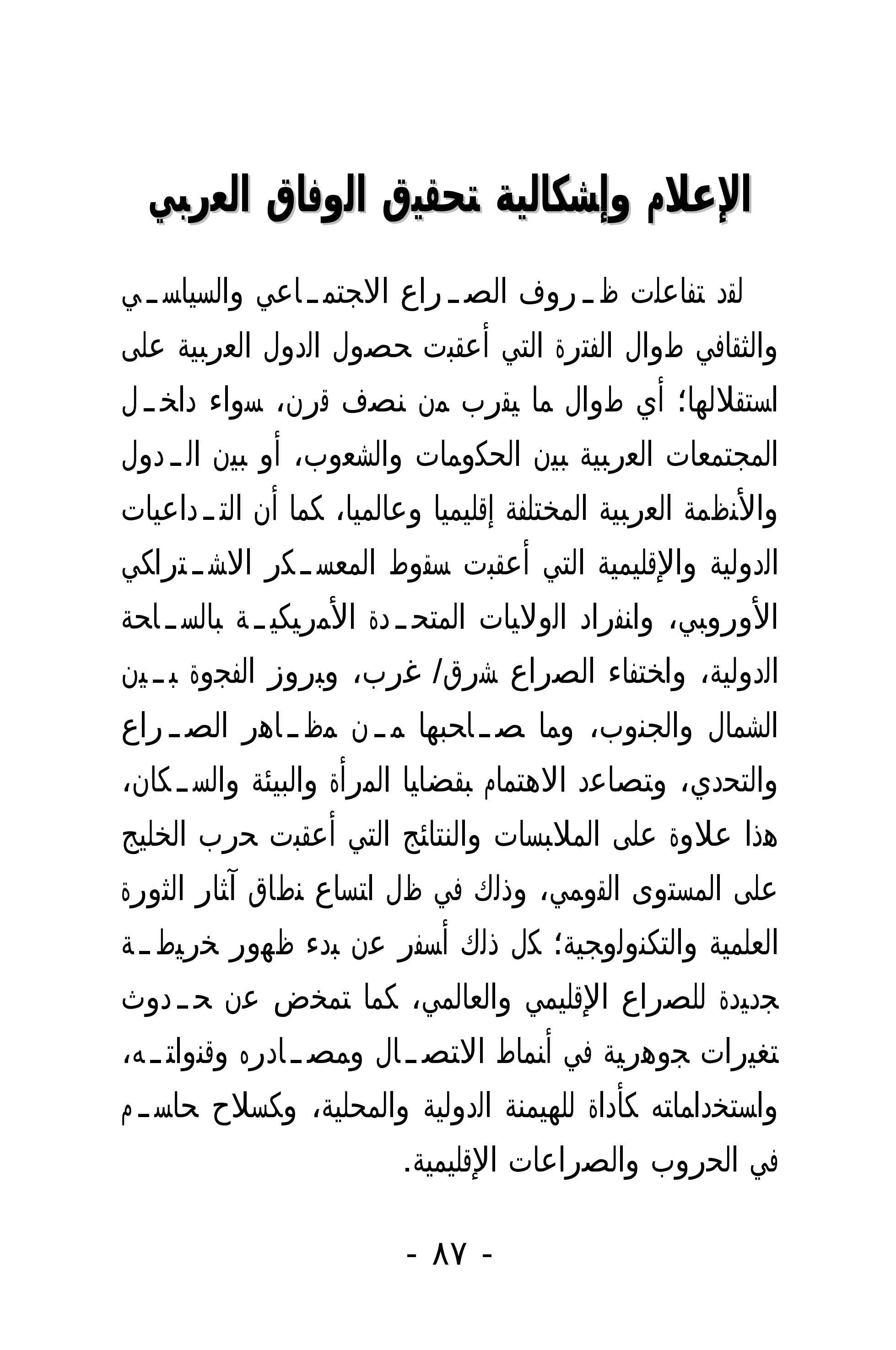
٣٦- Hamid Mowlana: Global Information, Op. cit., pp. ٩٠ – ٩٧.

٣٧- Le Monde Diplomatique – Mars ١٩٩٧.

٣٨- انظر: انشراح الشال: الإعلام الدولي عبـر الأقمـار الصناعية، دراسة الشبكات التليفزيونيـة، دار الفكـر العربي، القاهرة ١٩٨٦، ص ٧٩ – ٨١.

٣٩- Peter Golding, Op. cit., pp. ١٥٠ – ١٦٠.

الإعلام وإشكالية تحقيق الوفاق العربي



الإعلام وإشكالية تحقيق الوفاق العربي

لقد تفاعلت ظروف الصراع الاجتماعي والسياسي والثقافي طوال الفترة التي أعقبت حصول الدول العربية على استقلالها؛ أي طوال ما يقرب من نصف قرن، سواء داخل المجتمعات العربية بين الحكومات والشعوب، أو بين الدول والأنظمة العربية المختلفة إقليميا وعالميا، كما أن التداعيات الدولية والإقليمية التي أعقبت سقوط المعسكر الاشتراكي الأوروبي، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالساحة الدولية، واختفاء الصراع شرق/ غرب، وبروز الفجوة بين الشمال والجنوب، وما صاحبها من مظاهر الصراع والتحدي، وتصاعد الاهتمام بقضايا المرأة والبيئة والسكان، هذا علاوة على الملابسات والنتائج التي أعقبت حرب الخليج على المستوى القومي، وذلك في ظل اتساع نطاق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية؛ كل ذلك أسفر عن بدء ظهور خريطة جديدة للصراع الإقليمي والعالمي، كما تمخض عن حدوث تغيرات جوهرية في أنماط الاتصال ومصادره وقنواته، واستخداماته كأداة للهيمنة الدولية والمحلية، وكسلاح حاسم في الحروب والصراعات الإقليمية.

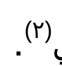
وقد شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال تباين وتنوع القضايا التي استقطبت اهتمام الرأي العام العربي؛ إذ تمحورت في الخمسينيات والستينيات حول الوحدة العربية، والصراع العربي الإسرائيلي، بينما برزت في السبعينيات قضايا التنمية الشاملة كأحد التحديات الرئيسية لتلك المرحلة، والنابعة من الرغبة في الاعتماد على التراث، وتقليل الاعتماد على الآخرين، ومحاولة القضاء على كافة أشكال التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية، أما مرحلة الثمانينيات فقد شهدت قائمة جديدة من القضايا، دارت حول الديموقراطية والغزو الثقافي الغربي والصهيوني، وآثار الحقبة النفطية على القيم والممارسات الثقافية والسياسية.

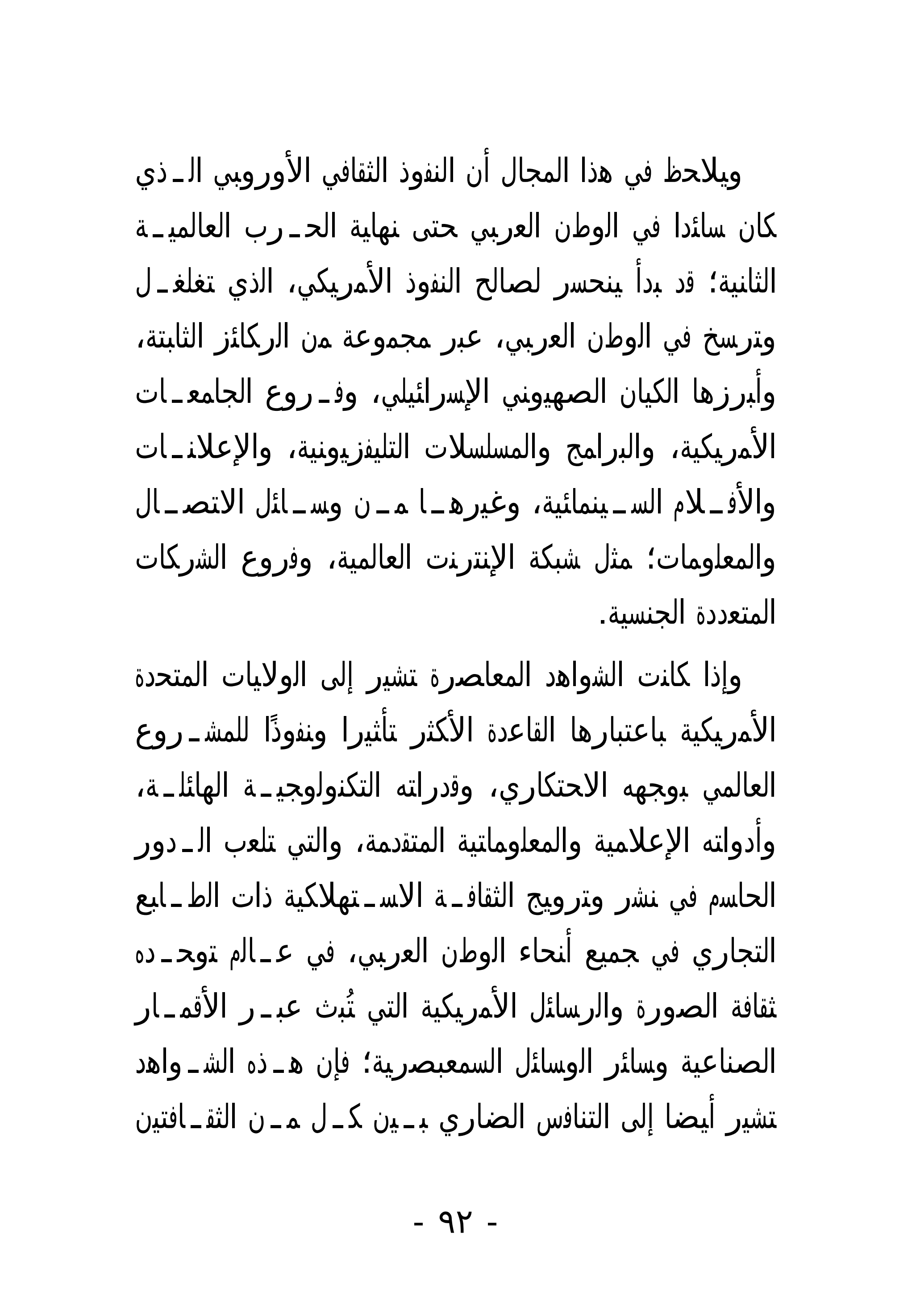
واستمرت هذه القضايا طوال حقبة التسعينيات، وأضيف إليها قضايا حقوق الإنسان العربية المادية والمعنوية، والاعتماد الجمعي على الذات في مواجهة العولمة الاقتصادية والثقافية، كما برزت ضرورة بناء قاعدة قومية للعلم والتكنولوجيا على المستوى العربي، في ظل تزاوج ثورتي الاتصال والمعلومات، في عصر يمكن توصيفه: "تعلم أو تموت"(١).

وقد كان لهذه التطورات تأثيرها المباشر علـى الخطـاب العربي السياسي والثقافي والإعلامي، فجاء الخطاب الثقـافي مؤكدا لوحدة التراث الثقافي العربي، ومغفلاً لجوانب التفـرد والاختلافات التي تتفاوت من مجتمع عربي إلى آخر.

كما جاء الخطاب السياسي مراوغًـا ومتمحـورا حـول العموميات والشعارات الشكلية، ومكرسـا لـروح الانبهـار بالتفوق الغربي، سواء في التكنولوجيا أو الاقتصاد. ونظـرا للعلاقة العضوية بين السياسة والإعلام خصوصا في العـالم العربي؛ لذلك نحا الخطاب الإعلامي العربي منحى الخطاب السياسي، واتخذ نفس المسار، في صورة متناقضة ظاهريـا من التركيز على قضايا الوحدة العربية والتنمية والديمقراطية وواقعها، وتكريس الأوضـاع القطريـة، وترسـيخ الـنمط الاستبدادي الأحادي الجانب للحكم، وتأكيـد روح الانبهـار بالثقافة الوافدة. ورغم توفر معظم الشروط الأساسـية التـي تجعل من العالم العربي وطنًا مشتركًا لشعوبه (مثـل وحـدة الأرض، والدين واللغـة والتـراث الحضـاري والثقـافي، والسوق)؛ إلا أن هناك عـدة عوامـل حالـت دون تحقيـق التقارب، وأدت إلى إضعاف احتمالات التوحيد بـين الـدول

العربية، ويعزى ذلك إلى عاملين تاريخيين، يشير أولهما إلى طبيعة الزعامة السياسية التي حكمت العالم العربي منذ الحقبة العثمانية، واستمرارية الكثير منها في ظل السيطرة الأوروبية حتى مرحلة ما بعد الاستقلال؛ حيث استمدت مشروعيتها من خلال تحالفها الوثيق مع قوى الاستعمار الأوروبي التي أوكلت إلى هذه الزعامات مهمة قمع جماهيرها كشرط للقبول بزعامتها السياسية، وكان من نتائج ذلك أن سقطت الثقافة في دائرة العمل السياسي المباشر، وتوظفت لمصلحة قوى سياسية عربية موالية للخارج الاستعماري، أما العامل الثاني فهو يشير إلى عملية الاختراق الثقافي للوطن العربي، التي اختلفت أشكالها باختلاف المراحل التاريخية، وطبقًا لحاجة المشروع الاستعماري؛ فقد كانت الأمة العربية من أوائل الشعوب التي سقطت - ومنذ وقت مبكر من تاريخها الحديث - في دائرة استهلاك الثقافة التي تنتج في دول المركز الأوروبي (بريطانيا، وفرنسا على الأخص)؛ حيث نجحت المركزية الأوروبية في فرض ثقافتها، وغرس نظمها التعليمية في العالم العربي، مخترقة بذلك الثقافة العربية على كافة المستويات والأجيال، مستهدفة خلق نخبة من المثقفين

العرب الذين رأوا أنه لا بديل أمـامهم إلا اقتبـاس الثقافـة الأوروبية، وتعلم لغاتها، والانبهار بتراثها العقلاني الليبرالي، والنقل الحرفي لمؤسسـاتها الإداريـة والماليـة والسياسـية والتربوية؛ مما أسفر عن ظهور آفاق جديدة للثقافة العربيـة التابعة لثقافة المستعمر الأوروبي ولغاته على حساب اللغـة العربية والتراث الثقافي العربي. وقد تبنـت هـذه الآفـاق وروجت لها النخبة العربية، التي نهلت من الثقافة الأوروبية وتعلمت في جامعاتها؛ الأمر الذي أدى في النهاية إلى فقـدان المشروع الثقافي العربي لاستقلاليته، وتحول مشروع النهضة العربية الشاملة إلى قاعدة لتبعية أوروبية شبه كاملـة. فقـد عجزت النخب الثقافية في الـوطن العربـي عـن صـياغة مشروع ثقافي حضاري مستقل في مواجهة المشروع الثقافي الاستعماري الوافد، وبدلاً من ذلك تمت المصالحة معه على نفس أرضية التبعية التي تكرست فـي المجـالين السياسـي والاقتصادي[٢].



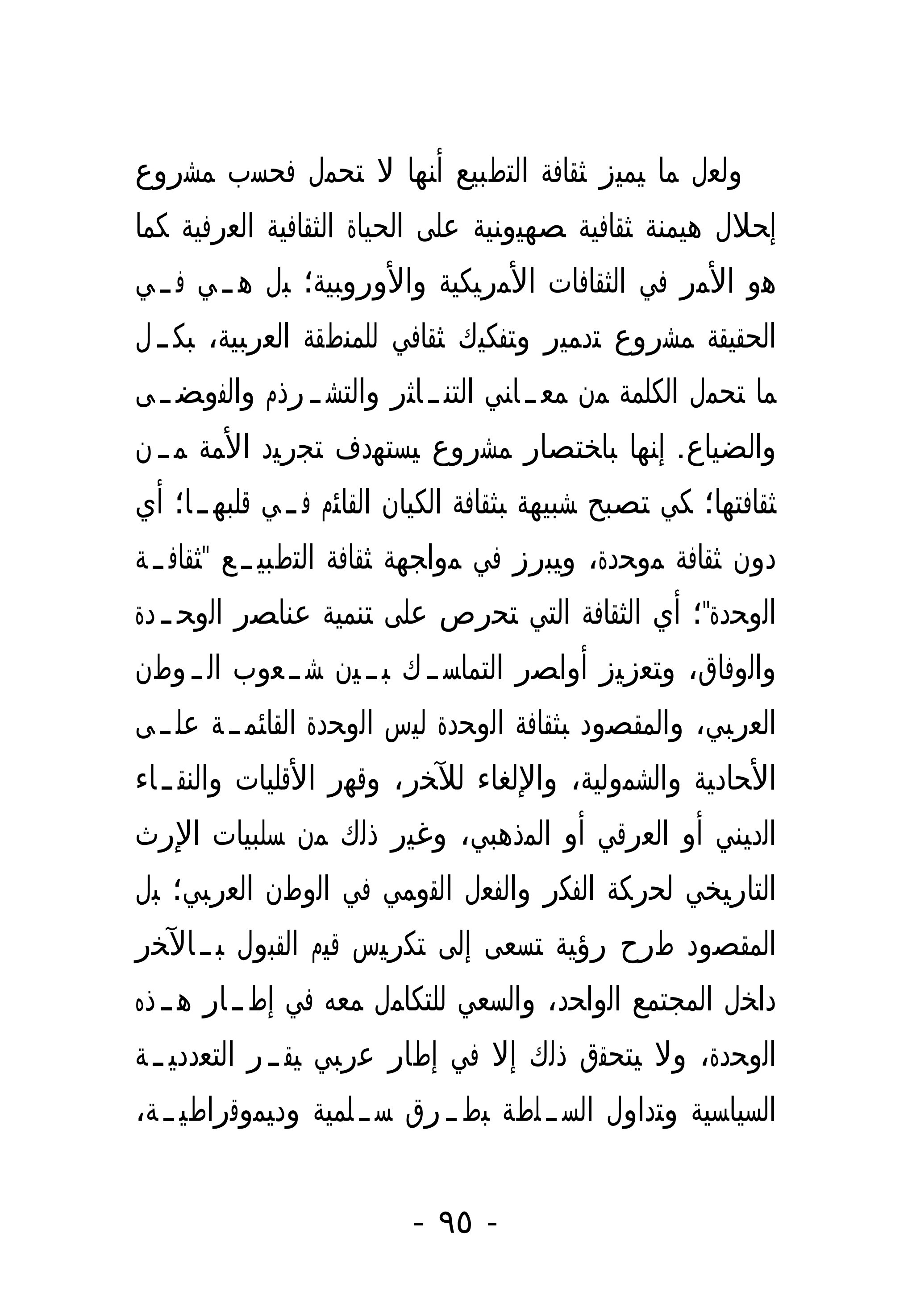
ويلاحظ في هذا المجال أن النفوذ الثقافي الأوروبي الذي كان سائدا في الوطن العربي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ قد بدأ ينحسر لصالح النفوذ الأمريكي، الذي تغلغل وترسخ في الوطن العربي، عبر مجموعة من الركائز الثابتة، وأبرزها الكيان الصهيوني الإسرائيلي، وفروع الجامعات الأمريكية، والبرامج والمسلسلات التليفزيونية، والإعلانات والأفلام السينمائية، وغيرها من وسائل الاتصال والمعلومات؛ مثل شبكة الإنترنت العالمية، وفروع الشركات المتعددة الجنسية.

وإذا كانت الشواهد المعاصرة تشير إلى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القاعدة الأكثر تأثيرا ونفوذًا للمشروع العالمي بوجهه الاحتكاري، وقدراته التكنولوجية الهائلة، وأدواته الإعلامية والمعلوماتية المتقدمة، والتي تلعب الدور الحاسم في نشر وترويج الثقافة الاستهلاكية ذات الطابع التجاري في جميع أنحاء الوطن العربي، في عالم توحده ثقافة الصورة والرسائل الأمريكية التي تُبث عبر الأقمار الصناعية وسائر الوسائل السمعبصرية؛ فإن هذه الشواهد تشير أيضا إلى التنافس الضاري بين كل من الثقافتين

الأمريكية والفرنسية للسيطرة على العقل والوجدان. وإذا كان الأمر كذلك فلا جدال أن الجزء الجنوبي من العالم (وفي قلبه الوطن العربي) يمثل الساحة الرئيسية لكل أشكال الاختـراق الأنجلو أمريكي والفرانكفوني، والواقع إن الاختراق الثقـافي ما كان له أن يحقق أهدافه ما لم تشارك في التنفيـذ معظـم مراكز السلطة والزعامات والقوى العربية المحلية، يضـاف إلى ذلك أن البنى العربية الموروثة، والتي ترسخت خـلال مرحلة السيطرة الأجنبية ولم تتبدل بصورة جذرية في مرحلة الاستقلال؛ هذه البني مهدت الطريق لتغلغل وترسيخ الغـزو الثقافي بمختلف مستوياته، كما برزت على أرضـيتها كافـة مظاهر التخلف الاقتصادي والتشرذم السياسي والتيه الثقـافي في الوطن العربي، كذلك فإن أبرز مخاطر الاختراق الثقافي للدول العربية يتمثل في التهديد الذي تتعـرض لـه الثقافـة القومية؛ إذ أصبحت أكثر عرضة لخطر التفتيت الثقافي، بـل إن هذا الخطر قد بدأ يفعل فعله في بعـض أجـزاء الـوطن العربي؛ وذلك بانبعاث النعرات العشائرية والطائفيـة؛ ممـا يهدد التماسك الوطني للعديد من الدول العربية (أمثلة البربر في الجزائر، والأكراد فـي العـراق، وجنـوب السـودان،

والدروز، والموارنة في لبنان)، وقد يفسر لنا ذلـك الوضـع الأسباب الكامنة للاتجاه الذي يسود الدوائر السياسية والثقافية في الغرب في الوقت الراهن، والذي يركز كل طاقاته لإحكام السيطرة على العالم العربي، من خلال الحملات العدائية التي تشنها تلك الدوائر ضد الإسلام؛ لـيس كمجـرد ديـن؛ بـل باعتباره التراث الوجداني الذي يشكل قـوة هائلـة لتعبئـة الجماهير ضد الهيمنة الثقافية والاقتصادية التـي يمارسـها الغرب على العالم العربي، ويعد ذلك الهجوم استمرارا للعداء الذي يكنه الغرب لفكرة القومية العربيـة، وفكـرة التحـرر الوطني والاستقلال في المراحل السابقة[٣].

هذا وتشير قراءتنا للتاريخ العربي المعاصر إلى أن الثقافة القومية بتياراتها السياسـية المتباينـة، وروافـدها الثقافيـة المتعددة؛ تخوض في المرحلة الراهنة معركة بالغة الحـدة، ومتعددة الجبهات، في مواجهة الثقافات الوافدة التي تتصارع على الساحة العربية، وهي بالتحديـد: الثقافـة الأمريكيـة، والثقافة الفرانكفونية، وثقافة التطبيع مع الكيان الصهيوني.



ولعل ما يميز ثقافة التطبيع أنها لا تحمل فحسب مشروع إحلال هيمنة ثقافية صهيونية على الحياة الثقافية العرفية كما هو الأمر في الثقافات الأمريكية والأوروبية؛ بل هي في الحقيقة مشروع تدمير وتفكيك ثقافي للمنطقة العربية، بكل ما تحمل الكلمة من معاني التناثر والتشرذم والفوضى والضياع. إنها باختصار مشروع يستهدف تجريد الأمة من ثقافتها؛ كي تصبح شبيهة بثقافة الكيان القائم في قلبها؛ أي دون ثقافة موحدة، ويبرز في مواجهة ثقافة التطبيع "ثقافة الوحدة"؛ أي الثقافة التي تحرص على تنمية عناصر الوحدة والوفاق، وتعزيز أواصر التماسك بين شعوب الوطن العربي، والمقصود بثقافة الوحدة ليس الوحدة القائمة على الأحادية والشمولية، والإلغاء للآخر، وقهر الأقليات والنقاء الديني أو العرقي أو المذهبي، وغير ذلك من سلبيات الإرث التاريخي لحركة الفكر والفعل القومي في الوطن العربي؛ بل المقصود طرح رؤية تسعى إلى تكريس قيم القبول بالآخر داخل المجتمع الواحد، والسعي للتكامل معه في إطار هذه الوحدة، ولا يتحقق ذلك إلا في إطار عربي يقر التعددية السياسية وتداول السلطة بطرق سلمية وديموقراطية،

ويحرص على تكريس الاحترام الكامـل لحقـوق الإنسـان، ويسعى لإقامة المجتمع المـدني علـى المسـتوى القطـري والقومي، ويعطي للتنمية البشرية الأولوية المطلقة في كافـة مشاريع التنمية والإعمار في الـوطن العربـي؛ أي التنميـة التربوية والعلمية والاجتماعية، التي تستهدف بناء الإنسـان العربي القادر بعلمه ومهاراته على بنـاء وتحـديث البنيـة الاقتصادية التحتية، وتجديد موروثاته الثقافية بـروح النقـد والإبداع(٤).

ولقد تأثر الفكر القومي العربي بتجارب الوحدة الأوروبية، وعلى الأخص تجربتي توحيد ألمانيا وإيطاليـا فـي القـرن التاسع عشر، واهتم دعاة الفكر القـومي بمتابعـة أدبيـات التوحيد، ابتداء من فلسفة هيجل إلى شعر جوتة، وموسـيقى فاجنر، وحداثة المذهب البروتستانتي، ولكنهم لم يسـتوعبوا الحقائق الكبرى التي تضمنتها تجارب الوحـدة الأوروبيـة، ولعل أبرزها يكمن في التجربة الألمانية التي تشير **أولاً** إلـى أن تحقيق الوحدة قد استغرق ٥٦ عامـا (مـن ١٨١٥ إلـى ١٨٧١)، وتشير **ثانيا** إلى الدور الذي قامت به القـوى ذات المصلحة في الوحدة، والتي كانت تضم قطاعات عريضة من

اليونكرز إلى المثقفين الليبراليين، علاوة علـى وجـود رأي عام متحمس، ومساندة لهذه القوى. لقـد أكـدت التجـارب التاريخية الحديثة والمعاصرة الأوروبية والعربية أن وحـدة التاريخ والجغرافيا واللغة والدين لا تكفي وحـدها لتحقيـق التوحد أو الوحدة.

ولعل أبرز مثال في هذا الصدد يتمثل في الوحـدة بـين مصر وسوريا (١٩٥٨ – ١٩٦١)، التي أكـدت أن الإرادة السياسية وحدها لا تغني عن ضرورة توفر الأساس المـادي للتوحيد؛ فقد توفرت هذه الإرادة في مصر وسوريا، ولكـن لم تنجح تجربة الوحدة، وكذلك فشلت مفاوضـات الاتحـاد الثلاثي (العراق، وسوريا، ومصر)، ثم جاءت كارثة ١٩٦٧ بتداعياتها المدمرة، كذلك لا يمكن إغفال الآثار المترتبة على ظهور الثروة النفطية في الخليج، وانعكاساتها السـلبية التـي تمثلت في تقسيم الوطن العربي إلى أغنياء وفقـراء، رغـم تأثيراتها الإيجابية التي أسهمت في خلق أكبر حركة عمالـة شهدها الوطن العربي، وما صاحب ذلك من تعاون وتـآلف ومشاركة؛ مما يرى فيـه الـبعض ركيـزة صـلبة للفكـر العربي[٥].

لقد توالت الأحداث الإقليمية التي أدت إلى تفاقم الانقسـام بين الدول العربية، ومنحت دعاة الفرقـة داخليـا وخارجيـا المبررات القوية للقضاء على مقومات الفكر القـومي، كمـا أدت إلى استنزاف وتدمير القدرات والثروة العربية، ولا شك أن الاجتياح العراقي للكويت (أغسطس ١٩٩٠) يعد أكثر هذه الأحداث تأثيرا على حركة النظام العربي حاضرا ومستقبلاً، وإن كان ذلك لا يعني التقليل من خطورة وأهمية الأحـداث الأخرى، وأبرزها زيارة السادات للقدس (نـوفمبر ١٩٩٧)، وما تلاها من تداعيات أسفرت عن إبرام الصلح المنفرد بين مصر وإسرائيل، وعزل مصر عن دائرتها العربية أكثر من ١٢ عاما، خسر فيها العرب مصر، وخسرت مصر الـدعم العربي.

أما الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات؛ فقد أعطت الفرصة لإسرائيل لكي تنمي قـدراتها، بعـد أن انفردت بمصر في أعقاب معاهدة كامب ديفيد، وفي غيـاب أي طرف عربي آخر له وزن مصر وتأثيرها.

لقد تعرض العالم العربي لخسائر بشرية ومادية فادحـة، وأخطر من ذلك تعرضت الإرادة العربية للانسحاق في ظـل مناخ دولي شهد اختفاء الاتحاد السوفيتي، وانفراد الولايـات المتحدة بالعالم؛ مما أتاح الفرصة كاملة لـلإدارة الأمريكيـة لتطويع الإدارة العربية، إن لم يكن إلغاءهـا؛ فكـان إحكـام الحصار الدولي على العراق، ثم الحصار الدولي على ليبيـا، ومحاولات الاقتراب من فرض حصار مماثل على السودان، واستغلالاً لفرصة الاعتداء على الرئيس المصري (مبـارك) في إثيوبيا تم دفع الإرادة العربية للاستسلام في مشروع سلام ظاهره محاولة السعي نحو اسـتقرار دول المنطقـة وحـل صراعاتها، وباطنه الحرص على استمرار التفوق الإسرائيلي على الدول العربية مجتمعة.

إن متابعة واستقراء المسيرة التاريخيـة للفكـر والفعـل القومي في الوطن العربي؛ يقودنا إلى استخلاص مجموعـة من الدروس تدور حول عدة حقائق محورية. تشير **أولها** إلى أن الفكر القومي في العالم العربي قـد تبنـى منـذ بدايتـه التجارب الأوروبية، وبالـذات توحيـد ألمانيـا وإيطاليـا، وما سمي في القرن الماضي "مبدأ القوميات"، الذي يربط بين

واقع الأمة وضرورة أن تتحد في دولة مركزية واحدة. وإذا كان لهذا التوجه مبرراته التاريخية آنذاك؛ إلا أن سلبيات هذا التوجه التي صاحبت الفكر القومي منذ نشأته قد كـان لهـا مردودها السياسي والفكري طوال الحقـب التاليـة؛ حيـث اقتصرت فكرة توحيد العرب منذ البدايـة علـى الجوانـب السياسية، وأصبح الخطاب القومي يتوجه من وإلى الحكـام، دون مراعاة لمصالح وحقوق القوى الفاعلـة فـي تحقيـق الوحدة، وأعني بها الجماهير العربية.

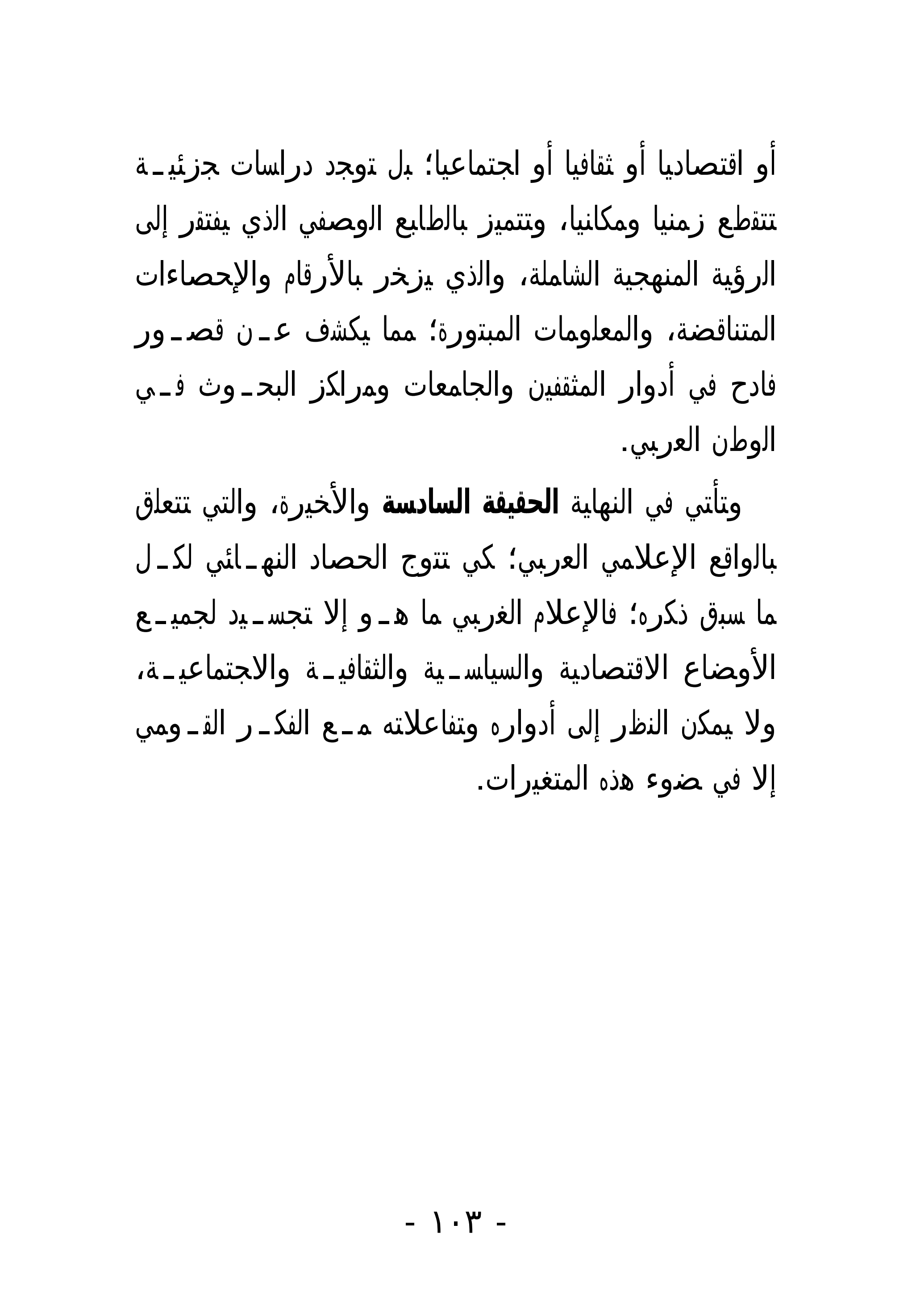
وقد انعكس ذلك بصورة سلبية على فاعليـة المؤسسـات العربية، وأدائها على المستوى القومي، وأبرز مثال على ذلك الجامعة العربية ومنظماتها، كما تمخض عـن ذلـك حقيقـة أخرى تشير إلى أن تركة التجزئة التي تعاني منها الشـعوب العربية والمتراكمة عبر حوالي مائة عام، والتي تفاقمت فـي العقود الأخيرة؛ لا يمكن تجاوزها أو القفـز علـى آثارهـا بقرارات فوقية حكومية قادمة من أعلى؛ بل لا بد من إشراك الجماهير العربية، وخلق رأي عام يتجدد إيمانه وثقتـه فـي جدوى ومنافع الوحدة أو التوحد بالنسبة للمـواطنين العـرب كأفراد وجماعات.

أما **الحقيقة الثانية؛** فهي تشير إلى سيطرة أولوية الأمـن العسكري على الحكام العرب منذ كارثـة ضـياع فلسـطين ١٩٤٨؛ مما أسفر عن نتيجتين سلبيتين، تمثلتا في اسـتنزاف الموارد العربية في اقتناء وتكديس السـلاح، دون الاهتمـام بتدريب الكوادر القادرة على استخدامه بكفاءة، وتصاعد دور المؤسسة العسكرية في اشتغال العسكريين بالسياسـة. وقـد ساعد هذا على غياب مفهوم الأمن القومي في إطار التنميـة الشاملة المستندة إلى المشاركة الشعبية، والاعتماد الجمـاعي على الذات على المستوى العربي.

وتشير **الحقيقة الثالثة** إلى أن العالم العربي قد ورث بنية اقتصاية وفعاليات اجتماعية مرتبطة بشكل مباشـر وغيـر مباشر بأسواق أوروبا وأمريكا الشمالية، ثـم شـرقي آسـيا وجنوبها الشرقي، بينما تفتقر هذه البنية منـذ بـدايتها إلـى العلاقة بالأسواق العربية؛ فالدراسات تشير إلـى أن حجـم التجارة بين الدول العربية لا تزيد عن ١٠%؛ مما يشكل في الواقع عقبة كبرى أمام السوق العربية المشتركة التـي تعـد النواة الحقيقية لخلق التوحد والتكامـل العربـي (إسـماعيل صبري عبد ا ، ص ٨٧).

أما **الحقيقة الرابعة؛** فهي تشير إلى غياب الديموقراطيـة عن كافة المؤسسات السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية والإعلاميـة فـي الـوطن العربـي، ولا جـدال فـي أن الديموقراطية لم تعد مطلبا سياسيا فحسـب؛ بـل أصـبحت ضرورة ملحة في مختلف المؤسسات الاجتماعية والتربويـة والثقافية والاقتصادية لتنشئة المواطن العربي، الواعي القادر على إدراك المردود الاجتماعي والاقتصادي لمفهوم الوحدة.

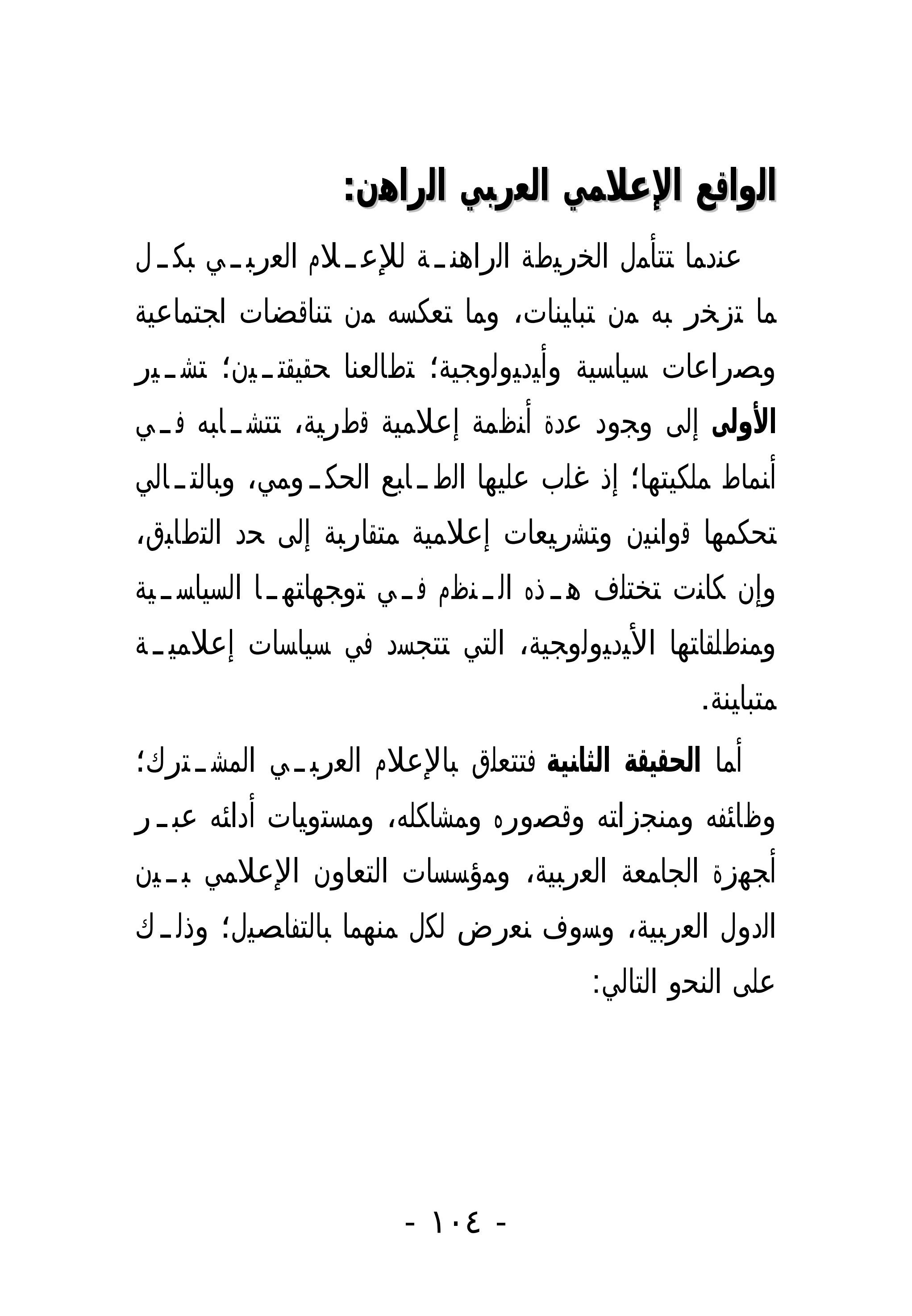
وتؤكد **الحقيقة الخامسة** غياب فعل الإنجاز عن القضـايا والهموم العربية المحورية، التي تصدرت قائمـة اهتمامـات وأولويات العمل العربي المشترك طوال الخمسين عاما التـي مضت منذ إنشاء جامعة الدول العربية، والتي شهدت ظهور عدد كبير من المنظمات والمجـالس والمشـروعات، التـي يشارك فيها أعضاء الجامعة؛ فالدراسات تشير إلى اسـتمرار ارتفاع معدلات الأمية والفقر والوفيات بين الأطفال، وإجمالاً حرمان المواطن العربي من معظم حقـوق الإنسـان، هـذا علاوة على غياب الخريطة المعرفية العصرية عـن العـالم العربي؛ حيث لا يتوفر حتى الآن أي معلومـات إحصـائية دقيقة ذات مصداقية علمية عن واقع العالم العربـي سياسـيا



أو اقتصاديا أو ثقافيا أو اجتماعيا؛ بل توجد دراسات جزئيـة تتقطع زمنيا ومكانيا، وتتميز بالطابع الوصفي الذي يفتقر إلى الرؤية المنهجية الشاملة، والذي يزخر بالأرقام والإحصاءات المتناقضة، والمعلومات المبتورة؛ مما يكشف عـن قصـور فادح في أدوار المثقفين والجامعات ومراكز البحـوث فـي الوطن العربي.

وتأتي في النهاية **الحقيقة السادسة** والأخيرة، والتي تتعلق بالواقع الإعلامي العربي؛ كي تتوج الحصاد النهـائي لكـل ما سبق ذكره؛ فالإعلام الغربي ما هـو إلا تجسـيد لجميـع الأوضاع الاقتصادية والسياسـية والثقافيـة والاجتماعيـة، ولا يمكن النظر إلى أدواره وتفاعلاته مـع الفكـر القـومي إلا في ضوء هذه المتغيرات.

الواقع الإعلامي العربي الراهن:



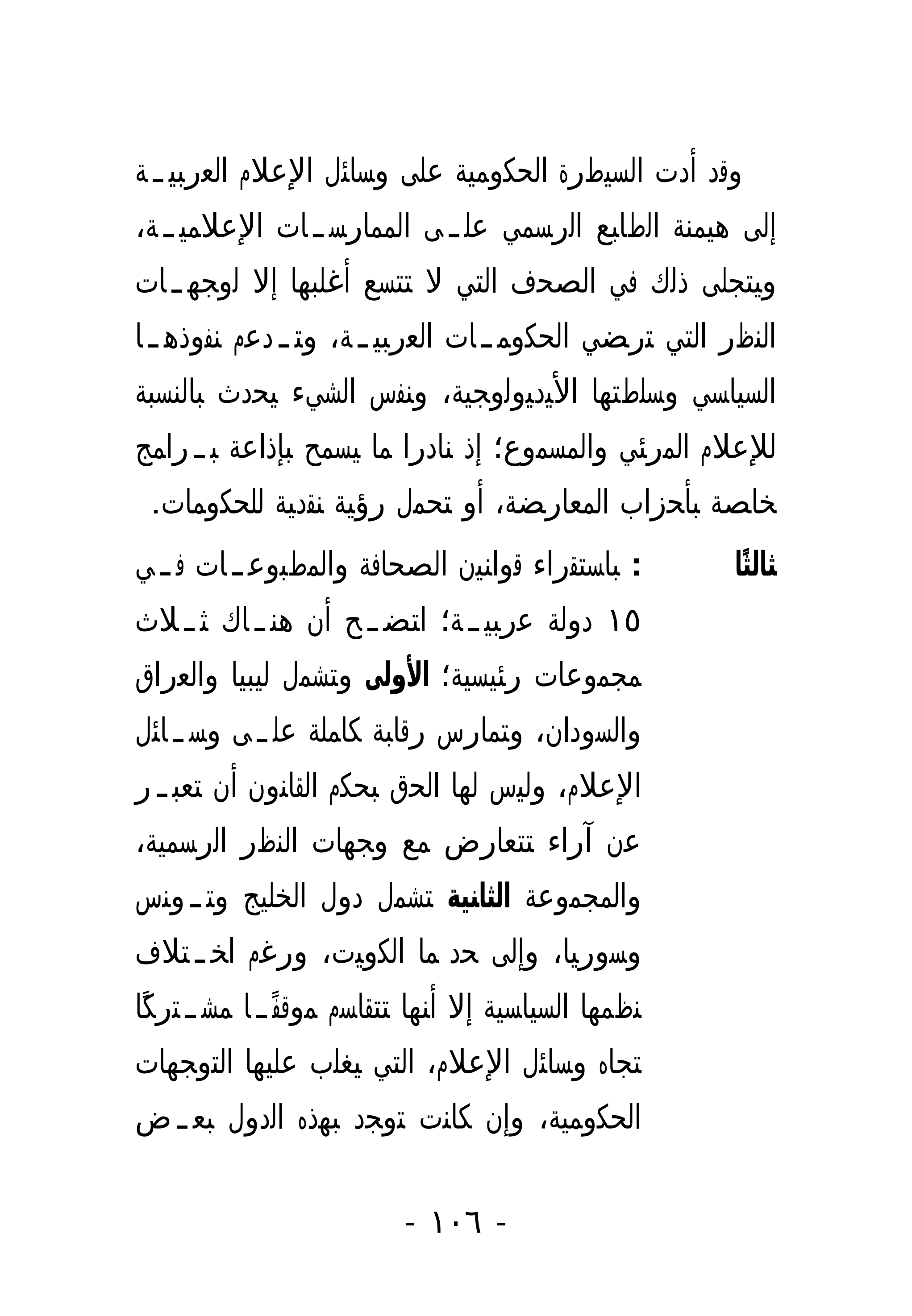
عندما تتأمل الخريطة الراهنـة للإعـلام العربـي بكـل ما تزخر به من تباينات، وما تعكسه من تناقضات اجتماعية وصراعات سياسية وأيديولوجية؛ تطالعنا حقيقتـين؛ تشـير **الأولى** إلى وجود عدة أنظمة إعلامية قطرية، تتشـابه فـي أنماط ملكيتها؛ إذ غلب عليها الطـابع الحكـومي، وبالتـالي تحكمها قوانين وتشريعات إعلامية متقاربة إلى حد التطابق، وإن كانت تختلف هـذه الـنظم فـي توجهاتهـا السياسـية ومنطلقاتها الأيديولوجية، التي تتجسد في سياسات إعلاميـة متباينة.

أما **الحقيقة الثانية** فتتعلق بالإعلام العربـي المشـترك؛ وظائفه ومنجزاته وقصوره ومشاكله، ومستويات أدائه عبـر أجهزة الجامعة العربية، ومؤسسات التعاون الإعلامي بـين الدول العربية، وسوف نعرض لكل منهما بالتفاصيل؛ وذلـك على النحو التالي:

(أ) نظم الإعلام القطرية:

أولاً : يسود نمط الملكية الحكومية لجميع وسائل الإعلام المرئي والمسموع، ووكالات الأنباء في الوطن العربي، إلا أن الخريطة الصحفية في العالم العربي لا تخلو من بعض الصحف المستقلة، والعديد من الصحف الحزبية التي تعتمد في تمويلها على الموارد الفردية والحزبية، مثال مصر وتونس والمغرب والكويت ولبنان والإمارات.

ثانيا : فيما يتعلق بالقوانين المنظمة للعمل الإعلامي في الوطن العربي؛ يلاحظ أن الحكومات العربية تحتكر الحق في منح التراخيص للمؤسسات الإعلامية؛ كالصحف، ومؤسسات الطباعة والنشر؛ مما يضع تحت يدها سلطات كبيرة، تتمثل في تعيين رؤساء المؤسسات الإعلامية، ورسم السياسات الإعلامية، وتحديد الميزانيات.


وقد أدت السيطرة الحكومية على وسائل الإعلام العربيـة إلى هيمنة الطابع الرسمي علـى الممارسـات الإعلاميـة، ويتجلى ذلك في الصحف التي لا تتسع أغلبها إلا لوجهـات النظر التي ترضي الحكومـات العربيـة، وتـدعم نفوذهـا السياسي وسلطتها الأيديولوجية، ونفس الشيء يحدث بالنسبة للإعلام المرئي والمسموع؛ إذ نادرا ما يسمح بإذاعة بـرامج خاصة بأحزاب المعارضة، أو تحمل رؤية نقدية للحكومات.

ثالثًا : باستقراء قوانين الصحافة والمطبوعـات فـي ١٥ دولة عربيـة؛ اتضـح أن هنـاك ثـلاث مجموعات رئيسية؛ **الأولى** وتشمل ليبيا والعراق والسودان، وتمارس رقابة كاملة علـى وسـائل الإعلام، وليس لها الحق بحكم القانون أن تعبـر عن آراء تتعارض مع وجهات النظر الرسمية، والمجموعة **الثانية** تشمل دول الخليج وتـونس وسوريا، وإلى حد ما الكويت، ورغم اخـتلاف نظمها السياسية إلا أنها تتقاسم موقفًـا مشـتركًا تجاه وسائل الإعلام، التي يغلب عليها التوجهات الحكومية، وإن كانت توجد بهذه الدول بعـض

الصحف الخاصـة، التـي تتمتـع بالاسـتقلال القانوني، ولكنها تعمل علـى تحقيـق أهـداف ومصالح مالكيها، دون أن تسهم بصورة جـادة وفعالة في خلق تعدد فكري أو ثقافي، وتتـألف المجموعة **الثالثة** من الدول التي تسـتفيد مـن هامش الحرية النسبية، بما فيها حرية الصحافة، وتشمل مصر ولبنان والـيمن، وبدرجـة أقـل الكويت والمغرب والجزائر، وهناك ٤ دول فقط تتضمن قوانينها ودساتيرها نصوصا تحمي حق الصحفيين في الحصول على المعلومات، تشمل مصر والأردن واليمن والجزائر، ولكن جميـع الدول العربية بما فيها هذه الدول الأربعة تفرض السرية على كثير من المعلومات، التـي يمكـن تلخيصها في ٩ أنواع، تشمل المعلومات التـي تتعلق بالأمن القـومي (المخـابرات ووزارات الدفاع)، والمعلومات الخاصة بالمصالح العليـا للدولة (وهي مصطلحات مطاطة غير محددة)، وتلك التي تتعلق بملوك ورؤساء الدول العربيـة

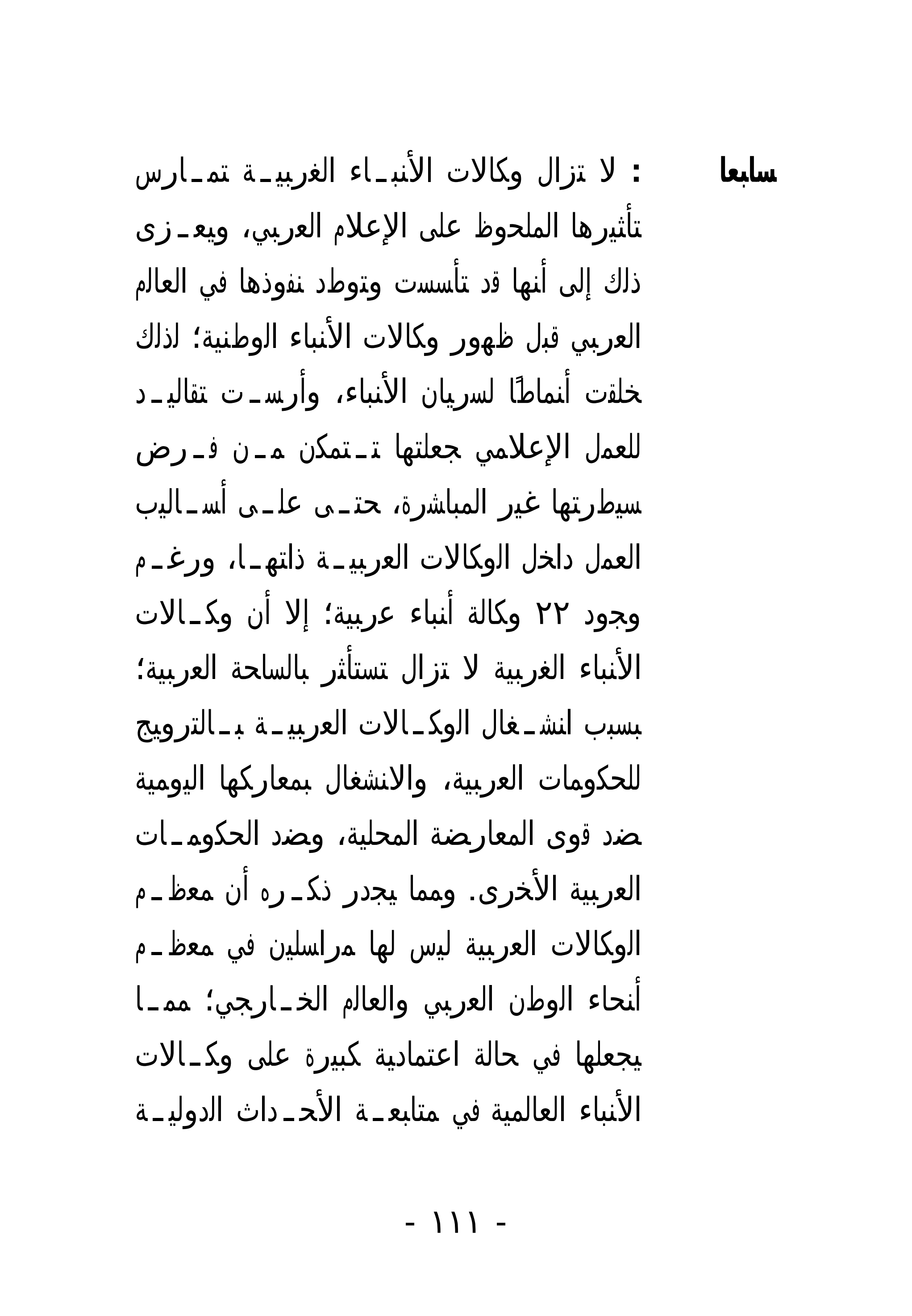
والـدول الأجنبيـة، والاتفاقـات والمعاهـدات والجلسات المغلقة للبرلمانات، وأنباء التحقيقـات والمحاكمات والمعلومات التـي تمـس الحيـاة الخاصة للمواطنين، وكل ما يتعلـق بالاقتصـاد الوطني من ناحية السياسات وإفـلاس البنـوك، والمعلومات التـي تمـس المنظومـة القيميـة والأخلاق السائدة في الوطن العربي[٦].

رابعا : يلاحظ على السياسات الإعلامية في الـوطن العربي تركيزهـا علـى الجوانـب السياسـية والدعائية، والتحرك في دائرة الحكام وتسـليط الأضواء على أنشـطتهم وخطـبهم السياسـية، وتنقلاتهم؛ مما أدى إلى إهمال الوظائف الأخرى للإعلام العربي، على الأخص التثقيف والتوعية القومية والاجتماعية.

خامسا : يغلب على أسلوب الخطـاب الصـحفي فـي الوطن العربـي الطـابع الـدعائي الإقنـاعي الانفعالي التقليدي، علاوة على استمرار أنمـاط الكتابة الصحفية، التـي تميـل إلـى الإثـارة والمبالغة، والمعالجـة الجزئيـة ذات الطـابع السطحي للقضايا والأحداث، هذا في الوقت الذي تشهد فيه الصحافة كمهنة وكمهارة نوعية؛ نقلة عالمية، بحيث أصبحت تعتمد بشكل أساسي على المعلومات والتحليل، والاستقصاءات والحوارات الموسعة، وسائر السمات التي لا تزال مفتقـدة وغائبة عن الصحافة العربية.

سادسا : شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال سقوط النظام الإعلامي العربي في أسر التبعيـة الإعلاميـة للغرب (أوروبا وأمريكا)، والتي شملت مصادر الأخبار (وكالات الأنباء)، وتكنولوجيا الاتصال المطبوع (الـورق والأحبـار والمطـابع)، أو تكنولوجيا الأقمار الصناعية والحواسب وبنـوك المعلومات، كذلك تجلت مظاهر التبعية في أسوأ

صورها فـي البـرامج الإخباريـة والـدراما والمنوعات، والأفـلام والمسلسـلات، والتـي استهدفت ترويض العقل الجمعي وقولبة أنمـاط السلوك والقيم؛ مما أسهم في النهاية في تزييـف الوعي لدى الرأي العام العربي تجـاه القضـايا الوطنية والقومية والاجتماعية والثقافية، عـلاوة على تشويه الصورة الذهنية عن العالم العربـي وقضاياه وثقافاته؛ حيث قام الإعـلام الغربـي بترويجها في جميع العالم فـي إطـار سـلبي مغرض[٧]، وقد أظهـرت التغطيـة الإعلاميـة الدولية لحرب الخليج خصوصا من خلال شبكة CNN مدى اعتماد العالم العربي بصورة شـبه مطلقة على التكنولوجيا الغربيـة فـي مجـال الإعلام والاتصال.



سابعا : لا تزال وكالات الأنباء الغربية تمارس تأثيرها الملحوظ على الإعلام العربي، ويعزى ذلك إلى أنها قد تأسست وتوطد نفوذها في العالم العربي قبل ظهور وكالات الأنباء الوطنية؛ لذلك خلقت أنماطًا لسريان الأنباء، وأرست تقاليد للعمل الإعلامي جعلتها تتمكن من فرض سيطرتها غير المباشرة، حتى على أساليب العمل داخل الوكالات العربية ذاتها، ورغم وجود ٢٢ وكالة أنباء عربية؛ إلا أن وكالات الأنباء الغربية لا تزال تستأثر بالساحة العربية؛ بسبب انشغال الوكالات العربية بالترويج للحكومات العربية، والانشغال بمعاركها اليومية ضد قوى المعارضة المحلية، وضد الحكومات العربية الأخرى. ومما يجدر ذكره أن معظم الوكالات العربية ليس لها مراسلين في معظم أنحاء الوطن العربي والعالم الخارجي؛ مما يجعلها في حالة اعتمادية كبيرة على وكالات الأنباء العالمية في متابعة الأحداث الدولية

والإقليمية، ومما يجدر ذكره أن جميع المحاولات التي قامت بها اليونسكو فشلت لإقامة وكالة الأنباء العربية "قانا"، أسوة بوكالة الأنباء الإفريقية "بانا"، والوكالة الآسيوية، ووكالة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وجميعها تعمل على مستوى إقليمي. وقد تعددت صور العجز والقصور الذي تعاني منه وكالات الأنباء العربية، خصوصا أثناء الكوارث والنكبات التي شهدها الوطن العربي في السنوات الأخيرة، ولعل أبرزها حربي الخليج الأولى والثانية، والحرب الأهلية في لبنان(٨).

ثامنًا: تسود المركزية في الأنشطة الإعلامية في الوطن العربي؛ حيث يتركز الإنتاج الإعلامي في العواصم؛ مما أدى إلى حرمان وعزل سكان الريف الذين يشكلون ٨٠% من سكان الوطن العربي، وجاءت الثورة التكنولوجية في الاتصال والمعلومات كي تخلق فجوة جديدة بين المستفيدين من الخدمات الإعلامية الحديثة، وبين

هؤلاء المحرومين منها؛ حيث أصبح استخدام القنوات الفضائية المحلية والدولية وشبكات المعلومات مقصورا على الأغنياء والقادرين، وأصبحت تكنولوجيا الاتصال القديمة من نصيب الفقراء؛ مما أدى إلى تعميق فجوة المعلومات بين الذين يملكونها ويستخدمونها (بما يعنيه ذلك من قدرة للوصول إلى المعلومات والمعرفة) وبين أولئك الذين لا يستطيعون امتلاكها واستخدامها. ويمكن القول بأن الثورة التكنولوجية قد أضافت تصنيفًا جديدا للخريطة الإعلامية في الوطن العربي؛ فأصبح هناك إعلام الأغنياء وإعلام الفقراء، سواء كانوا من المتعلمين أو الأميين في الريف أو الحضر، علاوة على الإعلام المقروء؛ وأعني به الصحافة العربية، التي تخص المتعلمين فقط[٩].

تاسعا : لقد أدى احتكار الحكومات لصناعة الإعـلام والمعلومات في الوطن العربي إلى إعاقة نمـو تكنولوجيا اتصالية ومعلوماتية قادرة على تلبيـة الاحتياجات الإعلامية للجماهير العربيـة؛ ممـا أدى إلى حرمان المواطن العربي من حقوقه في المعرفة والاتصال، وفقدان الإعـلام العربـي للمصداقية؛ مما أعطى ميـزة تنافسـية كبـرى لوسائل الإعلام الغربية، التي أصبحت تحتكـر الساحة بوكالاتها وأقمارها الصناعية، وأجهـزة الكمبيوتر، في غياب أي مواجهة جماعية جـادة من جانب الإعلام العربي. وقـد كـان لـذلك تأثيراته السلبية على الأداء المهني للإعلاميـين والصحفيين العرب، الـذين استسـلموا للقيـود الحكومية؛ إذ أصبحوا أسرى لما يعرف بالرقابة الذاتية، بعد أن أصبحوا يشكلون جزءا عضـويا من أجهزة الخدمة المدنية الرسمية.

عاشرا: يشهد العالم العربي حاليا سباقًا محموما في مجال البث الفضائي، تشارك فيه ٣٣ قناة فضائية عربية، إلى جانب حوالي ٦٥ قناة دولية، وقد أدى ظهور البث المباشر في العالم العربي إلى خلق العديد من الإشكاليات والمخاوف، خصوصا في ظل عدم التزام الدول الكبرى بالمواثيق الدولية، التي نصت على ضرورة التزام البرامج المبثوثة عبر الأقمار الصناعية باحترام الطابع المميز للثقافات المختلفة. وأبرز هذه المواثيق إعلان اليونسكو ١٩٨٧، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٨٢)، والمتضمن لمبادئ وقواعد تنظيم استخدامات الأقمار الصناعية في البث التليفزيوني[١٠]. وقد تفاوتت مواقف الدول العربية من البث التليفزيوني المباشر، وتراوحت ما بين التحكم في نوعية البرامج المستوردة مع تطوير الخدمة التليفزيونية المحلية (مصر)، وما بين المنع الجزئي لأجهزة الاستقبال والمراقبة،

واختيار البرامج المسموح بتوصيلها للمشتركين عبر شبكات الكابل (قطر والأردن)، وما بين الانفتاح الكامل أمام استيراد أجهزة الاستقبال التليفزيونية، مع بعض الضوابط الطفيفة التي تتباين من دولة إلى أخرى، والتي تتمثل في كيفية ضمان تحقيق أكبر قدر من المنفعة، ويقتصر ذلك الاختيار على كل من لبنان والكويت والمغرب، ومما يجدر ذكره أن معظم الدول العربية التي شاركت في البث التليفزيوني الدولي أقدمت على هذه الخطوة، دون أن تضع قضية البث الفضائي في موضعها الصحيح على قائمة الأولويات الخاصة بسياستها الإعلامية الوطنية، ودون مراعاة لمستوى وكفاءة نظمها الاتصالية، وقدرتها على تلبية الاحتياجات الاتصالية داخل مجتمعاتها، ولا شك أن التنافس بين القنوات الفضائية العربية قد أسهم في رفع مستوى الخدمة الإعلامية، خصوصا في مجال التغطية الإخبارية والبرامج الحوارية،

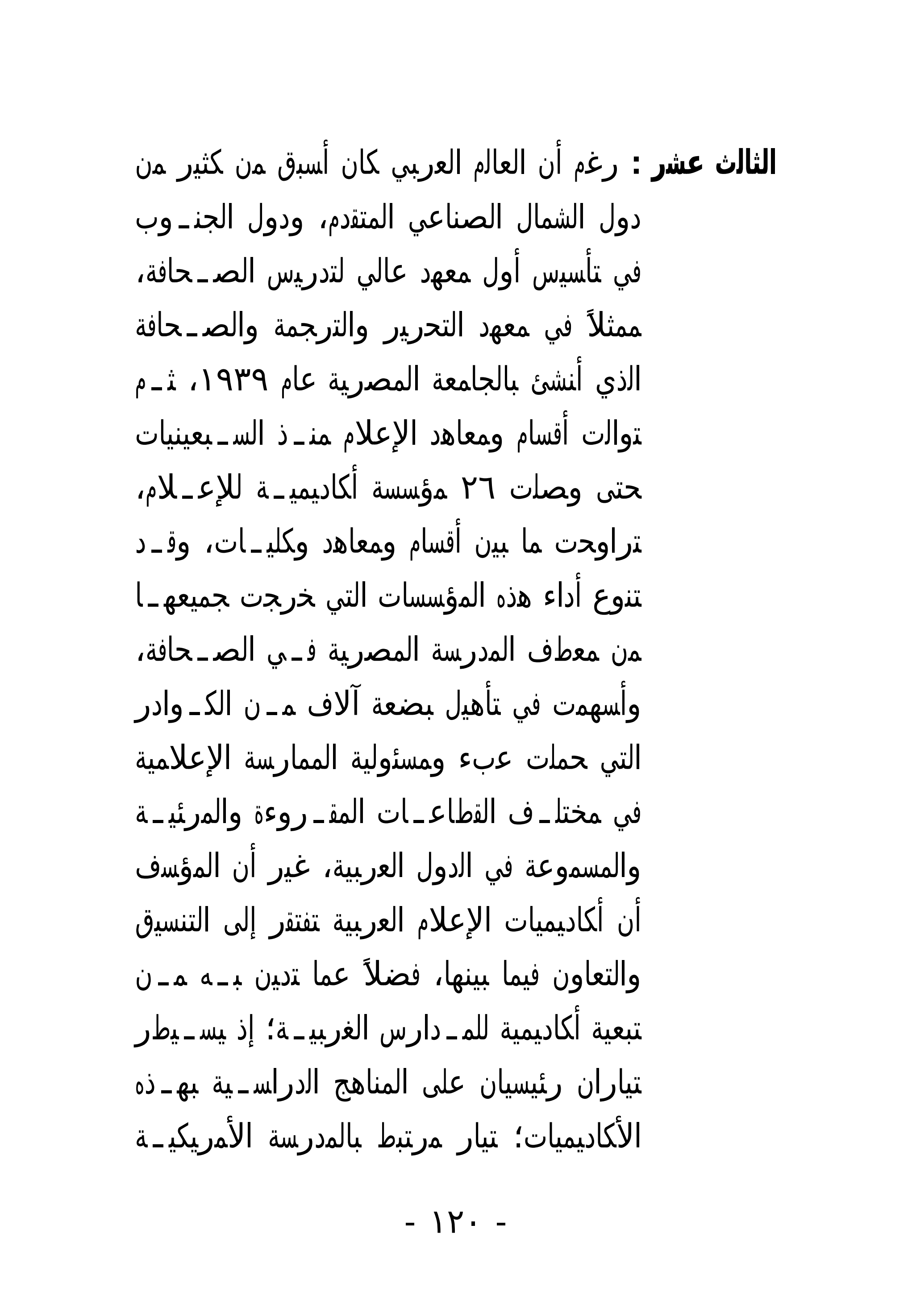
إلا أنه كشف عـن صـعوبة تغطيـة سـاعات الإرسال بالبرامج المحلية، التـي تعـاني مـن الضآلة الكمية من ناحية، والاعتماد المكثف على الإنتاج المصري خصوصا في المجالين التعليمي والثقافي من ناحية أخرى؛ مما أدى إلى ازديـاد اعتماد القنوات الفضائية العربية علـى المنـتج الأجنبي الوافد، سواء في المسلسلات، أو برامج المنوعات والأفلام[١١].

الحادي عشر: في إطار الجدل الدائر حول إمكانية تـوطين التكنولوجيا الاتصالية في الوطن العربي؛ تكشف هذه الإشكالية عن بعض جوانب التناقض التـي يزخر بها الواقع العربي الراهن، ويتمثل في أن الدول التي تملـك القاعـدة العلميـة والبحثيـة والكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على تطوير وتوطين التكنولوجيا الاتصـالية (مثـل مصـر والعراق والأردن)؛ هذه الدول لا تملك القدرات التمويلية والاقتصادية التي تمكنها من الإنفـاق على مشروعات التطوير التكنولوجي، فهي تفتقر

إلى القاعدة العلمية والكوادر البشرية المؤهلـة، وتتجه سياساتها الاتصالية إلى نقل التكنولوجيـا الاتصالية الجاهزة (مثل السعودية والكويـت)، ورغم أن العالم العربي يعتمد بصورة إجماليـة على الخامات الاتصالية المسـتوردة مـن دول الشمال المتقدمة تكنولوجيا؛ إلا أن ذلك لا ينفـي وجود محاولات لتجميع بعض هذه الأجهزة في مصر والأردن والعراق والإمارات؛ وذلك فـي إطار المشروعات التي تقوم بتنفيذها الشـركات العابرة للقوميات في العالم العربي[١٢].

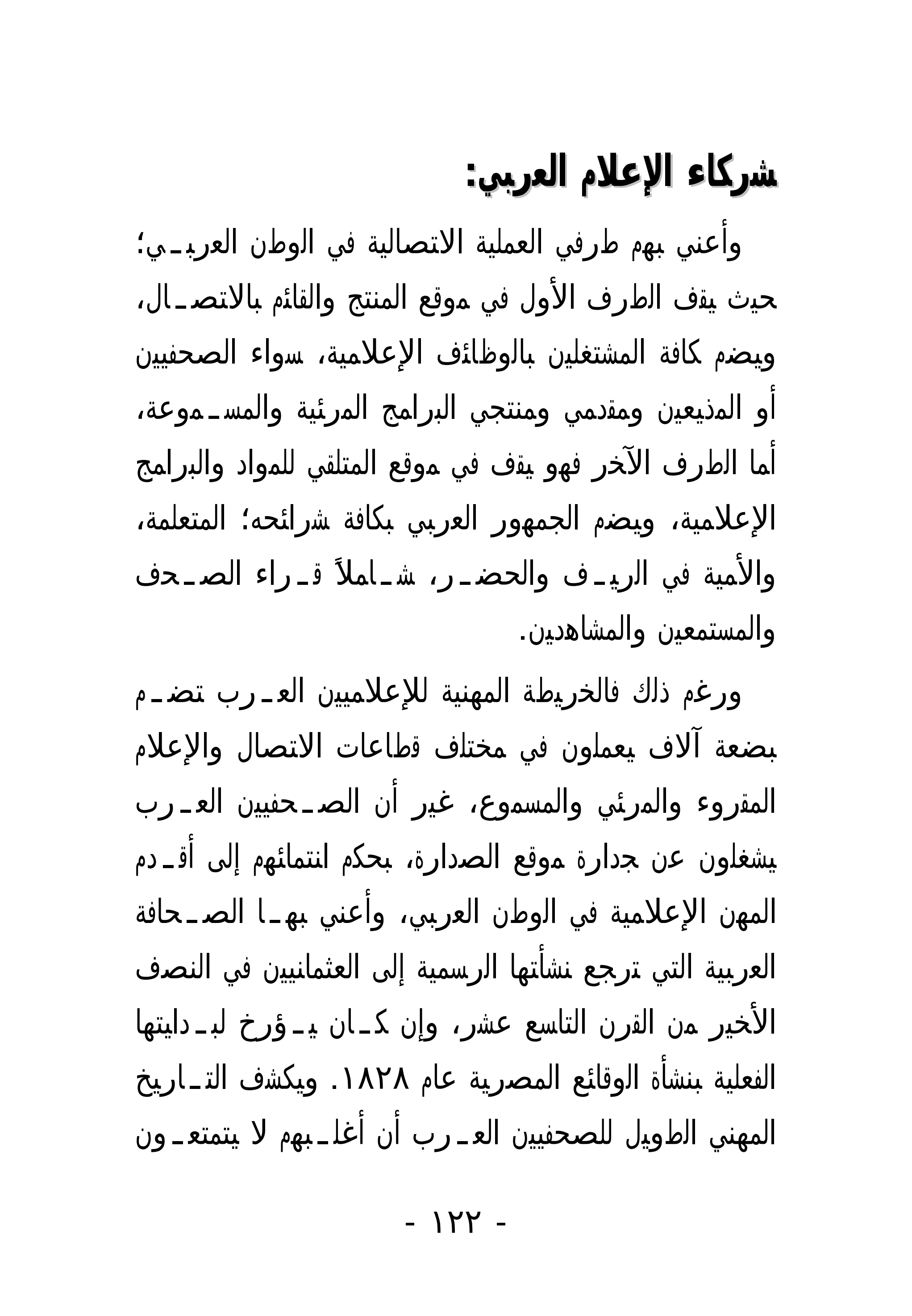
الثاني عشر : تشكل الإعلانات مصدرا رئيسيا من مصـادر تمويل وسائل الإعلام العربية، وتأتي في المرتبة التالية للتمويل الحكومي، وإن كانت تتفوق عليـه في بعض الدول العربية (مثال لبنان، والمغرب، وتونس، والإمارات)، وإذا كانت الإعلانات قـد لعبت دورا تاريخيا في ترويج المقولة الخاصـة بحرية الصحافة في ضـوء التجربـة الغربيـة (الأوروبية تحديدا)؛ فإن هذا القول لا ينطبق على وظائف الإعلانات، ودورها بالنسـبة للإعـلام

العربي؛ فالإعلانات تشكل حاليا ما يقـرب مـن ٦٠% من مصادر تمويل العديد مـن الصـحف العربية، عـلاوة علـى ضـخامة الميزانيـات المخصصة لها في الإعلام المرئي والفضائيات، ولا يخفى علينا الآثار السلبية للإعلانات إذا علمنا أنها تمثل الأداة الدعائية الأكثر تـأثيرا ونفـوذًا للشركات المتعددة الجنسية، ووكـالات الإعـلان الدولية التي تبلغ ٢٥ وكالـة، منهـا ٢٢ وكالـة أمريكية لها ما يزيد عن مائتي وكيل في العـالم العربي. ومن الآثار السـلبية للإعلانـات أنهـا تستأثر بالمساحة الإعلامية المخصصة للتثقيـف والتوعية؛ مما يحرم القراء من حقوقهم الإعلامية والثقافية، فضلاً عن دورها في إفساد العديد مـن الصحفيين العرب، وتحويلهم إلى أبواق لشـركاء الإعلان؛ بتسخير المادة الصحفية لخدمة الأهداف التجارية لهذه الشركات، علاوة على ما تسهم به البـرامج الإعلانيـة المرئيـة، والإعلانـات المطبوعة؛ في خلق أنماط اسـتهلاكية معاديـة للاقتصاد الوطني في أغلب الدول العربية.



الثالث عشر : رغم أن العالم العربي كان أسبق من كثير من دول الشمال الصناعي المتقدم، ودول الجنـوب في تأسيس أول معهد عالي لتدريس الصـحافة، ممثلاً في معهد التحرير والترجمة والصـحافة الذي أنشئ بالجامعة المصرية عام ١٩٣٩، ثـم توالت أقسام ومعاهد الإعلام منـذ السـبعينيات حتى وصلت ٢٦ مؤسسة أكاديميـة للإعـلام، تراوحت ما بين أقسام ومعاهد وكليـات، وقـد تنوع أداء هذه المؤسسات التي خرجت جميعهـا من معطف المدرسة المصرية فـي الصـحافة، وأسهمت في تأهيل بضعة آلاف مـن الكـوادر التي حملت عبء ومسئولية الممارسة الإعلامية في مختلـف القطاعـات المقـروءة والمرئيـة والمسموعة في الدول العربية، غير أن المؤسف أن أكاديميات الإعلام العربية تفتقر إلى التنسيق والتعاون فيما بينها، فضلاً عما تدين بـه مـن تبعية أكاديمية للمـدارس الغربيـة؛ إذ يسـيطر تياران رئيسيان على المناهج الدراسـية بهـذه الأكاديميات؛ تيار مرتبط بالمدرسة الأمريكيـة

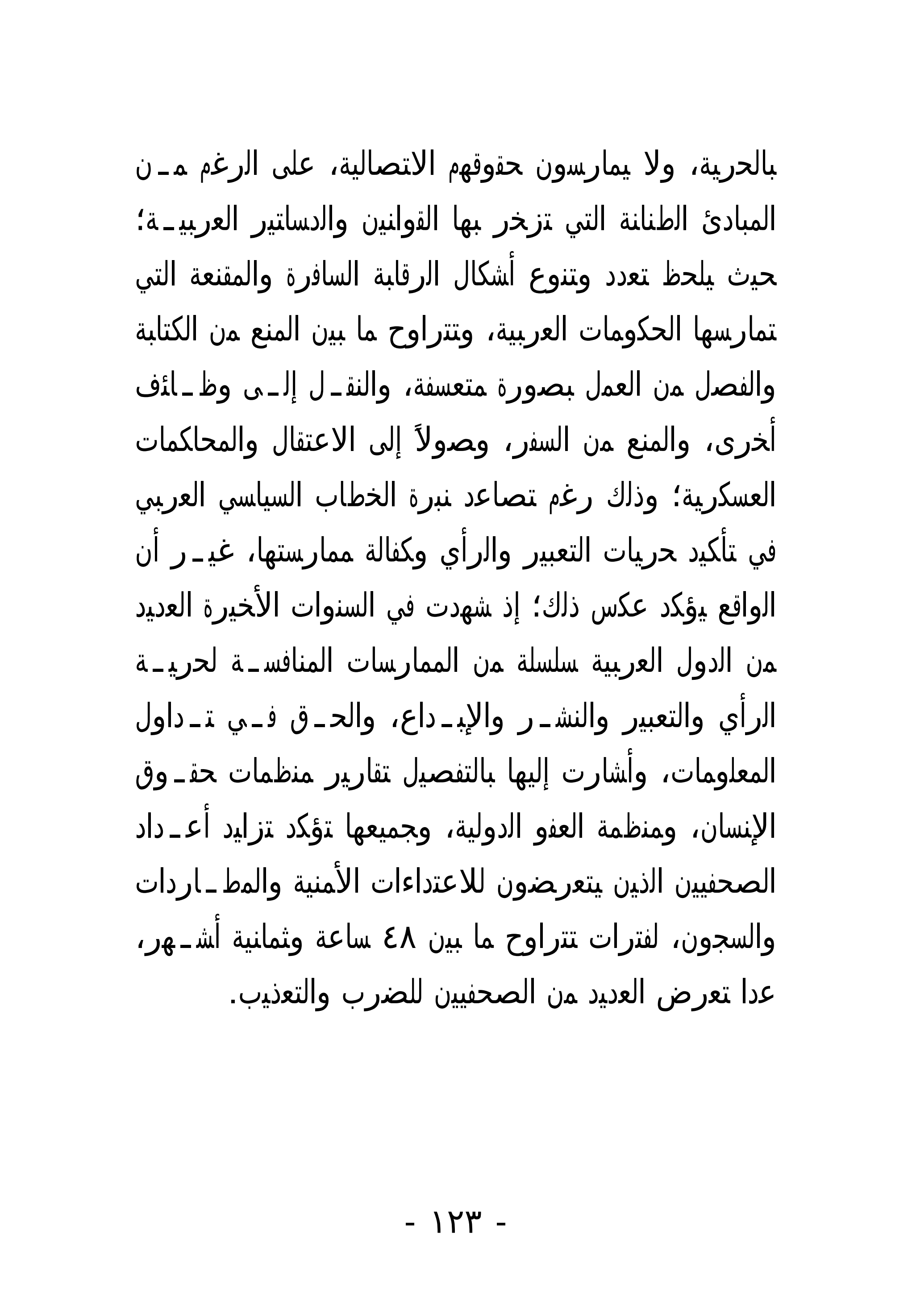
ويتمتع بالغلبة، ويروج له الباحثون الإعلاميون العرب الـذين درسـوا الإعـلام بالجامعـات الأمريكيـة، **وتيـار ثـانٍ** مـرتبط بالمدرسـة الفرانكفونية، ويسيطر على معاهد الإعلام بدول المغرب العربي (تونس – الجزائر – المغرب – موريتانيا)، أما **التيار الثالث** فهو يضم هـؤلاء الذين يحاولون إرساء رؤى نقدية للإعلام أكثـر ارتباطًا بالواقع الثقافي والاجتمـاعي العربـي، ورغم ضآلة أعدادهم؛ إلا أنهم يحـاولون شـق طريقهم بصعوبة بالغة. هذا ويلاحـظ غيـاب البحوث الإعلامية ذات الطابع الجماعي، وغلبة الطابع الفردي على أغلب الدراسات والبحـوث التي تجريها المؤسسات الأكاديمية الإعلامية في الوطن العربي، وقد أدى ذلك إلى بقاء القضـايا والإشكاليات الإعلامية الاستراتيجية دون دراسة علمية؛ مما يعد إحدى السـلبيات البـارزة فـي العمل الإعلامي العربي المشترك على المستوى الأكاديمي.



شركاء الإعلام العربي:

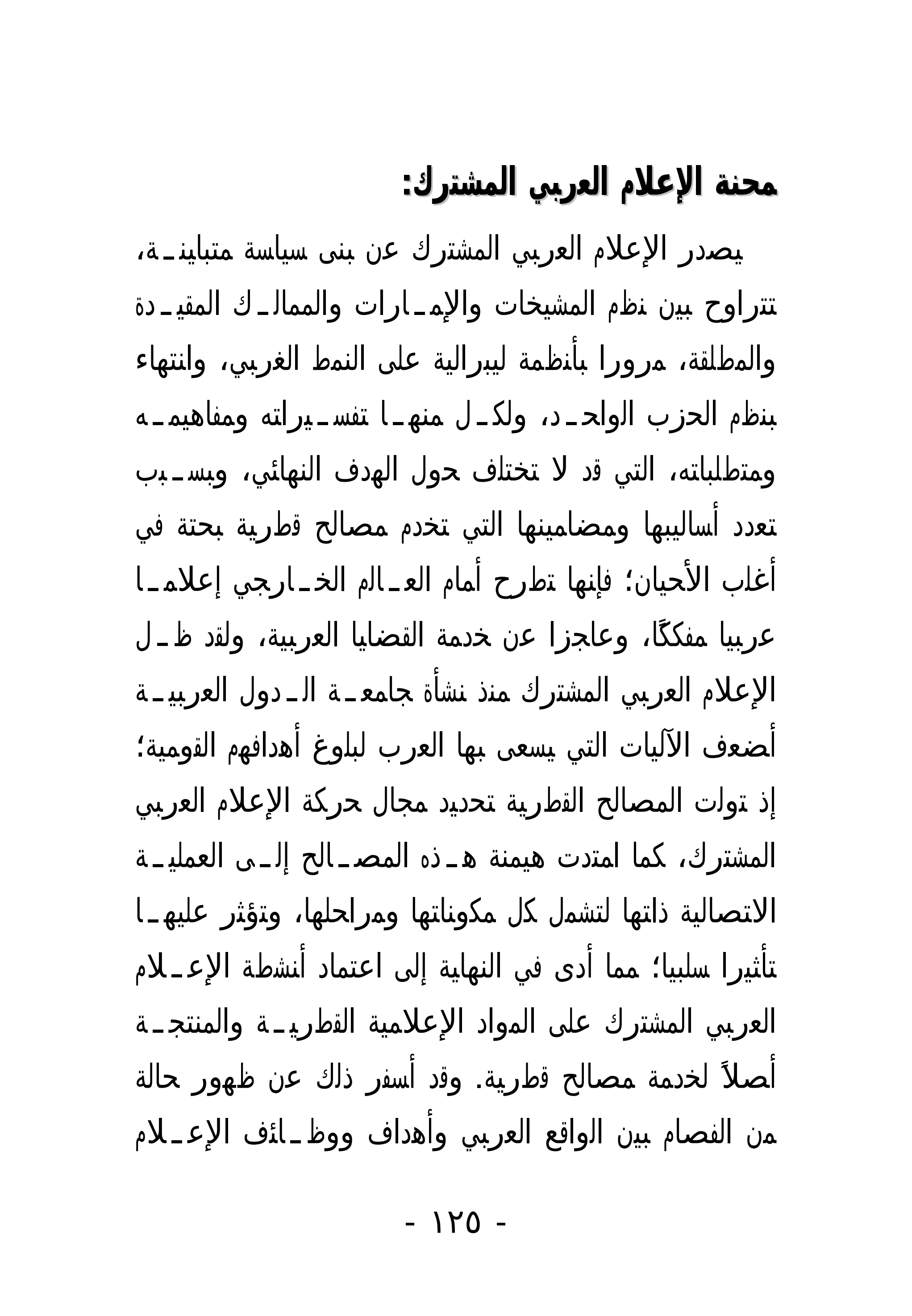
وأعني بهم طرفي العملية الاتصالية في الوطن العربـي؛ حيث يقف الطرف الأول في موقع المنتج والقائم بالاتصـال، ويضم كافة المشتغلين بالوظائف الإعلامية، سواء الصحفيين أو المذيعين ومقدمي ومنتجي البرامج المرئية والمسـموعة، أما الطرف الآخر فهو يقف في موقع المتلقي للمواد والبرامج الإعلامية، ويضم الجمهور العربي بكافة شرائحه؛ المتعلمة، والأمية في الريـف والحضـر، شـاملاً قـراء الصـحف والمستمعين والمشاهدين.

ورغم ذلك فالخريطة المهنية للإعلاميين العـرب تضـم بضعة آلاف يعملون في مختلف قطاعات الاتصال والإعلام المقروء والمرئي والمسموع، غير أن الصـحفيين العـرب يشغلون عن جدارة موقع الصدارة، بحكم انتمائهم إلى أقـدم المهن الإعلامية في الوطن العربي، وأعني بهـا الصـحافة العربية التي ترجع نشأتها الرسمية إلى العثمانيين في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، وإن كـان يـؤرخ لبـدايتها الفعلية بنشأة الوقائع المصرية عام ١٨٢٨. ويكشف التـاريخ المهني الطويل للصحفيين العـرب أن أغلـبهم لا يتمتعـون



بالحرية، ولا يمارسون حقوقهم الاتصالية، على الرغم مـن المبادئ الطنانة التي تزخر بها القوانين والدساتير العربيـة؛ حيث يلحظ تعدد وتنوع أشكال الرقابة السافرة والمقنعة التي تمارسها الحكومات العربية، وتتراوح ما بين المنع من الكتابة والفصل من العمل بصورة متعسفة، والنقـل إلـى وظـائف أخرى، والمنع من السفر، وصولاً إلى الاعتقال والمحاكمات العسكرية؛ وذلك رغم تصاعد نبرة الخطاب السياسي العربي في تأكيد حريات التعبير والرأي وكفالة ممارستها، غيـر أن الواقع يؤكد عكس ذلك؛ إذ شهدت في السنوات الأخيرة العديد من الدول العربية سلسلة من الممارسات المنافسـة لحريـة الرأي والتعبير والنشـر والإبـداع، والحـق فـي تـداول المعلومات، وأشارت إليها بالتفصيل تقارير منظمات حقـوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، وجميعها تؤكد تزايد أعـداد الصحفيين الذين يتعرضون للاعتداءات الأمنية والمطـاردات والسجون، لفترات تتراوح ما بين ٤٨ ساعة وثمانية أشـهر، عدا تعرض العديد من الصحفيين للضرب والتعذيب.

وعندما ننتقل إلى الطرف الثاني المعني بالعملية الاتصالية، والمقصود به الجمهور؛ يلاحظ أن وسائل الإعلام العربية تتوجه إلى جمهور أغلبه من الأميين (٧٠%)، ولذلك تشير الدراسات إلى أن الخريطة الإعلامية العربية الراهنة تعكس المواقع الهامشية التي يشغلها جمهور المتلقين؛ حيث تتعامل أغلب وسائل الإعلام العربية معهم جماهيريا باعتبارهم مستهلكين، وليسوا مشاركين أو محاورين، وتستند في ذلك إلى النظرة التقليدية إلى الاتصال، التي تعتمد على المشاركة وتبادل المعلومات والخبرات الإنسانية؛ إذ تصر على قصر أدواره على الوظيفة الإعلامية ذات الطابع الإقناعي الدعائي الأحادي الاتجاه، والواقع إن الجماهير العربية تقف عزلاء تحاصرها القيود التشريعية، وتسيطر عليها مشاعر الإحباط واللامبالاة في مواجهة وسائل الإعلام العربية، التي لا تعترف أصلاً بالحقوق الاتصالية للجمهور، سواء في التعبير أو المشاركة[١٣].



محنة الإعلام العربي المشترك:

يصدر الإعلام العربي المشترك عن بنى سياسة متباينـة، تتراوح بين نظم المشيخات والإمـارات والممالـك المقيـدة والمطلقة، مرورا بأنظمة ليبرالية على النمط الغربي، وانتهاء بنظم الحزب الواحـد، ولكـل منهـا تفسـيراته ومفاهيمـه ومتطلباته، التي قد لا تختلف حول الهدف النهائي، وبسـبب تعدد أساليبها ومضامينها التي تخدم مصالح قطرية بحتة في أغلب الأحيان؛ فإنها تطرح أمام العـالم الخـارجي إعلامـا عربيا مفككًا، وعاجزا عن خدمة القضايا العربية، ولقد ظـل الإعلام العربي المشترك منذ نشأة جامعـة الـدول العربيـة أضعف الآليات التي يسعى بها العرب لبلوغ أهدافهم القومية؛ إذ تولت المصالح القطرية تحديد مجال حركة الإعلام العربي المشترك، كما امتدت هيمنة هـذه المصـالح إلـى العمليـة الاتصالية ذاتها لتشمل كل مكوناتها ومراحلها، وتؤثر عليهـا تأثيرا سلبيا؛ مما أدى في النهاية إلى اعتماد أنشطة الإعـلام العربي المشترك على المواد الإعلامية القطريـة والمنتجـة أصلاً لخدمة مصالح قطرية. وقد أسفر ذلك عن ظهور حالة من الفصام بين الواقع العربي وأهداف ووظـائف الإعـلام

العربي المشترك، كما يلاحظ أن تـدخل الأقطـار العربيـة بصورة مباشرة في تحديد وظائف جهاز الإعـلام العربـي بفرض كفاءات بشرية متواضـعة علميـا ومهنيـا مواليـة لأقطارها، قبل ولائها للأهداف القوميـة، وحصـر وظيفـة الإعلام العربي المشترك لعدة عقود من السنين فـي أطـر دعائية ذات طابع قطري، علاوة علـى حـرص المصـالح القطرية على تعددية أجهزة رسم السياسات واتخاذ القرارات، وازدواجية وظائفها؛ أضاف معوقات وأعباء حالت دون قيام الإعلام العربي المشترك بأدواره القومية المفترضة[١٤].

آليات التعاون الإعلامي العربي:

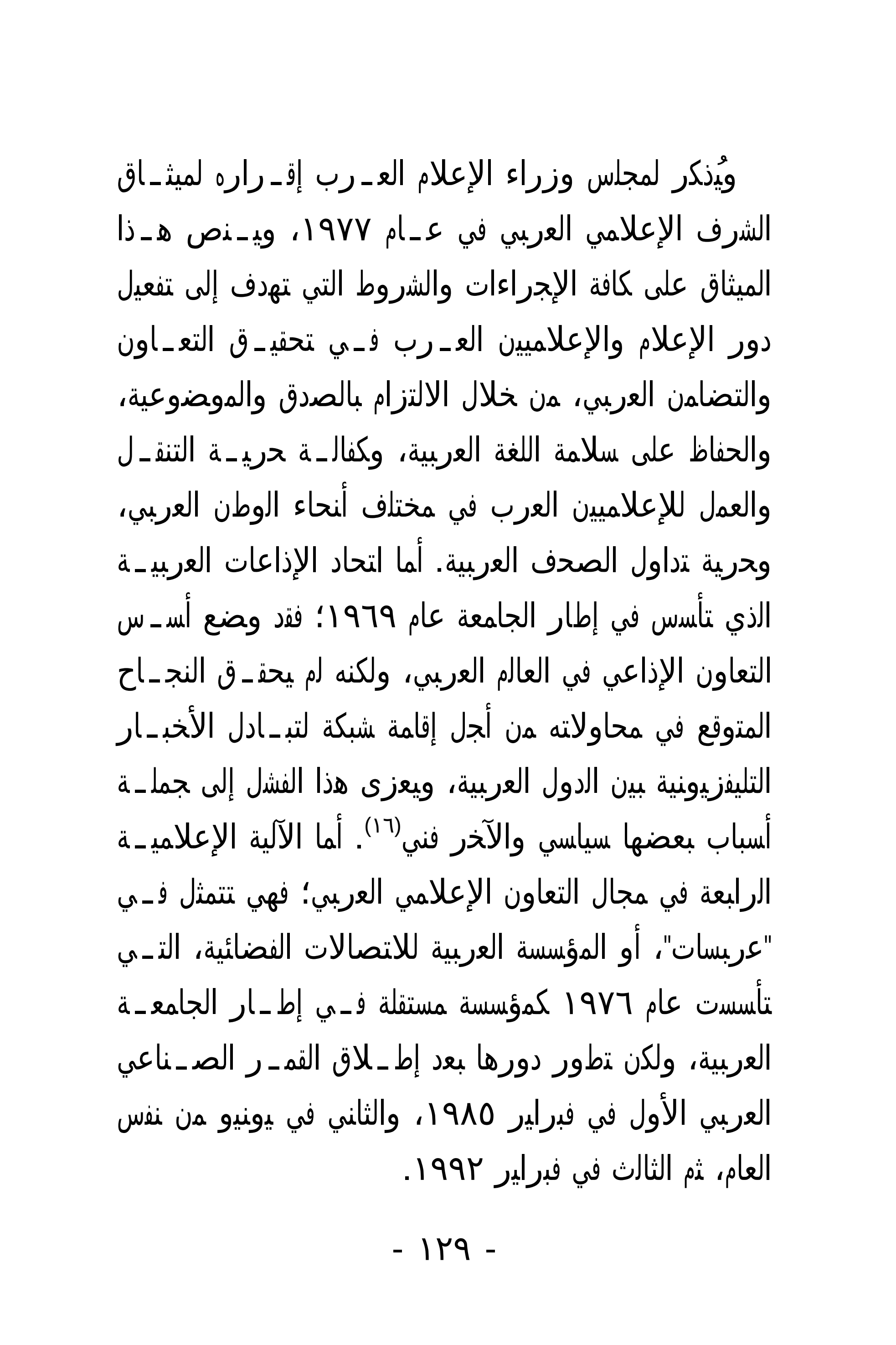
حرصت الجامعة العربية على تحقيق مهام الإعلام العربي المشترك، من خلال مجموعة من المؤسسات، تمثلـت فـي جهاز الإعلام الذي بادرت بإنشائه عام ١٩٤٦، وعرف فيما بعد باسم الإدارة العامة للإعلام، التي تمحورت وظائفها حول إعداد استراتيجيات العمل الإعلامي المشترك على مختلـف الساحات الدولية، مـن خـلال التنسـيق مـع المنظمـات والمؤسسات العربية والدولية.

وقد تركز النشاط الإعلامـي لـلإدارة العامـة للإعـلام بالجامعة العربية على إصدار وسائل الإعـلام المطبوعـة، وأبرزها مجلة شئون عربية، التي تمثل خطـوة هامـة فـي مجال الإعلام العربي القومي الوحدوي.

أما المؤسسة الثانية التي تقـوم بـدور إعلامـي عربـي مشترك فهي "الأليكسو"؛ المنظمة العربية للتربيـة والعلـوم والثقافة، وتقوم بإصدار عـدة مجـلات تنطلـق سياسـتها التحريرية من منظور عربي شامل، محاولة التعبيـر عـن الهموم والقضايا المشتركة لأبناء الوطن العربي[١٥].

ويبرز مركز دراسات الوحدة العربية كآلية غير رسمية، يقوم بدور إعلامي مشترك على المستوى القومي، محـاولاً تعميق الاتجاهات الوحدوية لدى الرأي العام العربـي، مـن خلال إجراء بحوث مسحية للواقع العربي، وعقد مـؤتمرات قومية، وإصدار مجلة المستقبل العربي.

وإلى جانب المؤسسات المذكورة توجد مجموعة أخـرى من مؤسسات التعاون الإعلامي العربي، بعضها منبثق عـن الجامعة العربية (وهي اللجنـة الدائمـة للإعـلام العربـي، ومجلس وزراء الإعلام العرب، واتحـاد إذاعـات الـدول العربية، والمؤسسة العربية للاتصالات الفضـائية)، وهنـاك مؤسستان خارج إطار الجامعة العربية؛ هما اتحاد الصحفيين العرب، واتحاد وكالات الأنباء العربية، وتعمل كل من اللجنة الدائمة للإعلام العربي(تأسس مبكرا عام ١٩٥٩)، ومجلـس وزراء الإعلام العرب (الذي أنشئ مؤخرا بقرار من مجلس الجامعة عام ١٩٩٤) على إعداد السياسة الإعلامية العربيـة بجانبيها الداخلي الموجه للشعوب العربية، والخارجي الـذي يستهدف الرأي العام العالمي.



ويُذكر لمجلس وزراء الإعلام العرب إقراره لميثاق الشرف الإعلامي العربي في عام ١٩٧٧، وينص هذا الميثاق على كافة الإجراءات والشروط التي تهدف إلى تفعيل دور الإعلام والإعلاميين العرب في تحقيق التعاون والتضامن العربي، من خلال الالتزام بالصدق والموضوعية، والحفاظ على سلامة اللغة العربية، وكفالة حرية التنقل والعمل للإعلاميين العرب في مختلف أنحاء الوطن العربي، وحرية تداول الصحف العربية. أما اتحاد الإذاعات العربية الذي تأسس في إطار الجامعة عام ١٩٦٩؛ فقد وضع أسس التعاون الإذاعي في العالم العربي، ولكنه لم يحقق النجاح المتوقع في محاولاته من أجل إقامة شبكة لتبادل الأخبار التليفزيونية بين الدول العربية، ويعزى هذا الفشل إلى جملة أسباب بعضها سياسي والآخر فني[١٦]. أما الآلية الإعلامية الرابعة في مجال التعاون الإعلامي العربي؛ فهي تتمثل في "عربسات"، أو المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية، التي تأسست عام ١٩٧٦ كمؤسسة مستقلة في إطار الجامعة العربية، ولكن تطور دورها بعد إطلاق القمر الصناعي العربي الأول في فبراير ١٩٨٥، والثاني في يونيو من نفس العام، ثم الثالث في فبراير ١٩٩٢.

وقد أتاحت الشبكة الفضائية العربية (عربسات) إمكانية التبادل الإعلامي بين الدول العربية في ثلاثة مجالات، شملت الأخبـار والمنوعات والرياضة، وقد حدد اتحاد الإذاعات العربية شـروط وضوابط التبادل الإعلامي الفضائي بين الدول العربية [١٧].

ويبرز اتحاد الصحفيين العرب كآليـة خامسـة للتعـاون الإعلامي العربي، وقد تأسس خارج إطار الجامعة العربيـة عام ١٩٦٥، ويضم المنظمات والجمعيات والنقابات الصحفية في الدول العربية، ويهدف بشكل أساسي إلى ترسيخ وحـدة الصحفيين العرب، من خلال توثيق علاقات التضـامن مـع المنظمات الشعبية والمهنية، وحركات التحرر فـي الـوطن العربي وفي العالم، علاوة على السعي للحفاظ على حقـوق الصحفيين العرب، وحمايتهم والدفاع عن حريـة الصـحافة العربية، وعمل ميثاق الشرف الصحفي الصادر عن الاتحاد، ويسعى الاتحاد لتحقيق هذه الأهداف خلال مجموعـة مـن الأنشطة الثقافية والمهنية، تشـمل المـؤتمرات والنـدوات، والزيارات الميدانية، وبرامج التدريب المتواصل للصـحفيين العرب، فضلاً عن الشق القومي لأنشـطة الاتحـاد، والتـي تتمثل في دعم صمود القـدس والمقاومـة الفلسـطينية فـي الأراضي المحتلة جنـوب لبنـان، والتصـدي للممارسـات الإسرائيلية ضد الصحافة الفلسطينية[١٨].

أما الآلية السادسة للتعاون الإعلامي العربي؛ فهي تتمثل في اتحاد وكالات الأنباء العربية، الذي أنشئ عام ١٩٦٥، ويركز اهتمامه على محاولة التنسيق بين وكالات الأنباء العربية، وتدريب الكوادر، وتنظيم العلاقات المهنية مع الاتحادات الدولية، غير أن الاتحاد قد سجل فشلاً ملحوظًا في تبني مشروع اليونسكو لإنشاء وكالة أنباء عربية ذات طابع قومي، وإنشاء وكالة أنباء عربية ذات طابع قومي ونشاط إقليمي، ولا يزال هذا المشروع المعروف باسم "وكالة فانا العربية" مجرد حبر على ورق؛ فالخلافات السياسية بين الأنظمة العربية وروح التنافس القطرية بين وكالات الأنباء العربية حالت دون تحقيق هذا المشروع القومي[١٩].

التدفق الإعلامي بين الدول العربية:

تشير خريطة الاتصال الدولي (طبقًا لإحصاءات اليونسكو ١٩٩٠) إلى أن العالم العربي يشغل ٧,١% فقط من مساحة العالم الاتصالية، ويحتل المرتبة السادسة، وتتفاوت معدلات الكثافة الإعلامية في الوطن بين الدول من ناحية، وبالنسبة لوسائل الإعلام ذاتها (الصحافة والإعلام المرئي والمسموع)؛ فإذا كان مجموع الصحف يصل إلى ٩٢٢٠ صحيفة في

مستهل عقد التسعينيات؛ فإن مجموع الصحف العربية لا يزيد عن ١٣٠ صحيفة، كذلك ينخفض توزيع الصحف لكل ألف شخص في الوطن العربي، فيصل إلى ٣٩ نسخة، في الوقت الذي يبلغ ٣٣٣ نسخة لكل ألف شخص في الدول الصناعية المتقدمة، و١١١ نسخة لنفس العدد في سائر أنحاء العالم، هذا وتسجل الدول العربية نسبة أعلى في معدل حيازة أجهزة الراديو قياسا إلى الدول النامية؛ إذ تبلغ ٢٥٢ قياسا إلى ١٧٦ في الدول النامية، وكذلك في التليفزيون؛ إذ تبلغ ١٠٢ مقابل ٥٥ في الدولة النامية.

كما تشير الدراسات والإحصاءات المذكورة إلى الخلل في توزيع المضامين التي تبثها البرامج التليفزيونية في الوطن العربي؛ إذ تتركز ٨٠% من هذه البرامج حول الترفيه (٤٢%)، والأخبار (٢٨%)، والرياضة (٩,٥%)، ثم يليها الإعلانات (٨,٥%)، ولا تنال البرامج التعليمية والثقافية أكثر من ١١%، ويخصص الباقي للبرامج الدينية والتنموية ... إلخ.

وتشير الإحصاءات الخاصة بالبرامج الإذاعية إلى نتـائج مشابهة؛ إذ تستأثر البرامج الإخبارية والترفيهيـة بحـوالي ٧٠% من المضامين التي تبثها الإذاعات العربية[٢٠].

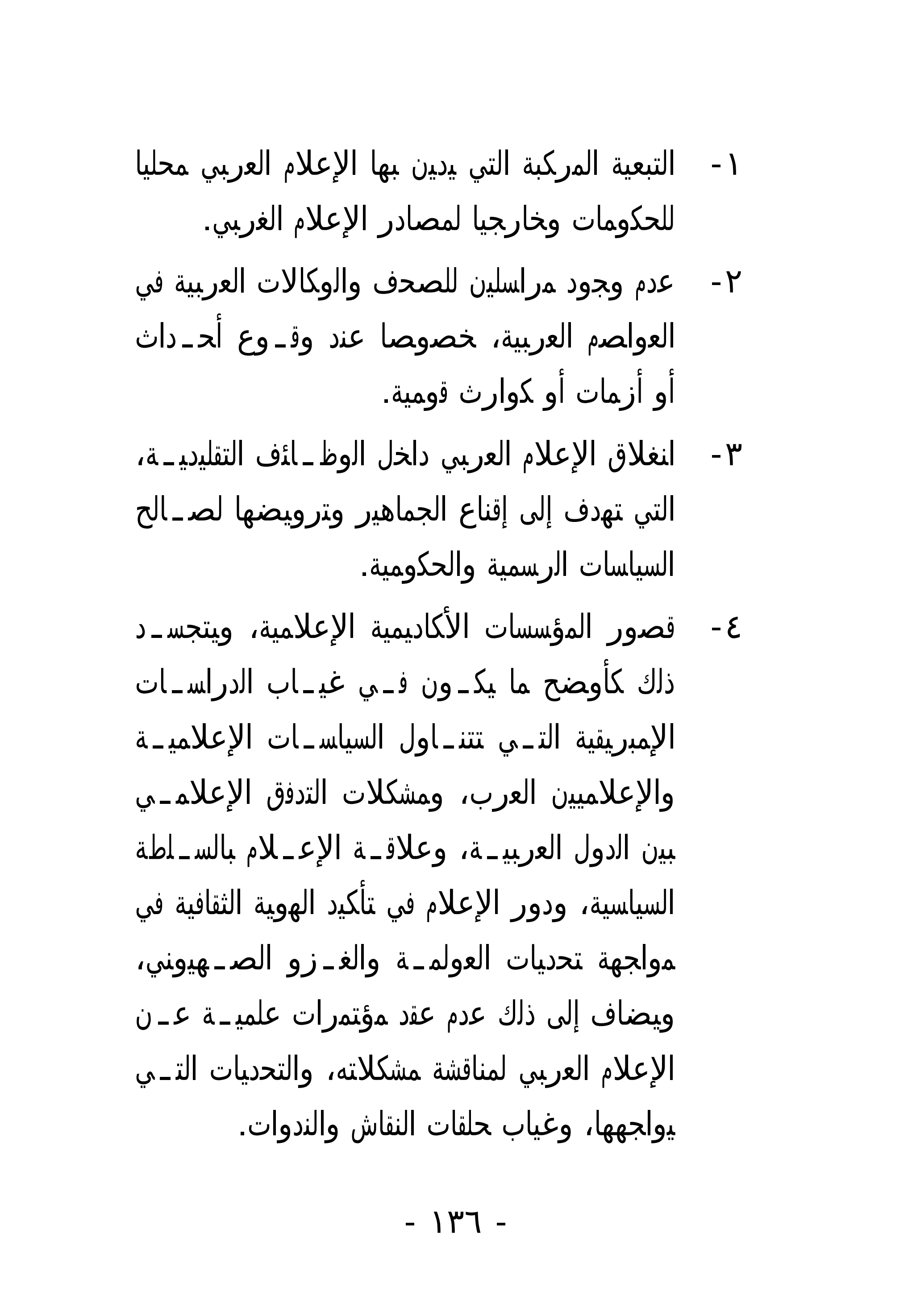
وإذا كانت هذه البيانات الإحصائية تؤكـد تقـدم وسـائل الإعلام المرئية والمسموعة، وتراجع موقع الصحافة وآثارها المفترضة في الوطن العربي؛ فإن تفوق البرامج الإخباريـة والترفيهية في البث الإلكتروني يكشف عن اختلال التـوازن في تدفق المعلومات على الصعيد القطري أولاً، ثـم علـى المستوى القومي ثانيا، مع الأخذ في الاعتبار أن التليفزيونات العربية تستورد ما بين ٤٥%، و٧٥% مـن برامجهـا فـي الدراما والمنوعات من الدول الغربية[٢١].

هذا وتعاني المكتبة العربية الإعلامية مـن ضـآلة بـل وغياب الدراسات والبحوث الإمبيريقية، التي تتناول العلاقات العربية في مجال الإعلام والاتصال، سواء تمثل ذلـك فـي رصد وتحليل اتجاهات الصـحف العربيـة مـن القضـايا المعاصرة التي يواجهها الوطن العربي، أو دراسة وتحليـل مستويات ونوعية وأشكال التدفق الإعلامـي عبـر وسـائل الإعلام المطبوع والإلكتروني في الوطن العربـي، وكـذلك

لوحظ أن الدراسات الإمبيريقية التي أجريت عن مواقف واتجاهات الصحافة العربية من القضايا القومية؛ تتسم بالمحدودية، علاوة على اقتصارها على حقبتي السبعينيات والثمانينيات. ولعل أقدم هذه الدراسات تلك التي أجرتها جيهان رشتي تحت رعاية اليونسكو عام ١٩٨٢، وتناولت الأخبار الخارجية في الصحف العربية، وأبرزت أن وكالات الأنباء الخارجية داخل الوطن العربي أكثر من ٢٢%، وتعتمد الصحف العربية في مجملها على وكالات الأنباء الغربية بما لا يقل عن ٦٥%، ويشير بعض الباحثين الإعلاميين[٢١] إلى أن نسبة الأخبار المتبادلة بين الدول العربية لا تزيد عن ٢% من جملة الأخبار المتداولة في الصحافة العربية. كما ترصد إحدى الدراسات مدى تأثير العلاقات العربية على معالجة الصحافة للقضايا العربية، ويستشهد الباحث بالفترة من أكتوبر ١٩٧٠ إلى أكتوبر ١٩٧٧؛ حيث تغلبت العلاقات التعاونية على العلاقات الصراعية؛ بسبب شبه الإجماع العربي بدرجات متفاوتة في مواجهة الصراع مع إسرائيل، هذا بينما سيطرت العلاقات الصراعية العربية في الفترة من نوفمبر ١٩٧٧ إلى أكتوبر

١٩٨١، وهي الفترة التي شهدت خروج مصر من الصف العربي، وعقد معاهدة الصلح مع إسرائيل، واستمرار النزاع حول الصحراء الغربية، والحرب العراقية الإيرانية. وقد انعكس كل ذلك على معالجة الصحافة المصرية للقضايا في المرحلتين، واهتمت هذه الدراسة بإبراز تأثير العلاقات المصرية العربية على مستوى التغطية الإعلامية، ونوعية المضامين التي تركز عليها الصحافة المصرية طبقًا لحالات المد والجزر في هذه العلاقات. فيلاحظ مثلاً أنه في حالة تحسن العلاقات يكون شكل التغطية أكثر إبرازا، ويتحاشى المضمون الموقف السلبي للحكومات العربية، وتنقلب الصورة تماما عندما تتوتر العلاقات بين الحكومات العربية.

هذا وقد أسفر استقراء مجموعة البحوث والدراسات[٢٣] التي أجريت عن الصحافة والقضايا العربية؛ عن بعض النتائج التي تعد بمثابة حقائق جوهرية، تحدد أبعاد الخريطة الإعلامية العربية ومساراتها، وطبيعة القوى المتحكمة في صياغة واقعها الراهن. وتغطي هذه الدراسات الحرب الأهلية اللبنانية، وحرب الخليج الأولى (العراقية الإيرانية)، والثانية (غزو الكويت وتحريرها)، وجنوب لبنان، والانتفاضة الفلسطينية، وتكشف هذه الدراسات عما يلي:



١- التبعية المركبة التي يدين بها الإعلام العربي محليا للحكومات وخارجيا لمصادر الإعلام الغربي.

٢- عدم وجود مراسلين للصحف والوكالات العربية في العواصم العربية، خصوصا عند وقوع أحداث أو أزمات أو كوارث قومية.

٣- انغلاق الإعلام العربي داخل الوظائف التقليدية، التي تهدف إلى إقناع الجماهير وترويضها لصالح السياسات الرسمية والحكومية.

٤- قصور المؤسسات الأكاديمية الإعلامية، ويتجسد ذلك كأوضح ما يكون في غياب الدراسات الإمبريقية التي تتناول السياسات الإعلامية والإعلاميين العرب، ومشكلات التدفق الإعلامي بين الدول العربية، وعلاقة الإعلام بالسلطة السياسية، ودور الإعلام في تأكيد الهوية الثقافية في مواجهة تحديات العولمة والغزو الصهيوني، ويضاف إلى ذلك عدم عقد مؤتمرات علمية عن الإعلام العربي لمناقشة مشكلاته، والتحديات التي يواجهها، وغياب حلقات النقاش والندوات.



٥- التفاوت في الإشباع الإعلامي داخل المجتمعات العربية ذاتها، علاوة على الفجوة التكنولوجية "المعرفية بين الدول العربية وبين الريف والحضر في القطر الواحد، وبين الأميين والمتعلمين وبين الأغنياء والفقراء، فضلاً عن حرمان الأقليات من ممارسة حقوقها الاتصالية في كثير من الدول العربية، وعدم الاهتمام بإشراكها في التيار المجتمعي العام، وعدم تمثيلها في وسائل الإعلام بصورة عادلة.

التجليات الإعلامية للوفاق العربي:

في ضوء المعطيات التي تم رصدها عن الواقع الراهن للإعلام العربي، وأدواره، وإشكالياته، والتحديات التي يواجهها في سياق الظروف والملابسات والأحداث التي تحكم مسيرة العلاقات العربية، وتحدد ضرورة المد والجزر، وتداعيات الوفاق والانقسام في المشهد القومي المعاصر؛ قادتنا الضرورة العلمية إلى محاولة استجلاء الاتجاهات والمواقف التي كشفت من خلالها الصحافة العربية عن مكان الوفاق العربي حضورا وغيابا، عبر مجموعة من القضايا والأحداث الفاصلة في التاريخ العربي المعاصر.

وقد انطلقت الدراسة الإمبيريقية من مجموعة فروض، تم استقاؤها من مسح التراث العلمي والبحوث السابقة التي أجريت عن الإعلام العربي والتحديات المعاصرة التي تواجه حركة التقارب والوفاق العربي. وتم التطبيق على ثلاث صحف عربية شملت الأهرام القاهرية، والحياة الدولية ذات التمويل السعودي، والوطن الكويتية، وتحدد الإطار الزمني للدراسة بعامي ١٩٩٨/ ١٩٩٧، أما القضايا التي تعد بمثابة محكات كاشفة؛ فقد اقتصرت على:

١- السوق العربية المشتركة.

٢- مؤتمر الدوحة الاقتصادي (نوفمبر ١٩٩٧).

٣- الأزمة العراقية مع الأمم المتحدة.

٤- القدس ومحاولات تهويدها.

هذا وقد تم رصد وتحليل المواد الإعلامية التي تناولت من خلالها الصحف المختارة (الأهرام – الحياة – الوطن) القضايا السالفة الذكر، وتم توظيف النتائج في التعرف على مدى صحة أو خطأ الفروض التالية:

الفرض الأول:

تعددت الرؤى الصحيفة تجاه القضايا العربية المشتركة، وفارقت التوحد مع الخطاب الرسمي؛ وذلك في إطار الهامش المتاح للتعبير عن الآراء التي تخالف الموقف الرسمي للحكومات العربية.

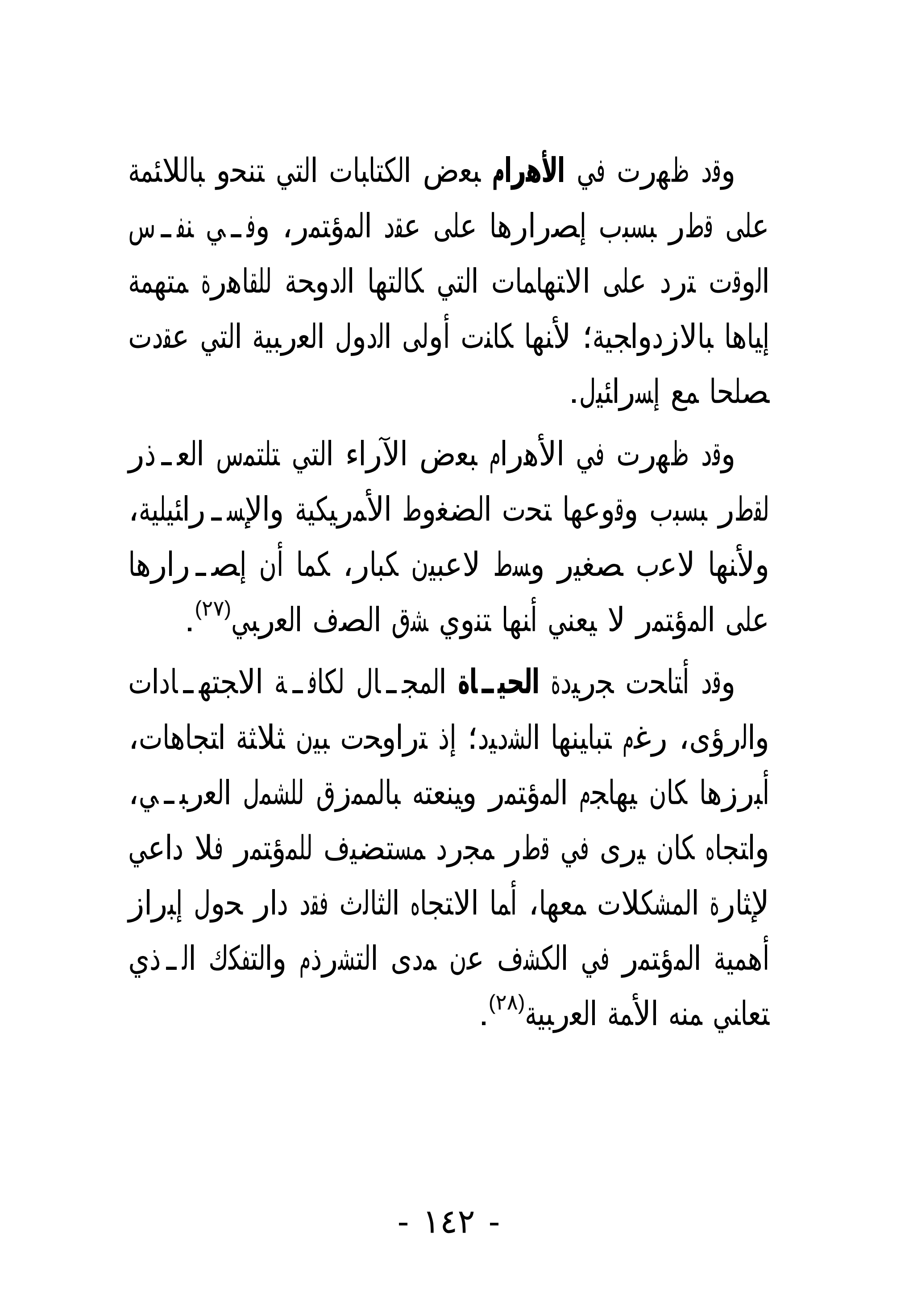
وقد ثبت صحة هذا الفرض؛ إذ عكست صحف الدراسة (الأهرام والحياة والوطن) تعددية نسبية يمكن إيجازها على النحو التالي:

١- فيما يتعلق بقضية السوق العربية المشتركة تعددت الرؤى التي طرحتها صحيفة **الأهرام** القاهرية، وتراوحت ما بين رؤية محبذة لإحياء مشروع السوق العربية المشتركة بشكل كامل على نحو خطابي عاطفي، وما بين رؤية عقلانية عملية ترى ضرورة البدء بإنشاء اتحاد جمركي عربي، ومنطقة حرة كخطوة أولى في سبيل تحقيق هذا الحلم القومي الكبير، وبين رؤية ثالثة ترى في هذه السوق العربية تحديا للمتغيرات الدولية في عصر العولمة؛ مما يجعل تحقيقها أمرا صعب المنال في الظروف العربية والدولية الراهنة[٢٤].

وكذلك تراوحت الرؤى في صحيفة **الحياة** الدولية ما بين التحفظ على الدعوة للإحياء على اعتبار أن تصرفات العرب هي ردود أفعال وليست أفعالاً قابلة للتنفيذ، وما بين رؤية تشترط مشاركة المنظمات والهيئات العربية غير الحكومية لضمان نجاح المشروع، وبين رؤية ثالثة ترى في السوق العربية المشتركة شرطًا هاما وضروريا لمواجهة مخاطر الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية[٢٥].

أما في صحيفة **الوطن الكويتية؛** فقد تباينت الآراء حول جدوى السوق العربية المشتركة، فمن قائل أن تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي يعد شرطًا مشددا لضمان تحقيق هذا المشروع، فضلاً عن نجاحه، وقائل آخر يرى عدم جدوى هذا المشروع في ظل التمزق الذي يعاني منه النظام العربي بعد حرب الخليج الثانية[٢٦].

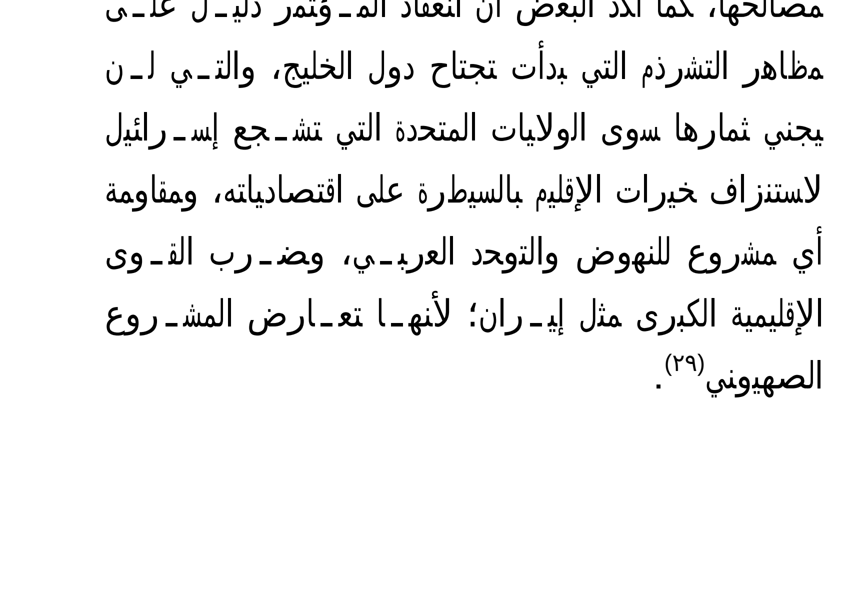
٢- وفيما يتعلق بمؤتمر الدوحة الاقتصادي (١٩٩٧/١١/١٦)؛ فقد شهد درجة عالية من التباين في الآراء؛ نظرا لتوقيت انعقاده بعد توقف عملية السلام، وقد عكست **الأهرام** تأييدا واسعا من جانب معظم الكتاب للطرح الرسمي المصري برفض انعقاد المؤتمر، أو المشاركة في أعماله، على أساس أنه يستهدف تعزيز الموقف الإسرائيلي، ودعم السياسات الإسرائيلية لإقامة مشروع السوق الشرق أوسطية، دون الالتزام باتفاقيات السلام. وأبرزت الصحيفة رؤية الحكومة المصرية، التي تمثلت في ضرورة أن يسير التعاون الاقتصادي مع إسرائيل متوازيا مع التقدم في عملية السلام؛ مما يتناقض تماما مع الاتجاه الأمريكي والإسرائيلي الذي يصر على الفصل بين العمليتين السياسية والاقتصادية؛ الأمر الذي قوبل بالرفض من القيادة السياسية المصرية.



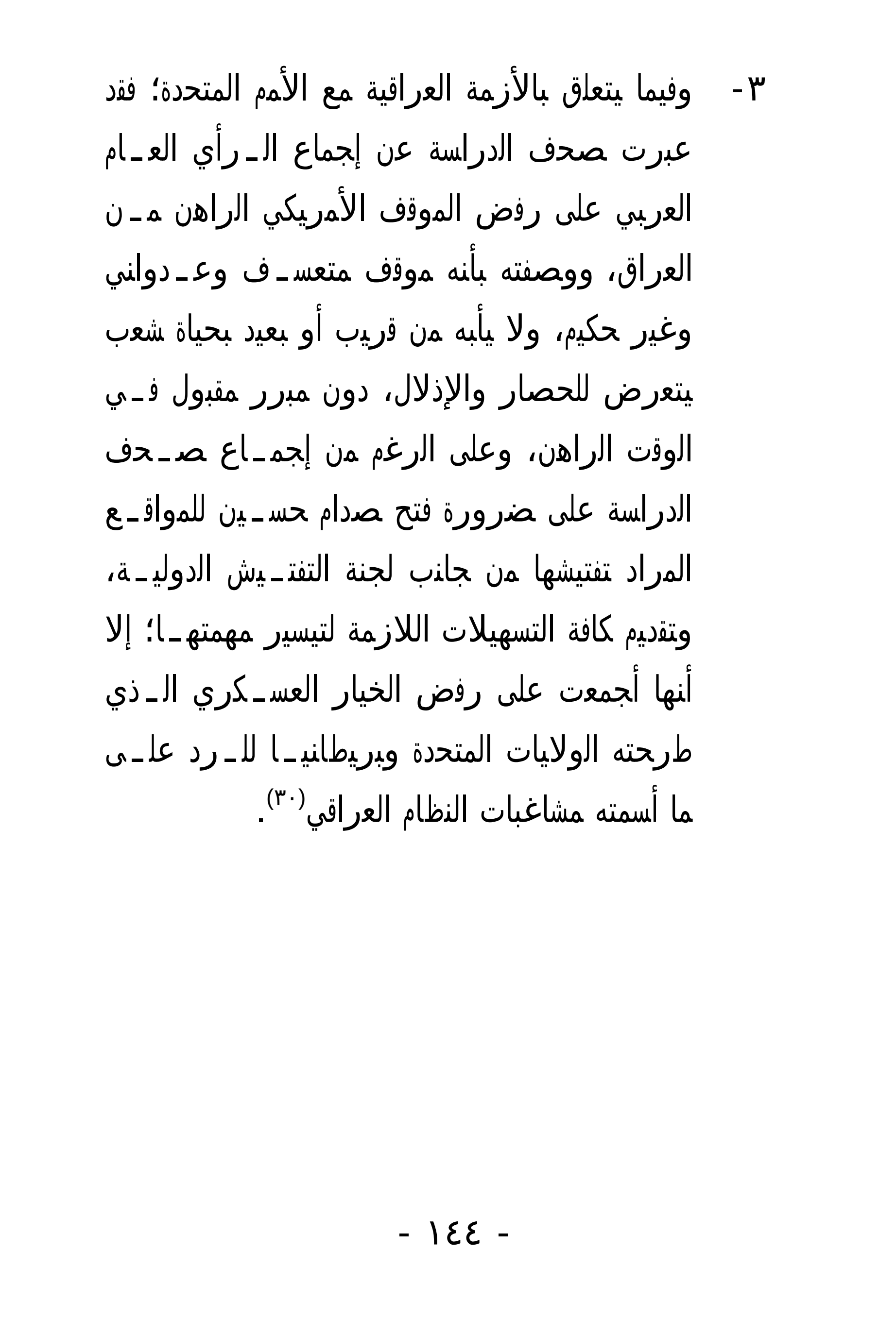
وقد ظهرت في **الأهرام** بعض الكتابات التي تنحو باللائمة على قطر بسبب إصرارها على عقد المؤتمر، وفي نفس الوقت ترد على الاتهامات التي كالتها الدوحة للقاهرة متهمة إياها بالازدواجية؛ لأنها كانت أولى الدول العربية التي عقدت صلحا مع إسرائيل.

وقد ظهرت في الأهرام بعض الآراء التي تلتمس العذر لقطر بسبب وقوعها تحت الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، ولأنها لاعب صغير وسط لاعبين كبار، كما أن إصرارها على المؤتمر لا يعني أنها تنوي شق الصف العربي(٢٧).

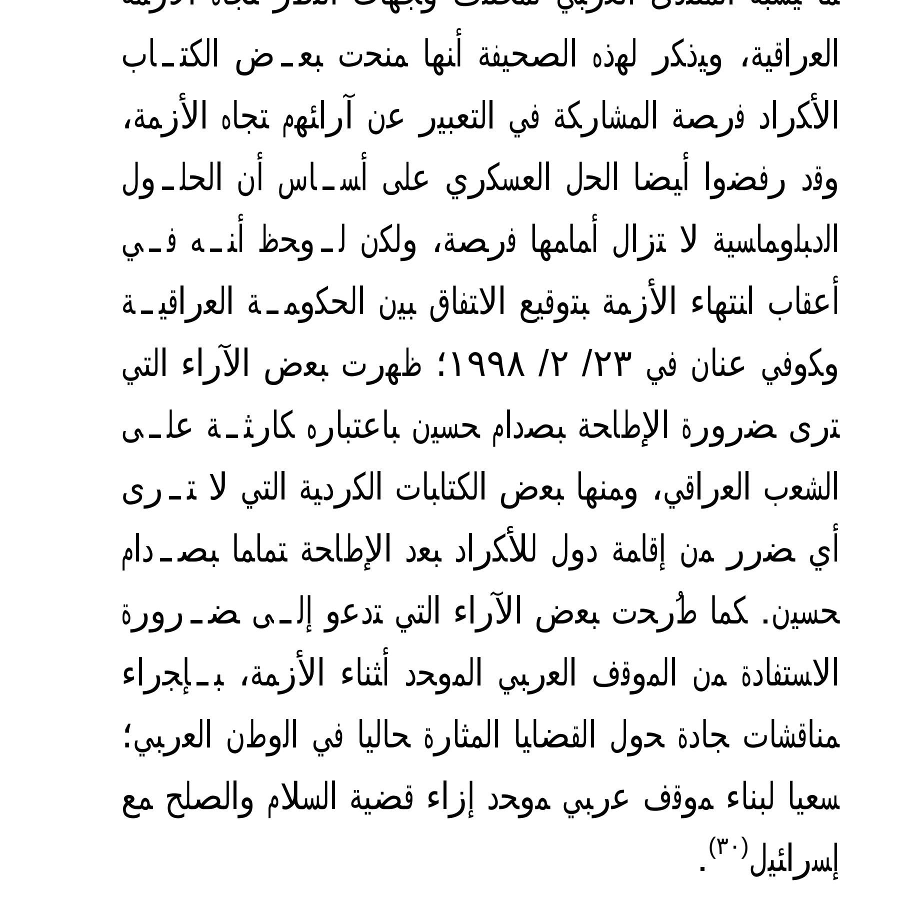
وقد أتاحت جريدة **الحياة** المجال لكافة الاجتهادات والرؤى، رغم تباينها الشديد؛ إذ تراوحت بين ثلاثة اتجاهات، أبرزها كان يهاجم المؤتمر وينعته بالممزق للشمل العربي، واتجاه كان يرى في قطر مجرد مستضيف للمؤتمر فلا داعي لإثارة المشكلات معها، أما الاتجاه الثالث فقد دار حول إبراز أهمية المؤتمر في الكشف عن مدى التشرذم والتفكك الذي تعاني منه الأمة العربية(٢٨).



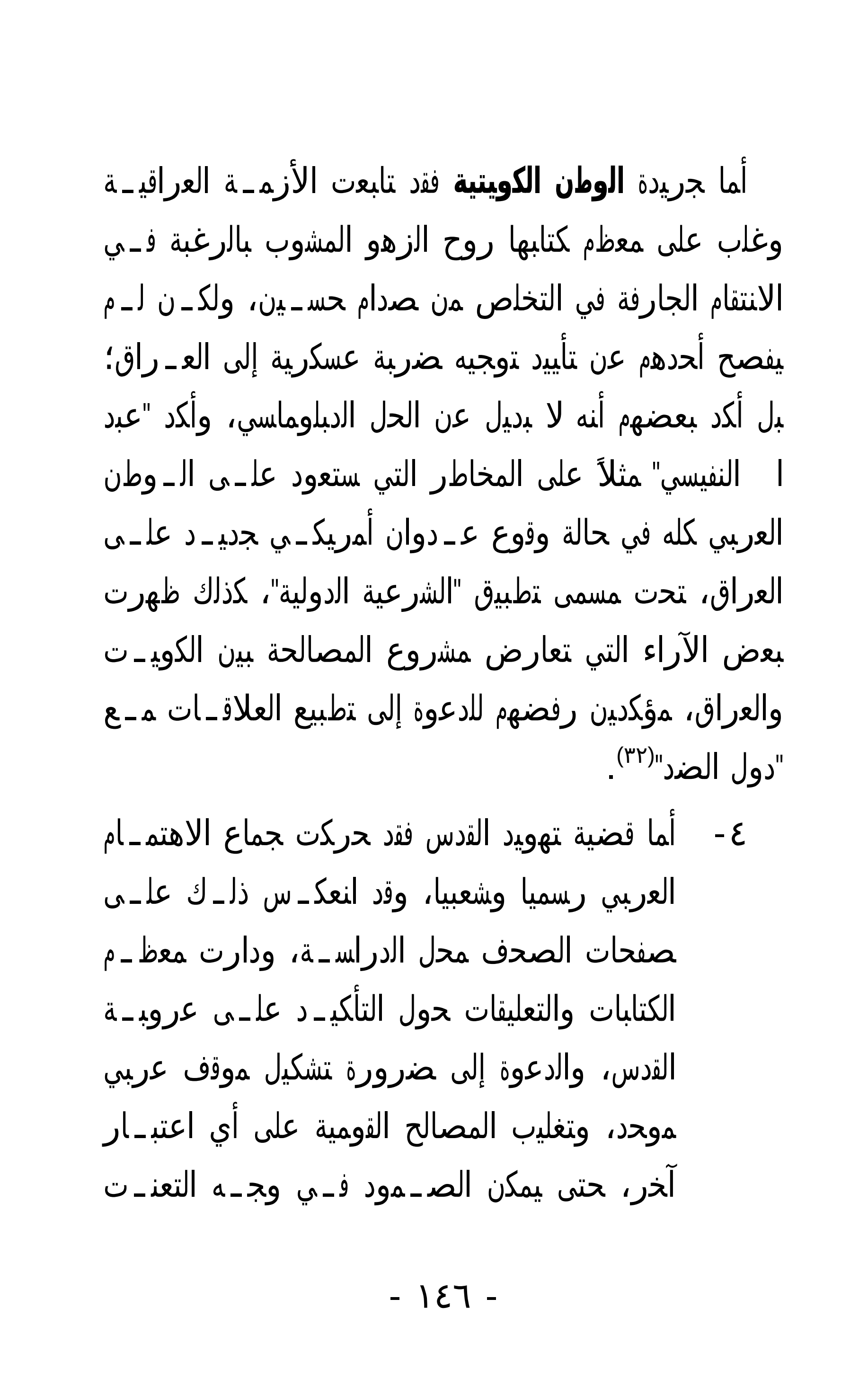
وتراوحت الآراء في جريدة **الوطن الكويتية** ما بين التنبيه للمخاطر السياسية المترتبة على عقد مؤتمر الدوحة، والتـي تتمثل في أطماع إسرائيل في فتح الأسواق الخليجيـة للسـلع الإسرائيلية مقابل الحصول على النفط الرخيص، واختـراق الصهيونية للنظام الإقليمي في الخليج، ومحاولة عزله عـن محيطه العربي، وهناك بعض الآراء التي ارتفعـت مطالبـة برفع الأيدي عن الدوحة، واحترام حقوق قطر فـي رعايـة مصالحها، كما أكد البعض أن انعقاد المـؤتمر دليـل علـى مظاهر التشرذم التي بدأت تجتاح دول الخليج، والتـي لـن يجني ثمارها سوى الولايات المتحدة التي تشـجع إسـرائيل لاستنزاف خيرات الإقليم بالسيطرة على اقتصادياته، ومقاومة أي مشروع للنهوض والتوحد العربـي، وضـرب القـوى الإقليمية الكبرى مثل إيـران؛ لأنهـا تعـارض المشـروع الصهيوني[٢٩].



٣- وفيما يتعلق بالأزمة العراقية مع الأمم المتحدة؛ فقد عبرت صحف الدراسة عن إجماع الـرأي العـام العربي على رفض الموقف الأمريكي الراهن مـن العراق، ووصفته بأنه موقف متعسـف وعـدواني وغير حكيم، ولا يأبه من قريب أو بعيد بحياة شعب يتعرض للحصار والإذلال، دون مبرر مقبول فـي الوقت الراهن، وعلى الرغم من إجمـاع صـحف الدراسة على ضرورة فتح صدام حسـين للمواقـع المراد تفتيشها من جانب لجنة التفتـيش الدوليـة، وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لتيسير مهمتهـا؛ إلا أنها أجمعت على رفض الخيار العسـكري الـذي طرحته الولايات المتحدة وبريطانيـا للـرد علـى ما أسمته مشاغبات النظام العراقي[٣٠].

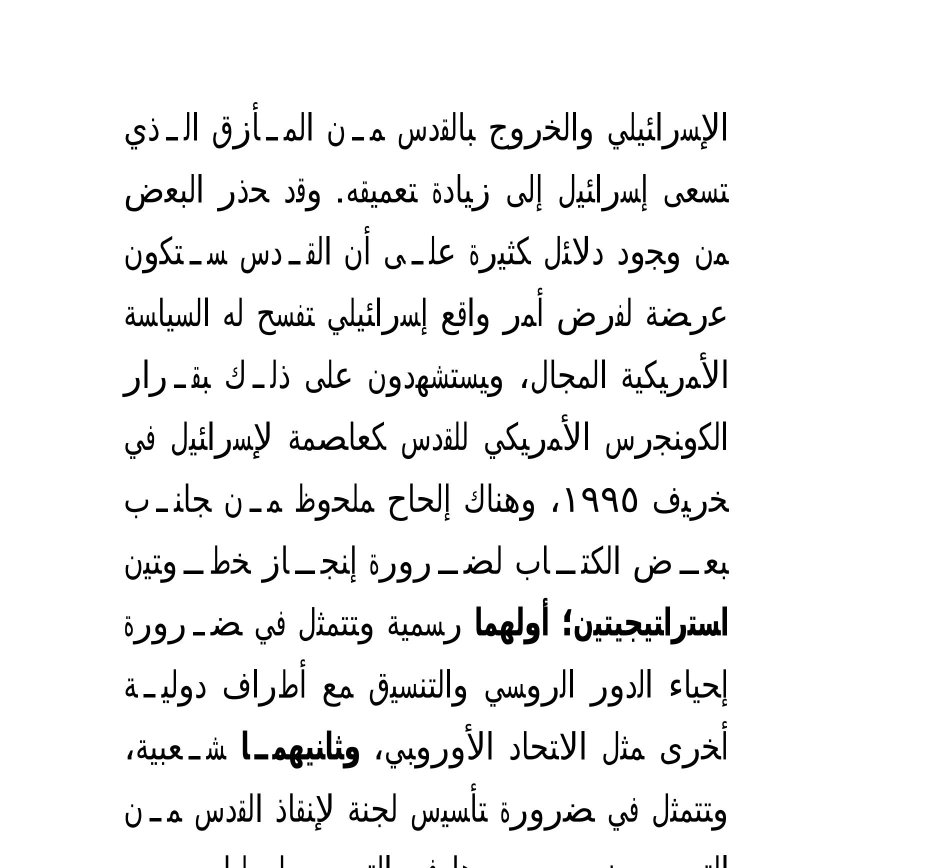


وقد تحولت صفحة الرأي في صحيفة **الحياة** إلى ما يشبه المنتدى العربي لمختلف وجهات النظر تجاه الأزمة العراقية، ويذكر لهذه الصحيفة أنها منحت بعض الكتاب الأكراد فرصة المشاركة في التعبير عن آرائهم تجاه الأزمة، وقد رفضوا أيضا الحل العسكري على أساس أن الحلول الدبلوماسية لا تزال أمامها فرصة، ولكن لوحظ أنه في أعقاب انتهاء الأزمة بتوقيع الاتفاق بين الحكومة العراقية وكوفي عنان في ٢٣/ ٢/ ١٩٩٨؛ ظهرت بعض الآراء التي ترى ضرورة الإطاحة بصدام حسين باعتباره كارثة على الشعب العراقي، ومنها بعض الكتابات الكردية التي لا ترى أي ضرر من إقامة دول للأكراد بعد الإطاحة تماما بصدام حسين. كما طُرحت بعض الآراء التي تدعو إلى ضرورة الاستفادة من الموقف العربي الموحد أثناء الأزمة، بإجراء مناقشات جادة حول القضايا المثارة حاليا في الوطن العربي؛ سعيا لبناء موقف عربي موحد إزاء قضية السلام والصلح مع إسرائيل[٣٠].



أما جريدة **الوطن الكويتية** فقد تابعت الأزمة العراقية وغلب على معظم كتابها روح الزهو المشوب بالرغبة في الانتقام الجارفة في التخلص من صدام حسين، ولكن لم يفصح أحدهم عن تأييد توجيه ضربة عسكرية إلى العراق؛ بل أكد بعضهم أنه لا بديل عن الحل الدبلوماسي، وأكد "عبد ا النفيسي" مثلاً على المخاطر التي ستعود على الوطن العربي كله في حالة وقوع عدوان أمريكي جديد على العراق، تحت مسمى تطبيق "الشرعية الدولية"، كذلك ظهرت بعض الآراء التي تعارض مشروع المصالحة بين الكويت والعراق، مؤكدين رفضهم للدعوة إلى تطبيع العلاقات مع "دول الضد"(٣٢).

٤- أما قضية تهويد القدس فقد حركت جماع الاهتمام العربي رسميا وشعبيا، وقد انعكس ذلك على صفحات الصحف محل الدراسة، ودارت معظم الكتابات والتعليقات حول التأكيد على عروبة القدس، والدعوة إلى ضرورة تشكيل موقف عربي موحد، وتغليب المصالح القومية على أي اعتبار آخر، حتى يمكن الصمود في وجه التعنت



الإسرائيلي والخروج بالقدس من المأزق الذي تسعى إسرائيل إلى زيادة تعميقه. وقد حذر البعض من وجود دلائل كثيرة على أن القدس ستكون عرضة لفرض أمر واقع إسرائيلي تفسح له السياسة الأمريكية المجال، ويستشهدون على ذلك بقرار الكونجرس الأمريكي للقدس كعاصمة لإسرائيل في خريف ١٩٩٥، وهناك إلحاح ملحوظ من جانب بعض الكتاب لضرورة إنجاز خطوتين استراتيجيتين؛ **أولهما** رسمية وتتمثل في ضرورة إحياء الدور الروسي والتنسيق مع أطراف دولية أخرى مثل الاتحاد الأوروبي، **وثانيهما** شعبية، وتتمثل في ضرورة تأسيس لجنة لإنقاذ القدس من التهويد، ينحصر دورها في التصدي لعمليات بيع الأراضي في فلسطين؛ وذلك عن طريق توفير المستلزمات التي يحتاجها الشعب الفلسطيني، والتي تضطره لبيع أرضه[٣٣].

وفي ضوء ما سبق يتضح لنا أن الفرض الأول قد تحقق؛ حيث اتسعت الصحف لرؤى متباينة حول الأحداث والقضايا القومية، وبرز التناقض والاستقطاب الشديد حول بعض القضايا؛ مثل الأزمة العراقية، كما تجلى الإجماع حول قضايا أخرى؛ مثل تهويد القدس، ويقودنا هذا للفرض الثاني.

الفرض الثاني:

يتأثر الوفاق العربي بالمتغيرات الخارجية المؤثرة على النظام العربي، ويظهر على سطح الأحداث كرد فعل على الضغوط الأجنبية المفروضة على العالم العربي من جانب أمريكا وإسرائيل، أكثر مما يتأثر بالعوامل الداخلية البنائية، ويعد النظام الصحفي العربي مجرد ناقل لهذا النوع من الوفاق.

وقد تحقق هذا الفرض بالنسبة لصحف الدراسة كلها في معظم الأحداث والقضايا العربية التي تناولتها هذه الصحف، خلال عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨م، كما تجلى في الاستخلاصات التي بلورت مواقف كل صحيفة على حدة؛ ففي قضية السوق الشرق أوسطية في مقابل السوق العربية المشتركة لوحظ أن صعود فكرة الشرق أوسطية تواكبت مع التطورات الإيجابية

لعملية السلام، ثم وقعت بعض الأحداث خارج النظام العربي تمثلت في مقتل رابين ومجيء رئيس الـوزراء الإسـرائيلي بنيامين نتنياهو بموقفه المتشدد من عملية السلام؛ ممـا أدى إلى انتهاء خطاب الشرق أوسطية الذي كان يروج له أثنـاء نجاح عملية السلام، وبدأ ظهور خطـاب العـودة للتجمـع العربي ممثلاً في الدعوة للسوق العربية المشتركة؛ كرد فعل على توقف عملية السلام.

وقد برز ذلك في اتفاق صحف الدراسة في نشر الكتابات المؤيدة لفكرة السوق العربية المشتركة، بعد توقـف عمليـة السلام، وتحديدا بعد مؤتمر قمة شرم الشيخ، الذي جمع بـين الرئيس المصري حسني مبارك، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو (مايو ١٩٩٧)، واتضح من نتائجـه توقـف عملية السلام، وما أعقبه من لقاء الزعماء مبـارك والأسـد وفهد، الذي مهد للاجتماع الطارئ لوزراء خارجية الجامعـة العربية بالقاهرة، الذي أكد على عدم التطبيع مع إسرائيل.

وفي ضوء ذلك يمكن تفسير الكتابات الصحفية التي هاجمت مؤتمر الدوحة الاقتصادي الذي جاء تاليا لتوقف عملية السلام، وصعود فكرة السوق العربية المشتركة (والذي استهدف تحقيق التجمع الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) لذلك هوجم باعتباره أداة للتطبيع مع إسرائيل.

وفيما يتعلق بالأزمة العراقية مع الأمم المتحدة؛ فقد اختلفت مع القضيتين الأخريين نسبيا لكون قضية العراق مطروحة للتداول بعد حرب الخليج الثانية، ولكن اعتبرت الأزمة الأخيرة مع الأمم المتحدة متغيرا خارجيا كان من الضروري أن تتعامل معه الأنظمة العربية بما يستتبعه من معالجات صحفية عاكسة للمواقف الرسمية، التي أجمعت على رفض الخيار العسكري، وأصرت على الحل الدبلوماسي، ما عدا بعض الاستثناءات التي عبرت عنها الصحافة الكويتية، ويفضي بنا هذا التحليل إلى الفرض الثالث.

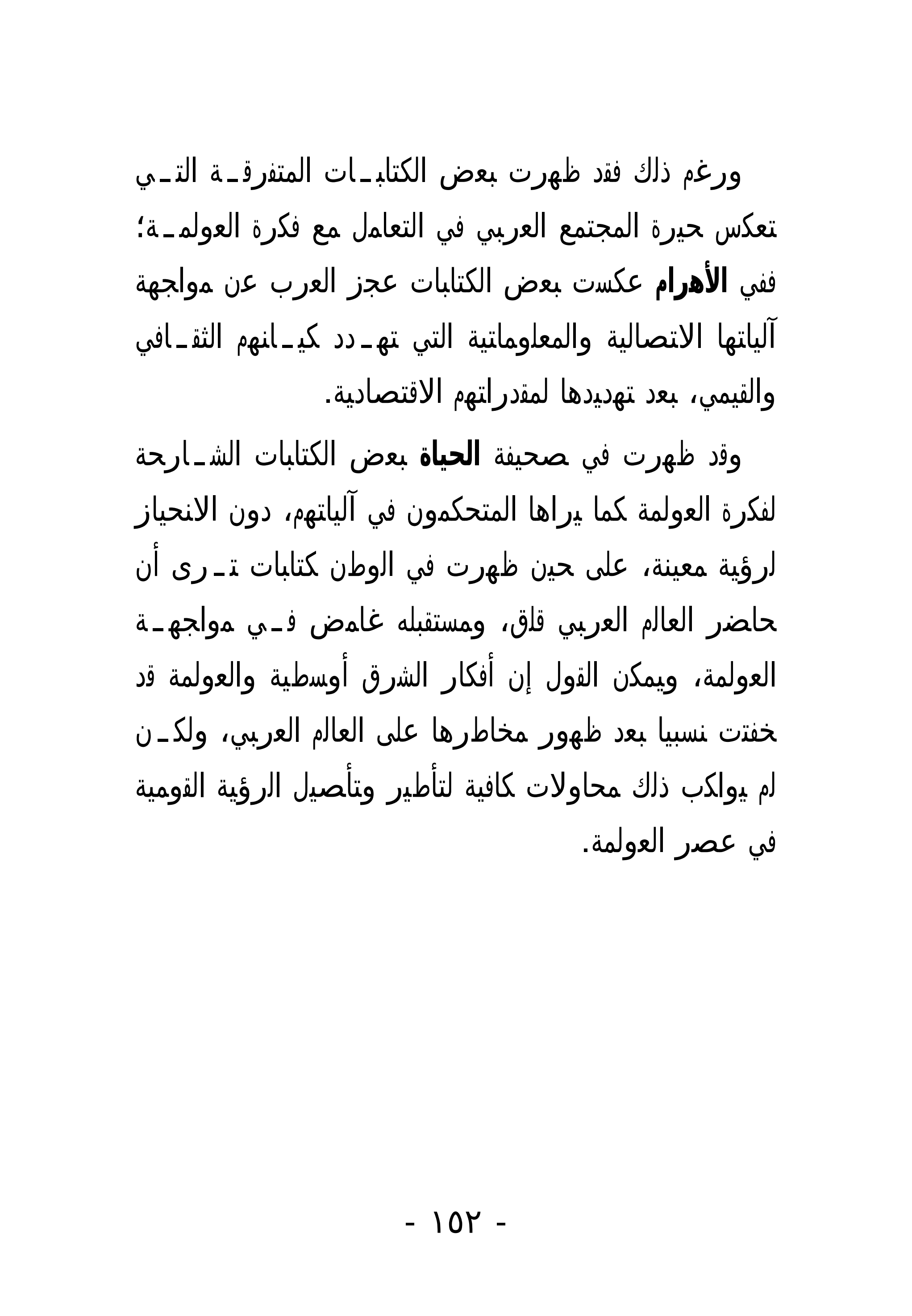
الفرض الثالث:

تأثرت المعالجات الصحفية لقضايا السياسة والاقتصاد في الوطن العربي بأطروحات العولمة والسوق الشرق أوسـطية والمتوسطية.

والواقع إن هذا الفرض لم تثبت صحته؛ لأن هناك ثمـة مجموعة من الظروف حالت دون تحقيقه منها:

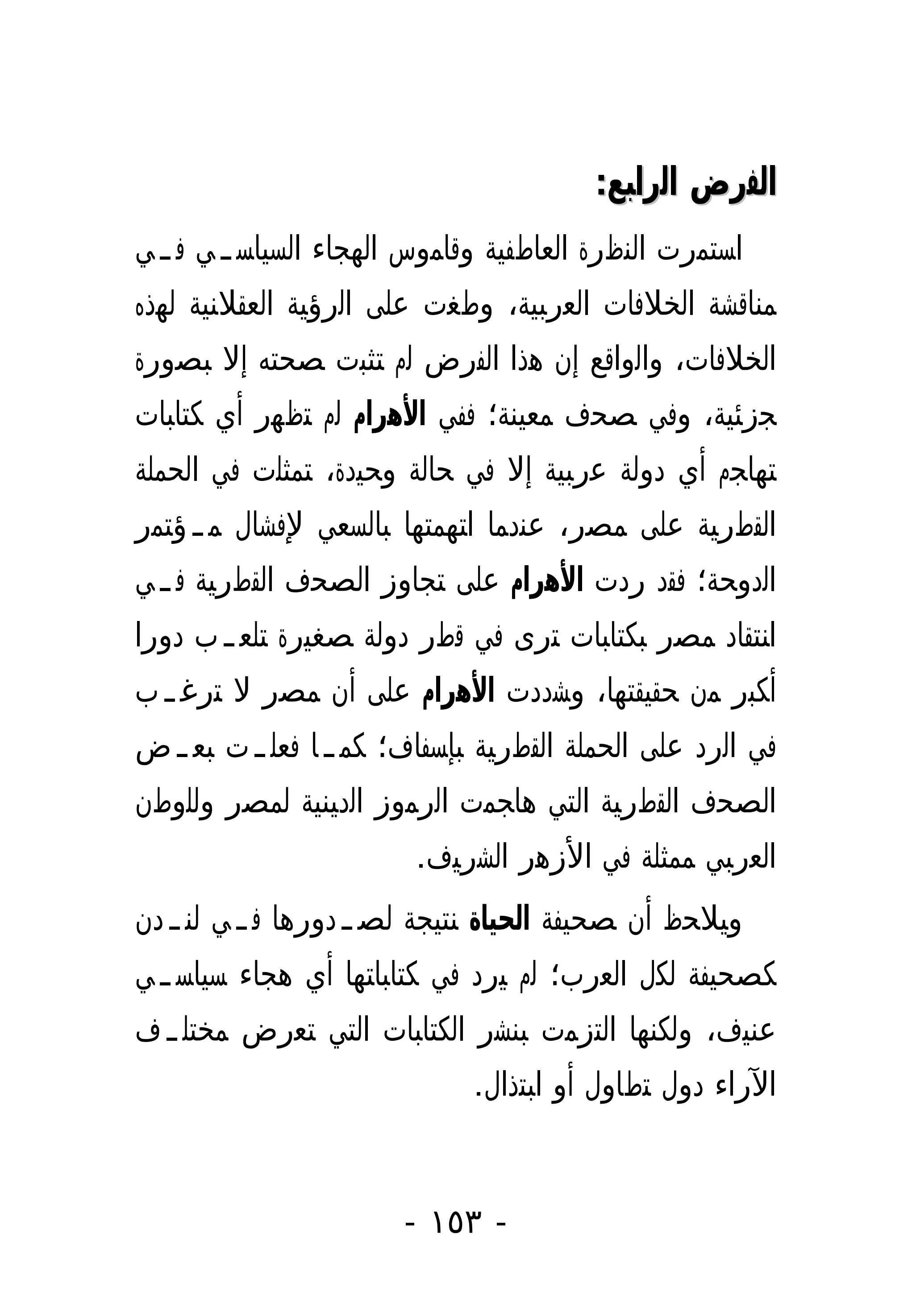
١- ارتباط الفترة المدروسة (١٩٩٧ – ١٩٩٨) بتوقف عملية السلام؛ ومن ثم خفـوت الـدعوة للشـرق أوسطية لصالح الفكرة العربية.

٢- تراجع نشر الكتابات التي تـروج للعولمـة بعـد وضوح آثارها السلبية فـي انهيـار اقتصـاد دول جنوب شرق آسيا، كما ظهرت سلبياتها الثقافية في تأثير بعض آلياتها مثل الإنترنت، وظهور المواقـع التي تهاجم الإسلام كدين، والذي يعد مكونًا رئيسيا من مكونات الهوية العربية الإسلامية.



ورغم ذلك فقد ظهرت بعض الكتابـات المتفرقـة التـي تعكس حيرة المجتمع العربي في التعامل مع فكرة العولمـة؛ ففي **الأهرام** عكست بعض الكتابات عجز العرب عن مواجهة آلياتها الاتصالية والمعلوماتية التي تهـدد كيـانهم الثقـافي والقيمي، بعد تهديدها لمقدراتهم الاقتصادية.

وقد ظهرت في صحيفة **الحياة** بعض الكتابات الشـارحة لفكرة العولمة كما يراها المتحكمون في آلياتهم، دون الانحياز لرؤية معينة، على حين ظهرت في الوطن كتابات تـرى أن حاضر العالم العربي قلق، ومستقبله غامض فـي مواجهـة العولمة، ويمكن القول إن أفكار الشرق أوسطية والعولمة قد خفتت نسبيا بعد ظهور مخاطرها على العالم العربي، ولكـن لم يواكب ذلك محاولات كافية لتأطير وتأصيل الرؤية القومية في عصر العولمة.



الفرض الرابع:

استمرت النظرة العاطفية وقاموس الهجاء السياسـي فـي مناقشة الخلافات العربية، وطغت على الرؤية العقلانية لهذه الخلافات، والواقع إن هذا الفرض لم تثبت صحته إلا بصورة جزئية، وفي صحف معينة؛ ففي **الأهرام** لم تظهر أي كتابات تهاجم أي دولة عربية إلا في حالة وحيدة، تمثلت في الحملة القطرية على مصر، عندما اتهمتها بالسعي لإفشال مـؤتمر الدوحة؛ فقد ردت **الأهرام** على تجاوز الصحف القطرية فـي انتقاد مصر بكتابات ترى في قطر دولة صغيرة تلعـب دورا أكبر من حقيقتها، وشددت **الأهرام** على أن مصر لا ترغـب في الرد على الحملة القطرية بإسفاف؛ كمـا فعلـت بعـض الصحف القطرية التي هاجمت الرموز الدينية لمصر وللوطن العربي ممثلة في الأزهر الشريف.

ويلاحظ أن صحيفة **الحياة** نتيجة لصـدورها فـي لنـدن كصحيفة لكل العرب؛ لم يرد في كتاباتها أي هجاء سياسـي عنيف، ولكنها التزمت بنشر الكتابات التي تعرض مختلـف الآراء دون تطاول أو ابتذال.

أما صحيفة **الوطن** فقد عبرت الغضب الكامن لدى بعض الأقلام الكويتية ضد العراق، ومن وسـمتهم دول "الضـد"، الذين ساندوا العراق في أزمة الخليج وحربه الثانية، ووجهت كل شحنة العداء إلى الحكام؛ فوصفت صدام حسين بالفـاجر التكريتي، واتهمت نظامه بالفساد، وحرصـت علـى عـدم مهاجمة الشعب العراقي واكتفت بوصفه بالمقهور والمغلوب على أمره، كذلك هاجمت الملك حسـين ووصـفته بالملـك الضال، والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ونعتته بالمسـخ، والرئيس اليمني علي عبد ا صالح ووصفته بالشاويش[٣٤].

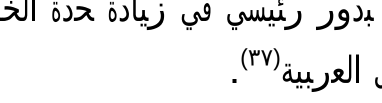
وسعيا لاستكمال الرؤى والاتجاهات الإعلامية إزاء قضايا الوفاق العربي، في ظل المشهد الراهن للعلاقات العربية، تم استطلاع ومناقشـة مجموعـة مـن الكتـاب والصـحفيين المصريين المهتمين والمتخصصين في الشئون العربيـة[٣٥]؛ فقد تم توظيف هذه المناقشات للإجابة على الفرض الخـامس الذي تم استيفاؤه مـن واقـع الرصـد والتحليـل للكتابـات والتعليقات التي نشرتها صحف الدراسـة، حـول القضـايا والأحداث القومية المثارة على الساحة العربية فـي العـامين الآخرين.

الفرض الخامس:

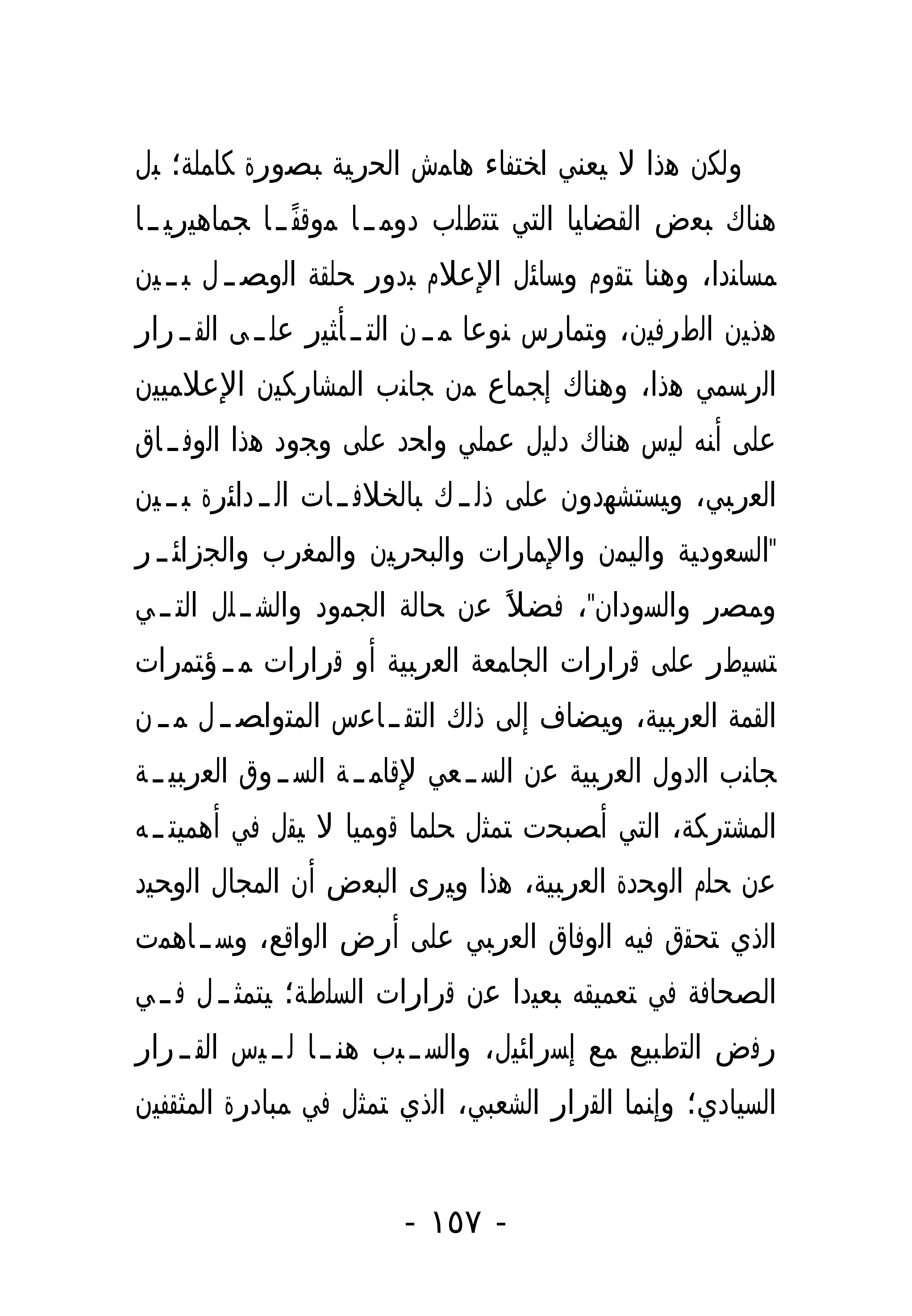
رغم أن الصحافة العربية حققت نوعا من الوفاق حول بعض القضايا القومية (مثل القدس، مقاطعة التطبيع مع إسرائيل، والسوق العربية المشتركة)، إلا أنها اقتصرت على مستوى الخطاب، ويعزى ذلك أساسا إلى موقف الحكومات العربية من هذه القضايا، وليس إلى المقدرة الذاتية للصحافة العربية.

وقد أكد المشاركون في النقاش من الصحفيين والكتاب صحة هذا الفرض، ودللوا على ذلك بالعديد من الشواهد والمواقف؛ إذ أجمعوا على أن الوفاق العربي لم يتحقق إلا على مستوى الخطاب الصحفي فحسب، وأنه "من قبيل الخداع للنفس القول بأن هناك وفاقًا بالمعنى الكامل بين الدول العربية التي فشلت حتى على المستوى الاقتصادي في إنشاء السوق العربية المشتركة، التي تمثل اللبنة الأولى في جدار التضامن العربي"، في ظل اتجاه نحو ما يسمى بالعولمة أو الكوكبة. وإذ كان الحال على هذا النحو على المستوى الرسمي أو السيادي؛ فماذا يمكن أن نتوقع من وسائل الإعلام العربي؟[٣٦].

ويرى البعض أن حالة الوفاق الذي عبرت عنها الصحافة العربية؛ هي ظرف مؤقت ولحظي، ويرتبط بالمصالح المباشرة للحكومات العربية، وأن الصحف العربية ليست سوى مرآة تعكس مواقف الأنظمة والحكومات العربية؛ فهي حتى الآن لا تمتلك القدرة الفعلية على ممارسة أي شكل من أشكال الضغط على هذه الأنظمة، ولكنها تقوم بالدور الأكبر في زيادة حدة الخلاف بين هذه الدول عند حدوث أول بادرة للخلاف، ويستشهدون بما حدث في الأزمة بين مصر وقطر في سياق الملابسات التي أحاطت بمؤتمر الدوحة؛ إذ قامت الصحافة بدور رئيسي في زيادة حدة الخلاف، وتوسيع الهوة بين الدول العربية[٣٧].



ويضيف البعض بأن النظم الإعلامية في الوطن العربي غير مسئولة عن هذا الشقاق العربي، كما أنها غير قادرة على بلورة الوفاق العربي على مستوى الواقع والفعل، وإن كانت قادرة على رسمه ليل نهار، وتشير هذه الحقيقة إلى تبعية الإعلام العربي للحكومات بشكل يكاد يكون مطلقًا؛ فالأنظمة العربية لا تكتفي بالتمويل؛ بل تتدخل بصورة سافرة وأحيانًا مقنعة في رسم السياسات التحريرية، وتعيين رؤساء التحرير.



ولكن هذا لا يعني اختفاء هامش الحرية بصورة كاملة؛ بل هناك بعض القضايا التي تتطلب دومـا موقفًـا جماهيريـا مساندا، وهنا تقوم وسائل الإعلام بدور حلقة الوصـل بـين هذين الطرفين، وتمارس نوعا مـن التـأثير علـى القـرار الرسمي هذا، وهناك إجماع من جانب المشاركين الإعلاميين على أنه ليس هناك دليل عملي واحد على وجود هذا الوفـاق العربي، ويستشهدون على ذلـك بالخلافـات الـدائرة بـين "السعودية واليمن والإمارات والبحرين والمغرب والجزائـر ومصر والسودان"، فضلاً عن حالة الجمود والشـلل التـي تسيطر على قرارات الجامعة العربية أو قرارات مـؤتمرات القمة العربية، ويضاف إلى ذلك التقـاعس المتواصـل مـن جانب الدول العربية عن السـعي لإقامـة السـوق العربيـة المشتركة، التي أصبحت تمثل حلما قوميا لا يقل في أهميتـه عن حلم الوحدة العربية، هذا ويرى البعض أن المجال الوحيد الذي تحقق فيه الوفاق العربي على أرض الواقع، وسـاهمت الصحافة في تعميقه بعيدا عن قرارات السلطة؛ يتمثـل فـي رفض التطبيع مع إسرائيل، والسـبب هنـا لـيس القـرار السيادي؛ وإنما القرار الشعبي، الذي تمثل في مبادرة المثقفين

العرب الذين بادروا للتصدي لمحاولات ترويج ما يسمى بثقافة التطبيع، وكانت النواة الأولى لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، التي شكلها المثقفون المصريون عام ١٩٧٩، ثم تأثيرها على امتداد الوطن العربي؛ حيث جرت مواجهات أخرى استعانت بأساليب مختلفة باختلاف ساحات المواجهة، وكانت الصحافة أبرز الآليات التي حملت صوت المثقفين والقوى الشعبية المناهضة للتطبيع مع إسرائيل.

وهنا يؤكد البعض بأن اختلاف نمط المصالح بين الحكومات العربية، في ظل هيمنة الحكومات على الصحافة ووسائل الإعلام العربية؛ يبرز الحقيقة التي تشير إلى أن قرار الوفاق العربي (إذا تحقق) سيكون قرارا جماهيريا وليس قرارا رسميا؛ بمعنى أن الصحف يمكن أن تبلور الوفاق بين الجماهير العربية أكثر مما تستطيع تحقيقه على مستوى الحكومات[٣٧].

في ضوء ما سبق يمكن بلورة رؤية إجمالية تتلخص أبعادها فيما يلي:

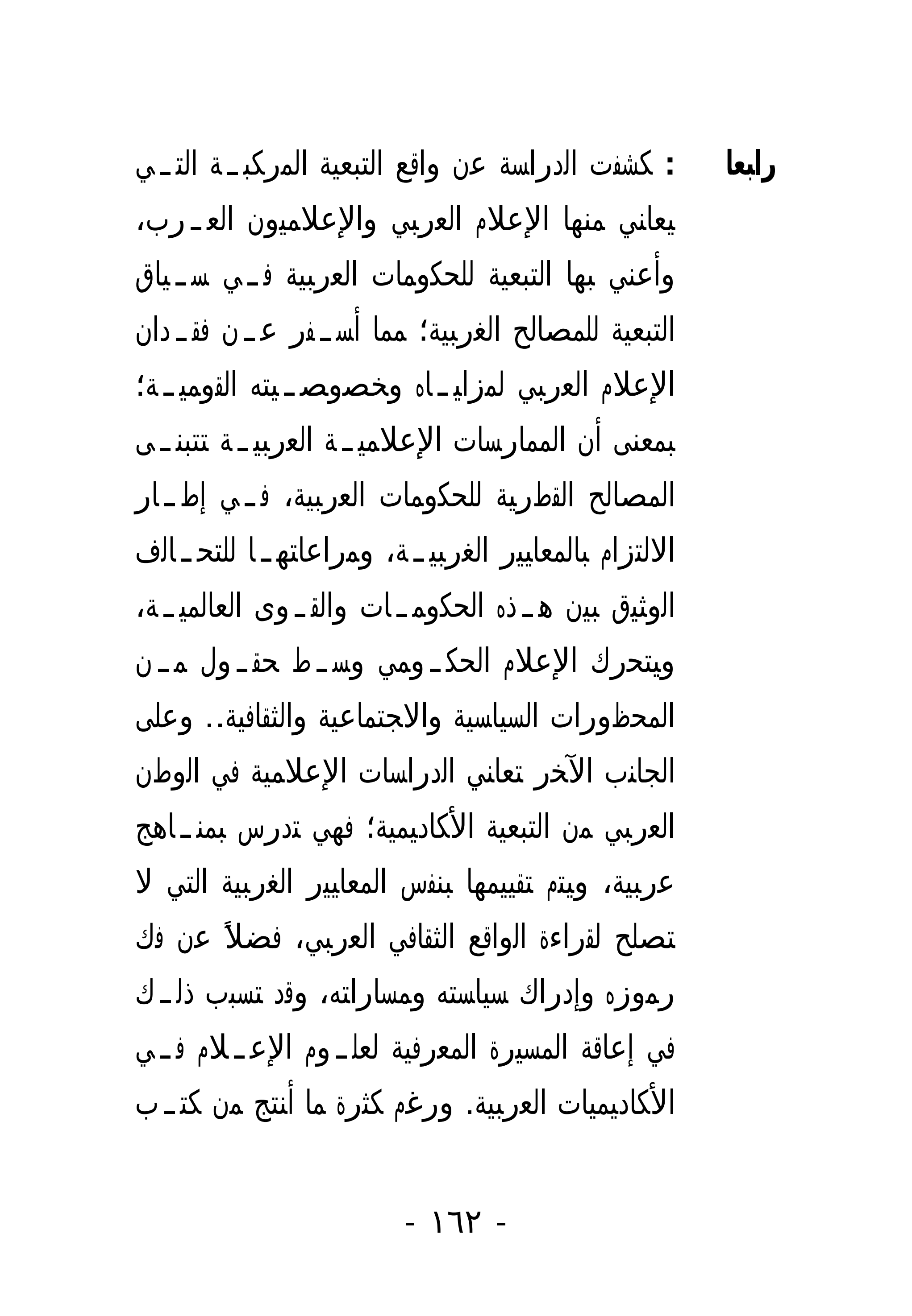
أولاً : لقد تعاملت الصحف المدروسة مع قضايا الوفاق العربي كمتغير تابع لمتغير رئيسي؛ وهو رؤية الحكومات العربية لمدى هذا الوفاق.. فحتى على المستوى الدلالي والأسلوب؛ لم تكن هناك كتابات مع أو ضد "الوحدة العربية"، بعد أن تبين أن هذا حلم بعيد المنال؛ نتيجة للخبرات السلبية لتجارب الوحدة السابقة، أو حتى المحاولات للوصول إليها.

فالعلاقات العربية لا تزال متأثرة بالحدث الزلزال لحرب الخليج الثانية، والتوجسات التي تبعته تجاه أي تجمع عربي ومدى نجاحه، ونظرا إلى أن أي دولة عربية لا تخطو أي خطوة تجاه أي دولة عربية إلا بدافع المصلحة القطرية؛ لذلك فإن الوفاق العربي لا يزال دعوة على مستوى الخطاب، وبعيدا كل البعد عن التطبيق الفعلي؛ نتيجة لتناقض مصالح النخب العربية الحاكمة، وارتباط مصالحها في الأساس برضا الشمال (الغرب بالتحديد)، سواء في شكل حماية سياسية وعسكرية، أو دعم اقتصادي، أو قيامه بدور التوكيل

أو الكمبرادور للأنساق الاقتصادية المهيمنـة فـي عالمنـا المعاصر.. هذه التوجسات لم تنج منها المعالجات الصـحفية للعلاقات العربية، التي ترى في المصـالح القوميـة – فـي الأغلب الأعم – اهتماما تاليا للمصالح القطرية، وهناك العديد من الأحداث التي كشفت ذلك، لعل أبرزها مـؤتمر الدوحـة وقضية القدس التي لا يكفي بأي حال من الأحـوال التأكيـد على عروبتها من خلال الخطاب الصـحفي لضـمان خلـق موقف فعال لحل مشكلتها.

ثانيا : إن آليات العولمة والمؤثرة على البنى الاقتصـادية والسياسية والثقافية والقيمية للعالم العربي، لا يُلمـس إلا الحيرة في التعامل معها.. فهي أقـوى مـن أن نستبعدها وننفلت من أسر جاذبيتها، ونحن أضـعف من أن نواجهها.. والكاتب أو الصحفي العربي لا بد وأن يعاني ازدواجية ما حين يـرى نفسـه يهـاجم العولمة، وهو في ذات الوقت مأخوذ تماما بآلياتهـا الإعلامية المتمثلة في القنوات الفضائية، وشـبكات المعلومات الدولية، وبسبب غيـاب رؤيـة عربيـة موحدة تجاه القوى العالمية المتحكمة فـي العولمـة لذلك تظل المواقف مهما تباينت (سواء في التحفظ أو المساندة) أسير الخطاب، وليس رهن الفعل الناجز.

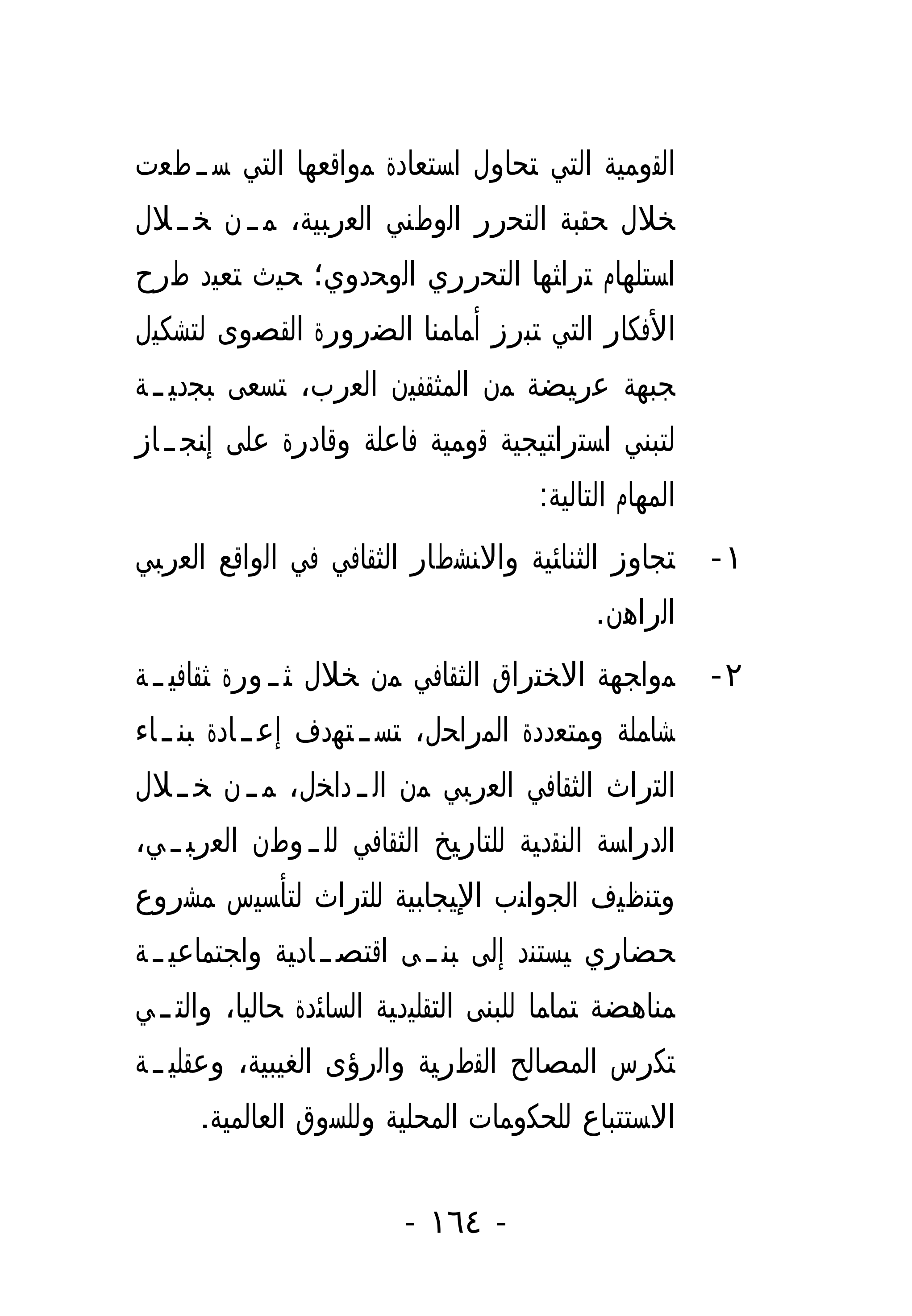
ثالثًا: تؤكد النتائج ما سبق أن أشارت إليه الدراسات من أن الدولة العربية ذات الشرعية المتآكلة والهيمنة الكاملة، والمغتربة عن ذاتها وجماهيرها؛ قد خلقت نظاما اتصاليا تابعا لها، يضفي الشرعية لتأمينها وتعزيز هيمنتها وسطوتها؛ مما أسفر عن خلق أنماط للعلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي غير سوية في مجملها، كما أفقد وسائل الإعلام مصداقيتها، وعمق اغتراب المواطن العربي عن ذاته، خصوصا في سياق الانتهاك المتواصل لحقوقه الأساسية، والذي تؤكده التقارير التي أصدرتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان خلال حقبة التسعينيات؛ إذ تشير إلى تراجع هامش الحريات الديمقراطية، وتعرضها لانتهاكات جسيمة في العديد من الدول العربية، والتي لم تعد تقتصر على السجن والتشريد والمطاردة الأمنية؛ بل وصلت إلى حد جلد الصحفيين في دولة عربية مثل اليمن(٣٩).



رابعا : كشفت الدراسة عن واقع التبعية المركبة التي يعاني منها الإعلام العربي والإعلاميون العرب، وأعني بها التبعية للحكومات العربية في سياق التبعية للمصالح الغربية؛ مما أسفر عن فقدان الإعلام العربي لمزاياه وخصوصيته القومية؛ بمعنى أن الممارسات الإعلامية العربية تتبنى المصالح القطرية للحكومات العربية، في إطار الالتزام بالمعايير الغربية، ومراعاتها للتحالف الوثيق بين هذه الحكومات والقوى العالمية، ويتحرك الإعلام الحكومي وسط حقول من المحظورات السياسية والاجتماعية والثقافية.. وعلى الجانب الآخر تعاني الدراسات الإعلامية في الوطن العربي من التبعية الأكاديمية؛ فهي تدرس بمناهج عربية، ويتم تقييمها بنفس المعايير الغربية التي لا تصلح لقراءة الواقع الثقافي العربي، فضلاً عن فك رموزه وإدراك سياساته ومساراته، وقد تسبب ذلك في إعاقة المسيرة المعرفية لعلوم الإعلام في الأكاديميات العربية. ورغم كثرة ما أنتج من كتب

وبحوث في هذا المجال؛ إلا أن عائـدها المعرفـي والفكري هزيل، فضلاً عن غياب أي مردود نظري بسبب محاصرة التوجهات النقدية، والإغراق فـي استخدام منهاج وأطر نظرية لا تصلح في أغلبهـا للكشف عما هـو جـوهري فـي البنيـة الثقافيـة والإعلاميـة العربيـة، والتمييـز بينهـا وبـين ما هو عارض أو وافد.

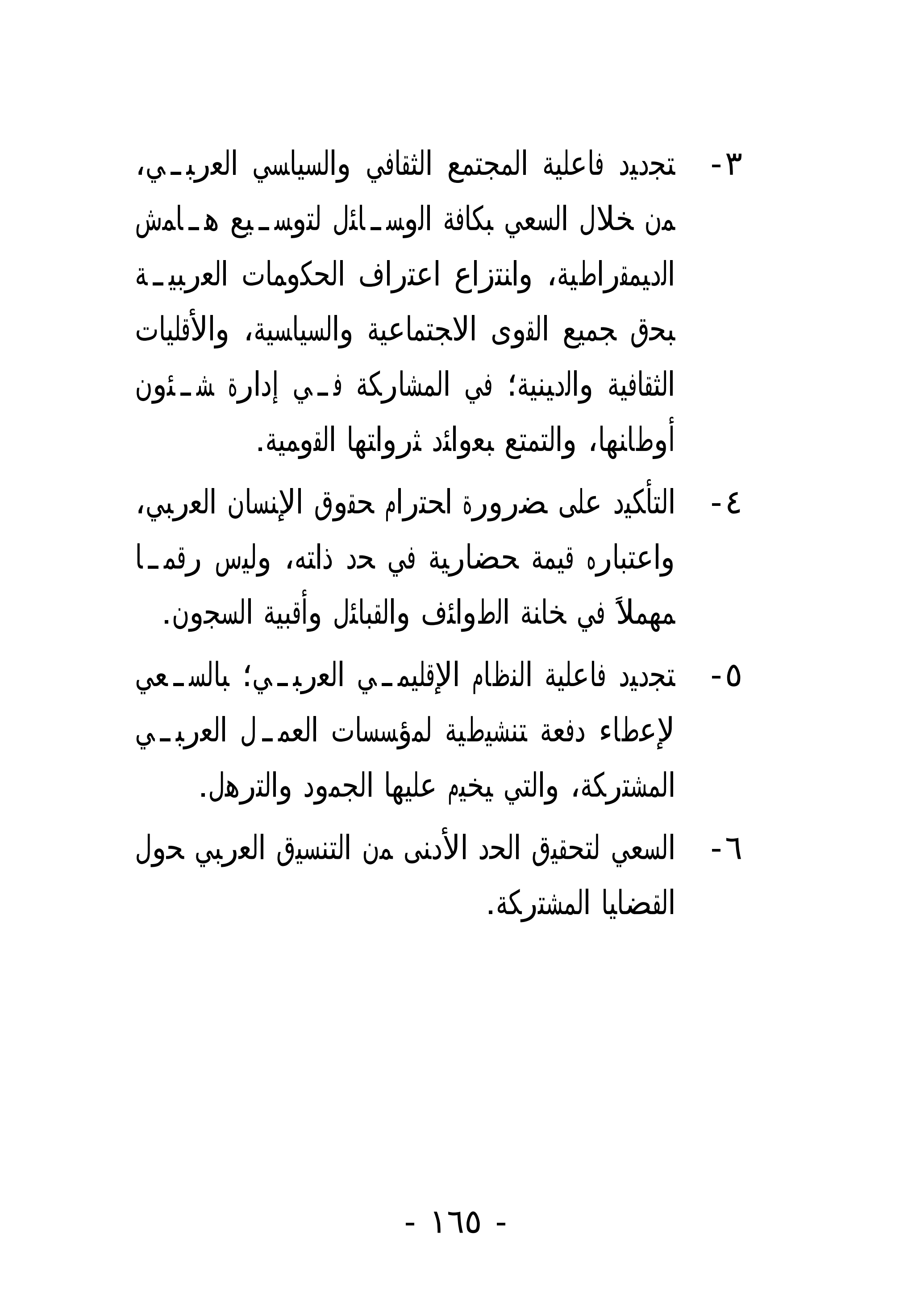
خامسا : في ضوء الواقع الثقافي الـراهن فـي الـوطن العربي، الذي يتزامن فيه القديم والجديـد والوافـد والموروث، دون تفاعـل حقيقـي، وتهـيمن فيـه السياسة على الثقافة، وتخضع المجتمعات العربيـة في مجملها لتيارات ثقافية متناقضة، تبـرز علـى سطحها الثقافة الاستهلاكية، التي تفرضها القـوى العالمية (أمريكا بالتحديد)، المسيطرة على الإعلام السمعبصري، وتعمـل بإصـرار علـى تخريـب الثقافات القومية وتفتيتها، ويقف في مواجهتها كـل من الثقافة التراثية التي يغلب عليها الطابع النقلـي المعادي للنقد والإبداع والتفكيـر الحـر، والثقافـة



القومية التي تحاول استعادة مواقعها التي سطعت خلال حقبة التحرر الوطني العربية، من خلال استلهام تراثها التحرري الوحدوي؛ حيث تعيد طرح الأفكار التي تبرز أمامنا الضرورة القصوى لتشكيل جبهة عريضة من المثقفين العرب، تسعى بجدية لتبني استراتيجية قومية فاعلة وقادرة على إنجاز المهام التالية:

١- تجاوز الثنائية والانشطار الثقافي في الواقع العربي الراهن.

٢- مواجهة الاختراق الثقافي من خلال ثورة ثقافية شاملة ومتعددة المراحل، تستهدف إعادة بناء التراث الثقافي العربي من الداخل، من خلال الدراسة النقدية للتاريخ الثقافي للوطن العربي، وتنظيف الجوانب الإيجابية للتراث لتأسيس مشروع حضاري يستند إلى بنى اقتصادية واجتماعية مناهضة تماما للبنى التقليدية السائدة حاليا، والتي تكرس المصالح القطرية والرؤى الغيبية، وعقلية الاستتباع للحكومات المحلية وللسوق العالمية.

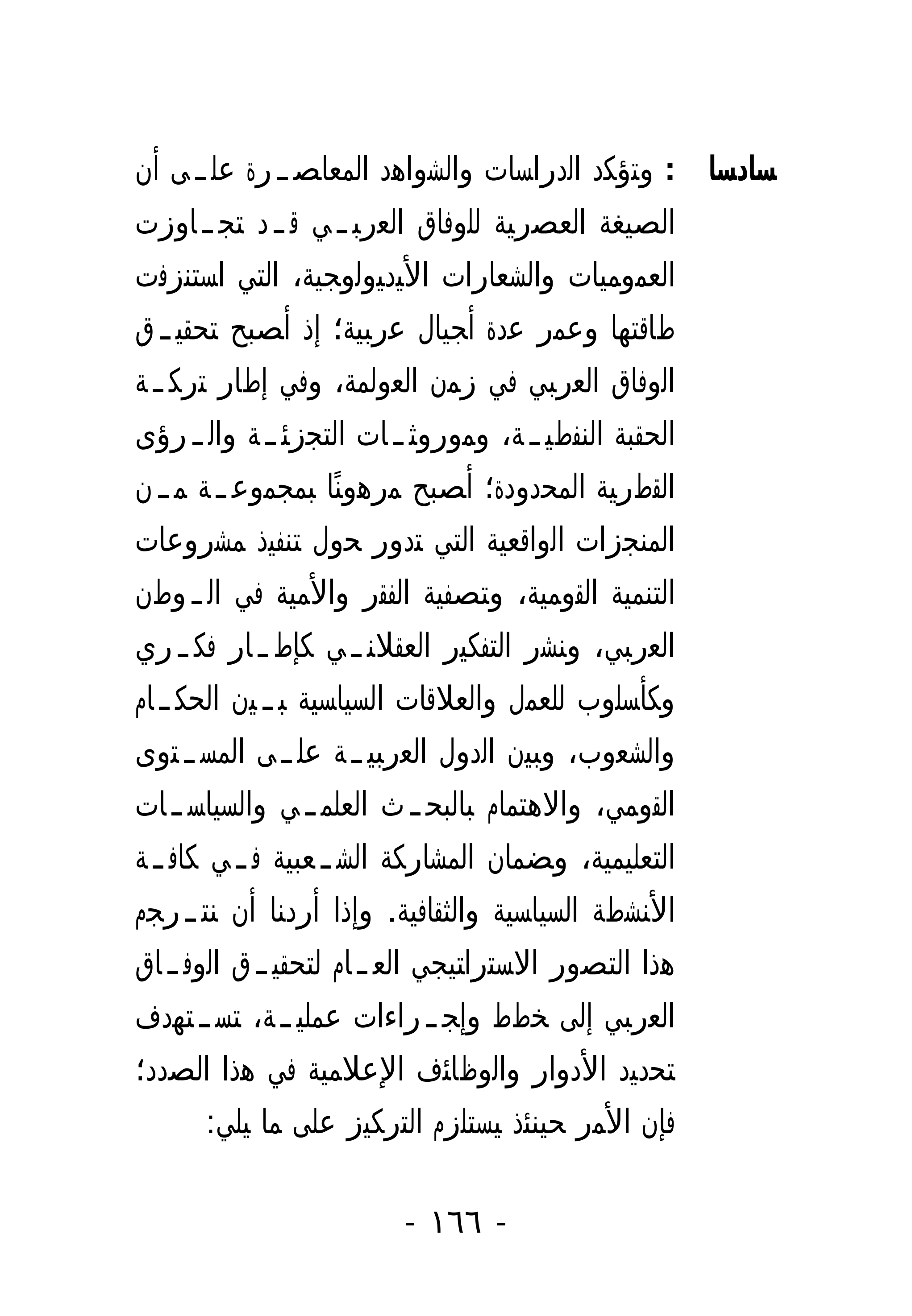


٣- تجديد فاعلية المجتمع الثقافي والسياسي العربي، من خلال السعي بكافة الوسائل لتوسيع هامش الديمقراطية، وانتزاع اعتراف الحكومات العربية بحق جميع القوى الاجتماعية والسياسية، والأقليات الثقافية والدينية؛ في المشاركة في إدارة شئون أوطانها، والتمتع بعوائد ثرواتها القومية.

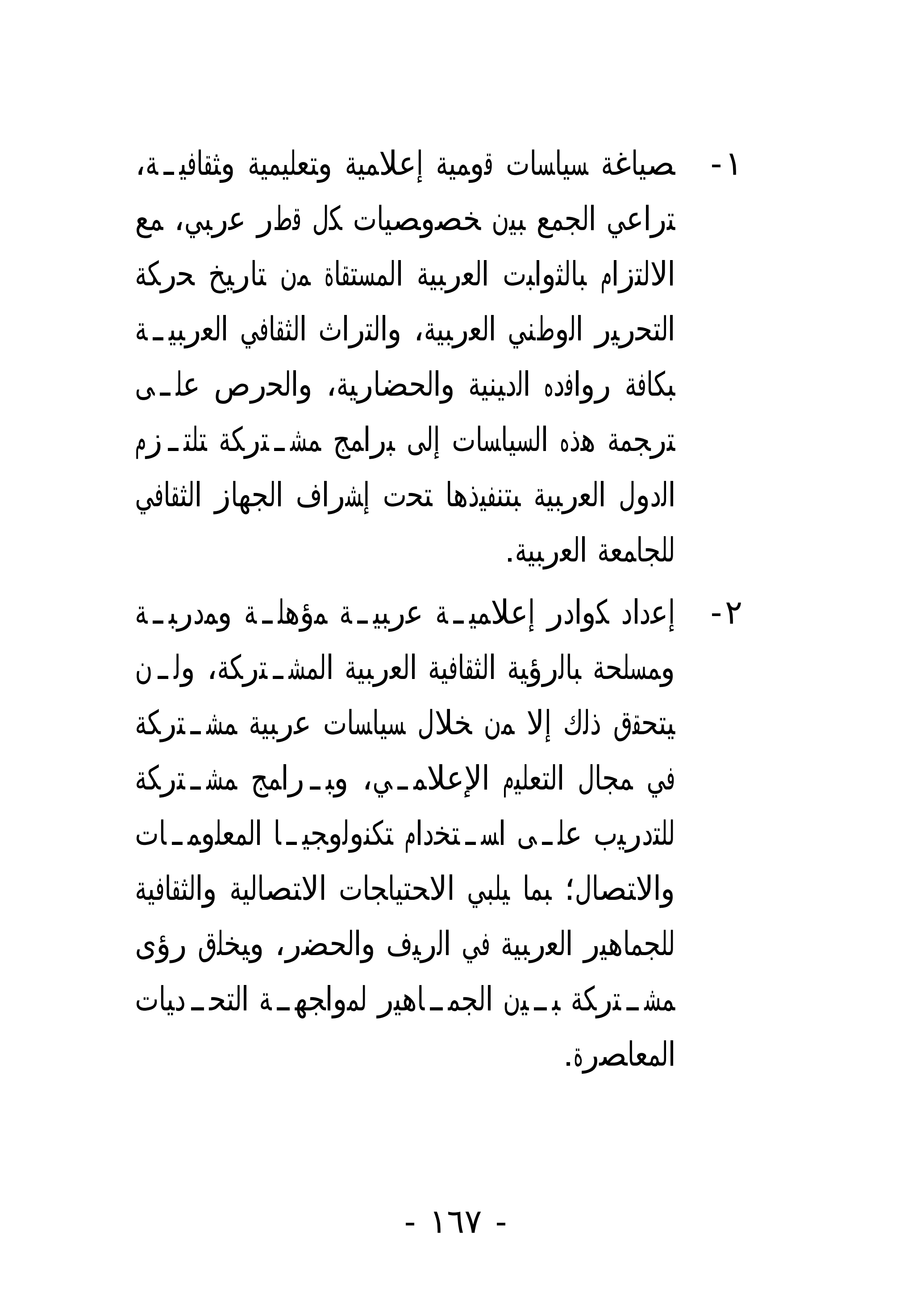
٤- التأكيد على ضرورة احترام حقوق الإنسان العربي، واعتباره قيمة حضارية في حد ذاته، وليس رقماً مهملاً في خانة الطوائف والقبائل وأقبية السجون.

٥- تجديد فاعلية النظام الإقليمي العربي؛ بالسعي لإعطاء دفعة تنشيطية لمؤسسات العمل العربي المشتركة، والتي يخيم عليها الجمود والترهل.

٦- السعي لتحقيق الحد الأدنى من التنسيق العربي حول القضايا المشتركة.

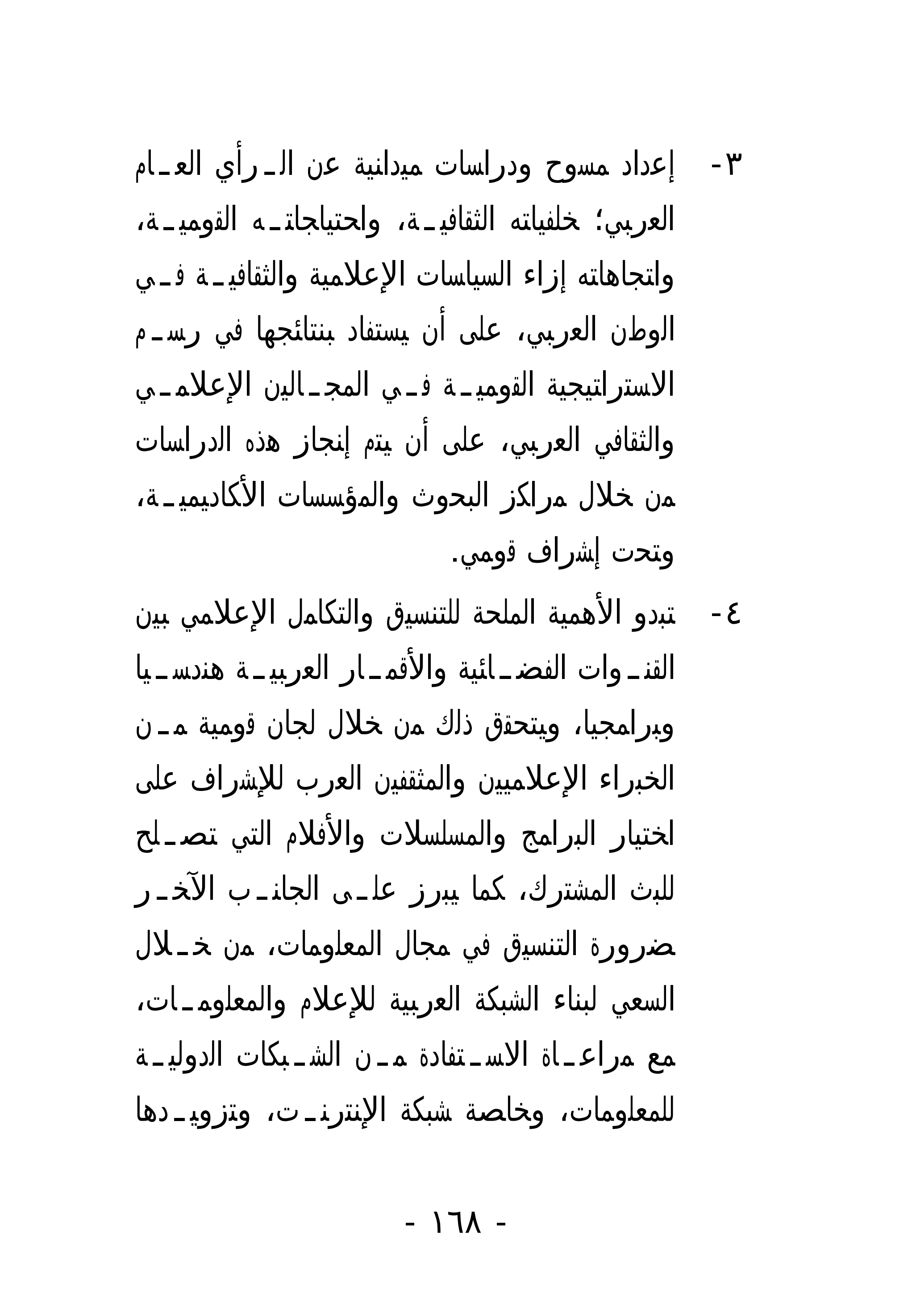


سادسا : وتؤكد الدراسات والشواهد المعاصرة على أن الصيغة العصرية للوفاق العربي قد تجاوزت العموميات والشعارات الأيديولوجية، التي استنزفت طاقتها وعمر عدة أجيال عربية؛ إذ أصبح تحقيق الوفاق العربي في زمن العولمة، وفي إطار تركة الحقبة النفطية، وموروثات التجزئة والرؤى القطرية المحدودة؛ أصبح مرهونًا بمجموعة من المنجزات الواقعية التي تدور حول تنفيذ مشروعات التنمية القومية، وتصفية الفقر والأمية في الوطن العربي، ونشر التفكير العقلاني كإطار فكري وكأسلوب للعمل والعلاقات السياسية بين الحكام والشعوب، وبين الدول العربية على المستوى القومي، والاهتمام بالبحث العلمي والسياسات التعليمية، وضمان المشاركة الشعبية في كافة الأنشطة السياسية والثقافية. وإذا أردنا أن نترجم هذا التصور الاستراتيجي العام لتحقيق الوفاق العربي إلى خطط وإجراءات عملية، تستهدف تحديد الأدوار والوظائف الإعلامية في هذا الصدد؛ فإن الأمر حينئذ يستلزم التركيز على ما يلي:



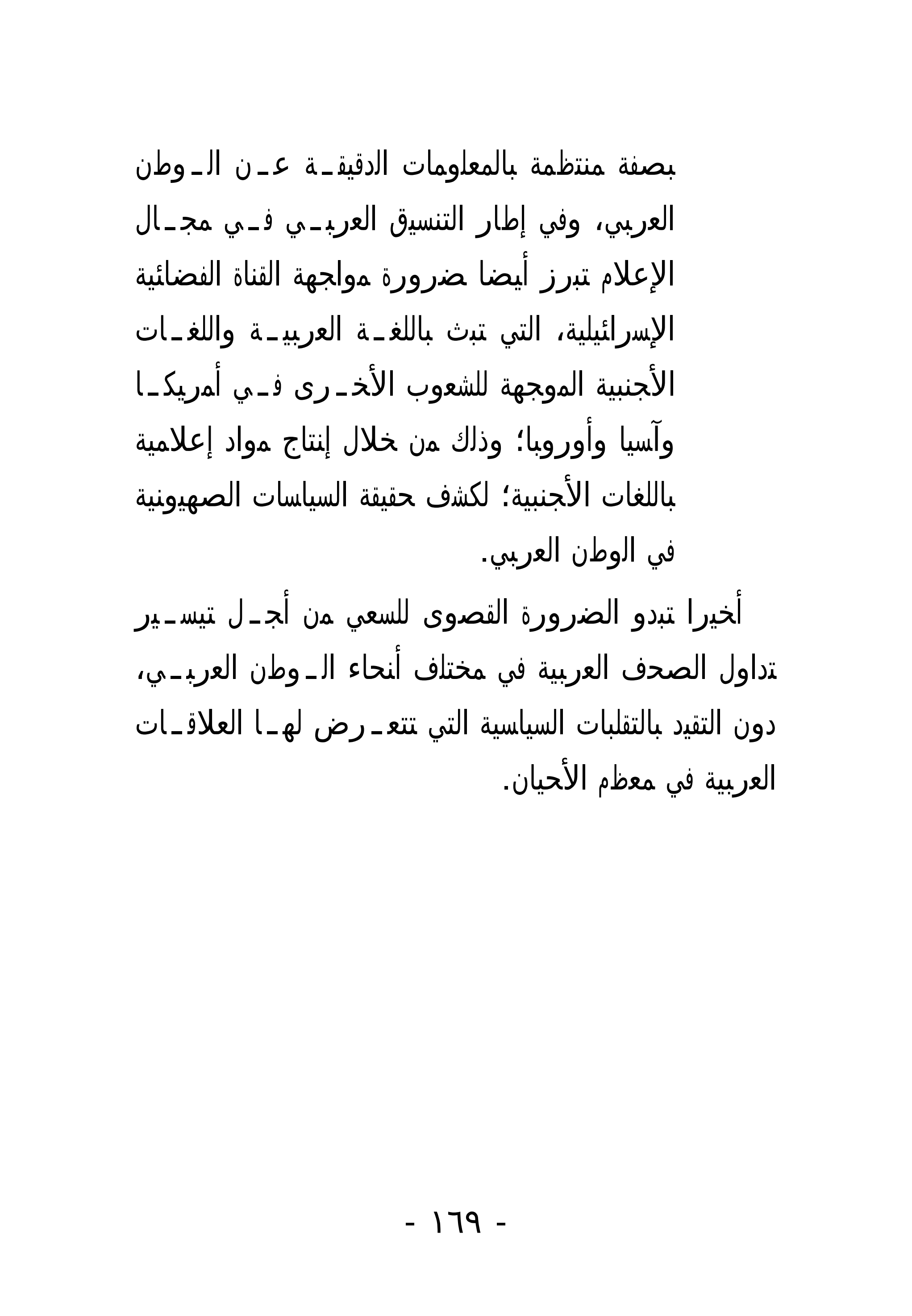
١- صياغة سياسات قومية إعلامية وتعليمية وثقافية، تراعي الجمع بين خصوصيات كل قطر عربي، مع الالتزام بالثوابت العربية المستقاة من تاريخ حركة التحرير الوطني العربية، والتراث الثقافي العربية بكافة روافده الدينية والحضارية، والحرص على ترجمة هذه السياسات إلى برامج مشتركة تلتزم الدول العربية بتنفيذها تحت إشراف الجهاز الثقافي للجامعة العربية.

٢- إعداد كوادر إعلامية عربية مؤهلة ومدربة ومسلحة بالرؤية الثقافية العربية المشتركة، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال سياسات عربية مشتركة في مجال التعليم الإعلامي، وبرامج مشتركة للتدريب على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ بما يلبي الاحتياجات الاتصالية والثقافية للجماهير العربية في الريف والحضر، ويخلق رؤى مشتركة بين الجماهير لمواجهة التحديات المعاصرة.



٣- إعداد مسوح ودراسات ميدانية عن الـرأي العـام العربي؛ خلفياته الثقافيـة، واحتياجاتـه القوميـة، واتجاهاته إزاء السياسات الإعلامية والثقافيـة فـي الوطن العربي، على أن يستفاد بنتائجها في رسـم الاستراتيجية القوميـة فـي المجـالين الإعلامـي والثقافي العربي، على أن يتم إنجاز هذه الدراسات من خلال مراكز البحوث والمؤسسات الأكاديميـة، وتحت إشراف قومي.

٤- تبدو الأهمية الملحة للتنسيق والتكامل الإعلامي بين القنـوات الفضـائية والأقمـار العربيـة هندسـيا وبرامجيا، ويتحقق ذلك من خلال لجان قومية مـن الخبراء الإعلاميين والمثقفين العرب للإشراف على اختيار البرامج والمسلسلات والأفلام التي تصـلح للبث المشترك، كما يبرز علـى الجانـب الآخـر ضرورة التنسيق في مجال المعلومات، من خـلال السعي لبناء الشبكة العربية للإعلام والمعلومـات، مع مراعـاة الاسـتفادة مـن الشـبكات الدوليـة للمعلومات، وخاصة شبكة الإنترنـت، وتزويـدها



بصفة منتظمة بالمعلومات الدقيقـة عـن الـوطن العربي، وفي إطار التنسيق العربـي فـي مجـال الإعلام تبرز أيضا ضرورة مواجهة القناة الفضائية الإسرائيلية، التي تبث باللغـة العربيـة واللغـات الأجنبية الموجهة للشعوب الأخـرى فـي أمريكـا وآسيا وأوروبا؛ وذلك من خلال إنتاج مواد إعلامية باللغات الأجنبية؛ لكشف حقيقة السياسات الصهيونية في الوطن العربي.

أخيرا تبدو الضرورة القصوى للسعي من أجـل تيسـير تداول الصحف العربية في مختلف أنحاء الـوطن العربـي، دون التقيد بالتقلبات السياسية التي تتعـرض لهـا العلاقـات العربية في معظم الأحيان.

الهوامش والمراجع

١- انظر عواطف عبد الرحمن: الإعلام العربي وتحديات العصر، مجلة الفكر، المجلد ٢٣، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ديسمبر ١٩٩٤، ص ١٨٦.

٢- عابد الجابري: المسألة الثقافية، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٤، ص ص ١٧٧ – ١٨٠.

٣- انظر: عواطف عبد الرحمن: قضايا إعلامية معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٦، ص ٣٢ – ٣٨.

٤- معن بشور: السلام والتطبيع الثقافي والإعلامي، مجلة الدراسات الإعلامية، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٦، ص ٥٠ – ٥٥.

٥- انظر: إسماعيل صبري عبد ا : وحدة الأمة العربية: المصير والمسيرة، مركز الأهرام للنشر، القاهرة ١٩٩٥، ص١٥، ١٦، ص ٣٨.

٦- انظر: سليمان صالح: حق الصحفي في الحصول على المعلومات، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد الأول، يناير ١٩٩٧.

٧- انظر: جمال زهران: المواجهة بين النظام العربي والنظام الدولي، جريدة الأهرام، القاهرة ٢٨/ ٨/ ١٩٩٨.

٨- لمزيد من التفاصيل انظر: عواطف عبد الرحمن: قضايا التبعية الإعلامية والثقافة في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ١٩٨٤، ص ١٤٥ – ١٦٢.

٩- عصام المرسي: التدفق الإعلامي بين الدول العربية، مجلة الدراسات الإعلامية القاهرية، يناير ١٩٩٥، ص ٢٢، ٢٣.

١٠- انظر: انشراح الشال: تكنولوجيا الاتصال في العالم العربي، مجلة عالم الفكر، الكويت، ديسمبر ١٩٩٤، ص ١١٧ – ١١٩.

١١- محمود علم الدين: تكنولوجيا الاتصـال فـي العـالم العربي، مجلة عالم الفكر، الكويت، ديسـمبر ١٩٩٤، ص ١١٧ – ١١٩.
١٢- المصدر السابق، ص ١٣٠ – ١٣١.
١٣- انظر:
- التقرير النهائي لليونسكو عن حلقة التدارس بشـأن تعزيز استقلال وتعددية وسائل الإعـلام العربيـة، صنعاء، اليمن، يناير ١٩٩٦، ص ٢٢ – ٢٤.
- عواطف عبد الرحمن: هموم الصحافة والصحفيين في مصر، الفكر العربـي، القـاهرة ١٩٩٦، ص ١٢٣ – ١٤٢.
١٤- راسم الجمال: الإعلام العربي المشترك: دراسة فـي الإعلام الدولي العربـي، مركـز دراسـات الوحـدة العربية، بيروت ١٩٨٥، ص ١٢٣ – ١٢٧.
١٥- ياسر الفهد: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلـوم، ودورها في المجال الإعلامي، شئون عربيـة، العـدد ٣٥، يناير ١٩٨٤، ص ٢٢٥.

١٦- انظر كل من:
- مفيد شهاب (إعداد)، جامعة الدول العربية: ميثاقها وإنجازاتها، معهـد البحـوث العربيـة، القـاهرة، ١٩٨٧، ص٣٤٢.
- جيهان رشتي: الإعلام الدولي، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٦، ص٢٠١ – ٢٠٧.
- راسم الجمال: مصدر سابق، ص ٥٦ – ٦٠.

١٧- أحمد فارس عبد المنعم: التعاون الإعلامي العربي بين الإنجاز والقصور، مجلة الدراسات الإعلامية، العـدد ٧٤، يناير ١٩٩٤، القاهرة، ص ٣٢ – ٣٤.

١٨- وثائق اتحاد الصحفيين العرب، الأمانة العامة للاتحاد، القاهرة، ١٩٩٨.

١٩- المنظمة العربية للتربية والثقافـة والعلـوم، الإعـلام العربي حاضرا ومستقبلاً، نحو نظـام عربـي جديـد للإعلام والاتصال، تونس ١٩٨٧، ص ١٧٠ – ١٧٥.

٢٠- انظر كل من:

- راسم الجمال: الاتصال والإعلام في الوطن العربي، مصدر سابق.
- UNESCO STATISTICAL Year Book. ١٩٩٢.

٢١- مصطفى المصمودي: النظام الإعلامي الجديد، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ١٩٨٥، ص٢٣٩.

٢٢- انظر: عبد القادر الإدريس: الصحافة العربية والتدفق الإعلامي، مجلة الدراسات الإعلامية، عدد أبريل/ يونيو ١٩٩٥.

٢٣- انظر:

- عاطف عبد ربه: الشئون العربية في الصحافة المصرية اليومية من ١٩٧٠ – ١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة ١٩٩٥.
- عواطف عبد الرحمن: تجليات التبعية الإعلامية في حرب الخليج، مجلة الدراسات الإعلامية، يناير ١٩٩٣.

- هشام عطية: تأثير السياسة الخارجية لمصر على المعالجة الصحفية للشئون الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.
- محمد شومان: تطور فكرة القومية العربية في الصحافة المصرية، ١٩٢٤ – ١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٠.
- حمدين صباحي: تطور مفهوم الوحدة العربية في الصحافة المصرية ١٩٥٣ – ١٩٦١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٨٥.
- عواطف عبد الرحمن: القدس في الصحافة العربية ١٩٧٠ – ١٩٨١ في الصحافة العربية المعاصرة، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٩.

٢٤- انظر:

- جريدة الأهرام: محمد عبد البديع: السوق العربية المشتركة: دوافع المستقبل، ٢/ ٨/ ١٩٩٧.

- أمينة شفيق: مناقشة عربية عن السوق المشـتركة، ٢/ ٨/ ١٩٩٧.
- جمال الدين صادق: اتحاد عربي جمركي، ٩/ ١٢/ ١٩٩٧.

هذا عدا "رأي الأهرام" عن السوق العربيـة المشـتركة؛ مثل: سوق مشتركة.

٢٥- انظر جريدة الحياة الدولية:

- جهاد الخازن، ٦/ ٦/ ١٩٩٧.
- رغيد الصلح: البرلمانيون العرب والسوق العربيـة المشتركة، ١٩٩٧/٥/٨.
- فاروق الأبير: السوق العربيـة المشـتركة خيـار عربي لا مفر منه، ١٧/ ٦/ ١٩٩٧.

٢٦- انظر: الوطن الكويتية: المقالات التي أشـارت إلـى السوق العربية المشتركة في سياق موضوعات أخرى، مايو، يونية، نوفمبر ١٩٩٧، عن أزمة العراق ومؤتمر الدوحة، والعلاقات العربية.

٢٧- انظر جريدة الأهرام:

- إحسان بكر، البداية الصحيحة، ١٩٩٧/٦/٢٩.
- لا أحـد يلـوم قطـر: فشـل قبـل أن يبـدأ، ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٧.
- رأي الأهـرام: مـا جـرى فـي قمـة الدوحـة، ٨/ ٧/ ١٩٩٧.
- جمال زهران: مؤتمر الدوحة ومصداقية الموقـف المصري، ١٩٩٨/٢/١٨.
- أسـامة الغزالـي: مصـر ومـؤتمر الدوحـة، ١٨/ ٢/ ١٩٩٧.
- إبراهيم نافع: مؤتمر الدوحة والموقف المصـري، ١٩٩٧/١١/١٠.

٢٨- انظر: جريدة الحياة: مقالات كل من ماجد كبالي وماو روبرت بليترو (٢٧/ ٩/ ١٩٩٧)، وكلوفيس مقصـود (٢٠/ ١٠/ ١٩٩٧)، حـازم صـغية (٣٠/ ١٠/ ١٩٩٧)، عبد الوهـاب بـدرخان (٣٠/ ١/ ١٩٩٧)، وحسن أبو طالـب (٥/ ١١/ ١٩٩٧)، سـليم نصـار (٣٠/ ١٠/ ١٩٩٧)، محمـد سـالم سـرور

(١٩٩٧/١١/١٥)، جهاد الخازن (١٦/ ١١/ ١٩٩٧)، محمود عبد الفضـيل (١٦/ ١١/ ١٩٩٧)، عبـد ا المناع (٢٠/ ١١/ ١٩٩٧)، وعبد الوهـاب بـدرخان (٢١/ ١١/ ١٩٩٧).

٢٩- انظر الوطن العربي الكويتية:

- عبــد ا النفيســي (٢٨/ ٥/ ١٩٩٧)، يعقــوب اليوسفي (١٩٩٧/٧/١٤)، عبد ا النفيسي (٤/ ٧/ ١٩٩٧)، وعابد المناع (٥/ ٧/ ١٩٩٧)، عبـد ا الشايجي (٧/ ٧/ ١٩٩٧)، عدنان زيـد الكـاظمي (١٩٩٧/٧/٥).

٣٠- انظر جريدة الأهرام:

رأي الأهرام ٤، ٥، ٨، ٩، ١١، ١٩، ٢١، ٢٨ فبرايـر ١٩٩٨، ومقالات كل من سـلامة أحمـد سـلامة (١١/ ٢/ ١٩٩٨)، يحيى إبراهيم (١٤/ ٢/ ١٩٩٨)، فهمـي هويـدي (٢٤/ ٢/ ١٩٩٨)، محمـد عبـد المـنعم (٨/ ٢/ ١٩٩٨)، زكريا نبيل (٧، و١٤، و٢١/ ٢/ ١٩٩٨)، إحسان بكر (١٠/ ٢/ ١٩٩٨)، عبد الرءوف الريدي (٤/ ٢/ ١٩٩٨)، مرسي عطا ا (٢/١٩/ ١٩٩٨).

٣١- انظر جريدة الحياة: جهاد الخازن (عيون وآذان)، عبد الوهاب بدرخان وخير ا خير ا ، حـازم صـاغية، سلامة نعمان، محمد شومان، كـامران قـره داغـي، محمد الرميحي، أمين هويدي، جمال حميـد، صـلاح النصراوي، حسن أبو طالب، طوال شـهري فبرايـر ومارس ١٩٩٨.

٣٢- انظر جريدة الوطن الكويتيـة: المقـالات والتعليقـات الخاصة بالأزمة العراقية وتطبيع العلاقات بين الكويت والعراق، طوال شهر فبراير ١٩٩٨، ومايو، ويونيو، ونوفمبر ١٩٩٧.

٣٣- انظر:

- الأهرام القاهرية: مقالات أحمد يوسـف القرعـي، وأحمد صدقي الدجاني، وفهمي هويدي، وإحسـان بكر، من ديسمبر ومايو ١٩٩٧ إلى مايو ١٩٩٨.
- والوطن الكويتية: عبد ا النفيسي، محمد الرميحي (يونيو ١٩٩٧، فبراير ١٩٩٨).
- والحياة الدولية: رغيد الصلح، جهاد الخـازن، حـازم صاغية، وكلوفيس مقصود، خير ا خير ا ، صدقي الدجاني، من مايو ١٩٩٧ حتى فبراير ١٩٩٨.

٣٤- انظر: الوطن الكويتيـة: مقـالات راشـد الردعـان (٢٢/ ٢/ ١٩٩٨)، جمال الكندري (٢٨/ ٢/ ١٩٩٨)، مسعود عبد العزيز القطـار (١٩٩٨/٢/١٨)، عايـد لمنـاع (١٦/ ٢/ ١٩٩٨)، يعقـوب اليوسـفي (١٩٩٨/٣/٦)، وبعض المقـالات المتفرقـة نشـرت بالوطن خلال فترة الأزمة العراقية مع الأمم المتحدة.

٣٥- تم إجراء عدة لقاءات ومناقشات علميـة مـع بعـض الكتاب الصحفيين المهتمين بالشـئون العربيـة وهـم الأساتذة:

أ- أمين محمد أمين رئيس قسم الشئون العربية بجريدة الأهرام.

ب- الكاتب الصحفي زكريا نبيل.

ج- الكاتب الصحفي سلامة أحمد سلامة.

د- سامح السيد نائب رئيس القسم الدبلوماسي.

ه- الدكتور إيناس طه المحررة للشئون العربيـة بجريدة الأهرام.

و- رضا هلال المحرر بالأهرام.

وقد تم إجراء هذه المقابلات بجريدة الأهرام خلال شهر يوليو وأغسطس ١٩٩٨.

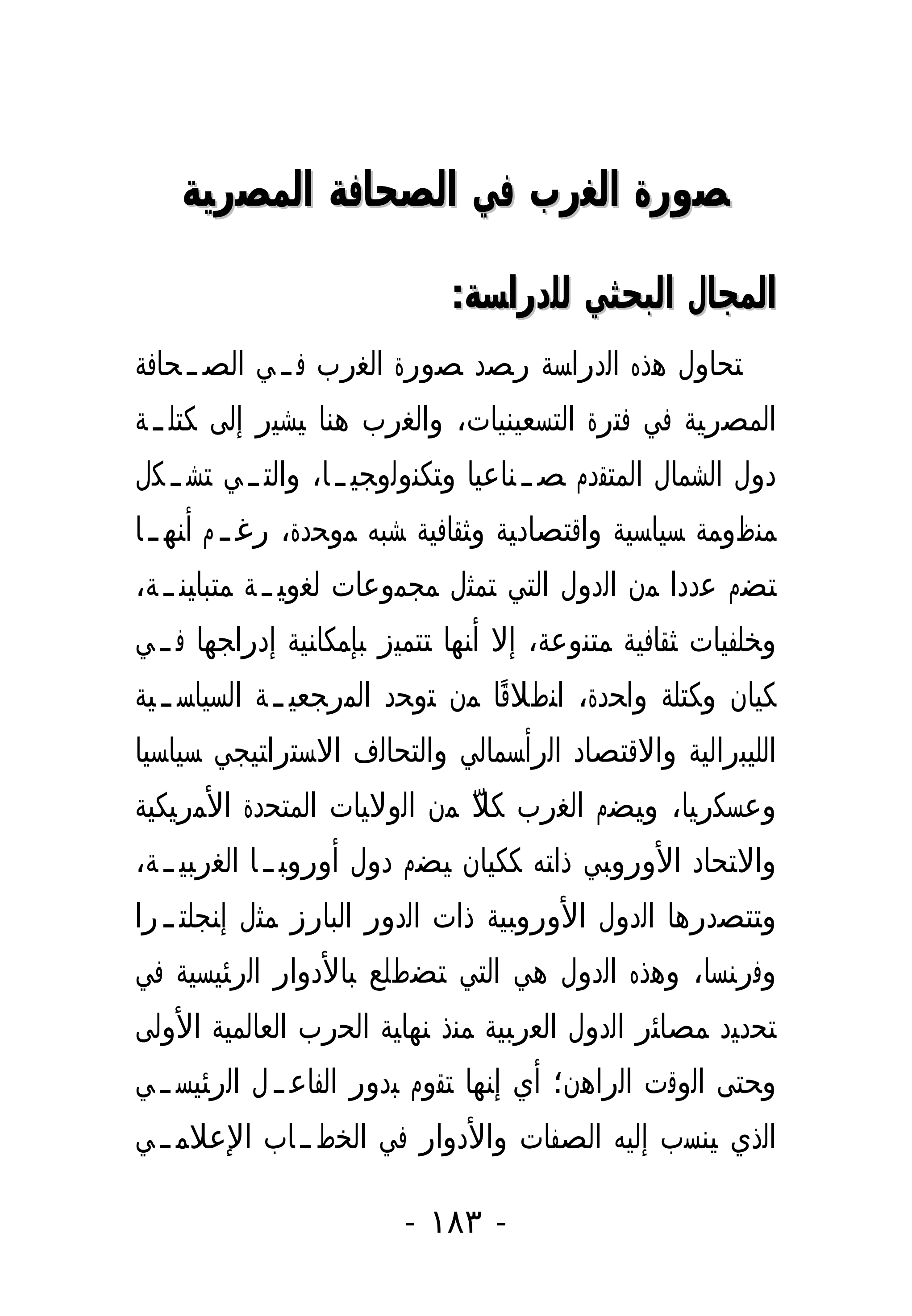
٣٦- مقابلة مع الأستاذ. فهمي هويدي، الأهرام، أغسـطس ١٩٩٨.

٣٧- مقابلة مع الأستاذ. سلامة أحمد سلامة مـدير تحريـر الأهرام، أغسطس ١٩٩٨، والأستاذ. فهمي هويـدي، والأستاذ/ زكريا نبيل.

٣٨- مقابلة مع الدكتورة. إيناس طه، وأمين محمـد أمـين، وفهمي هويدي.

٣٩- انظر تقارير المنظمة العربية لحقوق الإنسـان حـول التشـريعات والممارسـات الصـحفية خـلال فتـرة التسعينيات.

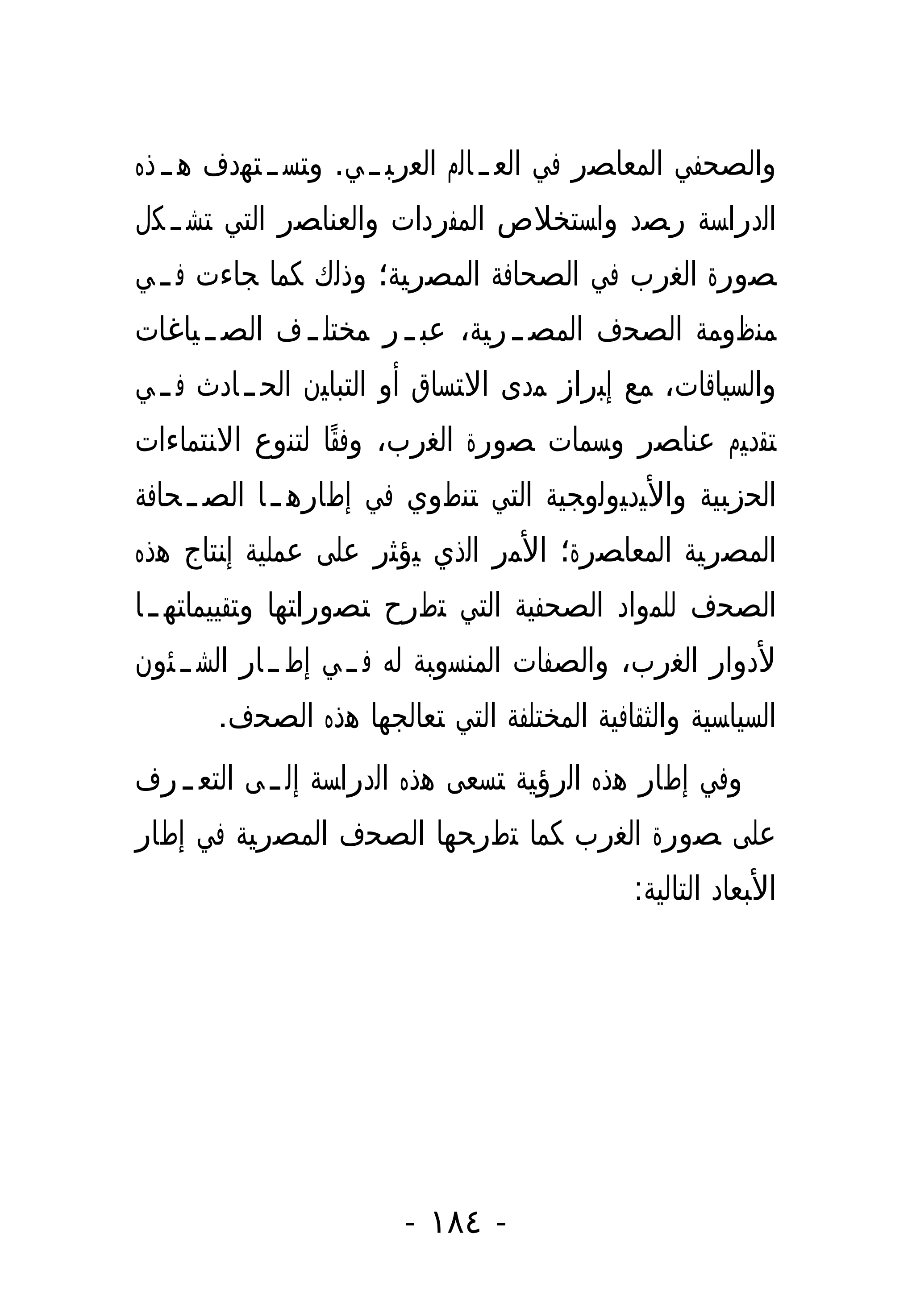
صورة الغرب
في الصحافة المصرية



صورة الغرب في الصحافة المصرية

المجال البحثي للدراسة:

تحاول هذه الدراسة رصد صورة الغرب فـي الصـحافة المصرية في فترة التسعينيات، والغرب هنا يشير إلى كتلـة دول الشمال المتقدم صـناعيا وتكنولوجيـا، والتـي تشـكل منظومة سياسية واقتصادية وثقافية شبه موحدة، رغـم أنهـا تضم عددا من الدول التي تمثل مجموعات لغويـة متباينـة، وخلفيات ثقافية متنوعة، إلا أنها تتميز بإمكانية إدراجها فـي كيان وكتلة واحدة، انطلاقًا من توحد المرجعيـة السياسـية الليبرالية والاقتصاد الرأسمالي والتحالف الاستراتيجي سياسيا وعسكريا، ويضم الغرب كلًّا من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ذاته ككيان يضم دول أوروبـا الغربيـة، وتتصدرها الدول الأوروبية ذات الدور البارز مثل إنجلتـرا وفرنسا، وهذه الدول هي التي تضطلع بالأدوار الرئيسية في تحديد مصائر الدول العربية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى الوقت الراهن؛ أي إنها تقوم بدور الفاعـل الرئيسـي الذي ينسب إليه الصفات والأدوار في الخطـاب الإعلامـي



والصحفي المعاصر في العـالم العربـي. وتسـتهدف هـذه الدراسة رصد واستخلاص المفردات والعناصر التي تشـكل صورة الغرب في الصحافة المصرية؛ وذلك كما جاءت فـي منظومة الصحف المصـرية، عبـر مختلـف الصـياغات والسياقات، مع إبراز مدى الاتساق أو التباين الحـادث فـي تقديم عناصر وسمات صورة الغرب، وفقًا لتنوع الانتماءات الحزبية والأيديولوجية التي تنطوي في إطارهـا الصـحافة المصرية المعاصرة؛ الأمر الذي يؤثر على عملية إنتاج هذه الصحف للمواد الصحفية التي تطرح تصوراتها وتقييماتهـا لأدوار الغرب، والصفات المنسوبة له فـي إطـار الشـئون السياسية والثقافية المختلفة التي تعالجها هذه الصحف.

وفي إطار هذه الرؤية تسعى هذه الدراسة إلـى التعـرف على صورة الغرب كما تطرحها الصحف المصرية في إطار الأبعاد التالية:

أولاً : في مجال الشئون السياسية المطروحة في الصحف المصرية: وذلك من خلال اختيار فترات زمنية متباينة، شهدت أدوارا وفعاليات ومواقف للغرب إزاء قضايا العالم العربي؛ ومن هنا كان الحرص على اختيار فترة أزمة تمثلت في أزمة الخليج (٢ أغسطس ١٩٩٠ – ٢٨ فبراير ١٩٩١)، وهي الفترة التي شهدت غزو العراق للكويت، وما تلا ذلك من أحداث اضطلع فيها الغرب بأدوار رئيسية، وحتى نهاية الأزمة، والتي شهدت أيضا كثافة إنتاج ملحوظة في مجال الخطاب الإعلامي المصري بشأن تقييم أدوار ومواقف الغرب تجاه الأحداث، وجاءت المعالجات الصحفية لصورة وأدوار الغرب في هذا الصدد متباينة ومتنوعة؛ نظرا لتنوع المنظومة الأيديولوجية الحزبية التي تحكم إنتاج وتقييم الصحف لصورة الغرب في هذه الفترة.

أما الفترة الثانية: فهي تمثل مجالاً لمسار العلاقات العادية والأدوار غير الطارئة لدول الغرب في أحداث المنطقة العربية؛ أي في إطار الأدوار الدائمة للغرب، في مجال أحداث وفعاليات عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي. وقد رأينا أن تمتد هذه الفترة لتشمل عامي ١٩٩٧، و١٩٩٨، وبطريقة العينة البنائية، أو ما اصطلح على تسميته في الأدبيات البحثية الأسبوع الصناعي لإعداد الصحف الصادرة في هذه الفترة، والتي شهدت ما يمكن أن يوصف بالمسار العادي في أدوار الغرب في قضايا المنطقة، دون حدوث أزمات حادة أو تدخلات أو أدوار طارئة من جانب الغرب كما هو الحال في أزمة الخليج.

ثانيا : على المستوى الثقافي: تم اختيار قضية الاحتفال بمرور قرنين على العلاقات المصرية الفرنسية، وما أثارته من جدل في الخطاب الإعلامي المصري؛ حيث شهدت كثافة في الإنتاج الصحفي بشأنها، بما يسمح برصد دقيق لعناصر صورة الغرب في مجال القضايا الثقافية.

رابعاً : في مجال صورة المرأة الغربية: فيما تمثله هـذه الصورة المقدمة عبر مختلف الإصدارات الصحفية (ومنها صحافة المرأة) ذاتها من سمات متمـايزة، تتضمن إضافة هامة عن نوعيـة الصـورة التـي تطرحها الصحافة المصرية عن المـرأة الغربيـة، ونوع النماذج النسائية التي تعرضها هذه الصحف، وطبيعة الأنشطة والأدوار التي تقوم بهـا المـرأة الغربية، وتحظى بأولوية اهتمـام فـي الصـحافة المصرية.

وهكذا ومن خلال هذه الأبعاد الثلاثة التي تتضمن رصـد صورة الغرب في مجالات اهتمام متنوعة (سياسية، ثقافيـة، واجتماعية) يمكن التعرف والوقوف على طبيعـة الصـورة المقدمة عن الغرب في الإعلام المصري المقروء، وتم هنـا التركيز على الخريطة الصحفية باعتبارها تمثل مجال التنوع الفكري والأيديولوجي في منظومة الإعلام المصري، بحكـم صدورها عن فعاليات حزبية، بعكـس كـل مـن الإذاعـة والتليفزيون المحكومتين بوجهة النظر الرسمية؛ باعتبارهمـا أجهزة تخضع للإشراف والإدارة الحكومية المباشرة.

هذا وقد تم هذا الرصد والتحليل لصورة الغرب دون إغفال السياقات والشروط الموضوعية المحيطة من خـارج نطـاق المنظومة الصحفية ذاتها، والتي ساعدت على تشكيل صـورة الغرب في هذا المجال أو ذاك بتلك الطريقة أو بسواها.

موقع الدراسة في إطار الدراسات السابقة:

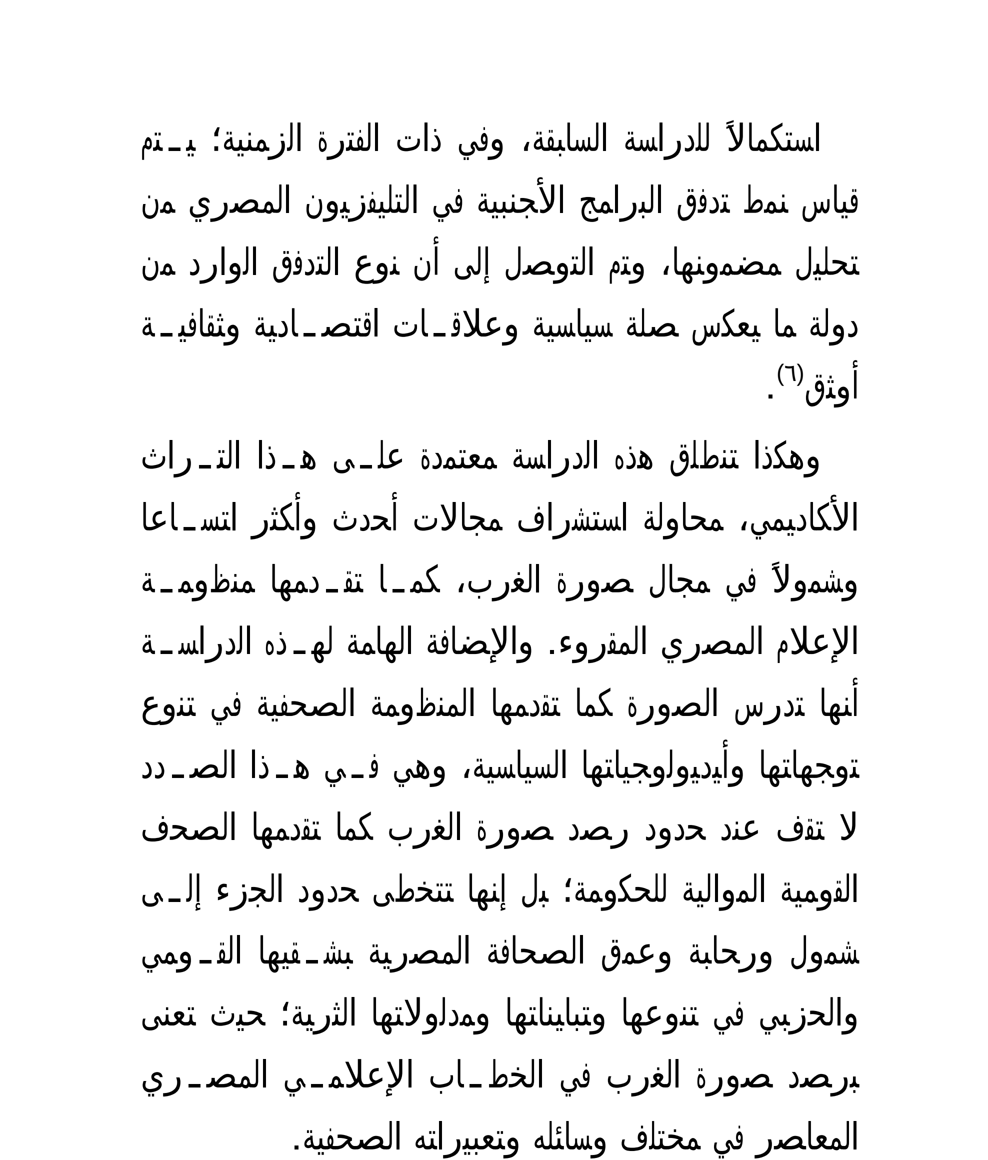
قدمت الأدبيات الإعلامية المصرية في هذا الصدد مجموعة محدودة من الدراسات في فترات زمنية سابقة، عني بعضـها برصد صورة الغرب عموما أو إحدى الدول الغربية (خاصـة الولايات المتحدة وفرنسا) في الإعلام المصري، كما ضـمت هذه الأدبيات إشارات ونتائج جاءت في ثنايا دراسـات عنـت برصد قضايا ذات صلة كمحدد فرعي ضمن الدراسة الشـاملة لقضايا الشئون الخارجية، وامتد هذا الاهتمام برصـد صـورة الغرب ليشمل فترات زمنية تبدأ من عام ١٩٤٤، فـي إطـار رصد معالجات الصحافة المصرية لقضايا السياسة الخارجيـة في الفترة من ١٩٤٤ إلى ١٩٥٤[1]، وخلصت الدراسة – فيما يخص صورة الغرب – إلى أن جريدة أخبار اليوم ومنذ بـدء ظهورها كانت أداة أساسية لتحسين صورة الولايات المتحـدة، وإبراز الأدوار الإيجابية لها، وتبني توجهاتهـا ومواقفهـا إزاء معالجة قضايا السياسة الخارجية المثارة في هذه الفترة.

وامتد حيز الاهتمام متضمنًا دراسة كاملة ترصد صورة الولايات المتحدة الأمريكية كما قدمتها الصحافة المصرية في حقبتي الستينيات والسبعينيات، باعتبار ما تميزت به كل حقبة منهما من اختلاف في توجهات النظام السياسي المصري إزاء أدوار وسياسات الولايات المتحدة، وتأثير ذلك في مجال صورة الولايات المتحدة في الصحف، وخلصت الدراسة إلى ارتباط سمات ونوع هذه الصورة بتصور صانع القرار التنفيذي، وموقفه وتقييمه لأدوار الولايات المتحدة، بحيث جاءت معالجات الصحف القومية محكومة بتأثير تبعيتها لنفوذ السلطة التنفيذية[٢].

وتتواصل الدراسات السابقة في هذا الصدد معنية برصد صورة الغرب؛ حيث خلصت دراسة ثالثة في مجال رصد صورة الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الثمانينيات (٨٠ – ١٩٨٩) إلى حرص الممارسة الصحفية في مصر خلال هذه الفترة على صناعة صورة إيجابية ناصعة البياض للولايات المتحدة الأمريكية، من خلال نشر إسهامات صحفية تقوم في جوهرها على الترويج المستمر لأفكار تعنى بتبرير سياسات الولايات المتحدة، بما يكشف عن معالم السياسة التبريرية التي تقوم على الالتزام بتجميل صورة الولايات المتحدة في مختلف الظروف والأحوال[٣].

وفي هذا الصدد أيضا سعت دراسة أخرى إلـى رصـد عناصر وسمات الصورة المقدمة عن فرنسا والفرنسيين فـي جريدة الأهرام المصرية عام ١٩٨٧؛ وذلـك عبـر تحليـل مضمون الأخبار والمقالات والمواد التحريريـة المنشـورة طوال عام ١٩٨٧(٤).

كذلك اهتمت بعض الدراسات برصد تأثير نمـط تـدفق الأفلام الأجنبية في السينما والتليفزيون، من خـلال رصـد وتحليل كم ونوع التدفق، وطبيعة القيم والمضامين المقدمـة، وخلصت إلى أن النسبة الأكبر من الأفلام المسـتوردة فـي مصر تأتي من دول الغرب خاصة الولايات المتحـدة، فـي تأكيد على تأثير طبيعة ونوع العلاقات السياسية علـى نمـط التدفق الإعلامي في هذا الصدد، وخاصة وأن فترة الدراسـة (السبعينيات) قد شهدت ارتباطًا كبيرا بالولايـات المتحـدة، وانعزالاً عن الكتلة الشرقية وقتئذ، في تأكيـد علـى تـأثير المتغير السياسي على العمليات الإعلامية المختلفـة، وبمـا يتضمنه ذلك نوع الأفكار والقيم التي يتم بثهـا عبـر هـذه الأفلام(٥).



استكمالاً للدراسة السابقة، وفي ذات الفترة الزمنية؛ يـتم قياس نمط تدفق البرامج الأجنبية في التليفزيون المصري من تحليل مضمونها، وتم التوصل إلى أن نوع التدفق الوارد من دولة ما يعكس صلة سياسية وعلاقـات اقتصـادية وثقافيـة أوثق[٦].

وهكذا تنطلق هذه الدراسة معتمدة علـى هـذا التـراث الأكاديمي، محاولة استشراف مجالات أحدث وأكثر اتسـاعا وشمولاً في مجال صورة الغرب، كمـا تقـدمها منظومـة الإعلام المصري المقروء. والإضافة الهامة لهـذه الدراسـة أنها تدرس الصورة كما تقدمها المنظومة الصحفية في تنوع توجهاتها وأيديولوجياتها السياسية، وهي فـي هـذا الصـدد لا تقف عند حدود رصد صورة الغرب كما تقدمها الصحف القومية الموالية للحكومة؛ بل إنها تتخطى حدود الجزء إلـى شمول ورحابة وعمق الصحافة المصرية بشـقيها القـومي والحزبي في تنوعها وتبايناتها ومدلولاتها الثرية؛ حيث تعنى برصد صورة الغرب في الخطـاب الإعلامـي المصـري المعاصر في مختلف وسائله وتعبيراته الصحفية.

بل إن هذه الدراسة لا تتعامل مع المتغير الإعلامي فـي مجال تقديم صورة الغرب، بمعزل عن شروط الموضـوعية والسياقات السياسية والثقافية المحيطة، ذات الارتباط والتأثير على أداء المنظومة الإعلامية في هذا الصدد.

تساؤلات الدراسة وفروضها:

تنطلق هذه الدراسة من مجموعة تساؤلات وفروض تـم استقاؤها من الدراسات السابقة؛ سعيا لتحقيق الهدف الرئيسي الذي تتطلع هذه الدراسة إلـى إنجـازه. وتـدور تسـاؤلات الدراسة حول التعرف على عناصر خصائص صورة الغرب كما تقدمها وسائل الإعلام المصرية، والعوامل والمتغيـرات التي أثرت في تكوين وتشكيل صورة الغرب على هذا النحو، سواء من داخل المنظومة الصحفية ذاتها، أو من خارجهـا؛ أي مدى تأثر عملية طرح هذه الصورة الإعلاميـة للغـرب بالشروط والمتغيرات السياسية والثقافية المحيطة والمتعلقـة بموقف الصحافة المصرية من الغرب وسياساته إزاء العـالم العربي ككل.

فروض الدراسة:

لقد تم وضع عدد من الفروض المتكاملة في هذا الصدد، والتي تعبر عن المشكلة الدراسية:

١- إن صورة الغرب السياسية في الصحافة المصرية (أي الأدوار والصفات المنسوبة له في المجال السياسي) هي نتاج وانعكاس لطبيعة أدوار ومواقف الغرب من القضايا العربية.

٢- إن الولايات المتحدة الأمريكية تستحوذ على المعالجات المكثفة في مختلف الصحف المصرية، في مجال الصورة المقدمة عن الغرب في المجال السياسي، ويعزى ذلك إلى كونها الفاعل الغربي الأكبر، وصاحبة الأدوار المستمرة والأكثر خطورة إزاء قضايا ومشكلات المنطقة العربية.

٣- إن الصورة السياسية للغرب وبالتركيز على الولايات المتحدة الأمريكية؛ هي صورة سلبية تدين أدوارها ومواقفها إزاء قضايا المنطقة العربية، وهذه الصورة تمثل نمط الأداء الإعلامي الدائم لمنظومة الصحافة المصرية على اختلافها، سواء

في فترات الأزمات، أو الفترات العادية، في حين أن صورة باقي دول الغرب (الاتحاد الأوروبي، إنجلترا، وفرنسا) تعتمد على طبيعة الموقف المحدد، وما يقومون به من أدوار تجاه قضايا المنطقة.

٤- إن الصورة المقدمة عن الغرب في مجال الشئون الثقافية في الصحافة المصرية تشهد تباينًا ملحوظًا يتعلق بإيجابياتها أو سلبياتها من جانب المنظومة الصحفية المصرية؛ وذلك عكس الشئون السياسية.

٥- إن صورة المرأة الغربية كما تقدمها الصحف المصرية تعكس تبعية واضحة لأجندة اهتمامات وسائل الإعلام الغربية، من حيث النزوع إلى تقديم نماذج نسائية، وعرض قضايا واهتمامات للمرأة الغربية دون مراعاة لمنظومة القيم الثقافية، وطبيعة الظروف الموضوعية الخاصة بواقع المرأة في مصر، كما أنها لا تركز على قيم العمل والإبداع لدى المرأة العربية.

الصورة السياسية للغرب كما قدمها الخطـاب الإعلامي المصري:

أولاً : صورة الغرب في فترات الأزمة:

صورة الغرب كما قدمها الخطاب الصـحفي المصـري خلال أزمة الخليج (٩٠/ ١٩٩١) فـي مختلـف عناصـر المنظومة الصحفية، والتي تشمل:

- **الصحف القومية (الأهرام).**
- **الصحف الحزبية (الأهالي – الشعب).**

من خلال رصد وتحليل المعالجات التي قدمتها منظومـة الصحف المصرية بتنوعها في فترة أزمة الخليج؛ تبين انفراد الفاعل الخاص بالولايـات المتحـدة الأمريكيـة بالصـفات والأدوار المنسوبة للغرب في الأزمة، وذلك نظـرا لـدور الأمريكي الحاسم والقائد في الأزمة، ويعالج البحث التصـور الذي تقدمه منظومة الصحافة المصرية القوميـة والحزبيـة، والتي تمثل مجمل تباينات الخريطة الصحفية المصرية بشأن الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة المعسكر الغربي.

ويتم دراسة هذا التصور في ظل أزمة الخليج بداية من الغزو العراقي للكويت (٢ أغسطس ١٩٩٠)، وحتى نهاية الأزمة بانسحاب العراق من الكويت (في ٢٨ فبراير ١٩٩١)؛ وذلك لأن عمق التدخل والدور الأمريكي في هذه الأزمة أفسح المجال لإنتاج تصورات مكثفة بشأن الولايات المتحدة الأمريكية في المنظومة الصحفية المصرية، تأثرت بالأيديولوجيات الحاكمة لمواقف الصحف في تقييمها للتصور الخاص بالولايات المتحدة.

ويقوم الرصد في هذا الصدد على تحليل الصفات والأدوار المنسوبة للولايات المتحدة في الخطاب الصحفي المصري، وتقييم هذه الصفات والأدوار وتركيبها معا لتكوين عناصر صورة الولايات المتحدة الأمريكية في الخطاب الصحفي المصري، وقد روعي أن تضم عينة الصحف مجمل التوجهات والمرجعيات المتمايزة في النظام الصحفي المصري.

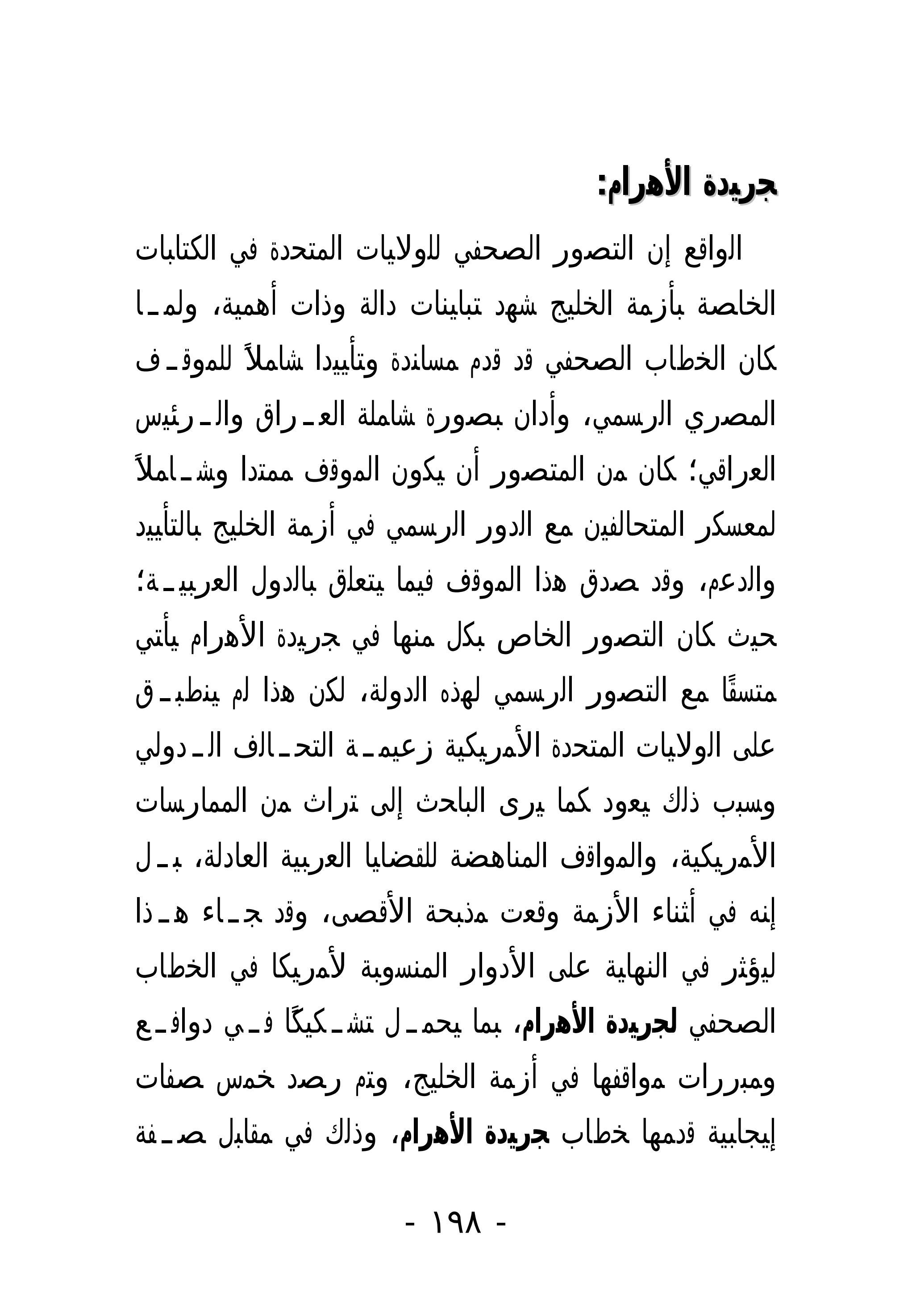
وبناء على ذلك استقر الرأي على اختيار:

١- صحيفة الأهرام القومية، والتي تتبع في سياسـاتها التحريرية توجهات السلطة الحاكمة عبـر آليـات السيطرة التنظيمية.

٢- صحيفة الأهالي الصـادرة عـن حـزب التجمـع اليساري المعارض.

٣- صحيفة الشعب الصادرة عـن حـزب العمـل ذي الصبغة الدينية الإسلامية المعارض.

وقد تم الرصد عبر الكشف عن عناصر صورة الولايات المتحدة في كل صحيفة من خلال الصفات والأدوار المنسوبة لها، ويلاحظ أن كل صحيفة قدمت تصورها عن الولايـات المتحدة في إطار يضم الولايات المتحـدة (أمريكـا) كدولـة ونظام سياسي.



جريدة الأهرام:

الواقع إن التصور الصحفي للولايات المتحدة في الكتابات الخاصة بأزمة الخليج شهد تباينات دالة وذات أهمية، ولما كان الخطاب الصحفي قد قدم مساندة وتأييدا شاملاً للموقف المصري الرسمي، وأدان بصورة شاملة العراق والرئيس العراقي؛ كان من المتصور أن يكون الموقف ممتدا وشاملاً لمعسكر المتحالفين مع الدور الرسمي في أزمة الخليج بالتأييد والدعم، وقد صدق هذا الموقف فيما يتعلق بالدول العربية؛ حيث كان التصور الخاص بكل منها في جريدة الأهرام يأتي متسقًا مع التصور الرسمي لهذه الدولة، لكن هذا لم ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة التحالف الدولي وسبب ذلك يعود كما يرى الباحث إلى تراث من الممارسات الأمريكية، والمواقف المناهضة للقضايا العربية العادلة، بل إنه في أثناء الأزمة وقعت مذبحة الأقصى، وقد جاء هذا ليؤثر في النهاية على الأدوار المنسوبة لأمريكا في الخطاب الصحفي **لجريدة الأهرام**، بما يحمل تشكيكًا في دوافع ومبررات مواقفها في أزمة الخليج، وتم رصد خمس صفات إيجابية قدمها خطاب **جريدة الأهرام**، وذلك في مقابل صفة

سلبية واحدة، وقدم الصفة السلبية **أنيس منصـور**: "أمريكـا ذات الوجهين والثلاثة وجوه في السياسة"[٧]. وهو أيضا الذي يقدم الصفات الإيجابية الخمس؛ حيث يقدم ما نسـميه إبهـار القوة الأمريكية، فهي: "قادرة وحـدها علـى شـل القـوات العراقية في ساعة برا وبحرا وجوا، وتضـليل الصـواريخ وإعادتها لضرب القواعد التي خرجت منهـا،.... ويمكنهـا إطفاء النار في آبار البترول بطرق حديثة جـدا فـي مـدى أسبوع واحد أيا كان حجم النيران ومساحتها"[٧]. وينتقل بنـا أنيس منصور إلى العوالم الخيالية أمريكية الصـنع: "لـدى الأمريكان عجائب الهليوكـوبتر التـي تضـرب الـدبابات والطائرات، ولديهم القنابل التي تقتـل الأفـراد ولا تحطـم الأسلحة، والتي تحطم الأسلحة ولا تقتل الأفراد، والصواريخ التي تطارد الطائرات فتقتل الطيار وتترك الطـائرة تهـوي وحدها"[٩]. والواقع إن خطورة هذه الأطروحات هـي فيمـا تعنيه وتنقله للقارئ من شعور بالعجز والتدني الشديد أمـام القوة الأمريكية الجبارة، وأن محاولة الوقوف ضـد أمريكـا يحتاج إعجازا فوق طاقة البشر. والواقع إن تناقضـات هـذا الكاتب وتنقلاته الموقفية لا تقتصر على مـا رصـدناه مـن

أوصاف ينسبها للولايات المتحدة؛ بل تتضمن الأدوار التي يعزوها لها في خطابه عن الأزمة؛ ففي حين ينسب لها أدوارا سلبية: "الاحتمال الأكبر أنها لن تترك الأراضي بعد انتهاء الحرب؛ فهي لم تفعل ذلك في ألمانيا واليابان وكوريا"[(١٠)]، وأنها: "فبركت عدوا قويا جدا لكي تواجهه بأعظم وأقوى ما اخترع الإنسان من أسلحة الدمار الشامل"[(١١)]؛ فإنه على الجانب الآخر يقدم لها أدوارا إيجابية: "من المؤكد أن الأمريكان لن ينزعوا علم الأمم المتحدة من مقدمة القوات متعددة الجنسية"[(١٢)]، "وأمريكا استنفذت كل الوسائل السلمية لإقناع صدام بالانسحاب"[(١٣)]، "لم تختر الحرب لقد فرضت عليها"[(١٤)]. وهكذا يراهن أنيس منصور بمواقفه المتناقضة على ذاكرة القارئ، وأنها سريعة النسيان ولن تلتفت لتحولاته الفجائية والحادة.

أما بخصوص عدد الأدوار السلبية التي قدمتها الأهـرام عن الولايات المتحدة؛ فقد بلغت فـي مجموعهـا ٤٣ دورا سلبيا، قدم أعلى نسبة منها **الكاتب صلاح الدين حافظ**؛ حيـث قدم ١١ دورا سلبيا منسوبا للولايات المتحـدة فـي كتاباتـه المختلفة طوال مراحل الأزمـة، والتـي اتسـمت باتسـاقها وتوحدها الفكري، ومنذ بداية الأزمة وتوجه الحشود الأجنبية إلى الخليج يؤكد أن أمريكا "انتهزت الفرصة لإعادة القـبض بيد من حديد على منابع النفط في هذه المنطقة الحساسة التي لديها ٤٠% من الاحتياطي العالمي"، ويسـتمر فـي طـرح الدوافع الأمريكية وينسب لها الأدوار السلبية: "تهـدف مـن الحرب إلى تدمير القوة والقدرة العراقية تدميرا شاملاً يتجاوز الهدف الأصلي بتحرير الكويت"، وأن أمريكا: " تهدف مـن وراء هذه الأزمة إلى القيام بحملة تأديب وتهـذيب تاريخيـة ضد أولئك العرب الذين ملأوا الدنيا ضـجيجا مـرة باسـم الوحدة القومية ومرة باسم الإسلام"، كما قدم الكاتب **سـلامة أحمد سلامة***عدة أدوار سلبية منسـوبة للولايـات المتحـدة أيضا، يطرح فيها الدور الأمريكي في إشعال الأزمة: "نجحت

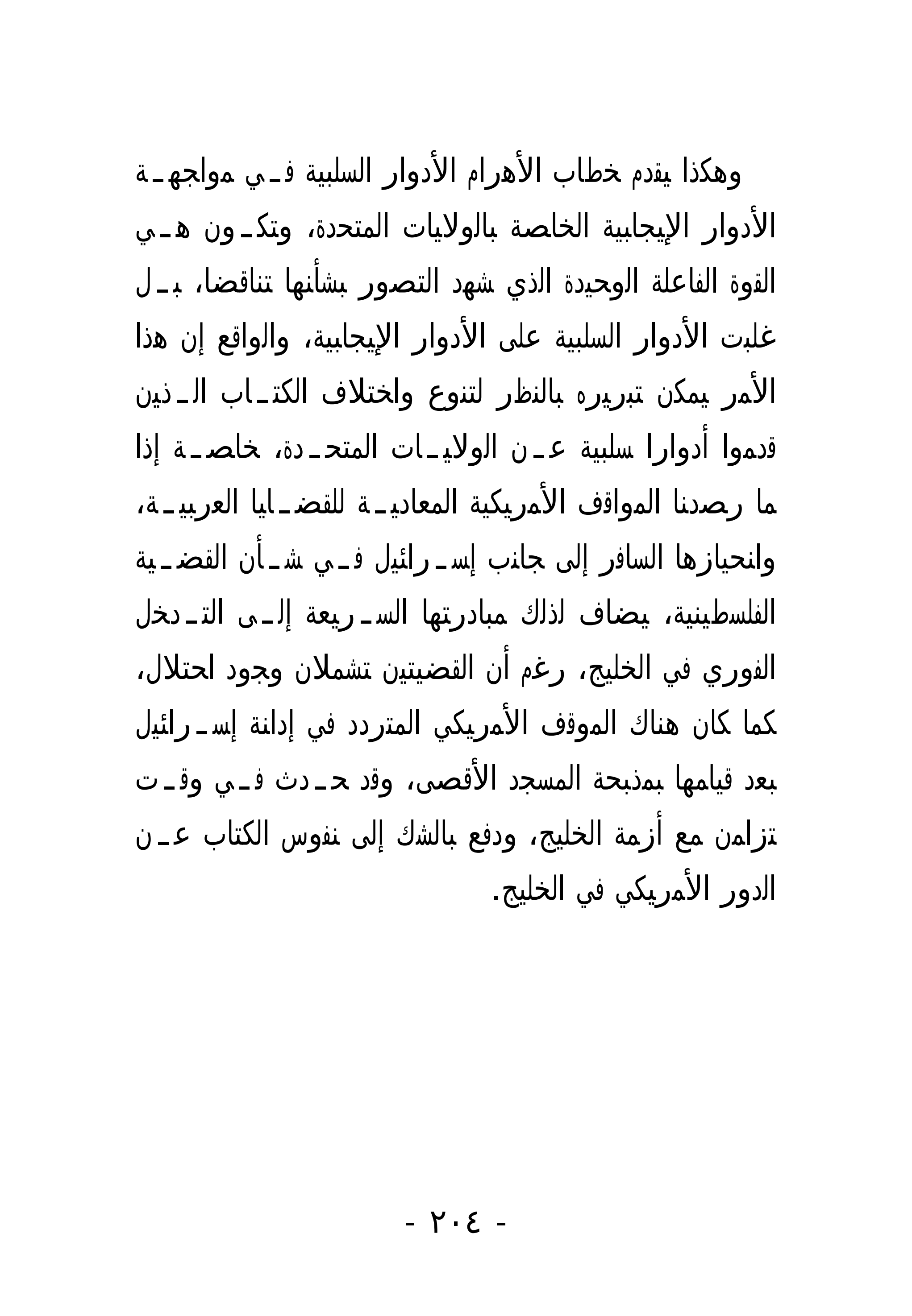
---

* سلامة أحمد سلامة، من قريب، جريدة الأهرام، ٢٠/ ٨/ ١٩٩٠.

من قبل في دفع صدام إلى الحرب مع إيران حين كان من مصلحتها أن يتم ضرب نظام الخميني، فماذا يمنعها من أن تستخدم نفس الأسلوب في اتجاه آخر ولخدمة أهداف أخرى".
ويقدم الأدوار السلبية الأخرى عدد من الكتاب هم: **أنيس منصور، رجب البنا، د. إسماعيل صبري عبد ا ، إحسان بكر، د. محمد السيد سعيد، د. مصطفى محمود، د. ليلى تكلا، د. محمود البلتاجي؛** الأمر الذي يعني أن إدانة الدور الأمريكي في الأزمة كان هو المسار المسيطر على التصور الخاص بالدور الأمريكي في خطاب **جريدة الأهرام،** ولقي مشاركة جماعية من كتاب الصحيفة.

أما بخصوص الأدوار الإيجابية وعددها ١٠ أدوار قدمها الخطاب الصحفي **لجريدة الأهرام** بنسبة ١٩ % من مجموع الأدوار المنسوبة للولايات المتحدة في خطاب **جريدة الأهرام؛** فقد جاءت لتؤكد على حسن النية الأمريكي المتوافر من وراء تدخلها في الخليج، فيقدم **صلاح منتصر** طرحه القائل: "أمريكا جاءت دفاعا عن استقلال الكويت وأمن السعودية، وليس لكسر محاولات العراق لزيادة أسعار البترول" [١٥]. ويدافع **نجيب محفوظ** عن الدور الأمريكي: "القوات الأمريكية ذهبت للسعودية للدفاع لا إلى الهجوم"[١٦].

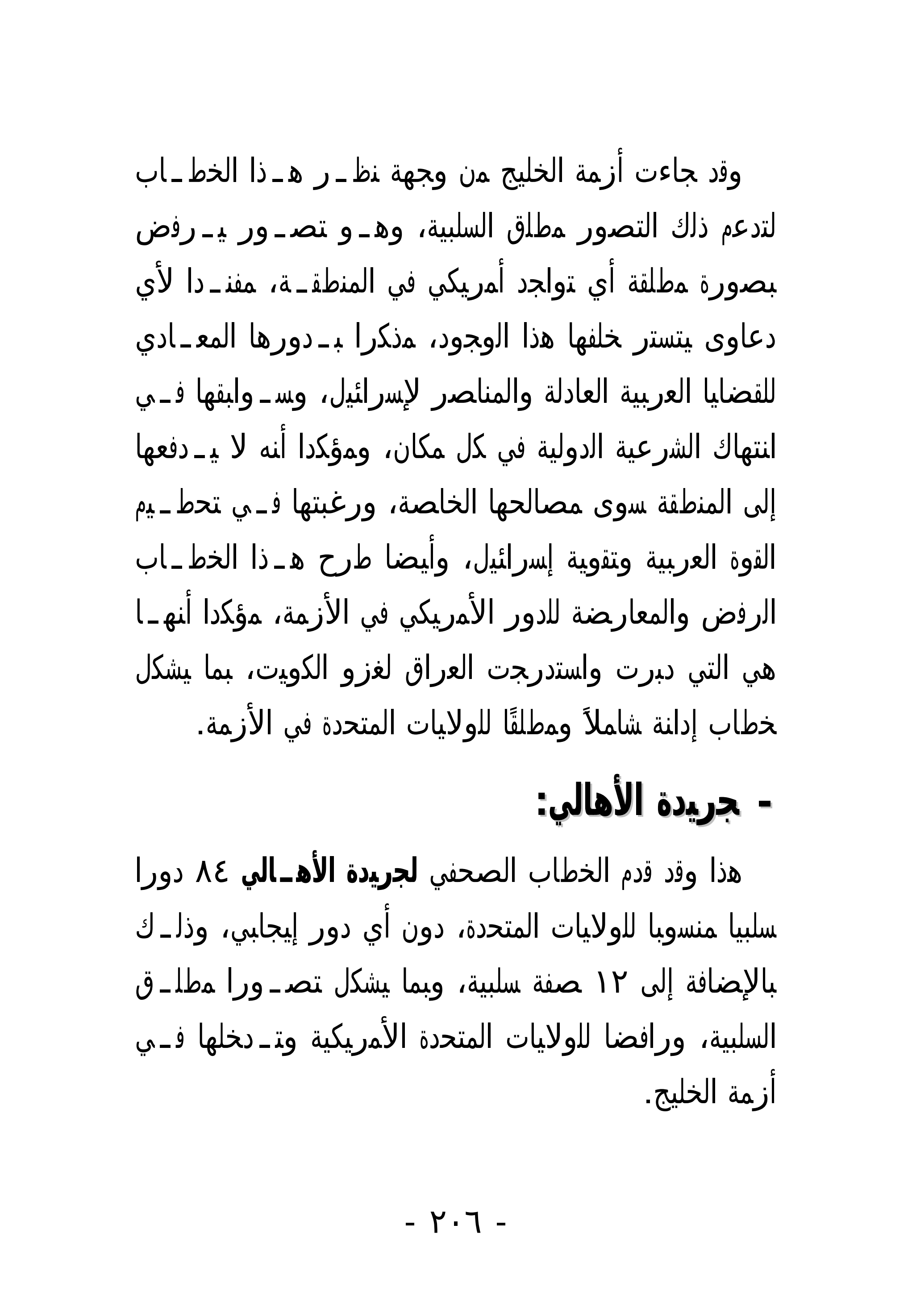
ويدافع **أحمد بهجت** عن الموقف الأمريكي الشرعي: "قبلت تدخل هيئة الأمم المتحدة وحرصت على أن تستظل بالشرعية الدولية"[١٧]، ويقدم **مرسي عطا ا** أدوارا تظهر الحرص الأمريكي على الحل السلمي لأزمة الخليج: "لم تشأ أن تضيع أي فرصة ممكنة لتجنب خيار الحرب، رغم حصولها على ضوء أحمر يتيح استخدام القوة بعد انتهاء مهلة مجلس الأمن"[١٨]، وتقدم افتتاحيات الأهرام المعبرة عن سياساتها التحريرية دورين إيجابيين يفندان أي مقولات معارضة عن الأطماع الأمريكية: "فهي أكدت أنها ستمتثل لكل ما تطلبه السعودية من سحب القوات بعد انتهاء الأزمة"[١٩]، وفي مواجهة من يتهم الولايات المتحدة بقصف الأهداف المدنية العراقية تقدم افتتاحية الأهرام ما ينفي ذلك: "القيادة الأمريكية كما يشير بيانها كان بوسعها أن تنهي الحرب في يومين، أو على الأقل توجهها في الطريق المرسوم، لولا حرصها على تجنب ضرب الأهداف المدنية بطريقة عشوائية"[٢٠].



وهكذا يقدم خطاب الأهرام الأدوار السلبية فـي مواجهـة الأدوار الإيجابية الخاصة بالولايات المتحدة، وتكـون هـي القوة الفاعلة الوحيدة الذي شهد التصور بشأنها تناقضا، بـل غلبت الأدوار السلبية على الأدوار الإيجابية، والواقع إن هذا الأمر يمكن تبريره بالنظر لتنوع واختلاف الكتـاب الـذين قدموا أدوارا سلبية عـن الولايـات المتحـدة، خاصـة إذا ما رصدنا المواقف الأمريكية المعاديـة للقضـايا العربيـة، وانحيازها السافر إلى جانب إسـرائيل فـي شـأن القضـية الفلسطينية، يضاف لذلك مبادرتها السـريعة إلـى التـدخل الفوري في الخليج، رغم أن القضيتين تشملان وجود احتلال، كما كان هناك الموقف الأمريكي المتردد في إدانة إسـرائيل بعد قيامها بمذبحة المسجد الأقصى، وقد حـدث فـي وقـت تزامن مع أزمة الخليج، ودفع بالشك إلى نفوس الكتاب عـن الدور الأمريكي في الخليج.

التصور الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية في الخطاب الصحفي لجريدة الأهالي

في مجال رصد تصور صحيفة الأهالي للولايات المتحدة الأمريكية ودورها في الأزمة؛ يجدر بنا التنويه إلى مرجعية أساسية يستند إليها الخطاب، وتمثل أحد الثوابت في طرحه بشأن السياسات الخارجية، وهي خاصة بوضع الولايات المتحدة "كعدو"؛ فهي الدولة الإمبريالية الجديدة، وهي التي وقفت ضد المشروع الناصري القومي، وساندت وتحالفت مع العدو الرئيسي والأكبر للعرب (إسرائيل) في تحطيم القوة العربية واحتلال أراضي دولة فلسطين، وساندت نزعاتها الاستيطانية، وهي التي تقف في وجه قوى التحرر العربية.



وقد جاءت أزمة الخليج من وجهة نظـر هـذا الخطـاب لتدعم ذلك التصور مطلق السلبية، وهـو تصـور يـرفض بصورة مطلقة أي تواجد أمريكي في المنطقـة، مفنـدا لأي دعاوى يتستر خلفها هذا الوجود، مذكرا بـدورها المعـادي للقضايا العربية العادلة والمناصر لإسرائيل، وسـوابقها فـي انتهاك الشرعية الدولية في كل مكان، ومؤكدا أنه لا يـدفعها إلى المنطقة سوى مصالحها الخاصة، ورغبتها فـي تحطـيم القوة العربية وتقوية إسرائيل، وأيضا طرح هـذا الخطـاب الرفض والمعارضة للدور الأمريكي في الأزمة، مؤكدا أنهـا هي التي دبرت واستدرجت العراق لغزو الكويت، بما يشكل خطاب إدانة شاملاً ومطلقًا للولايات المتحدة في الأزمة.

- جريدة الأهالي:

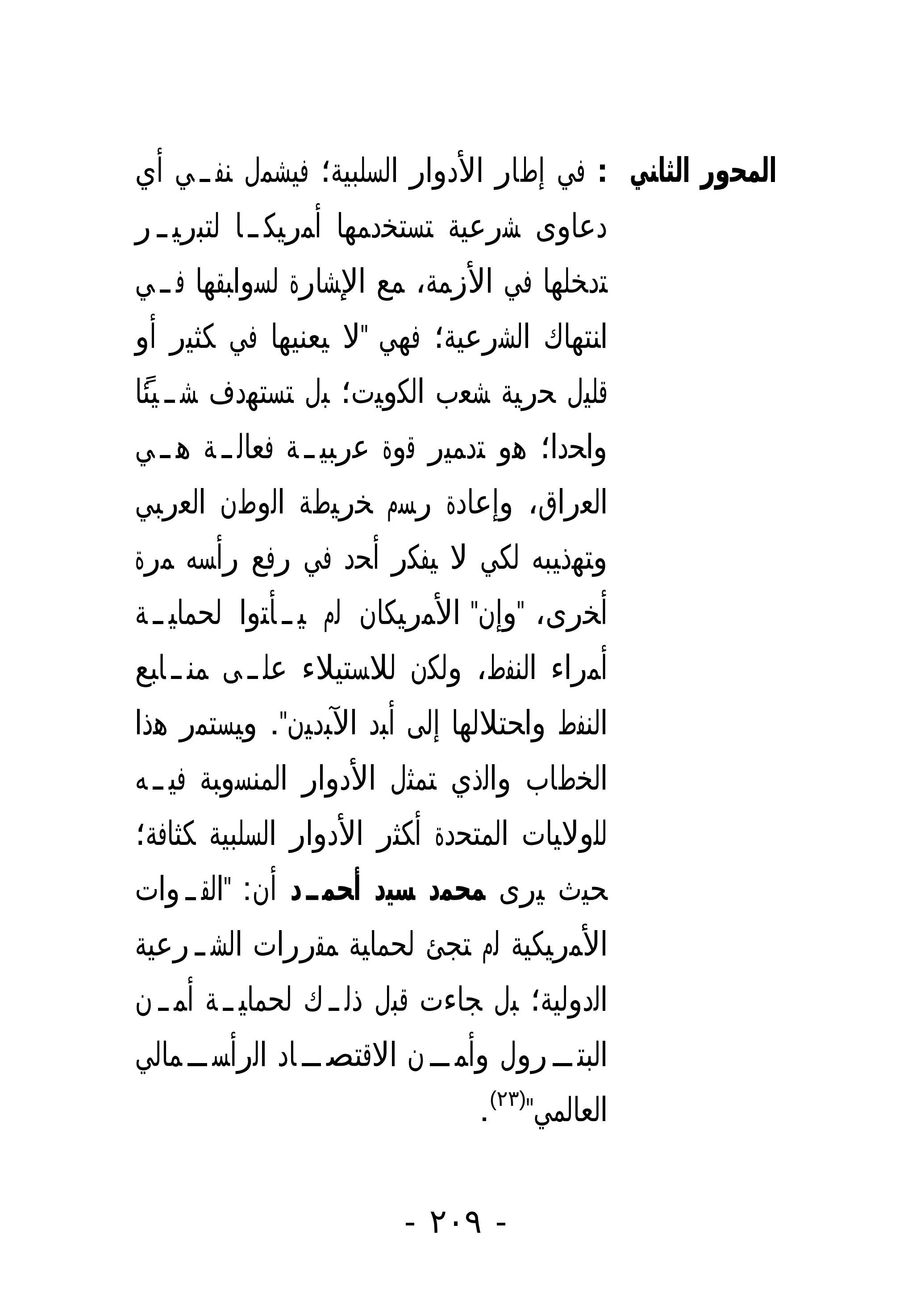
هذا وقد قدم الخطاب الصحفي **لجريدة الأهـالي** ٨٤ دورا سلبيا منسوبا للولايات المتحدة، دون أي دور إيجابي، وذلـك بالإضافة إلى ١٢ صفة سلبية، وبما يشكل تصـورا مطلـق السلبية، ورافضا للولايات المتحدة الأمريكية وتـدخلها فـي أزمة الخليج.

وقد جاءت هذه الصفات السلبية "لتصف" أمريكـا بأنهـا "الشيطان" الخارج على القانون.. صاحب السوابق.. مسـجل الخطر في قوائم الأمم المتحدة.. ويصفها **د. رفعت السـعيد** بأنها: "ذئب مرتدي ثياب القديس"، ويرى **سيد العشري** أنهـا "الإمبريالية الأمريكية"، ويصفها **الفريق أول محمـد فـوزي** بأنها "معتدٍ أكبر معتاد للإجرام"، وهي "الاستعمار الأمريكي" على حد وصف **د. نوال السعداوي**، وهي "العدو الأمريكـي" على حد وصف **د. رفعت السعيد**، وقواتها كما يرى **د. رفعت سيد أحمد** هي "قوات الشيطان الأمريكي"، ويصفها **د. أنـور عبدالملك** بأنها "دولة عدوانية"، وهي كلها صفات تصب فـي خانة تشويه الصورة[٢١].

وقد تم رصد الأدوار السلبية المنسوبة للولايات المتحـدة في ٨٤ دورا بنسبة ١٠٠% كأدوار مطلقة السلبية، في إطار أربعة محاور تتكامل لتقديم تشـكيك فـي دوافـع التواجـد الأمريكي العسكري المعلنة، ورفض مطلق له، ورفض لأي تحالف معه:

المحور الأول : وينسب لها تدبير الأزمة والتخطيط لهـا، حتى تتاح لها فرصة التدخل؛ فهي كما يرى **د. حسن نافعة** "لعبـت دورا رئيسـيا فـي استدراج العراق لغزو الكويت"، وهي التـي "دبرت كل أحداث الخلـيج لتسـيطر علـى المنطقة؛ حيث يوجد بها ٤٠% من احتياطي البترول العالمي"، وهي "كانت تعد خطة منذ فترة تتمثل في ضـرورة توحيـد دويـلات الخليج، وضرورة إحداث تغيير في المنطقـة يستتبعه قدومها للأزمة بقواتها العسـكرية"، ويستمر هذا الطـرح الـذي يؤكـد الـدور الأمريكي في التدبير للأزمة؛ حيث ترى **ماك عبد العزيز** أن: "أمريكا هي التـي أعطـت الضوء الأخضر لصدام حسين لتوقعـه فـي الفخ ويقوم بمغامرته المشئومة"[٢٢].

المحور الثاني : في إطار الأدوار السلبية؛ فيشمل نفـي أي دعاوى شرعية تستخدمها أمريكـا لتبريـر تدخلها في الأزمة، مع الإشارة لسوابقها فـي انتهاك الشرعية؛ فهي "لا يعنيها في كثير أو قليل حرية شعب الكويت؛ بل تستهدف شـيئًا واحدا؛ هو تدمير قوة عربيـة فعالـة هـي العراق، وإعادة رسم خريطة الوطن العربي وتهذيبه لكي لا يفكر أحد في رفع رأسه مرة أخرى، "وإن" الأمريكان لم يـأتوا لحمايـة أمراء النفط، ولكن للاستيلاء علـى منـابع النفط واحتلالها إلى أبد الآبدين". ويستمر هذا الخطاب والذي تمثل الأدوار المنسوبة فيـه للولايات المتحدة أكثر الأدوار السلبية كثافة؛ حيث يرى **محمد سيد أحمـد** أن: "القـوات الأمريكية لم تجئ لحماية مقررات الشـرعية الدولية؛ بل جاءت قبل ذلـك لحمايـة أمـن البتـرول وأمـن الاقتصـاد الرأسـمالي العالمي"(٢٣).



ويؤكد ذلك **د. ميلاد حنا؛** "فأمريكا لم تكن تتحرك لولا أن بترول السعودية هو عصب حياتها، وتحركها تحت الشرعية الدولية من أجل مصالحها"، وهي: "غزت فيتنـام وجرينـادا وبنما، وقبضت علـى زعيمهـا ووضـعته فـي السـجن"، وهي:"اعتدت جهارا ونهارا على دولة صغيرة هي أمريكـا الوسطى، والتهمتها في ساعات، وغيرت نظم الحكـم فيهـا بالقوة وعلى هواها"(٢٤).

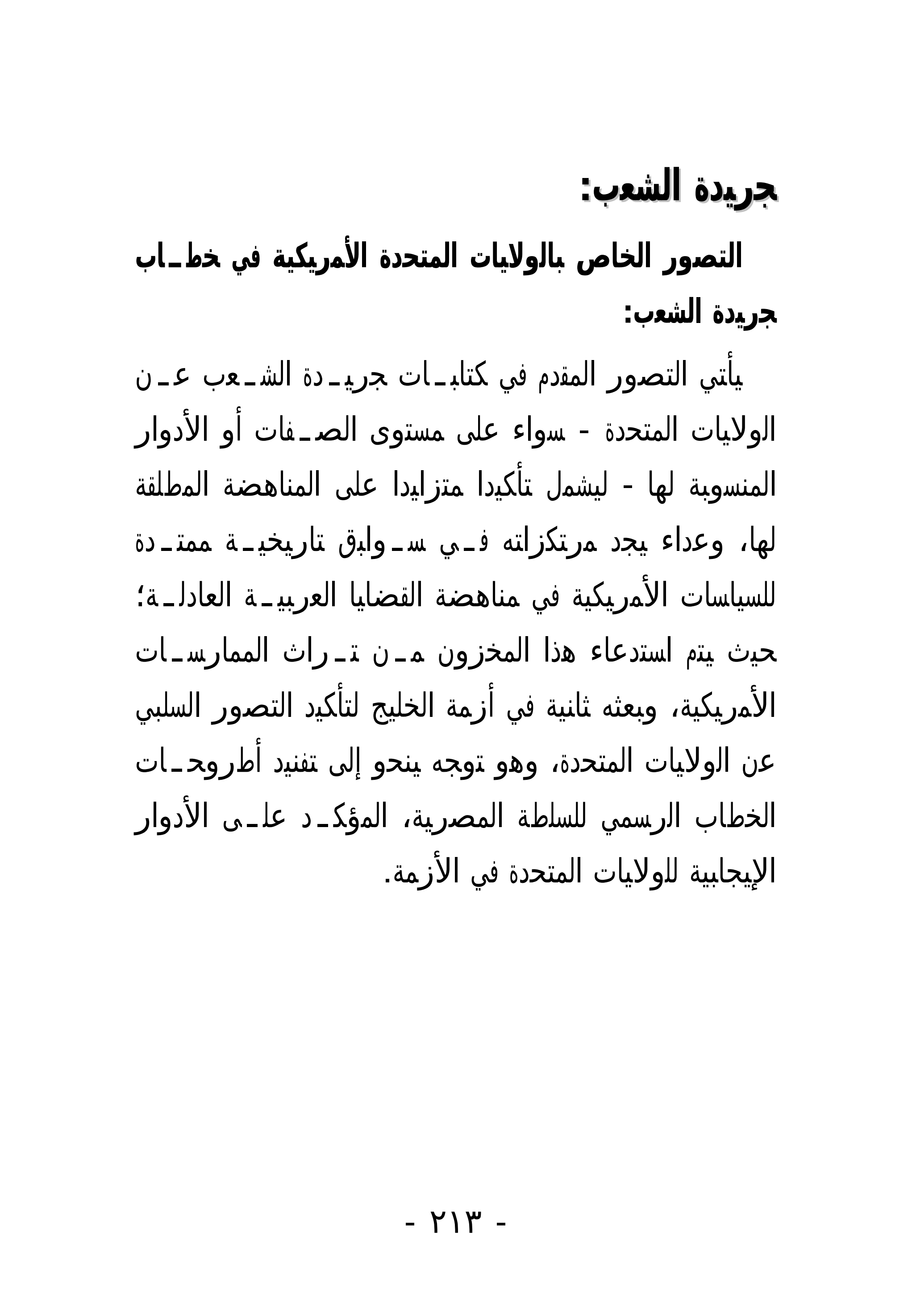
أما **المحور الثالث:** الذي يأتي في إطـاره الأدوار السـلبية المنسوبة للعراق؛ فهو يتعلق بـدورها فـي مناهضة القضايا العربية العادلـة، ودعمهـا غير المحدود ومساندتها المادية والمعنويـة لحليفتها إسرائيل العدو الأكبر للعرب. وتأتي هذه الأدوار لتقدم تصورا لأمريكـا "العـدو" للعرب، والمناصرة لأعدائهم؛ فهـي "التـي قدمت تأييـدا غيـر مشـروط لإسـرائيل"، وأمريكا أيضا هي التي "سـاعدت إسـرائيل عى احـتلال أراضـي فلسـطين وسـيناء والجولان وجنوب لبنان، وعززتهـا بالمـال

والدعم السياسي، واستخدمت حق الفيتو لمنع إدانتها"، وهي أيضا: "تواجه استيلاء إسرائيل على أراضي الغير باللين، بينما تلجـأ إلـى الحرب في مواجهة العـراق"، و"هـي فـي استراتيجيتها تقوم على منع أي قوة إقليميـة فيما عدا إسرائيل"[٢٥].

المحور الرابع : الذي تدور بشأنه الأدوار السلبية المنسوبة للولايات المتحدة؛ فهو يتعلق بالأدوار التـي ينسبها لها خطاب **جريدة الأهالي** من القضاء على القوة العسكرية العراقية، إحدى روافـد القوة العربية؛ وذلك لتدعيم سيطرتها علـى المنطقة، وتقوية المركز الإقليمـي لحليفتهـا إسرائيل؛ حيث يرى **د. نعمان جمعة** "أنهـا تستهدف إضعاف أكبر ثلاثة جيـوش فـي المنطقة"، وأن "التحرك الأمريكي لا يتـرك للعراق فرصة للتراجع، وينتهـز الفرصـة للقضاء على أقوى جيش في المنطقة العربية يمكن أن يهدد مصالحها"، وهي تهدف إلـى:

"السيطرة على مناطق البترول، وتوجيه ضربة قاصمة للعراق تمنع تحوله لدولة إقليمية كبرى تهدد الهيمنة الإسرائيلية"، وهي تهدف "منذ أن بدأت الحرب إلى تدمير العراق اقتصاديا وعسكريا، ثم التدخل بغلاظة في الشئون الداخلية له لإسقاط نظام الحكم"[٢٦].

وهكذا تتكامل هذه المحاور الأربعة لتقدم تصورا مطلق السلبية وشديد المعارضة والرفض للدور الأمريكي في أزمة الخليج.



جريدة الشعب:

التصور الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية في خطـاب جريدة الشعب:

يأتي التصور المقدم في كتابـات جريـدة الشـعب عـن الولايات المتحدة - سواء على مستوى الصـفات أو الأدوار المنسوبة لها - ليشمل تأكيدا متزايدا على المناهضة المطلقة لها، وعداء يجد مرتكزاته فـي سـوابق تاريخيـة ممتـدة للسياسات الأمريكية في مناهضة القضايا العربيـة العادلـة؛ حيث يتم استدعاء هذا المخزون مـن تـراث الممارسـات الأمريكية، وبعثه ثانية في أزمة الخليج لتأكيد التصور السلبي عن الولايات المتحدة، وهو توجه ينحو إلى تفنيد أطروحـات الخطاب الرسمي للسلطة المصرية، المؤكـد علـى الأدوار الإيجابية للولايات المتحدة في الأزمة.

وقد تم رصد ٤٧ صفة للولايات المتحدة طوال مراحل الأزمة، وكلها صفات سلبية مطلقة، وتتنوع الصفات السلبية المنسوبة للولايات المتحدة؛ فهي "الشيطان الأكبر، شيطان هذا العصر، الباغية، عدو الأمة، أكبر مجرم في التاريخ المعاصر، قوة كافرة ملحدة، زارعة العدو الصهيوني في بلادنا، دولة الاستكبار العالمي"، وجنودها هم "الغزاة، الكافرون، أعداء الإسلام، المتكبرون، أعداؤنا، الصليبيون، الصليبيون الجدد"، وشعبها "لا يفهم معنى العدالة، أحد الأعداء لنهضتنا الإسلامية..."، ويلاحظ في هذه الصفات ميل كبير لترديد الصفات التي أطلقها الخطاب الرسمي العراقي، وإعادة إنتاجها نصيا(٢٧).

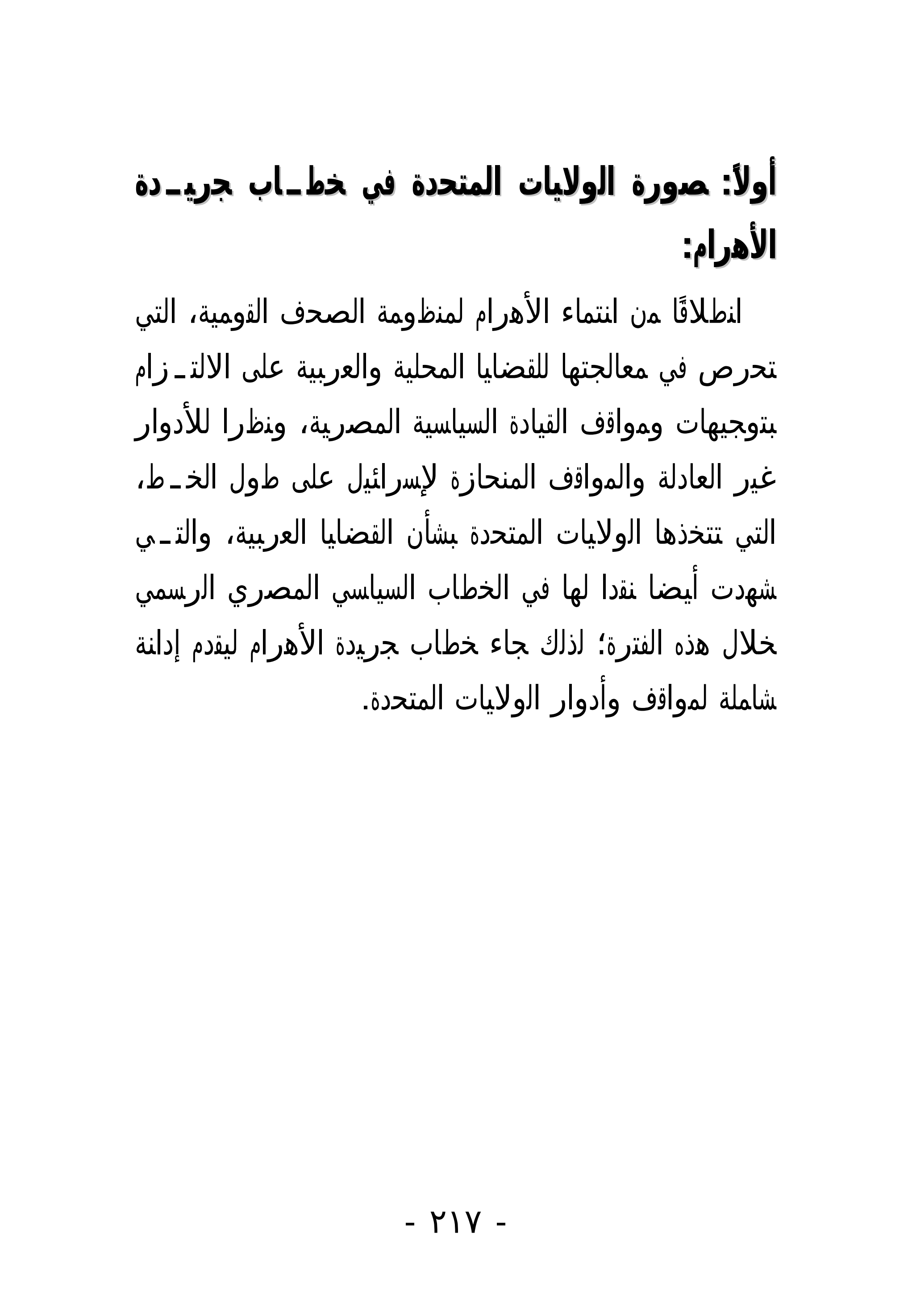
أما الأدوار المنسوبة للولايات المتحدة فهي ١٣١ دورا، وكلها أدوار مطلقة السلبية، وهي متنوعة، وتشترك في إدانة الأدوار الأمريكية في الأزمة.

ففي مواجهة الأطروحات المؤيدة للتواجد الأمريكي فـي الخليج ما ينفي شرعية هذا الدور الأمريكي، ويؤكـد علـى سوابقها في انتهاك الشرعية؛ فهي "غزت بنما وقبضت على رئيسها دون احترام للقوانين الدولية"، كما أنهـا "اسـتخدمت أسلحة كيماوية ضد الفيتناميين، وقتلت منهم ما يزيـد علـى مليونين، وطاوعها قلبها على إلقاء قنبلة ذرية على أعـدائها في هيروشيما ونجازاكي"، ويتم التأكيـد علـى أن أمريكـا تستخدم شعار الشرعية فقط في مواجهة الدول العربية، بينما يختفي في مواجهة خرق إسرائيل لها؛ فهي "داسـت علـى حقوق الشعب الفلسطيني على مدار ٤٠ عاما كاملة"، كما أنها "لا تتوانى عن استخدام الفيتو في وجه أي قرار يدين إسرائيل من مجلس الأمن في اعتدائها الوحشي على الفلسطينيين"، كما أنها "تستعمل الأزمة لتثبت وجودهـا ولاسـتنزاف ثـروات المنطقة، وحماية إسرائيل والحفـاظ علـى تفوقهـا التقنـي والعسكري على العرب مجتمعين"، كما أن "أمريكـا تخطـط للسيطرة على المنطقة الإسلامية، ومنع دولها مـن تجـاوز الخطوط المرسومة لها في القوة والتصنع خاصة الحربي".

ثانيا: صورة الغرب في فترات مسار العلاقات العادية خلال عامي ١٩٩٧ – ١٩٩٨:

- جريدة الأهرام:

ركزت الصورة السياسية المقدمة عن الغرب في جريـدة الأهرام على فاعلين رئيسيين؛ أحـدهما الولايـات المتحـدة الأمريكية التي حظت بالكثافة الأكبـر فـي مجـال الأدوار والصفات المنسوبة لها، أما الفاعل الثاني فقد تمثل في الاتحاد الأوروبي ككيان حاول القيام بدور فعال في قضـايا العـالم العربي خلال هذه الفترة، وإن حظي الاتحاد الأوروبي بكثافة محدودة في مجال الأدوار والصفات المنسوبة له، وذلك على النحو التالي:



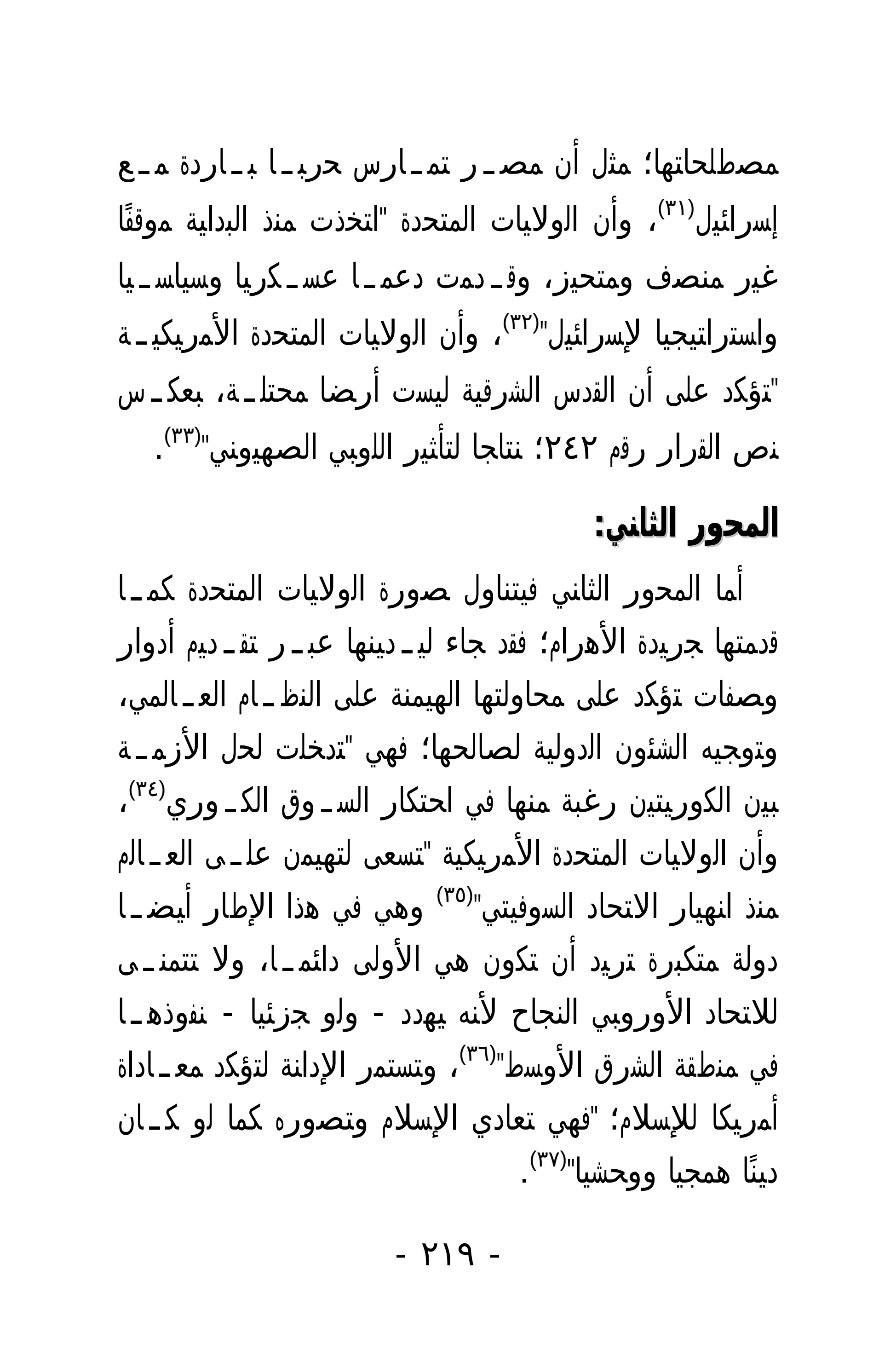
أولاً: صورة الولايات المتحدة في خطـاب جريـدة الأهرام:

انطلاقًا من انتماء الأهرام لمنظومة الصحف القومية، التي تحرص في معالجتها للقضايا المحلية والعربية على الالتـزام بتوجيهات ومواقف القيادة السياسية المصرية، ونظرا للأدوار غير العادلة والمواقف المنحازة لإسرائيل على طول الخـط، التي تتخذها الولايات المتحدة بشأن القضايا العربية، والتـي شهدت أيضا نقدا لها في الخطاب السياسي المصري الرسمي خلال هذه الفترة؛ لذلك جاء خطاب جريدة الأهرام ليقدم إدانة شاملة لمواقف وأدوار الولايات المتحدة.

وقد تجسد ذلك في المحاور التالية:

المحور الأول:

اتهام الولايات المتحدة باتخاذ مواقف عدائية تجاه القضايا العربية، والتحيز التام للسياسات الإسرائيلية، وقد برز ذلك لدى معظم كتاب الرأي بالأهرام؛ إذ يرى **سلامة أحمد سلامة** أن الولايات المتحدة "تنصرف إلى الدفاع عن السياسات الإسرائيلية في مجلس الأمن، وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي الضغط على الفلسطينيين لإجبارهم على استئناف التعاون الأمني مع السلطات الإسرائيلية[٢٨]، كما يرى **د. برهان غليون** في مقاله بجريدة الأهرام أن الإدارة الأمريكية استخدمت حق الفيتو ضد أي قرار يردع إسرائيل، بما يؤكد أن أمريكا تؤيد وتشجع علنًا أكثر الحكومات تطرفًا في إسرائيل على متابعة سياسة الاستيطان"[٢٩] وأن "الأمريكيين متحاملون على العرب وكارهون لهم، ويقدمون صورة نمطية لبلاد العرب على أنهم برابرة وسفاحون ويحبون النساء"[٣٠]، كذلك يرى **عاطف الغمري** أن "الكونجرس الأمريكي يتحيز لإسرائيل ويؤكد نفس



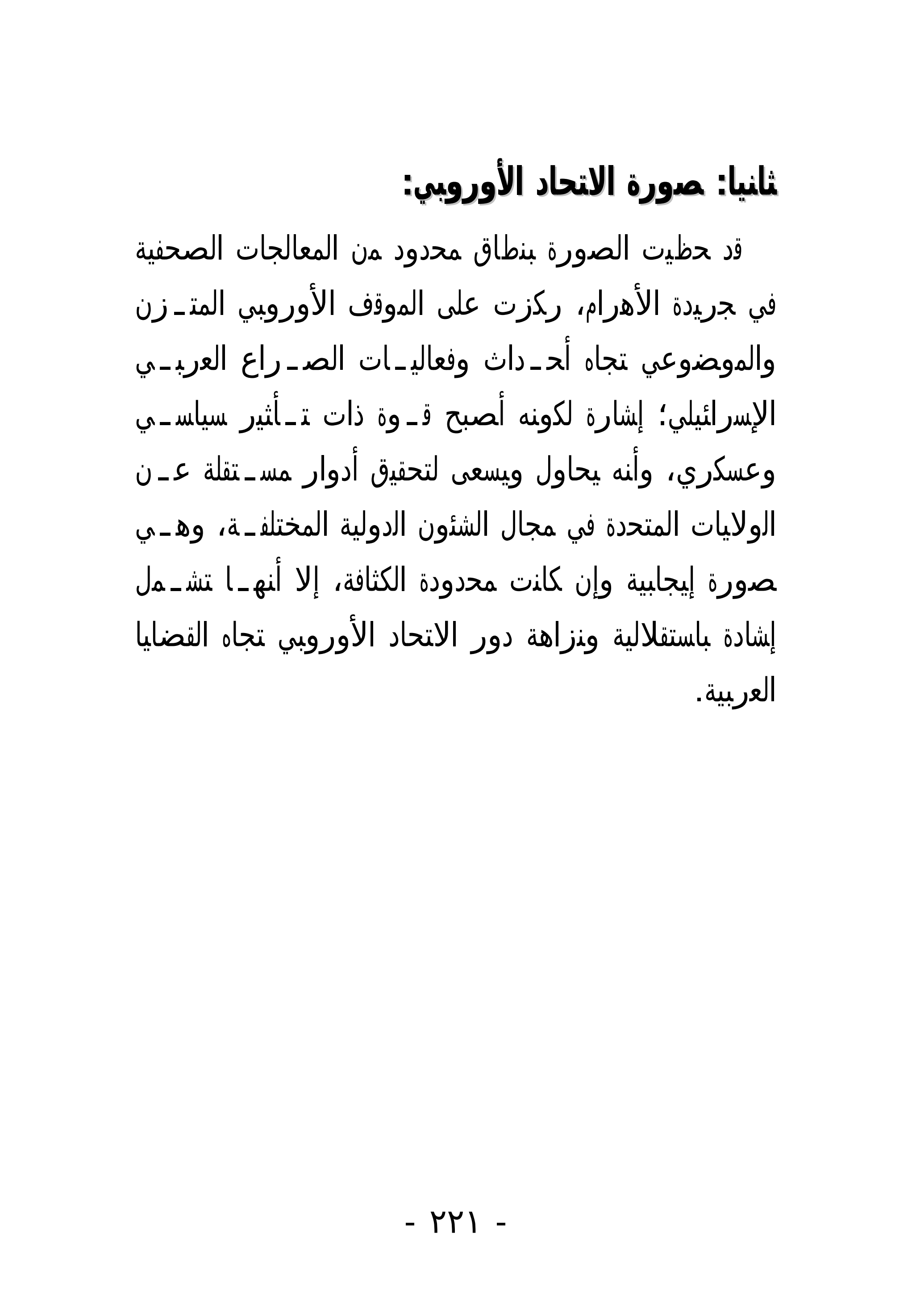
مصطلحاتها؛ مثل أن مصر تمارس حربا باردة مع إسرائيل[٣١]، وأن الولايات المتحدة "اتخذت منذ البداية موقفًا غير منصف ومتحيز، وقدمت دعما عسكريا وسياسيا واستراتيجيا لإسرائيل"[٣٢]، وأن الولايات المتحدة الأمريكية "تؤكد على أن القدس الشرقية ليست أرضا محتلة، بعكس نص القرار رقم ٢٤٢؛ نتاجا لتأثير اللوبي الصهيوني"[٣٣].

المحور الثاني:

أما المحور الثاني فيتناول صورة الولايات المتحدة كما قدمتها جريدة الأهرام؛ فقد جاء ليدينها عبر تقديم أدوار وصفات تؤكد على محاولتها الهيمنة على النظام العالمي، وتوجيه الشئون الدولية لصالحها؛ فهي "تدخلت لحل الأزمة بين الكوريتين رغبة منها في احتكار السوق الكوري[٣٤]، وأن الولايات المتحدة الأمريكية "تسعى لتهيمن على العالم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي"[٣٥] وهي في هذا الإطار أيضا دولة متكبرة تريد أن تكون هي الأولى دائما، ولا تتمنى للاتحاد الأوروبي النجاح لأنه يهدد - ولو جزئيا - نفوذها في منطقة الشرق الأوسط"[٣٦]، وتستمر الإدانة لتؤكد معاداة أمريكا للإسلام؛ "فهي تعادي الإسلام وتصوره كما لو كان دينًا همجيا ووحشيا"[٣٧].

المحور الثالث:

أما المحور الثالث فهو يركز عبـر الأوصـاف والأدوار على إدانة الأدوار الأمريكية في الخليج العربي؛ إذ يشير إلى أن الولايات المتحدة "تثبت عينها على منطقة الخليج من أجل إحكام قبضتها على منطقة الخليج، وضمان تدفق البترول إلى مراكز استهلاكه الغربية بالمعـدلات المطلوبـة والأسـعار المناسبة"(٣٨)، وأن وزير الدفاع الأمريكي قال فـي إصـرار غريب: "إن الوضع العسكري للقوات الأمريكية في الخلـيج سيبقى على ما هو عليه"(٣٩). وتتطرق إدانة الأدوار الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد لما تقوم به من أدوار فـي العراق؛ فالإدارة الأمريكية "تقوم بإثارة قضايا فرعية لا نهاية لها من أجل إطالة أمد عملية نزع أسـلحة الـدمار الشـامل العراقية؛ أي إن المسئولين الأمريكيين يسعون لإثارة حالـة مستمرة من الشك تجاه مواقف ونوايا النظام العراقي"(٤٠).



ثانيا: صورة الاتحاد الأوروبي:

قد حظيت الصورة بنطاق محدود من المعالجات الصحفية في جريدة الأهرام، ركزت على الموقف الأوروبي المتـزن والموضوعي تجاه أحـداث وفعاليـات الصـراع العربـي الإسرائيلي؛ إشارة لكونه أصبح قـوة ذات تـأثير سياسـي وعسكري، وأنه يحاول ويسعى لتحقيق أدوار مسـتقلة عـن الولايات المتحدة في مجال الشئون الدولية المختلفـة، وهـي صورة إيجابية وإن كانت محدودة الكثافة، إلا أنهـا تشـمل إشادة باستقلالية ونزاهة دور الاتحاد الأوروبي تجاه القضايا العربية.

صورة الغرب في الصحف الحزبية:

الشعب – الأهالي – الوفد :

رغم اختلاف المنطلقات الأيديولوجية التي استندت إليها الصحف الحزبية (الشعب – الأهالي – الوفد) في معالجتها للشئون الغربية؛ إلا أنها تتفق في كثير من محددات الصورة التي طرحتها عن الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، فإذا كانت جريدة الشعب قد انطلقت من مرجعية إسلامية توجه خطابها الصحفي في مختلف الأحداث والقضايا السياسية والثقافية؛ مما كان له انعكاسه المباشر على كافة الأطروحات التي قدمتها عن الغرب؛ فإن جريدة الأهالي ذات التوجه اليساري قد التقت مع جوهر الخطاب الصحفي الذي قدمته جريدة الشعب ذات التوجه الإسلامي عن الغرب وسياساته ومواقفه من القضايا العربية، كذلك تشابهت إلى حد كبير الرؤية التي طرحتها جريدة الوفد ذات التوجه الليبرالي عن الغرب مع التصور العام الذي تبنته كلاًّ من الشعب والأهالي.

ولقد لوحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تشغل الحجـم الأكبر من الأخبار والتحليلات والمقالات، التي عالجت مـن خلالها الصحف الثلاث القضايا والسياسات الغربيـة، فيمـا احتلت باقي الدول الغربية - وعلـى الأخـص أوروبـا - هوامش الصورة، كما لوحظ أن صحيفة الوفد قد اقتصـرت على المعالجات الخبرية، في حين غلبت مادة الـرأي علـى معالجات كلاًّ من جريدتي الشعب والأهالي.

وتفصيلاً لذلك تحددت عناصر الصـورة المقدمـة عـن الولايات المتحدة الأمريكية في الخطاب الصحفي في كل من الشعب والأهالي على النحو التالي:

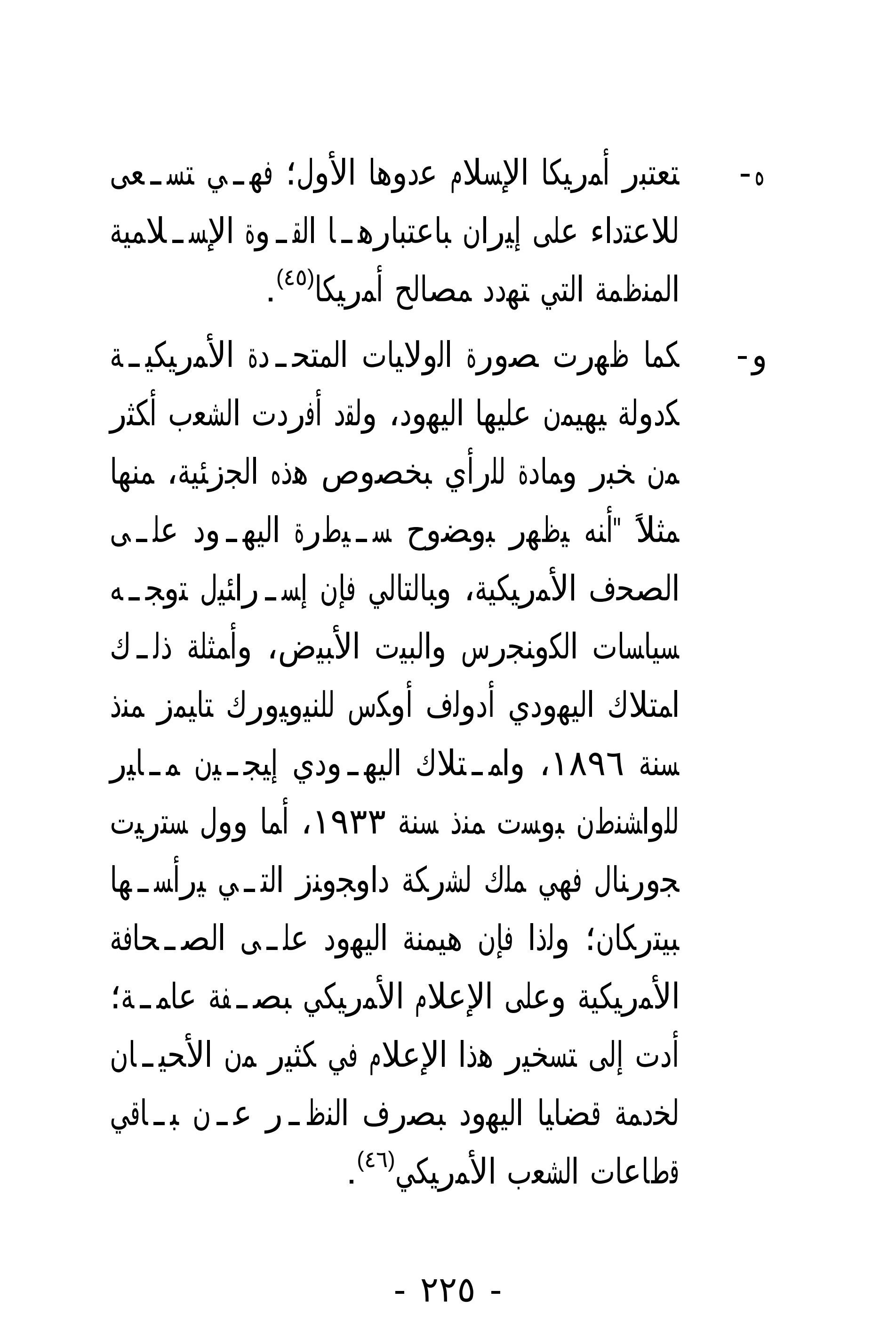
أولاً: صورة الولايات المتحدة في جريدة الشعب:

أ- بدت صورة أمريكا على أنها دولة لا تهتم بـالقيم، ولا تلتزم بالتعاليم الدينية؛ "فهي دولة مختلة أخلاقيا مما شجع على انتشار كثير من أمراض المجتمـع في أمريكا"[٤١].

ب- إنها دولة تحاول نشر بذور الفتنة، وهدم العـادات والتقاليد في المجتمع المصري؛ إذ إن أكبـر مهـام الجامعة الأمريكية على سبيل المثال في مصـر أن تدور أبحاثها حول الأقليات العرقية، وهـدم اللغـة العربية والعادات والتقاليد المصرية، وهي بالتـالي أفرزت وكلاء للغرب يبشرون بالثقافة الأمريكيـة. ولقد اعترف مسئولو المخابرات الأمريكيـة بـأن الجامعة تلعب دورا كبيرا في توجيه المنطقة(٤٢).

ج- إنها دولة مفلسة روحيا؛ إذ إنها تتجه وبـاقي دول الغرب إلى المادية فـي حياتهـا، دون أن تـتلمس أو تنتهج أي تعاليم روحانية أو قيم دينيـة، ولعـل أبرز دليل على ذلك عمليات الانتحار الجماعي التي شهدتها أمريكا في الفترة الأخيرة(٤٣).

د- إن أمريكا تسعى لإبادة العرب الفلسطينيين، وتشجع إسرائيل لاحتلال الأرض العربيـة طبقًـا – كمـا يقولون – لكتالوج التوراة من النيل إلـى الفـرات. وتدلل جريدة الشعب على ذلـك بوجـود منظمـة أمريكية تسـعى إلـى جمـع ١٠٠ مليـون دولار للاستيلاء على الضفة الغربية(٤٤).

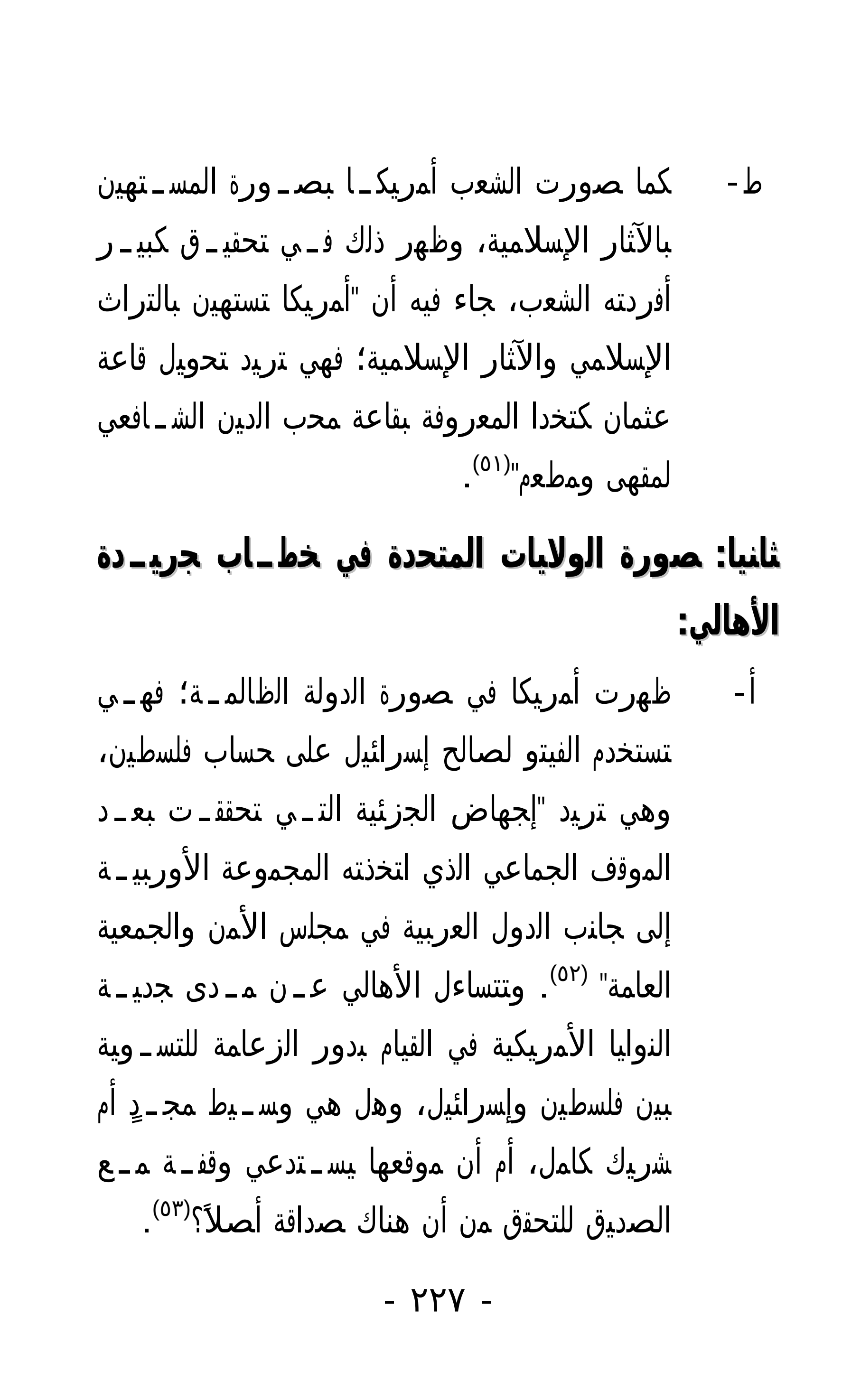


هـ- تعتبر أمريكا الإسلام عدوها الأول؛ فهي تسعى للاعتداء على إيران باعتبارها القوة الإسلامية المنظمة التي تهدد مصالح أمريكا(٤٥).

و- كما ظهرت صورة الولايات المتحدة الأمريكية كدولة يهيمن عليها اليهود، ولقد أفردت الشعب أكثر من خبر ومادة للرأي بخصوص هذه الجزئية، منها مثلاً "أنه يظهر بوضوح سيطرة اليهود على الصحف الأمريكية، وبالتالي فإن إسرائيل توجه سياسات الكونجرس والبيت الأبيض، وأمثلة ذلك امتلاك اليهودي أدولف أوكس للنيويورك تايمز منذ سنة ١٨٩٦، وامتلاك اليهودي إيجين ماير للواشنطن بوست منذ سنة ١٩٣٣، أما وول ستريت جورنال فهي ملك لشركة داوجونز التي يرأسها بيتركان؛ ولذا فإن هيمنة اليهود على الصحافة الأمريكية وعلى الإعلام الأمريكي بصفة عامة؛ أدت إلى تسخير هذا الإعلام في كثير من الأحيان لخدمة قضايا اليهود بصرف النظر عن باقي قطاعات الشعب الأمريكي(٤٦).

ز- كما ظهرت أمريكا أيضا بصورة المعتدي على العراق؛ "فهي تستعد للعدوان على العراق بسبب أزمة عدم تعاونها مع المفتشين الدوليين"(٤٧)، وهي أيضا تشن حربا بيولوجية ضد شعب العراق عن طريق وباء خطير يسبب تعفن اللحم الحي والموت خلال أيام(٤٨). ومما يؤكد كذلك ظهور أمريكا بصورة الدولة الظالمة المعتدية؛ "هو إعلانها استمرار الحصار لأجل غير مسمى على العراق"(٤٩).

ح- ويظهر كذلك من خلال التحليلات الصحفية لصورة أمريكا في جريدة الشعب؛ أنها دولة قوية عسكريا واقتصاديا؛ فهي "تستأثر بنصف تجارة السلاح العالمية، وتثير النزاعات المحلية لتصريف أسلحتها، فهي تعمل في ٤٧% من تجارة السلاح العالمية، تليها روسيا ١٧%، ثم فرنسا ١٢%، وبريطانيا ١٠%"(٥٠).



ط- كما صورت الشعب أمريكا بصورة المستهين بالآثار الإسلامية، وظهر ذلك في تحقيق كبير أفردته الشعب، جاء فيه أن "أمريكا تستهين بالتراث الإسلامي والآثار الإسلامية؛ فهي تريد تحويل قاعة عثمان كتخدا المعروفة بقاعة محب الدين الشافعي لمقهى ومطعم"(٥١).

ثانيا: صورة الولايات المتحدة في خطاب جريدة الأهالي:

أ- ظهرت أمريكا في صورة الدولة الظالمة؛ فهي تستخدم الفيتو لصالح إسرائيل على حساب فلسطين، وهي تريد "إجهاض الجزئية التي تحققت بعد الموقف الجماعي الذي اتخذته المجموعة الأوربية إلى جانب الدول العربية في مجلس الأمن والجمعية العامة" (٥٢). وتتساءل الأهالي عن مدى جدية النوايا الأمريكية في القيام بدور الزعامة للتسوية بين فلسطين وإسرائيل، وهل هي وسيط محايد أم شريك كامل، أم أن موقعها يستدعي وقفة مع الصديق للتحقق من أن هناك صداقة أصلاً؟(٥٣).

ب- بدت أمريكا كذلك كدولة لا تهـتم إلا بمصـالحها؛ "فإن أي حل تتقدم به أمريكا للشرق الأوسط لا بـد أن تحكمه في النهاية المصالح الأمريكية، وها هي تفرض الحصار على أرجاء الوطن العربي، وتقف بجنودها في أماكن أخرى، وتكسب صفقات سـلاح في عدد من الدول العربية، وهي تريد أن تسـتكمل هذا كله بالتنقل الحر إلى تل أبيب"[٥٤].

ج- وظهرت أمريكا بصـورة البلطجـي؛ "فالعـدوان الأمريكي على السودان وأفغانستان ليس إلا بلطجة وإرهاب دولة"[٥٥].

د- وظهرت أمريكا بصورة الدولة التي تكيل بمكيالين، وهنا يلاحظ أن هذه الصورة عن أمريكا قد تكررت في جميع صحف العينة البحثية (الأهرام – الشعب – الأهالي – الوفد)، وقد أبرزوا هذه الازدواجيـة التي تمثلت في عدم تـردد أمريكـا فـي توجيـه ضرباتها لرءوس الإرهاب في السودان وأفغانستان، ولكنها تعجـز عـن إظهـار أي تصـميم أمـام الإسرائيليين، وهي تحاول كذلك بشتى الطـرق أن تقهر الإسلام والمسلمين؛ بل وتحاول جر أوروبـا إلى بغض المسلمين[٥٦].

٥- كما ظهرت صورة كلينتون في الأهالي كرمز من رموز القوة الغربية بصورة غير أخلاقية، وخاصة بعد فضيحة مونيكا؛ بل إن جريدة الأهالي أبرزت في معالجتها الصحفية أن "عدوان أمريكا على السودان وأفغانستان غير أخلاقي وهدفه التغطية على مونيكا جيت"[٥٧]، وأن "كلينتون أصبح شخصية أكثر انهزاما"[٥٨].

ثالثًا: صورة الولايات المتحدة في خطاب الوفد:

تعددت جوانب صورة أمريكا في الخطاب الصحفي لجريدة الوفد؛ وذلك على النحو التالي:

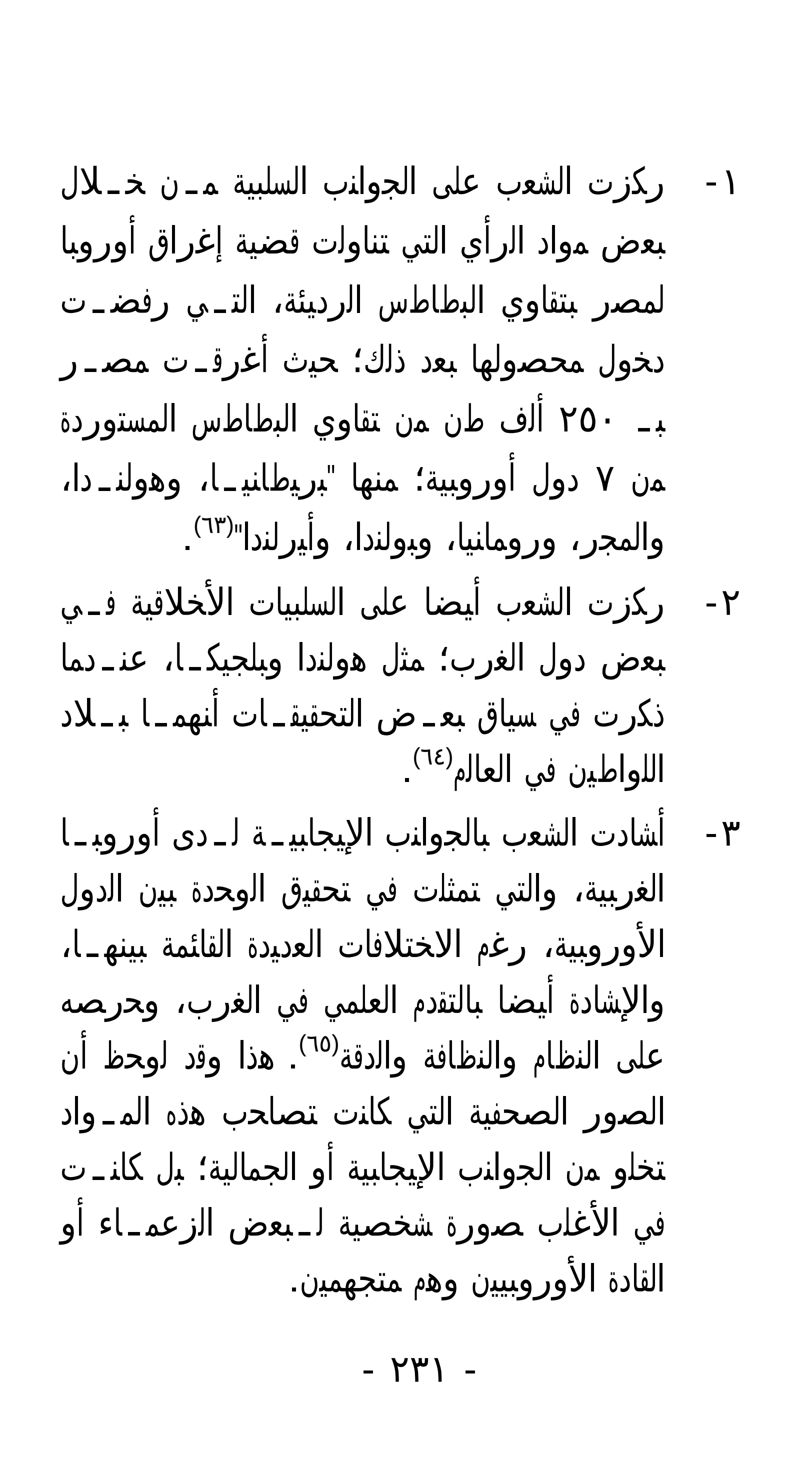
١- إنها دولة تعتدي على حق العرب الفلسطينيين في أراضيهم؛ "فليس هناك خلاف على أن أمريكا تحظى الآن بغضب شعوب المنطقة؛ لأن الشعوب تعلم أن إسرائيل لم تتمادَ في تحطيم مسيرة السلام إلا بسبب تأييد أمريكا لها[٥٩].

٢- إنها دولة متغطرسة وظالمة "تفرض حصارا تجويعيا رهيبا على العراق لأكثر من ٦ سنوات، ولم تكترث بأطفال يموتون، ومرضى لا يجدون الدواء، وشعب يحتضر"[٦٠].

٣- إنها دولة تكيل بمكيالين؛ فهي على سبيل المثال "تعرض ليبيا لحصار أمريكي مباشر منذ سنة ١٩٨٠، وتحاصر السودان، وتفرض عليها عقوبات على حساب شعبها، وتحاصر مصر في قراراتها التي تمس السياسة الأمريكية المتبعة في قضية الشرق الأوسط"[٦١]، وهي أمام ذلك "لا تفعل سوى مجرد الكلام والمناقشات أمام الهجمات الصربية الوحشية على مسلمي كوسوفا"[٦٢].

صورة الغرب الأوروبي في الصحف الحزبية:

شغلت أوروبا المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الاهتمام الصحفي، وتفاوتت الرؤية التي قدمتها كل من الشعب والأهالي والوفد عن أوروبا الغربية؛ إذ تراوحت ما بين الإيجابية والسلبية، وذلك على عكس صورة الولايات المتحدة التي غلب عليها الطابع السلبي، وتفصيلاً لذلك طرحت صحيفة الشعب صورة أوروبا على النحو التالي:



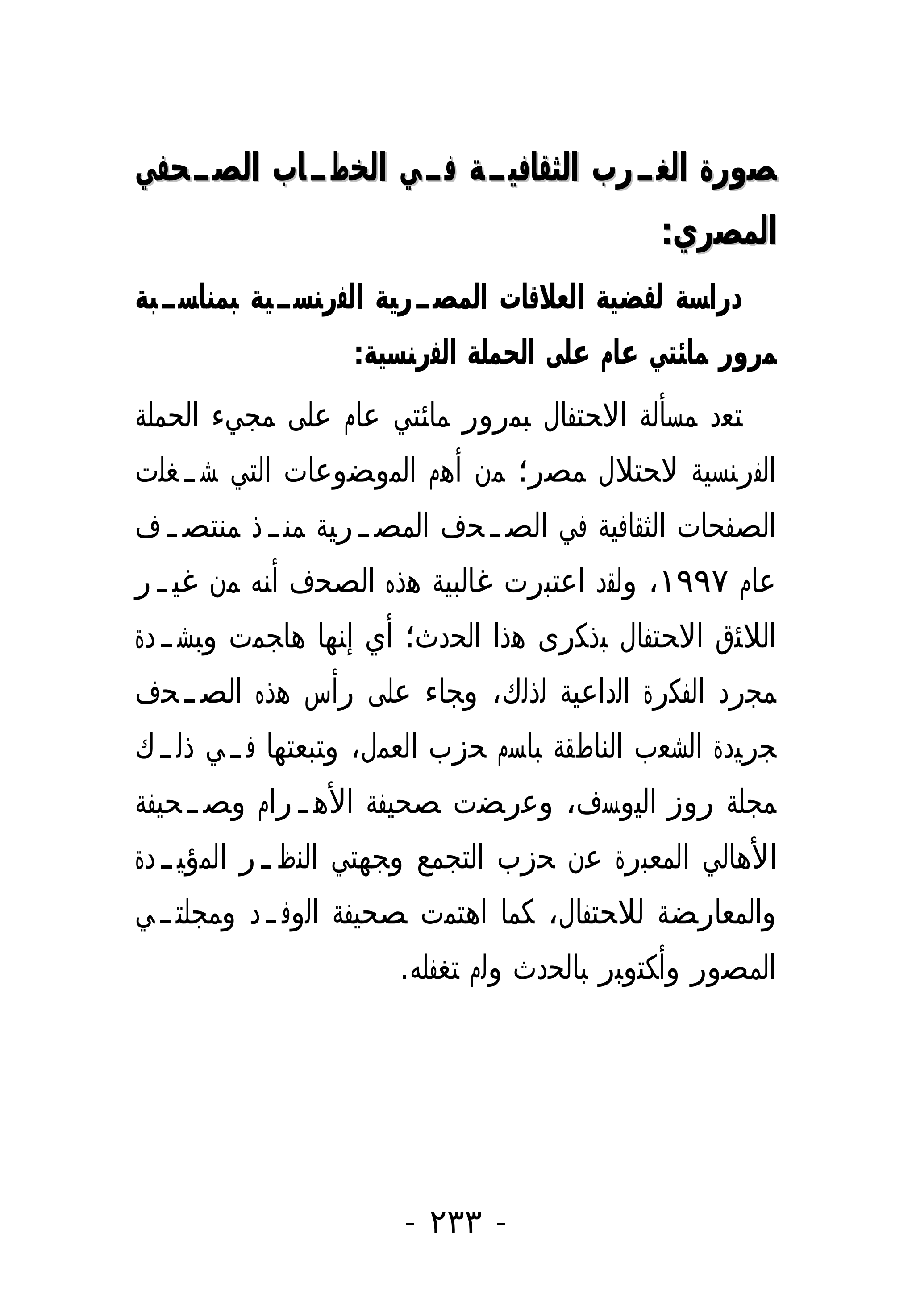
١- ركزت الشعب على الجوانب السلبية من خلال بعض مواد الرأي التي تناولت قضية إغراق أوروبا لمصر بتقاوي البطاطس الرديئة، التي رفضت دخول محصولها بعد ذلك؛ حيث أغرقت مصر بـ ٢٥٠ ألف طن من تقاوي البطاطس المستوردة من ٧ دول أوروبية؛ منها "بريطانيا، وهولندا، والمجر، ورومانيا، وبولندا، وأيرلندا"(٦٣).

٢- ركزت الشعب أيضا على السلبيات الأخلاقية في بعض دول الغرب؛ مثل هولندا وبلجيكا، عندما ذكرت في سياق بعض التحقيقات أنهما بلاد اللواطين في العالم(٦٤).

٣- أشادت الشعب بالجوانب الإيجابية لدى أوروبا الغربية، والتي تمثلت في تحقيق الوحدة بين الدول الأوروبية، رغم الاختلافات العديدة القائمة بينها، والإشادة أيضا بالتقدم العلمي في الغرب، وحرصه على النظام والنظافة والدقة(٦٥). هذا وقد لوحظ أن الصور الصحفية التي كانت تصاحب هذه المواد تخلو من الجوانب الإيجابية أو الجمالية؛ بل كانت في الأغلب صورة شخصية لبعض الزعماء أو القادة الأوروبيين وهم متجهمين.

أما صحيفة الأهالي؛ فقد عرضت في خطابها الصحفي صورة إيجابية للدول الأوروبية؛ حيث ركزت على مواقفها الإيجابية مع فلسطين في مواجهة أمريكا وإسرائيل في الأمم المتحدة، وأيضا أبرزت المشروعات الاستثمارية وجوانب القوة الاقتصادية والعلاقات التجارية بين مصر ودول أوروبا الغربية.

ولم تختلف صورة أوروبا الغربية في صحيفة الوفد عن الصورة التي قدمتها الصحيفتان الأخرتان (الشعب والأهالي)؛ إذ ركزت الوفد على وقفة أوروبا الإيجابية أمام تعنت وسلبية أمريكا في قضية الشرق الأوسط، كذلك لم تغفل الجوانب السلبية في صورة أوروبا، والتي تمثلت في الأزمة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي بسبب الإغراق، ولجوء أوروبا إلى فرض رسوم إغراق على الصادارات النسيجية المصرية لمدة ٥ سنوات، وتتزعم هذا الموقف كل من فرنسا وإيطاليا[٦٦]. وقد أبدت صحيفة الوفد تعاطفها الكامل مع الموقف المصري، مؤكدة أنها ترفض نظام الحصص الذي يريد الأوربيون تطبيقه على الصادارت المصرية، وخاصة المنتجات الزراعية[٦٧].



صورة الغـرب الثقافيـة فـي الخطـاب الصـحفي المصري:

دراسة لقضية العلاقات المصـرية الفرنسـية بمناسـبة مرور مائتي عام على الحملة الفرنسية:

تعد مسألة الاحتفال بمرور مائتي عام على مجيء الحملة الفرنسية لاحتلال مصر؛ من أهم الموضوعات التي شـغلت الصفحات الثقافية في الصـحف المصـرية منـذ منتصـف عام ١٩٩٧، ولقد اعتبرت غالبية هذه الصحف أنه من غيـر اللائق الاحتفال بذكرى هذا الحدث؛ أي إنها هاجمت وبشـدة مجرد الفكرة الداعية لذلك، وجاء على رأس هذه الصـحف جريدة الشعب الناطقة باسم حزب العمل، وتبعتها فـي ذلـك مجلة روز اليوسف، وعرضت صحيفة الأهـرام وصـحيفة الأهالي المعبرة عن حزب التجمع وجهتي النظـر المؤيـدة والمعارضة للاحتفال، كما اهتمت صحيفة الوفـد ومجلتـي المصور وأكتوبر بالحدث ولم تغفله.

بالنسبة لصحيفة الأهرام فقد عالجت فكرة الاحتفال بشكل متوازن؛ بأن عرضت وجهات النظر المتباينة فيه، فنشرت مقالاً للدكتور **فؤاد زكريا** بعنوان: "**الحملة الفرنسية ودهاء التاريخ**"؛ حيث أيد فكرة الاحتفال مركزا على الجوانب الإيجابية التي أحدثتها الحملة، وقارن ذلك بالمشاركة العسكرية التي قدمتها مصر لليمن خلال الحقبة الناصرية: "لم نكن فيها نستهدف شعب اليمن ذاته، بقدر ما كنا خاضعين لمنطق التنافس على النفوذ مع بعض القوى التي كانت تناوئ النظام المصري في ذلك الحين، وسندرك أن الجيش المصري عندما ذهب إلى اليمن قد فعل شيئًا مماثلاً لما فعله جيش نابليون عندما غزا مصر ومعه المطبعة (أعظم وأول اختراع حضاري في العصر الحديث)، ومئات من العلماء والمتخصصين في شتى فروع العلم، والذين جعلوا من تلك الحملة بداية لاكتشاف مصر.. إن هذا وحده هو الذي سيحتفظ به التاريخ للحملة الفرنسية على مصر وللحملة المصرية على اليمن، وهذا في كلتا الحالتين شيء يستحق الاحتفال".

أما عرضها للجانب المعارض للاحتفال بـذكرى الحملـة الفرنسية؛ فقد تمثل في سلسلة المقالات التي نشرتها الأهـرام للعديد من الكتاب، وأبرزهم **د. مصطفى عبد الغني**[٦٨] فـي مقاله الأسبوعي؛ حيث أكد على الطابع الاستعماري للحملـة الفرنسية، وأن لها من الفظـائع مـا لا يعـد ولا يحصـى. وبمتابعة ما كتب أو ما قيل لاحظنا أننا أمام ثنائية في الفهم: الاستعمار/ الحضارة، لا تلبث أن تتوحد في قضية واحـدة؛ قضية تشير إلى الفرنسيين كمستعمرين، ولا تلبـث القضـية الأخرى أن تقترب أكثر فـأكثر مـن الحضـارة؛ فيغيـب المستعمر وويلاته التي عرفناها من مصـادر عديـدة إبـان مجيء الحملة، ويتحول إلى حضارة وحسـب، والواقـع إن المراهنة على أن الحملة الفرنسية جاءت كمسـتعمر واقـع لا يقبل المجادلة؛ ففظائع الحملة تسود مراجع كثيـرة، مـن فظائع شبراخيت، ومعركة الأهـرام، وصـولاً إلـى كـل ما ارتكبه كليبر بفظاظة لم نعرفها في عصر جنكيز خان من قبل، ويجب أن نقول إن الغرب جاء إلينا في نهايـة القـرن الثامن عشر كمستعمر، وأرسلت الثورة الفرنسـية وعصـر التنوير من يبحث لهما عن أسواق جديدة؛ فكان الصراع بين

الفرنسيين والإنجليز سابقًا على ظهور الحملة في مصر وما ترتب عليها من القتل والتسفيه والحرق، وما تلا ذلك مما عرفناه من التاريخ الإنساني؛ يتلاشى معه الأثر الحضاري".
ويستخلص **د. عبد الغني** في النهاية وجهة نظره قائلاً إن: "الحملة الفرنسية ليست أكثر من حملة صليبية ثامنة، سبقتها الحملات الصليبية المعروفة في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، ويمكن التدليل على عنف الغرب وسوء نيته إلى أبعد من ذلك؛ وهو ما تعرفنا عليه في العصر الحديث في كثير من الأمثلة"[٦٨].

ويشبه **د. مصطفى عبد الغني** ما ابتغته فرنسا من فكرة الاحتفال بذكرى غزوها مصر بمحاولات الولايات المتحدة الأمريكية فرض هيمنتها على العالم بأسره: "الدلالة التي يجب أن نشدد عليها الآن خروجا من العموميات؛ أن الحديث عن الحملة الفرنسية ليس غير حديث عن الحملات التي من الغرب، وآخرها ما نعايشه ونشهده الآن من الهجمة (الحملة) الأمريكية الوقحة، ولا نحتاج إلى تأمل كبير لنلاحظ نفس الشبه الذي يخيم على كل هذه الحملات؛ فالغرب بتعبير مارجريت تاتشر انتهى عقب سقوط الكتلة الشرقية، وحين

سئلت إبان حرب الخليج في بداية التسعينيات عن العدو الأزلي؛ لم تكن في حاجة إلا لهز الكتف وهي تردد: الإسلام إنه عدو الغرب من الفرنسة إلى الأمركة [....]، والإمبريالية والرأسمالية [...]. وهذا ما لا نستطيع الخلاص منه كلما تحدثنا عن الحملة الفرنسية كإحدى حملات الصراع بين الغرب والشرق أو بين الشمال والجنوب، وهو ما يبدو أكثر حين يصور أن نهاية التاريخ هو انتصار الغرب النهائي"[٦٩].

وقد نشر الأهرام عدة أخبار تخص العلاقة المصرية الفرنسية من زاوية الحملة الفرنسية، وهي أخبار سلبية فيما يخص الجانب الفرنسي، فنشرت خبرا نقلاً عن صحيفة الأكسبريس مفاده أن شعب مصر قد صمد صمودا أدى إلى كسر شوكة قوات نابليون الزاحفة، وأن كبرياء نابليون سقطت في وحل مصر.

ومن عينة هذه الأخبار الخبر الذي عرض كتابا فرنسيا جديدا يكشف أن نابليون بونابرت لم يتخل عن حلم العودة من جديد لاحتلال مصر بعد فشل الحملة الفرنسية، ومهد بالفعل لغزوها مرة بإرسال عشرة جواسيس[٧٠].

هذا وقد حفلت الأهرام بالعديد من الردود على ما كتبه **د. فؤاد زكريا،** وأجمعت معظمها على خطأ المقارنة بين نابليون الذي جاء مصر غازيا وفاتحا، وعبد الناصر الذي أرسل القوات العربية إلى اليمن بناء على طلب القيادة اليمنية، ولمساعدة شعب اليمن في حربه ضد ظلم الأئمة واستبدادهم وقهرهم للشعب اليمني، وقد تمثلت هذه الردود في كتابات عديد من المفكرين وأساتذة الجامعات، وكتاب الأهرام أنفسهم. ولعل أبرز هذه الردود ما كتبه **د. مصطفى عبد الغني**.

أما **مجلة روز اليوسف؛** فقد شنت حملة منظمة ضد فكرة الاحتفال بذكرى الحملة الفرنسية على مصر؛ فقدمت تحقيقين يلخصان موقف المجلة من هذا الحدث، فقدم **وائل عبد الفتاح** تحقيقًا مطولاً شن فيه هجوما على مؤيدي فكرة الاحتفال(٧١): "**حملة فرنسية جديدة على مصر؛** هذا هو الاسم المتداول للمعركة التي تدور دفاعا عن الاحتفال، وأصبح اسما شعبيا للمعركة التي وصلت ذروتها الأسبوع الماضي إلى مجلس الشعب، حينما اعتذر وزير الثقافة **فاروق حسني** عما قاله في دفاعه عن الاحتفال، ووصفه بأنه زلة لسان، والحقيقة أنها

زلة موقف.. لأن الاحتفال لم يفرق بين نـابليون وفرنسـا، ولا بين الاستعمار والثقافة، وبدلاً من احتفال الثقافة المصرية بأفكار وإبداعات ديكارت وسارتر وجان جاك روسو وبلزاك ورامبو، وغيرهم من علامات الثقافـة الفرنسـية.. احتفـل **فاروق حسني** بنابليون بونابرت.. وتناول التحقيق محاولات قام بها الجانب المصري المؤيد لفكرة الاحتفال، والتي تمثلت في تغيير مسميات هذا الاحتفال، والكارثة أن الهجوم لم يقنع **الوزير فاروق حسني** بالتراجع؛ بل دفعه لاسـتخدام حيلـة تخفي الاحتفال تحت عنـاوين مبهـرة؛ مثـل الاحتفـالات بالعلاقات الثقافية بين مصر وفرنسا، وهو عنوان أثار ضجة لأنه يربط صراحة العلاقات الثقافية بالتاريخ الذي شحن فيـه نابليون جنوده إلى مدينة الإسكندرية. ولكـن الأذكيـاء فـي الطرف الفرنسي طلبوا تعديل العنوان لتخفيف تأثير الكارثة، والموافقون في الطرف المصري وصـلوا لهـذه الصـيغة السحرية: مصر وفرنسا آفاق مشتركة؛ أي إن الثقافـة هـي الغلاف الجذاب الأنيق الذي يتم خلاله تمرير فكرة أن نابليون تفضل علينا باحتلال مصر لكي ينقذها من الظلام الذي كانت تعيش فيه، وهي أسطورة من حق فرنسا أن تروجها وتحتفل بها".

وقدم **عبد ا   كمال** تحقيقًا حول نفس الموضوع أكد فيـه على أنه: "لم يكن الهدف حضارة أو ثقافة ولا يحزنون؛ كان الهدف هو الاستعمار.. وقد كان ما فعلته الحملـة الفرنسـية ينطبق تماما على هذا المعنى ولا يخرج عنه [...] والأدلـة كثيرة على أن الغرض لم يكن مدنيا، ولم يكن إنقاذ مصر من الجهل؛ وإنما كان اضطهادا وعنفًا وقتلى وصراعا من أجـل إنقاذ فرنسا في منافستها الدائمة مع إنجلترا، وكان الضـحايا هم أجدادنا، ثم جاء الأحفاد ليتناسوا الآن كل هذا ويزعمـون أن الحملة كانـت بدايـة العلاقـات الثقافيـة بـين مصـر وفرنسا[٧٢]".

كذلك قدم **محمد عودة** رؤيته في فكرة الاحتفال؛ وذلك بأن وضح أنه: "ليست قضية أن نحتفل أو لا نحتفل بمرور مائتي عام على الحملة الفرنسية إلى مصر، أو بالعلاقات الفرنسـية المصرية. القضية بماذا نحتفل [....] نحتفل بانتصار الشعب الصغير الأعزل على أقـوى جـيش فـي العـالم وقائـده الأسطوري، ليكسب أول حرب تحرير شعبية فـي التـاريخ الحديث، والتي شقت الطريق للشعوب المقهورة لنيل حريتها ولتقويض أخطر مشروع استعماري للسيطرة على الشـرق

والعالم، ثم استيعاب كل دروس الحملة لإقامة أول وأقوى دولة شرقية عربية؟.. لم يزعم أي معلق أو مؤرخ فرنسي مصري شرقًا أو غربا أن نابليون بونابرت جاء إلى مصر في ملحمة حضارية تنويرية، ليحمل إليها علوم وفنون الغرب، ويبشر بمبادئ الثورة الفرنسية في الحرية والمساواة والإخاء[٧٣].

جريدة الشعب:

ومن الصحف التي عارضت بشدة فكرة الاحتفال بمرور مائتي عام على قدوم الحملة الفرنسية على مصر؛ صحيفة الشعب، لسان حال حزب العمل المعارض؛ فقدمت **زينب عبد العزيز** مقالاً هاجمت فيه الفكرة من أساسها؛ لأن الحملة الفرنسية كانت حملة دموية، وإنها أبادت العلماء المصريين. وتساءلت عن العلاقة التي تربط بين التنوير وبين دك الجامع الأزهر، وسرقة الآثار، ونشر الفساد، وإباحة بيع الخمور[٧٤].

كما عرضت الصحيفة "الشعب" عرضا مطـولاً لكتـاب **د. ليلى عنان** أستاذة الحضارة الفرنسية: "الحملـة الفرنسـية تنوير أم تزوير"، والذي أكد على أن الحملة الفرنسية كانـت ركاما من الأساطير، نسجها الآبـاء والمؤرخـون ورجـال الثورة الفرنسية، كما طالب مثقفو سويسرا وألمانيا وإيطاليـا وهولندا بالاحتفـال بـالغزو الفرنسـي لأراضـيهم أسـوة بالمصريين. والكتاب بشكل عام أثبت أن الثـورة الفرنسـية كانت أسطورة كبرى تولدت منها سلسـلة مـن الأسـاطير والأوهام[٧٥].

وفي عدد ٢ يونيو ١٩٩٨؛ ربطت صحيفة الشـعب بـين مجيء الحملة الفرنسية وبين بداية التدخل في شئون الأقبـاط المصريين، في تحقيق بعنوان: "الجذور التاريخيـة لتـدخل الغرب في شئون أقباط مصر". وذلك إبان الاحتلال الفرنسي؛ على أساس أن نابليون تعمد إشعال النعرات الطائفية بتكوين فيلق المعلم يعقوب ونصارى الشام.

أما صحيفة الأهالي فقد اهتمت بهذا الموضوع، وعرضت عدة رؤى في هذه المسألة؛ منها المؤيد، ومنها المعـارض؛ فنشرت الجريدة موضوعا تناول تصريحا لـوزير الثقافـة، معارضا فيه للاحتفال؛ حيث طالب **حـازم شـحاته** محـرر الموضوع بضرورة تقديم الاعتذار من جانب رئيس فرنسـا عن جرائم حملة نابليون[٧٥].

أما أبرز الموضوعات والحوارات التي عبرت عن وجهة النظر الأخرى؛ فكان الحوار الذي أجراه **مجدي حسين** مـع **كامل زهيري**، وجاء في الحوار تأكيد من جانب **زهيري** على أن: "لفرنسا عدة أخطاء؛ الحملة الفرنسية، ومن قبلها الحملـة الصليبية، وحرب ١٩٥٦، وأن هذه الأخطاء "لم تمنعنا مـن توثيق العلاقات الثقافية "بـين مصـر وفرنسـا"، وترجمـة ما نريده في هذا الإطار"[٧٦].

ومن ذلك ما نشرته صحيفة الأهالي بقلم **عطية الصيرفي**: "من الثابت أن الحملة الفرنسية على مصـر رغـم صـفتها الاستعمارية؛ كانت بمثابة شروق من الغرب، انبثقـت منـه حياة جديدة تماما. الحملة الفرنسية كانـت عسـكرة المـدفع والمطبعة والعلم والعلماء؛ كانت بمثابة بروفة لحكـم محمـد

علي، وتأسيس مصر الحديثة بثرواتها الصناعية والزراعيـة والإنشائية والتعليمية، ومن وجهة نظر كاتـب المقـال فـإن الاحتفال بالحملة الفرنسية "ليس احتفالاً بها كغـزو، ولكنـه احتفال ببعث الوطنية المصرية الحديثة، واحتفال بمولد الثورة المصرية الحديثة في عـام ١٧٩٨"[٧٧]. ولـم تغفـل مجلـة المصور الحديث عن خطر الاحتفال بذكرى الحملة الفرنسية؛ فقدمت تصريحا **لكامل زهيري**[٧٨] يؤكد فيه أن مصـر لـن تحتفل بذكرى الحملة الفرنسية، وأنها لـن تعيـد الاعتبـار لديليسبس؛ نفس وجهة نظره التي أكدها في جريدة **الأهـالي**. حمل التصريح - كما نشرت المجلة - تحقيقًا كبيرا، يحمـل وجهات نظر المؤيدين والمعارضين للاحتفال، ونشر[٧٩] فيه تصريح لوزير الثقافة؛ أكد فيه على أن ما يتردد يمثل وجهة نظر ضيقة وغير منصفة، أما المؤيديون في التحقيـق فقـد أكدوا على أننا المستفيدين ثقافيا وسياحيا **(هـدى وصـفي)**، وأننا غيرنا تاريخ الاحتفال ومضـمونه **(كامـل زهيـري)**، أما المعارضون فطالبوا بالاحتفال بذكرى ثـورة القـاهرة، أو الاحتفال باكتشاف حجر رشيد، وأكدوا على أن الفرنسيين لم يتركوا المطبعة.

جريدة الوفد:

وقد شاركت صحيفة الوفد بدورها في معالجة الموضوع؛ فقدمت تحقيقًا حول الجدل الذي أحدثته فكرة الاحتفال بمرور مائتي عام على الحملة الفرنسية، وأبرزت فيه الآراء المؤيدة **(يونان لبيب رزق:** "الاحتفال ثقافي وفرصة لكسر الهيمنة الأمريكية، ومصر استفادت علميا"). والآراء المعارضة **(طارق البشري:** "الحملة الفرنسية كانت غزوا عسكريا، وفرنسا مطالبة بالاعتذار للشعب المصري"[(٨٠)]).

صورة المرأة الغربية في الصحافة المصرية:

في ضوء الاطلاع على الصحف اليومية، سواء القومية ("الأهرام")، أو الحزبية ("الشعب"، "الأهالي"، و"الوفد")، وذلك في إطار الدراسة الاستطلاعية؛ لوحظ افتقار هذه الصحف للمادة الإعلامية عن المرأة الغربية، لا سيما الصحف الحزبية، والتي خلت بعضها تماما من أبواب للمرأة؛ كجريدة الشعب.

أما **الأهرام** فقد ركزت الصحافة الخارجية علـى صـور عامة، تتعلق بمهام وظيفية ترتبط بـالمرأة الغربيـة؛ مثـل "جولات أولبرايت"، وبالتالي فهذه الأخبار لا تحقق الهدف من الدراسة في التعرف على الجوانب المختلفة لصورة المـرأة الغربية في الصحافة المصرية؛ ولذلك تـم التركيـز علـى صورة المرأة الغربية في مجلتي حـواء ونصـف الـدنيا؛ لتخصصهما في شئون المرأة؛ مما أتاح لنا التركيـز علـى المادة الإعلامية ذات العلاقة بالمرأة، سواء على المسـتوى المحلي أو العالمي؛ لرصد معالم الصورة الخاصـة بـالمرأة الغربية في الصحافة المصرية.. وتم اختيار شهري مـارس وإبريل عام ١٩٩٨، ويعزى هذا الاختيار إلى تـزامن هـذه الفترة مع الاحتفالات السنوية بيوم المرأة العالمي؛ حيث تـم إخضاع كافة الأشكال الصحفية (خبر، قصة إخبارية، حديث، تحقيق، ريبورتاج، ومادة فكاهية..... إلـخ) وكـذلك كافـة الموضوعات (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية.... إلخ) للعرض والتحليل.

وقد أسفرت الدراسة المسحية عن النتائج التالية:

أولاً : من ناحية الشكل:

١- لا توجد أجزاء فاصلة خاصة بأخبار وموضوعات متعلقة بالمرأة الغربية؛ حيث تواجدت المادة الإعلامية الخاصة بالمرأة الغربية في نفس الصفحات التي تتناول أخبار المرأة في مصر أو الوطن العربي.

٢- لم تشغل المادة الإعلامية الخاصة بالمرأة الغربية في مجلتي الدراسة مساحات كبيرة؛ بل كانت نسبتها قليلة لم تتجاوز ١٠% من إجمالي المادة الإعلامية الموجودة في كل عدد من أعداد المجلتين على حدة.

٣- غلب استخدام الشكل الخبري - سواء كان خبرا أو قصة إخبارية - في تناول الموضوعات الخاصة بالمرأة الغربية في مجلتي حواء ونصف الدنيا.

٤- لوحظ أن معظم الصور المستخدمة في كلتا المجلتين كانت لنساء أو فتيات غربيات، سواء كان ذلك مع أخبار خاصة بهن، أو أخبار عامة، وإن زاد استخدامها بشكل ملحوظ في مجلة نصف الدنيا.

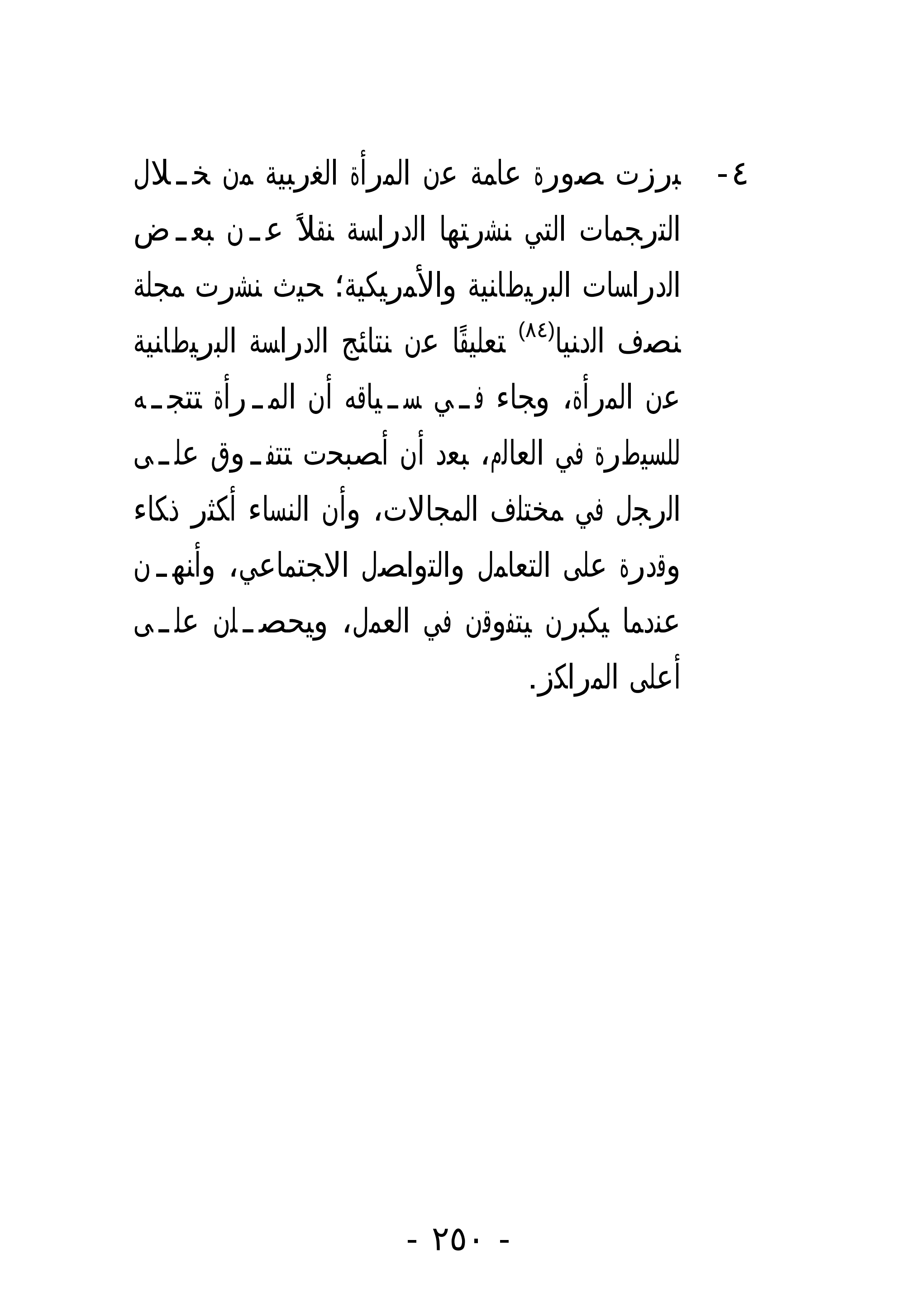
ثانيا: من ناحية المضمون:

١- اتسمت الأخبار والموضوعات الخاصة بالمرأة الغربية في كلتا المجلتين بالسطحية الشديدة؛ حيث ركزت تلك الموضوعات على نجوم الفن والأزياء في الدول الغربية، وزوجات السياسيين البارزين. من الأمثلة على ذلك ما نشرته مجلة نصف الدنيا عن النجمة العالمية "فرح فاوست"، عن أنها أجرت عملية لاستعادة جمالها"(٨١)، وأيضا الأخبار التي نشرتها عن زوجة كوفي عنان (وهي سويدية الجنسية) ومضمونها أنها تتميز بالهدوء، وأنها رسامة وقاضية في نفس الوقت"(٨٢).

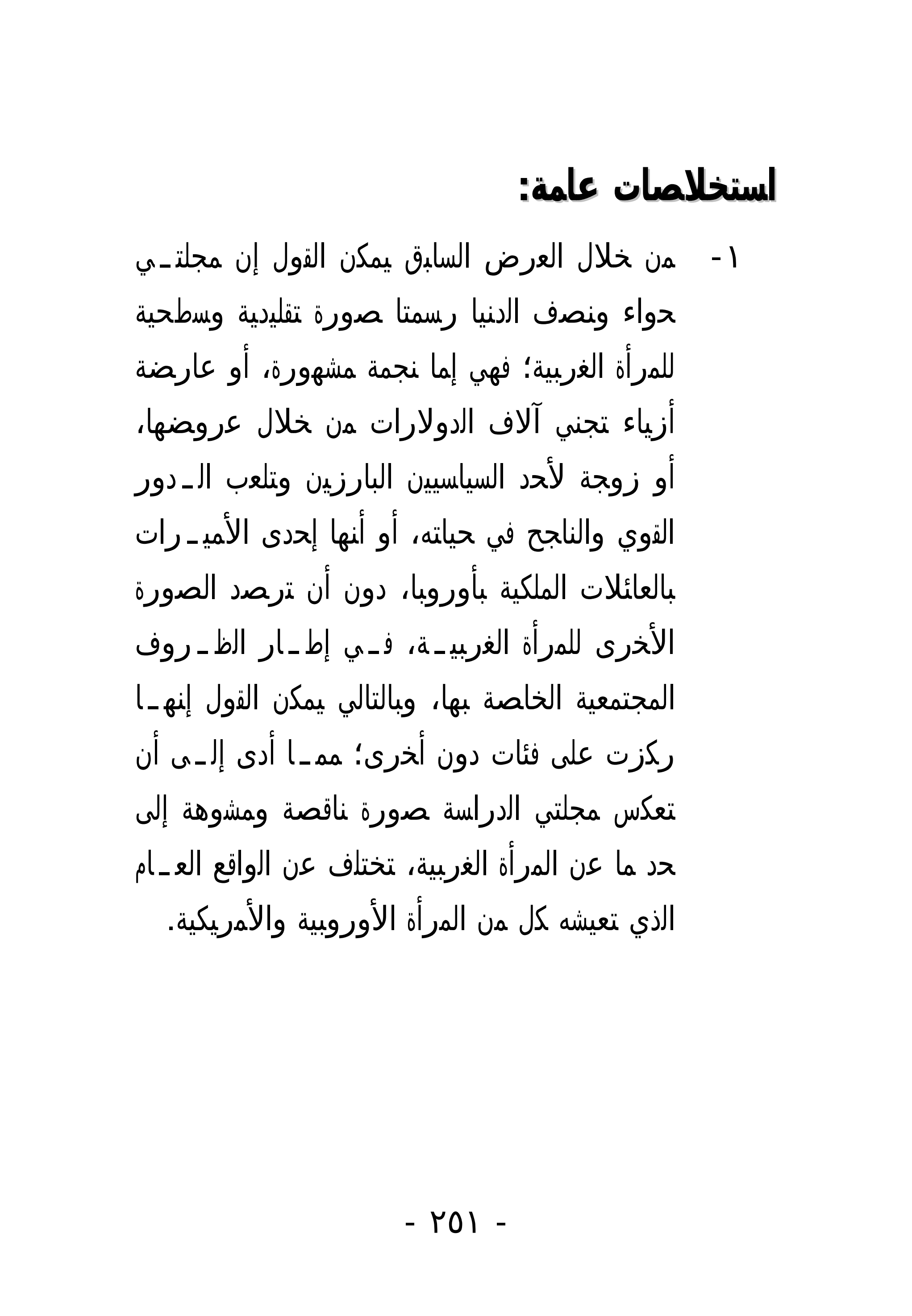
٢- برزت صورة نجوم هوليود في مقدمة الصور المرسومة عن المرأة الغربية، أو التي تعكسها المادة الإعلامية بشكل بارز، سواء عن نجمات عروض الأزياء، أو زوجة رجل السياسة التي تقف وراء زوجها وتكون أحد أسباب نجاحه في السلك الدبلوماسي، أو العمل السياسي بشكل عام، ثم الأميرات في المجتمع الغربي. وقد جاء هذا

الترتيب على هذا النحو في كل من مجلتي الدراسة. ومن الأمثلة على ذلك ما نشرته مجلة نصف الدنيا عن نجمة هوليود "بروك شيلدز"، وفقدانها رشاقتها بعد الزواج، وأيضا نشرت العديد من الأخبار عن أميرات موناكو ("إيرا وكارولين")، سواء كانت أخبارا شخصية، أو عن الموديلات التي يقومون بارتدائها في الحفلات. وقد ركزت على "ديانا جارتز" (وهي عارضة أزياء)؛ حول جمالها ورقة شخصيتها[٨٣]. كما نشرت مجلة حواء عن زوجة توني بلير رئيس وزراء بريطانيا، وأبرزت دورها في مساندة زوجها.

٣- اختفت تماما صورة المرأة الأوروبية أو الأمريكية العاملة، أو الفتاة الجامعية، أو حياة المرأة الغربية التي تنتمي إلى الطبقة الوسطى بشكل عام؛ وذلك في مجلتي الدراسة.



٤- برزت صورة عامة عن المرأة الغربية من خـلال الترجمات التي نشرتها الدراسة نقلاً عـن بعـض الدراسات البريطانية والأمريكية؛ حيث نشرت مجلة نصف الدنيا[٨٤] تعليقًا عن نتائج الدراسة البريطانية عن المرأة، وجاء فـي سـياقه أن المـرأة تتجـه للسيطرة في العالم، بعد أن أصبحت تتفـوق علـى الرجل في مختلف المجالات، وأن النساء أكثر ذكاء وقدرة على التعامل والتواصل الاجتماعي، وأنهـن عندما يكبرن يتفوقن في العمل، ويحصـلن علـى أعلى المراكز.

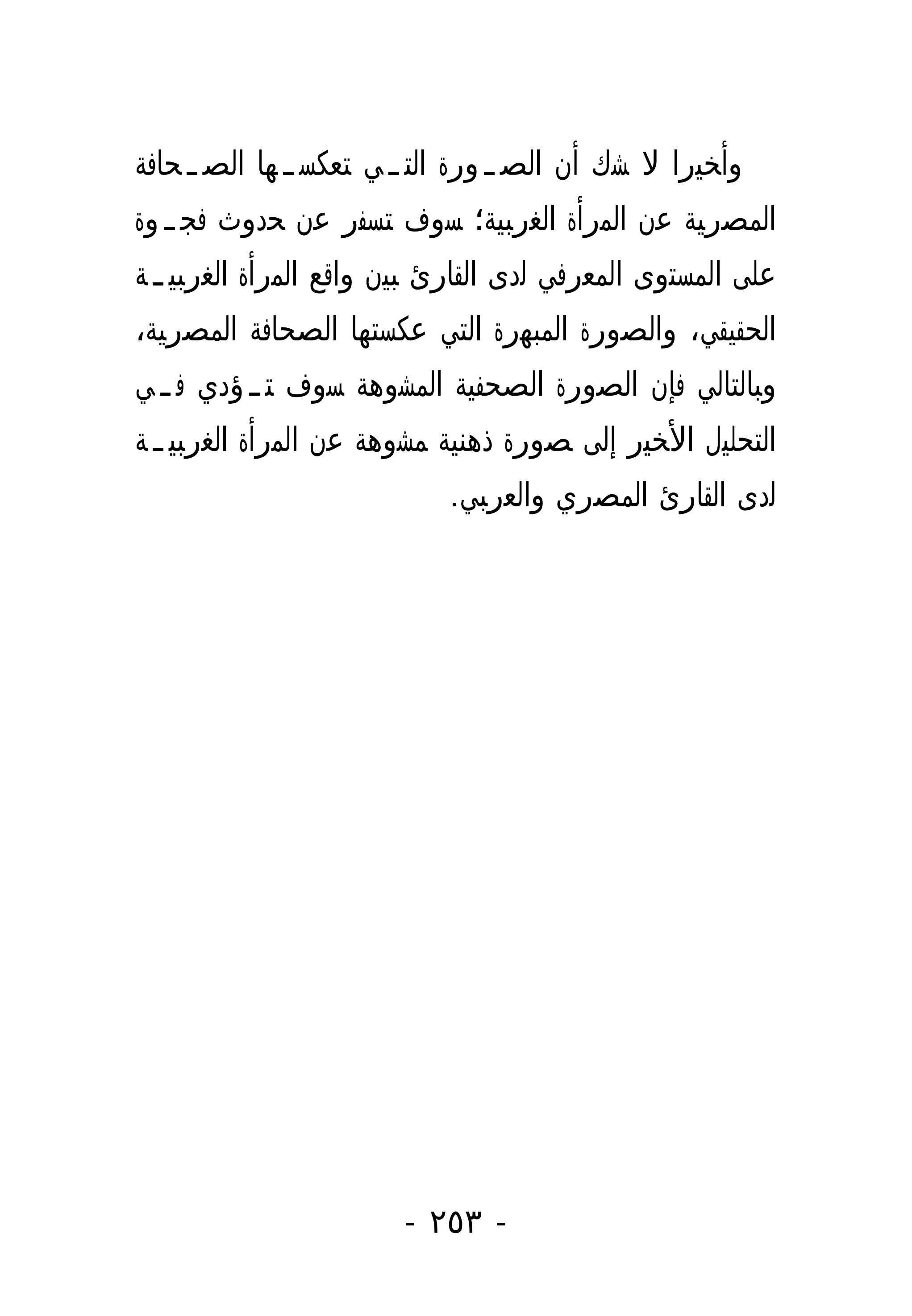


استخلاصات عامة:

١- من خلال العرض السابق يمكن القول إن مجلتي حواء ونصف الدنيا رسمتا صورة تقليدية وسطحية للمرأة الغربية؛ فهي إما نجمة مشهورة، أو عارضة أزياء تجني آلاف الدولارات من خلال عروضها، أو زوجة لأحد السياسيين البارزين وتلعب الدور القوي والناجح في حياته، أو أنها إحدى الأميرات بالعائلات الملكية بأوروبا، دون أن ترصد الصورة الأخرى للمرأة الغربية، في إطار الظروف المجتمعية الخاصة بها، وبالتالي يمكن القول إنها ركزت على فئات دون أخرى؛ مما أدى إلى أن تعكس مجلتي الدراسة صورة ناقصة ومشوهة إلى حد ما عن المرأة الغربية، تختلف عن الواقع العام الذي تعيشه كل من المرأة الأوروبية والأمريكية.

٢- التركيز على بعض النماذج النسائية الغربية؛ باعتبارها "قدوة" ذات طابع جذاب وخاص جدا؛ مما يؤدي إلى حدوث تناقض بين هذه النماذج وما يطرحه الواقع المصري من نماذج كادحة وجادة للمرأة المصرية في مختلف العصور. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما طرحته الصحافة المصرية عن نموذج المرأة الصلبة القوية المضحية المتفانية، فأشارت إلى روزا كيندي والدة الرئيس الأمريكي الراحل جون كيندي، وتغافلت عن آلاف النساء المصريات العربيات اللاتي ضربن المثل الأعلى في العطاء لأسرهن وأوطانهن في مختلف المجالات.

٣- التركيز بشكل واضح على نماذج معينة أو أسماء بعينها، وتتبع أخبارها بشكل دائم ومتكرر، دون وجود مبررات للتركيز على هذا النموذج؛ مثل "إيملدا ماركوس"، و"ديانا"، و"صوفيا لورين"؛ مما يشير إلى وجود تبعية واضحة في الاهتمام بموضوعات المرأة الغربية.. أي تبعية الصحافة المصرية للإعلام الدولي، الذي يركز على هذه الشخصيات النسائية في أوروبا وأمريكا.



وأخيرا لا شك أن الصورة التي تعكسها الصحافة المصرية عن المرأة الغربية؛ سوف تسفر عن حدوث فجوة على المستوى المعرفي لدى القارئ بين واقع المرأة الغربية الحقيقي، والصورة المبهرة التي عكستها الصحافة المصرية، وبالتالي فإن الصورة الصحفية المشوهة سوف تؤدي في التحليل الأخير إلى صورة ذهنية مشوهة عن المرأة الغربية لدى القارئ المصري والعربي.

الخاتمة

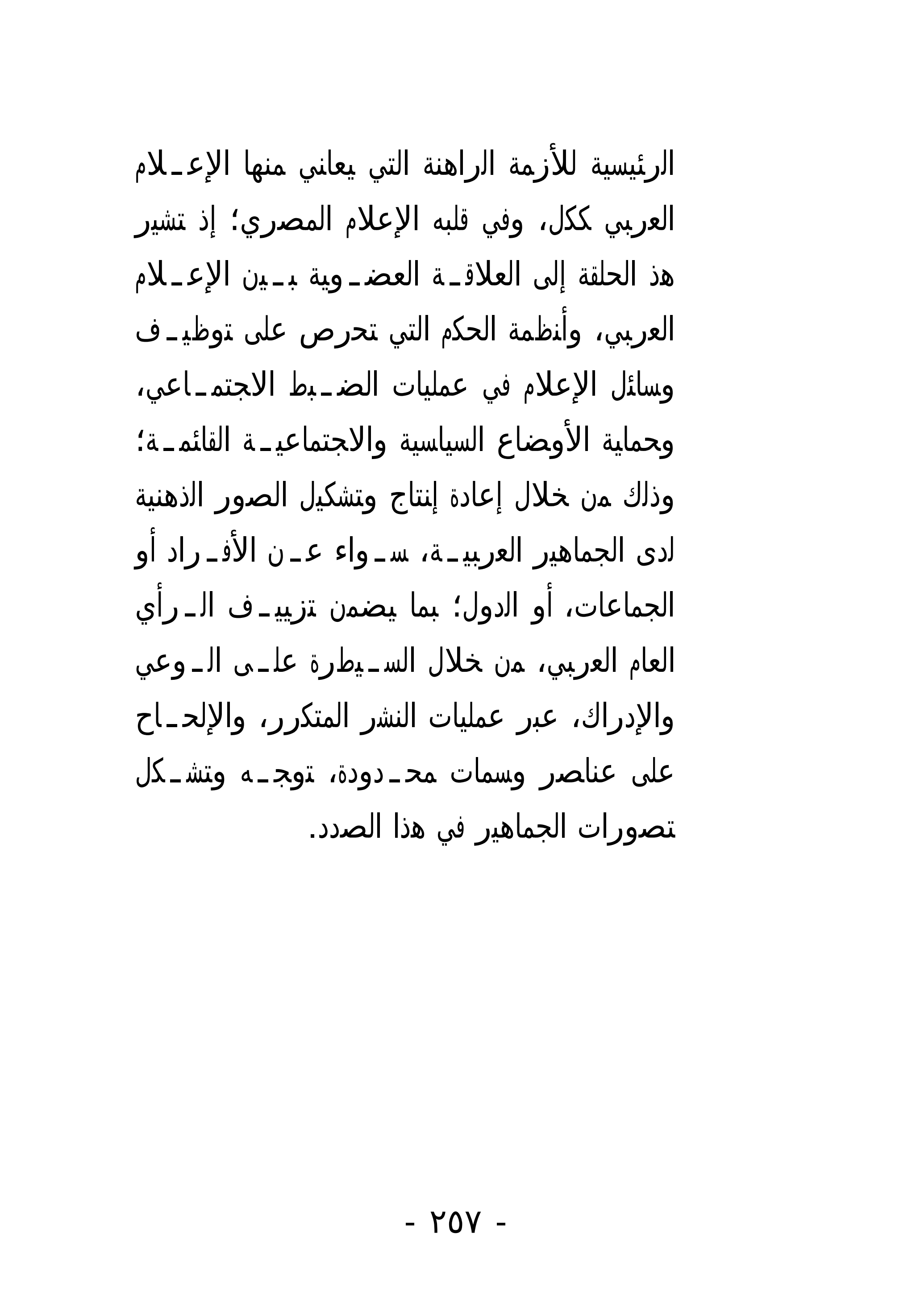
لقد أسفر الرصد والتحليل الإمبريقي لمعالم الصورة الإعلامية التي طرحتها الصحافة المصرية القومية والحزبية عن الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية) خلال حقبة التسعينيات؛ عن مجموعة من النتائج يمكن الاستناد إليها في التأكيد على صحة الفروض التي تصدرت هذه الدراسة، ويمكن إجمالها على النحو التالي:

١- فيما يتعلق بالصورة السياسية للغرب أثناء فترات الأزمة؛ انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالصفات والأدوار المنسوبة للغرب خلال أزمة الخليج (١٩٩٠ – ١٩٩١)؛ وذلك نظرا للدور الأمريكي الحاسم والقائد، سواء في اتخاذ قرار الحرب، أو إدارة العمليات العسكرية ضد العراق، حتى تم استعادة استقلال الكويت. وقد أجمع الكتاب والصحفيون المصريون على إدانة الدور الذي قامت به الولايات المتحدة في حرب الخليج، سواء الصحف القومية التي تمثلها الأهرام، أو الصحف

الحزبية والمعارضة؛ فقد قدمت الأهـرام خطابـا صحفيا يعكس غلبـة الأدوار السـلبية المنسـوبة للولايات المتحدة (٤٢ دورا سـلبيا) علـى الأدوار الإيجابية (١٠ أدوار إيجابية)؛ وذلك فـي تنـاقض واضح مع التصـور الرسـمي، ومـع السياسـة التحريرية للأهرام ذاتها، التي اتخذت موقفًا مؤيـدا للولايات المتحدة الأمريكية في معالجتها للأزمـة، ولكنها أفسحت مساحة لوجهـة النظـر الأخـرى للتعبير عن مواقف معارضة لأطروحات النظام.

وتؤكد هذه النتيجة على صحة الفـرض الأول للدراسـة، والذي يشير إلى "أن صورة الغرب السياسـية هـي نتـاج انعكاس لطبيعة أدوار ومواقف الغرب من القضايا العربيـة"؛ إذ تؤكد وجود ارتباط بين سمات صورة الغرب السياسية كما قدمتها الصحافة المصرية، وطبيعـة الممارسـات والأدوار الفعلية التي يقوم بها الغرب في القضايا المصرية والحاسـمة في العالم العربي، وقد اتضح ذلك من خـلال غلبـة الأدوار السلبية المنسوبة للولايات المتحدة والتحالف الغربـي علـى الأدوار الإيجابية أثناء حرب الخليج.

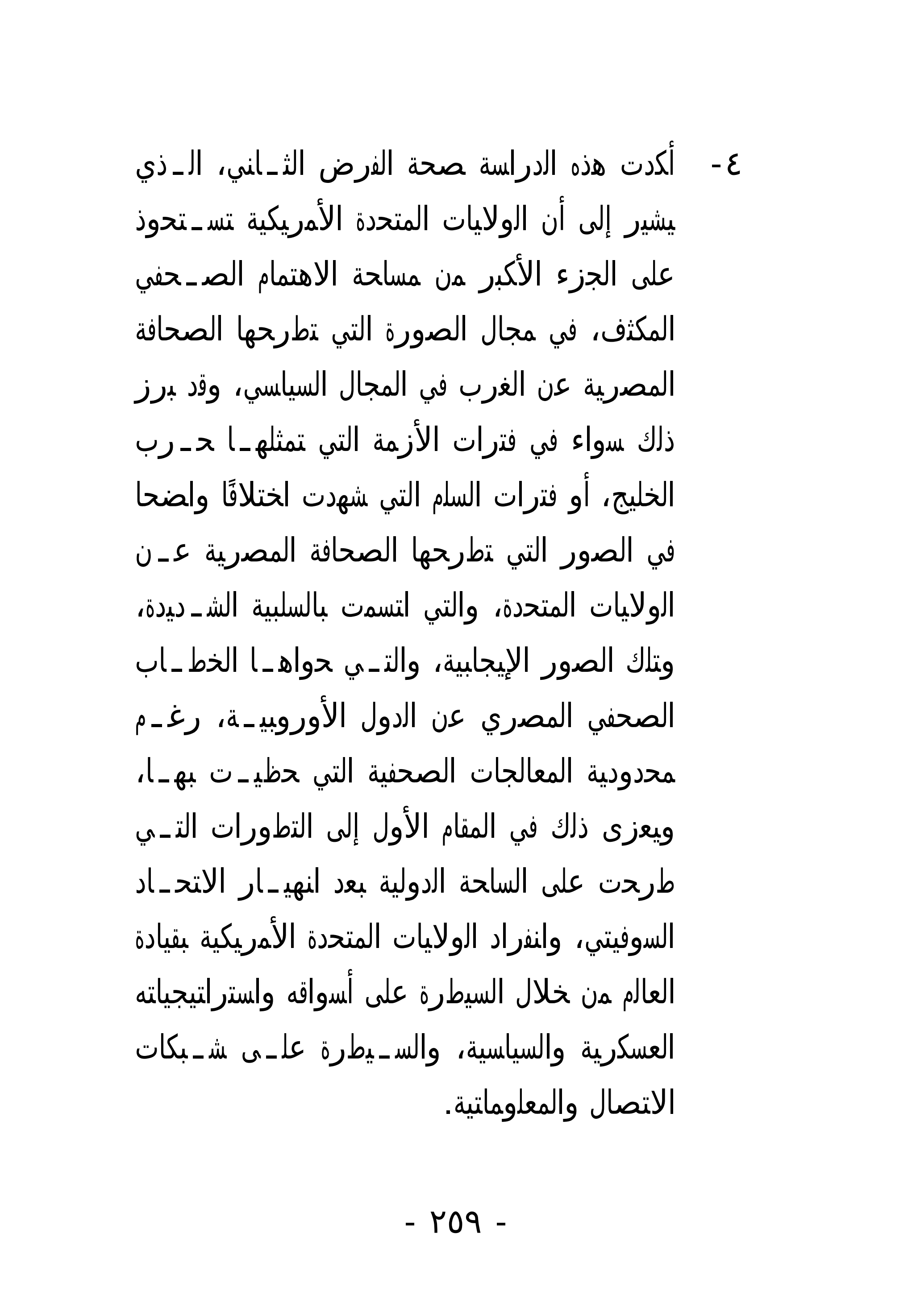
٢- كشفت الدراسة عن تجليات التبعية الإعلامية أثناء حرب الخليج، والتي برزت على مستويين؛ **المستوى المحلي** الذي تمثل في تبعية الصحف القومية (وتمثلها في هذه الدراسة جريدة الأهرام) للقيادة السياسية؛ مما انعكس على الافتتاحيات، وآراء بعض الصحفيين الذين حاولوا دحض الصورة السلبية للولايات المتحدة ودول التحالف الغربي أثناء حرب الخليج، من خلال دفاعهم عن مشروعية التدخل لتحرير الكويت وتأديب العراق، **أما المستوى الثاني** للتبعية؛ فقد برز من خلال الاعتماد شبه الكامل على الصحف الغربية، وتقارير مراسليها في الخليج، والنقل عن الإذاعات المرئية والمسموعة الأمريكية والأوروبية، وقد بدا الانقسام واضحا بين الإعلام الرسمي ومحاولاته لرسم صورة إيجابية عن الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين أثناء حرب الخليج، وبين الإعلام الحزبي المعارض للممارسات الغربية وتدخلاتها السافرة ضد المصالح العربية، وقد كشف ذلك عن الحلقة



الرئيسية للأزمة الراهنة التي يعاني منها الإعلام العربي ككل، وفي قلبه الإعلام المصري؛ إذ تشير هذ الحلقة إلى العلاقة العضوية بين الإعلام العربي، وأنظمة الحكم التي تحرص على توظيف وسائل الإعلام في عمليات الضبط الاجتماعي، وحماية الأوضاع السياسية والاجتماعية القائمة؛ وذلك من خلال إعادة إنتاج وتشكيل الصور الذهنية لدى الجماهير العربية، سواء عن الأفراد أو الجماعات، أو الدول؛ بما يضمن تزييف الرأي العام العربي، من خلال السيطرة على الوعي والإدراك، عبر عمليات النشر المتكرر، والإلحاح على عناصر وسمات محدودة، توجه وتشكل تصورات الجماهير في هذا الصدد.

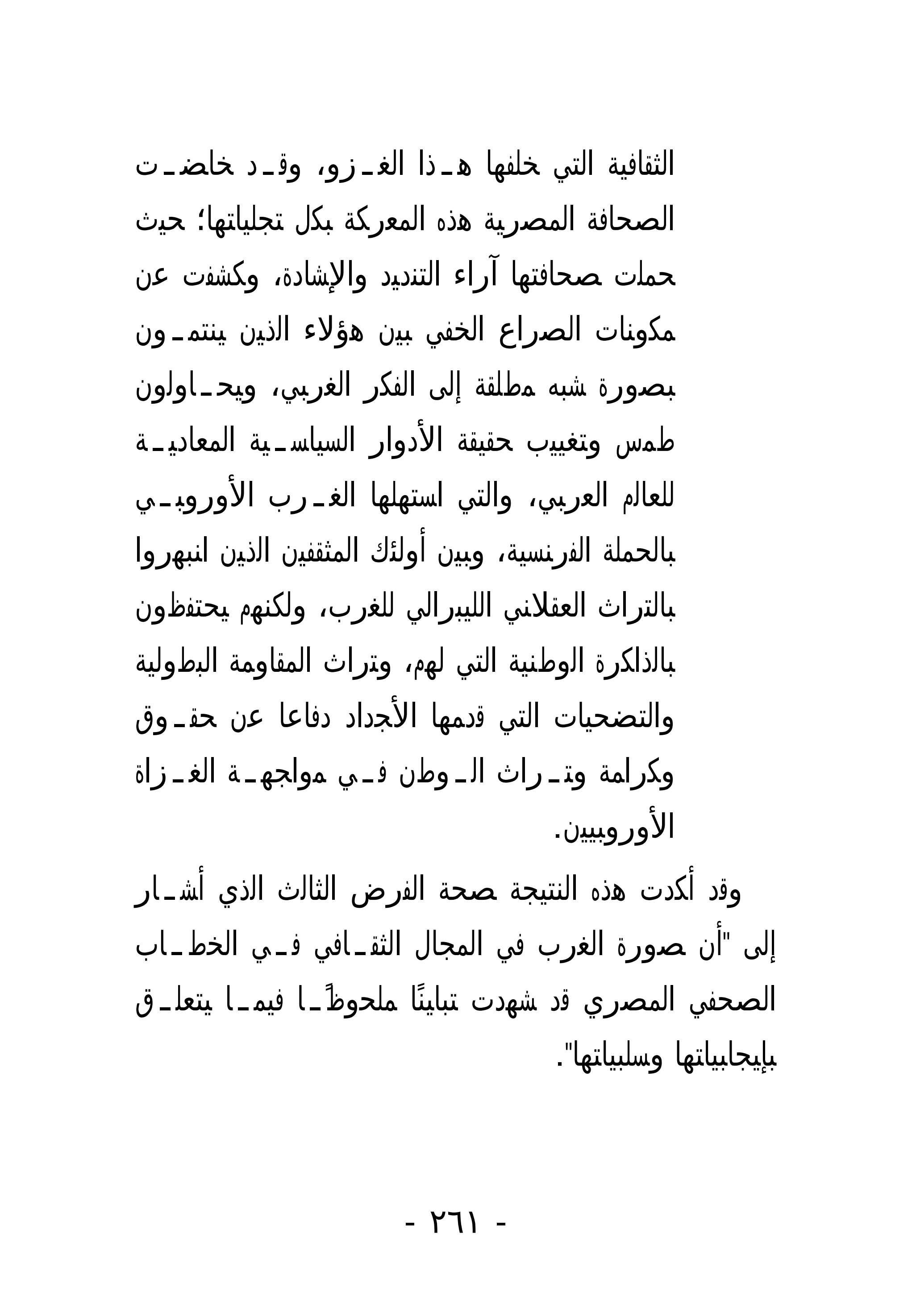


٣- ومن الشواهد التي أكدت صحة الفرض الأول ما كشفت عنه الدراسة من استمرار الصورة السلبية للولايات المتحدة في الخطاب الصحفي المصري في فترات السلم أيضا؛ وذلك بسبب استمرار مواقفها من القضايا العربية، وانحيازها الكامل للسياسات الإسرائيلية، وقد برز ذلك سواء في الخطاب الصحفي الرسمي ممثلاً في الصحف القومية، أو الخطاب الصحفي المعارض، والذي تمثله الصحف الحزبية. هذا فيما برزت صورة إيجابية لدول الاتحاد الأوروبي في الخطاب الصحفي المصري في نهاية التسعينيات، ومرجع ذلك إلى المواقف المعتدلة والمتزنة نسبيا التي التزمت بها الدول الأوروبية تجاه تطورات الصراع العربي الإسرائيلي، خصوصا بعد مجيء الليكود إلى الحكم، وتعثر عمليات التسوية بين إسرائيل والدول العربية؛ مما شجع الصحافة المصرية على الإشادة باستقلالية ونزاهة الموقف الأوروبي تجاه القضايا العربية، وإن كان ذلك لم يحل دون تصدي الصحافة المصرية لبدايات الصراع الاقتصادي الأوروبي العربي في رحلة العولمة، والذي جسدته أزمة الإغراق للسلع المصرية.



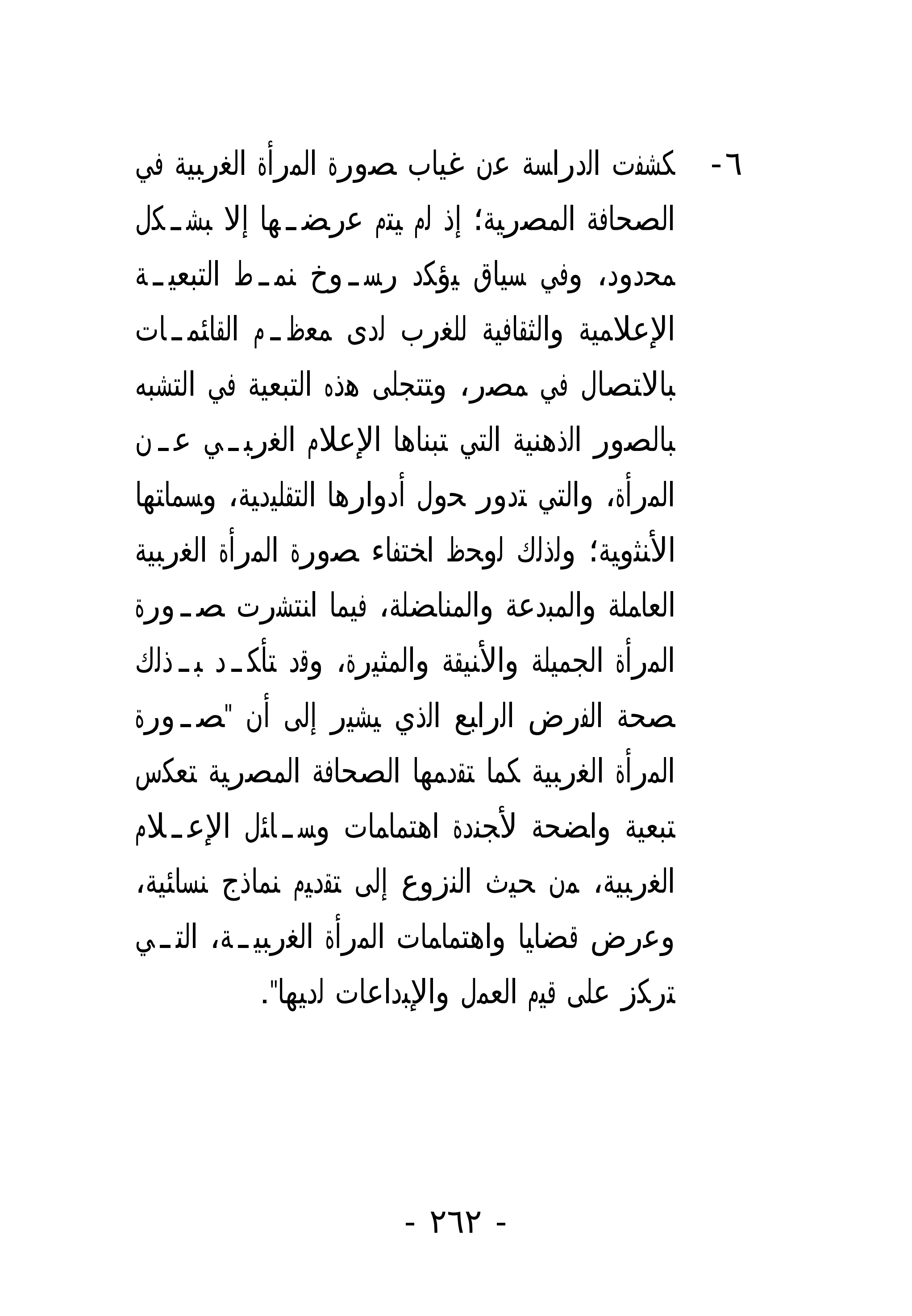
٤- أكدت هذه الدراسة صحة الفرض الثاني، الذي يشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تستحوذ على الجزء الأكبر من مساحة الاهتمام الصحفي المكثف، في مجال الصورة التي تطرحها الصحافة المصرية عن الغرب في المجال السياسي، وقد برز ذلك سواء في فترات الأزمة التي تمثلها حرب الخليج، أو فترات السلم التي شهدت اختلافًا واضحا في الصور التي تطرحها الصحافة المصرية عن الولايات المتحدة، والتي اتسمت بالسلبية الشديدة، وتلك الصور الإيجابية، والتي حواها الخطاب الصحفي المصري عن الدول الأوروبية، رغم محدودية المعالجات الصحفية التي حظيت بها، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى التطورات التي طرحت على الساحة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم من خلال السيطرة على أسواقه واستراتيجياته العسكرية والسياسية، والسيطرة على شبكات الاتصال والمعلوماتية.

٥- رغم انتماء غالبية الصفوة المثقفة من الكتاب والصحفيين المصريين إلى الثقافة الغربية، وعلى الأخص الأوروبية؛ حيث تعلمت في إطار النظم التعليمية المستقاه من التراث الغربي الأوروبي، ونهلت من مصادر الثقافة والفنون والإبداع الأوروبي، وإن كانت قد تأثرت بثقافة الصورة المرئية والمسموعة الأمريكية التي تكتسح العالم في الوقت الراهن؛ إلا أن محاولة الاحتفال بمرور مائتي عام على العلاقات الثقافية بين مصر وفرنسا قد كشفت عن الانقسام الحاد داخل صفوف النخبة المثقفة في مصر؛ إذ عارض أغلب المثقفين المصريين فكرة الاحتفال أصلاً، خصوصا وأنها تجري في سياق أسوأ أحداث الغزو العسكري الذي تعرضت له مصر في تاريخها الحديث، والمتمثل في الحملة الفرنسية (١٧٩٨ – ١٨٠١)، وجاء موقف الفئة المؤيدة محاولاً التخفيف من واقع التبعية للفكر الأوروبي؛ وذلك بالحرص على التمييز بين الغزو الفرنسي لمصر وبين الآثار



الثقافية التي خلفها هـذا الغـزو، وقـد خاضـت الصحافة المصرية هذه المعركة بكل تجلياتها؛ حيث حملت صحافتها آراء التنديد والإشادة، وكشفت عن مكونات الصراع الخفي بين هؤلاء الذين ينتمـون بصورة شبه مطلقة إلى الفكر الغربي، ويحـاولون طمس وتغييب حقيقة الأدوار السياسـية المعاديـة للعالم العربي، والتي استهلها الغـرب الأوروبـي بالحملة الفرنسية، وبين أولئك المثقفين الذين انبهروا بالتراث العقلاني الليبرالي للغرب، ولكنهم يحتفظون بالذاكرة الوطنية التي لهم، وتراث المقاومة البطولية والتضحيات التي قدمها الأجداد دفاعا عن حقـوق وكرامة وتـراث الـوطن فـي مواجهـة الغـزاة الأوروبيين.

وقد أكدت هذه النتيجة صحة الفرض الثالث الذي أشـار إلى "أن صورة الغرب في المجال الثقـافي فـي الخطـاب الصحفي المصري قد شهدت تباينًا ملحوظًـا فيمـا يتعلـق بإيجابياتها وسلبياتها".



٦- كشفت الدراسة عن غياب صورة المرأة الغربية في الصحافة المصرية؛ إذ لم يتم عرضها إلا بشكل محدود، وفي سياق يؤكد رسوخ نمط التبعية الإعلامية والثقافية للغرب لدى معظم القائمات بالاتصال في مصر، وتتجلى هذه التبعية في التشبه بالصور الذهنية التي تبناها الإعلام الغربي عن المرأة، والتي تدور حول أدوارها التقليدية، وسماتها الأنثوية؛ ولذلك لوحظ اختفاء صورة المرأة الغربية العاملة والمبدعة والمناضلة، فيما انتشرت صورة المرأة الجميلة والأنيقة والمثيرة، وقد تأكد بذلك صحة الفرض الرابع الذي يشير إلى أن "صورة المرأة الغربية كما تقدمها الصحافة المصرية تعكس تبعية واضحة لأجندة اهتمامات وسائل الإعلام الغربية، من حيث النزوع إلى تقديم نماذج نسائية، وعرض قضايا واهتمامات المرأة الغربية، التي تركز على قيم العمل والإبداعات لديها".

الهوامش والمراجع

١- آمال سعد المتولي: معالجة الصحف المصرية الحزبية والمستقلة لقضايا السياسة الخارجية، رسالة دكتـوراة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٩٦).

٢- حماد إبراهيم حامد: صورة الولايات المتحدة الأمريكية في الصحافة المصرية، دراسة مقارنـة بـين حقبتـي الستينيات والسبعينيات، رسـالة ماجسـتير، (جامعـة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨٦).

٣- إيناس محمد أبو يوسف: صورة العـالم الثالـث فـي الصحافة المصرية والأمريكية خلال الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٨٩، رسالة دكتوراة، (جامعـة القـاهرة: كليـة الإعلام، ١٩٩٥].

٤- Tayie Samy,: Images de la France et des Francies Dans la Presse Egyptienne, Communication Research, Faculty of Mass communication, Issue٦, ١٩٩١, pp. ٥ – ٣٦.

٥- حسن عماد عبد المنعم مكاوي: تدفق الأفلام الأجنبية في السينما والتليفزيون في جمهورية مصر العربية، رسـالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٧٩).

٦- عدلي سيد محمد رضا: تدفق البرامج من الخارج فـي تليفزيون جمهورية مصر العربية، مع تحليل مضمون بعض المواد الأجنبية في التليفزيون العربي، رسـالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام ١٩٨٩).

٧- انظــر: أنــيس منصــور: مواقــف، الأهــرام، ٧/ ٨/ ١٩٩٠، ص١٥.

٨- انظــر: أنــيس منصــور: مواقــف، الأهــرام ٢/ ١٠/ ١٩٩٠، ص١٤.

٩- انظر: أنيس منصور: مواقف،١٠/ ١١/ ١٩٩٠، ص١٦.

١٠- انظر: أنيس منصور: مواقف، ١٣/ ٨/ ١٩٩٠، ص ١٦.

١١- انظر: أنيس منصور: مواقف، ٢٢/ ٩/ ١٩٩٠، ص ٢٠.

١٢- انظر: أنيس منصور: مواقف، ١١/ ٨/ ١٩٩٠، ص ١٦.

١٣- انظر: أنيس منصور: مواقف، ١٠/ ١٩٩٠، ص ٢٦.

١٤- انظـر: صـلاح منتصـر: مجـرد رأي، الأهـرام، ١٦/ ٨/ ١٩٩٠، ص٧.

١٥- انظر: نجيب محفـوظ: حـرب الرهـائن، الأهـرام، ١٩٩٠/٩/٦، ص٢.

١٦- انظر: أحمـد بهجـت: صـندوق الـدنيا، الأهـرام ١٩٩٠/١٠/١٧، ص ٢.

١٧- انظر: مرسى عطا ا : الأهرام، ١٨/ ١٠/ ١٩٩٠.

١٨- انظر: افتتاحية الأهرام، ٢٠/ ١/ ١٩٩١.

١٩- انظر: مجموعة من الكتاب المصريين والعرب: ملف أزمة الإعلام في أزمـة الخلـيج، مجلـة الدراسـات الإعلامية، عدد خاص، ٦٤ يوليو، سبتمبر ١٩٩١.

٢٠- انظر: الأهالي، ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠.

٢١- انظر: الأهالي، يناير ١٩٩٠.

٢٢- انظر: الأهالي، ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ – يناير ١٩٩١.

٢٣- انظر: الأهالي، من نوفمبر إلى يناير ١٩٩١.

٢٤- انظر: الأهالي، يناير ١٩٩١.

٢٥- انظر: جريدة الشعب، خـلال الفتـرة مـن سـبتمبر ١٩٩٠ إلى يناير ١٩٩١.

٢٦- سـلامة أحمـد سـلامة: مـن قريـب، الأهـرام، ٣٠/ ٤/ ١٩٩٧، ص ٧.

٢٧- د. برهان غليون: نحـو مراجعـة تاريخيـة لأسـس العلاقات العربية الأمريكية، ٥/ ٥/ ١٩٩٧، ص ١١.

٢٨- رضا هلال: هوليود كل هذا العداء للعرب، الأهـرام ١٩٩٧/٤/١، ص ٧.

٢٩- عاطف الغمري: أهمية ما قيل عن مصر في مـؤتمر إيباك، الأهرام، ١٦/ ٤/ ١٩٩٧، ص ١١.

٣٠- سلامة أحمد سلامة: نجاح هناك وفشل هنا، الأهـرام، ١٩٩٨/٤/١٦، ص ٧.

٣١- هدى توفيق: كلينتون بين العرب وإسرائيل، الأهـرام، ١٩٩٧/٣/١٩، ص ١١.

٣٢- عامر سلطان: مشوار السلام، الأهرام، ٢/ ٣/ ١٩٩٧، ص٩.

٣٣- منصور أبو العزم: العالم بين الهيمنة الأمريكية وتعدد الأقطاب، الأهرام، ٢٠/ ٥/ ١٩٩٧، ص ١٠.
٣٤- سامح عبد ا : التعاون الأوروبي المتوسطي، الأهرام، ٣٠/ ٤/ ١٩٩٧، ص ٨.
٣٥- رضا هلال: كل هذا العداء للعرب،١/ ٤/ ١٩٩٧، ص٧.
٣٦- المجدوب، الأبعاد الاستراتيجية لأزمة الخليج، الأهرام، ١٩٩٧/٣/١٥، ص ٨.
٣٧- إحسان بكر: بعـد أن صـمتت المـدافع، الأهـرام، ١/ ٣/ ١٩٩٨، ص ١٠.
٣٨- د. أحمد إبراهيم محمود: حتى لا تقع أزمـة عراقيـة أمريكية أخرى، الأهرام، ١/ ٣/ ١٩٩٨، ص ١٠.
٣٩- شهادة أمريكية بقلم د. أحمد عبد الـرحمن: الشـعب، ١٩٩٧/٤/١.
٤٠- هدى مكاوي: افتراق المجتمع المصري مـن خـلال مراكز البحوث، الشعب، ١/ ٤/ ١٩٩٧.
٤١- جميل الطلباوي: الانتحار الجماعي وإفـلاس أمريكـا الروحي، الشعب، ٨/ ٤/ ١٩٩٨.

٤٢- محمد عبد القدوس: من النيل إلى الفرات: هدف معلن لإسرائيل ولأمريكا، الشعب، ٤/ ٨/ ١٩٩٨.

٤٣- صلاح بديوي: استعدادات أمريكية إسرائيلية للاعتداء على إيران، الشعب، ١٥/ ٤/ ١٩٩٧.

٤٤- محمود سلطان، الشعب، عدد ٤/ ٨/ ١٩٩٨.

٤٥- ربيع شاهين: أمريكا تستعد للعدوان على العراق بعد انسحاب بتلر، الشعب، ٧/ ٨/ ١٩٩٨.

٤٦- أمريكا تشن حربا بيولوجية ضد شعب العراق، الشعب، ١١/ ٨/ ١٩٩٨.

٤٧- صلاح بديوي: باتلر يفجر أزمة أخرى مع العراق، وموقف جديد لواشنطن، الشعب، ١٤/ ٨/ ١٩٩٨.

٤٨- قطب العربي: أمريكا تستأثر بنصف تجارة السلاح العالمية، وتثير النزاعات المحلية لتصريف أسلحتها، الشعب، ١٩٩٨/٨/١٨.

٤٩- علي القماش: الأمريكان يقدمون عقد إذعان لتحويل أثر إسلامي إلى مقهى ومطعم، الشعب، ٢١/ ٨/ ١٩٩٨.

٥٠- أحمد سيد حسن: كامب ديفيد طوق نجاة لكلينتون وعرفات ونتنياهو، الأهالي، ٩/ ٤/ ١٩٩٧.

٥١- أحمد سيد حسن: وقفة مع الصديق، الأهالي، ٩/ ٤/ ١٩٩٧.

٥٢- إسماعيل صبري عبد ا : ألفاظ ومعاني، الأهالي، ١٩٩٧/٩/١٢.

٥٣- محمد سيد أحمد: إدانة شعبية شاملة للبلطجة الأمريكية، الأهالي، ٢٦/ ٨/ ١٩٩٨.

٥٤- أبو المعاطي السندوي: هل تنجح أمريكا في جر أوروبا إلى حرب مقدسة ضد المسلمين، الأهالي، ٢٦/ ٨/ ١٩٩٨.

٥٥- نبيل مجلي: عدوان أمريكي غير أخلاقي لتغطية فضيحة مونيكا، الأهالي، ٢٦/ ٨/ ١٩٩٨.

٥٦- نبيل مجلي: كلينتون المهزوز سجين البيض الأبيض، الأهالي، ١٩/ ٨/ ١٩٩٨.

٥٧- رأي الوفد، عدد ٩/ ٨/ ١٩٩٨.

٥٨- سناء السعيد: نظرة موضوعية في السطوة الأمريكية، الوفد، ٢٠/ ٤/ ١٩٩٧.

٥٩- "كلينتون وبلير يناقشان سبل وقف هجمات الصين الوحشية"، ٨/ ٨/ ١٩٩٨.

٦٠- مجاهد العروسي: أوروبا أغرقت مصر بتقاوي البطاطس الرديئة، ورفضت دخول إنتاجها، الشعب، ١١/ ٨/ ١٩٩٨.

٦١- أشرف خليل: ٧ مليون سائح سنويا لأمستردام، الشعب، ١٨/ ٨/ ١٩٩٨.

٦٢- أشرف خليل: بروكسل تشهد ميلاد الوحدة العام القادم، الشعب، ١٨/ ٨/ ١٩٩٨.

٦٣- فتوح الشاذلي: تصاعد الأزمة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي، الوفد، ١٥/ ٨/ ١٩٩٨.

٦٤- مصر ترفض الشروط الأوروبية لاتفاقية الشراكة، الوفد، ١٩٩٧/٤/٢٢.

٦٥- مصطفى عبد الغني: الحملة الفرنسية ورطانة المثقفين، الأهرام، ١٦ فبراير ١٩٩٨.

٦٦- مصطفى عبد الغني: الحملـة الفرنسـية الأمريكيـة، الأهرام، ٢٣ فبراير ١٩٩٨.

٦٧- كبرياء نابليون وآثارها على المصـريين، الأهـرام، يولية ١٩٩٨.

٦٨- ديليسبس الأب أخطر جاسوس لنابليون فـي مصـر، الأهرام، ١٦ يونيو ١٩٩٧.

٦٩- وائل عبد الفتاح: وداعا بونابرت، أهلاً فاروق حسني، روزاليوسف، ١٦/ ٢/ ١٩٩٨.

٧٠- عبد ا كمال: الحملة الفرنسية استعمار لا هزار: شيخ الإسلام بونابرت، روزاليوسف، ٢٣/ ٢/ ١٩٩٨.

٧١- محمود عودة: الحملة الفرنسية لماذا نحتفـل وبمـاذا؟ روزاليوسف، ٢٥/ ٥/ ١٩٩٨.

٧٢- زينب عبد العزيز: الاحتفال بالحملة الفرنسـية احتفـال باستعمارنا وإبادة علمائنا، الشعب، ٣٠ ديسمبر ١٩٩٧.

٧٣- الحملة الفرنسية تنوير أم تزوير وركام من الأسـاطير نسجها الآباء والمؤرخون ورجال الثورة، عرض هدى مكاوي، الشعب، ٢٦ مايو ١٩٩٨.

٧٤- حازم شحاته: تصريح مستفز جديد لوزير الثقافة: من

يعارض الاحتفال بالحملة الفرنسية جاهـل، الأهـالي، ١٤ يناير ١٩٩٨.

٧٥- كامل زهيري يرد على منتقدي الاحتفالات المصرية/ الفرنسـية، حـوار مجـدي حسـين، الأهـالي، ٢١ يناير ١٩٩٨.

٧٦- عطية الصيرفي: الأهالي، ٢٨ يناير ١٩٩٨.

٧٧- تصريح لكامل زهيري: لن نحتفـل بـذكرى الحملـة الفرنسية ولا نعيد الاعتبـار لديليسـبس، المصـور، ١٠/ ٥/ ١٩٩٨.

٧٨- رغم رفض المثقفين وإصرار الوزير؛ بدأت احتفالات الحملـة الفرنسـية، حلمـي نمـنم، المصـور، ٢/ ١/ ١٩٩٨.

٧٩- الجدل مستمر حول الاحتفال بمرور مائتي عام علـى الحملة الفرنسـية: تحقيـق محمـود علـي، الوفـد، ٢٠ يناير ١٩٩٨.

٨٠- مجلة نصف الدنيا، ٥ أبريل ١٩٩٨.

٨١- مجلة نصف الدنيا، ١٢ أبريل ١٩٩٨.

٨٢- مجلة نصف الدنيا، ٢٦ أبريل ١٩٩٨.

٨٣- مجلة حواء، ١٨ أبريل ١٩٩٨.

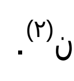
٨٤- مجلة نصف الدنيا، ١٩ أبريل ١٩٩٨.

قضايا البيئة بين الصحافة والرأي العام

قضايا البيئة بين الصحافة والرأي العام

لقد تركت لنا الحضارة العربية قبل الإسلام إرثًـا أدبيـا مرموقًا، تمثل في الشعر الجاهلي، الذي خلد علاقة التواصل الحميمة بين الإنسان العربي وبيئته الصحراوية، وأضـافت الحضارة الإسـلامية - خاصـة فـي العصـر العباسـي والأندلسي - إضافات بارزة في الاهتمام بالبيئـة الطبيعيـة، تمثلت في سياسات الحكام الذي أبدوا اهتماما غير مسبوق في العناية بتنمية الثروات الزراعية، والاهتمام بالأنواع النـادرة من النباتات والحيونات، كما سجلت كتابات الشعراء والعلماء العرب هذا الجانب، ثم جاء كتاب وفلاسفة عصـر النهضـة الأوروبيين الذين طرحوا إبداعاتهم مـن خـلال تصـورهم لمجتمع جديد، يعتمد على العلم وفلسفة العلوم كوسيلة أساسية لتغيير العالم، والسيطرة على الطبيعة، وتحقيـق مسـتويات حياتية أفضل للبشرية، وقد تجسد ذلك بوجـه خـاص فـي كتابات ديكارت وفرنسيس بيكون، وعلى الأخص في كتابـه المعروف باسم "أطلنطا الجديدة"(١).

ومع انطلاقة الثورة الصناعية في أوروبا، وامتلاك الأوروبيين للقدرة التكنولوجية التي ساعدتهم على إجراء تعديلات جوهرية على البيئة الأوروبية، ثم تنامي واتساع مجالات الصناعة الآلية الحديثة بسمتيها الأساسيتين المتمثلتين في شهيتها غير المحدودة للطاقة والمواد الأولية، وحاجتها المتزايدة إلى أسواق جديدة؛ مما دفع الأوروبيين إلى عمل لم يسبق له مثيل في التاريخ؛ ألا وهو غزو كل بقاع الأرض المعروفة آنذاك والمجهولة، وكان ذلك إيذانًا ببدء مرحلة الاستعمار الأوروبي لمجتمعات الجنوب، والذي يجسد أبشع أشكال العنف التاريخي؛ حيث أدى إلى تفكك البيئة في دول الجنوب بإخضاعها لمنطق الآلة، وعدوانها على البيئات الزراعية بتغيير معالمها العمرانية، وإدخال معالم عمرانية تخدم ثقافة الغزاة على حساب الثقافات المحلية، وفرض نمط إنتاج استغلال أدى إلى ازدياد مساحات الفقر، وتفاقم ظاهرة النزوح إلى المدن أو خارج الأوطان[٢].



ولقد برزت مشاكل البيئة بصفة ملحة عندما اتضح اختلال التوازن بين الإنسان وبيئته؛ فبعدما كانت البيئة بناء حضريا متماسكًا يتجاوب مع حاجات الإنسان، ويساهم في نموه وازدهاره الثقافي؛ أصبحت البيئة محيطًا مختل البناء، يخضع لقوى عملاقة طاغية هي قوى التكنولوجيا ورءوس الأموال؛ حيث تتوارى فيه إنسانية الإنسان وقيمه الروحية، وهويته الثقافية، ويسيطر عليه الإحساس بالغربة والاستلاب.

وفي إطار التداعيات السلبية التي أفرزها التقدم التكنولوجي في الدول الصناعية في الشمال؛ طرحت تحديات بيئية جديدة لم تعد مناقشتها والاهتمام بحلها مقصوران على الدوائر العلمية فحسب؛ بل أدت بعض الكوارث البيئية الناتجة عن تلوث الهواء والماء (والتي تعرضت لها بعض المناطق الصناعية في أوروبا والولايات المتحدة) إلى تصاعد الوعي البيئي لدى الشعوب الأوروبية والأمريكية خلال حقبة الخمسينيات، أما الستينيات فقد شهدت اتساع مظاهر الاحتجاج الشعبي الأمريكي ضد حرب فيتنام، وعلى الأخص ضد استخدام القوات الأمريكية للمبيدات، التي استخدمت ضد الفيتناميين، كما كان لصدور كتاب راشيل كارسون في نهاية

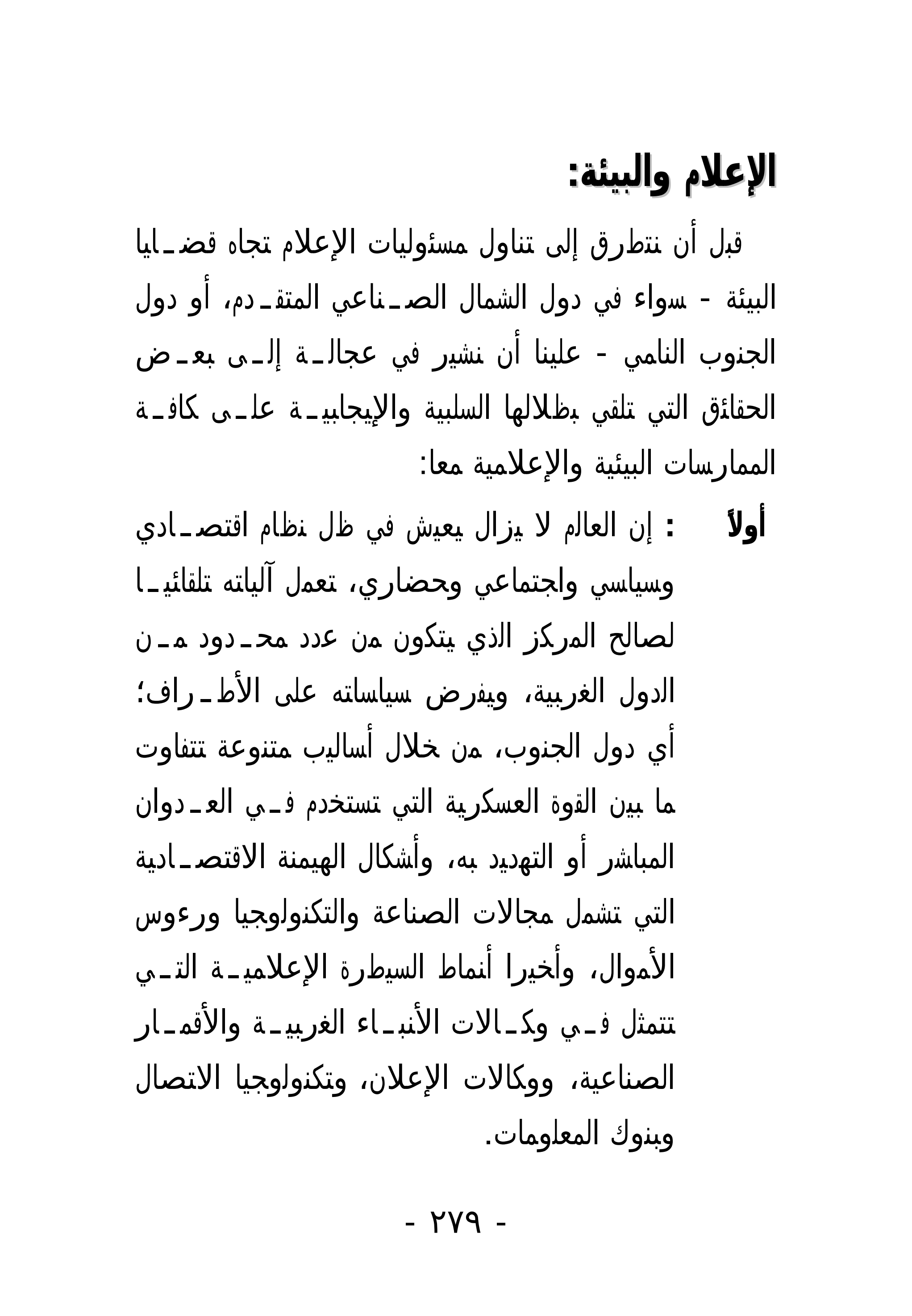
عام ١٩٦٣ (الذي سلط الضوء على الآثار السلبية للتكنولوجيا والمبيدات الكيماوية الحشـرية) تـأثير حاسـم فـي موافقـة الكونجرس الأمريكي على إصدار قانون السياسـة الوطنيـة للبيئة عام ١٩٦٩، والذي يقضي بضـرورة دراسـة الآثـار السلبية للمشروعات الصناعية قبل الترخيص بإقامتها[٣].

هذا وقد تواصل الاهتمام الجماهيري بقضايا البيئة في كل من أوروبا وكندا واليابان، وبعض الـدول الناميـة، حتـى عام ١٩٦٩، عندما اقترحت حكومة السويد عقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن حمايـة البيئـة البشـرية عـام ١٩٧٢ فـي استوكهولم، ويعد هذا المؤتمر أهم نقطة تحول فـي تـاريخ الوعي البيئي، ولعل أبرز إنجازاته إنشـاء برنـامج الأمـم المتحدة للبيئة في نفس العام.

وقد أوضح هذا المؤتمر الطابع العلمي لمشكلات البيئة، رغم اختلاف أولوياتها في دول الشمال عنها في دول الجنوب، كمـا أبرز المفهوم الشامل لقضايا البيئة الذي يتجاوز النظرة التقليدية القاصرة على جوانب البيئة الطبيعية، ويؤكد على علاقة البيئـة وتأثرها بالأوضاع السكانية والاجتماعية والحضارية، ونسـق العلاقات الدولية السائدة، وعلى الأخص التعـاون الاقتصـادي الدولي الذي يشمل قضايا الديون والتجارة والإعانات.

هذا وقد اضطلعت الجماعات العلمية والمنظمـات غيـر الحكومية بدور رئيسي في النهوض بحركة الوعي البيئـي؛ حيث قدم علماء البيئة إسهامات بارزة في مجالات الزراعـة والصحة العامة، ونبهوا مبكرا إلى الأخطار البيئية الناجمـة عن سوء استخدام الموارد وكثافة استخدام التكنولوجيا، وقـد أسهم التفاعل بين هؤلاء العلماء والمنظمات غير الحكوميـة ووسائل الإعلام في خلق وعي جماهيري متزايـد بالقضـايا البيئية؛ مما خلق بدوره ضغوطًا سياسية دفعت الحكومات إلى اتخاذ مواقف مسئولة إزاء مشكلات البيئة.

وهناك ثلاث توجهات أساسية سـيطرت علـى مواقـف واتجاهات حماة البيئة: يطالب أنصار التوجه الأول بضـرورة إرساء تشريعات بيئيـة قويـة، ويركـزون علـى الحلـول التكنولوجية لمشكلات البيئة، أما التوجه الثاني فيركز أصحابه على ضرورة تشجيع جماعات الضغط للتأثير علـى صـناع القرار لانتهاج السياسات الكفيلة بحماية البيئة مـن الأخطـار التي تتهددها، ويتبنى أنصار التوجه الثالث رؤية نقدية لقضـية التكنولوجيا والطاقة؛ حيث يدعون إلى ضرورة العمـل علـى تطوير تكنولوجيا بديلة، وتشجيع الاعتمـاد الجمـاعي علـى الذات، وينتمي أغلب أنصار هذا التيار إلى دول الجنوب(٥).



الإعلام والبيئة:

قبل أن نتطرق إلى تناول مسئوليات الإعلام تجاه قضـايا البيئة - سواء في دول الشمال الصـناعي المتقـدم، أو دول الجنوب النامي - علينا أن نشير في عجالـة إلـى بعـض الحقائق التي تلقي بظلالها السلبية والإيجابيـة علـى كافـة الممارسات البيئية والإعلامية معا:

أولاً : إن العالم لا يزال يعيش في ظل نظام اقتصـادي وسياسي واجتماعي وحضاري، تعمل آلياته تلقائيـا لصالح المركز الذي يتكون من عدد محـدود مـن الدول الغربية، ويفرض سياساته على الأطـراف؛ أي دول الجنوب، من خلال أساليب متنوعة تتفاوت ما بين القوة العسكرية التي تستخدم فـي العـدوان المباشر أو التهديد به، وأشكال الهيمنة الاقتصـادية التي تشمل مجالات الصناعة والتكنولوجيا ورءوس الأموال، وأخيرا أنماط السيطرة الإعلاميـة التـي تتمثل فـي وكـالات الأنبـاء الغربيـة والأقمـار الصناعية، ووكالات الإعلان، وتكنولوجيا الاتصال وبنوك المعلومات.

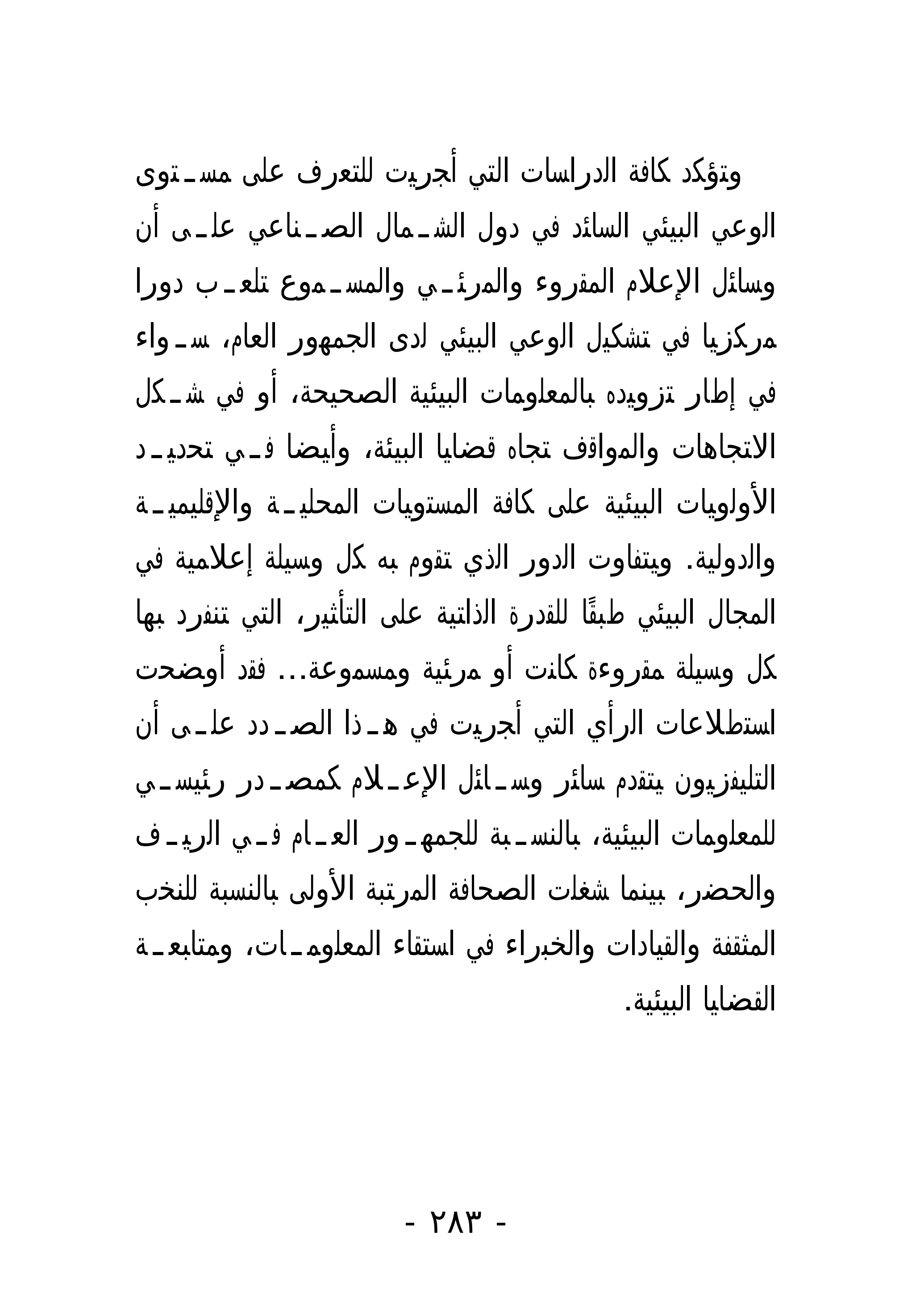
ثانيا : الدور الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسية في مجال الإعلام البيئي، والمعروف أنها تزيد عن ٣٧ ألف شركة عالمية، تهيمن على ٨٠% من التجارة العالمية، و٧٥% من الاستثمارات الخارجية، وتتحكم في نقل التكنولوجيا، وتفرز مصانعها نصف الغازات المسببة للتغيرات المناخية، وهناك علاقة ود مفقودة بين هذه الشركات وجماعات حماية البيئة، ولقد عمدت هذه الشركات إلى إنشاء مكاتب للعلاقات العامة تنتشر في كافة أنحاء العالم، وتعمل بدأب ومثابرة على استقطاب رجال الإعلام والعمل على تحويلهم إلى أدوات دعائية لها، من خلال اتخاذ مواقف حيادية أو سلبية تجاه قضايا البيئة، أو استخدامهم لخلق البلبلة لدى الرأي العام، عندما تستفحل الأمور البيئية، ويصبح من المحال تفاديها، كما تستعين هذه الشركات بوكالات الإعلام لمواجهة خصومها من أنصار حماية البيئة.

ثالثًا : الدور الذي تقـوم وكـالات الإعـلان الدوليـة (٢٥ وكالة دولية، منها ٢٢ وكالة أمريكيـة) فـي الترويج للتكنولوجيا الملوثة للبيئة، وتشجيع الأنماط الاستهلاكية التي تهدف في الأساس إلـى إلحـاق الضرر بخطط التنمية الوطنية في دول الجنـوب، فضلاً عن تأثيرها السلبي على حرية الـرأي فـي وسائل الإعلام. ولا شك أن هذه الإعلانات تضـع وسائل الإعلام في مأزق حرج، يهدد مصـداقيتها أمام الرأي العام؛ إذ إنها تتبنى الدفاع عن قضـايا البيئة والتنمية المتواصلة، وفي ذات الوقـت تفـرد صفحاتها وتخصص بعض برامجها للإعلان عـن السلع الملوثة للبيئة، والمهددة للصحة العامة[٦].

رابعا : التقدم التكنولوجي الهائل الذي أحرزتـه وسـائل الإعلام، ووصولها إلى مجموعات سكانية متنوعة، وعدم اقتصارها على سكان المدن والعواصم؛ ممـا أدى إلى حدوث تحول أساسي في طبيعـة الأدوار والوظائف التي تقوم بها وسائل الإعلام المقـروء والمرئي والمسموع، في معالجتها لمختلف أوجـه

النشاط الاجتماعي والسياسي والثقافي، وفي قلبهـا قضايا البيئة، والتي تتحدد أصـلاً وفـق القـوانين العامة التي تحقق مصالح القوى الاجتماعية التـي تتحكم في مصادر الثـروة الاقتصـادية والسـلطة السياسية.

وتشير الدراسات والبحوث إلى أن نقطة الانطـلاق فـي الاهتمام الإعلامي بقضايا البيئة قد بدأت ثم تنامت واتسـعت بعد مؤتمر استوكهلم، الذي يعد البداية العالمية للوعي البيئي، خصوصا وأنه أكد على حق الإنسان في الإعـلام البيئـي، ضمن الإعلان الدولي عن حقوق الإنسـان البيئيـة، الـذي أصدره عام ١٩٧٣، وقد لعب برنامج الأمم المتحـدة للبيئـة (الذي يعد من أبرز ثمار هذا المؤتمر) دورا بارزا في تزايد الاهتمام الإعلامي بقضايا البيئة منـذ نهايـة السـبعينيات، وطوال حقبة الثمانينيات، حتى بلغ ذروته العالمية في مؤتمر الأرض في البرازيل عام ١٩٩٢.

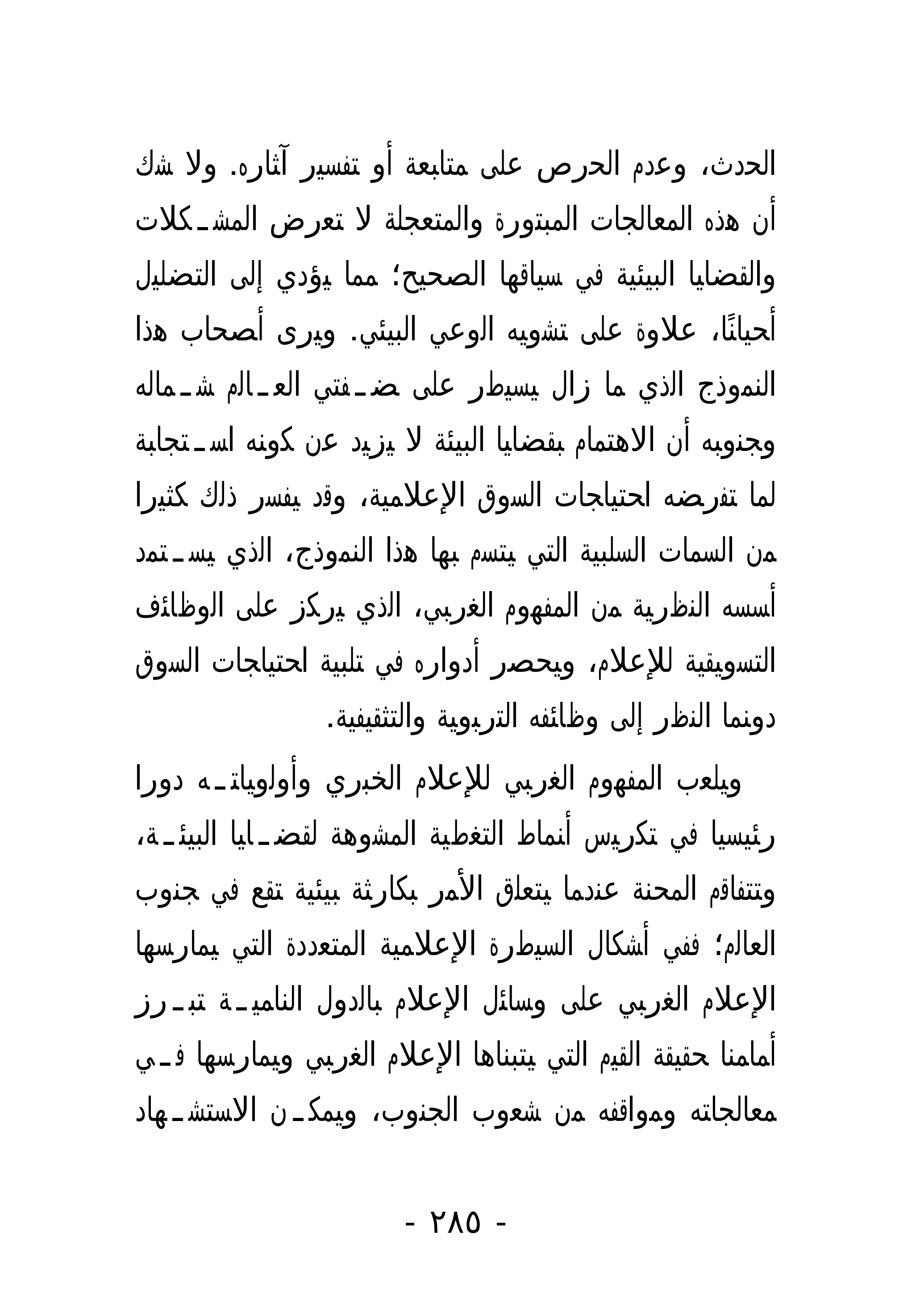


وتؤكد كافة الدراسات التي أجريت للتعرف على مستوى الوعي البيئي السائد في دول الشمال الصناعي على أن وسائل الإعلام المقروء والمرئي والمسموع تلعب دورا مركزيا في تشكيل الوعي البيئي لدى الجمهور العام، سواء في إطار تزويده بالمعلومات البيئية الصحيحة، أو في شكل الاتجاهات والمواقف تجاه قضايا البيئة، وأيضا في تحديد الأولويات البيئية على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية. ويتفاوت الدور الذي تقوم به كل وسيلة إعلامية في المجال البيئي طبقًا للقدرة الذاتية على التأثير، التي تنفرد بها كل وسيلة مقروءة كانت أو مرئية ومسموعة... فقد أوضحت استطلاعات الرأي التي أجريت في هذا الصدد على أن التليفزيون يتقدم سائر وسائل الإعلام كمصدر رئيسي للمعلومات البيئية، بالنسبة للجمهور العام في الريف والحضر، بينما شغلت الصحافة المرتبة الأولى بالنسبة للنخب المثقفة والقيادات والخبراء في استقاء المعلومات، ومتابعة القضايا البيئية.

ولا شك أن ارتفاع معـدلات الأميـة وانتشـار العـوز الاقتصادي والجمود الاجتماعي فـي أغلـب دول الجنـوب النامي؛ يؤثر بصورة حاسمة على مستوى وفاعليـة وسـائل الإعلام في تشكيل الوعي البيئي. في مصر على سبيل المثال يعتبر التليفزيون والصحف المصدران الرئيسيان للمعلومـات البيئية، سواء بالنسبة للجمهور العام، أو الصفوة في المـدن والمراكز الحضرية، أمـا فـي الريـف فيسـود الراديـو والتليفزيون، وفي المناطق النائية يعتبر الراديو هو المصـدر الرئيسي للمعلومات والأخبار(٧).

نماذج الاهتمام الإعلامي بالبيئة:

تشير الخبرة العالمية في هذا المجال إلى وجود نموذجين رئيسيين يسيطران على خريطة الاهتمام الإعلامي بالبيئة في شمال العالم وجنوبه، يعتمد **النموذج الأول** علـى الاهتمـام الموسمي المؤقت، المرتبط بالأزمات والنكبات البيئية، وغالبا ما يصاحبه نمط التغطية الإعلامية القـائم علـى الإثـارة، والاكتفاء بالجوانب الصارخة في الأحداث البيئية، وتحاشـي الإشارة إلى الأسباب، مع الميل إلـى التهويـل والمعالجـة السطحية، علاوة على انتهاء الاهتمـام الإعلامـي بانتهـاء


الحدث، وعدم الحرص على متابعة أو تفسير آثاره. ولا شك أن هذه المعالجات المبتورة والمتعجلة لا تعرض المشـكلات والقضايا البيئية في سياقها الصحيح؛ مما يؤدي إلى التضليل أحيانًا، علاوة على تشويه الوعي البيئي. ويرى أصحاب هذا النموذج الذي ما زال يسيطر على ضـفتي العـالم شـماله وجنوبه أن الاهتمام بقضايا البيئة لا يزيد عن كونه اسـتجابة لما تفرضه احتياجات السوق الإعلامية، وقد يفسر ذلك كثيرا من السمات السلبية التي يتسم بها هذا النموذج، الذي يسـتمد أسسه النظرية من المفهوم الغربي، الذي يركز على الوظائف التسويقية للإعلام، ويحصر أدواره في تلبية احتياجات السوق دونما النظر إلى وظائفه التربوية والتثقيفية.

ويلعب المفهوم الغربي للإعلام الخبري وأولوياتـه دورا رئيسيا في تكريس أنماط التغطية المشوهة لقضـايا البيئـة، وتتفاقم المحنة عندما يتعلق الأمر بكارثة بيئية تقع في جنوب العالم؛ ففي أشكال السيطرة الإعلامية المتعددة التي يمارسها الإعلام الغربي على وسائل الإعلام بالدول الناميـة تبـرز أمامنا حقيقة القيم التي يتبناها الإعلام الغربي ويمارسها فـي معالجاته ومواقفه من شعوب الجنوب، ويمكـن الاستشـهاد

بالعديد من الأمثلة، أبرزها تغطية زلزال تـانج شـان فـي الصين عام ١٩٧٦، والذي راح ضحيته ما يقرب من مليون شخص، والتي استغرقت ٩٠ دقيقة فقط في جميـع شـبكات التليفزيون الأمريكي، هذا بينما اسـتغرقت تغطيـة حـادث تشيرنوبل في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٦ (١٢٩ دقيقـة)، رغم أن ضحاياه لم يتجاوزوا ٣١ قتيلاً.

كذلك تخضع المعالجات الإعلامية لقضايا البيئة في إطـار هذا النموذج لآليات المنافسة التي تفرضها السـوق الإعلاميـة الغربية، ويمكن الاستشهاد بالعديد من الأمثلة، وأكثرها وضوحا مشاكل الجفاف والقحط في إفريقيا؛ فقد لوحظ أنه عندما أذاعت محطة الـ بي. بي. سي البريطانية أول تقرير عن المجاعة في إثيوبيا عام ١٩٨٤؛ علقت صحيفة سن البريطانية التي تتميـز باتساع قاعدة قرائها (١١ مليون)؛ بأنها لا تهتم بهذا الموضوع، ولاتضعه على قائمة أولوياتها، ولكن بعد مرور خمسـة أيـام نشرت مانشيتًا عن "السباق في إنقاذ الأطفال ضحايا المجاعـة في إثيوبيا"، وكذلك كان رد فعل شبكات الإذاعة والتليفزيـون البريطاني بالنسبة لهذا الموضوع. ولعل ذلك يفسر مدى تـأثير عوامل المنافسة الإعلامية التي تحدد مواقف الصحف وسـائر وسائل الإعلام تجاه قضايا البيئة[٨].

أما **النموذج الثاني** للاهتمام الإعلامي بقضايا البيئة؛ فهو يعتمد على النظرة المتكاملة لهذه القضايا، سواء في علاقتهـا العضوية بالقضايا المجتمعية الأخرى (السياسية والاقتصادية والثقافية)، أو فيما تتميز به من سمات الاسـتمرارية وعـدم الانقطاع؛ مما يستلزم معالجات إعلاميـة تتسـم بالشـمول، ومتابعة إعلامية متصلة وغير متقطعة، ولا تقتصر فقط على الأزمات والنكبات، ويطرح هذا النموذج نمطين من أنمـاط المعالجة الإعلامية للبيئة؛ وهما الـنمط التعليمـي والـنمط النقدي، ويرتكز النمط التعليمي على رؤية تـرى أن نشـر المعلومات الصحيحة عن البيئة ليس كافيا؛ بـل لا بـد مـن توعية الجمهور بحقوقه البيئية والمسئوليات المترتبة على هذه الحقوق، أما النمط التربوي النقدي؛ فهو يضيف إلى الـنمط السابق اهتمامه بمحاولة إشراك الجمهور في عمليـة تقيـيم الموضوعات البيئية التي تنشرها وتذيعها وسـائل الإعـلام؛ بحيث يسهم المتلقي في تعديلها أو تطويرها.

ويتميز النمط النقدي في معالجة قضـايا البيئـة بقـدرة أصحابه من الصحفيين والإعلاميين على تقديم رؤية نقديـة؛ لكشف كافة أشكال التضليل الإعلامي التي يقـدمها أنصـار النموذج الأول، كذلك يمتلكون القدرة والإمكانيات المعرفيـة على مواجهة ادعاءات الحكومة وأصحاب المصالح التجارية والصـناعية، الـذين يحـاولون تجميـل وجـه سياسـاتهم ومشروعاتهم الضارة بالبيئة.

ويحرص أصحاب هذا الاتجاه (النقدي) على الانطلاق من المستوى الواقعي لوعي الجمـاهير بقضـايا البيئـة، وربـط المعالجات الإعلامية بالمصـالح الاقتصـادية والاجتماعيـة، والاهتمامات والقيم الثقافية للجماهير كأفراد وجماعـات، فـي إطار ظروفهم وإمكانياتهم الفعلية، مع العمـل علـى إبـراز العلاقة الجدلية بين مشـكلات البيئـة والمشـكلات الحياتيـة للجماهير، ومدى تأثير ذلك على مستوى ونوعية الحياة؛ وذلك بالإكثار من نشر التجارب الأخرى للشعوب التي نجحت فـي القضاء على بعض المشكلات البيئية، باعتبارها جـزء مـن المشكلات الحيوية التي تمس مصـالح الجمـاهير بصـورة مباشرة، وليس فقط باعتبارها جزءا من اهتمامات الدولـة، أو باعتبارها مشكلات عالمية لا يقدر على حلها الأفراد.

وتتميز التغطية الإعلامية لقضايا البيئة فـي إطـار هـذا النموذج بالطابع التربوي، الذي يراعى التدرج في عـرض المشكلات البيئية، ونشر إسهامات الجماعات غير الحكومية، ومتابعة الأزمات البيئية بصورة علمية هادئة طويلة الـنفس، مع تجنب التهويل أو المبالغة.

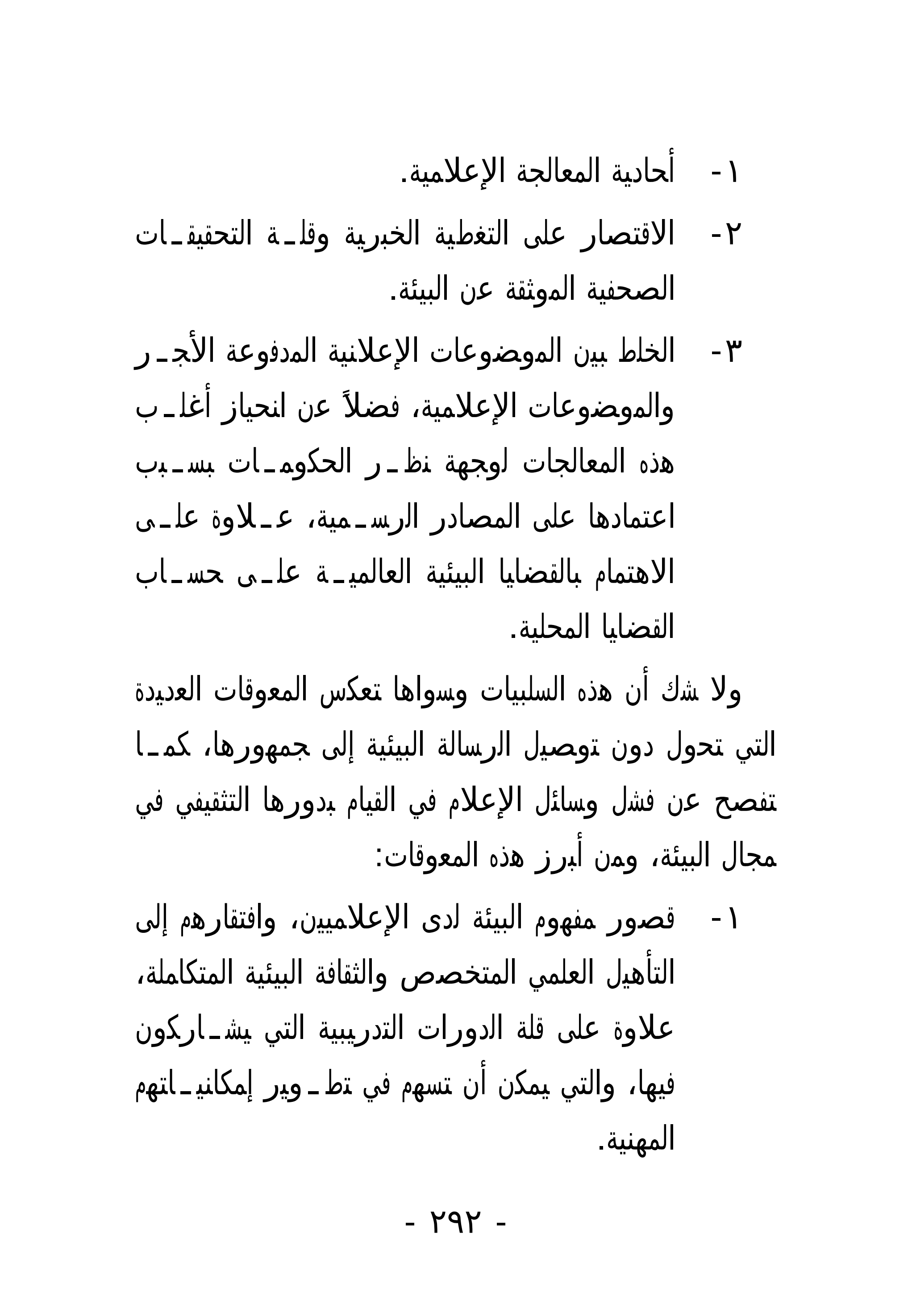
ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن استجابة الجمهور بالإسهام في حل مشكلات البيئية يرتبط بمدى حصـول أفـراد هـذا الجمهور على حقوقهم المعيشية في العمل والسكن والتعلـيم والعلاج، والمشاركة السياسية؛ فالمواطن المحروم من حقوقه الأساسية لا يستطيع ولا يرغـب فـي الإسـهام فـي حـل المشكلات البيئية.

ولا شك أن التحدي الـذي يواجـه النمطـين التعليمـي والنقدي؛ يأتي من سيطرة النمط الأول القائم علـى الإثـارة والتغطية الجزئية المشوهة لقضايا البيئة على معظم المـواد الإعلامية المقروءة والمرئية والمسموعة؛ حيث تقع وسـائل الإعلام في أغلب الأحيان كفريسة في أيدي أصـحاب هـذا النمط، الذين يستخدمونها للترويج لسياساتهم ومصالحهم فـي إطار تنافسي بغيض، يقوم على حجـب المعلومـات عـن الجمهور؛ مما يتعارض مع ميثاق الحقوق البيئية، الذي ينص على حق كل مواطن في الإعلام البيئي الصحيح والمتكامل.

ولا تقتصر سلبيات التغطية الإعلامية لأحداث البيئـة علـى ما سبق إليه؛ بل تكتمل الحلقة السلبية بعامل آخر، يتمثل في قِصَر نفس وسائل الإعلام، التي لا تقـف طـويلاً أمـام أي مشكلة أو قضية بيئية تحتاج إلى جهـد اسـتثنائي لمتابعتهـا وتفسيرها، من خلال تنويع القوالب الإعلامية المستخدمة في عرضها ومعالجتها؛ مما ينعكس بصورة سلبية على الاهتمام الجماهيري الذي يظل يلهث خاف أي حدث جديد تحتضـنه وسائل الإعلام، دون أن تتاح له فرصة تكوين موقف متكامل تسنده المعرفة العلمية والآراء المختلفـة حـول أي قضـية أو حدث بيئي[٩].

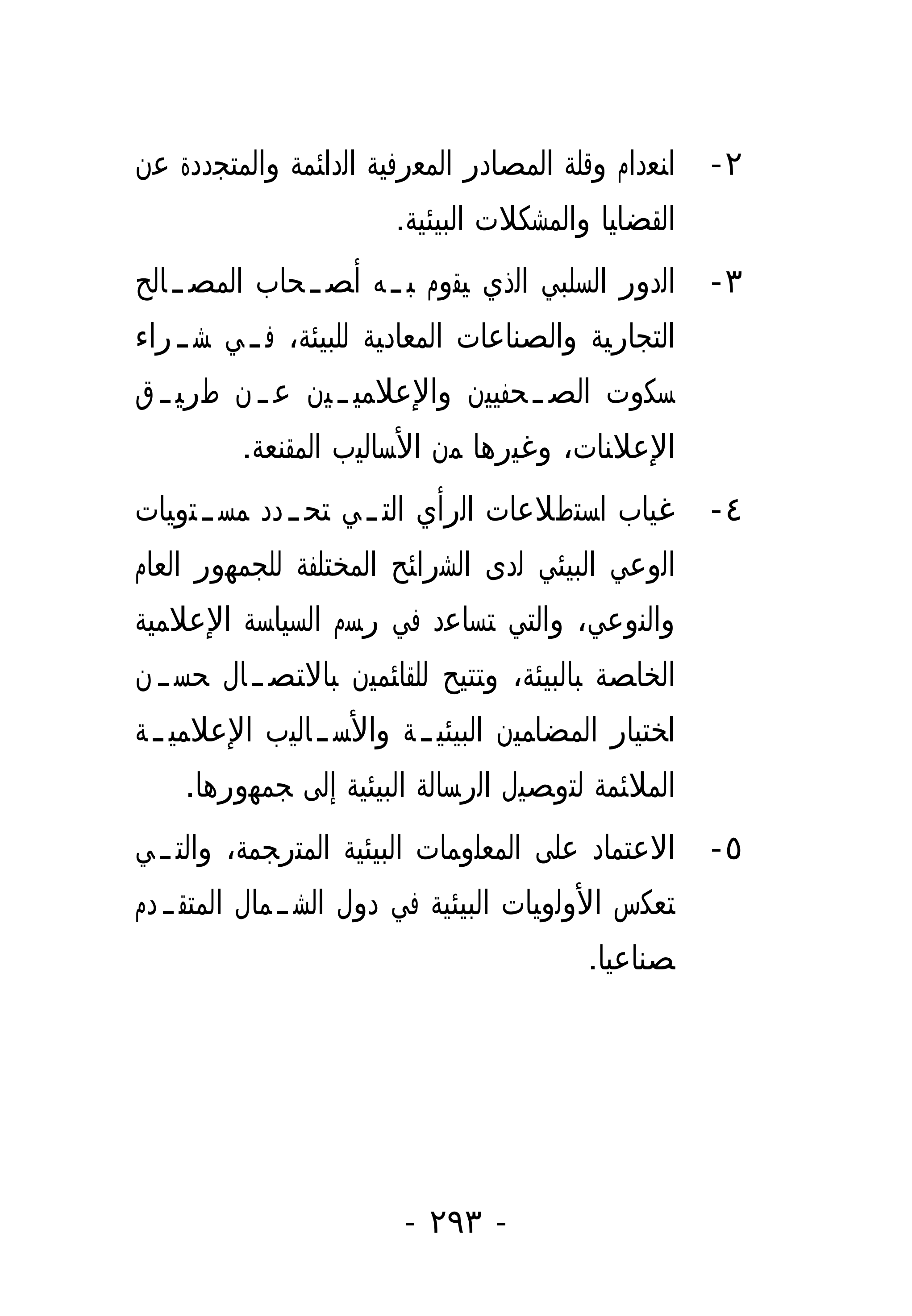
أزمة الإعلام البيئية في الوطن العربي:

رغم الإسهامات الهامة التـي قـدمها الإعـلام الـدولي والمحلي على امتداد العقدين الماضيين في جعل المشـكلات البيئية جزءا من قضايا الرأي العام (حيث أصـبحت البيئـة قضية حية منظورة لدى كل من النخب المثقفـة والجمهـور العام، كذلك أكدت الدراسات الغربية أن البيئة أصبحت تحتل موقعا متقدما في قائمة الاهتمامـات الإعلاميـة؛ إذ تشـغل المركز الثاني في قضايا العلـم والتكنولوجيـا بعـد الطـب والصحة، كما أشارت استطلاعات الرأي التي أجريت في كل من كندا وبريطانيا والولايات المتحدة ومصر؛ إلى أن موقـع البيئة يتراوح بين المرتبة الأولى والثانية لدى الرأي العـام؛ وذلك قد اتضح في إجاباته عـن السـؤال الشـائع: مـاهي المشكلات التي تواجه المجتمع في الوقت الحالي؟ رغم كـل هذا الاهتمام الإعلامي الذي تحظى به قضايا البيئـة؛ إلا أن الخبرة العالمية والمحلية تشير إلى مجموعة مـن السـلبيات التي تتمحور حول الرؤية الخاطئـة لمفهـوم البيئـة لـدى الإعلاميين؛ مما أدى إلى ما يلي:


١- أحادية المعالجة الإعلامية.
٢- الاقتصار على التغطية الخبرية وقلـة التحقيقـات الصحفية الموثقة عن البيئة.
٣- الخلط بين الموضوعات الإعلانية المدفوعة الأجـر والموضوعات الإعلامية، فضلاً عن انحياز أغلـب هذه المعالجات لوجهة نظـر الحكومـات بسـبب اعتمادها على المصادر الرسـمية، عـلاوة علـى الاهتمام بالقضايا البيئية العالميـة علـى حسـاب القضايا المحلية.

ولا شك أن هذه السلبيات وسواها تعكس المعوقات العديدة التي تحول دون توصيل الرسالة البيئية إلى جمهورها، كمـا تفصح عن فشل وسائل الإعلام في القيام بدورها التثقيفي في مجال البيئة، ومن أبرز هذه المعوقات:

١- قصور مفهوم البيئة لدى الإعلاميين، وافتقارهم إلى التأهيل العلمي المتخصص والثقافة البيئية المتكاملة، علاوة على قلة الدورات التدريبية التي يشـاركون فيها، والتي يمكن أن تسهم في تطـوير إمكانيـاتهم المهنية.

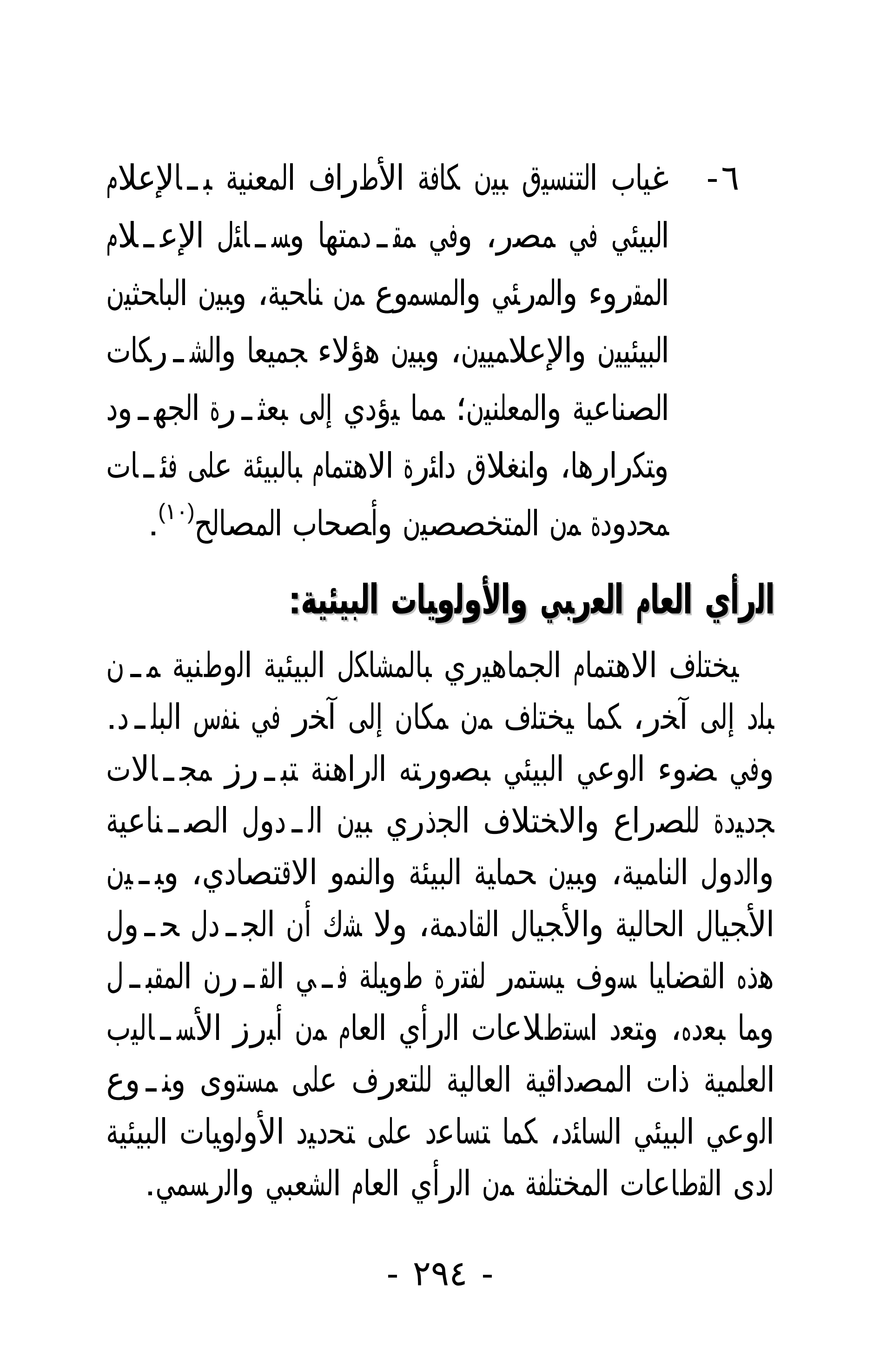


٢- انعدام وقلة المصادر المعرفية الدائمة والمتجددة عن القضايا والمشكلات البيئية.

٣- الدور السلبي الذي يقوم بـه أصـحاب المصـالح التجارية والصناعات المعادية للبيئة، فـي شـراء سكوت الصـحفيين والإعلاميـين عـن طريـق الإعلانات، وغيرها من الأساليب المقنعة.

٤- غياب استطلاعات الرأي التـي تحـدد مسـتويات الوعي البيئي لدى الشرائح المختلفة للجمهور العام والنوعي، والتي تساعد في رسم السياسة الإعلامية الخاصة بالبيئة، وتتيح للقائمين بالاتصـال حسـن اختيار المضامين البيئيـة والأسـاليب الإعلاميـة الملائمة لتوصيل الرسالة البيئية إلى جمهورها.

٥- الاعتماد على المعلومات البيئية المترجمة، والتـي تعكس الأولويات البيئية في دول الشـمال المتقـدم صناعيا.



٦- غياب التنسيق بين كافة الأطراف المعنية بالإعلام البيئي في مصر، وفي مقدمتها وسائل الإعلام المقروء والمرئي والمسموع من ناحية، وبين الباحثين البيئيين والإعلاميين، وبين هؤلاء جميعا والشركات الصناعية والمعلنين؛ مما يؤدي إلى بعثرة الجهود وتكرارها، وانغلاق دائرة الاهتمام بالبيئة على فئات محدودة من المتخصصين وأصحاب المصالح[١٠].

الرأي العام العربي والأولويات البيئية:

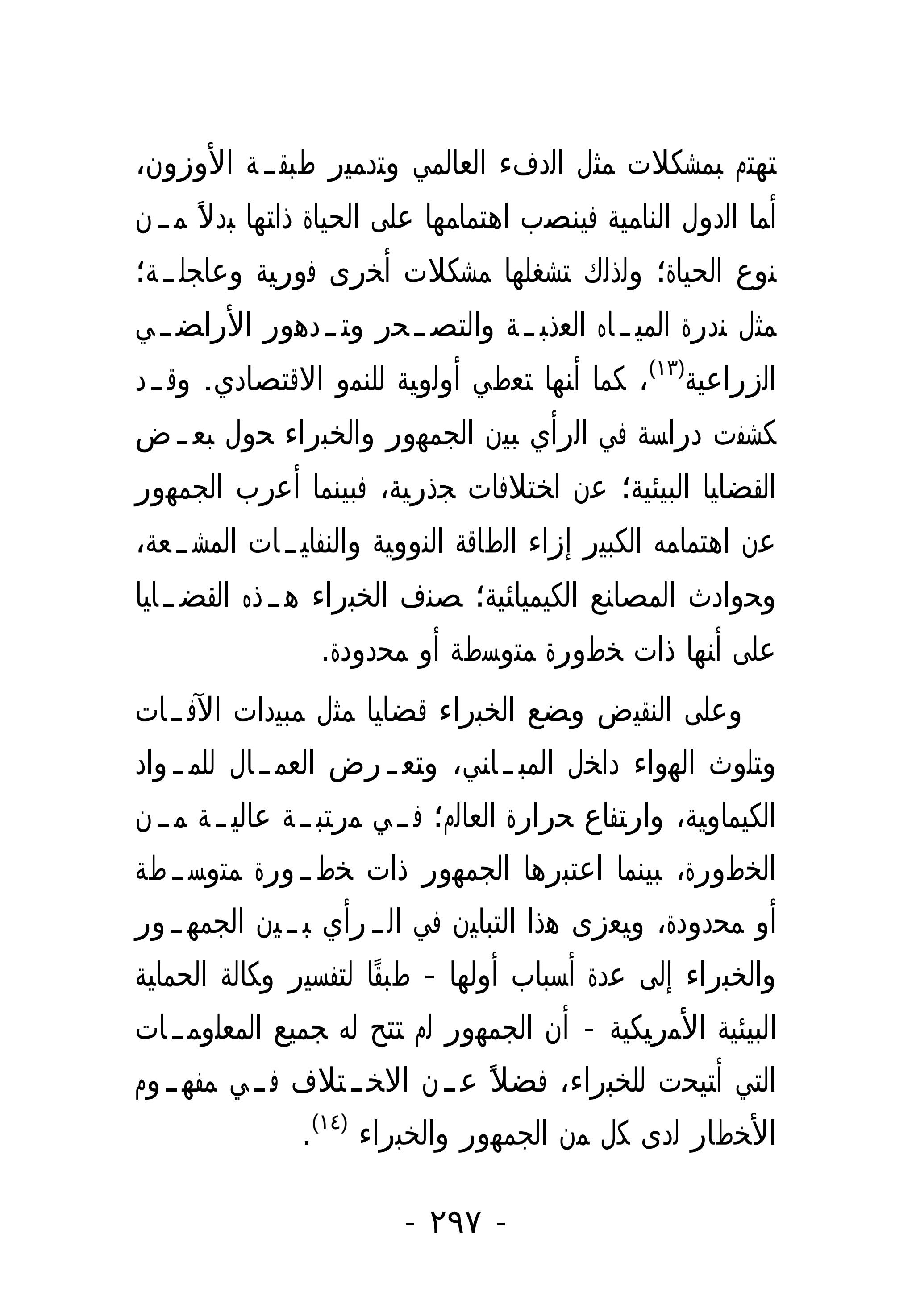
يختلف الاهتمام الجماهيري بالمشاكل البيئية الوطنية من بلد إلى آخر، كما يختلف من مكان إلى آخر في نفس البلد. وفي ضوء الوعي البيئي بصورته الراهنة تبرز مجالات جديدة للصراع والاختلاف الجذري بين الدول الصناعية والدول النامية، وبين حماية البيئة والنمو الاقتصادي، وبين الأجيال الحالية والأجيال القادمة، ولا شك أن الجدل حول هذه القضايا سوف يستمر لفترة طويلة في القرن المقبل وما بعده، وتعد استطلاعات الرأي العام من أبرز الأساليب العلمية ذات المصداقية العالية للتعرف على مستوى ونوع الوعي البيئي السائد، كما تساعد على تحديد الأولويات البيئية لدى القطاعات المختلفة من الرأي العام الشعبي والرسمي.

ويلاحظ أن استطلاعات الرأي التي أجريت في نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات كانت ترتكز على قضايا بيئية محلية محددة؛ مثل تلوث الهواء أو المياه، بينما شملت استطلاعات الرأي التي أُجريت خلال حقبة الثمانينيات القضايا البيئية الوطنية والإقليمية والعالمية، إلى جانب القضايا المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والسياسات البيئية والتنمية، ونوعية الحياة[١١].

ويلاحظ أن معظم استطلاعات الرأي التي أجريت حول الأولويات البيئية ومحاور الاهتمام البيئي؛ قد تمت في الدول الصناعية، وعلى الأخص الولايات المتحدة واليابان وكندا وأستراليا، بينما لم يتوفر للدول النامية استطلاعات رأي مماثلة، والاستطلاع الوحيد الذي اتسم بطابع شبه عالمي (رغم التحفظات والمآخذ العلمية على العينة والإجراءات) يتمثل في المسح المتعدد للجنسيات، الذي قامت به شركة لويس هاريس الأمريكية بتكليف من برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ للتعرف على اتجاهات ومفاهيم الجماهير والقيادات للقضايا البيئة، وشمل ١٤ بلدا[١٢].

ورغم اختلاف الأولويات البيئية لدى كل من الرأي العـام المنتمي للدول الصناعية، والآخر الذي يعبر عن الدول الناميـة طبقًا للنتائج التي تم الحصول عليها من هذا المسـح؛ غيـر أن السمة المشتركة بين الدول الصناعية والنامية تتمثـل فـي أن الرأي العام أصبح بوجه عام يستثار بشدة عند وقـوع أحـداث بيئية خطيرة، فمثلاً وصل الاهتمام الجماهيري بالمواد الكيماوية الخطرة والقوة النووية ذروته عقب حوادث سـيبرو (١٩٧٦)، وبوبال (١٩٨٤)، والراين (١٩٨٦) وتشيرنوبل (١٩٨٦).

وهنا يبدو واضحا مدى تأثر الرأي العام بتغطية وسـائل الإعلام لهذه الحوادث، كما أظهر هذا الاستطلاع اتفاقًا عاما بين الجمهور والقيادات حول المشاكل الرئيسية التي تعـاني منها البيئة، والتي تتمحور حول تدهور الأراضي الزراعيـة والتصحر، وإزالة الغابات، وتلوث المياه، وتغيرات المنـاخ والإشعاع، وتلوث الهواء والنفايات الكيميائيـة، ويلاحـظ أن الجميع يتطلع إلى بيئة صحية سليمة، إلا أن اختلاف الأحوال الاقتصادية يخلق وجهات نظر متباينة، وأحيانًا متضادة حول مشاكل البيئة؛ فالدول الصناعية تعتبر تلوث الهـواء خطـرا على الصحة، ولكنها تبدي اهتماما أكثر بتردي نوعية الحياة، وكثيرا ما تمتد اهتمامات هذه الدول إلى المستقبل البعيد؛ فهي



تهتم بمشكلات مثل الدفء العالمي وتدمير طبقة الأوزون، أما الدول النامية فينصب اهتمامها على الحياة ذاتها بدلاً من نوع الحياة؛ ولذلك تشغلها مشكلات أخرى فورية وعاجلة؛ مثل ندرة المياه العذبة والتصحر وتدهور الأراضي الزراعية(١٣)، كما أنها تعطي أولوية للنمو الاقتصادي. وقد كشفت دراسة في الرأي بين الجمهور والخبراء حول بعض القضايا البيئية؛ عن اختلافات جذرية، فبينما أعرب الجمهور عن اهتمامه الكبير إزاء الطاقة النووية والنفايات المشعة، وحوادث المصانع الكيميائية؛ صنف الخبراء هذه القضايا على أنها ذات خطورة متوسطة أو محدودة.

وعلى النقيض وضع الخبراء قضايا مثل مبيدات الآفات وتلوث الهواء داخل المباني، وتعرض العمال للمواد الكيماوية، وارتفاع حرارة العالم؛ في مرتبة عالية من الخطورة، بينما اعتبرها الجمهور ذات خطورة متوسطة أو محدودة، ويعزى هذا التباين في الرأي بين الجمهور والخبراء إلى عدة أسباب أولها - طبقًا لتفسير وكالة الحماية البيئية الأمريكية - أن الجمهور لم تتح له جميع المعلومات التي أتيحت للخبراء، فضلاً عن الاختلاف في مفهوم الأخطار لدى كل من الجمهور والخبراء (١٤).

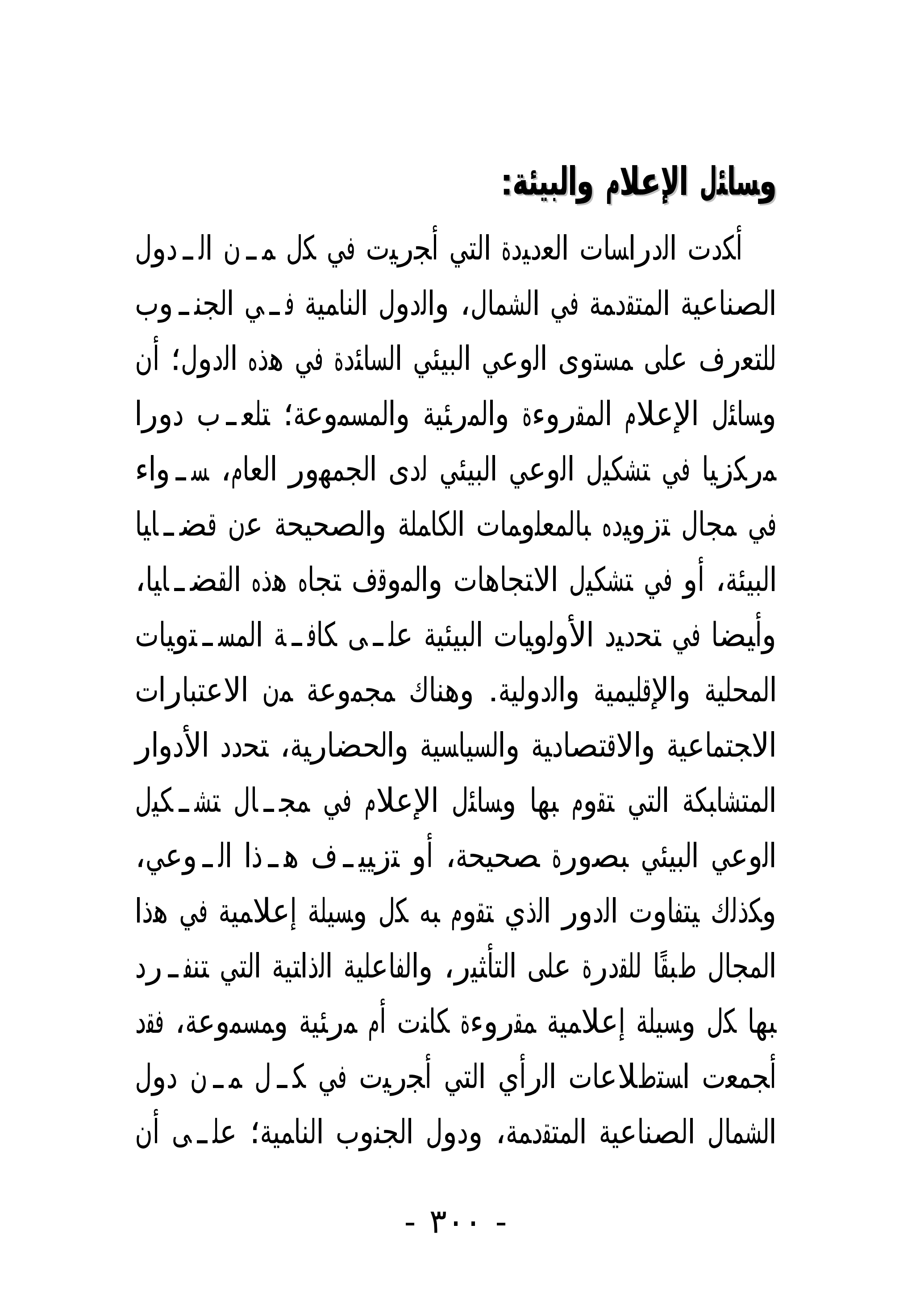
ونضيف إلى ذلك سببا آخر لا يقل أهمية، ويتعلق بالدور الذي تلعبه وسائل الإعلام المقروء والمرئي والمسموع في تشكيل الوعي البيئي، وتحديد الأولويات البيئية لدى الجمهور، وهذا يقودنا إلى الإشارة بالتفصيل إلى النتائج التي أسفرت عنها بعض الدراسات والبحوث العربية، التي أجريت مؤخرا للتعرف على اتجاهات الجمهور (الصفوة، والجمهور العادي) في كل من مصر وسلطنة عمان، إزاء قضايا ومشكلات البيئة(١٥).

وقد أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج الهامة نوجزها على النحو التالي:

١- إن هناك إدراكًا صحيحا من جانب الصفوة المصرية والعمانية لقضايا البيئة، سواء على المستوى العالمي أو المحلي، هذا بخلاف الجمهور العادي الذي سمع عن مشكلات البيئة، وإن لم يتضح نوع أو مستوى إدراكه للقضايا البيئية.

٢- اتفق كل من الصفوة والجمهور العادي في مصر على أن الانفجار السكاني والتلوث يعتبران من أهم القضايا البيئية، بينما تبين أن أهم المشكلات البيئية التي يعاني منها العالم في رأي الجمهور العام في سلطنة عمان هي التلوث بكافة مجالاته، ثم ثقب طبقة الأوزون، ويليه التصحر، وعلى المستوى المحلي جاءت مشكلة الملوحة في المياه نتيجة سوء استخدام المياه الجوفية؛ على صدر قائمة الأولويات البيئية.

٣- تصدر التليفزيون قائمة المصادر التي أمدت الجمهور العام (صفوة - جمهور عادي) بالمعلومات عن قضايا البيئة ومشكلاتها، يليه الصحف والمجلات، ثم الإذاعة.



وسائل الإعلام والبيئة:

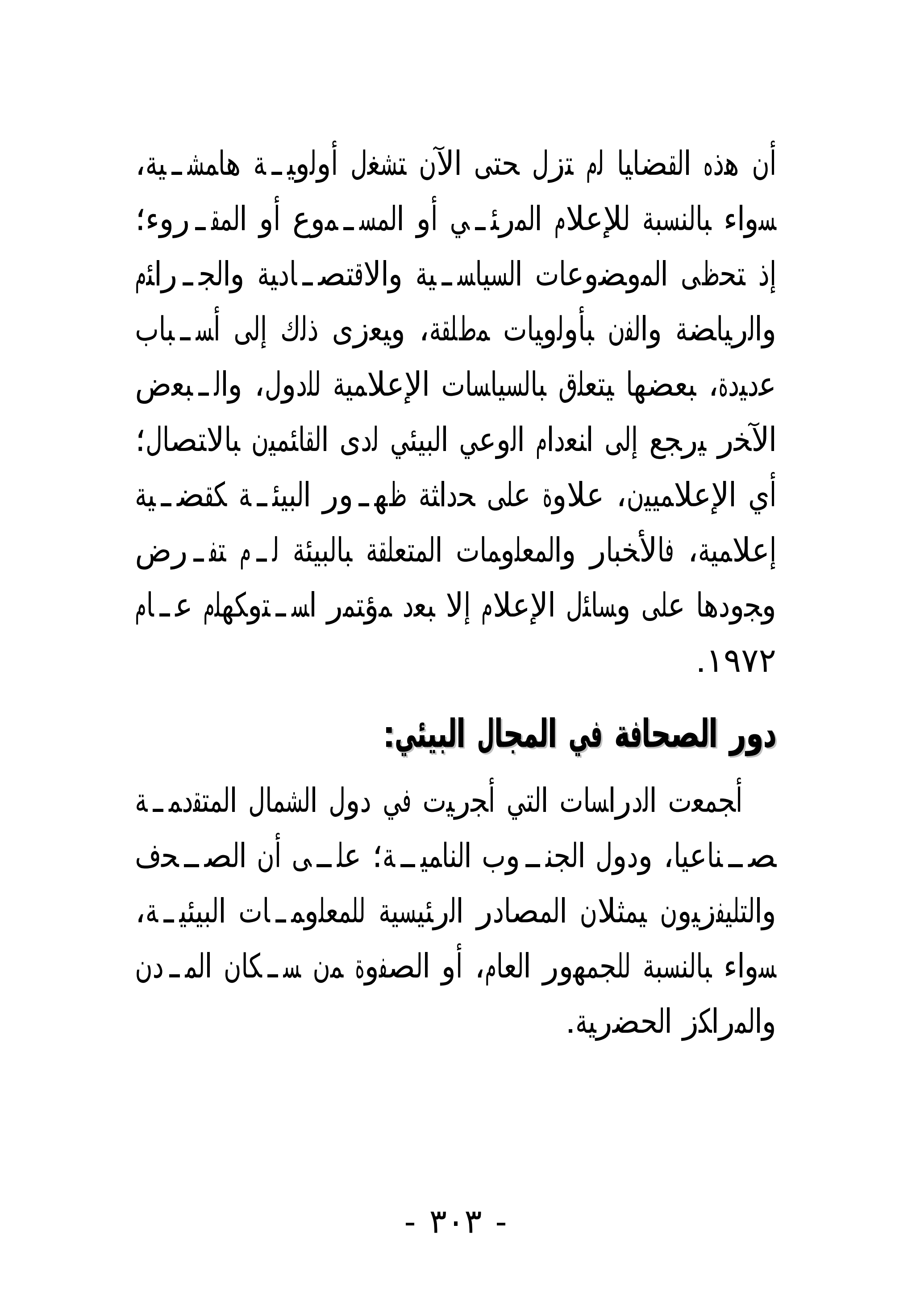
أكدت الدراسات العديدة التي أجريت في كل من الدول الصناعية المتقدمة في الشمال، والدول النامية في الجنوب للتعرف على مستوى الوعي البيئي السائدة في هذه الدول؛ أن وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة؛ تلعب دورا مركزيا في تشكيل الوعي البيئي لدى الجمهور العام، سواء في مجال تزويده بالمعلومات الكاملة والصحيحة عن قضايا البيئة، أو في تشكيل الاتجاهات والموقف تجاه هذه القضايا، وأيضا في تحديد الأولويات البيئية على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وهناك مجموعة من الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية، تحدد الأدوار المتشابكة التي تقوم بها وسائل الإعلام في مجال تشكيل الوعي البيئي بصورة صحيحة، أو تزييف هذا الوعي، وكذلك يتفاوت الدور الذي تقوم به كل وسيلة إعلامية في هذا المجال طبقًا للقدرة على التأثير، والفاعلية الذاتية التي تتفرد بها كل وسيلة إعلامية مقروءة كانت أم مرئية ومسموعة، فقد أجمعت استطلاعات الرأي التي أجريت في كل من دول الشمال الصناعية المتقدمة، ودول الجنوب النامية؛ على أن

التليفزيون يتقدم سائر وسـائل الإعـلام كمصـدر رئيسـي للمعلومات البيئية بالنسبة للجمهور العام في الريف والحضر، بينما شغلت الصحافة المرتبة الأولى بالنسبة للنخب المثقفـة والقيادات والخبراء في استقاء ومتابعة القضايا والمشـكلات البيئية؛ فقد أوضـحت الدراسـات الأمريكيـة أن الصـحف والتليفزيون تمثل المصادر الرئيسية[١٦] للمعلومات البيئيـة، وبينت أنه كلما زاد تعليم الكبار زاد تفضيل الصحف علـى التليفزيون، هذا بينما أوضحت الدراسات التي أجريـت فـي بريطانيا أن أكثر من نصف العينة المدروسـة يثقـون فـي برامج التليفزيون بشأن التأثيرات البيئيـة للقـوة النوويـة، و٣٣% فقط أعربت عن ثقتها بالصحف والمجلات[١٧].

ويلاحظ أن ارتفاع معـدلات الأميـة، وانتشـار العـوز الاقتصادي في دول الجنوب النامي؛ يؤثر بصـورة حاسـمة على دور وفاعلية وسائل الإعلام في تشكيل الوعي البيئـي؛ فمثلاً يعتبر التليفزيون الصحف في مصر همـا المصـدران الرئيسيان للمعلومات البيئية، سواء بالنسبة للجمهـور العـام أو الصفوة في المدن الرئيسية والمراكـز الحضـرية، أمـا بالنسبة للمناطق الريفية فيسود الراديو والتليفزيـون، وفـي

المناطق النائية يعتبر الراديو هو المصدر الرئيسي للمعلومات والأخبار[١٨]، وقد تفاوتت هذه المؤشرات في دراسة أخـرى أجريت لاستطلاع الرأي العام في سلطنة عمان حول القضايا البيئية؛ إذ جاءت الصحف فـي المقدمـة (٤٠ %)، تلتهـا الإذاعة المسموعة (٣٦ %)، ثم التليفزيون (٣٠ %) بالنسبة للجمهور العام، أما بالنسبة للقيادات فقد شغل الراديو المرتبة الأولى، وتساوت معه الصحف، ثم جاء بعـدها التليفزيـون كمصدر للمعلومات البيئية[١٩].

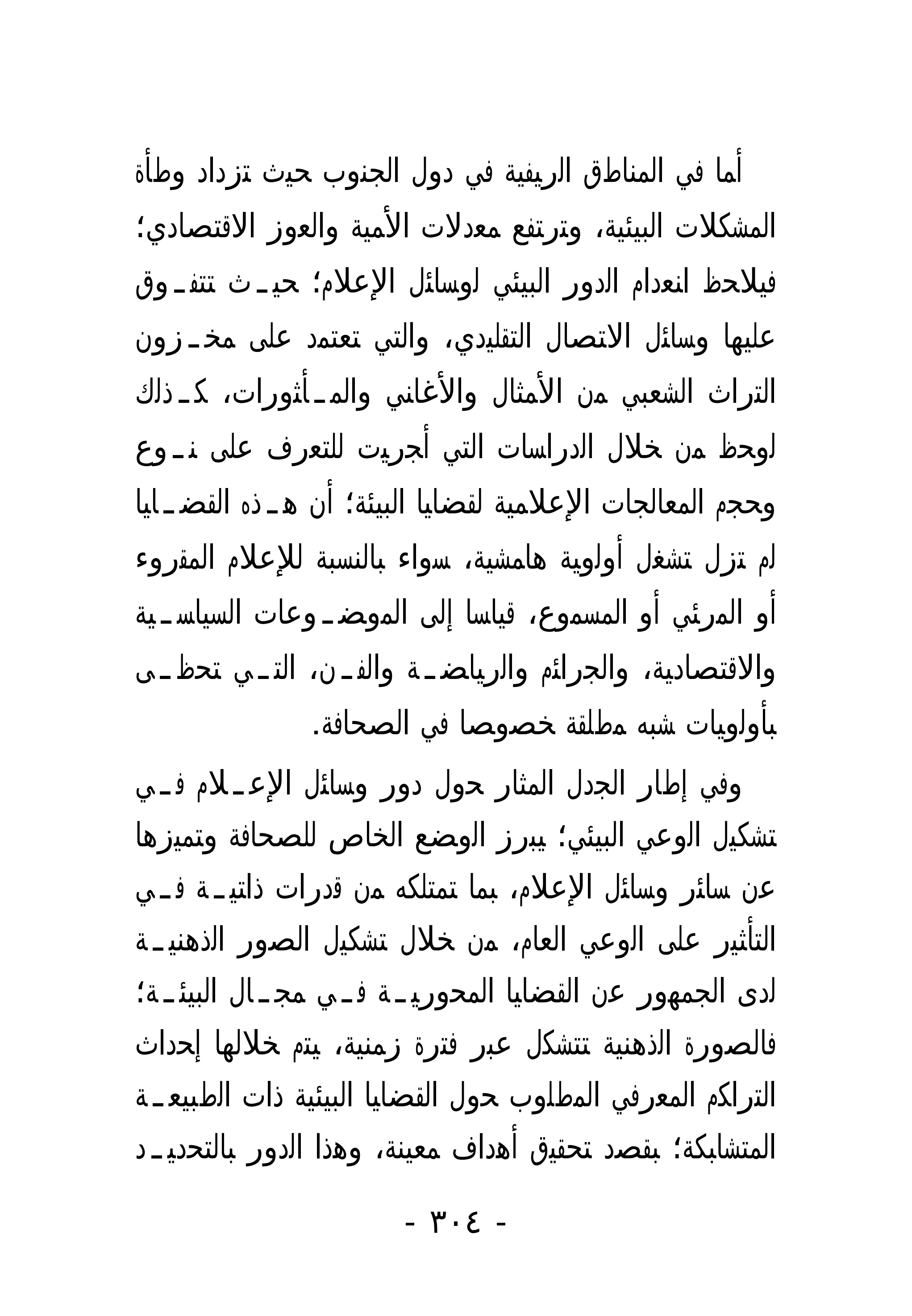
وبالنسبة للمناطق الريفية في دول الجنوب؛ حيث تـزداد وطأة المشكلات البيئية؛ يلاحظ انعدام الدور البيئي لوسـائل الإعلام، ويتفوق عليها وسـائل الاتصـال التقليـدي (مثـل الموسيقى، والمسرح، والأغاني، والرقص الشعبي، وقد أكدت بعض دراسات اليونسكو التي أجريت في نيبال وسـريلانكا والهند مدى قوة تأثير هذه الوسائل في خلق الوعي البيئي[٢٠]، ورغم ما تؤكده الدراسات والشـواهد علـى أهميـة - بـل وخطورة - الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في المجـال البيئي؛ إلا أنه لوحظ من خلال الدراسـات التـي أجريـت للتعرف على حجم ونوع المعالجات الإعلامية لقضايا البيئة؛



أن هذه القضايا لم تزل حتى الآن تشغل أولويـة هامشـية، سواء بالنسبة للإعلام المرئـي أو المسـموع أو المقـروء؛ إذ تحظى الموضوعات السياسـية والاقتصـادية والجـرائم والرياضة والفن بأولويات مطلقة، ويعزى ذلك إلى أسـباب عديدة، بعضها يتعلق بالسياسات الإعلامية للدول، والـبعض الآخر يرجع إلى انعدام الوعي البيئي لدى القائمين بالاتصال؛ أي الإعلاميين، علاوة على حداثة ظهـور البيئـة كقضـية إعلامية، فالأخبار والمعلومات المتعلقة بالبيئة لـم تفـرض وجودها على وسائل الإعلام إلا بعد مؤتمر اسـتوكهلم عـام ١٩٧٢.

دور الصحافة في المجال البيئي:

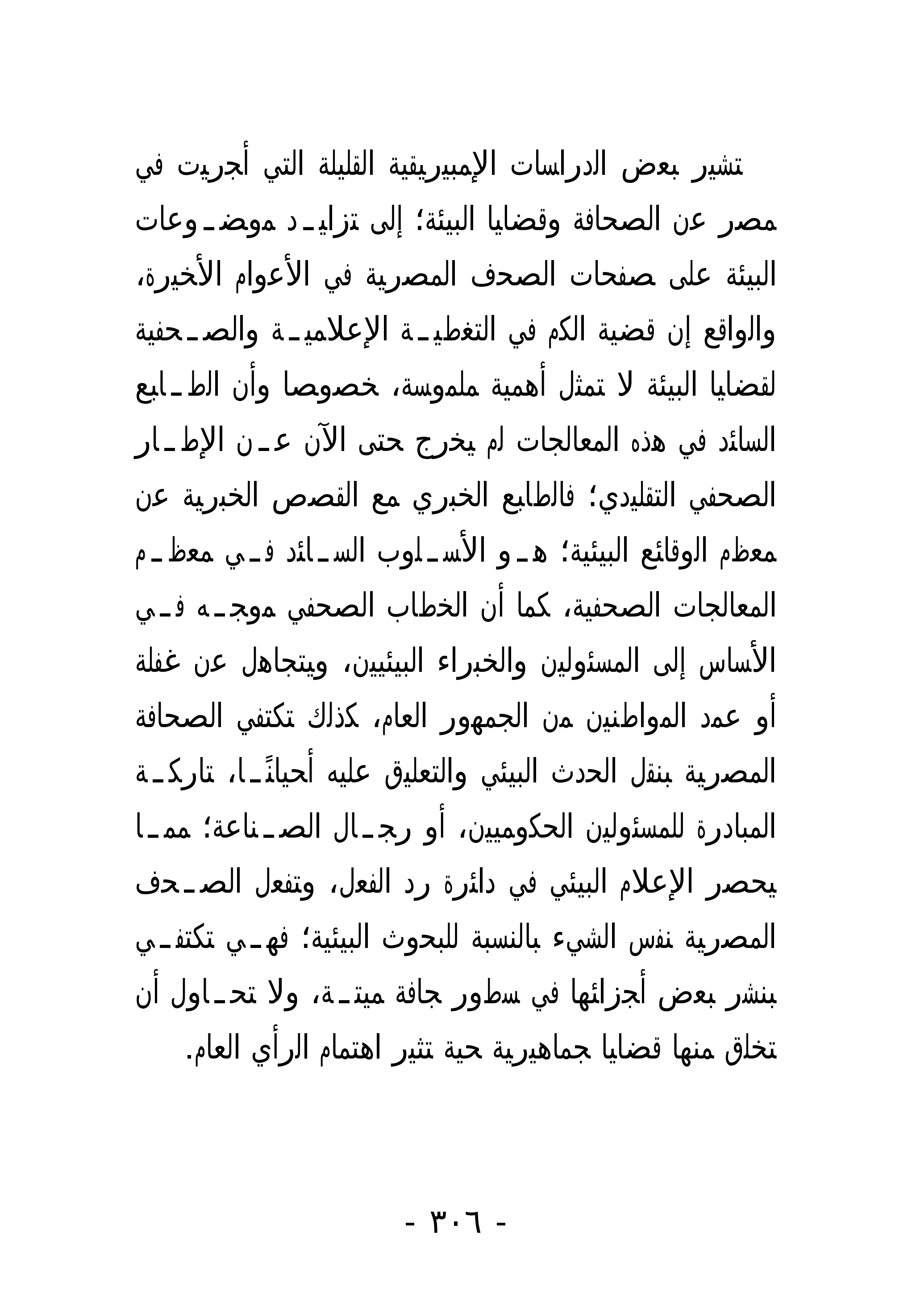
أجمعت الدراسات التي أجريت في دول الشمال المتقدمـة صـناعيا، ودول الجنـوب الناميـة؛ علـى أن الصـحف والتليفزيون يمثلان المصادر الرئيسية للمعلومـات البيئيـة، سواء بالنسبة للجمهور العام، أو الصفوة من سـكان المـدن والمراكز الحضرية.



أما في المناطق الريفية في دول الجنوب حيث تزداد وطأة المشكلات البيئية، وترتفع معدلات الأمية والعوز الاقتصادي؛ فيلاحظ انعدام الدور البيئي لوسائل الإعلام؛ حيث تتفوق عليها وسائل الاتصال التقليدي، والتي تعتمد على مخزون التراث الشعبي من الأمثال والأغاني والمأثورات، كذلك لوحظ من خلال الدراسات التي أجريت للتعرف على نوع وحجم المعالجات الإعلامية لقضايا البيئة؛ أن هذه القضايا لم تزل تشغل أولوية هامشية، سواء بالنسبة للإعلام المقروء أو المرئي أو المسموع، قياسا إلى الموضوعات السياسية والاقتصادية، والجرائم والرياضة والفن، التي تحظى بأولويات شبه مطلقة خصوصا في الصحافة.

وفي إطار الجدل المثار حول دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي البيئي؛ يبرز الوضع الخاص للصحافة وتميزها عن سائر وسائل الإعلام، بما تمتلكه من قدرات ذاتية في التأثير على الوعي العام، من خلال تشكيل الصور الذهنية لدى الجمهور عن القضايا المحورية في مجال البيئة؛ فالصورة الذهنية تتشكل عبر فترة زمنية، يتم خلالها إحداث التراكم المعرفي المطلوب حول القضايا البيئية ذات الطبيعة المتشابكة؛ بقصد تحقيق أهداف معينة، وهذا الدور بالتحديد

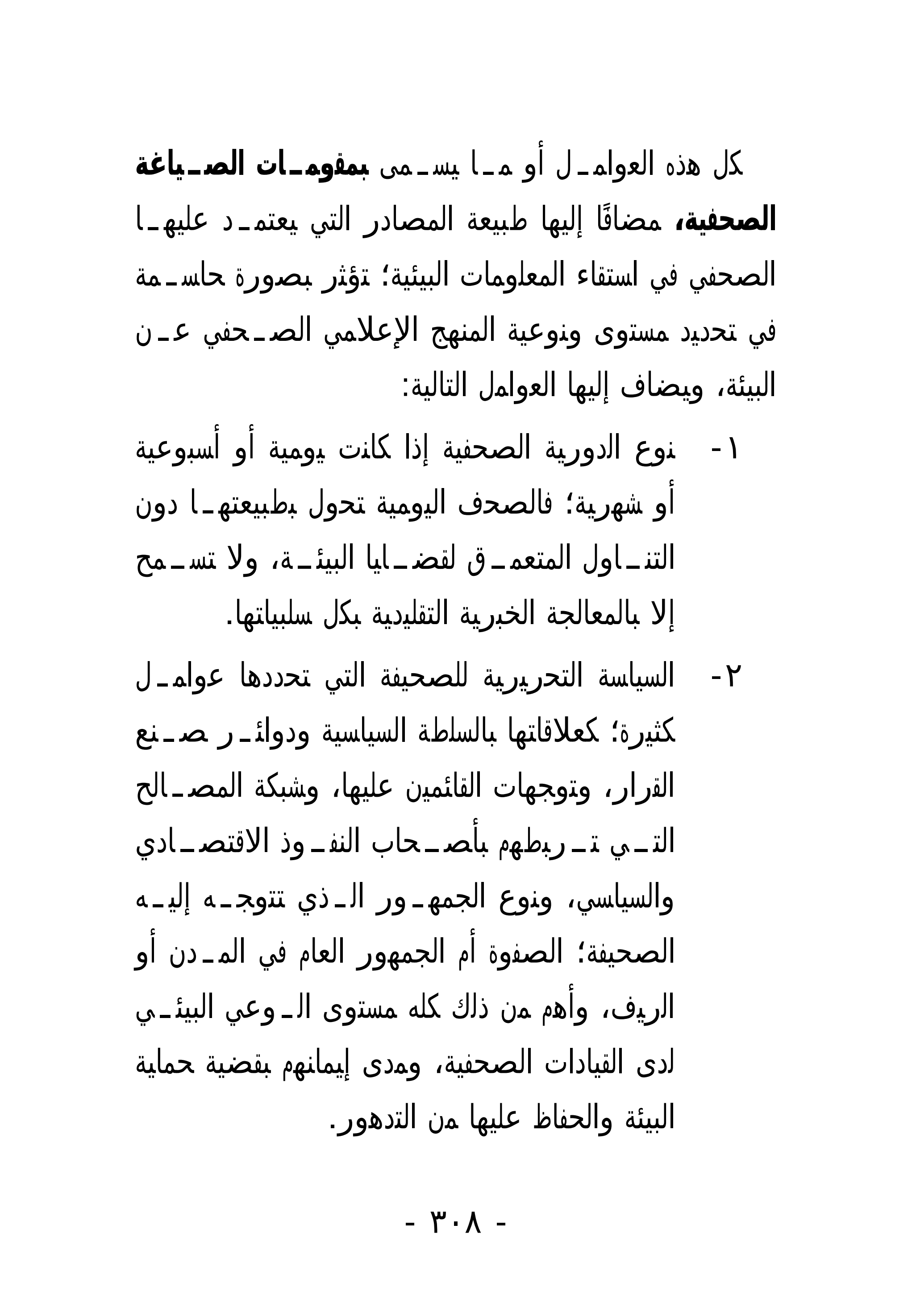
لا يتأتى لأي وسيلة إعلامية أخرى سوى الصحافة، كذلك تستطيع الصحافة أن تقوم بدور نقدي ملموس في تشكيل السياق العام لفهم وإدراك قضايا البيئة بمنظور كلي متكامل، من خلال تحديدها لقائمة الأولويات البيئية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، وإجمالاً تستطيع الصحافة من خلال قوالبها الخاصة (الخبر – التقرير – التحقيق – الحديث – التعليق – الأعمدة) أن تبرز قضايا بيئية معينة، وتسلط عليها الضوء، وتواليها بالمتابعة والرعاية؛ مما يؤثر في النهاية بصورة حاسمة في تشكيل اتجاهات الرأي العام إزاء قضية البيئة، وبمستوياتها الكلية والفرعية، مع تفاوت وتباين قائمة الأولويات البيئية من فترة إلى أخرى؛ حيث كانت الموضوعات البيئية المثارة إعلاميا في نهاية الستينيات وحتى منتصف السبعينيات تدور حول التلوث والسكان، وصون الطبيعة، أما الآن فالعالم مهموم بقضايا التصحر والأوزون، وأثر الصوبات الخضراء، وسوء استخدام المبيدات، وتدهور الإنتاجية الزراعية. فكيف تعاملت الصحافة مع هذه القضايا والأولويات البيئية؟ وما هي المفاهيم والقيم ومستويات الأداء الصحفي الذي تأثر بها المنتج الإعلامي الذي قدمته الصحافة البيئية؟ وهل يمكن استخلاص السياسات التحريرية التي التزمت بها الصحافة إزاء قضايا البيئة؟.



تشير بعض الدراسات الإمبيريقية القليلة التي أجريت في مصر عن الصحافة وقضايا البيئة؛ إلى تزايـد موضـوعات البيئة على صفحات الصحف المصرية في الأعوام الأخيرة، والواقع إن قضية الكم في التغطيـة الإعلاميـة والصـحفية لقضايا البيئة لا تمثل أهمية ملموسة، خصوصا وأن الطـابع السائد في هذه المعالجات لم يخرج حتى الآن عـن الإطـار الصحفي التقليدي؛ فالطابع الخبري مع القصص الخبرية عن معظم الوقائع البيئية؛ هـو الأسـلوب السـائد فـي معظـم المعالجات الصحفية، كما أن الخطاب الصحفي موجـه فـي الأساس إلى المسئولين والخبراء البيئيين، ويتجاهل عن غفلة أو عمد المواطنين من الجمهور العام، كذلك تكتفي الصحافة المصرية بنقل الحدث البيئي والتعليق عليه أحيانًـا، تاركـة المبادرة للمسئولين الحكوميين، أو رجـال الصـناعة؛ ممـا يحصر الإعلام البيئي في دائرة رد الفعل، وتفعل الصـحف المصرية نفس الشيء بالنسبة للبحوث البيئية؛ فهـي تكتفـي بنشر بعض أجزائها في سطور جافة ميتـة، ولا تحـاول أن تخلق منها قضايا جماهيرية حية تثير اهتمام الرأي العام.

ولا بد أن تثير هذه المؤشرات السؤال التالي: ما هي العوامل التي تتفاعل سلبا وإيجابا كي تخرج لنا هذا النمط الإعلامي "الصحفي" المفتقر إلى الفاعلية في تغطية قضايا البيئة؟

قبل أن نتطرق إلى الإجابة على هذا السؤال علينا أن نوضح أن المراحل الصحفية التي تمر بها المادة البيئية من المصدر إلى عملية انتقاء بعضها وإغفال الأخرى، ثم تحديد طريقة صياغتها صحفيا (أي تحريرها وإخراجها)؛ كل هذه العمليات يتحكم فيها الصحفي حتى تخرج بصورة معينة، وتؤدي إلى تحقيق تأثيرات معينة إيجابية وسلبية؛ فعندما يشير الصحفي إلى المصدر بقوله: "صرح مصدر بيئي مسئول...." سوف تؤثر المادة الإعلامية البيئية بصورة تختلف عما لو قال الصحفي: "صرح عالم البيئة فلان...."، وكذلك عما لو قال: "صرح فلان رئيس جمعية حماية الأشجار...."، وأيضا عندما يشير بعض الصحفيين إلى مزايا بعض أنواع التكنولوجيا متجاهلاً مساوئها أو أخطارها بالنسبة للبيئة، وكذلك عندما يكتفي الصحفي بوصف الحدث البيئي، ويعجز عن تفسيره، أو يلجأ إلى بعض العلماء والمتخصصين، ثم يخفق في عرض رؤيتهم العلمية بصورة مبسطة وواضحة.



كل هذه العوامـل أو مـا يسـمى **بمقومـات الصـياغة الصحفية،** مضافًا إليها طبيعة المصادر التي يعتمـد عليهـا الصحفي في استقاء المعلومات البيئية؛ تؤثر بصورة حاسـمة في تحديد مستوى ونوعية المنهج الإعلامي الصـحفي عـن البيئة، ويضاف إليها العوامل التالية:

١- نوع الدورية الصحفية إذا كانت يومية أو أسبوعية أو شهرية؛ فالصحف اليومية تحول بطبيعتهـا دون التنـاول المتعمـق لقضـايا البيئـة، ولا تسـمح إلا بالمعالجة الخبرية التقليدية بكل سلبياتها.

٢- السياسة التحريرية للصحيفة التي تحددها عوامـل كثيرة؛ كعلاقاتها بالسلطة السياسية ودوائـر صـنع القرار، وتوجهات القائمين عليها، وشبكة المصـالح التـي تـربطهم بأصـحاب النفـوذ الاقتصـادي والسياسي، ونوع الجمهـور الـذي تتوجـه إليـه الصحيفة؛ الصفوة أم الجمهور العام في المـدن أو الريف، وأهم من ذلك كله مستوى الـوعي البيئـي لدى القيادات الصحفية، ومدى إيمانهم بقضية حماية البيئة والحفاظ عليها من التدهور.

٣- المستوى العلمي والمهني للصحفيين المشتغلين بقضايا البيئة. وقد أكدت الشواهد العديدة المستقاة من الدراسات ومن الخبرة الشخصية، ومن اعترافات الصحفيين أنفسهم؛ الحقيقة المؤسفة، وهي افتقارهم إلى الخلفية العلمية التي تؤهلهم لفهم الكثير من خفايا المشكلات البيئية، فضلاً عن تخلف أدائهم المهني وخضوعهم لما يسمى بالبيروقراطية الصحفية، التي تعوق بالفعل تطور أدائهم الصحفي، وتحول دون استفادتهم بالخبرات العالمية المعاصرة، من خلال الدورات التدريبية والاحتكاك بالخارج.

وإذا كان تناول أي قضية بيئية يتطلب الاستعانة بقاعدة معرفية وعلمية، تسمح للصحفي بإمكانية معالجة موضوعات البيئة بالوضوح والدقة والشمول المنشود؛ فلا شك أن عدم توفر هذا الشرط لدى الصحفي يدفعه إلى الاستعانة بالعلماء والمتخصصين في علوم البيئة. وحتى في هذه الحالة لا يستطيع الصحفي أن ينقل آرائهم بنفس الدقة والشمول والوضوح؛ بسبب افتقاره إلى الخلفية المعرفية المطلوبة.

٤- ضعف التأهيل المهني للصحفيين، مضافًا إليه العامل السابق (وهو الافتقار إلى المعرفة العلمية الصحيحة بقضايا البيئة) يؤثر بصورة سلبية في التعامل مع القضايا البيئية؛ إذ يؤدي إلى عدم القدرة على التمييز بين القوالب الخبرية والقوالب الصحفية الأخرى الأكثر صلاحية لمعالجة قضايا للبيئة، أو الخلط وسوء الاختيار؛ فعدم مراعاة العنصر الزمني في التفرقة بين الأحداث البيئية العاجلة وبين القضايا البيئية التي تتراكم أخطارها بمرور الزمن؛ يؤدي إلى وقوع الصحفي في مأزق الخلط. **مثال**: قضية التصحر والجفاف التي لم ينتبه لها الإعلام إلا في الثمانينيات، في حين أن أخطارها بدأت تدق أجراسها منذ الأربعينيات. ولعل ذلك يرجع إلى طبيعة العمل الصحفي، الذي يلاحق الأحداث الآنية، ويركز على عناصرها، ولا يعير الاهتمام الكافي للقضايا أو الموضوعات ذات الطبيعة التراكمية، والتي لا تعترف بالحدود الجغرافية؛ مثل قضايا البيئة.

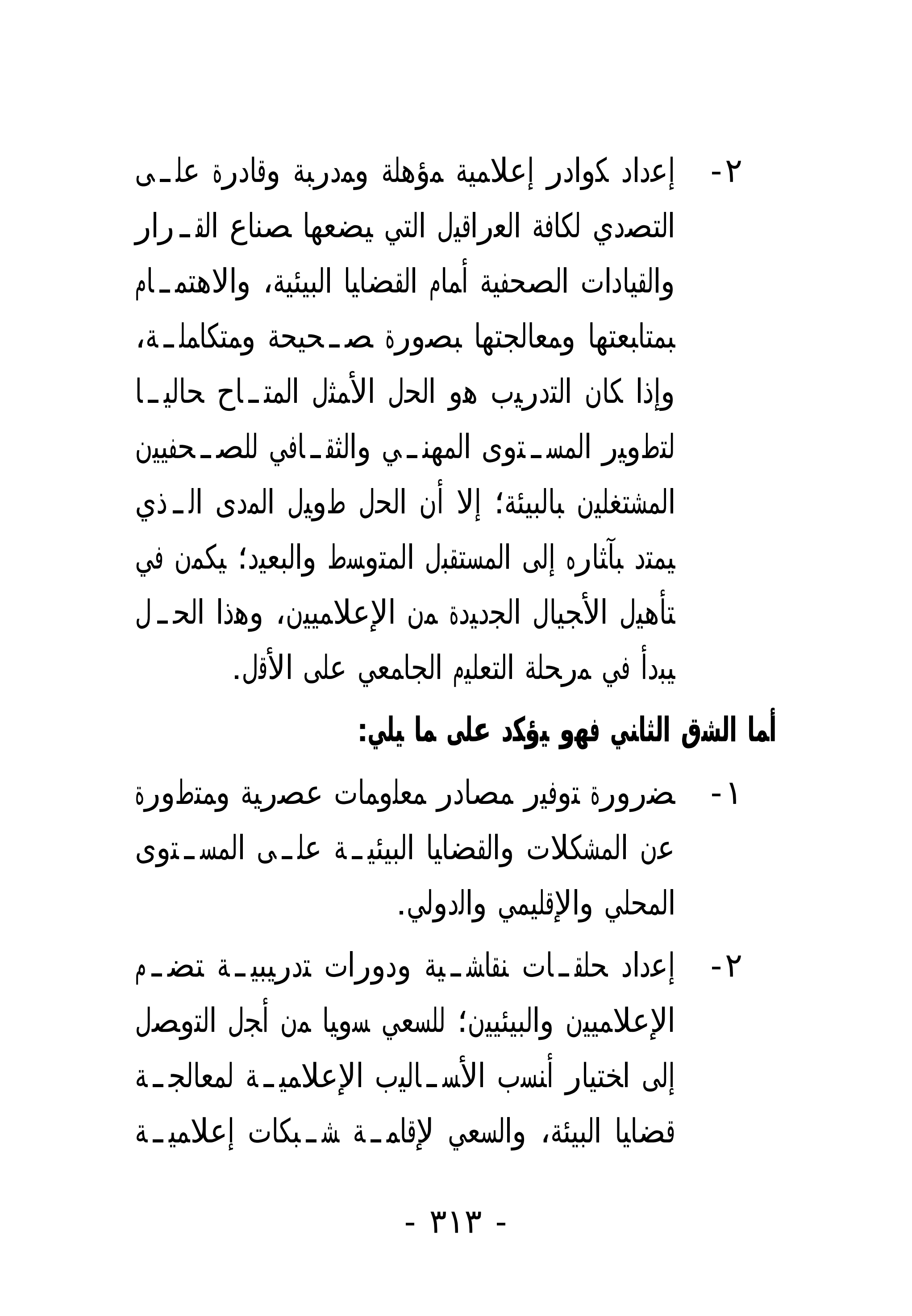
٥- غياب دراسات الجمهور؛ فقد اتضح أن الصحف المصرية لا تهتم بتخصيص ميزانيات لإجراء البحوث الضرورية للتعرف على جمهور القراء، وبالتالي فإن الصحفيين المشتغلين بقضايا البيئة يتوجهون إلى جمهور لا يعلمون عنه شيئًا، سواء فيما يتعلق بمستوى الوعي البيئي لدى أفراد الجمهور، أو السمات الاجتماعية والثقافية والنوعية وفئات الأعمار، وسائر الملامح التي تحدد نوعية الجمهور المستهدف.

٦- غياب قائمة الأولويات البيئية لدى الصحفيين المشتغلين بقضايا البيئة؛ مما يوقعهم في الخلط وعدم التمييز بين القضايا البيئية (مثل قضايا المياه، والتصحر، والتنوع البيولوجي، والتغير المناخي)، وبين الأنشطة البيئية التي تتمثل في السياسة الحكومية والقرارات والتشريعات البيئية، والبحوث البيئية، وبين القطاعات التي تتسبب في خلق مشكلات البيئة (مثل قطاع الزراعة، والصناعة، والقطاع العسكري، وإنتاج الطاقة، والمرور) وبين

الآثار الاجتماعية والبشرية المترتبة على سوء استخدام موارد البيئة (مثل أمراض الفشل الكلوي، وفقدان المناعة، والتلوث السمعي والبصري.... إلخ). **وفي النهاية لابد أن يثار السؤال التالي:** ماذا يحتاج الإعلام العلمي البيئي في مصر والعالم العربي كي يصبح عصريا وملتزما وقادرا على تحقيق أهدافه؟

وسعيا للإجابة على هذا السؤال؛ فإننا نرى أن هناك شقين للإجابة، يتضمن الشق الأول الجوانب البشرية، ويتضمن الشق الثاني الجوانب المعرفية ونوعية الأداء الصحفي. **ويستلزم الشق الأول ضرورة توفير الأمرين التاليين:**

١- وجود قيادات إعلامية تملك رؤية متكاملة عن البيئة في إطارها الطبيعي والبشري والاجتماعي والسياسي، وتتحسس المخاطر البيئية دون مبالغة أو تهويل.



٢- إعداد كوادر إعلامية مؤهلة ومدربة وقادرة علـى التصدي لكافة العراقيل التي يضعها صناع القـرار والقيادات الصحفية أمام القضايا البيئية، والاهتمـام بمتابعتها ومعالجتها بصورة صـحيحة ومتكاملـة، وإذا كان التدريب هو الحل الأمثل المتـاح حاليـا لتطوير المسـتوى المهنـي والثقـافي للصـحفيين المشتغلين بالبيئة؛ إلا أن الحل طويل المدى الـذي يمتد بآثاره إلى المستقبل المتوسط والبعيد؛ يكمن في تأهيل الأجيال الجديدة من الإعلاميين، وهذا الحـل يبدأ في مرحلة التعليم الجامعي على الأقل.

أما الشق الثاني فهو يؤكد على ما يلي:

١- ضرورة توفير مصادر معلومات عصرية ومتطورة عن المشكلات والقضايا البيئيـة علـى المسـتوى المحلي والإقليمي والدولي.

٢- إعداد حلقـات نقاشـية ودورات تدريبيـة تضـم الإعلاميين والبيئيين؛ للسعي سويا من أجل التوصل إلى اختيار أنسب الأسـاليب الإعلاميـة لمعالجـة قضايا البيئة، والسعي لإقامـة شـبكات إعلاميـة

تعليمية للإعلام والتعليم البيئي، وهنا يوصي بعض الخبـراء العـاملين المتخصصـين فـي البيئـة والإعلام[٢١] بمحاولة الاستفادة من آليات الإعـلام التعبوي؛ أي الإعلام الذي يعبئ الجمهور ويدفعـه إلى الفعل، سواء على المستوى الفردي في الحيـاة الخاصة، أو المستويات الاجتماعية الأخـرى فـي المدرسة والنادي وأماكن العمل والمسجد والكنيسة، وسواء كان المتلقي مواطنًا عاديا أو مسئولاً تنفيذيا، أو أستاذًا جامعيا، ويبدو أن هذا النوع من المعالجة الإعلامية المتسمة بطابع التحريض والتعبئة؛ هـو أنسب الأشكال الإعلامية لمعالجة قضـايا البيئـة؛ إذ إنها لا تدع للمرء احتمال الوقوع فـي الحيـرة أو التردد إزاء قضية حيوية تمس حياتـه بصـورة صميمة، وإن كانت تبدو أحيانًا غير ذلك.

كذلك يوصى باستخدام أسلوب الحملات الصحفية لمعالجة القضايا البيئية ذات البعد التنموي، والتي تحتاج إلى التـراكم المعرفي والمتابعة المتواصلة.

الهوامش والمراجع

١- R. J. Mc Craken: Soil, Scientists and Civlisation. Soil Science Society of American Journal, Vol. ٥١, (١٠٣٤) p. ١٣٩٥.

نقلاً عن الجمهور والبيئة، ١٩٨٨، برنامج الأمم المتحـدة للبيئة، نيروبي.

٢- E. Cornish: the Study of the future, Washington D. C. ١٩٧٧, pp. ٥٨ – ٥٩.

٣- انظر رضـا بـوكراع: الآثـار البيئيـة للمشـكلات الاقتصادية والاجتماعية، مرجع التعلـيم البيئـي فـي الوطن العربي، المنظمة العربيـة للتربيـة والعلـوم والثقافة، تونس ١٩٨٨، ص ٥٧ – ٥٠٩.

٤- عصام الحناوي: نحو خطة قومية لتنمية الوعي البيئي، في كتاب "البيئة والوعي البيئـي"، المركـز القـومي للبحوث، بالتعاون مع معهد جوتـة، القـاهرة ١٩٩٠، ص ٨٩.

٥- برنامج الأمم المتحدة للبيئة: إنقاذ كوكبنـا: التحـديات والآمال، نيروبي، ١٩٩١، ص ٢٠٩.

٦- انظر: عواطف عبد الرحمن: الـوعي البيئـي بـين الإعلام والتعليم، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٦٨، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٢، ص ٣٥ و٥٥.

٧- انظر: سلوى إمام وعاطف العبد: الإعـلام وقضـايا البيئة: دراسة تطبيقية على جمهورية مصـر العربيـة وسلطنة عمان، معهد البحوث والدراسـات العربيـة، ١٩٩١، ص ٢٣٦ – ٢٤٤.

٨- انظر:

٩- (SA) Edna F. Einsidel: From Disaster Reporting to in-depth coverage. In: Media Development – ٢ – ١٩٩٠. London. Pp. ٣ – ٩.

١٠- (SB) Suhonen, P.: Environmental Issues, The Finish Press and Public Opinion. Gazette, Vol. ٥١, ٢, ١٩٩٣. Netherland. Pp. ٩١ – ١١٣.

١١- انظر نجوى كامل وآخرون: عرض نقدي للدراســات التي تناولت الإعلام والبيئة، الحلقة النقاشية عن البيئة والتعليم الإعلامي، قسم الصحافة كلية الإعلام، جامعة القاهرة، يوليو، ١٩٩٢، ص ٨ – ١٨.

١٢- Suhonen: op. cit. pp. ١٠١ – ١٠٤.

١٣- هذه البلدان هي: الأرجنتين، ألمانيا الاتحادية، جمايكا، زيمبابوي، السنغال، الصين، كينيا، المكسيك، المملكــة العربية السعودية، النرويج، نيجيريا، الهنــد، المجــر، اليابان.

١٤- انظر:

أ- برنامج الأمم المتحدة للبيئة: إنقاذ كوكبنا: التحديات والآمال، نيروبي، ١٩٩١، ص ٢٢١.

ب- برنامج الأمم المتحدة الإنمــائي: تقريــر التنميــة البشرية لعام ١٩٩٢، ص ١٨.

١٥- UNEP: The Publie And Enviroment Ment ١٩٨٨ opcit. Pp. ٢٩ – ٣١.

١٦- انظر سلوى إمام: الإعلام وقضـايا البيئـة: دراسـة تطبيقية على جمهورية مصر العربية؛ وعاطف العبد: دراسة تطبيقية على سلطنة عمـان، معهـد البحـوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩١.

١٧- R. E. ٠٥ Tman, J. L. Parker: Public's Environmental Information Sources and Evaluation of Mass – Media. Journal of Environmental Education. Vol: ١٨. (١٩٨٦ – ١٩٨٧).

١٨- Market And Opinion Research: Puplic Attuitdes towards Nuclear Powes, London, ١٩٨٧.

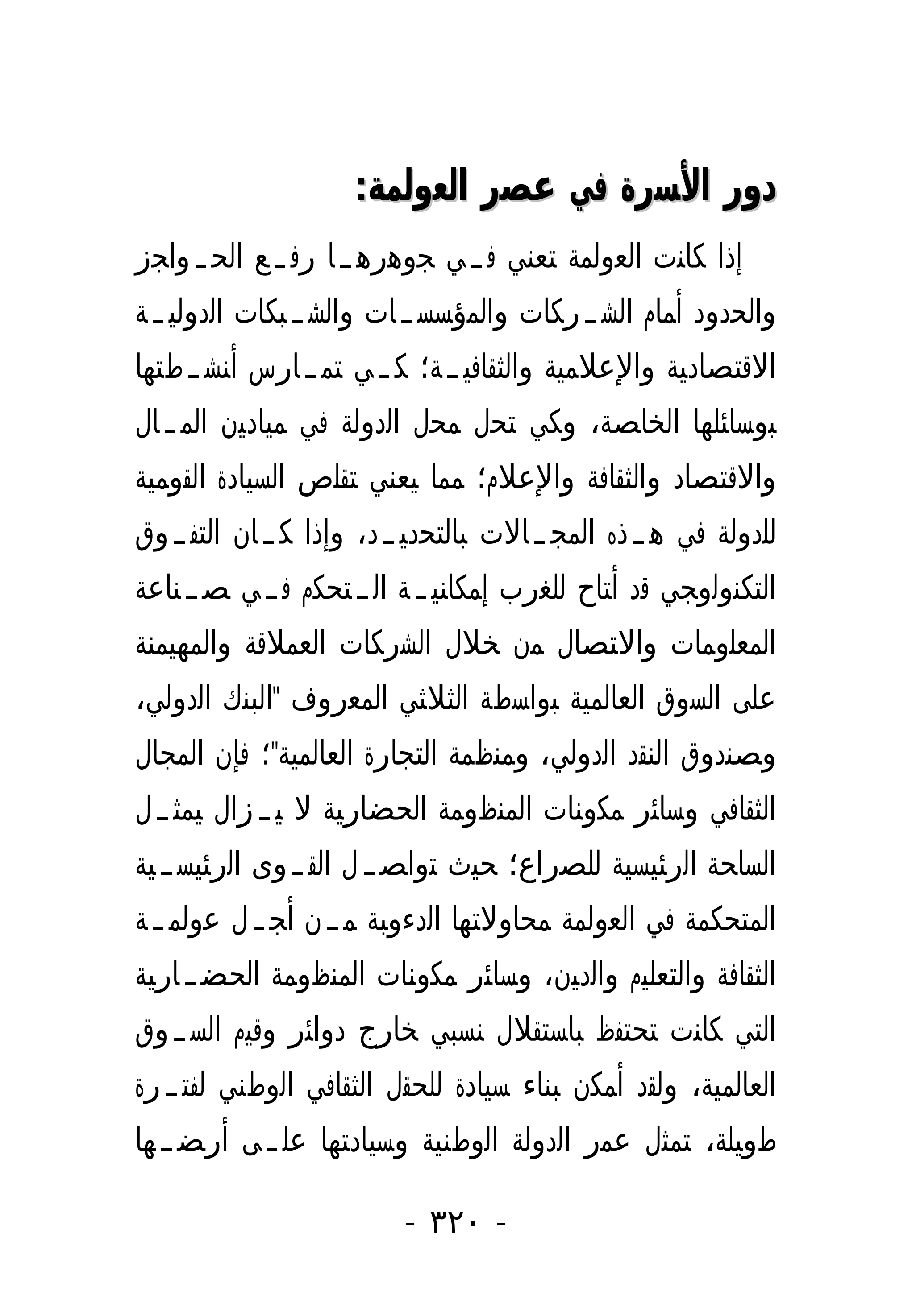
١٩- انظر سلوى إمام، مصدر سابق، ص ٣٦٩ – ٣٧٠.

٢٠- انظر عاطف العبد، مصدر سابق، ص ٣٧٠ – ٣٧٢.

٢١- V. T. Valduena: Using Traditional Media in Environmental Communication – Amic – Singapore – ١٩٨٤.

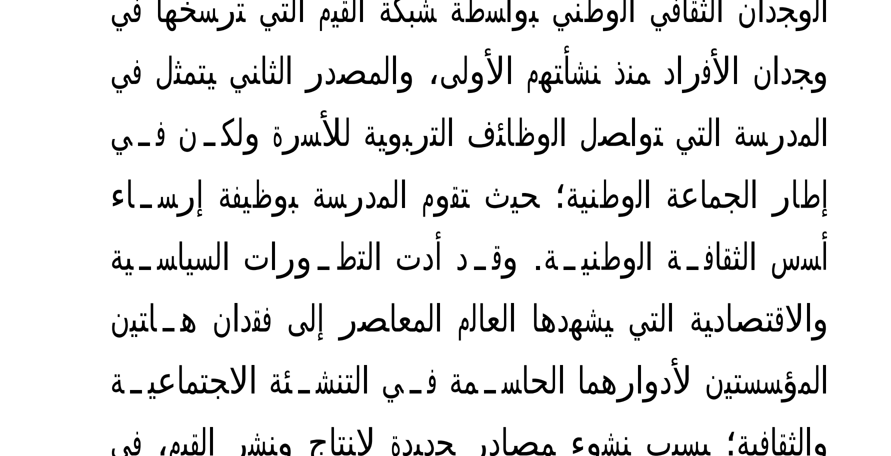
٢٢- .Edna: Opcit. P. ١٥ - ١٢

الإعلام وقضايا المرأة العربية في عصر العولمة



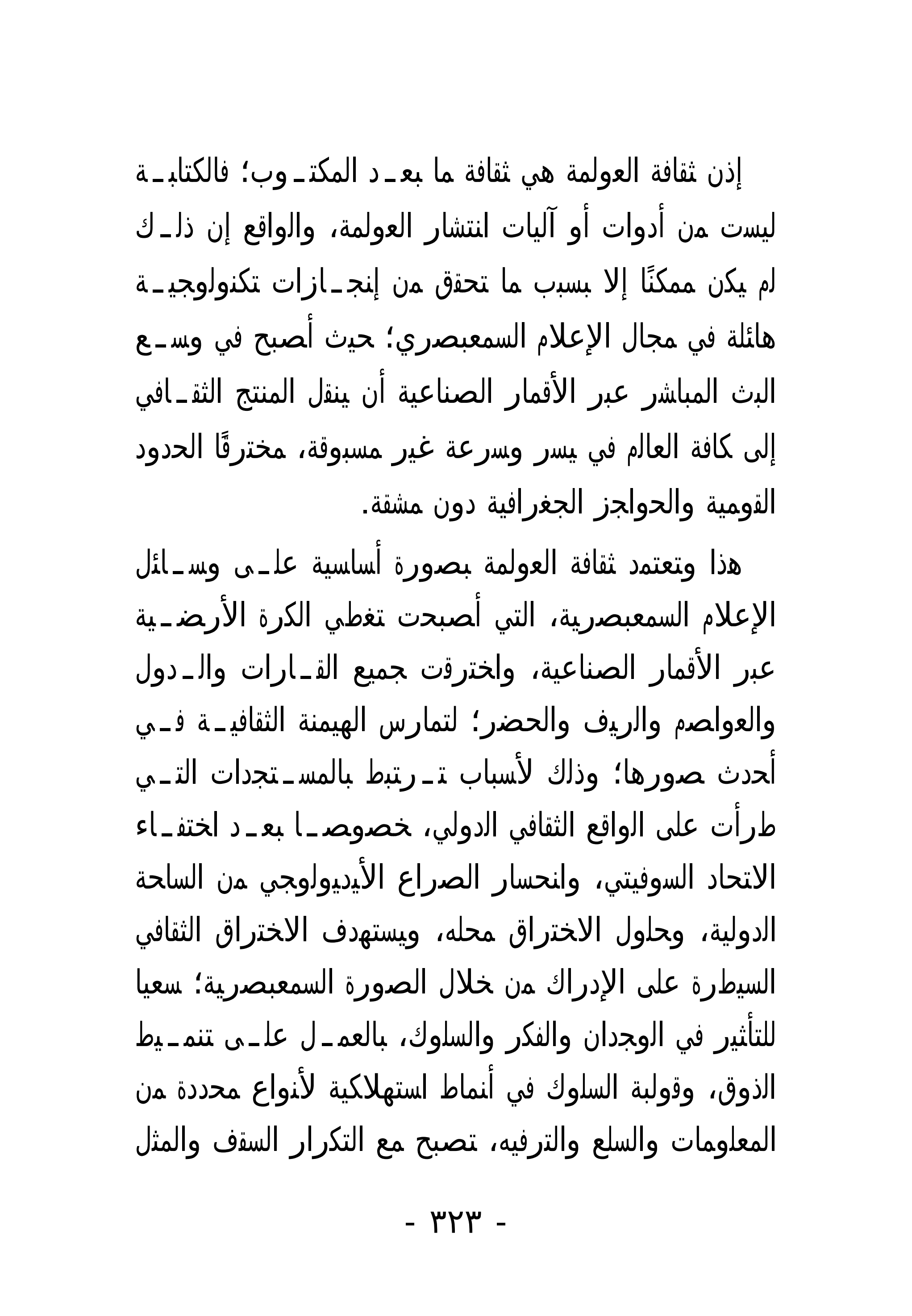
دور الأسرة في عصر العولمة:

إذا كانت العولمة تعني في جوهرها رفع الحواجز والحدود أمام الشركات والمؤسسات والشبكات الدولية الاقتصادية والإعلامية والثقافية؛ كي تمارس أنشطتها بوسائلها الخاصة، وكي تحل محل الدولة في ميادين المال والاقتصاد والثقافة والإعلام؛ مما يعني تقاص السيادة القومية للدولة في هذه المجالات بالتحديد، وإذا كان التفوق التكنولوجي قد أتاح للغرب إمكانية التحكم في صناعة المعلومات والاتصال من خلال الشركات العملاقة والمهيمنة على السوق العالمية بواسطة الثلاثي المعروف "البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية"؛ فإن المجال الثقافي وسائر مكونات المنظومة الحضارية لا يزال يمثل الساحة الرئيسية للصراع؛ حيث تواصل القوى الرئيسية المتحكمة في العولمة محاولاتها الدءوبة من أجل عولمة الثقافة والتعليم والدين، وسائر مكونات المنظومة الحضارية التي كانت تحتفظ باستقلال نسبي خارج دوائر وقيم السوق العالمية، ولقد أمكن بناء سيادة للحقل الثقافي الوطني لفترة طويلة، تمثل عمر الدولة الوطنية وسيادتها على أرضها



ومواطنيها، وظلت الثقافة الوطنية تستمد أسباب سيادتها وتجددها من مصدرين رئيسيين؛ أحدها اجتماعي يتمثل في الأسرة باعتبارها المؤسسة الاجتماعية الأولى التي تنتج الوجدان الثقافي الوطني بواسطة شبكة القيم التي ترسخها في وجدان الأفراد منذ نشأتهم الأولى، والمصدر الثاني يتمثل في المدرسة التي تواصل الوظائف التربوية للأسرة ولكن في إطار الجماعة الوطنية؛ حيث تقوم المدرسة بوظيفة إرساء أسس الثقافة الوطنية. وقد أدت التطورات السياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم المعاصر إلى فقدان هاتين المؤسستين لأدوارهما الحاسمة في التنشئة الاجتماعية والثقافية؛ بسبب نشوء مصادر جديدة لإنتاج ونشر القيم، في مقدمتها الإعلام المرئي، وتصاعد أدواره في ظل ثورتي الاتصال والمعلومات، وبسبب فشل النظام التعليمي، وقصور السياسات التربوية عن تلبية الحاجات المعرفية والعلمية والتربوية للمواطنين في إطار الدولة الوطنية[1].

لقد أدى تفكك وفشل النظام الثقافي الوطني التقليدي فـي دول الجنوب إلى إفساح الطريق لآليات العولمة الثقافية، التي تسعى إلى توحيد العالم في منظومة قيمية وفكريـة واحـدة، تستجيب دون مقاومة لمتطلبات ومصالح السوق العالمية. في ضوء هذا السياق يمكننا تحديد طبيعة العولمة الثقافية وقوانين حركتها؛ فهي تنشط وتتوسع في ظل تصاعد الثقافة المرئيـة (أي ثقافة الصورة)، وفي مناخ يشهد تراجعا للثقافة المكتوبة التي حفظت تاريخ البشرية، ورافقت الحضارة الإنسانية منذ اخترع السومريون الكتابة منذ ٣٦٠٠ سـنة قبـل المـيلاد، وشكلت جوهر الاتصال الجماهيري منذ ظهور المطبعة فـي منتصف القرن الخامس عشر، واستمرت تنسج وترصد معالم الثورات الفكرية والحضارية على نطاق العالم حتى ظهـور الأقمار الصناعية، التي تجسد الثورة الخامسة فـي مسـيرة التكنولوجيا الاتصالية.

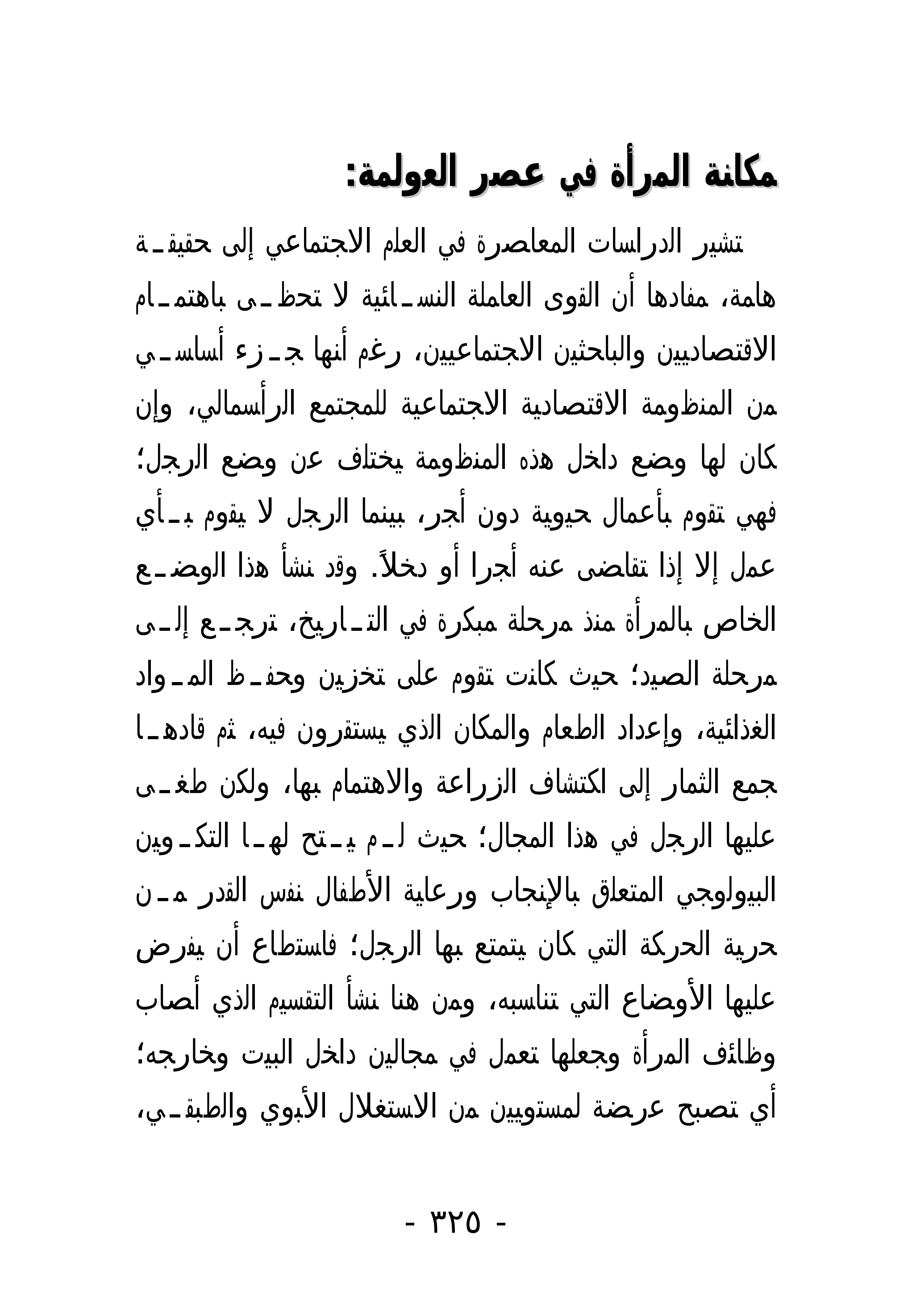


إذن ثقافة العولمة هي ثقافة ما بعـد المكتـوب؛ فالكتابـة ليست من أدوات أو آليات انتشار العولمة، والواقع إن ذلـك لم يكن ممكنًا إلا بسبب ما تحقق من إنجـازات تكنولوجيـة هائلة في مجال الإعلام السمعبصري؛ حيث أصبح في وسـع البث المباشر عبر الأقمار الصناعية أن ينقل المنتج الثقـافي إلى كافة العالم في يسر وسرعة غير مسبوقة، مخترقًا الحدود القومية والحواجز الجغرافية دون مشقة.

هذا وتعتمد ثقافة العولمة بصورة أساسية علـى وسـائل الإعلام السمعبصرية، التي أصبحت تغطي الكرة الأرضـية عبر الأقمار الصناعية، واخترقت جميع القـارات والـدول والعواصم والريف والحضر؛ لتمارس الهيمنة الثقافيـة فـي أحدث صورها؛ وذلك لأسباب تـرتبط بالمسـتجدات التـي طرأت على الواقع الثقافي الدولي، خصوصـا بعـد اختفـاء الاتحاد السوفيتي، وانحسار الصراع الأيديولوجي من الساحة الدولية، وحلول الاختراق محله، ويستهدف الاختراق الثقافي السيطرة على الإدراك من خلال الصورة السمعبصرية؛ سعيا للتأثير في الوجدان والفكر والسلوك، بالعمـل علـى تنمـيط الذوق، وقولبة السلوك في أنماط استهلاكية لأنواع محددة من المعلومات والسلع والترفيه، تصبح مع التكرار السقف والمثل

الأعلى لطموحات الإنسان، وتحول دون البحث عن البـديل أو الرغبة في التغيير. هذا وتشكل الولايـات المتحـدة فـي المرحلة الراهنة القاعدة الأهم والأكثر تأثيرا للمشروع الثقافي العولمي بوجهه الاحتكاري، وقدراته التكنولوجيـة الهائلـة، وأدواته الإعلامية المتقدمة، والتي تلعب الدور الحاسـم فـي نشر وترويج الثقافة الاستهلاكية ذات الطابع التجاري؛ بهدف تشويه وتهميش الثقافات المحلية، وإعادة إنتاج البنية المتخلفة بكل ما تحويه من تسطيح للوعي، وتشجيع للمبادرات الفردية القائمة على الأنانيـة والاسـتغلال، وانعـدام الممارسـات العقلانية، وبث الفوضى والبيروقراطية والرشوة والفساد[٢].

وعندما نتأمل الخريطة الثقافية الراهنـة للعـالم شـماله وجنوبه؛ تصادفنا حقيقتين هامتين، تشير أولاهما إلى اجتياح الثقافة الأمريكية للعالم المعاصر بما فيه أوروبا. وقـد أكـد وزير الثقافة في الاتحـاد الأوروبـي فـي بيـان أصـدره عام ١٩٨٨ خطر التهميش الـذي تتعـرض لـه الثقافـات الأوروبية في عالم توحده ثقافيا الصور والرسائل الأمريكيـة التي تذاع وتنشر عبر الأقمار الصناعية، أما الحقيقة الثانيـة فهي تشير إلى التنافس بـين الثقـافتين العـالميتين (الثقافـة الأنجلو/ أمريكية، والثقافة الفرنسية) للسيطرة على العالم في مواجهة انتشار نمط الحياة الأمريكية.

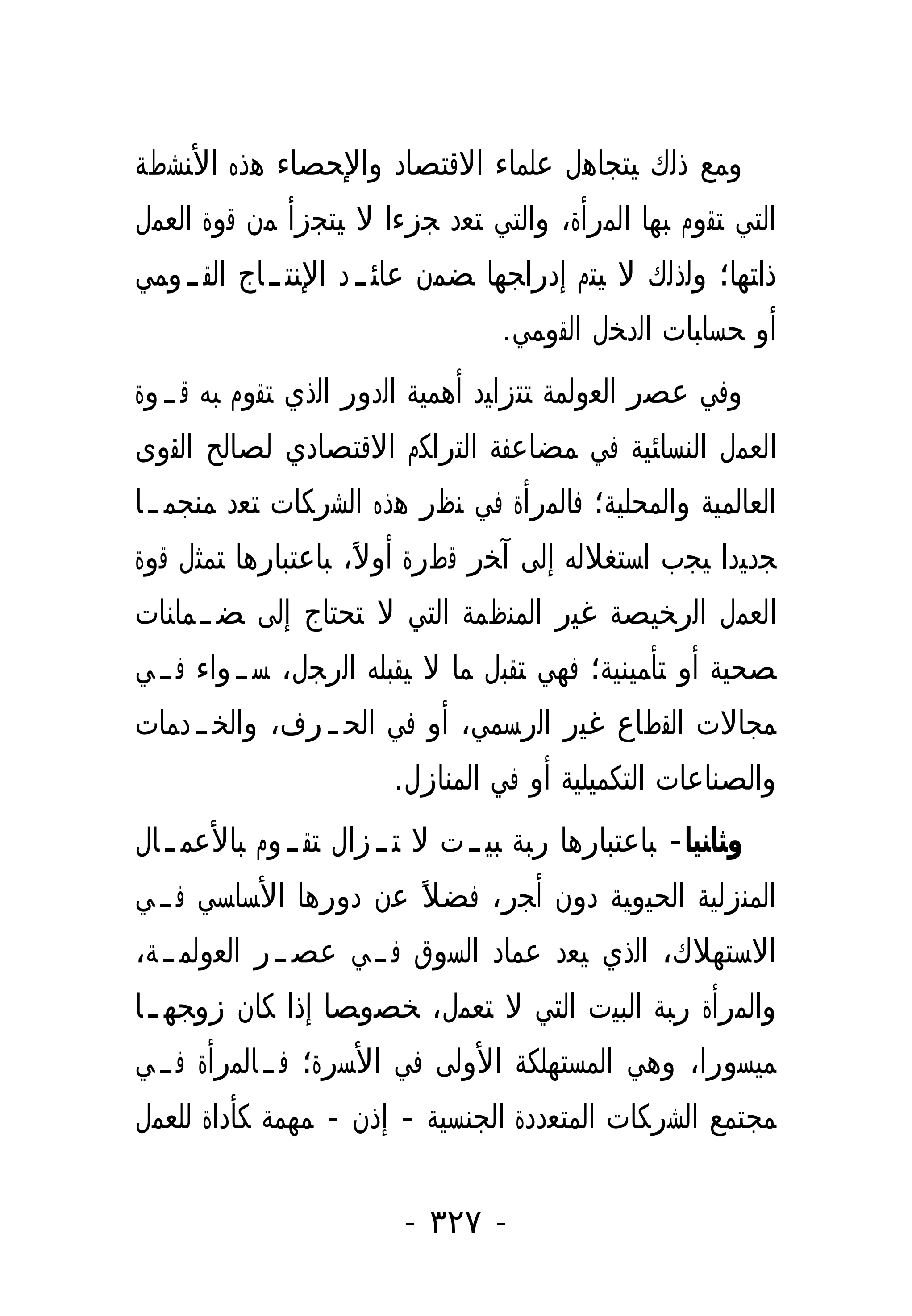


مكانة المرأة في عصر العولمة:

تشير الدراسات المعاصرة في العلم الاجتماعي إلى حقيقـة هامة، مفادها أن القوى العاملة النسـائية لا تحظـى باهتمـام الاقتصاديين والباحثين الاجتماعيين، رغم أنها جـزء أساسـي من المنظومة الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع الرأسمالي، وإن كان لها وضع داخل هذه المنظومة يختلف عن وضع الرجل؛ فهي تقوم بأعمال حيوية دون أجر، بينما الرجل لا يقوم بـأي عمل إلا إذا تقاضى عنه أجرا أو دخلاً. وقد نشأ هذا الوضـع الخاص بالمرأة منذ مرحلة مبكرة في التـاريخ، ترجـع إلـى مرحلة الصيد؛ حيث كانت تقوم على تخزين وحفـظ المـواد الغذائية، وإعداد الطعام والمكان الذي يستقرون فيه، ثم قادهـا جمع الثمار إلى اكتشاف الزراعة والاهتمام بها، ولكن طغـى عليها الرجل في هذا المجال؛ حيث لـم يـتح لهـا التكـوين البيولوجي المتعلق بالإنجاب ورعاية الأطفال نفس القدر مـن حرية الحركة التي كان يتمتع بها الرجل؛ فاستطاع أن يفرض عليها الأوضاع التي تناسبه، ومن هنا نشأ التقسيم الذي أصاب وظائف المرأة وجعلها تعمل في مجالين داخل البيت وخارجه؛ أي تصبح عرضة لمستويين من الاستغلال الأبوي والطبقـي،

وقد لعب هذان العاملان دورا أساسيا في التـراكم الرأسـمالي منذ أولى مراحله. ولا يمكن فهم آليات تطور النظام الرأسمالي دون إدراك العلاقة بين هذين البعدين الطبقي والأبوي؛ فالواقع أن عمل المرأة خارج البيت مقابل أجر لا يختلف في الجوهر عن عمل الرجل، ربما الفـارق الأساسـي هـو أن المـرأة تخصص لها أدنى الأعمال، وتلك التي تحتـاج إلـى الصـبر والطاعة والمهارة اليدوية؛ مثل تطريز الرسومات، أو صـنع السجاد، أو قطف أوراق الشاي، أو تجميع الصفائح الإلكترونية الدقيقة، وفي معظم الأحيان تتلقى أجرا أقل من الرجـل، ولا تصل إلى مستوى الوظائف الإشرافية إلا نادرا.

ويبرز الاختلاف بين عمل المرأة والرجل في أنها تقـوم بكافة الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال؛ أي بكل المهام التي تتعلق بضرورة الحياة لأفراد أسرتها دون أجر، فيما يقتصر دور الرجل على الأعمال التي خارج البيت، ويعفى تماما من المسئوليات المنزلية، رغم أن هذه النشاطات التـي تؤديهـا المرأة دون أجر تدخل في صميم التراكم الاقتصادي للنظـام الرأسمالي؛ فلا يمكن أن نتصور استمرار النشاط الإنتـاجي والخدمي لقوى العمل الذكورية بدون هذا الجهد، الذي تقـوم به المرأة في بيتها، فضلاً عن دورها في إنجاب قوة العمـل وتنشئتها ورعايتها حتى تنضم إلى سوق العمل[٣].



ومع ذلك يتجاهل علماء الاقتصاد والإحصاء هذه الأنشطة التي تقوم بها المرأة، والتي تعد جزءا لا يتجزأ من قوة العمل ذاتها؛ ولذلك لا يتم إدراجها ضمن عائد الإنتاج القومي أو حسابات الدخل القومي.

وفي عصر العولمة تتزايد أهمية الدور الذي تقوم به قوة العمل النسائية في مضاعفة التراكم الاقتصادي لصالح القوى العالمية والمحلية؛ فالمرأة في نظر هذه الشركات تعد منجما جديدا يجب استغلاله إلى آخر قطرة أولاً، باعتبارها تمثل قوة العمل الرخيصة غير المنظمة التي لا تحتاج إلى ضمانات صحية أو تأمينية؛ فهي تقبل ما لا يقبله الرجل، سواء في مجالات القطاع غير الرسمي، أو في الحرف، والخدمات والصناعات التكميلية أو في المنازل.

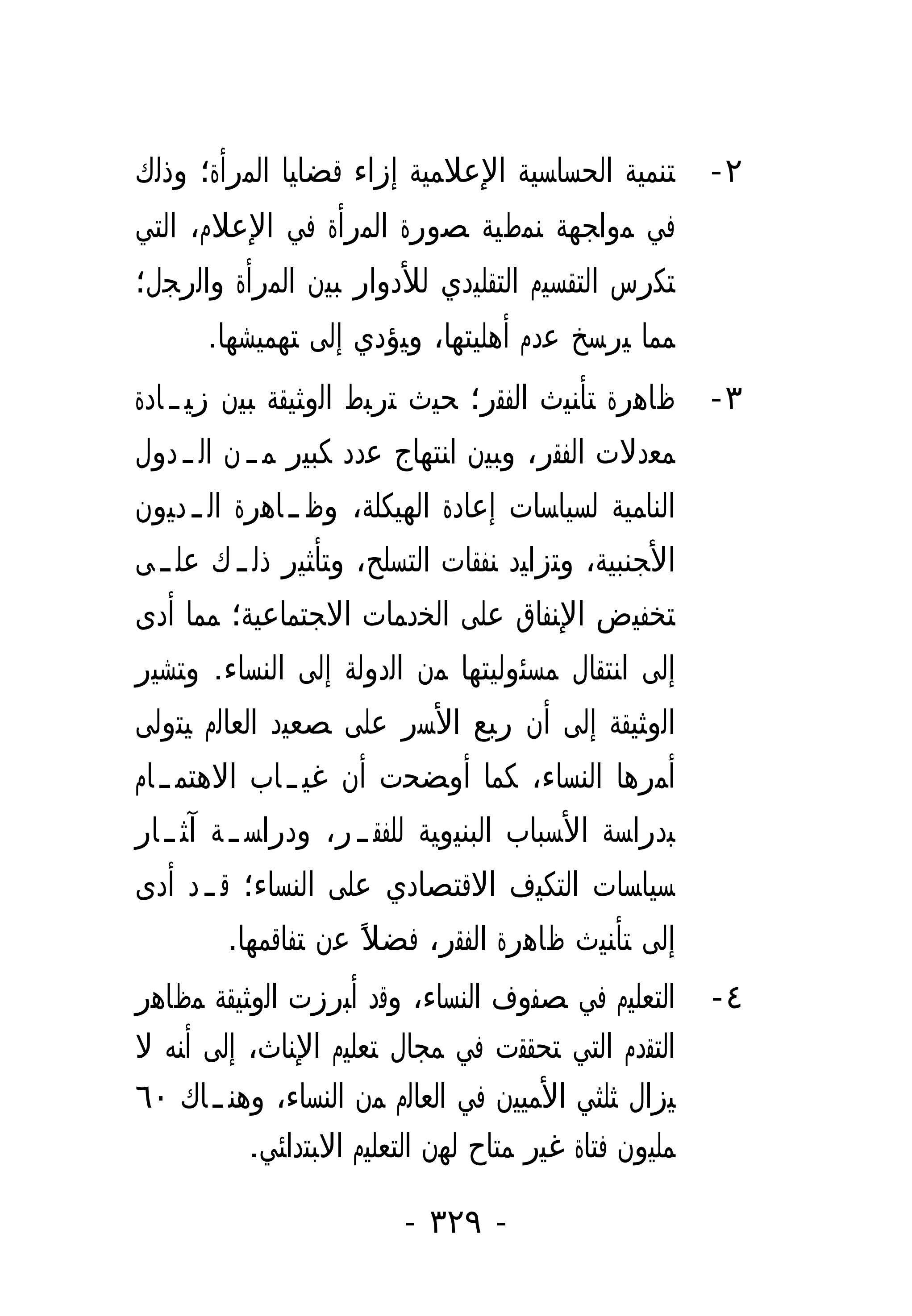
وثانيا- باعتبارها ربة بيت لا تزال تقوم بالأعمال المنزلية الحيوية دون أجر، فضلاً عن دورها الأساسي في الاستهلاك، الذي يعد عماد السوق في عصر العولمة، والمرأة ربة البيت التي لا تعمل، خصوصا إذا كان زوجها ميسورا، وهي المستهلكة الأولى في الأسرة؛ فالمرأة في مجتمع الشركات المتعددة الجنسية - إذن - مهمة كأداة للعمل

الرخيص، خصوصا إذا علمنا أن ٧٠% من القوى العاملة في مناطق الإنتاج الحرة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، مكونة من النساء، وأيضا مهمة كأداة أساسية للاستهلاك؛ مما يضاعف مكانتها كركن أساسي في التراكم المتزايد المبني على عولمة السوق؛ لصالح هؤلاء المتحكمين في مجلس إدارة اقتصاد العالم(٤).

الخطاب العالمي الخاص بقضايا المرأة:

تتجسد أبرز ملامح الخطاب الدولي عن قضايا المرأة فيما حوته وثيقة مؤتمر بكين للمرأة عام ١٩٩٥؛ حيث ركزت على عدة قضايا محورية، تمثلت فيما يلي:

١- تضمين رؤية المرأة عند إعداد مختلف السياسات التعليمية والإعلامية والاقتصادية؛ بل والسياسات المتعلقة بدور السلم والحرب، واقترن بذلك فكرة اقتسامها للسلطة، والتمثيل العادل لها داخل، دوائر صنع القرار، باعتبار أن الإجراء يكفل ضمان نفاذ رؤيتها داخل دوائر صنع القرار.



٢- تنمية الحساسية الإعلامية إزاء قضايا المرأة؛ وذلك في مواجهة نمطية صورة المرأة في الإعلام، التي تكرس التقسيم التقليدي للأدوار بين المرأة والرجل؛ مما يرسخ عدم أهليتها، ويؤدي إلى تهميشها.

٣- ظاهرة تأنيث الفقر؛ حيث تربط الوثيقة بين زيـادة معدلات الفقر، وبين انتهاج عدد كبير مـن الـدول النامية لسياسات إعادة الهيكلة، وظـاهرة الـديون الأجنبية، وتزايد نفقات التسلح، وتأثير ذلـك علـى تخفيض الإنفاق على الخدمات الاجتماعية؛ مما أدى إلى انتقال مسئوليتها من الدولة إلى النساء. وتشير الوثيقة إلى أن ربع الأسر على صعيد العالم يتولى أمرها النساء، كما أوضحت أن غيـاب الاهتمـام بدراسة الأسباب البنيوية للفقـر، ودراسـة آثـار سياسات التكيف الاقتصادي على النساء؛ قـد أدى إلى تأنيث ظاهرة الفقر، فضلاً عن تفاقمها.

٤- التعليم في صفوف النساء، وقد أبرزت الوثيقة مظاهر التقدم التي تحققت في مجال تعليم الإناث، إلى أنه لا يزال ثلثي الأميين في العالم من النساء، وهنـاك ٦٠ مليون فتاة غير متاح لهن التعليم الابتدائي.

٥- حقوق الطفلة، وتؤكد وثيقة بكين على مظاهر التمييز في التعليم والغذاء والرعاية الصحية لصالح الذكر، وخصوصا الأسر الفقيرة في معظم الدول النامية.

٦- العنف ضد المرأة، وتبرز وثيقة بكين أن العنف ضد المرأة ظاهرة واسعة الانتشار، بدءا بالولايات المتحدة التي تتعرض فيها امرأة للعنف كل ١٨ دقيقة، وانتهاءا بالهند حيث تتعرض ٥ نساء يوميا للحرق بسبب الخلافات المرتبطة بالمهور. وتوضح الوثيقة أن النساء يتعرضن لأشكال مختلفة من العنف البدني أو النفسي أو الجنسي في مختلف الطبقات الاجتماعية، وفي ظل أطر ثقافية وحضارية متباينة.

٧- مشاركة المرأة في صنع القرارات الوطنية. وقد أشارت الوثيقة إلى استمرار تدني نسبة تمثيل النساء في البرلمانات بعد مرور عشر سنوات على مؤتمر نيروبي للمرأة؛ إذ لا تزال المرأة تمثل نحو ١٠% فقط في الهيئات المنتجة على صعيد العالم، وتضيف

أن الأمم المتحدة لا تمثل استثناء لتلك القاعـدة؛ إذ لا تضم سوى ٦ سيدات من بين ١٨٤ سفيرا يمثلـون الدول الأعضاء كمندوبين لها في المنظمة الدوليـة، وهناك ١٠٠ دولة لا توجد بها نساء في البرلمان، هذا وقد صدق على الاتفاقية الدولية الخاصـة بالقضـاء على كافة صور التمايز ضد المرأة ٢٣٣ دولة، عدا ١١ دولة عربية وضعت تحفظات على بعض بنـود الاتفاقية لاعتبارات دينية وثقافية، وتتمحور القضـايا الخلافية في وثيقة بكين حول ما يلي:

أ- الطابع العالمي لحقوق الإنسان، وفي مقدمتها حق الفتاة والمرأة.

ب- الصحة الإنجابية.

ج- أثر التطرف الديني والإرهاب على وضـعية المرأة.

د- المساواة في الميراث.

ه- توسيع نطاق العمل أمـام المنظمـات غيـر الحكومية.

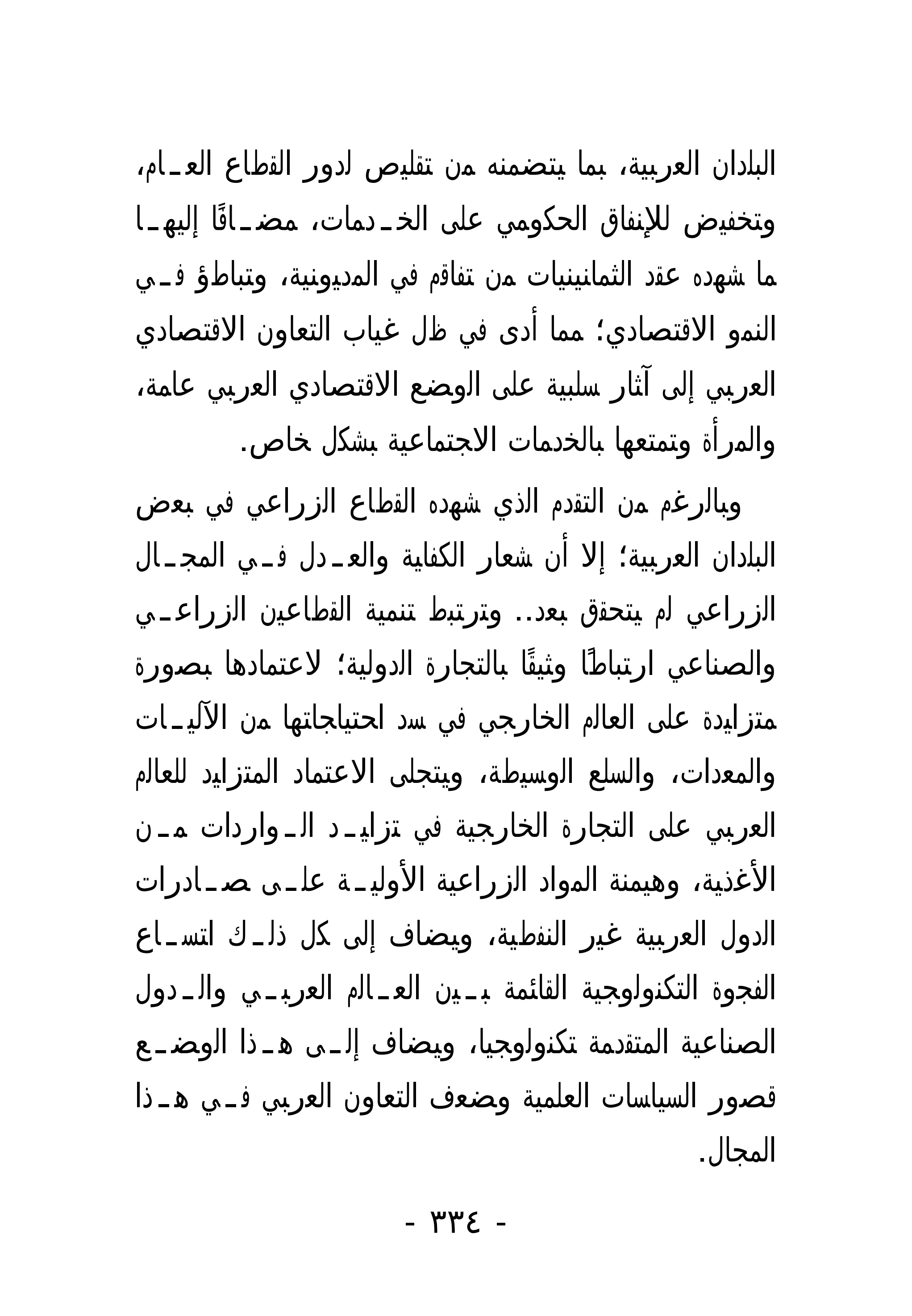
و- أثر سياسات إعادة الهيكلة على المرأة.

ز- الحاجة إلى بناء اقتصادي واجتماعي عالمي جديد(٥).

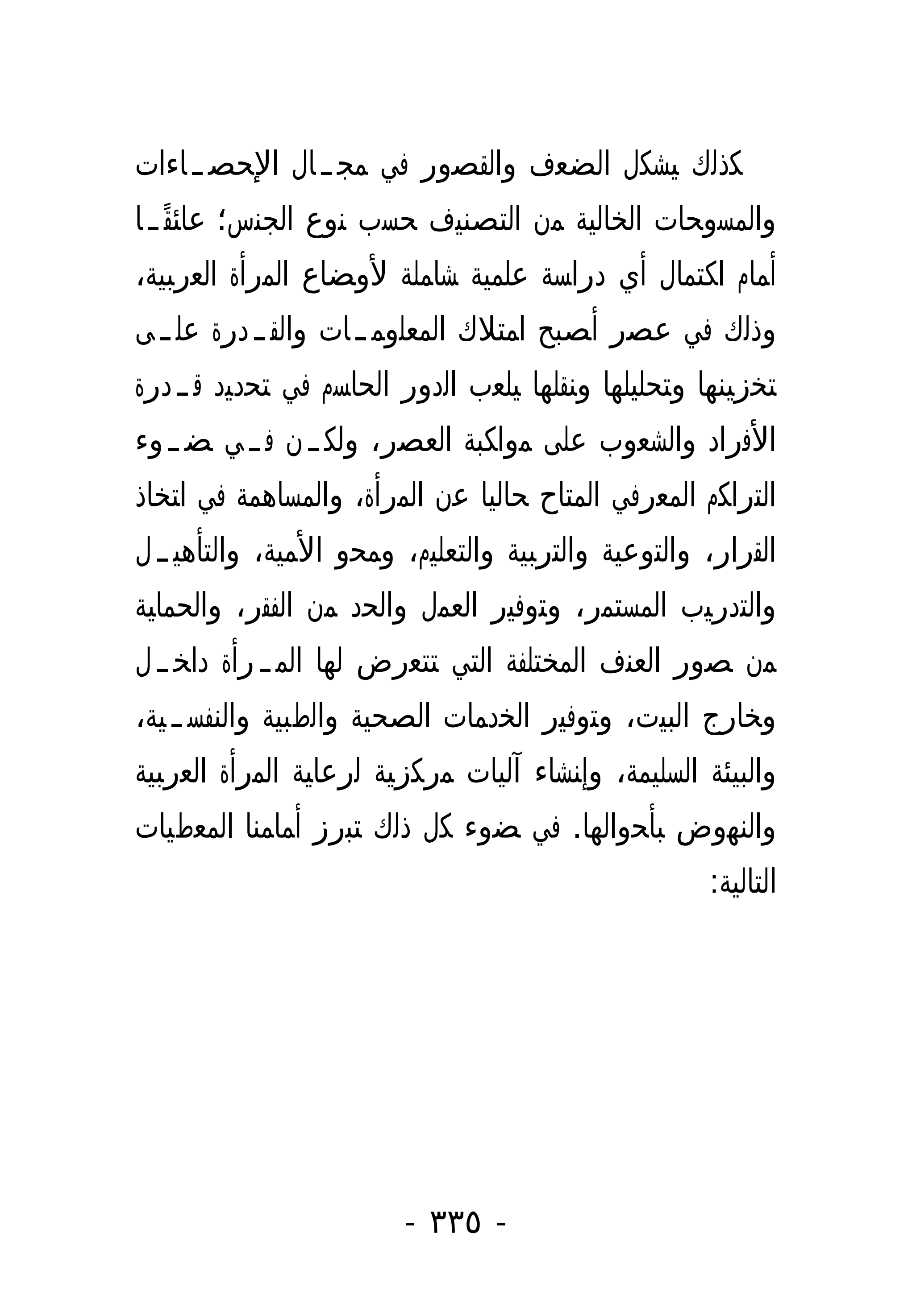
قضايا المرأة العربية في عصر العولمة:

ثمة تغيرات جوهرية لا يمكن إغفالها، طرأت على الواقع النسائي العربي خلال الخمسين سنة الماضية، تمثلت في العديد من الجهود الحكومية وغير الحكومية للنهوض بأوضاع المرأة العربية، في إطار التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها المجتمعات العربية المعاصرة؛ إذ لا يمكن إغفال الزيادة المضطردة في نسبة الفتيات المتعلمات ونسبة النساء العاملات في الوطن العربي كله، غير أن هذه الزيادة الكمية الملحوظة في عدد النساء المتعلمات ليست في حد ذاتها دليلاً على التغير الجوهري في الوضع الاجتماعي للمرأة، أو قرينة على تحررها الشامل بصورة حقيقية؛ فما زالت المرأة العربية تواجه كثيرا من العقبات التي تحول دون انطلاقها بكامل قدراتها ومواهبها للمشاركة في صياغة شكل المجتمع العربي وعلاقاته.

والواقع إن العالم العربي يواجه علـى مشـارف القـرن الحادي والعشـرون مجموعـة مـن التحـديات السياسـية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، في ظل منـاخ إقليمـي ودولي يشهد تحولات متسارعة، ونزوعا إلـى مزيـد مـن الهيمنة الاقتصادية والسياسية، التي تركزت آثارهـا علـى المرأة العربية بشكل خاص. ولعل من أبرز التحديات التـي تواجه العالم العربي في السنوات الأخيـرة؛ ذلـك التطبيـق القاصر في مفهوم التنمية البشرية، وتجاهل المغزى الحقيقي لهذا المفهوم، وما ينص عليه من توسيع دائرة الخيارات أمام كافة أفراد المجتمع من الرجال والنساء؛ بما ينمـي طاقـات الشباب من الجنسين، للإسهام في خلق الظـروف الملائمـة لتحقيق العدالة والمساواة وفق منهج تنموي متكامـل، وفـي مناخ ديموقراطي حقيقي. وفي هذا السياق تبرز الحقيقة التي تشير إلى غياب الحوار في كافة التشـكيلات والمؤسسـات الاجتماعية والثقافية والسياسية في الدول العربية؛ مما يقـود إلى العنف بمختلف صوره المفضية إلى التوتر والصـراع، الذي يقوض تماسك الأسرة العربية منذ نهايـة السـبعينيات؛ تطبيقًا لسياسات التكيف الاقتصادي الهيكلي في كثيـر مـن


البلدان العربية، بما يتضمنه من تقليص لدور القطاع العـام، وتخفيض للإنفاق الحكومي على الخـدمات، مضـافًا إليهـا ما شهده عقد الثمانينيات من تفاقم في المديونية، وتباطؤ فـي النمو الاقتصادي؛ مما أدى في ظل غياب التعاون الاقتصادي العربي إلى آثار سلبية على الوضع الاقتصادي العربي عامة، والمرأة وتمتعها بالخدمات الاجتماعية بشكل خاص.

وبالرغم من التقدم الذي شهده القطاع الزراعي في بعض البلدان العربية؛ إلا أن شعار الكفاية والعـدل فـي المجـال الزراعي لم يتحقق بعد.. وترتبط تنمية القطاعين الزراعـي والصناعي ارتباطًا وثيقًا بالتجارة الدولية؛ لاعتمادها بصورة متزايدة على العالم الخارجي في سد احتياجاتها من الآليـات والمعدات، والسلع الوسيطة، ويتجلى الاعتماد المتزايد للعالم العربي على التجارة الخارجية في تزايـد الـواردات مـن الأغذية، وهيمنة المواد الزراعية الأوليـة علـى صـادرات الدول العربية غير النفطية، ويضاف إلى كل ذلـك اتسـاع الفجوة التكنولوجية القائمة بـين العـالم العربـي والـدول الصناعية المتقدمة تكنولوجيا، ويضاف إلـى هـذا الوضـع قصور السياسات العلمية وضعف التعاون العربي فـي هـذا المجال.



كذلك يشكل الضعف والقصور في مجـال الإحصـاءات والمسوحات الخالية من التصنيف حسب نوع الجنس؛ عائقًـا أمام اكتمال أي دراسة علمية شاملة لأوضاع المرأة العربية، وذلك في عصر أصبح امتلاك المعلومـات والقـدرة علـى تخزينها وتحليلها ونقلها يلعب الدور الحاسم في تحديد قـدرة الأفراد والشعوب على مواكبة العصر، ولكـن فـي ضـوء التراكم المعرفي المتاح حاليا عن المرأة، والمساهمة في اتخاذ القرار، والتوعية والتربية والتعليم، ومحو الأمية، والتأهيـل والتدريب المستمر، وتوفير العمل والحد من الفقر، والحماية من صور العنف المختلفة التي تتعرض لها المـرأة داخـل وخارج البيت، وتوفير الخدمات الصحية والطبية والنفسـية، والبيئة السليمة، وإنشاء آليات مركزية لرعاية المرأة العربية والنهوض بأحوالها. في ضوء كل ذلك تبرز أمامنا المعطيات التالية:

أولاً: النساء العربيات بين الأمية والتعليم:

بالرغم من التطورات التي لحقت بتعليم النساء العربيـات في فترة ارتفاع عوائد البترول، وما نتج عنها من إنشاء سوق عمل عربية فإننا لا بد أن نسجل أن معدلات الأميـة التـي حددتها اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا تشير إلى أن كـل دول المنطقة قد نجحت في تخفيض نسبة الأمية فيها، سواء بـين الرجال أو النساء، باستثناء مصر واليمن؛ حيـث ارتفعـت الأمية في صفوف نساء مصـر إلـى ٧١% عـام ١٩٩٠، وارتفعت في اليمن إلى ٩٧%؛ مما يؤكد أن عمليات التحديث التي طرأت على المجتمعات العربية (في شكل ارتفاع فـي معدلات وارداتها من السلع الاستهلاكية المعمرة، وفي شـكل ارتفاع في معدلات الاستهلاك العـام والخـاص) لا يمكـن اعتبارها إلا تبديدا لإمكانيات الوطن العربي؛ لأنـه تحـديث مؤسسي على قاعدة بشرية أمية[٧].

وعندما ننتقل إلى التعليم نلاحظ أن المـرأة العربيـة قـد حققت فيه خطوات لا بأس بها، سواء فـي انخراطهـا فـي مراحل التعليم المختلفة، أو في تنوع مجـالات التخصـص خلال العقود الأربعة الأخيرة؛ إلا أن ذلك لا يعني بأي حـال من الأحوال كفالة ديمقراطية التعليم بمعناها الشـامل، كمـا لا يعبر عن اندماج أهداف التعليم مع أهداف المجتمع، كذلك لا يتسق مع حجم التحدي أو الإمكانيات المتاحة؛ إذ يلاحـظ أن هذا التوسع في تعليم النساء العربيات كان توسعا كميا في المقام الأول، دون أن يقترن ذلك بإجراءات تكفـل تطـويرا نوعيا للمنظومة التعليمية، بما يحقق ديمقراطية التعليم بـين النساء والرجال، ويرجع ذلك إلى سيطرة قـوى اجتماعيـة فرضت توجهاتها على النظام التعليمي؛ حيـث سـعت إلـى توفير التعليم للفئات المتميزة والأكثر حظًّا، وبنوعية أفضل، بينما قيدته بالنسبة لسائر الفئات ومن بينها المرأة.

كذلك لوحظ أن العملية في مختلف الأقطار العربية - سواء في مضمون الكتب أو المناهج أو طرق التدريس - مـا زال يسيطر عليها المنظور الذكوري الذي يكرس القيم المتوارثـة، والمفاهيم التي شاعت واستقرت حول التفرقة بين أدوار المرأة والرجل؛ بما يدعم فكرة النقص الأنثوي.

وإذا كانت العديد من الدراسات تؤكد تأثير الفقر والثراء - سواء على مستوى الدول أو القطاعات (حضر، ريف، بادية)، أو الشرائح الاجتماعية داخل البلد الواحد – على كم ونوع الفئات المتعلمة؛ فإن الفئة التي يضحي بها في جميع الأحوال هي البنات، باعتبار أن الذكر هو العائل في المستقبل.

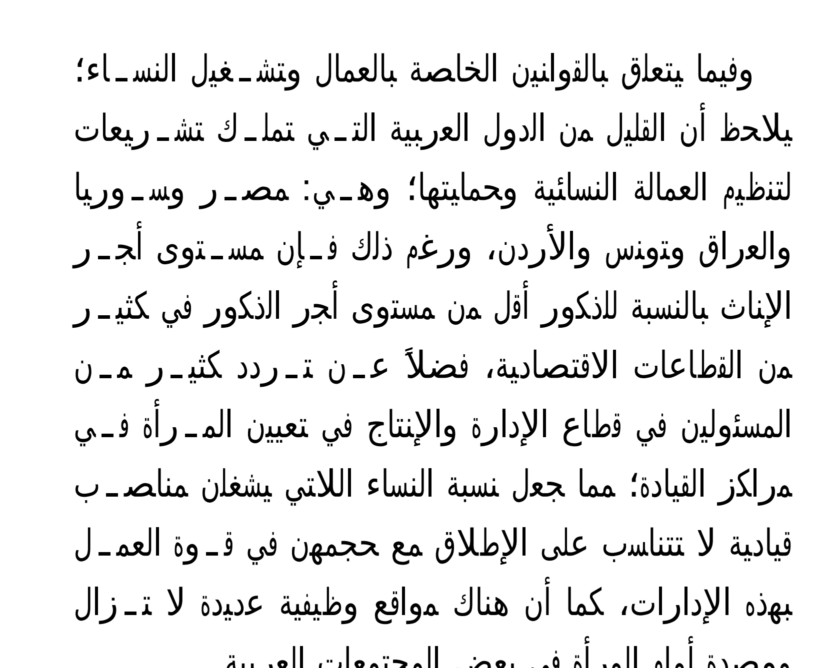
وقد أشارت هذه الدراسات إلى أن أبرز الأسباب التي أعاقت تعليم المرأة في العالم العربي تكمن في رسوخ البناء الاجتماعي الأبوي التقليدي، الذي يتبنى قيما ثقافية عميقة الجذور، ترفض أطروحة المساواة بين الجنسين، وتعطي الرجل مكانة أعلى من مكانة المرأة؛ ولذلك يحصل الأبناء من الذكور على امتيازات تعليمية أكثر (كما ونوعا) من تلك التي تحصل عليها الإناث، كما كشفت بعض الدراسات أنه على الرغم من انتشار التعليم في الوطن العربي باعتباره مطلبا شعبيا عاما؛ إلا أن هناك نسبة كبيرة من الأفراد في المجتمعات لا تزال تؤمن بأن هناك طبيعة خاصة بالمرأة وأخرى بالرجل، وأن الوضع الطبيعي للمرأة هو الزواج والبيت، وهو التصور الذي انعكس بصورة سلبية على النظام التعليمي[٨].

هذا، ويلاحظ أنه رغم حدوث تقدم ملموس في معـدلات الأجيال الشابة في الوطن العربي؛ إلا أنه يظل صحيحا أنـه ما زال خارج المدرسة على مستوى الوطن العربي؛ حوالي ٧٠% من البنات اللاتي في سن التعليم الابتدائي، ورغـم أن هذه النسبة تتفاوت من بلد عربي إلى آخر، غير أنها كفيلـة بإثارة القلق لدى جميع المهتمـين بقضـية تحريـر المـرأة العربية.

المرأة العربية والعمل:

تشير الدراسات التي تناولت قضايا ومشـكلات العمالـة النسائية في الوطن العربي، إلى أن مشاركة المرأة في قـوة العمل خلال العقدين الماضـيين بـدأت تتزايـد بمعـدلات ملحوظة، وامتدت إلـى مختلـف النشـاطات الاقتصـادية والاجتماعية في قطاعات التنمية، إلى جانب مشاركتها فـي القطاع التقليدي للزراعة، ولكن لوحظ أن هذه الزيادة الكمية لا تزال أقل بكثير من الموارد البشرية المتاحة من النسـاء، فضلاً عن الظواهر السلبية العديدة التـي صـاحبت الحقبـة النفطية، وتمثلت في تراجع قيمة العمل الإنساني أمام الثـروة الريعية، كما تراجعت القيم الإنتاجية أمـام تـدفق غرائـز

الاستهلاك، كذلك كشفت ظاهرة التعطل في صفوف النسـاء العربيات المتعلمات عن عدم توافق مخرجات التعلـيم مـع متطلبات المجتمع، وتفصيلاً لذلك تجدر الإشارة إلى خريطة توزيع المرأة العربية في مجالات العمـل المختلفـة حسـب القطاعات الاقتصادية. يلاحظ أن الزراعة العربية اعتمـدت بالفعل على كم ملحوظ من النساء العاملات فـي الزراعـة وصلت إلـى ١٨% فـي مصـر، و ٦٧% فـي العـراق، و٦٠,٤% في سوريا. أما في مجال العمل الصـناعي؛ فقـد تراجعت في بعض الأقطار العربية مثل البحـرين ومصـر وسوريا، بينما ارتفعت في أقطار أخرى مثل الأردن واليمن، ويلاحظ أن قطاع الخدمات ما زال يستوعب نسبة عالية من النساء العاملات؛ بما جعله في حالة اتساق كامل مع المخطط التعليمي الذي حوصرت فيه النساء العربيات في التعليم الفني التجاري[٩].



وفيما يتعلق بالقوانين الخاصة بالعمال وتشغيل النساء؛ يلاحظ أن القليل من الدول العربية التي تملك تشريعات لتنظيم العمالة النسائية وحمايتها؛ وهي: مصر وسوريا والعراق وتونس والأردن، ورغم ذلك فإن مستوى أجر الإناث بالنسبة للذكور أقل من مستوى أجر الذكور في كثير من القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن تردد كثير من المسئولين في قطاع الإدارة والإنتاج في تعيين المرأة في مراكز القيادة؛ مما جعل نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية لا تتناسب على الإطلاق مع حجمهن في قوة العمل بهذه الإدارات، كما أن هناك مواقع وظيفية عديدة لا تزال موصدة أمام المرأة في بعض المجتمعات العربية.

ويلاحظ أن مجالات التدريب المهني لا تزال محدودة إلى درجة كبيرة بالنسبة للمرأة العربية، بما لا يتماشى مع الزيادة الملحوظة في حجم العمالة النسائية، ومما تجدر الإشارة إليه أن التدريب المهني لتحسين الكفاية الإنتاجية للنساء في الريف العربي لا يحظى بأي اهتمام، كما تقتصر مراكز التدريب المهني للنساء في المدن على بعض المهارات التقليدية المرتبطة بالتدبير المنزلي والحرف النسائية بالمفهوم الضيق؛ مما لا يفتح المجال أمام الفتاة العربية لاكتساب مهارات جديدة تؤهلها لاقتحام سوق العمل[١٠].

المرأة العربية والمشاركة السياسية:

في إطار التصنيف الذي تجمع عليه الأدبيـات السياسـية المعاصرة ينقسم العالم العربي إلى ثلاث مجموعات أساسية، تضم **المجموعة الأولى** كلاًّ من السعودية وعمان، وتعتمد في قوانينها وتشريعاتها على أحكام الشريعة الإسلامية، ولا توجد بها هيئات تشريعية منتخبة أو معينة، ويقتصر نشاط المـرأة العام في هذه الدول على المشاركة في التجمعـات النسـائية ذات الطابع الخيري (رعاية الأمومة والطفولة).

أما **المجموعة الثانية** فهي تضم كلاًّ من الكويت والبحرين والإمارات العربية، وتحرم قوانينهـا صـراحة المشـاركة السياسية للمرأة، إلا أن ذلك لم يمنع النساء في هذه الدول من تشكيل منظمات ديمقراطية؛ مثل لجنة المـرأة العاملـة فـي الاتحاد العام لعمال الكويت، التي تلعب دورا هاما في طـرح مطالب المرأة العاملة، والمطالبة بحقوقها النقابية والاجتماعية والسياسية، وتتصدر مصر **المجموعة الثالثة** التي تعتـرف قوانينها بحق المرأة في المشاركة السياسية، وتضـم كـذلك العراق وسوريا والجزائر والسودان وتونس والأردن واليمن، وتعد مصر الدولة الأولى في الوطن العربي التـي أعطـت

المرأة حقوقًا مساوية للرجل في المشاركة السياسية، رغم أن قانون الانتخاب قد فرق بين المرأة والرجل في القيد في الجداول الانتخابية؛ إذ جعله إجباريا بالنسبة للرجل، وتركه اختياريا للمرأة؛ مما ترتب عليه أن نسبة المقيدات من النساء في الجداول الانتخابية لم تزد عن ١٢% من إجمالي المقيدين[١١].

وبالنسبة لقوانين الأحوال الشخصية:

يلاحظ أنه رغم أن القوانين تحرم الإكراه في الزواج في معظم الدول العربية؛ إلا أن درجة الحرية التي تتمتع بها المرأة في اختيار زوجها تختلف من مجتمع عربي إلى آخر، وأيضا بين الفئات والطبقات الاجتماعية، وبين الريف والحضر، ويتعرض العديد من النساء وخاصة في المجتمعات العشائرية والريفية لأنواع من الضغوط الاجتماعية للقبول باختيارات العائلة في هذا الشأن، وقد طرأت بعض التعديلات في قوانين الأحوال الشخصية بما يضمن توفير حماية أكبر للمرأة أو حقوقًا أوسع، وتقتصر هذه التعديلات على أربع دول عربية هي مصر والعراق واليمن وتونس، ويلاحظ أن المرأة في جميع الدول العربية – باستثناء الأردن – تتمتع

بنفس حقوق الرجل فيما يتعلق باكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها، أما فيما يتعلق بجنسية الأبناء فتختلف الدول العربية فيما بينها، وإن كان الاتجاه السائد التشدد في إعطاء جنسية الأم للأبناء، ويعزى ذلك إلى أن النسب الأبوي هو السائد في المنطقة، وبالتالي لا بد أن ينسب الطفل إلى جنسية أبيه.

ولعل من أبرز صور التمييز بين الرجل والمرأة ما تنص عليه بعض قوانين الأحوال الشخصية بشأن احتفاظ الزوج بالحق المطلق في طلاق زوجته ومراجعتها خلال العدة دون موافقتها، وكذلك حقه في تعدد زوجاته، وفي حق الأب في حضانة الأولاد بعد بلوغ سن معينة دون تحقق أهليته للقيام بهذه المسئولية، هذا إلى جانب قوانين ولوائح تفرق بين الرجل والمرأة في حركتها وقدرتها على حرية التصرف[١٢].

هذا ولم تتوقف المؤتمرات المحلية والإقليمية والعالمية عن المرأة (منذ عقد السبعينيات حتى مؤتمر بكين عام ١٩٩٥) عن المطالبة بضرورة تعديل هذه التشريعات وتطويرها، بما يكفل ضمان تحرير المرأة العربية من المعوقات المعاصرة والمتوارثة التي تحول دون مشاركتها

الكاملة في بناء المجتمعات العربية وتنميتها، إلا أن الواقع العربي لا يزال يزخر بأنواع شتى من التمايز بين مكانة وحقوق كل من المرأة والرجل، وإن كانت درجات هذا التمايز تختلف طبقًا لمستوى التطور التاريخي والاجتماعي والنسق الثقافي الخاص بكل مجتمع عربي؛ بل وتتفاوت داخل المجتمع الواحد (حضر – ريف – بادية)، وأيضا بين نساء الطبقات الاجتماعية المختلفة.

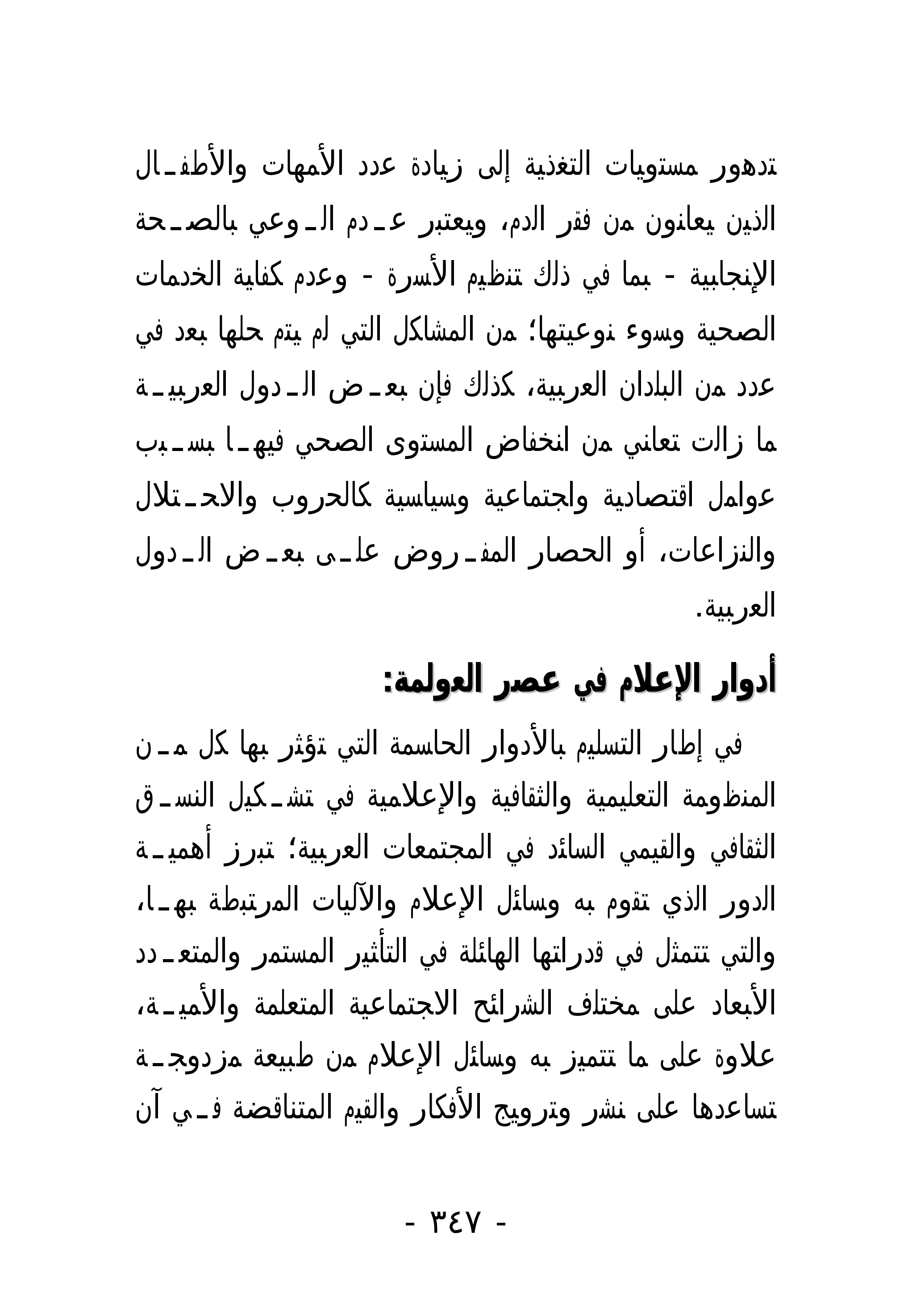
المرأة العربية والعنف:

تعاني معظم النساء العربيات في الريف والحضر من أشكال مختلفة من العنف الذي يمارس ضدهن، سواء داخل الأسرة، أو في أماكن العمل، وفي الأماكن العامة؛ مما يعد انتهاكًا لحقوق الإنسان. ويعتبر إجبار الفتيات على ترك المدرسة والإكراه في معظم الأحيان على الزواج وتعرضهن للضرب من جانب الأهل، وإجبار المرأة العربية على التنازل عن حقوقها الشرعية والشخصية أو المدنية بقوة ضغط التقاليد أو الأعراف السياسية؛ شكلاً صارخًا من أشكال العنف ضد المرأة، كما تتعرض النساء إلى العنف والاغتصاب بشكل خاص في ظل الحروب والاحتلال وسائر

الصراعات المسلحة (على الأخص اللاجئـات والمهجـرات والنازحات والأسيرات والسجينات والمعتقلات)، بالإضـافة إلى ما تتعرض إليه النساء من عنف بسبب قوانين الأحـوال الشخصية، في ظل المنـاخ العربـي العـام المفتقـر إلـى الديموقراطية والوعي بحقوق الإنسان.

صحة المرأة العربية:

على الرغم من تحسن المستوى الصحي للمرأة العربيـة حسب مؤشرات التنمية البشرية الذي تضعه الأمم المتحـدة، إلا أن ذلك التحسن لا يزال بعيدا عن المسـتوى المطلـوب ويتفاوت من بلد عربي إلى آخر، وغالبيـة الـبلاد العربيـة ما زالت تعاني من الانخفاض النسبي فـي العمـر المتوقـع للمرأة عند الولادة، وذلك مقارنة بالدول المتقدمـة، وتعتبـر معدلات وفيات الأمهات المرتبطة بالولادة وكذلك معـدلات تعرضهن للمرض مرتفعة، كما أنه ما زالت معدلات وفيات الأطفال الرضع وإصابتهم بالمرض مرتفعة، وتؤدي معدلات الخصوبة المرتفعة إلى تدهور صحة المرأة نتيجـة الحمـل المبكر أو المتأخر أو المتعدد والمتلاحق جدا، وخاصة لـدى المرأة التي تعيش في ظروف اقتصـادية صـعبة، ويـؤدي

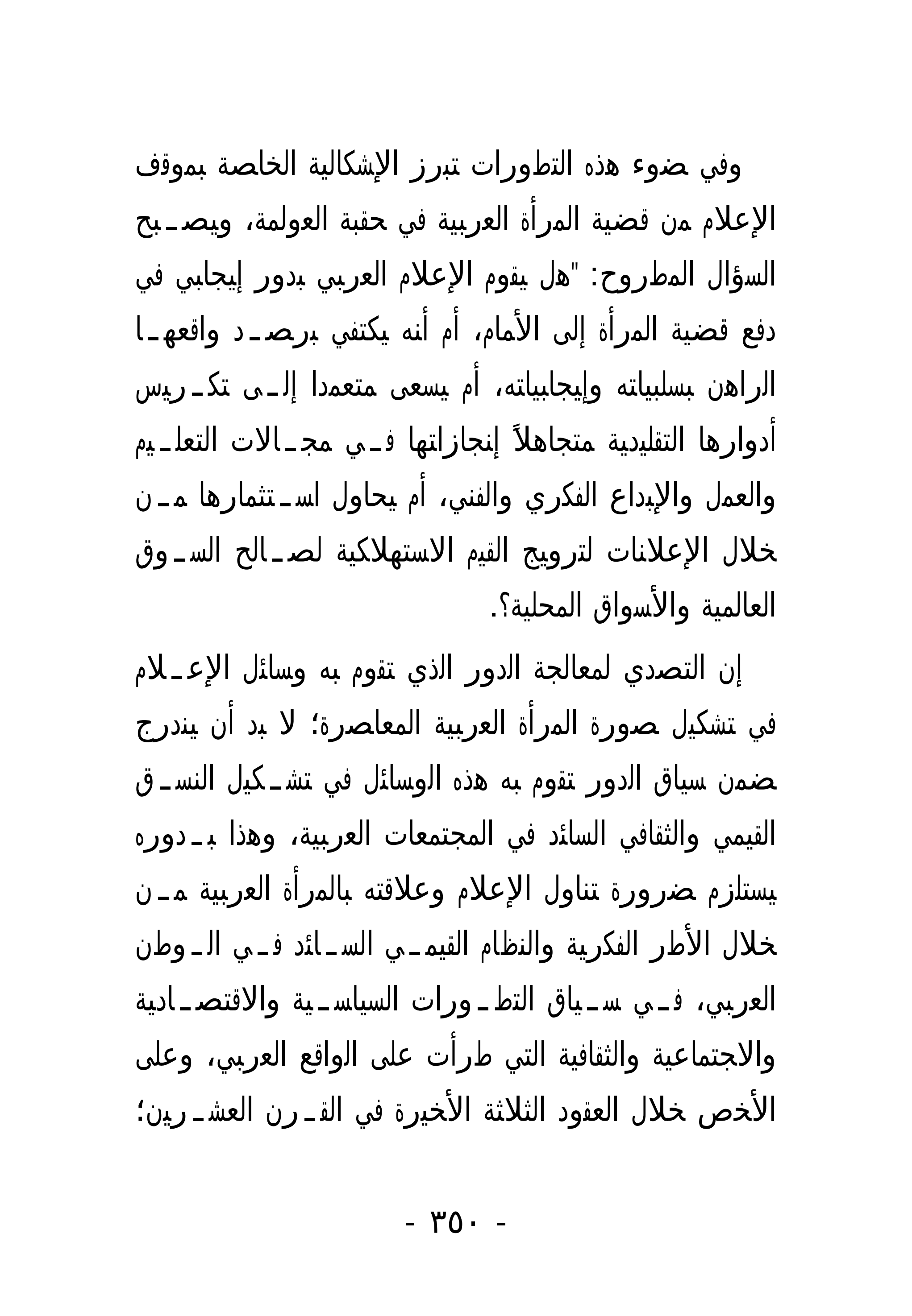

تدهور مستويات التغذية إلى زيادة عدد الأمهات والأطفال الذين يعانون من فقر الدم، ويعتبر عدم الوعي بالصحة الإنجابية - بما في ذلك تنظيم الأسرة - وعدم كفاية الخدمات الصحية وسوء نوعيتها؛ من المشاكل التي لم يتم حلها بعد في عدد من البلدان العربية، كذلك فإن بعض الدول العربية ما زالت تعاني من انخفاض المستوى الصحي فيها بسبب عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية كالحروب والاحتلال والنزاعات، أو الحصار المفروض على بعض الدول العربية.

أدوار الإعلام في عصر العولمة:

في إطار التسليم بالأدوار الحاسمة التي تؤثر بها كل من المنظومة التعليمية والثقافية والإعلامية في تشكيل النسق الثقافي والقيمي السائد في المجتمعات العربية؛ تبرز أهمية الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام والآليات المرتبطة بها، والتي تتمثل في قدراتها الهائلة في التأثير المستمر والمتعدد الأبعاد على مختلف الشرائح الاجتماعية المتعلمة والأمية، علاوة على ما تتميز به وسائل الإعلام من طبيعة مزدوجة تساعدها على نشر وترويج الأفكار والقيم المتناقضة في آن

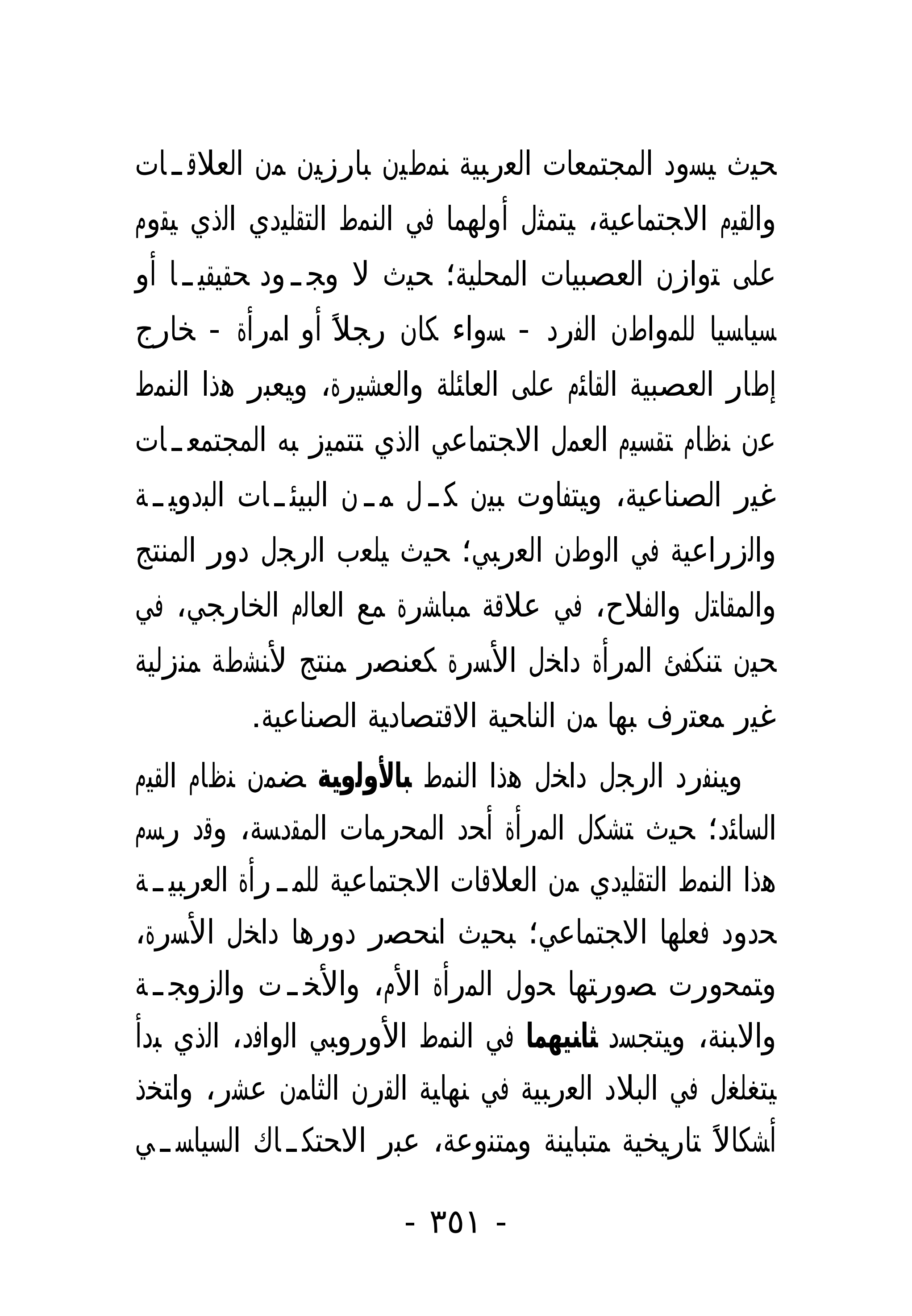
واحد؛ فهي قد تساعد على تغيير القيم والعـادات والمفـاهيم التقليدية فتسهم بذلك في خلق أشكال جديـدة مـن الـوعي، أو تعمل على تثبيت وتعميق القيم والرؤى التقليدية؛ فتسـهم عندئذ في تزييف وعي الأفراد بواقعهم وذواتهـم وأدوارهـم الحقيقية. ولقد ظهرت منذ نهاية السبعينيات تيـارات فكريـة جديدة في سياق التغيرات العلمية والتكنولوجية التي شـهدتها دول الشمال، والتي تواكبت مع المحاولات الدءوبة التي تقوم بها القوى العالمية لعولمة الثقافة والتعليم والـدين، وسـائر مكونات المنظومة الحضارية التي كانت تحـتفظ باسـتقلال نسبي خارج دوائر وقيم السوق العالمية. وقد كان لذلك كلـه مردوده في مجال الإعـلام والاتصـال، وعلاقتـه بالعـالم المعاصر؛ حيث احتدم النقاش حول الأدوار الجديدة للإعلام، سواء في المجال السياسي أو الثقافي والاجتماعي؛ إذ أصـبح الإعلام يشغل موقعا مركزيا في الاستراتيجيات والسياسـات التي تستهدف إعادة بناء المجتمعات المعاصرة في الشـمال أو في الجنوب، وإن كان ذلك أكثر وضوحا في المجتمعـات الصناعية المتقدمة تكنولوجيا؛ حيث يبرز دور الإعلام فـي إعادة توزيع مراكز القوى في مختلف المواقع، بدءا بالأسرة والمدرسة والمصنع والمستشفى، ثم مواقع العمـل والترفيـه على مستوى الأقاليم، ثم مستوى الدولة ككل.

وإذا كانت العولمة تسعى إلى خلق ثقافة كونيـة شـاملة تغطي مختلف جوانب النشاط الإنساني، وتتطلع إلـى خلـق الإنسان العالمي المبرمج ذي البعد الواحد المؤمن بأيديولوجية السوق العالمية، والمتوحد مع مصالحها ورموزها وشعارتها؛ فإن ذلك ما كـان ممكنًـا أن يتحقـق إلا بفضـل الثلاثـي التكنولوجي الصاعد الذي يعمل في تنـاغم وتكامـل غيـر مسبوق؛ ويضم حسب ترتيب الأهمية كل من وسائل الإعلام السمعبصري، وشـبكات المعلومـات، والطريـق السـريع للمعلومـات والاتصـال، وفـي ضـوء ذلـك أصـبحت الإمبراطوريات السمعبصرية (الفضائية والأرضـية) هـي المؤسسة التربوية والتعليمية الجديدة التي حلت مكان كل من الأسرة والمدرسة، والتي تقوم بدور أساسي في تلقين النشء والأجيال الجديدة المنظومة المعرفية المنزوعة مـن سـياقها التاريخي، والقيم السلوكية ذات النزعة الاسـتهلاكية؛ حيـث تقوم بتقديم معلبات ثقافية محكمة الصنع، تتضمن منظومـة جديدة من القيم، تدور حول تشـجيع النزعـة الاسـتهلاكية، وغرس قيم الأنانية والفردية والروح النفعية.



وفي ضوء هذه التطورات تبرز الإشكالية الخاصة بموقف الإعلام من قضية المرأة العربية في حقبة العولمة، ويصبح السؤال المطروح: "هل يقوم الإعلام العربي بدور إيجابي في دفع قضية المرأة إلى الأمام، أم أنه يكتفي برصد واقعها الراهن بسلبياته وإيجابياته، أم يسعى متعمدا إلى تكريس أدوارها التقليدية متجاهلاً إنجازاتها في مجالات التعليم والعمل والإبداع الفكري والفني، أم يحاول استثمارها من خلال الإعلانات لترويج القيم الاستهلاكية لصالح السوق العالمية والأسواق المحلية؟.

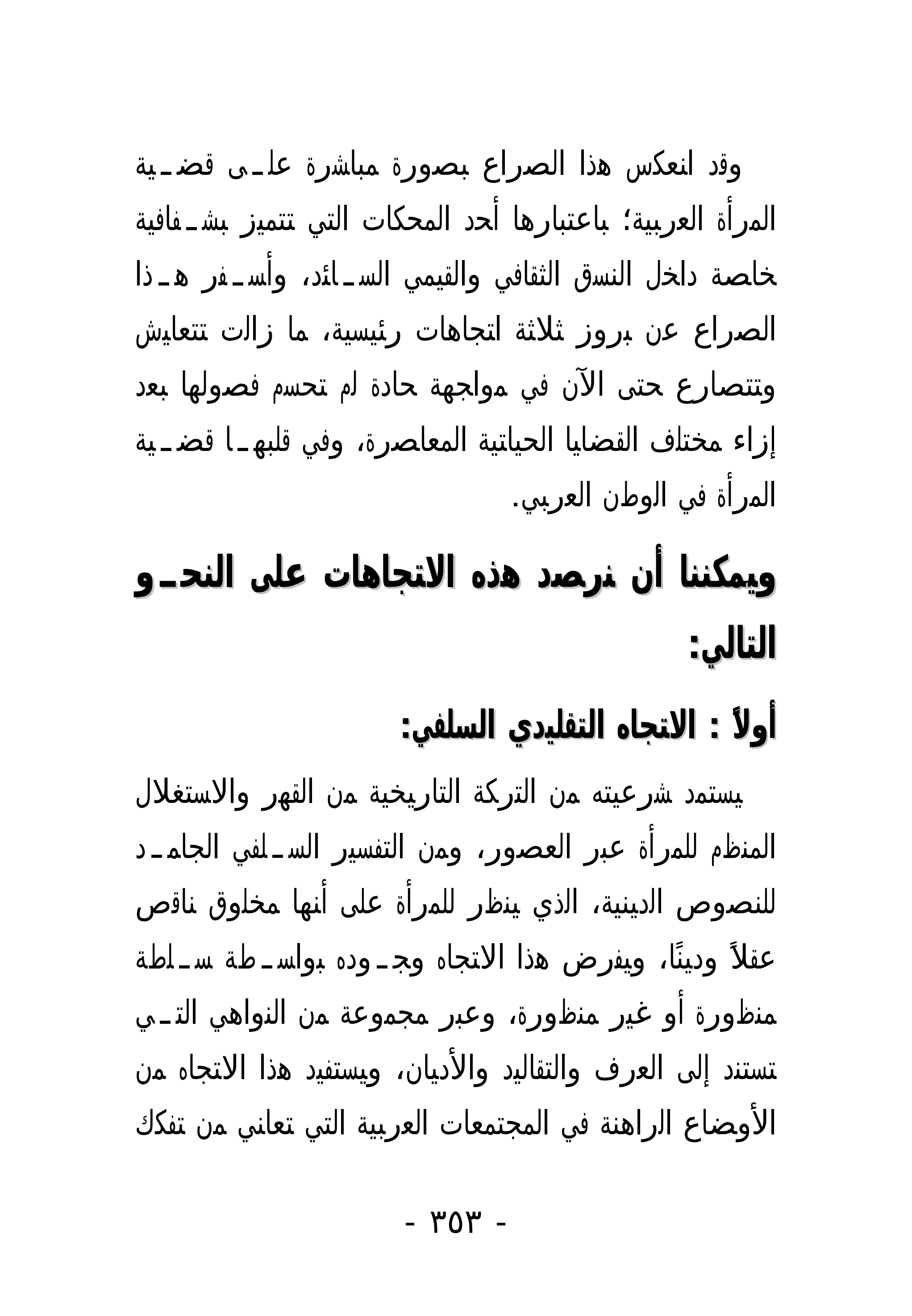
إن التصدي لمعالجة الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في تشكيل صورة المرأة العربية المعاصرة؛ لا بد أن يندرج ضمن سياق الدور تقوم به هذه الوسائل في تشكيل النسق القيمي والثقافي السائد في المجتمعات العربية، وهذا بدوره يستلزم ضرورة تناول الإعلام وعلاقته بالمرأة العربية من خلال الأطر الفكرية والنظام القيمي السائد في الوطن العربي، في سياق التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي طرأت على الواقع العربي، وعلى الأخص خلال العقود الثلاثة الأخيرة في القرن العشرين؛



حيث يسود المجتمعات العربية نمطين بارزين من العلاقـات والقيم الاجتماعية، يتمثل أولهما في النمط التقليدي الذي يقوم على توازن العصبيات المحلية؛ حيث لا وجـود حقيقيـا أو سياسيا للمواطن الفرد - سواء كان رجلاً أو امرأة - خارج إطار العصبية القائم على العائلة والعشيرة، ويعبر هذا النمط عن نظام تقسيم العمل الاجتماعي الذي تتميز به المجتمعـات غير الصناعية، ويتفاوت بين كـل مـن البيئـات البدويـة والزراعية في الوطن العربي؛ حيث يلعب الرجل دور المنتج والمقاتل والفلاح، في علاقة مباشرة مع العالم الخارجي، في حين تنكفئ المرأة داخل الأسرة كعنصر منتج لأنشطة منزلية غير معترف بها من الناحية الاقتصادية الصناعية.

وينفرد الرجل داخل هذا النمط **بالأولوية** ضمن نظام القيم السائد؛ حيث تشكل المرأة أحد المحرمات المقدسة، وقد رسم هذا النمط التقليدي من العلاقات الاجتماعية للمـرأة العربيـة حدود فعلها الاجتماعي؛ بحيث انحصر دورها داخل الأسرة، وتمحورت صورتها حول المرأة الأم، والأخـت والزوجـة والابنة، ويتجسد **ثانيهما** في النمط الأوروبي الوافد، الذي بدأ يتغلغل في البلاد العربية في نهاية القرن الثامن عشر، واتخذ أشكالاً تاريخية متباينة ومتنوعة، عبر الاحتكـاك السياسـي

والاقتصادي والعلمي، في إطار محاولات الدول الكبرى للسيطرة على الإمبراطورية العثمانية التي كان العالم العربي جزءا منها حتى أوائل هذا القرن، وأفرز هذا الاحتكاك نظاما قيميا وافدا انعكس على شتى المستويات السياسية والاقتصادية والفكرية والتربوية، كما حدد الصراع المستمر بين هذين النمطين مسار كل من المرأة والرجل العربي، ضمن السياق المجتمعي العام الذي خضعت له المجتمعات العربية منذ نهاية القرن التاسع عشر؛ حيث أصبح الصراع سافرا بين نمط غربي وافد تغلغل داخل النسيج الثقافي والاجتماعي العربي، وحمل معه العلم الحديث والتكنولوجيا المتقدمة في إطار غزو سياسي اقتصادي/ ثقافي شامل، في مواجهة نمط تقليدي يدافع عن مصالحه السياسية وهويته الثقافية، ولا يستطيع تجاهل التفوق العلمي والتكنولوجي اللذين يتميز بهما الغرب، وقد اتخذت المواجهة بين هذين النمطين أشكالاً متعددة، اختلفت باختلاف المراحل التاريخية التي مر به العالم العربي، وعبرت عن نفسها سياسيا في تراث حركة التحرر الوطني العربية، التي انتزعت بعض المكاسب السياسية الشكلية، وتمثلت في الاستقلال الوطني، وبقيت التبعية الاقتصادية الغربية، وإن تدثرت بأثواب معاصرة، واستمرت المواجهة محتدمة على الجبهة الثقافية.



وقد انعكس هذا الصراع بصورة مباشرة على قضية المرأة العربية؛ باعتبارها أحد المحكات التي تتميز بشفافية خاصة داخل النسق الثقافي والقيمي السائد، وأسفر هذا الصراع عن بروز ثلاثة اتجاهات رئيسية، ما زالت تتعايش وتتصارع حتى الآن في مواجهة حادة لم تحسم فصولها بعد إزاء مختلف القضايا الحياتية المعاصرة، وفي قلبها قضية المرأة في الوطن العربي.

ويمكننا أن نرصد هذه الاتجاهات على النحو التالي:

أولاً : الاتجاه التقليدي السلفي:

يستمد شرعيته من التركة التاريخية من القهر والاستغلال المنظم للمرأة عبر العصور، ومن التفسير السلفي الجامد للنصوص الدينية، الذي ينظر للمرأة على أنها مخلوق ناقص عقلاً وديناً، ويفرض هذا الاتجاه وجوده بواسطة سلطة منظورة أو غير منظورة، وعبر مجموعة من النواهي التي تستند إلى العرف والتقاليد والأديان، ويستفيد هذا الاتجاه من الأوضاع الراهنة في المجتمعات العربية التي تعاني من تفكك

المنظومة القيمية، وعدم التوازن الاجتماعي والاقتصادي، وغياب الديمقراطية بفعل ضغوط النظم الحاكمة في إطار تبعيتها واستسلامها السياسي والاقتصادي للقوى الدولية المعاصرة، ويستمد هذا الاتجاه استمراريته من خضوع وقبول وسلبية القطاع الأكبر من النساء العربيات المتعلمات والأميات، سواء في الحضر أو الريف، ويعبر عن نفسه في بعض الكتابات والصور الإعلامية التي تحصر أدوار المرأة في مسئولياتها المنزلية، وتلغي الخط الفاصل بين حقوقها وإرادتها ككائن مستقل، وبين تبعيتها لسلطة الرجل في الحقوق والمسئوليات داخل وخارج المنزل(١٣).

ثانيا : الاتجاه الاجتماعي المتحرر:

ويستند إلى الدعوات الفكرية التي تبناها جيل الرواد في الوطن العربي؛ مثل رفاعة الطهطاوي، وقاسم أمين، والطاهر حداد، وخير الدين التونسي، والكواكبي، وغيرهم؛ مطالبين بسفور المرأة وتحررها في إطار حركة الإحياء القومي، التي تمثلت في المحاولات الطليعية لجيل الرواد من المثقفين العرب، الذين بشروا بقيم جديدة نتيجة احتكاكهم بالعالم الغربي، بعد فترة انكماش حضاري طويلة خلال

الحقبة العثمانية؛ حيث سيطرت على الفكر العربي الإسلامي قوالب جامدة. وقد ساعد على نمو وازدهـار هـذا الاتجـاه التغيرات الاجتماعية التي طـرأت علـى أوضـاع المـرأة العربية، بفضل انتشار التعليم وخروج المرأة للعمل، وذلـك في إطار ثورات التحرر الوطني التـي هـزت المجتمعـات العربية خلال فترة السيطرة الأوروبية، وصولاً إلى مرحلـة الاستقلال، ويعبر هذا الاتجاه عـن نفسـه فـي التيـارات المعاصرة التي تنادي بضرورة إدماج المرأة في التنمية؛ أي إشراكها في كافة الأنشطة المجتمعية السياسية والثقافية(١٤).

ثالثًا: الاتجاه الأنثوي لتحرير المرأة:

وينقسم هذا الاتجاه إلى تيارين، **أولهما** التيار التقليدي شـبه المتغرب، الذي يستند إلى الرصيد الذي حققته المرأة العربيـة في مجال التعليم والعمل، ويتشبه بالحركات النسوية الغربيـة التي تحصر نضال المرأة من أجل التحرر في أطر معزولـة، تعكس رؤية أحادية في قضية تحرر المرأة، ويضم هذا التيار معظم التنظيمات النسائية العربية التي كرست هامشية النضال النسائي في العالم العربي، وحاول هذا التيـار التوفيـق بـين الأطر النسائية الوافدة من الغرب وبين قيم المجتمع التقليـدي التي يفرضها النسق الثقافي السائد في المجتمعات العربية.

أما **التيار الثاني؛** فهو يتبنى الرؤية النسوية الغربية في تحرير المرأة، من خلال تحطيم النظام الأبوي الذي ميز نمط العلاقات بين الجنسين، سواء داخل الأسرة أو في المجتمع بكافة مؤسساته وأنساقه السائدة. ويضم هذا التيار شريحة محدودة من النساء العربيات ذوات الثقافة الغربية، وتكمن إشكالية هذا التيار في أنه لا يربط بين تحرر المرأة وتحرر المجتمع؛ بل يؤكد على فردية وأحادية النضال النسائي[١٥].

هذا وقد انعكست الاتجاهات الثلاثة بتياراتها المختلفة على معالجات ومواقف وسائل الإعلام من القضايا النسائية في العالم العربي، وأنتجت لنا صورا إعلامية عن المرأة تجسد مختلف التناقضات وصور التفاوت الاجتماعي والثقافي التي تشكل الواقع الراهن للمرأة العربية.

المرأة العربية والإعلام:

سيتم التركيز في هذا المحور على رصد أبرز النتائج التي توصلت إليها العديد من الدراسات الخاصة بالمرأة والإعلام، والتي أجريت في مختلف أنحاء العالم العربي خلال العقود الأربعة الماضية، مستهدفين تحديد ملامح الصورة الإعلامية للمرأة التي روجت لها وسائل الإعلام العربية، والتي يمكن تناولها من خلال ما يلي:

أولاً : رصد وتحليل السياسات الإعلامية العربية الراهنة تجاه المرأة، ويتم ذلك من خـلال تنـاول بعـدين رئيسيين:

أ- المعالجات الإعلامية، وتتضمن تحليلاً للمضـامين (القضايا، والأدوار، والفئات الاجتماعية، والقـيم) التي ركـزت عليهـا وسـائل الإعـلام المرئـي والمسموع، مع الإشارة إلى نوعية هذه المعالجات.

ب- الأداء الإعلامي والاتجاهات الفكرية للإعلامـات العربية إزاء قضية المرأة.

ثانيا : المنظور الفكري والثقافي للقيادات الإعلامية تجاه قضية المرأة في الوطن العربي.

ثالثًا : القضايا النسائية المهمشة والمستبعدة في الإعـلام العربي.

وتفصيلاً لذلك نشير إلى الجوانب المذكورة على النحو التالي:

أولاً: المعالجات الإعلامية:

اهتمت وسائل الإعلام العربية المطبوعة والمسموعة والمرئية بتخصيص مساحات ثابتة تتسم بالاستمرارية لمعالجة مشكلات وقضايا المرأة العربية، وقد تمثل هذا الاهتمام الإعلامي في شكل أبواب ثابتة، أو صفحات للمرأة في الصحف اليومية والأسبوعية، علاوة على المجلات النسائية المتخصصة؛ مثال: "حواء"، و"نصف الدنيا" في مصر، و"أسرتي"، و"زهرة الخليج" في الكويت والإمارات العربية، و"الجزائرية" في الجزائر، و"الأسرة" في السعودية.... إلخ.

وكذلك خصصت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة عدة برامج نسائية يومية وأسبوعية، كما اهتمت وسائل الإعلام العربية باستخدام مختلف الأنظمة الإعلامية، والتي تتمثل صحفيا في الأخبار والتحقيقات والأحاديث والصور الشخصية، والموضوعات والتعليقات والتقارير الصحفية، كذلك تنوعت المواد النسائية في الإذاعة والتليفزيون ما بين الدراما والأخبار

والأحاديث، ويتفاوت هذا الاهتمام من وسيلة إعلامية إلى أخرى، ومن بلد عربي إلى آخر، غير أن هناك سمات عامة مشتركة يمكن استخلاصها من خلال عمليات الرصد الجزئية التي قامت بها الدراسات التي أجريت عن معالجة وسائل الإعلام لقضايا المرأة العربية، ويمكن القول إن هناك سياسة إعلامية مشتركة أو شبه موحدة تلتزم بها كافة وسائل الإعلام العربية إزاء قضايا المرأة، وتعبر عن نفسها من خلال المعالجات المتنوعة التي تتمحور حول مجموعة ركائز قيمية وفكرية يمكن استخلاصها على النحو التالي:

أولاً : تدور أغلب المضامين الإعلامية الموجهة للمرأة والتي تنشرها الصحف العربية ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة؛ حول الاهتمامات التقليدية للمرأة العربية كزوجة وأم وربة بيت؛ أي لا تتجاوز أمور الطهي والمطبخ والأزياء والتجميل والموضة، ثم رعاية الأطفال والزوج، وتشير بعض البحوث إلى أن ٨٠% من موضوعات برامج المرأة في التلفزيون تتناول موضوعات الطهي والحياكة والموضة وتربية الأطفال وفن الديكور(١٦).

وتؤكد الدراسات التي أجريت عـن المجـلات النسـائية المتخصصة في العالم العربي أنهـا تخصـص ٧٥% مـن صفحاتها للقضايا التقليدية للمرأة، سواء تلـك التـي تتعلـق بالجوانـب الجماليـة والمظهريـة (الأزيـاء – المكيـاج)، أو المشاكل العاطفيـة للقارئـات، ثـم العلاقـات الأسـرية وموضوعات التربية.

ولا شك أن هذا التوجه يعكس قناعـة المسـئولين عـن الصحافة النسائية في أن القضية الأولى بالنسبة للمرأة العربية هي تنمية اهتمامها بأنوثتها، وإغفال قدراتها الأخرى كإنسانة وكمواطنة؛ مما يساعد على ترسيخ الطابع التقليدي لصـورة الذات لدى المرأة[١٧].

ثانيا : تتفق وسائل الإعلام العربية في التركيـز علـى الأدوار التقليدية للمرأة كزوجة وأم وربة بيت، بينما لا تنال الأدوار الأخرى للمرأة في مواقع الإنتـاج والمشاركة الاجتماعية والثقافية والسياسية والأعمال الإبداعية إلا اهتماما هامشيا، ولكن ذلـك لا يعنـي عدم وجود بعض الاستثناءات، التي تمثلت في قليل من الصحف العربية التي اهتمت بإبراز المشكلات

التي تعاني منها المرأة في مجال العمل في إطـار التشريعات والقوانين السائدة، وركزت على أهميـة دمج المرأة في خطط التنمية. كما لا يمكن إغفـال المحتوى الثوري الذي تتضمنه المجـلات بعـض النسائية التي تصدر في إطـار حركـات التحـرر الوطني العربية*[١٨].

هذا وتركز السينما العربية والدراما التليفزيونية على ثلاثة أدوار تقليدية للمرأة العربية، تنحصر في الزوجة الخاضـعة للزوج والمعتمدة عليه، والحريصة على الاحتفاظ بـه بـأي ثمن، والأم المعطاءة الراعية لأبنائها والمنحازة للذكور منهم، والابنة المطيعة لوالديها[١٩].

---

* من أبرز الأمثلة: ٨ مارس في الغرب، والمرأة السودانية (الحـزب الشيوعي السـوداني)، ومجلـة فلسـطينية (الجبهـة الشـعبية)، والجزائرية (الجزائر)، ومجلة أثمار (المصرية)، ومجلـة نسـاء اليمن (اليمن الجنوبي)، ومجلة المرأة العراقية (بغداد).

ثالثًا : تشير الدراسات إلى تركيز وسائل الإعلام العربية على قطاعات محدودة من النساء العربيات، تتمثل في الشرائح العليا من الطبقة الوسطى من سكان المدن، وتتجاهل في مقابلها نساء الريف والبوادي والقطاعات النسائية الشعبية من سكان المدن؛ فقد أظهرت إحدى الدراسات الحديثة الغياب شبه الكامل للاهتمام بقضايا المرأة المصرية في الريف؛ إذ لم تتجاوز نسبة هذا الاهتمام في الصحف اليومية ٢,٣% من إجمالي الاهتمام بكل قضايا المرأة المصرية بكافة قطاعاتها، كذلك كشف التحليل عن اهتمام المجلات الأسبوعية بقضايا وهموم المرأة المصرية في الحضر بنسبة ٩٧,٥% من إجمالي الاهتمام بقطاعات المرأة المصرية، ولم يزد الاهتمام بالمرأة الريفية عن ٢,٥%[٢٠].

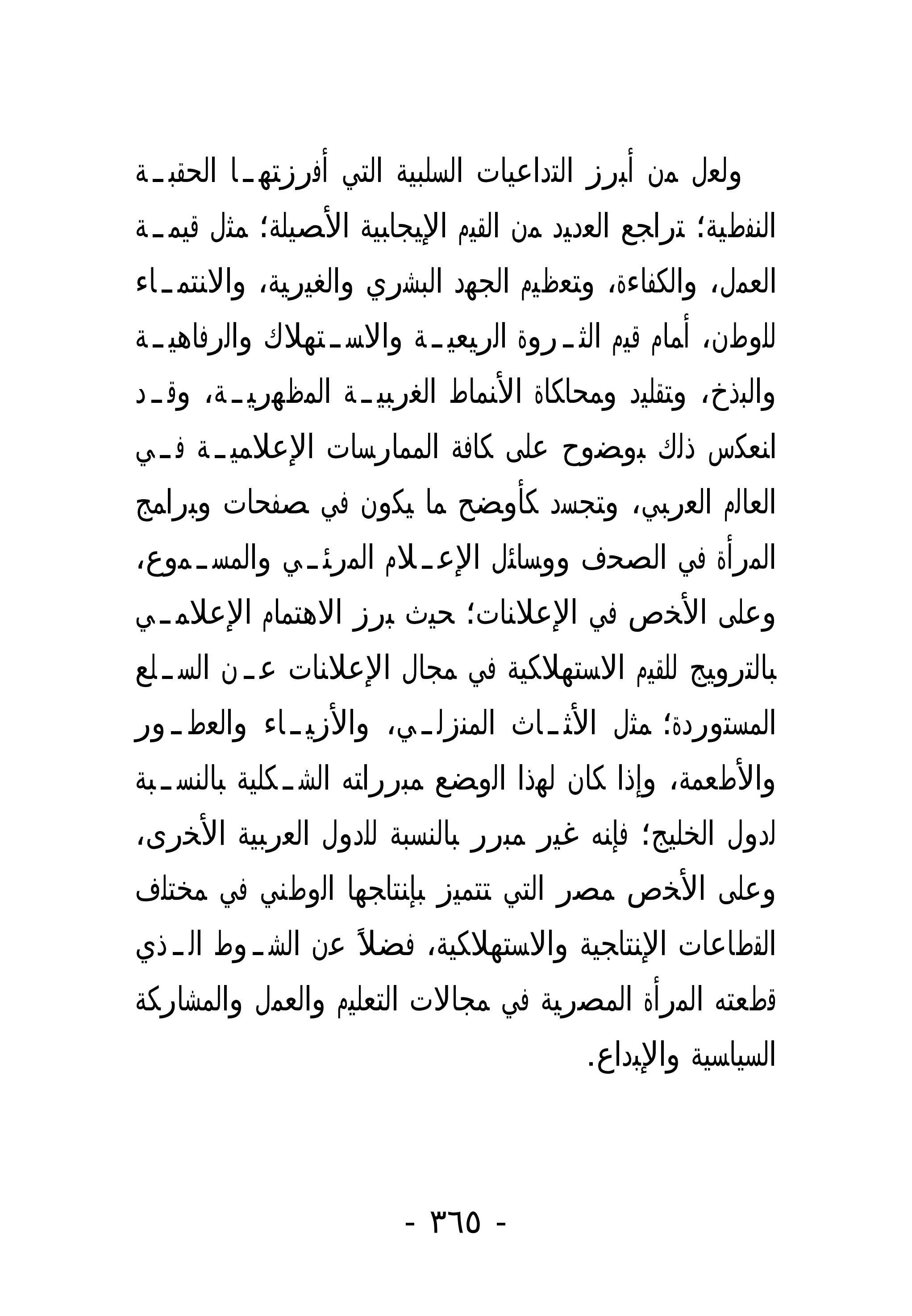
وفي الحالات التي عولجت فيها قضايا المرأة الريفية؛ تم ذلك بصورة بعيدة عن واقعها الحقيقي، وفي إطار الجرائم وأزمة الشغالات، والتغطية السطحية لأنشطة بعض الرموز النسائية المنتمية للحزب الحاكم، كما أن الاهتمام بالمرأة البدوية يكاد يكون معدوما[٢١].

كذلك لم يتجاوز نصيب المرأة الريفية من اهتمام برامج الإعلام المرئي والمسموع ٤٠% من مجموع المواد التي قدمت خلال حقبتي السبعينيات والثمانينيات في الراديو[٢٢]. وتشير إحدى الدراسات إلى أن الصحافة الخليجية تتوجه أساسا إلى نساء المدن وتتجاهل قضايا نساء البادية[٢٣]. ويتكرر نفس الاتجاه لدى الصحافة المغربية والسورية، وإن كان هناك استثناءات محدودة تتمثل في بعض الصحف النسائية الأردنية والعراقية، التي تبدي بعض الاهتمام بقضايا المرأة الريفية[٢٤]. كما تولي وسائل الإعلام العربية اهتماما مبالغًا فيه لبعض المهن النسائية على حساب المهن الأخرى؛ مثل اهتمامها بالفنانات والرياضيات وسيدات الأعمال ونساء السلك الدبلوماسي، على حساب العالمات والطبيبات والمعلمات والباحثات والمحاميات والعاملات والفلاحات، وتشير الدراسات أيضا إلى تركيز وسائل الإعلام العربية على مراحل عمرية معينة لدى المرأة، التي تتراوح ما بين ٢٠ عاما وحتى ٤٠ عاما (أي مرحلتي الشباب والنضج)، وتهمل في الأغلب المراحل الأخرى، وعلى الأخص مرحلتي الكهولة والشيخوخة؛ مما يشير إلى رسوخ الرؤية التقليدية

عن المرأة، بتركيز الاهتمام عليها في فترة الخصوبة، وإهمالها بعد تجاوز هذه المرحلة، وأيضا قبلها؛ فالملاحظ أن الفتيات صغيرات السن لا يشغلن أدنى اهتمام لدى وسائل الإعلام العربية[(٢٥)].

كذلك أوضحت الدراسات التي أجريت عن الإعلام المرئي والمسموع أن الدراما التليفزيونية تركز على فئات المرأة في السن من ٢٠ إلى ٣٠ عاما، بنسبة تصل إلى ٥٤% من إجمالي الفئات النسائية، وأيضا تركز برامج المرأة في الراديو المصري على مخاطبة مراحل عمرية معينة، وتهمل المسنات[(٢٦)].

ولا يقتصر هذا التوجه الأحادي من جانب وسائل الإعلام العربية على الفئات النسائية السابق ذكرها؛ بل ينصب اهتمامها الرئيسي على رصد ومتابعة أنشطة الشرائح العليا من نساء الطبقات الاجتماعية المتميزة والثرية في العالم العربي، سواء تمثل ذلك في أنشطة شبه إنتاجية أو خدمية، أو ترويجية أو احتفالية.



ولعل من أبرز التداعيات السلبية التي أفرزتهـا الحقبـة النفطية؛ تراجع العديد من القيم الإيجابية الأصيلة؛ مثل قيمـة العمل، والكفاءة، وتعظيم الجهد البشري والغيرية، والانتمـاء للوطن، أمام قيم الثـروة الريعيـة والاسـتهلاك والرفاهيـة والبذخ، وتقليد ومحاكاة الأنماط الغربيـة المظهريـة، وقـد انعكس ذلك بوضوح على كافة الممارسات الإعلاميـة فـي العالم العربي، وتجسد كأوضح ما يكون في صفحات وبرامج المرأة في الصحف ووسائل الإعـلام المرئـي والمسـموع، وعلى الأخص في الإعلانات؛ حيث برز الاهتمام الإعلامـي بالترويج للقيم الاستهلاكية في مجال الإعلانات عـن السـلع المستوردة؛ مثل الأثـاث المنزلـي، والأزيـاء والعطـور والأطعمة، وإذا كان لهذا الوضع مبرراته الشـكلية بالنسـبة لدول الخليج؛ فإنه غير مبرر بالنسبة للدول العربية الأخرى، وعلى الأخص مصر التي تتميز بإنتاجها الوطني في مختلف القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية، فضلاً عن الشـوط الـذي قطعته المرأة المصرية في مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية والإبداع.

نوعية المعالجات الإعلامية:

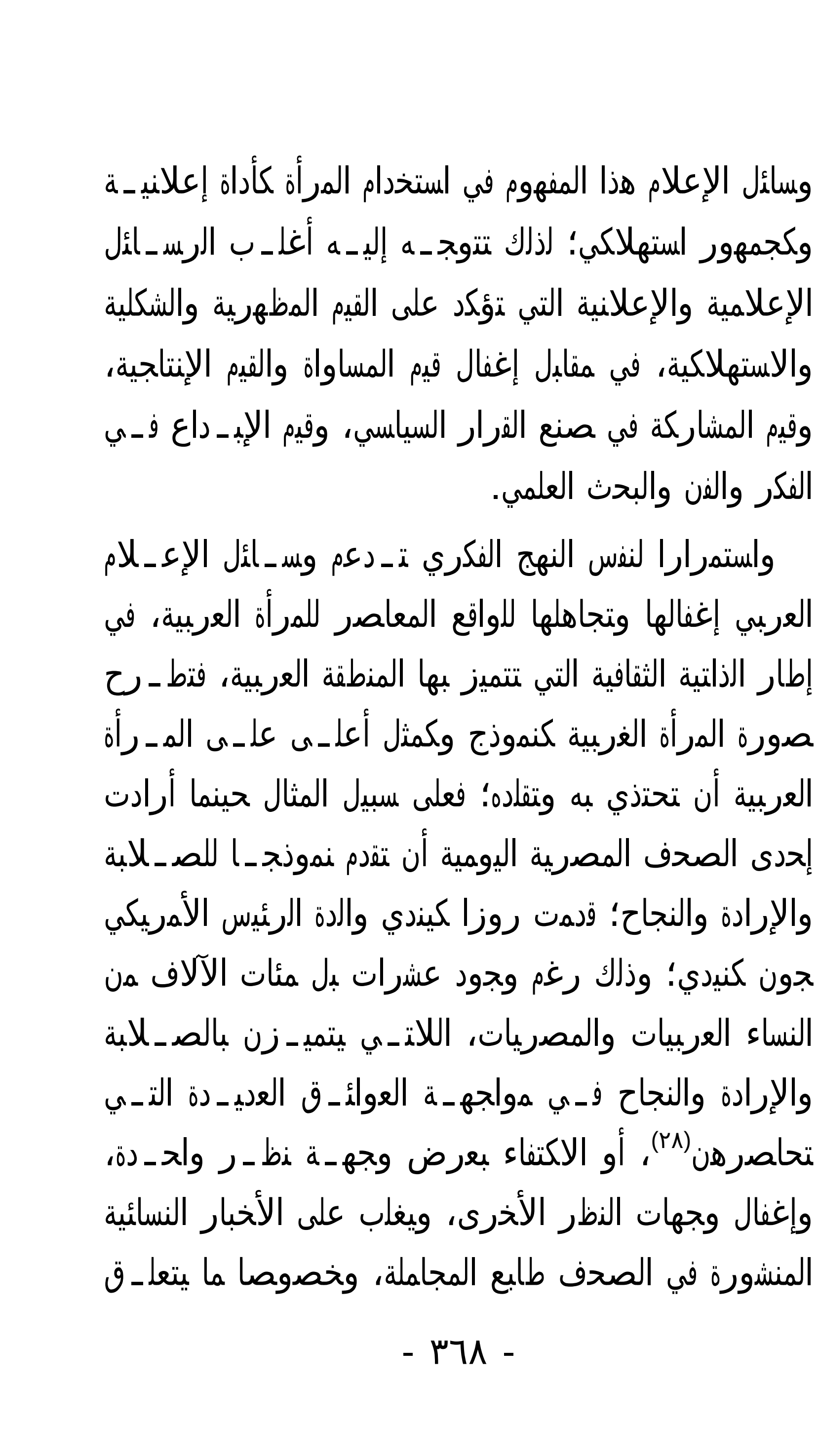
كشف الدراسات عن تعدد وتنوع القوالب الإعلامية التي تستخدمها وسائل الإعلام العربية في تناولها لقضايا المرأة؛ إلا أنه لوحظ ما يلي:

في الإطار الصحفي:

يلاحظ الاكتفاء بسرد المعلومات من خلال التغطية الخبرية المجردة والخالية من المعالجة التفسيرية؛ وذلك فيما يتعلق بقضايا المرأة والأسرة، أو قضايا المرأة والتنمية في الصحف اليومية، أما بالنسبة للاهتمامات التقليدية للمرأة؛ فقد غاب على معالجتها أشكال مواد الخدمات، واستخدام الحديث الصحفي، ويلاحظ قلة الاستعانة بمواد الرأي (الأعمدة الصحفية – المقالات الموقعة... إلخ)، فضلاً عن ضآلة الاستعانة برسائل القراء؛ مما يكشف عدم حرص الصحف العربية على استخدام القوالب الإعلامية التي تتيح تعدد الآراء ووجهات النظر المختلفة حول قضايا المرأة، علاوة على عدم إتاحة الفرصة أمام جمهور القارئات للتعبير والمشاركة بالرأي في المشكلات والقضايا النسائية المطروحة، كذلك لوحظ غلبة الطابع المحايد عند طرح بعض القضايا الخلافية الخاصة بالمرأة.

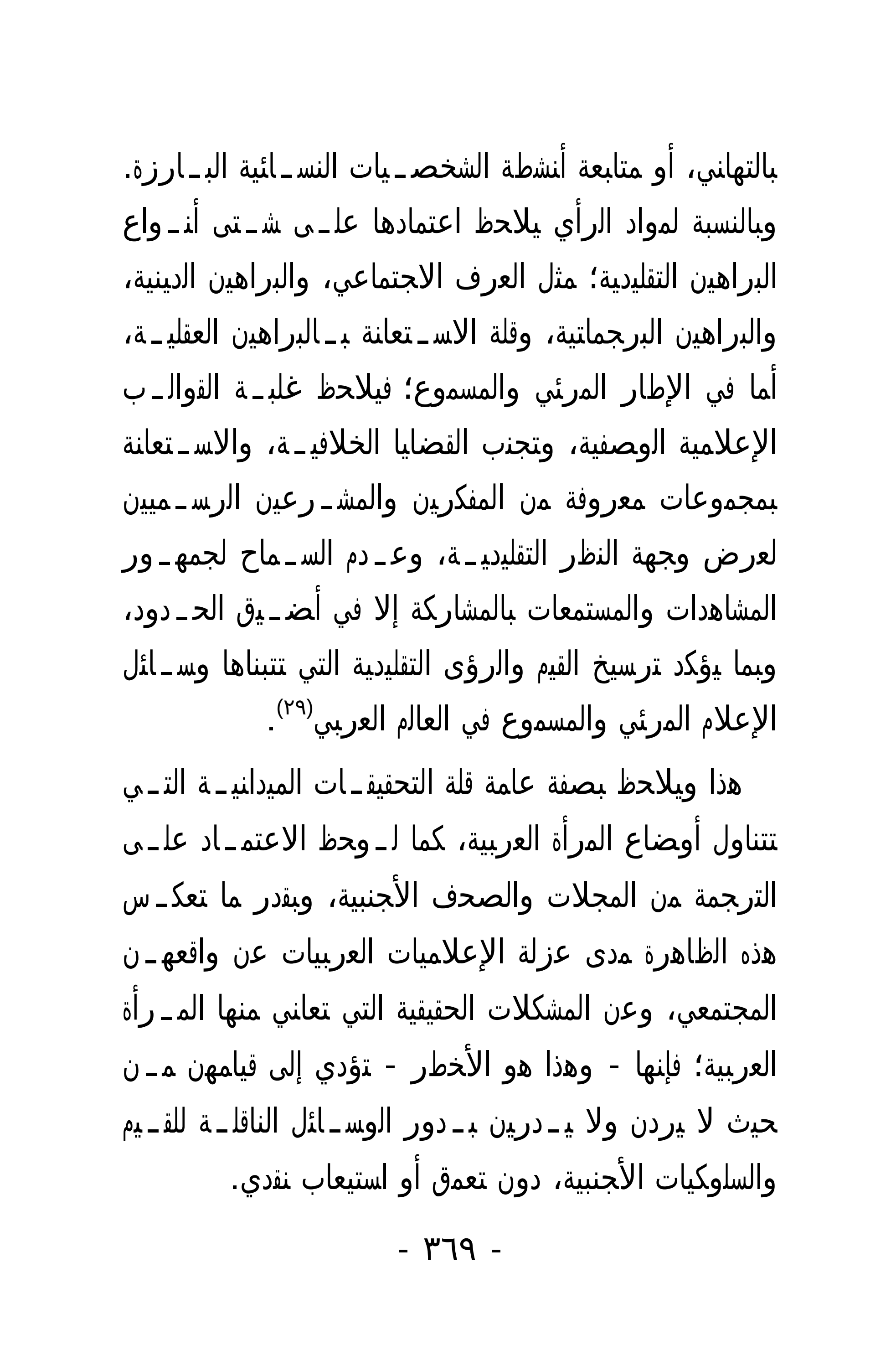
رابعا : تشير الدراسات إلى أن الإعلام العربي يقدم المرأة على أنها مخلوق ناقص، يفقد القدرة على التفكير العقلاني، في مقابل التأكيد على أنها مخلوق عاطفي حساس هش، وأنها تتوقع دوما العون والمساندة والقيادة من جانب الرجل، بالإضافة إلى تصويرها على أنها أداة للجذب والإمتاع الجنسي، وخصوصا في الإعلانات التي تبالغ في استخدام المرأة كرمز للجنس، حتى وإن لم يكن لها علاقة بالسلع المعلن عليها[٢٧].

وانطلاقًا من هذا المفهوم الذي يتبناه الإعلام العربي، مهدرا الجوانب الإنسانية والتاريخ الطويل لكفاح المرأة كإنسانة وشريكة للرجل في صنع الحضارة العربية الإسلامية؛ تركز وسائل الإعلام على مجموعة من القيم التراثية التي تؤكد على مشروعية التمايز الاجتماعي والثقافي بين الجنسين، باعتباره من الأمور الطبيعية التي لا تقبل الجدل، ويؤكد ذلك العديد من الشواهد التي تتمثل في الصور السلبية التي تنشرها وتعرضها وسائل الأعلام عن المرأة ككائن أنثوي جنسي يتسم بالأنانية والتردد والسلبية، وتستغل



وسائل الإعلام هذا المفهوم في استخدام المرأة كأداة إعلانية وكجمهور استهلاكي؛ لذلك تتوجه إليه أغلب الرسائل الإعلامية والإعلانية التي تؤكد على القيم المظهرية والشكلية والاستهلاكية، في مقابل إغفال قيم المساواة والقيم الإنتاجية، وقيم المشاركة في صنع القرار السياسي، وقيم الإبداع في الفكر والفن والبحث العلمي.

واستمرارا لنفس النهج الفكري تدعم وسائل الإعلام العربي إغفالها وتجاهلها للواقع المعاصر للمرأة العربية، في إطار الذاتية الثقافية التي تتميز بها المنطقة العربية، فتطرح صورة المرأة الغربية كنموذج وكمثل أعلى على المرأة العربية أن تحتذي به وتقلده؛ فعلى سبيل المثال حينما أرادت إحدى الصحف المصرية اليومية أن تقدم نموذجا للصلابة والإرادة والنجاح؛ قدمت روزا كيندي والدة الرئيس الأمريكي جون كنيدي؛ وذلك رغم وجود عشرات بل مئات الآلاف من النساء العربيات والمصريات، اللاتي يتميزن بالصلابة والإرادة والنجاح في مواجهة العوائق العديدة التي تحاصرهن[٢٨]، أو الاكتفاء بعرض وجهة نظر واحدة، وإغفال وجهات النظر الأخرى، ويغلب على الأخبار النسائية المنشورة في الصحف طابع المجاملة، وخصوصا ما يتعلق



بالتهاني، أو متابعة أنشطة الشخصيات النسائية البارزة. وبالنسبة لمواد الرأي يلاحظ اعتمادها على شتى أنواع البراهين التقليدية؛ مثل العرف الاجتماعي، والبراهين الدينية، والبراهين البرجماتية، وقلة الاستعانة بالبراهين العقلية، أما في الإطار المرئي والمسموع؛ فيلاحظ غلبة القوالب الإعلامية الوصفية، وتجنب القضايا الخلافية، والاستعانة بمجموعات معروفة من المفكرين والمشرعين الرسميين لعرض وجهة النظر التقليدية، وعدم السماح لجمهور المشاهدات والمستمعات بالمشاركة إلا في أضيق الحدود، وبما يؤكد ترسيخ القيم والرؤى التقليدية التي تتبناها وسائل الإعلام المرئي والمسموع في العالم العربي[٢٩].

هذا ويلاحظ بصفة عامة قلة التحقيقات الميدانية التي تتناول أوضاع المرأة العربية، كما لوحظ الاعتماد على الترجمة من المجلات والصحف الأجنبية، وبقدر ما تعكس هذه الظاهرة مدى عزلة الإعلاميات العربيات عن واقعهن المجتمعي، وعن المشكلات الحقيقية التي تعاني منها المرأة العربية؛ فإنها - وهذا هو الأخطر - تؤدي إلى قيامهن من حيث لا يردن ولا يدرين بدور الوسائل الناقلة للقيم والسلوكيات الأجنبية، دون تعمق أو استيعاب نقدي.

أولاً: الأداء الإعلامي والاتجاهات الفكرية للإعلاميات العربية تجاه قضية المرأة*:

تشير الدراسات القليلة التي أجريت عن القائمات بالاتصال في الإعلام العربي المطبوع والمرئي والمسموع إلى مجموعة من الحقائق نوجزها على النحو التالي:

١- إن أغلب القائمين بالاتصال في مجال إعلام المرأة من النساء، سواء المحررات في الصحف، أو مقدمات البرامج النسائية في الراديو والتليفزيون؛ جميعهن حاصلات على مؤهلات جامعية، وينتمون إلى الشرائح الوسطى والصغرى من الطبقة الوسطى، ومن سكان المدن (العاصمة على وجه التحديد).

* يقتصر الحديث على القائمات بالاتصال في إطار التجربة الإعلامية المصرية.

٢- اعترفت غالبيتهن (حـوالي ٧٥% مـن العينـات المدروسة) أنهن التحقن بالعمـل الإعلامـي عـن طريق العلاقات الشخصية، بينما لـم تـزد نسـبة اللواتي تقدمن للعمل الإعلامي دون واسـطة عـن ٢٥%، وتبرز هنا خطورة التحاقهن للعمل بأقسـام المرأة دون اقتناع أو تأهيل للقيام بهذه المسـئولية، التي تتطلـب ثقافـة موسـوعية بقضـية المـرأة ومشكلاتها، فضلاً عن الحماس والإيمان بها كقضية مجتمعية ذات أولوية خاصة.

٣- ذكرت القائمات بالاتصال أن صحافة المرأة يجـب أن تركز على القضايا التالية:

أ- الدعوة إلى محو أمية المرأة الريفية.

ب- تنظيم الأسرة.

ج- التوسع في مشروعات تشغيل المرأة الريفية.

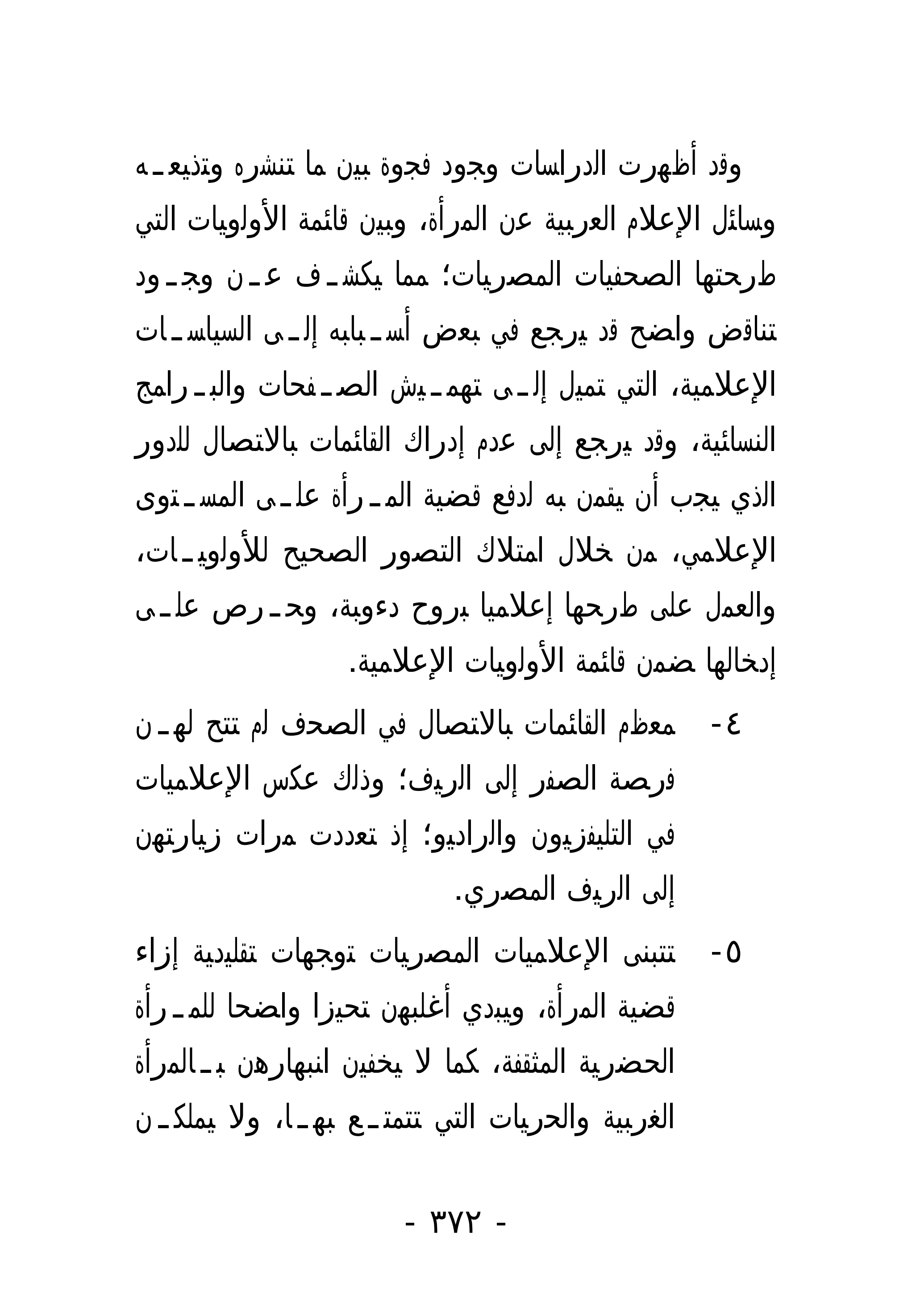
د- التربية السليمة للأبناء.

ه- التوعية الصحية.

و- تدريب القيادات النسائية.

ز- التوعية السياسية.

ح- ترشيد الاستهلاك.



وقد أظهرت الدراسات وجود فجوة بين ما تنشره وتذيعه وسائل الإعلام العربية عن المرأة، وبين قائمة الأولويات التي طرحتها الصحفيات المصريات؛ مما يكشف عن وجود تناقض واضح قد يرجع في بعض أسبابه إلى السياسات الإعلامية، التي تميل إلى تهميش الصفحات والبرامج النسائية، وقد يرجع إلى عدم إدراك القائمات بالاتصال للدور الذي يجب أن يقمن به لدفع قضية المرأة على المستوى الإعلامي، من خلال امتلاك التصور الصحيح للأولويات، والعمل على طرحها إعلاميا بروح دعوبة، وحرص على إدخالها ضمن قائمة الأولويات الإعلامية.

٤- معظم القائمات بالاتصال في الصحف لم تتح لهن فرصة الصفر إلى الريف؛ وذلك عكس الإعلاميات في التليفزيون والراديو؛ إذ تعددت مرات زيارتهن إلى الريف المصري.

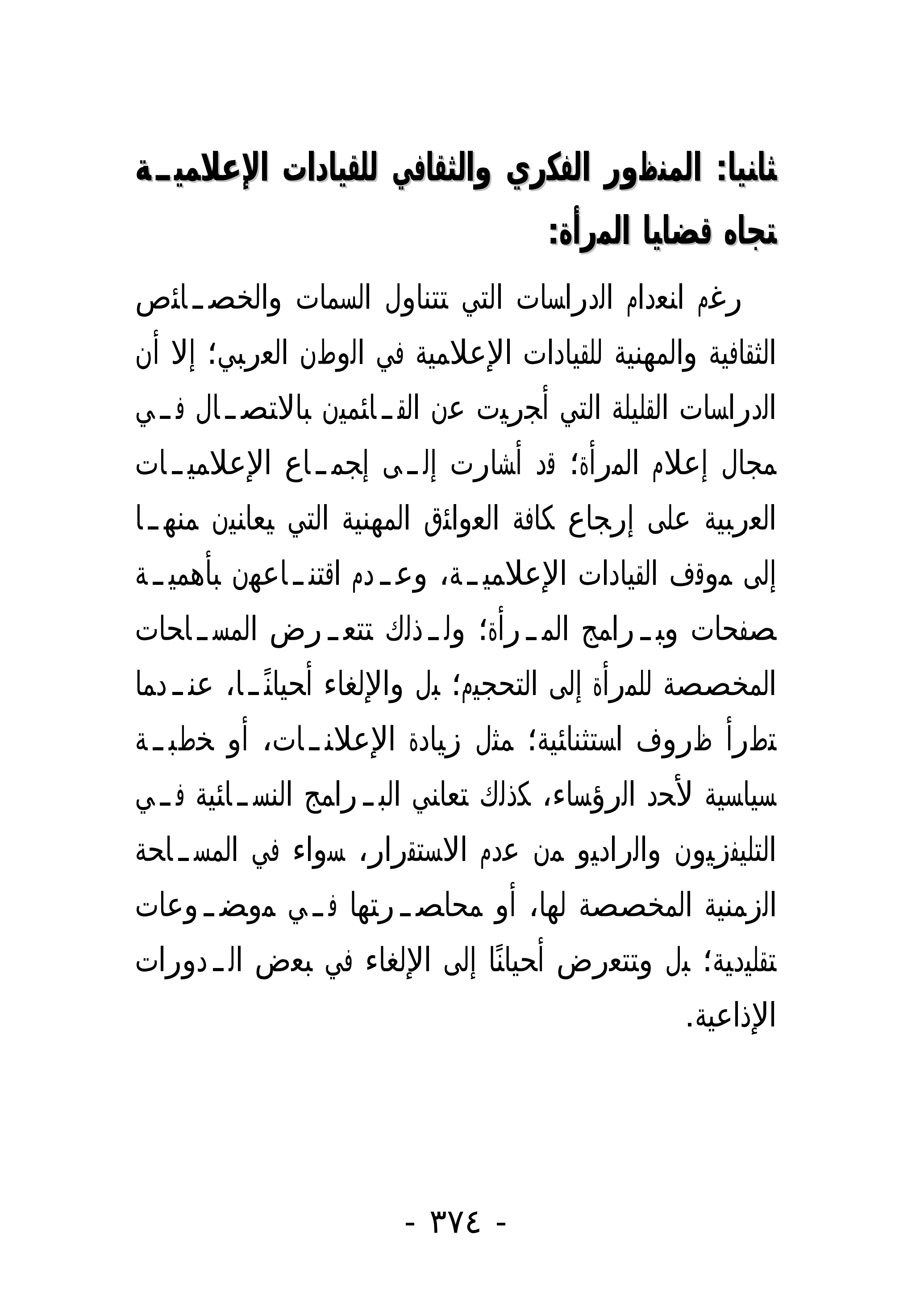
٥- تتبنى الإعلاميات المصريات توجهات تقليدية إزاء قضية المرأة، ويبدي أغلبهن تحيزا واضحا للمرأة الحضرية المثقفة، كما لا يخفين انبهارهن بالمرأة الغربية والحريات التي تتمتع بها، ولا يملكن

تصورا خاصا بأولويـات قضـايا المـرأة علـى المستوى المجتمعي، كما لا يعـرفن علـى وجـه التحديد الجمهور النسائي الذي يتوجهن إليه، سواء من حيث سماته،أو خصائصه، أو احتياجاته الفعلية.

٦- أشارت أغلب القائمات بالاتصال إلى عـدم إدراك واقتنــاع القيــادات الإعلاميــة بأهميــة أقســام المرأة(٣٠).

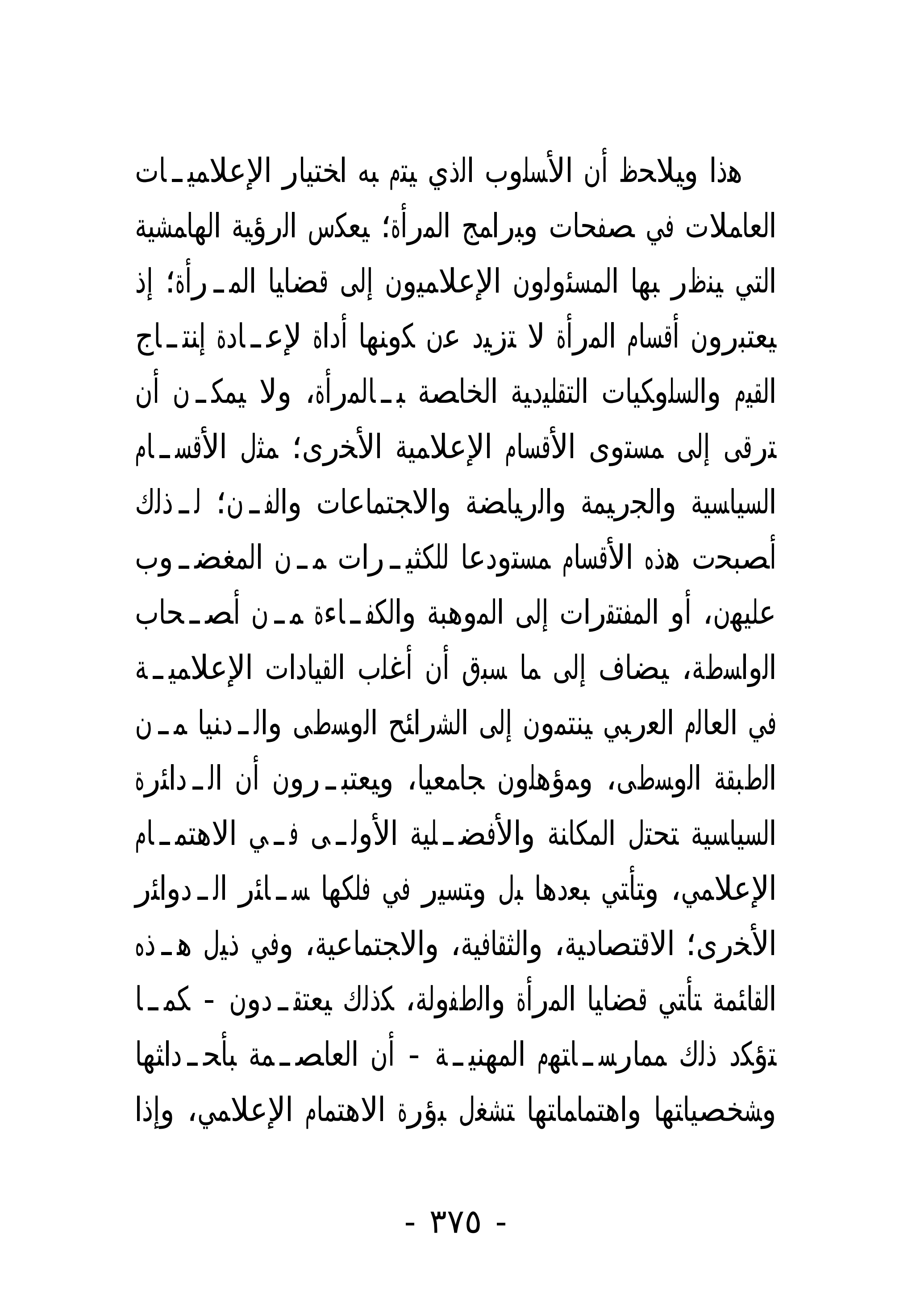
٧- تفضل القائمات بالاتصال اقتصار الصحافة النسائية على معالجة مشكلات المرأة فـي المدينـة؛ إذ لا تربطهن في الواقع أي علاقة موضـوعية بنسـاء الريف؛ فكيف يكتبن عنهن وهن معزولات تمامـا عما يدور في الريف بنسائه ورجاله.

٨- أشارت الإعلاميات إلى بعض المحظورات التـي لا يستطعن الاقتراب منها؛ مثل الكتابة عن قـانون الأحوال الشخصـية، أو الخيانـات الزوجيـة، أو الزواج العرفي بين طلاب وطالبات الجامعـات.... إلخ.

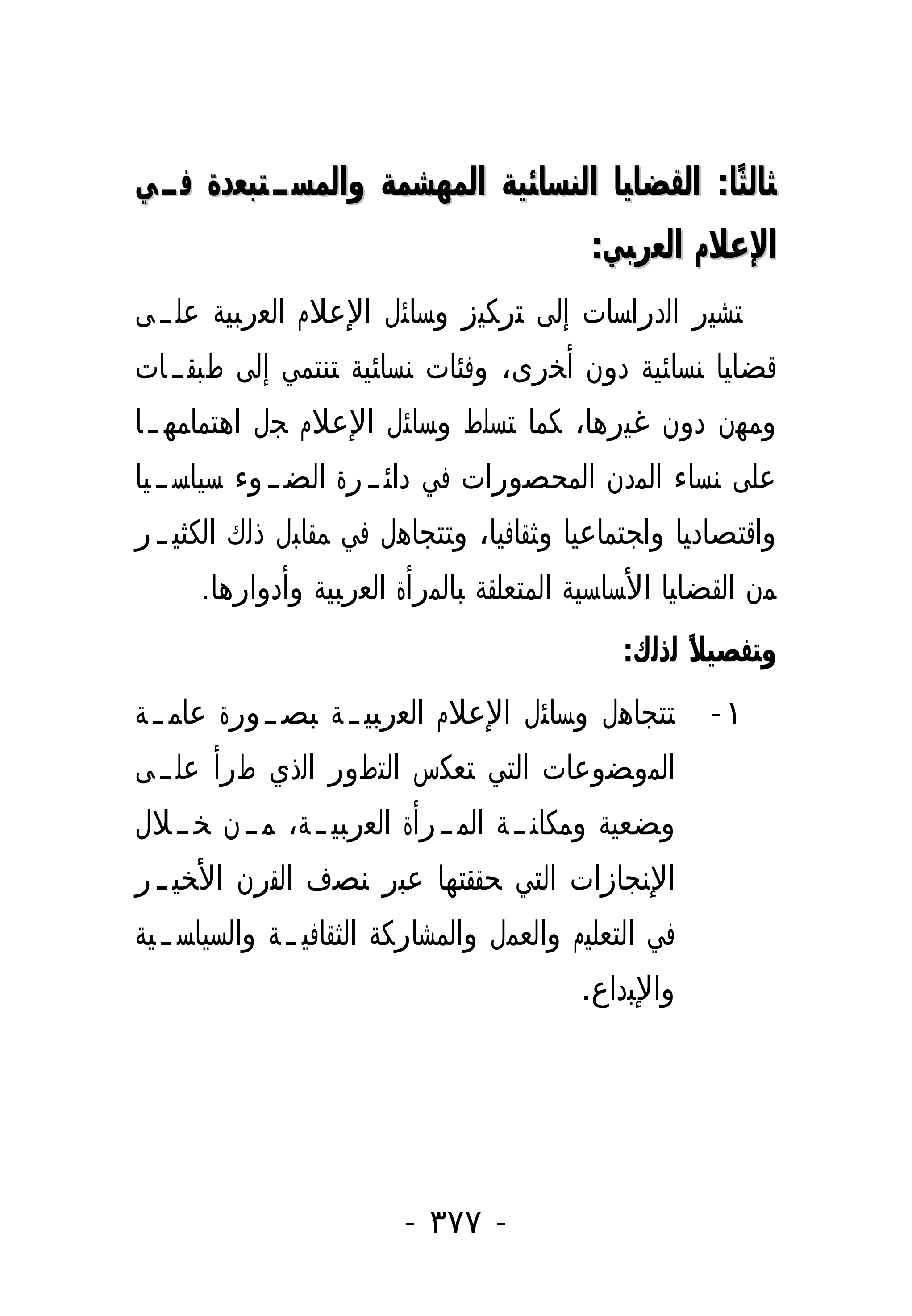


ثانيا: المنظور الفكري والثقافي للقيادات الإعلاميـة تجاه قضايا المرأة:

رغم انعدام الدراسات التي تتناول السمات والخصـائص الثقافية والمهنية للقيادات الإعلامية في الوطن العربي؛ إلا أن الدراسات القليلة التي أجريت عن القـائمين بالاتصـال فـي مجال إعلام المرأة؛ قد أشارت إلـى إجمـاع الإعلاميـات العربية على إرجاع كافة العوائق المهنية التي يعانين منهـا إلى موقف القيادات الإعلاميـة، وعـدم اقتنـاعهن بأهميـة صفحات وبـرامج المـرأة؛ ولـذلك تتعـرض المسـاحات المخصصة للمرأة إلى التحجيم؛ بل والإلغاء أحيانًـا، عنـدما تطرأ ظروف استثنائية؛ مثل زيادة الإعلانـات، أو خطبـة سياسية لأحد الرؤساء، كذلك تعاني البـرامج النسـائية فـي التليفزيون والراديو من عدم الاستقرار، سواء في المسـاحة الزمنية المخصصة لها، أو محاصـرتها فـي موضـوعات تقليدية؛ بل وتتعرض أحيانًا إلى الإلغاء في بعض الـدورات الإذاعية.


هذا ويلاحظ أن الأسلوب الذي يتم به اختيار الإعلاميات العاملات في صفحات وبرامج المرأة؛ يعكس الرؤية الهامشية التي ينظر بها المسئولون الإعلاميون إلى قضايا المرأة؛ إذ يعتبرون أقسام المرأة لا تزيد عن كونها أداة لإعادة إنتاج القيم والسلوكيات التقليدية الخاصة بالمرأة، ولا يمكن أن ترقى إلى مستوى الأقسام الإعلامية الأخرى؛ مثل الأقسام السياسية والجريمة والرياضة والاجتماعات والفن؛ لذلك أصبحت هذه الأقسام مستودعا للكثيرات من المغضوب عليهن، أو المفتقرات إلى الموهبة والكفاءة من أصحاب الواسطة، يضاف إلى ما سبق أن أغلب القيادات الإعلامية في العالم العربي ينتمون إلى الشرائح الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى، ومؤهلون جامعيا، ويعتبرون أن الدائرة السياسية تحتل المكانة والأفضلية الأولى في الاهتمام الإعلامي، وتأتي بعدها بل وتسير في فلكها سائر الدوائر الأخرى؛ الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، وفي ذيل هذه القائمة تأتي قضايا المرأة والطفولة، كذلك يعتقدون - كما تؤكد ذلك ممارساتهم المهنية - أن العاصمة بأحداثها وشخصياتها واهتماماتها تشغل بؤرة الاهتمام الإعلامي، وإذا

لم يكن هناك بد من متابعة ما يحدث في الريف؛ فإن ذلك يتم في أضيق نطاق (الصفحات الداخلية والبرامج القصيرة)، إلا إذا وقعت أحداث جسام في الريف، تفرض عليهم تسليط الأضواء الإعلامية لبعض الوقت، ولا شك أن هناك بعض الاستثناءات القليلة التي تؤمن بضرورة إدماج المرأة في خطط التنمية الشاملة، وتعكس رؤى متقدمة تجاه المرأة العاملة، وتطالب بضرورة محو أمية النساء في الريف والبادية، وتطالب أحيانًا بضرورة تعديل قوانين الأحوال الشخصية لصالح الأسرة العربية، ولكنها أصوات قليلة لا تؤثر بالقدر الكافي في تغيير الاتجاهات السائدة، وتتأرجح أغلب القيادات الإعلامية بين الرؤية السلفية التقليدية للمرأة، وبين الانبهار بالسلوكيات المظهرية للمرأة الغربية؛ مما يعكس ازدواجية ثقافية تنعكس على المواقف والممارسات المهنية، سواء تجاه الإعلاميات، أو تجاه المضامين النسائية التي تنشرها وتذيعها وسائل الإعلام.



ثالثًا: القضايا النسائية المهشمة والمستبعدة في الإعلام العربي:

تشير الدراسات إلى تركيز وسائل الإعلام العربية على قضايا نسائية دون أخرى، وفئات نسائية تنتمي إلى طبقات ومهن دون غيرها، كما تسلط وسائل الإعلام جل اهتمامها على نساء المدن المحصورات في دائرة الضوء سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وتتجاهل في مقابل ذلك الكثير من القضايا الأساسية المتعلقة بالمرأة العربية وأدوارها.

وتفصيلاً لذلك:

١- تتجاهل وسائل الإعلام العربية بصورة عامة الموضوعات التي تعكس التطور الذي طرأ على وضعية ومكانة المرأة العربية، من خلال الإنجازات التي حققتها عبر نصف القرن الأخير في التعليم والعمل والمشاركة الثقافية والسياسية والإبداع.

٢- هناك إهمال لقضية المشاركة السياسية، والعمل النقابي من جانب المرأة العربية، إلا في استثناءات محـدودة تبرز في معالجات بعض وسائل الإعلام العربية فـي مصر العراق وفلسطين والجزائر وسوريا.

٣- تبدي وسائل الإعلام العربية اهتماما محدودا بقضية محو الأمية لدى النساء العربيات، رغـم ارتفـاع معدلاتها بصورة ملحوظة، خصوصا فـي الريـف والبوادي.

٤- يتجاهل الإعلام العربي مشكلات وهمـوم الغالبيـة العظمى من النساء العربيات في الريف والأحيـاء الشعبية والبوادي. وإذا كانت الحجة التي يسوقونها في هذا المجال هي انتشار الأمية بين نساء الريف، وصعوبة اطلاعهم على الصحف؛ فإن الدراسـات التي أجريت عن الإعلام المرئي والمسموع تدحض هذه الحجة؛ إذ أسفرت عن نتائج مماثلة تتلخص في التجاهل شبه الكامل لمشـكلات وقضـايا المـرأة الريفية والبدوية، رغم انتشار الراديو والتليفزيـون في مختلف أنحاء الريف والبادية العربية؛ مما يعني انتفاء عقبة الأمية في هذه الحالة.

٥- تتجاهل وسائل الإعلام العربية الجماهير النسائية في العالم العربي؛ فلا تخصص إلا في النادر بريدا للقارئات أو المستمعات، كما لا تحاول تنظيم حملات إعلامية للتوعية الصحية أو البيئية، أو السياسية للقطاعات النسائية المحرومة من هذه الخدمات.

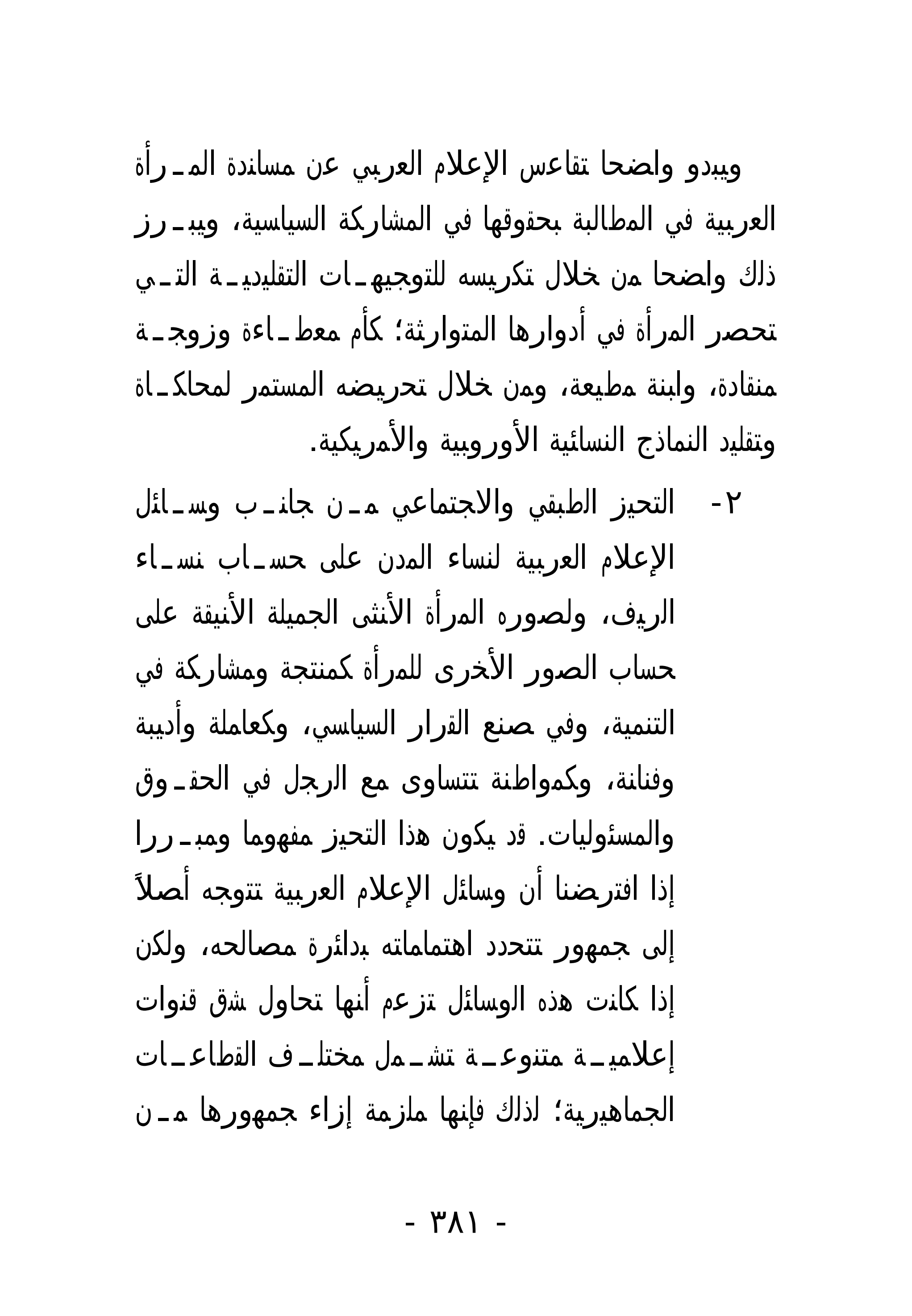
٦- تتحاشى وسائل الإعلام العربية الاقتراب من بعض القضايا النسائية الخلافية؛ مثل قوانين الأحوال الشخصية، والأسباب الاجتماعية للجرائم النسائية، واشتغال المرأة ببعض المهن (كأن تكون قاضية أو نقيبة لإحدى النقابات المهنية أو العمالية... إلخ)، أو المطالبة بتسهيلات وخدمات تخفف العبء عن المرأة العاملة، أو حقوق المعوقات والمسنات، أو حماية اليتيمات واللقيطات وخادمات المنازل.... إلخ.

٧- تتجاهل وسائل الإعلام العربية النساء الفقيرات في المدن والريف، ولا تتعرض لمناقشة أسباب الجرائم النسائية، وخصوصا الانحرافات الأخلاقية التي غالبا ما تحدث لأسباب اقتصادية وضغوط اجتماعية تتعرض لها نساء الطبقات الفقيرة بصفة خاصة.

استخلاصات أساسية:

من خلال المقارنة بين الاتجاهات الفكرية السائدة في المجتمعات العربية إزاء قضية المرأة، وبين الواقع الفعلي للمرأة العربية في مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية والإبداع، وبين معالجات وسائل الإعلام لقضايا المرأة ومشكلاتها في إطار السياسات الإعلامية السائدة؛ من خلال كل ما سبق يمكن استخلاص ما يلي:

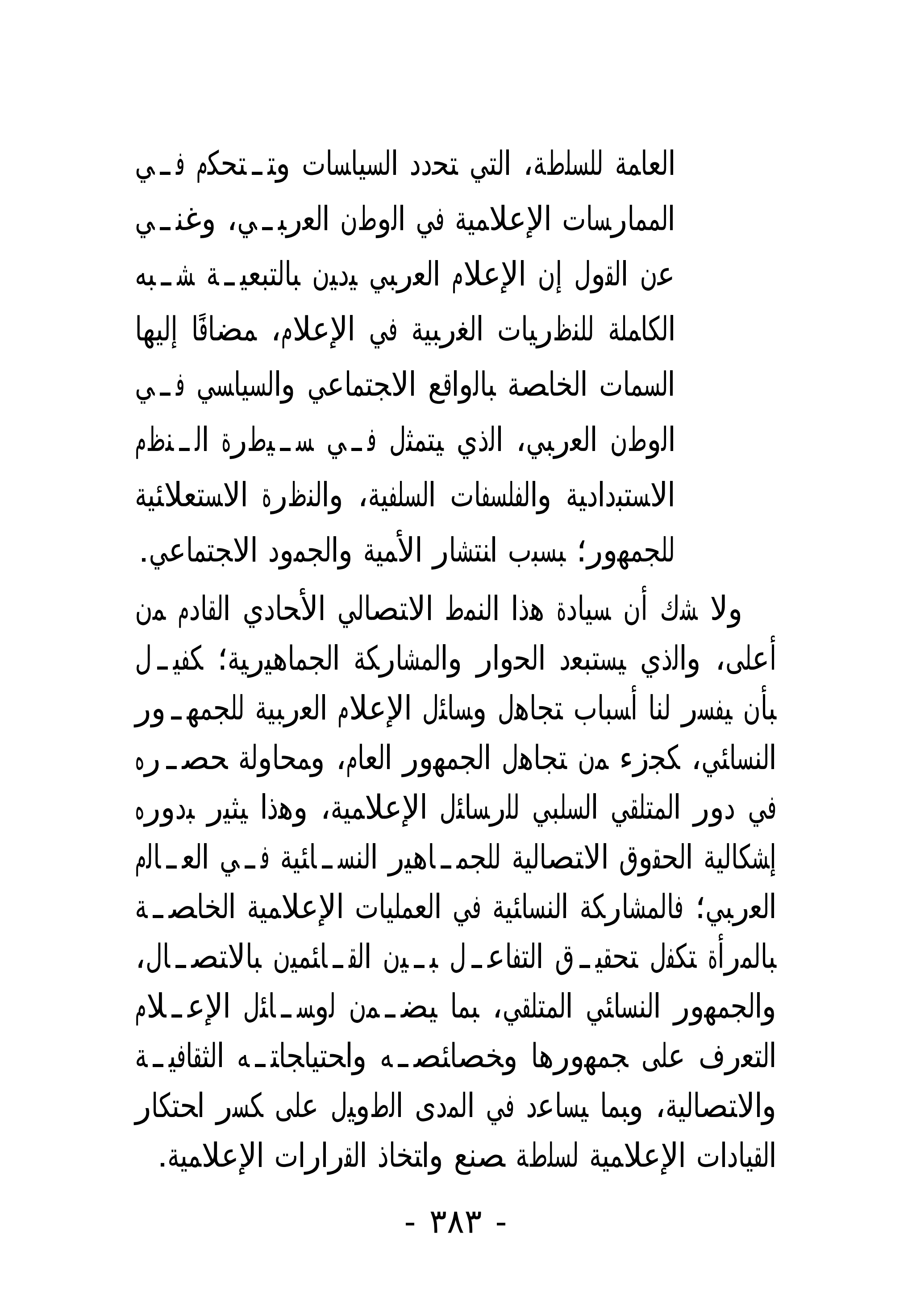
١- تخلف الإعلام العربي عن مواكبة الإنجازات التي حققتها المرأة العربية على أرض الواقع؛ إذ تشكل المتعلمات نسبة تزيد عن ٥٠% في بعض المجتمعات العربية، ولا تقل عن ٣٥% في أغلب المجتمعات العربية، وتشكل المرأة العربية ما بين ١٠% و٤٠% من قوة العمل الإنتاجي في معظم البلاد العربية، كذلك في مجالات الإبداع الفني والأدبي والبحث العلمي، أما في المشاركة السياسية فهناك محاولات دءوبة من جانب النساء العربيات لتشكيل تنظيمات مستقلة لخوض معركة العمل السياسي. ولا شك أن العقبات التي تصادفهن تشكل جزءا من أزمة الديموقراطية، وسيطرة النظم الأوتوقراطية في العالم ككل.


ويبدو واضحا تقاعس الإعلام العربي عن مساندة المـرأة العربية في المطالبة بحقوقها في المشاركة السياسية، ويبـرز ذلك واضحا من خلال تكريسه للتوجيهـات التقليديـة التـي تحصر المرأة في أدوارها المتوارثة؛ كأم معطـاءة وزوجـة منقادة، وابنة مطيعة، ومن خلال تحريضه المستمر لمحاكـاة وتقليد النماذج النسائية الأوروبية والأمريكية.

٢- التحيز الطبقي والاجتماعي مـن جانـب وسـائل الإعلام العربية لنساء المدن على حسـاب نسـاء الريف، ولصوره المرأة الأنثى الجميلة الأنيقة على حساب الصور الأخرى للمرأة كمنتجة ومشاركة في التنمية، وفي صنع القرار السياسي، وكعاملة وأديبة وفنانة، وكمواطنة تتساوى مع الرجل في الحقـوق والمسئوليات. قد يكون هذا التحيز مفهوما ومبـررا إذا افترضنا أن وسائل الإعلام العربية تتوجه أصلاً إلى جمهور تتحدد اهتماماته بدائرة مصالحه، ولكن إذا كانت هذه الوسائل تزعم أنها تحاول شق قنوات إعلاميـة متنوعـة تشـمل مختلـف القطاعـات الجماهيرية؛ لذلك فإنها ملزمة إزاء جمهورها مـن

القراء والمستمعين والمشـاهدين فـي المـدن أن تطلعهم على أنماط الحياة، ومشاكل وهموم النسـاء من الطبقات الأخرى، وليس مـن مهـام الإعـلام العربي تكريس عزلة الطبقـات العليـا والنخـب السياسية والثقافية داخل أبراج عاجية، سواء كـانوا رجالاً أم نساء.

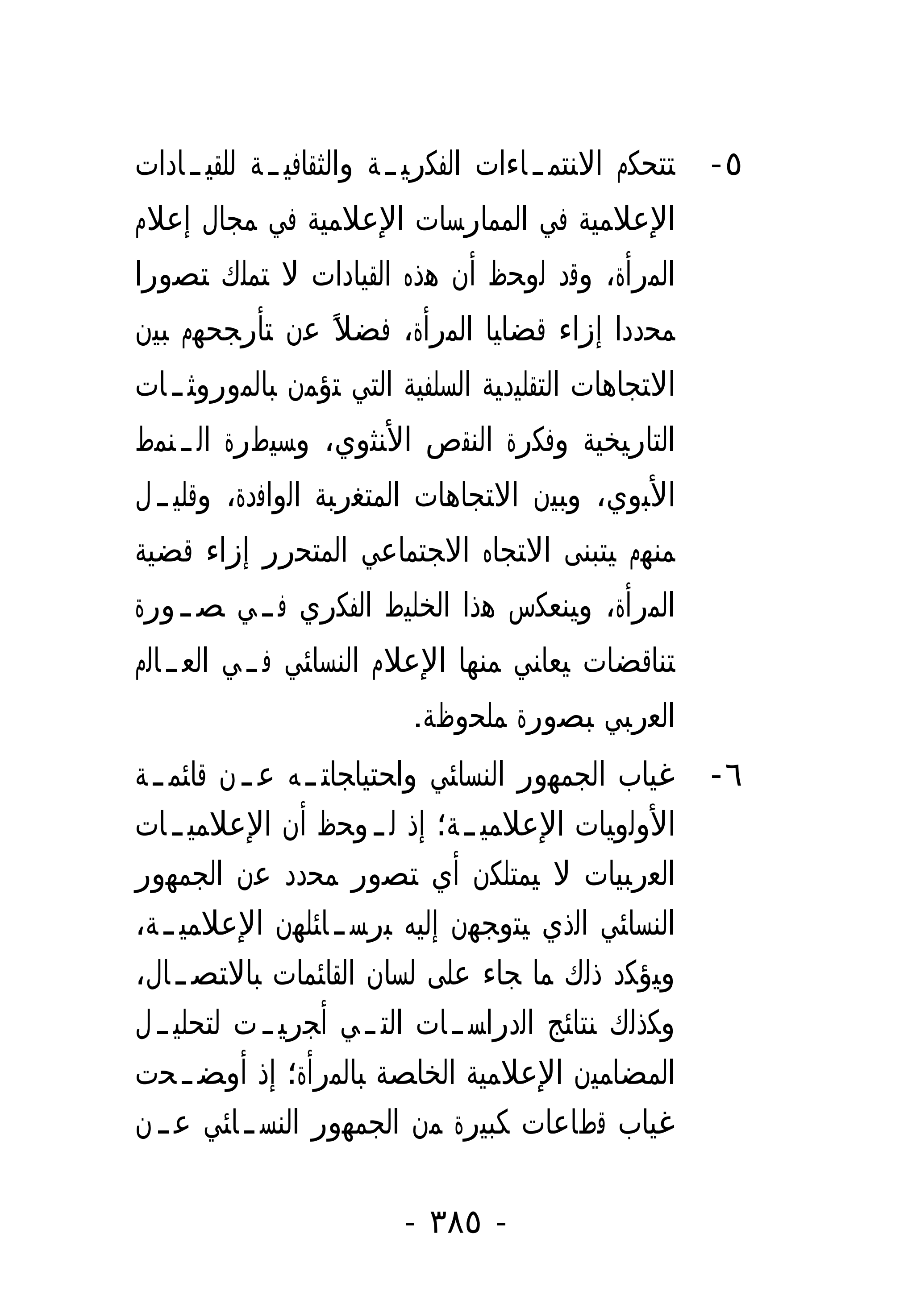
٣- سيادة نمط الاتصال الأحادي العلوي في الإعـلام النسائي؛ تأكيدا لما هو سائد في الإعـلام العربـي ككل، الذي يتجه من الحكام إلى المحكومين، ومـن النخبة إلى القاعدة، ومن المتعلمين إلـى الأميـين، ومن سكان المدن إلى سكان الريف، ويقوم بـدور أساسي في عمليات الضبط الاجتمـاعي، وحمايـة الأوضاع السياسية والاجتماعيـة القائمـة، ومـن الواضح أن هذه النظرة تستند إلى فلسفة لا تحتـرم عقلية الجماهير، ولا تحرص على تلبية احتياجاتها الإعلامية والاتصالية. وتعد هذه القضية من أهـم التحديات التي تواجه الحكومات العربية في مجـال الإعلام والاتصال؛ وذلك بسبب ارتباطها بالنظرية



العامة للسلطة، التي تحدد السياسات وتتحكم في الممارسات الإعلامية في الوطن العربي، وغني عن القول إن الإعلام العربي يدين بالتبعية شبه الكاملة للنظريات الغربية في الإعلام، مضافًا إليها السمات الخاصة بالواقع الاجتماعي والسياسي في الوطن العربي، الذي يتمثل في سيطرة النظم الاستبدادية والفلسفات السلفية، والنظرة الاستعلائية للجمهور؛ بسبب انتشار الأمية والجمود الاجتماعي.

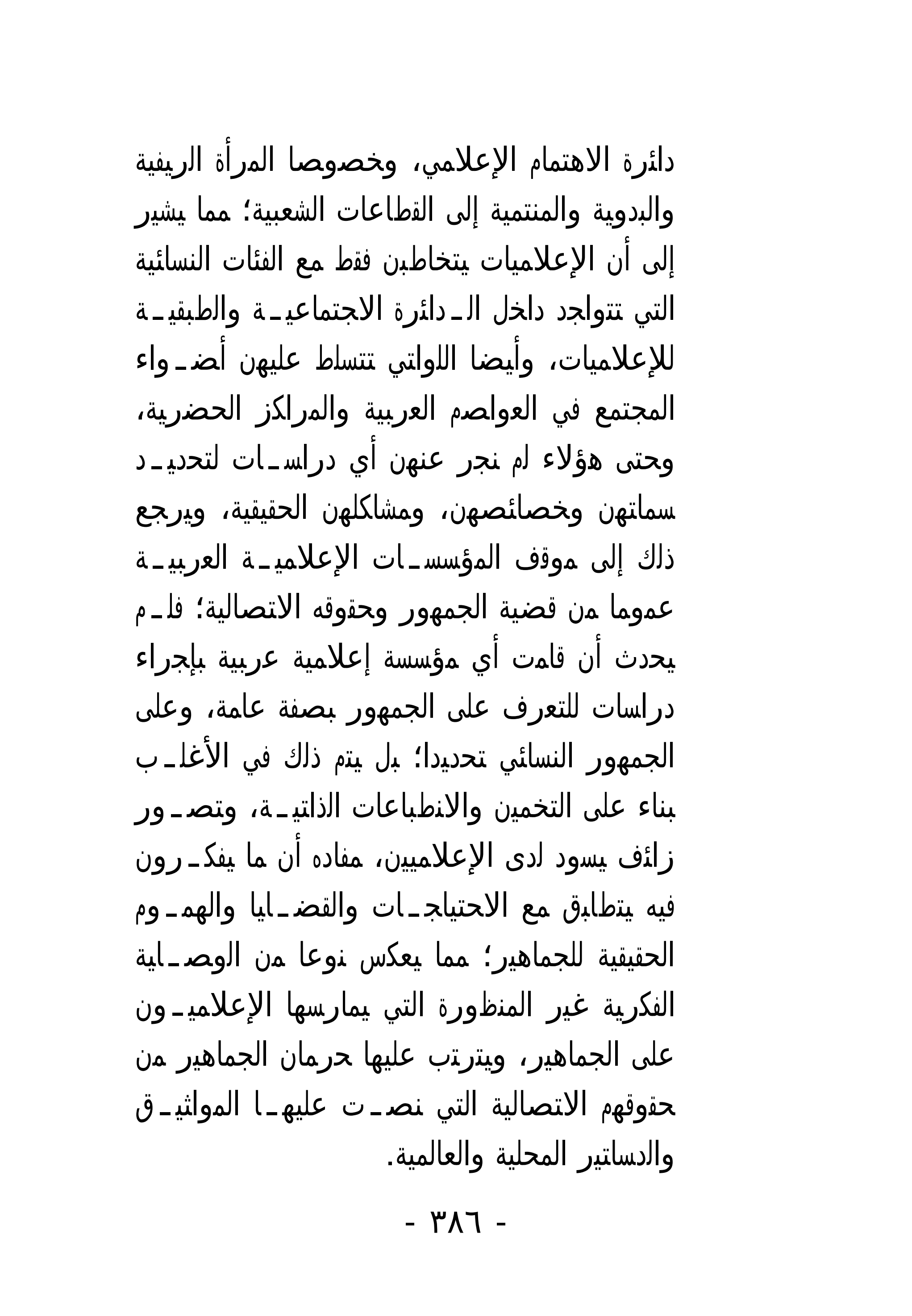
ولا شك أن سيادة هذا النمط الاتصالي الأحادي القادم من أعلى، والذي يستبعد الحوار والمشاركة الجماهيرية؛ كفيل بأن يفسر لنا أسباب تجاهل وسائل الإعلام العربية للجمهور النسائي، كجزء من تجاهل الجمهور العام، ومحاولة حصره في دور المتلقي السلبي للرسائل الإعلامية، وهذا يثير بدوره إشكالية الحقوق الاتصالية للجماهير النسائية في العالم العربي؛ فالمشاركة النسائية في العمليات الإعلامية الخاصة بالمرأة تكفل تحقيق التفاعل بين القائمين بالاتصال، والجمهور النسائي المتلقي، بما يضمن لوسائل الإعلام التعرف على جمهورها وخصائصه واحتياجاته الثقافية والاتصالية، وبما يساعد في المدى الطويل على كسر احتكار القيادات الإعلامية لسلطة صنع واتخاذ القرارات الإعلامية.

٤- افتقار الإعلاميات العربيات إلى الثقافة المجتمعية المعاصرة بصفة عامة، وما يتعلق بقضية المرأة بصفة خاصة، ويؤكد ذلك الدراسات التي أجريت عن القائمات بالاتصال، والتي أبرزت التناقض الواضح بين صورة المرأة كما تقدمها وسائل الإعلام العربية، وبين الصورة المرتسمة في أذهان الإعلاميات اللائي يتولين كتابة ونشر وإذاعة المواد الإعلامية، التي تتشكل منها صورة المرأة بسلبياتها وإيجابياتها، ولا شك أن ذلك يرجع إلى مجموعة من الأسباب، في مقدمتها الأسلوب الذي يتم به اختيار الجهاز الإعلامي من الصحفيات والإذاعيات المشتغلات في الإعلام النسائي؛ إذ تبين أن ٢٥% فقط يتم اختيارهم بناء على الكفاءة والاهتمام بقضايا المرأة، بينما يتم اختيار ٥٠% بناء على الوساطة والعلاقات الشخصية، والنسبة الباقية هي ٢٥% يتم فرضهن على صفحات وبرامج المرأة طبقًا لظروف كل وسيلة إعلامية، هذا علاوة على انعدام الفرص للتدريب والاحتكاك بالعالم الخارجي من خلال المؤتمرات؛ وذلك بالنسبة للإعلاميات عموما والصحفيات تحديدا.



٥- تتحكم الانتماءات الفكرية والثقافية للقيادات الإعلامية في الممارسات الإعلامية في مجال إعلام المرأة، وقد لوحظ أن هذه القيادات لا تملك تصورا محددا إزاء قضايا المرأة، فضلاً عن تأرجحهم بين الاتجاهات التقليدية السلفية التي تؤمن بالموروثات التاريخية وفكرة النقص الأنثوي، وسيطرة النمط الأبوي، وبين الاتجاهات المتغربة الوافدة، وقليل منهم يتبنى الاتجاه الاجتماعي المتحرر إزاء قضية المرأة، وينعكس هذا الخليط الفكري في صورة تناقضات يعاني منها الإعلام النسائي في العالم العربي بصورة ملحوظة.

٦- غياب الجمهور النسائي واحتياجاته عن قائمة الأولويات الإعلامية؛ إذ لوحظ أن الإعلاميات العربيات لا يمتلكن أي تصور محدد عن الجمهور النسائي الذي يتوجهن إليه برسائلهن الإعلامية، ويؤكد ذلك ما جاء على لسان القائمات بالاتصال، وكذلك نتائج الدراسات التي أجريت لتحليل المضامين الإعلامية الخاصة بالمرأة؛ إذ أوضحت غياب قطاعات كبيرة من الجمهور النسائي عن



دائرة الاهتمام الإعلامي، وخصوصا المرأة الريفية والبدوية والمنتمية إلى القطاعات الشعبية؛ مما يشير إلى أن الإعلاميات يتخاطبن فقط مع الفئات النسائية التي تتواجد داخل الـ دائرة الاجتماعيـة والطبقيـة للإعلاميات، وأيضا اللواتي تتسلط عليهن أضـواء المجتمع في العواصم العربية والمراكز الحضرية، وحتى هؤلاء لم نجر عنهن أي دراسـات لتحديـد سماتهن وخصائصهن، ومشاكلهن الحقيقية، ويرجع ذلك إلى موقف المؤسسـات الإعلاميـة العربيـة عموما من قضية الجمهور وحقوقه الاتصالية؛ فلـم يحدث أن قامت أي مؤسسة إعلامية عربية بإجراء دراسات للتعرف على الجمهور بصفة عامة، وعلى الجمهور النسائي تحديدا؛ بل يتم ذلك في الأغلـب بناء على التخمين والانطباعات الذاتيـة، وتصـور زائف يسود لدى الإعلاميين، مفاده أن ما يفكـرون فيه يتطابق مع الاحتياجـات والقضـايا والهمـوم الحقيقية للجماهير؛ مما يعكس نوعا من الوصـاية الفكرية غير المنظورة التي يمارسها الإعلاميـون على الجماهير، ويترتب عليها حرمان الجماهير من حقوقهم الاتصالية التي نصـت عليهـا المواثيـق والدساتير المحلية والعالمية.

وإذا كان المهتمون والباحثون في قضايا الحقوق قد توصلوا إلى تحديد أبرز مقومات الحق في الاتصال على النحو التالي[٣١]:

١- **الحق في المشاركة.**

٢- **الحق في الإعلام.**

٣- **الحق في تلقي المعلومات.**

٤- **الحق في الانتفاع بموارد الاتصال.**

فإن تحقيق هذه المقومات يستلزم ضرورة توافر موارد الاتصال اللازمة للوفاء باحتياجات الاتصال الإنساني لكافة الشرائح الاجتماعية والجماعات الثقافية، كما يقتضي ضمان حق المشاركة والانتفاع بوسائل الإعلام الحالية للسواد الأعظم من الناس؛ فهل هذا متحقق بالنسبة للجمهور النسائي كجزء من الجمهور العام؟ وإلى أي مدى يمكن أن يتحقق ذلك في ظل الجهل التام بطبيعة هذا الجمهور واحتياجاته الاتصالية، فضلاً عن سيطرة النمط المركزي السلطوي الأحادي الاتجاه، واتساع دائرة المحرمات والممنوعات في الإعلام العربي.

وفي ضوء هذه الاستخلاصـات تبـرز مجموعـة مـن الضرورات نجملها على النحو التالي :

أولاً : ضرورة قيـام وسـائل الاتصـال الجمـاهيري (الصحافة، الراديو، التليفزيون) بإجراء استطلاعات دورية منظمة للتعرف على اتجاهـات الجمهـور واحتياجاته، وفي إطار ذلك تتحدد مسئولية القائمين على الإعلام النسائي؛ بإيلاء اهتمام خاص للتعرف على خريطة الجماهير النسائية، وتحديـد سـماتها الواقعية، ومشاكلها الفعلية، واحتياجاتها الحقيقيـة، ومتابعة التطورات السلبية والإيجابية التـي تطـرأ على هذه الخريطة بفعـل التغيـرات والأحـداث المجتمعية، مع مراعـاة الاسـتعانة بنتـائج هـذه الاستطلاعات في رسم وتحديد التوجهـات العامـة للسياسة الإعلامية في مجال الإعلام النسائي.

ثانيا : كسر الحلقة التي تفصل بين الممارسين الإعلاميين في مجال إعلام المرأة والأكاديميين في مجال العلوم الاجتماعية، وعلى الأخص علوم الإعلام والاتصال، وخلق جسر من التواصل لتبادل الخبرات المعرفية والمهنية؛ سعيا للتوصل إلى صيغة تساعد على النهوض بالإعلام النسائي، وتصحيح مساره، بما يكفل قيام وسائل الإعلام العربية بدورها الاجتماعي والثقافي إزاء قضية المرأة والتمايز بين الجنسين.

ثالثًا : ضرورة التوسع في عقد الدورات التدريبية وحلقات النقاش للإعلاميات والإعلاميين، وعلى الأخص القيادات الإعلامية، حول قضايا المرأة والتمايز بين الجنسين في المجتمعات العربية.

رابعا : اهتمام القيادات الأكاديمية في مجال البحث الاجتماعي بتأسيس وتأصيل الفرع الخاص بعلم اجتماع المرأة والتمايز بين الجنسين؛ بحيث يصبح قادرا على تزويد سائر العلوم الاجتماعية (وفي قلبها علوم الإعلام والاتصال) بالبحوث والدراسات الأساسية الخاصة بالمرأة العربية وقضاياها.

الهوامش والمراجع

١- انظر: سمير أمين: مناخ العصر، ندوة التطورات والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مركز البحوث العربية والجمعية العربية لعلم الاجتماع، القاهرة.

٢- H. Schiller: Mass – Communication and American Empire, Beacon press ١٩٧٧., Yves Eudes: la Conquete des esprits – Paris ١٩٨٢.

٣- Maria Meis: Patriarchy And Capaitalit Accumulation. Zed Books – London – ١٩٩٣.

٤- انظر: شريف حتاتة: المرأة والعولمة وتقسيم العمل الدولي، ندوة التطورات العلمية والتحولات المحولات المجتمعية في الوطن العربي، مركز البحوث العربية القاهرة، مارس، ١٩٩٧.

٥- انظر: إيناس طه: مؤتمر المرأة في بكين: الخصوصية والعالمية، كراسات استراتيجية، الأهرام، ١٩٩٥.

٦- انظر: خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عـام ٢٠٠٥، الاجتماع العربي الإقليمي التحضيري لمؤتمر بكين، عمان الأردن، نوفمبر، ١٩٩٤.

٧- انظر: أمينة شفيق: تأثير الحقبة النفطية على أوضـاع المرأة العربية، ورقة عمل مقدمة إلى "نـدوة المـرأة العربية في إطار الحقبة النفطية"، منظمـة التضـامن الإفريقي الآسيوي، القاهرة ١٩٨٦.

٨- زينب شاهين: المرأة وأزمة التعليم، جريدة الأهـرام، القاهرة، ٢٩ مارس ١٩٩٤، ص ٨.

٩- انظر: أمينة شفيق، مصدر سابق، ص ٨.

١٠- انظر: عواطف عبد الرحمن: صورة المرأة العربية في وسائل الإعلام، في كتاب "دراسات في الصحافة العربية المعاصرة"، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٩، ص ٥٢.

١١- انظر: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمـم المتحدة عن تطور أوضاع المرأة العربية في منطقـة غربي آسيا خلال العقد العالمي للمرأة، بغداد، ١٩٨٩، ص ٥٢.

١٢- انظر: عبد العظيم أنيس: مؤشرات لقياس أحوال المرأة في الوطن العربي، دراسة غير منشورة مقدمة لمنظمة الأليسكوا، فبراير، ١٩٨٢.

١٣- انظر:

- هشام شرابي، القدس، منشـورات صـلاح الـدين ص١١٢، ١٢٤.
- هدى رزق: المرأة والتغيير الاجتماعي، ملاحظات منهجية، ندوة المرأة العربية المعاصرة، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٩٨٩.

١٤- انظر:

- عواطف عبد الرحمن: صورة المرأة العربية فـي وسائل الإعلام، في كتاب "دراسات في الصـحافة المعاصرة"، مصدر سابق، ص ١٤٥، و١٤٦.
- فهمية شرف الدين: المرأة والتغييـر، ملاحظـات أولية، ندوة المرأة العربية المعاصرة، قار يـونس، ليبيا ١٩٨٩، مصدر سابق.

١٥- انظر: تقرير المجلس الاقتصادي الاجتماعي والأمـم المتحدة، عن تطور أوضاع المرأة العربية في منطقـة غربي آسيا، بغداد، مصدر سابق، ص ٤٦، و٤٧.

١٦- انظر كل من:

- جيهان إلهامي: الصحافة المصرية وقضايا المـرأة العربية خـلال العقـد العـالمي للمـرأة (١٩٧٥، ١٩٨٥)، رسالة ماجستير غيـر منشـورة، كليـة الإعلام، جامعة القاهرة ١٩٨٩.
- علية السيسي: مجلة حواء، دراسة نظرية وتحليلية ١٩٥٧، ١٩٧٠، رسالة ماجستير غيـر منشـورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٨٥.

١٧- انظر: محمد طلال: صورة المرأة في الإعلام العربي، لجنة المرأة العربية، جدول أعمال الدورتين ١٠، ١١، عمان، جامعة الدول العربية، ١٩٨٤.

١٨- انظر: ناهد رمزي: المسـئولية الاجتماعيـة لوسـائل الاتصال وتغيير الوضع الاجتماعي للمرأة في المجتمع العربي، مجلة شئون عربية، العدد ٣١ سبتمبر ١٩٨٣، نقلاً عن ليلى عبد المجيد، موقع المرأة العربية علـى خريطـة السياسـات الإعلاميـة، مجلـة الدراسـات الإعلامية، العدد ٦٠، سبتمبر ١٩٩٠، ص ٧١.

١٩- انظر كل من:
- محمد طلال، مصدر سابق.
- منى الحديدي: دراسة تحليلية لصورة المـرأة فـي الفيلم المصري، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٧٧.

٢٠- انظر: د. ليلى عبد المجيد: التقرير الإعلامي، دراسـة جماعية عن تأثير المرأة والإعلام على التنميـة فـي الريف المصري، مصدر سابق.

٢١- انظر: علية السيسي: مصدر سابق؛ وليلى عبد المجيد، هامش رقم ١٤.

٢٢- ماجي الحلواني: برامج المرأة في الراديو المصـري، مجلة الفن الإذاعي، العـددان ١٠٣، ١٠٤، أكتـوبر، ١٩٨٤، يناير ١٩٨٥.

٢٣- عواطف عبد الرحمن: صورة المرأة الخليجيـة فـي صحافة الخليج العربي، المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة، الكويت، مارس، ١٩٨١.

٢٤- انظر: محمد طلال، مصدر سابق.

٢٥- انظر ليلى عبد المجيد وعلية السيسي، مصدران سابقان.

٢٦- انظر كل من:

- Soha Abdel Kader: Opcit.
- عاطف العبد وعدلي رضا: برامج المرأة في الراديو والتليفزيون، د. ن ١٩٨٨ نقلاً عن ليلى عبد المجيد، هامش رقم ١٤، مصدر سابق.

٢٧- انظر: ثورة الفلاح: نظرة الإعلام العربي إلى عمر المرأة، المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، الكويت، مارس، ١٩٨١.

٢٨- انظر: عواطف عبد الرحمن وآخرون: بحث تأثير المرأة والإعلام على التنمية في الريف المصري، التقرير الإعلامي، مصدر سابق.

٢٩- المصدر السابق (ليلى عبد المجيد، التقرير الإعلامي).

٣٠- انظر: عواطف عبد الرحمن: صورة المرأة في الصحافة المصرية، في كتاب "دراسات في الصحافة المصرية والعربية"، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨١.

- نجوى كامل: القائمات بالاتصال في الإعلام المصري في إطار دراسة تأثير الإعلام والمرأة على قضايا التنمية في الريف المصري، مصدر سابق.

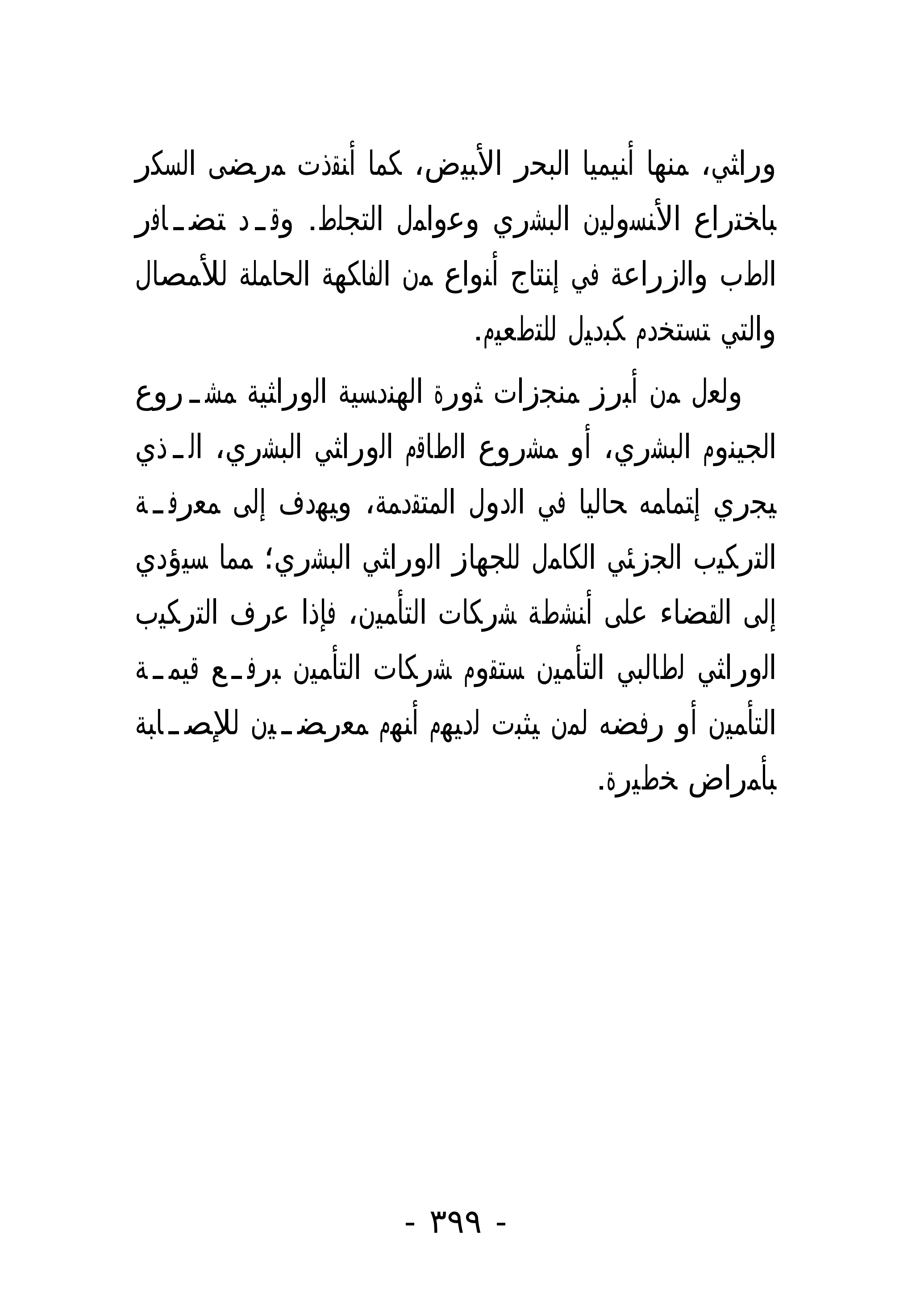
٣١- عواطف عبد الرحمن: الحق في الاتصال بين الجمهور والقائمين بالاتصال، مجلة عالم الفكر، الكويت، مايو، ١٩٩٤.

الإعلام وتحديات الهندسة الوراثية في القرن الحادي والعشرين

الإعلام وتحديات الهندسة الوراثية
في القرن الحادي والعشرين

الثورة البيولوجية الإنجازات والتحديات:

رغم حداثة الهندسة الحيوية؛ إلا أنها قدمت أساليب جديدة في مجالات مختلفة؛ ففي الزراعة مثلاً أدخلت طرق زراعة الخلايا بدلاً من الأسلوب التقليدي، وكان من نتاجها ظهـور المحاصيل الزراعية المقاومة للجفاف والملوحة والحشـرات. ولعل أكثر إسهامات البيوتكنولوجي ابتكار أدويـة ولقاحـات جديدة، ترتكز على الحامض النووي DNA (دي إن إيـه). وتشهد أبحاث الهندسة الوراثية في الزراعة والطب والبيئـة طفرة هائلة في الوقت الراهن؛ إذ لم يعد الأمر مقصورا على إنتاج محاصيل مقاومة للفطريات والبكتريا والحشرات؛ بـل أمكن الاستغناء تماما عن المبيدات التي تحدث أضرارا فادحة للإنسان والبيئة، واستطاع علماء الوراثة إنتـاج محاصـيل عالية القيمة من ناحية البروتين. أما في الطب فقـد نجحـت الأبحاث في القضاء على ما يقـرب مـن ٥ آلاف مـرض


وراثي، منها أنيميا البحر الأبيض، كما أنقذت مرضى السكر باختراع الأنسولين البشري وعوامل التجلط. وقـد تضـافر الطب والزراعة في إنتاج أنواع من الفاكهة الحاملة للأمصال والتي تستخدم كبديل للتطعيم.

ولعل من أبرز منجزات ثورة الهندسية الوراثية مشـروع الجينوم البشري، أو مشروع الطاقم الوراثي البشري، الـذي يجري إتمامه حاليا في الدول المتقدمة، ويهدف إلى معرفـة التركيب الجزئي الكامل للجهاز الوراثي البشري؛ مما سيؤدي إلى القضاء على أنشطة شركات التأمين، فإذا عرف التركيب الوراثي لطالبي التأمين ستقوم شركات التأمين برفـع قيمـة التأمين أو رفضه لمن يثبت لديهم أنهم معرضـين للإصـابة بأمراض خطيرة.

ولا شك أن البحوث في مجال بيولوجيا الجزيئات وعلم الوراثة سوف تسهم في خلق المزيد من التراكم المعرفي عن عمليات برمجة الكائنات الحية، والتمييز بينها وإصلاحها وتجديدها واضمحلالها. وقد أحرز علم الخرائط الجينية تقدما ملحوظًا منذ بداية التسعينيات؛ وذلك بفضل الجهود المشتركة بين علماء البيولوجيا والمعلوماتية (البيوتكنولوجي وتكنولوجيا المعلومات)، وكان من أهم ثماره التي أبرزتها وسائل الإعلام العالمية والمحلية الخريطة الجينية لكل فرد في الولايات المتحدة؛ حيث سيتاح لكل مواطن أمريكي عندما يتم الانتهاء من الخريطة عام ٢٠٠٣ أن يعرف التفاصيل الكاملة عن كل ما يمس الجوانب الصحية من ناحية التطور والنمو والتشخيص والعلاج، بناء على تحديد السمات الوراثية، كذلك اهتمت وسائل الإعلام بشرح أبعاد المشروع الذي يستهدف استخدام أجهزة الكمبيوتر المتطورة في تحديد شخصيات الجناة، وإعداد صورة كاملة لهم من خلال فك الشفرة الوراثية لهؤلاء الجناة. وقد تمكنت بريطانيا منذ عامين من إعداد أول قاعدة بيانات إلكترونية كاملة لكل المجرمين المعروفين في كل أنحاء الجزر البريطانية، وقد صار هناك ما يعرف باسم البصمة الجينية إلى جانب بصمات الاصابع والأصوات.

القضايا البيولوجية المطروحة

الأمراض الوارثية:

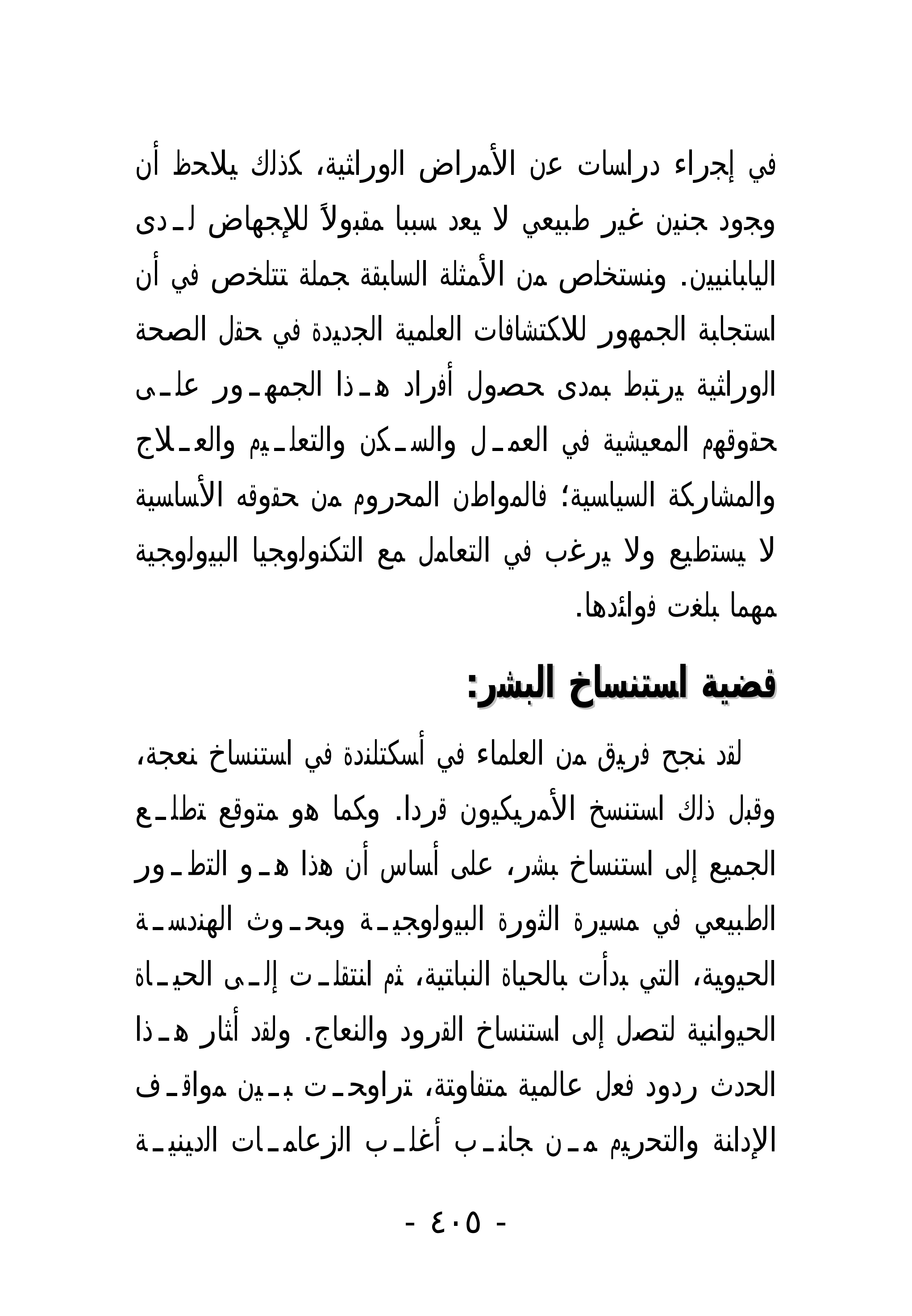
لقد غزا علم البيولوجيا الجزيئية كـل مجـالات البحـث الطبي، وحدث تقدم سريع في السنوات الأخيرة في التعـرف على الأمراض الوراثية وفهم أسبابها، ونادرا ما يمر أسبوع دون التعرف على الجينات المسئولة عن مرض أو آخر من الأمراض الوراثية؛ أي أصبح من الممكن حاليا التعرف على الجينات المسئولة عن الأمراض الوراثية الأكثر انتشارا على جديلة الـ DNA الطويلة، كما أصبح من الممكن التعـرف من بين مجموعة العوامل الوراثية على الجينات التي تجعـل بعض الناس أكثر قابلية لأمراض معينة، ولكن اتضح أن هذه الاكتشافات المبهرة لها أيضا جوانبها السلبية.

هذا وقد ترتب على اكتشاف العديد من الجينات المسئولة عن الأمراض الوراثية ظهور أنواع جديدة من العلاج تعرف بعلاج الجينات، وأصبح هناك العديد من أساليب العلاج الجيني التي يمكن تطبيقها على الأمراض الوراثية لدى الإنسان، وقد تم الحصول على بعض النتائج المبشرة بالفعل، خصوصا في علاج بعض أنواع السرطان، ومرض الإيدز، كما تحققت بعض الإنجازات المرموقة في هذا المجال. ولعل أبرزها ما يتعلق بالتشخيص قبل الولادة وتكنولوجيا الإنجاب؛ فقد أحدثت تكنولوجيا الـ DNA ثورة في التشخيص المعملي للأمراض الوراثية الدقيقة التي لا ترى بالميكروسكوب؛ حيث جرى حاليا التعرف على ٧٥٠ جيناً للأمراض؛ مما وسع من مجال التشخيص قبل الولادة للأمراض الوراثية واكتشاف حاملي الجينات المتغيرة، الذين عادة ما يكونون هم أنفسهم أصحاء، ولكن لديهم احتمالات أكبر لإنجاب أطفال مصابين. وهنا تثار قضية ما إذا كان يجب إجهاض الحمل في حالة إذا كان الجنين مصابا، خصوصا وأن الإجهاض لا يزال غير مقبول في كثير من المجتمعات لأسباب أخلاقية أو دينية.

وتتضح أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية والدينية في نجاح أو فشل برامج الفحص الجماعي للسكان بحثًا عن حاملي الأمراض الوراثية؛ ففي بعض بلدان البحر الأبيض التي تنتشر فيها أنيميا البحر الأبيض بمستوى عال يصل إلى واحد من كل سبعة؛ تعاونت الكنيسة مع المسئولين عن الصحة، ونفس الشيء حدث في القضاء على أنيميا الخلايا المنجلية في كوبا، ومع ذلك فإن محاولات الفحص الجماعي لحاملي أنيميا الخلايا المنجلية بين السكان السود في الولايات المتحدة - والذين يصل عددهم إلى واحد من كل عشرة من هذه الفئة - قد فشلت. وهناك عدة أسباب؛ تتعلق بالظروف الحياتية المتدنية، وعجز الغالبية العظمى من السود عن تحمل تكاليف الاختبارات الوراثية؛ ولذلك عندما انتشر الفحص الجماعي لحاملي الأمراض شعر الكثيرون من أبناء المجتمع الأسود الأمريكي بأن ذلك يعد وسيلة أخرى للتمييز، وهذا يؤكد أن الخلفية السياسية والاجتماعية تلعب دورا هاما في قبول خدمات الصحة الوراثية.

مثلاً في الهند وبنجلاديش وباكستان حيث تصل نسبة وفيات الأطفال إلى ٣٠% و٤٠% من الأطفال غير المحصنين؛ تبرز العوائق المعروفة، والتي تتمثل في انتشار الفقر والأمية، علاوة على وضع المرأة المتدني، وانتشار عادة تفضيل الأطفال الذكور، والتي لها أساس ومبنى في الهندسة، والتي أدت إلى إساءة استخدام التشخيص قبل الولادة.

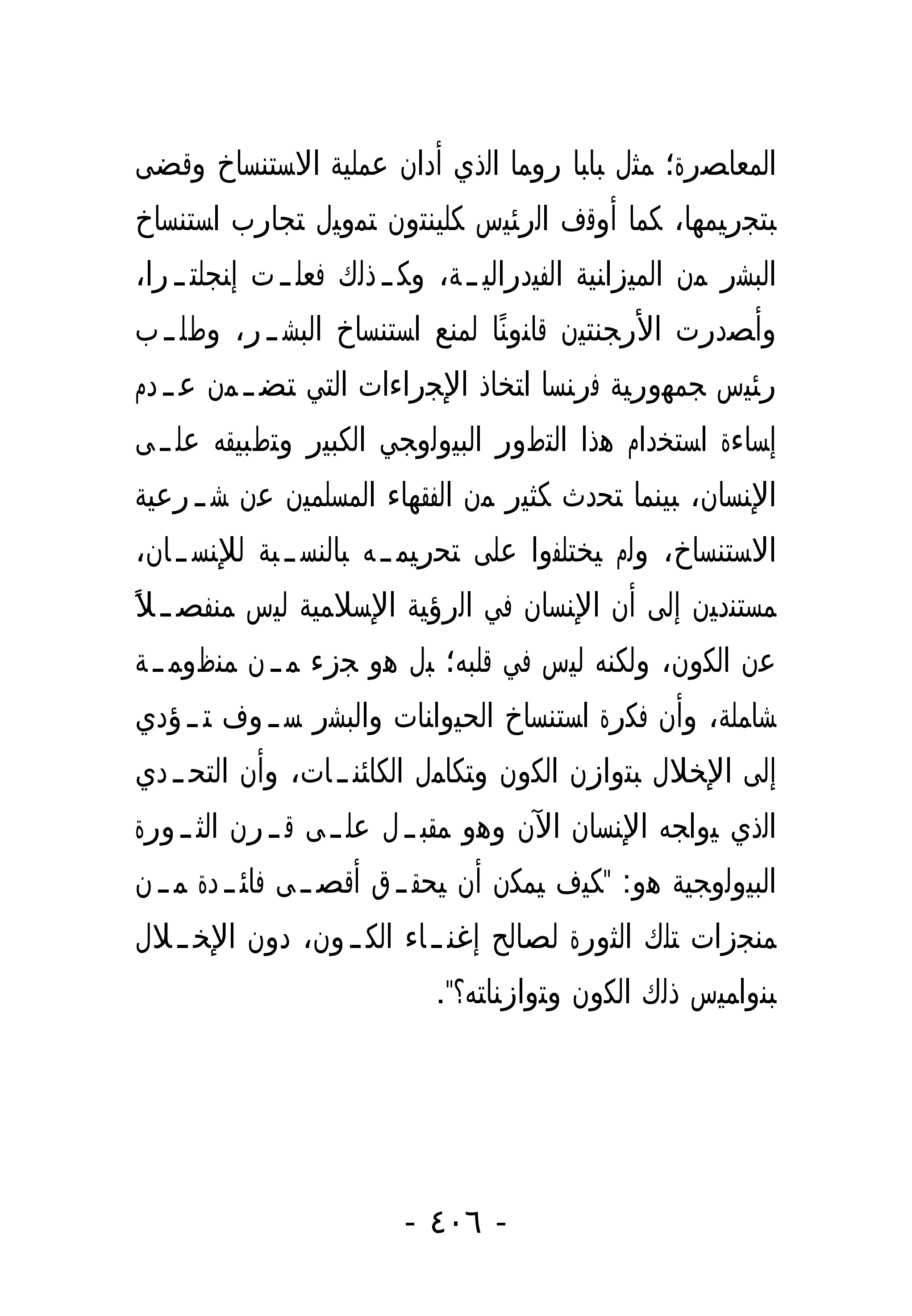
كما يلاحظ في الدول الإسلامية اختلاف المذاهب الدينية والخلفيات الثقافية والعرفية في تفسيراتها للقرآن، فيما يتعلق بتكنولوجيا الإنجاب؛ فهم يتقبلون الأساليب التشخيصية واستشارات الأمراض الوراثية، وبعض وسائل منع الحمل؛ تبعا لعدد الأطفال الموجودين في العائلة، وجنسهم، والهدف من وجودهم، ولكن التعقيم والإجهاض غير مقبولين في العادة، وتقدم اليابان نموذجا طريفًا يوضح أهمية الموروث الثقافي (الدين والتقاليد) في تهميش الجوانب الإيجابية للتقدم التكنولوجي؛ إذ يلاحظ أن الصحة الوراثية العلمية في اليابان غير متطورة لأسباب تتعلق بمشاعر الخجل والذنب عند اكتشاف وجود إنسان معوق في الأسرة؛ مما يعوق التوسع



في إجراء دراسات عن الأمراض الوراثية، كذلك يلاحظ أن وجود جنين غير طبيعي لا يعد سببا مقبولاً للإجهاض لـدى اليابانيين. ونستخلص من الأمثلة السابقة جملة تتلخص في أن استجابة الجمهور للاكتشافات العلمية الجديدة في حقل الصحة الوراثية يرتبط بمدى حصول أفراد هـذا الجمهـور علـى حقوقهم المعيشية في العمـل والسـكن والتعلـيم والعـلاج والمشاركة السياسية؛ فالمواطن المحروم من حقوقه الأساسية لا يستطيع ولا يرغب في التعامل مع التكنولوجيا البيولوجية مهما بلغت فوائدها.

قضية استنساخ البشر:

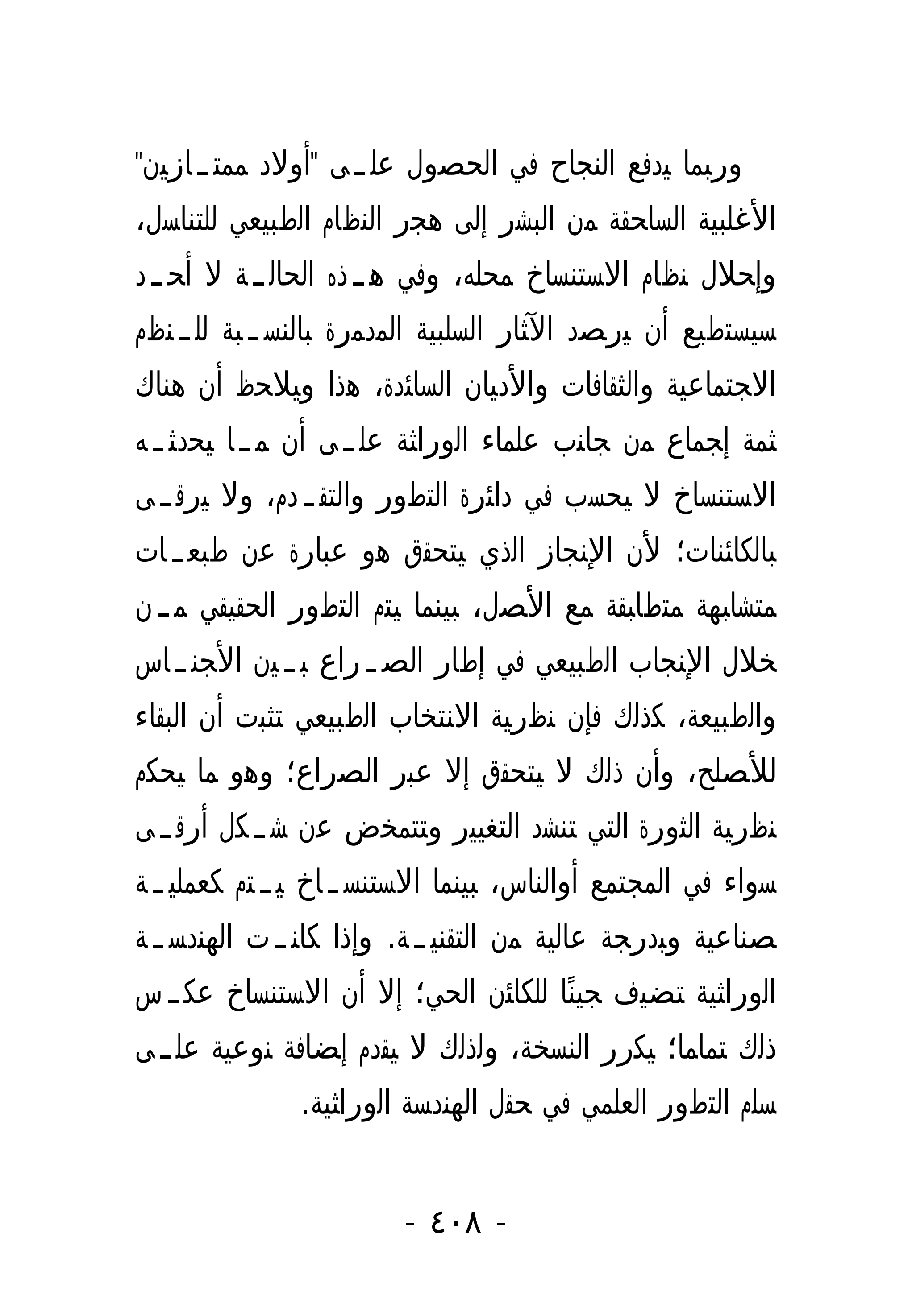
لقد نجح فريق من العلماء في أسكتلندة في استنساخ نعجة، وقبل ذلك استنسخ الأمريكيون قردا. وكما هو متوقع تطلـع الجميع إلى استنساخ بشر، على أساس أن هذا هـو التطـور الطبيعي في مسيرة الثورة البيولوجيـة وبحـوث الهندسـة الحيوية، التي بدأت بالحياة النباتية، ثم انتقلـت إلـى الحيـاة الحيوانية لتصل إلى استنساخ القرود والنعاج. ولقد أثار هـذا الحدث ردود فعل عالمية متفاوتة، تراوحـت بـين مواقـف الإدانة والتحريم مـن جانـب أغلـب الزعامـات الدينيـة



المعاصرة؛ مثل بابا روما الذي أدان عملية الاستنساخ وقضى بتجريمها، كما أوقف الرئيس كلينتون تمويل تجارب استنساخ البشر من الميزانية الفيدراليـة، وكـذلك فعلـت إنجلتـرا، وأصدرت الأرجنتين قانونًا لمنع استنساخ البشـر، وطلـب رئيس جمهورية فرنسا اتخاذ الإجراءات التي تضـمن عـدم إساءة استخدام هذا التطور البيولوجي الكبير وتطبيقه علـى الإنسان، بينما تحدث كثير من الفقهاء المسلمين عن شـرعية الاستنساخ، ولم يختلفوا على تحريمـه بالنسـبة للإنسـان، مستندين إلى أن الإنسان في الرؤية الإسلامية ليس منفصـلاً عن الكون، ولكنه ليس في قلبه؛ بل هو جزء مـن منظومـة شاملة، وأن فكرة استنساخ الحيوانات والبشر سـوف تـؤدي إلى الإخلال بتوازن الكون وتكامل الكائنـات، وأن التحـدي الذي يواجه الإنسان الآن وهو مقبـل علـى قـرن الثـورة البيولوجية هو: "كيف يمكن أن يحقـق أقصـى فائـدة مـن منجزات تلك الثورة لصالح إغنـاء الكـون، دون الإخـلال بنواميس ذلك الكون وتوازناته؟".

هذا وقد فجرت قضية الاستنساخ العديد مـن التسـاؤلات والمخاوف في الأوساط العلمية والبحثيـة، ودارت معظمهـا حول الأخطار المحتملة للاستنساخ، وتناقض نتائجهـا مـع ما استقرت عليه الأديـان والأخـلاق والـنظم القانونيـة، والمصالح البشرية العامة. ولعل أبرز ما خـرج فـي هـذا الصدد هو ما يتعلق بأعمال إنشاء بنوك للخلايـا الممتـازة، وإيجاد آلاف مـن النسـخ البشـرية دون آبـاء قـانونيين أو شرعيين، واحتمال استنساخ أفراد مشـوهين، خصوصـا حين يتسع مجال الاستنساخ، وحين تجرى عملية الاستنسـاخ في الدول النامية، وتصبح تجارة رائجة بلا ضوابط قانونيـة أو علمية، وكذلك افتقاد الشرعية الدينية للنسخ المتوالدة؛ حيث لا يمكن اعتبارهم أبناء شرعيين لأحد؛ مما يجعلهم بلا أقارب وليس لهم أنساب واضحة؛ مما يحرمهم من الميراث والعزوة الاجتماعية.

ومن النتائج السلبية المحتملة تشقيق المجتمع إلى جنسين؛ جنس طبيعي، وجنس نسخ؛ مما سيؤدي إلى إثارة الخـلاف حول أهلية النسخ، ويؤدي إلى خلق تفرقة عنصرية تضـاف إلى أشكال التمايز والتفرقة المتوارثة، والتي لا يزال يعـاني منها العالم حتى اليوم.



وربما يدفع النجاح في الحصول علـى "أولاد ممتـازين" الأغلبية الساحقة من البشر إلى هجر النظام الطبيعي للتناسل، وإحلال نظام الاستنساخ محله، وفي هـذه الحالـة لا أحـد سيستطيع أن يرصد الآثار السلبية المدمرة بالنسـبة للـنظم الاجتماعية والثقافات والأديان السائدة، هذا ويلاحظ أن هناك ثمة إجماع من جانب علماء الوراثة علـى أن مـا يحدثـه الاستنساخ لا يحسب في دائرة التطور والتقـدم، ولا يرقـى بالكائنات؛ لأن الإنجاز الذي يتحقق هو عبارة عن طبعـات متشابهة متطابقة مع الأصل، بينما يتم التطور الحقيقي مـن خلال الإنجاب الطبيعي في إطار الصـراع بـين الأجنـاس والطبيعة، كذلك فإن نظرية الانتخاب الطبيعي تثبت أن البقاء للأصلح، وأن ذلك لا يتحقق إلا عبر الصراع؛ وهو ما يحكم نظرية الثورة التي تنشد التغيير وتتمخض عن شـكل أرقـى سواء في المجتمع أوالناس، بينما الاستنسـاخ يـتم كعمليـة صناعية وبدرجة عالية من التقنيـة. وإذا كانـت الهندسـة الوراثية تضيف جينًا للكائن الحي؛ إلا أن الاستنساخ عكـس ذلك تماما؛ يكرر النسخة، ولذلك لا يقدم إضافة نوعية علـى سلم التطور العلمي في حقل الهندسة الوراثية.

التحديات:

هذا وقد اتضح أن هذه الاكتشافات المبهـرة فـي مجـال التحكم الوراثي والبيوتكنولوجيا لها أيضا جوانبهـا السـلبية وإشكاليتها التي تنتظر حلولاً خلاقة غير تقليدية. مثال ذلـك ما يثيره الطب التنبوئي من مشكلات تتعلق بمـدى جـدوى إبلاغ الناس بأن لديهم استعدادا لمرض ما، بينما مـا زلنـا لا نستطيع أن نقدم لهم أي علاج وقائي، وهل من مصـلحة المريض معرفة الحقيقة في الحالات التي تتعلـق باكتشـاف الجين الخاص بمرض الزهايمر أو السرطان مـثلاً، أو مـن الأفضل إخفاء الحقيقة والإبقاء عليهـا سـرا طالمـا أنهـم لا يملكون العلاج في الوقت الـراهن. والواقـع إن الطـب التنبوئي بحالته الراهنة لا يمكن بأي حال من الأحوال إلا أن يكون بمثابة عنصر مدمر للإنسان، ومن الأفضل عدم تعميمه حتى يتمكن العلماء من اكتشاف الآلية التي يتحول من خلالها الجين من وهلة السكون إلى مرض حقيقي، لـه أعراضـه وانعكاساته على صحة الإنسان؛ عندئذ سيتمكن العلماء مـن اكتشاف العلاج المناسب لمحاصرته، ويحتاج بلوغ هذه الغاية إلى وقت وأبحاث طويلة. وإذا كان العلاج بالجينات يعتبـر

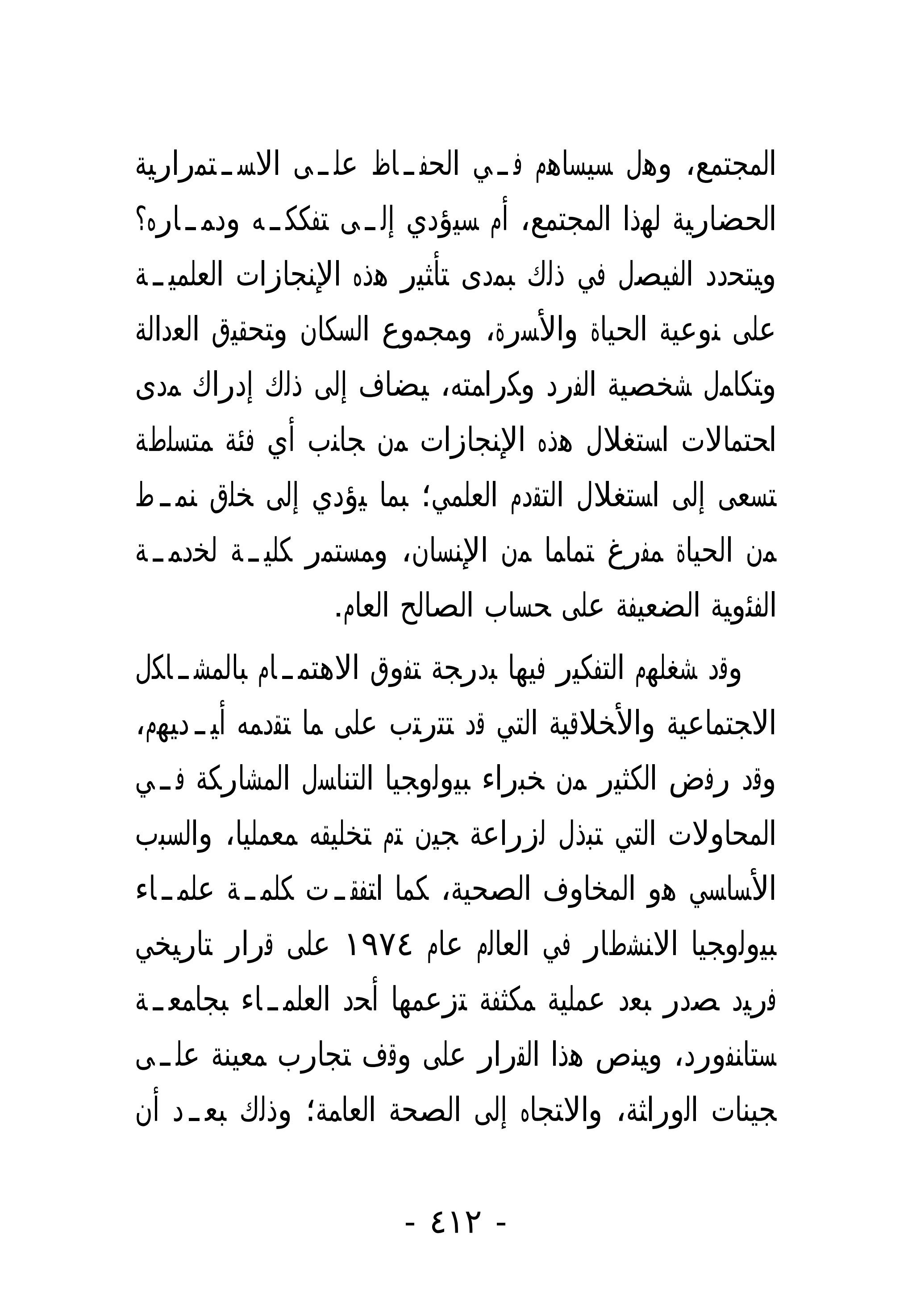
أهم ملامح ثورة القرن القادم؛ فقد أدى ذلك إلى نشوب حرب رهيبة وحامية بين شركات الأدوية ومعامـل التحليـل فـي الغرب؛ حيث اندفعت في سباق محموم مـن أجـل إجـراء الاختبارات الجينية، وخاصة تلـك التـي تتعلـق بسـرطان القولون والثدي، والتي تعتبر من الأمـراض الشـائعة فـي أوروبا وأمريكا، وإنتاج العلاجـات اللازمـة للكثيـر مـن الأمراض الوراثية. وبالفعل توصلت إلى كثير من العلاجات، وإن كانت لا تعلن عنها إلا في الوقت المناسب لها من حيث الربح، خصوصا وأن هذه الشركات أنفقت الملايـين علـى إنتاج هذه الأدوية والعلاجات. وإذا كانت المؤسسات الوراثية هي أول المستفيدين من الاختبارات الجينية؛ فـإن المسـتفيد الثاني هو شركات التأمين في الولايات المتحدة. مـثلاً تلجـأ شركات التأمين إلى استخدام التحاليل الجينيـة كجـزء مـن الفحوص الطبية التي تجريها على العميل قبل حصوله علـى بوليصة التأمين؛ الأمر الذي أدى إلـى حرمـان أشـخاص يتمتعون بصحة جيدة من الحصول على تأمين على الحيـاة أو حتى على سيارة، لمجرد أن الاختبارات قد كشـفت عـن وجود جين يثبت استعدادهم للإصابة بهذا المـرض أو ذاك؛

ولذلك اضطرت الإدارة الأمريكية إلى إصدار قـانون بمنـع الأخذ بهذه الاختبارات لمدة ٥ أعوام، بدءا من عـام ١٩٩٤. ولكن هذا لا يعني استمرار هذا الموقف الإنساني إلى الأبـد؛ بل من المؤكد أن شركات التأمين ستضع هـذه الاختبـارات ضمن الشروط الأساسية لمنح بوليصة التأمين على الحياة.

ومن التحديات التي تواجه علماء الوراثة؛ الآثار المترتبة على إنجاز مشروع الطاقم الوراثي البشري، أو مـا يسـمى بالجينوم؛ إذ من المؤكد أنه سوف يتسبب في خلق نوع مـن التفرقة العنصرية في سوق العمل، وبدلاً من طلب الشخصية ستطلب البطاقة الوراثية التي ستحدد إمكانية تشغيل الأفـراد من عدمه.

أخلاقيات البيولوجيا:

لقد طرحت الإنجازات العلمية التي تحققـت فـي مجـال الهندسة الوراثية العديد من الإشكاليات والمخاطر والتحديات الأخلاقية والاجتماعية. وإذا كان علماء الوراثة قد أنجـزوا الكثير في مجال البحوث الحيوية؛ إلا أن التاريخ قد علمنا أن المعيار الحقيقي لقيمة وجدوى أي ابتكار علمي جديد يتحـدد بمدى الفائدة العامة التي قد يعود بها هذا الاكتشـاف علـى


المجتمع، وهل سيساهم فـي الحفـاظ علـى الاسـتمرارية الحضارية لهذا المجتمع، أم سيؤدي إلـى تفككـه ودمـاره؟ ويتحدد الفيصل في ذلك بمدى تأثير هذه الإنجازات العلميـة على نوعية الحياة والأسرة، ومجموع السكان وتحقيق العدالة وتكامل شخصية الفرد وكرامته، يضاف إلى ذلك إدراك مدى احتمالات استغلال هذه الإنجازات من جانب أي فئة متسلطة تسعى إلى استغلال التقدم العلمي؛ بما يؤدي إلى خلق نمـط من الحياة مفرغ تماما من الإنسان، ومستمر كليـة لخدمـة الفئوية الضعيفة على حساب الصالح العام.

وقد شغلهم التفكير فيها بدرجة تفوق الاهتمـام بالمشـاكل الاجتماعية والأخلاقية التي قد تترتب على ما تقدمه أيـديهم، وقد رفض الكثير من خبراء بيولوجيا التناسل المشاركة فـي المحاولات التي تبذل لزراعة جين تم تخليقه معمليا، والسبب الأساسي هو المخاوف الصحية، كما اتفقـت كلمـة علمـاء بيولوجيا الانشطار في العالم عام ١٩٧٤ على قرار تاريخي فريد صدر بعد عملية مكثفة تزعمها أحد العلمـاء بجامعـة ستانفورد، وينص هذا القرار على وقف تجارب معينة علـى جينات الوراثة، والاتجاه إلى الصحة العامة؛ وذلك بعـد أن

أدت تجاربهم لإنجاب جين جديـد مـن المسـوخ البشـرية المشوهة، وهي التجارب التي فتحت الطريق أمام ما عـرف فيما بعد بالهندسة الوراثية، وهندسة الجينات التي بلغت مـن التقدم حدا دفع البعض للتفكير في استغلالها في تعديل السلوك البشري، ونشرت المجلات العلمية المتخصصة (نيتشر فـي بريطانيا، وساينس في أمريكا) نص القرار الذي روعي فـي صياغته أن يكون ملزما لجميع علماء العـالم، ويلاحـظ أن العلماء قد أصبحوا الآن على دراية أوسـع ووعـي أعمـق بالمسائل الأخلاقية فيما يجرونه من تجارب عما كان عليـه الوضع منذ عشرة أعوام، خصوصا بعد أن كشفت المناقشات حول التجارب على البشر ضرورة مراعاة عنصر ثالث غير حرية البحث والطموح الذاتي للعلماء؛ وأعنى بـه الصـالح العام وحقوق الجماهير فـي معرفـة مـا يجـري باسـمهم ولصالحهم من تجارب، وعلى رأسـها مشـروعات إعـادة صياغة وتشكيل البشر، وإن كـان سـلاح الصـالح العـام أو المنفعة الجماهيرية سلاحا ذا حدين؛ إذ يمكن استغلاله من جانب الأطباء كثغرة ينفذون من خلالها لتحقيق طموحـاتهم العلمية.

ويبدو أن معظم العلماء المنخرطين في مشـاريع تعـديل وتشكيل السلوك البشري لا يساورهم القلق مـن الأضـرار الاجتماعية التي قد تترتب على أعمالهم. وقد حدد أحد علماء البيولوجيا في هارفارد نسبة المدركين مـن العلمـاء لحجـم المشاكل الاجتماعية والأخلاقية التي قد يخلقها العلم؛ فوجـد أنها لا تتعدى نسبة ١%.

ويشير الواقع إلى ضآلة عدد الدول التي سنت لنفسها حتى الآن تشريعات في مجال أخلاقيات البيولوجيا، كما لا توجـد وثيقة قانونية ذات طابع عـالمي لحمايـة الجـين البشـري بمختلف مكوناته وعناصره.

ولكن يمكن استخلاص بعض المبادئ التي تنطبق علـى علم الوراثة البشرية من ثنايا النصوص التي تضمنتها الوثائق الدولية في هذا الصدد، وعلى الأخـص الإعـلان العـالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين المتعلقين بحقوق الإنسان؛ ويمكن إجمالها فيما يلي:

١- احترام كرامة الإنسان وقيمته.

٢- الحق في المساواة أمام القانون.

٣- حماية حقوق الأفراد المعرضين للأخطار.

٤- الحق في عدم الخضوع لتجارب طبية أو علمية.

٥- الحق في الحماية من التدخل التعسفي في الحياة الخاصة أو الحياة الأسرية.

٦- الحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته في مجال الصحة البدنية والعقلية.

٧- الحق في حرية البحث العلمي.

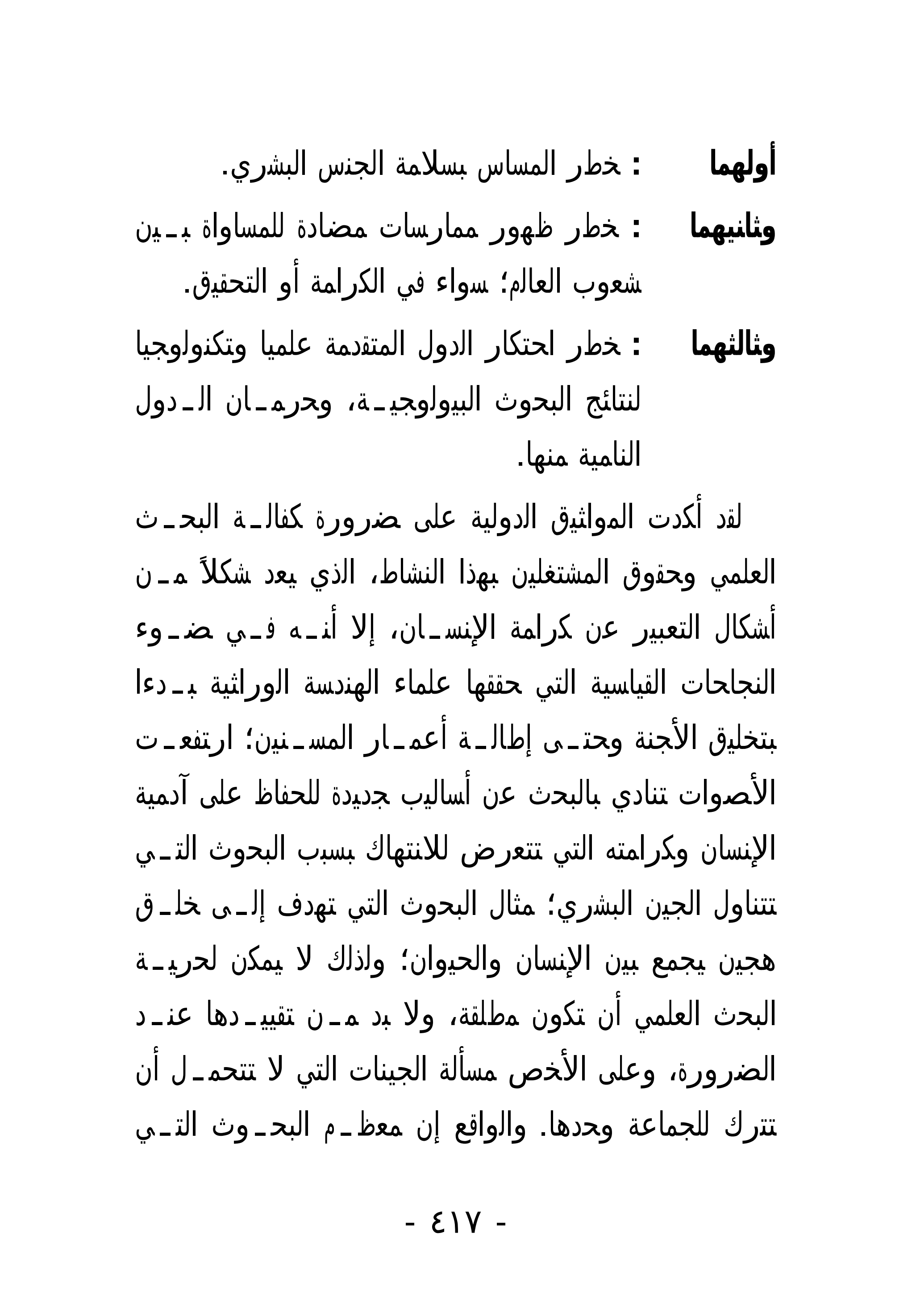
والمعروف أن علماء الوراثة اتفقوا في مؤتمر أصليمور (١٩٧٩) على وقف التجارب الخاصة بدمج الجينات الوراثية لخلق كائنات حية مبتكرة، ولكنهم سرعان ما ألغوا قرار الحظر بعد أن توصلوا إلى وضع ضوابط يمكن أن تسهم في احتواء أخطار التجارب، كما لوحظ أن التعليمات التي أصدرها المعهد القومي الأمريكي بشأن خلط جينات الوراثة لإنتاج أشكال جديدة من الحياة لا تشمل الأبحاث التي تشرف عليها وتمولها وزارة الدفاع الأمريكية، أو غيرها من الإدارات الحكومية، كما أنها غير ملزمة بالنسبة للأبحاث التي تجريها شركات إنتاج الأدوية، أو حتى شركة جنرال إلكتريك وغيرها من المؤسسات.

وقد نشرت مجلة ساينس الأمريكية العديد من النداءات التـي وجهها بعض علماء البيولوجيا إلى الكونجرس، مطالبين بإخضاع كافة أشكال التجارب في مجال هندسة الجينات للإشراف.

ورغم أن المجلس الدولي للجمعيات العلمية (ويضم ٦٦ دولة) قد شكل لجنة دولية للإشراف على التجارب التي تجرى علـى جينات الوراثة؛ إلا أن الإجراءات الوقائية التي تقوم بهـا هـذه اللجنة لا تزال في حاجة إلى توضيح وترسيخ، ويقتصر دورهـا حاليا على مجرد التوجيه المعنوي القائم على قوة الإقناع.

وقد تزايد إحساس المجتمع الدولي في الآونـة الأخيـرة، وبمناسبة مرور خمسين عاما على صدور الإعلان العـالمي لحقوق الإنسان؛ بضرورة إصدار إعلان بشأن حماية الجـين البشري، واستنادا إلى مواثيق الحقوق والحريات المعتـرف بها عالميا.

ولا شك أن اتساع آفاق التقدم أمام البحوث العلميـة فـي مجال الجين البشري يطرح الوجه الآخر لهذه القضية الهامة؛ ألا وهو الأخطار المحتملة والمؤكدة المترتبة علـى بحـوث الوراثة. ويصنفها علماء الوراثة في ثلاثة مجموعـات مـن الأخطار:



أولهما : خطر المساس بسلامة الجنس البشري.

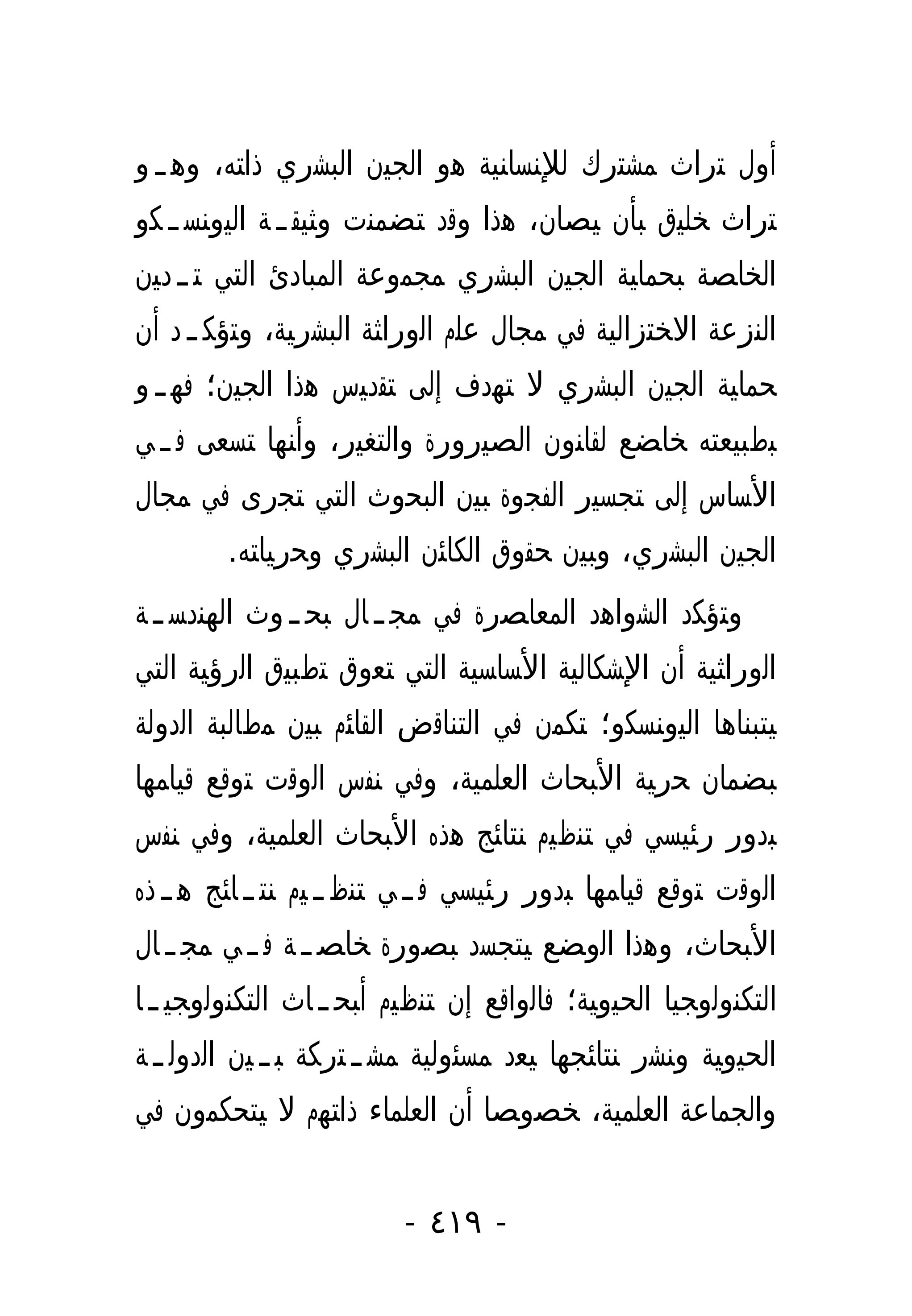
وثانيهما : خطر ظهور ممارسات مضادة للمساواة بين شعوب العالم؛ سواء في الكرامة أو التحقيق.

وثالثهما : خطر احتكار الدول المتقدمة علميا وتكنولوجيا لنتائج البحوث البيولوجية، وحرمان الدول النامية منها.

لقد أكدت المواثيق الدولية على ضرورة كفالة البحث العلمي وحقوق المشتغلين بهذا النشاط، الذي يعد شكلاً من أشكال التعبير عن كرامة الإنسان، إلا أنه في ضوء النجاحات القياسية التي حققها علماء الهندسة الوراثية بدءا بتخليق الأجنة وحتى إطالة أعمار المسنين؛ ارتفعت الأصوات تنادي بالبحث عن أساليب جديدة للحفاظ على آدمية الإنسان وكرامته التي تتعرض للانتهاك بسبب البحوث التي تتناول الجين البشري؛ مثال البحوث التي تهدف إلى خلق هجين يجمع بين الإنسان والحيوان؛ ولذلك لا يمكن لحرية البحث العلمي أن تكون مطلقة، ولا بد من تقييدها عند الضرورة، وعلى الأخص مسألة الجينات التي لا تتحمل أن تترك للجماعة وحدها. والواقع إن معظم البحوث التي

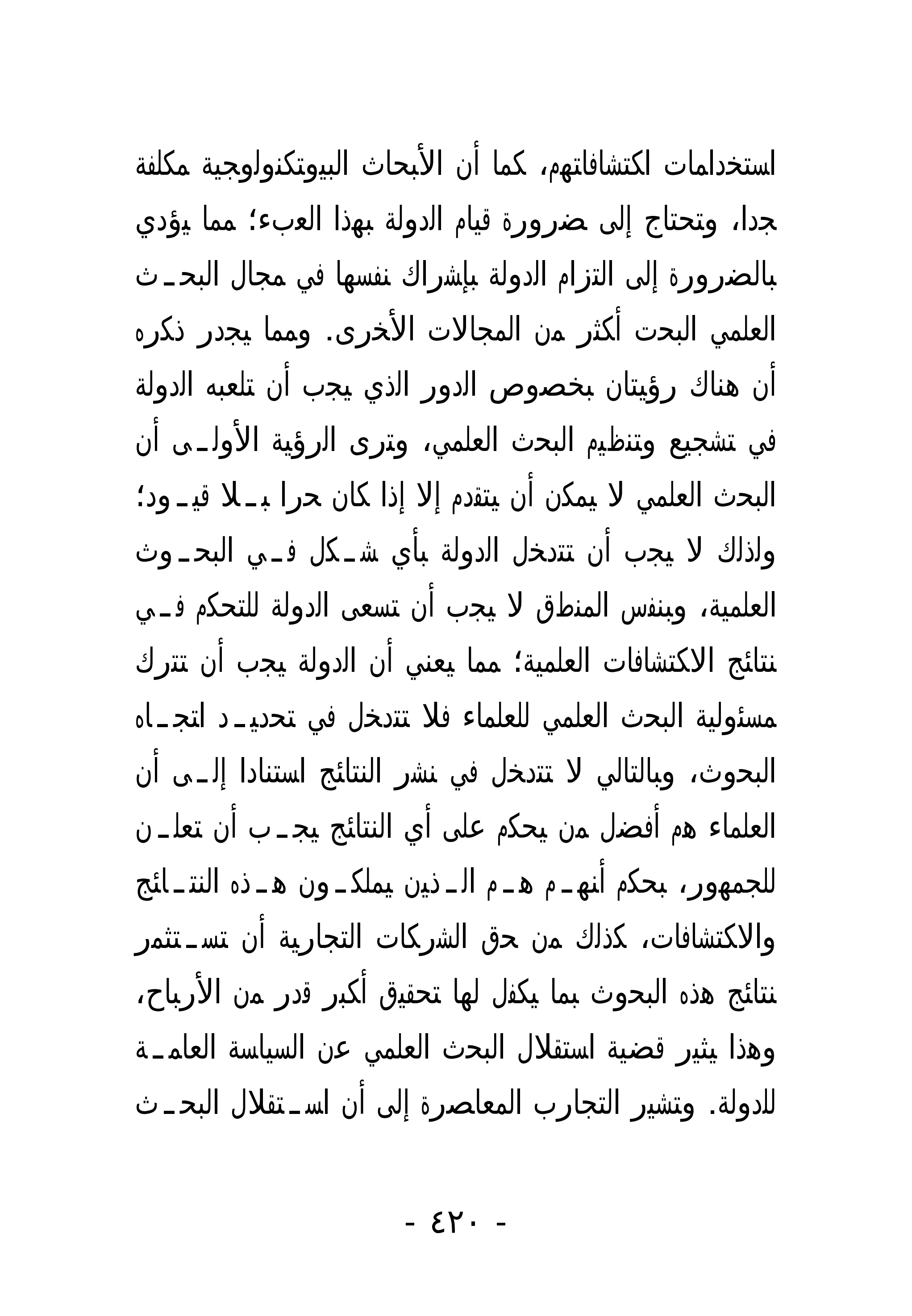
أجريت في مجال علم الوراثة البشرية قد حققت نجاحا بفضل ما صاحبها من شعور بالإبهار لدى الأفراد يفـوق قـدراتهم على الخيال؛ بل ويفـوق قـدراتهم علـى إدراك المخـاطر المترتبة على الأبحاث طويلة المدى التي يتقـرر إجراؤهـا. وهنا تبرز مسئولية العلماء والباحثين تجاه المجتمع لمـا قـد يترتب على محاولاتهم من آثار سلبية بعيدة المدى في حيـاة الأفراد. إن حزمة المبادئ الثلاثية التي أطلقهـا اليونسـكو، والتي تتمثل في ضروة مراعاة كرامة الكائن البشري وحرية البحث العلمي والتضامن البشري، الذي يتيح لجميع الشعوب في شمال العالم وجنوبه الاستفادة والانتفاع بنتائج البحوث في علم الوراثة على قدم المساواة. لا شك أن مراعـاة الالتـزام بتطبيق مبادئ هذه الحزمة الثلاثية كفيل بإقامة بناء عـالمي متوازن لحماية الچين البشري.

ولقد قدم اليونسكو عدة إسهامات جادة لتوضـيح مفهـوم الجين البشري وكيفية حمايته؛ باعتباره الركيزة البيولوجيـة لذاتية الجنس البشري؛ تمثل رصيدا يتعين على البشـرية أن تحافظ عليه للأجيال المقبلة؛ فالمطلوب هـو حمايـة الجـين البشري من المعالجات التي تنتهك كرامته، والتأكيد على أن

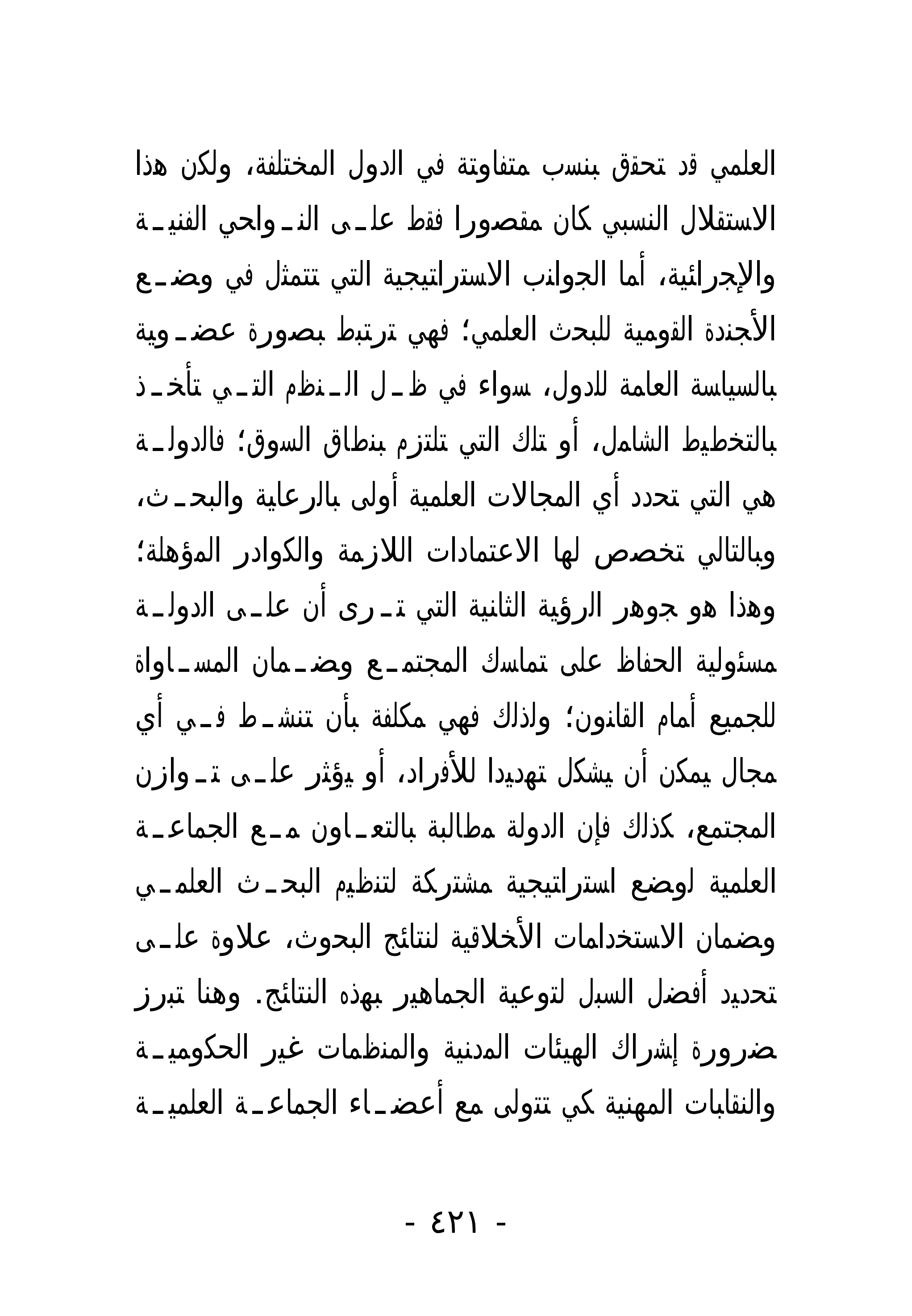


أول تراث مشترك للإنسانية هو الجين البشري ذاته، وهـو تراث خليق بأن يصان، هذا وقد تضمنت وثيقـة اليونسـكو الخاصة بحماية الجين البشري مجموعة المبادئ التي تـدين النزعة الاختزالية في مجال علم الوراثة البشرية، وتؤكـد أن حماية الجين البشري لا تهدف إلى تقديس هذا الجين؛ فهـو بطبيعته خاضع لقانون الصيرورة والتغير، وأنها تسعى فـي الأساس إلى تجسير الفجوة بين البحوث التي تجرى في مجال الجين البشري، وبين حقوق الكائن البشري وحرياته.

وتؤكد الشواهد المعاصرة في مجـال بحـوث الهندسـة الوراثية أن الإشكالية الأساسية التي تعوق تطبيق الرؤية التي يتبناها اليونسكو؛ تكمن في التناقض القائم بين مطالبة الدولة بضمان حرية الأبحاث العلمية، وفي نفس الوقت توقع قيامها بدور رئيسي في تنظيم نتائج هذه الأبحاث العلمية، وفي نفس الوقت توقع قيامها بدور رئيسي فـي تنظـيم نتـائج هـذه الأبحاث، وهذا الوضع يتجسد بصورة خاصـة فـي مجـال التكنولوجيا الحيوية؛ فالواقع إن تنظيم أبحـاث التكنولوجيـا الحيوية ونشر نتائجها يعد مسئولية مشـتركة بـين الدولـة والجماعة العلمية، خصوصا أن العلماء ذاتهم لا يتحكمون في



استخدامات اكتشافاتهم، كما أن الأبحاث البيوتكنولوجية مكلفة جدا، وتحتاج إلى ضرورة قيام الدولة بهذا العبء؛ مما يؤدي بالضرورة إلى التزام الدولة بإشراك نفسها في مجال البحـث العلمي البحت أكثر من المجالات الأخرى. ومما يجدر ذكره أن هناك رؤيتان بخصوص الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة في تشجيع وتنظيم البحث العلمي، وترى الرؤية الأولـى أن البحث العلمي لا يمكن أن يتقدم إلا إذا كان حرا بـلا قيـود؛ ولذلك لا يجب أن تتدخل الدولة بأي شـكل فـي البحـوث العلمية، وبنفس المنطق لا يجب أن تسعى الدولة للتحكم فـي نتائج الاكتشافات العلمية؛ مما يعني أن الدولة يجب أن تترك مسئولية البحث العلمي للعلماء فلا تتدخل في تحديـد اتجـاه البحوث، وبالتالي لا تتدخل في نشر النتائج استنادا إلـى أن العلماء هم أفضل من يحكم على أي النتائج يجـب أن تعلـن للجمهور، بحكم أنهـم هـم الـذين يملكـون هـذه النتـائج والاكتشافات، كذلك من حق الشركات التجارية أن تسـتثمر نتائج هذه البحوث بما يكفل لها تحقيق أكبر قدر من الأرباح، وهذا يثير قضية استقلال البحث العلمي عن السياسة العامـة للدولة. وتشير التجارب المعاصرة إلى أن اسـتقلال البحـث



العلمي قد تحقق بنسب متفاوتة في الدول المختلفة، ولكن هذا الاستقلال النسبي كان مقصورا فقط على النواحي الفنية والإجرائية، أما الجوانب الاستراتيجية التي تتمثل في وضع الأجندة القومية للبحث العلمي؛ فهي ترتبط بصورة عضوية بالسياسة العامة للدول، سواء في ظل النظم التي تأخذ بالتخطيط الشامل، أو تلك التي تلتزم بنطاق السوق؛ فالدولة هي التي تحدد أي المجالات العلمية أولى بالرعاية والبحث، وبالتالي تخصص لها الاعتمادات اللازمة والكوادر المؤهلة؛ وهذا هو جوهر الرؤية الثانية التي ترى أن على الدولة مسئولية الحفاظ على تماسك المجتمع وضمان المساواة للجميع أمام القانون؛ ولذلك فهي مكلفة بأن تنشط في أي مجال يمكن أن يشكل تهديدا للأفراد، أو يؤثر على توازن المجتمع، كذلك فإن الدولة مطالبة بالتعاون مع الجماعة العلمية لوضع استراتيجية مشتركة لتنظيم البحث العلمي وضمان الاستخدامات الأخلاقية لنتائج البحوث، علاوة على تحديد أفضل السبل لتوعية الجماهير بهذه النتائج. وهنا تبرز ضرورة إشراك الهيئات المدنية والمنظمات غير الحكومية والنقابات المهنية كي تتولى مع أعضاء الجماعة العلمية

مسئولية وضع ميثاق شرف لتنظيم عمليات التوعيـة، مـن خلال النشر الصحفي والبث الإذاعي والتليفزيـوني، فضـلاً عن المؤتمرات والندوات العلمية، والمعارض، وسائر وسائل الاتصال الجماهيري (المسرح – السـينما – الملصـقات... إلخ).

الإعلام وقضايا العلم والتكنولوجيا:

تشير الدراسات والبحوث إلى أن نقطـة الانطـلاق فـي اهتمام الإعلام بقضايا العلم والتكنولوجيا كجزء من القضـايا البيئية؛ قد بدأت ثم تنامت واتسعت بعد مـؤتمر سـتوكهولهم الذي يعد البداية العالمية للوعي البيئي، خصوصا وأنه أكـد على حق الإنسان في الإعلام البيئي ضمن الإعلان الـدولي عن حقوق الإنسان البيئية، الذي أصدره عـام ١٩٧٢، وقـد لعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يعد من أبرز ثمار هذا المؤتمر دورا بارزا في تزايد الاهتمام الإعلامـي بقضـايا البيئة منذ نهاية السبعينيات وطوال حقبة الثمانينيات، حتى بلغ ذروته العلمية في مؤتمر الأرض في البرازيل عام ١٩٩٢.. هذا وقد اضطلعت الجماعـات العلميـة والمنظمـات غيـر الحكومية بدور رئيسي في النهوض بحركة الوعي البيئـي؛

حيث قدم علماء البيئة إسهامات بارزة في مجالات الزراعـة والصحة العامة والبيوتكنولوجيا، ونبهوا مبكرا إلى الأخطـار البيئية الناجمة عن سوء استخدام الموارد، وكثافـة اسـتخدام التكنولوجيا والأخطار المترتبة على الوراثـة. وقـد أسـهم التفاعل بين هؤلاء العلماء والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام في خلق وعي جماهيري متزايد بقضايا البيئة، وفـي قلبها القضايا البيولوجية والهندسة الوراثية؛ مما أسهم بدوره في تشكيل جماعات ضغط من العلماء والإعلاميـين دفعـت الحكومات إلى اتخاذ مواقف مسئولة إزاء هـذه المشـكلات الحيوية، خصوصا في الدول المتقدمة صناعيا وتكنولوجيـا (الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان).

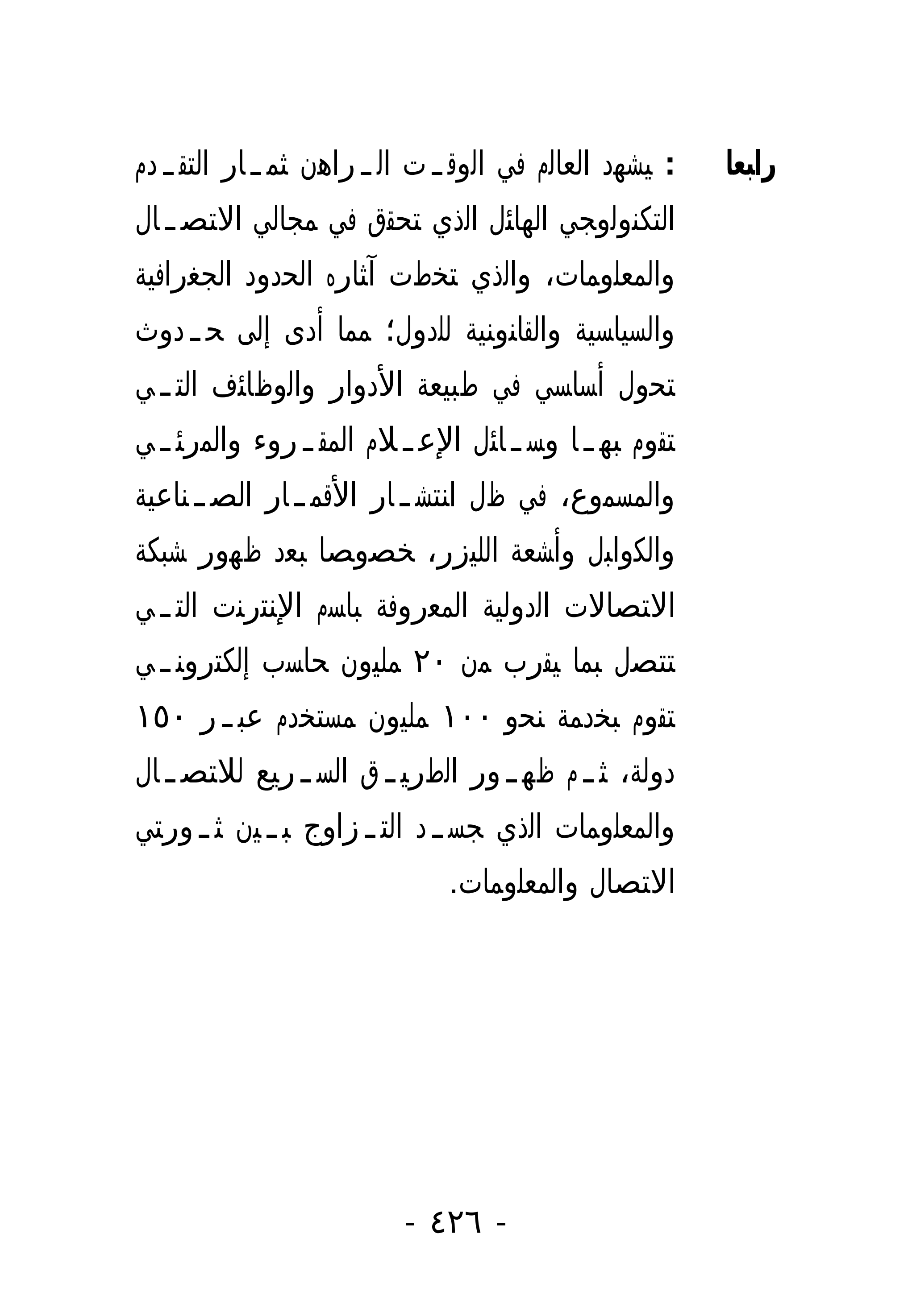
وقبل أن نتطرق إلى تناول مسئوليات الإعلام تجاه قضايا الثورة البيولوجية وأخلاقياتها؛ يجدر بنا أن نحيط بصـورة موجزة بأهم الحقائق المعاصرة التي تؤثر سلبا وإيجابا على كافة الممارسات العلمية والإعلامية معا.

أولاً : تتركز مصادر الثـروة والسـلطة التكنولوجيـة والعلميـة والسياسـية والاقتصـادية والعسـكرية والإعلامية في عدد قليل من الدول تقع في شـمال العالم، وتعرف باسم مجموعـات الـدول السـبع المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا، وتضـم كـل مـن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان وإيطاليا وكندا، وتسيطر هذه المجموعـة التـي لا يزيد عدد سكانها عن ٨٠٠ مليون على باقي سكان المعمورة (٤,٥ مليار نسمة) الذين يقطنون في آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية والعالم العربي وجنـوب أوروبا.

ثانيا : إن العالم لا يزال يعيش في ظل نظام اقتصـادي وسياسي واجتماعي وحضاري، تعمل آلياته تلقائيـا لصالح المركز الذي يتكون من عدد محـدود مـن الدول الغربية، ويفرض سياساته علـى الأطـراف (أي دول الجنوب)، من خلال أسـاليب متنوعـة، تتفاوت ما بين القوة العسكرية التي تسـتخدم فـي العدوان المباشر أو التهديد به، وأشـكال الهيمنـة

الاقتصادية التي تشمل مجالات الصناعة والتكنولوجيا ورءوس الأموال، وأنماط السيطرة الإعلامية التي تتمثل في وكالات الأنباء الغربية، والأقمار الصناعية، ووكالات الإعلان، وتكنولوجيا الاتصال وبنوك المعلومات.

ثالثًا: سيطرة ٥٠٠ شركة عابرة للقارات على ٨٠% من التجارة العالمية، و٧٥% من الاستثمارات العالمية، وتتحكم في نقل التكنولوجيا، وتحتكر مصانع الدواء العالمية، وتسيطر على العلاجات والاختبارات ونتائج البحوث الوراثية. ولقد حرصت هذه الشركات على إنشاء مكاتب للعلاقات العامة تنتشر في كافة أنحاء العالم، وتعمل بدأب ومثابرة على استقطاب الإعلاميين، والعمل على تحويلهم إلى أدوات دعائية لها؛ للترويج للسلع الدوائية والاختبارات الجينية التي تنفق عليها هذه الشركات أموالاً طائلة، وتأمل في استعادتها أضعافًا مضاعفة من خلال الترويج التجاري والإعلامي.



رابعا : يشهد العالم في الوقـت الـراهن ثمـار التقـدم التكنولوجي الهائل الذي تحقق في مجالي الاتصـال والمعلومات، والذي تخطت آثاره الحدود الجغرافية والسياسية والقانونية للدول؛ مما أدى إلى حـدوث تحول أساسي في طبيعة الأدوار والوظائف التـي تقوم بهـا وسـائل الإعـلام المقـروء والمرئـي والمسموع، في ظل انتشـار الأقمـار الصـناعية والكوابل وأشعة الليزر، خصوصا بعد ظهور شبكة الاتصالات الدولية المعروفة باسم الإنترنت التـي تتصل بما يقرب من ٢٠ مليون حاسب إلكترونـي تقوم بخدمة نحو ١٠٠ مليون مستخدم عبـر ١٥٠ دولة، ثـم ظهـور الطريـق السـريع للاتصـال والمعلومات الذي جسـد التـزاوج بـين ثـورتي الاتصال والمعلومات.

خامسا : يسعى النظام العالمي الجديد إلى تحقيق العولمة الاقتصادية (وحدة السوق العالمية)، من خلال الأدوار التي يقوم بها الإعلام المعاصر لتوحيد أنماط الاستهلاك وأساليب الحياة؛ وهي مهمة لا تتم بصورة تلقائية أو عفوية؛ بل تشتمل على بعد أحادي يتمثل في عدم التكافؤ في الإمكانات ومعدلات التطور بين المرسل الذي يقبع في الشمال، والمتلقي في الجنوب، ويربط بينهما الخط الرئيسي الذي يحدد حركة تدفق المعلومات والأنباء، ويبدأ دائما من الشمال حيث الاحتكارات العالمية للإعلام والمعلومات، وينتهي في الجنوب. وحصاد هذه العلاقة غير المتكافئة بين الشمال والجنوب في مجال الإعلام والمعلومات لا يقتصر على تنميط الأذواق والثقافة، وتوحيد أنماط الاستهلاك والحياة التي هي بدورها مصالح غربية؛ وإنما أيضا يدخل كأحد مكونات التجارة العالمية؛ حيث تساهم تجارة المعلومات بنصيب كبير في التجارة العالمية.

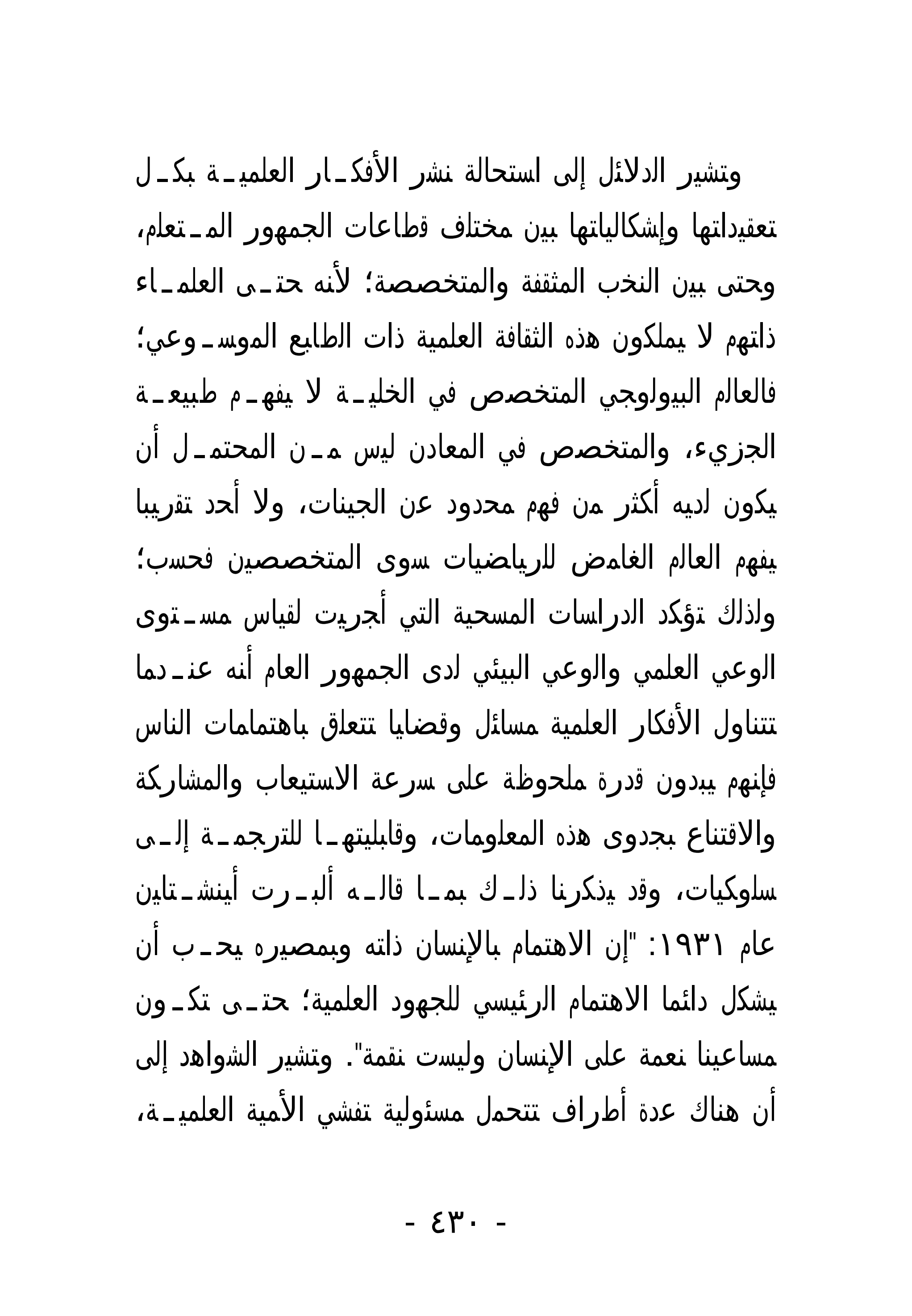
الإعلام والتوعية العلمية:

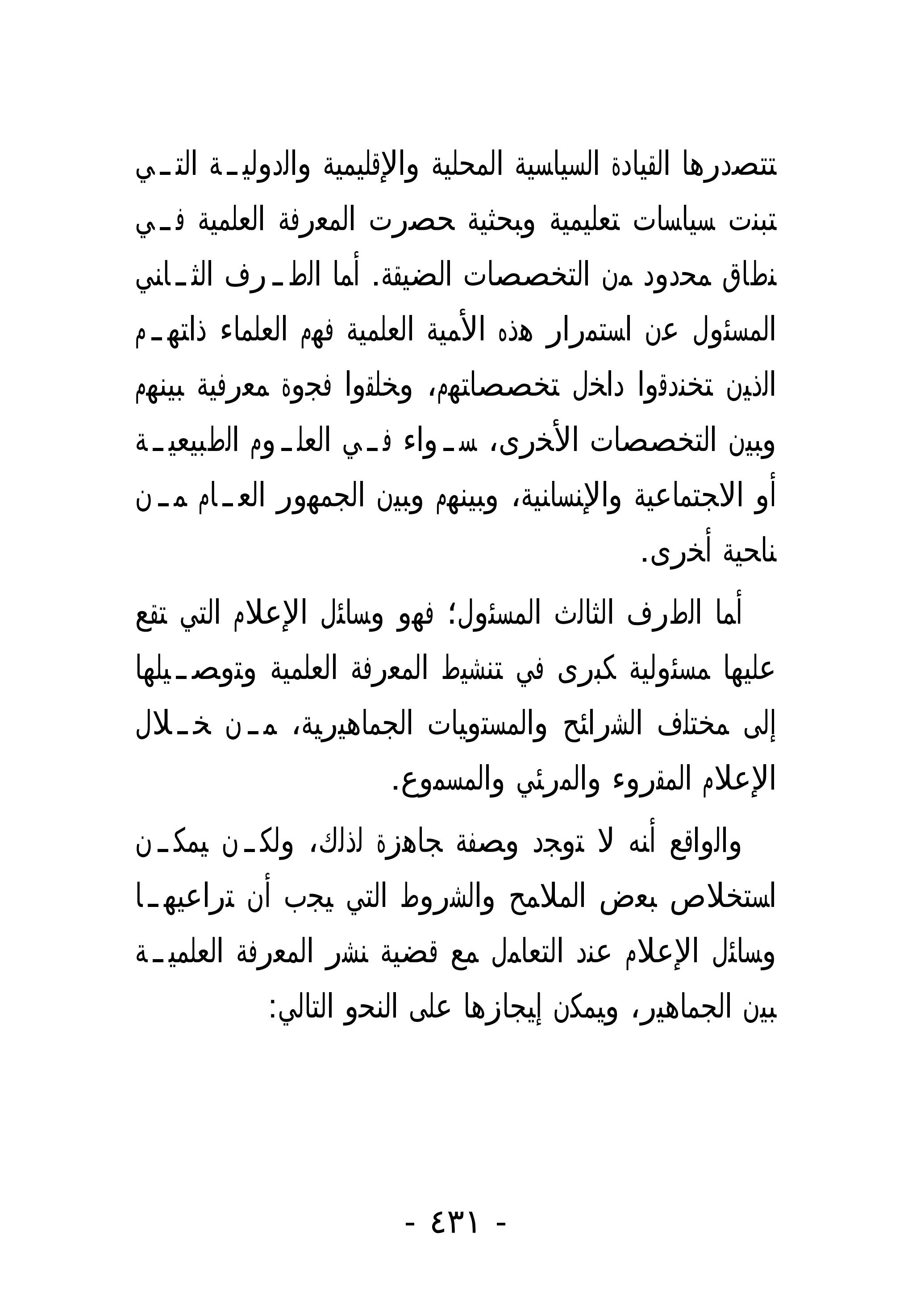
تعاني المجتمعات المعاصرة من انتشار الأمية العلمية بنسب متفاوتة بين كافة المستويات من النخب السياسية والثقافية والمتعلمين من سكان الريف والحضر، خصوصا في الجنوب؛ حيث تتعدد مستويات الأمية بدءا بالأمية الأبجدية التي تضم قطاعات واسعة من سكان الريف وتصل إلى نسبة ٨٠% في كثير من دول القارات الثلاث (آسيا، وإفريقيا وأمريكا الجنوبية)، وتشمل الأمية السياسية والثقافية والعلمية، وتنعكس آثارها السلبية على مجمل النشاط المجتمعي لشعوب هذه الدول وإسهاماتها في تشكيل الخريطة العالمية المعاصرة.

ورغم أن البشرية تعيش منذ سنوات عديدة الموجة الحضارية الثالثة التي تتمثل في الثورة العلمية والتكنولوجية وتجلياتها في مجال المعلومات والاتصال والثورة البيولوجية؛ غير أن الأمية العلمية تبرز كتجسيد واضح للفجوة التي تزداد اتساعا بين مجتمع العلماء وبين سائر فئات الجمهور، بما فيها القادة السياسيين والبرلمانيين والإعلاميين.

وهناك بعض الدراسات التي أجريت في بعض الدول المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا (مثل بريطانيا، وأمريكا) لاختيار مستوى المعرفة العلمية الأولية لدى شرائح مختلفة من الجمهور. وقد كشفت هذه الدراسات عن أن ٢٦% من البريطانيين، و٤٣% من الأمريكيين كانوا يعلمون أن الإلكترون أصغر من الذرة، وحوالي ٣٠% من البريطانيين و٢٥% من الأمريكيين كانوا يعتقدون أن المضادات الحيوية تقتل الفيروسات كما تقتل البكتيريا.

ولا شك أن هذه النسب تتضاعف فيما لو أجريت الدراسات على المجتمعات الأخرى التي تعاني من تحديات البقاء والاستمرار الحياتية، علاوة على الأمية المركبة؛ مما يجعل من الصعوبة إدخالها في دائرة المعرفة العلمية أصلاً، ناهيك عن قياس أو اختيار مستوى هذه المعرفة لدى شعوبها، وأعني بها مجتمعات الجنوب التي تعاني من سلسلة محكمة الحلقات، تضم الفقر والجهل والأمراض المزمنة والمستعصية.

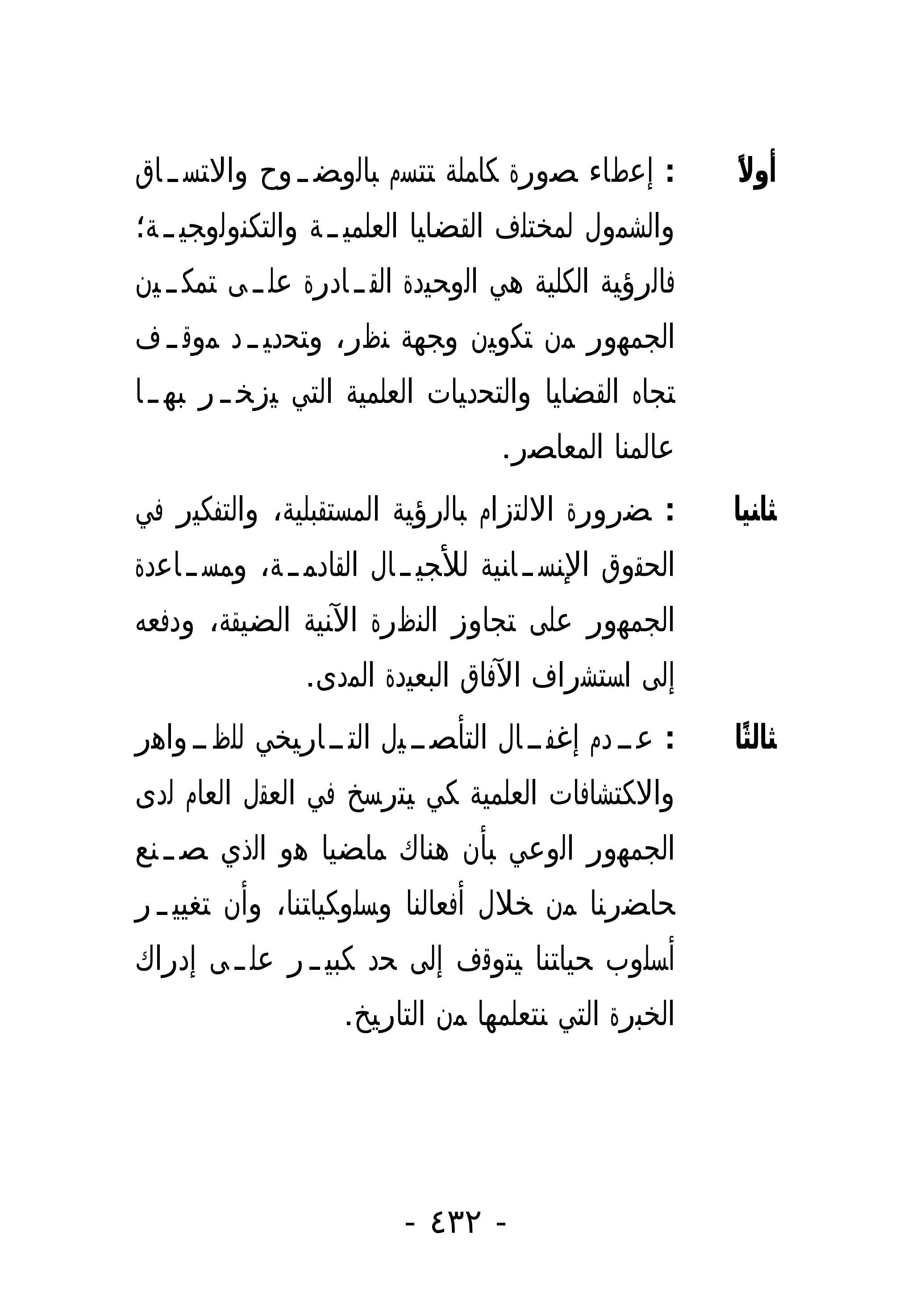

وتشير الدلائل إلى استحالة نشر الأفكـار العلميـة بكـل تعقيداتها وإشكالياتها بين مختلف قطاعات الجمهور المـتعلم، وحتى بين النخب المثقفة والمتخصصة؛ لأنه حتـى العلمـاء ذاتهم لا يملكون هذه الثقافة العلمية ذات الطابع الموسـوعي؛ فالعالم البيولوجي المتخصص في الخليـة لا يفهـم طبيعـة الجزيء، والمتخصص في المعادن ليس مـن المحتمـل أن يكون لديه أكثر من فهم محدود عن الجينات، ولا أحد تقريبا يفهم العالم الغامض للرياضيات سوى المتخصصين فحسب؛ ولذلك تؤكد الدراسات المسحية التي أجريت لقياس مسـتوى الوعي العلمي والوعي البيئي لدى الجمهور العام أنه عنـدما تتناول الأفكار العلمية مسائل وقضايا تتعلق باهتمامات الناس فإنهم يبدون قدرة ملحوظة على سرعة الاستيعاب والمشاركة والاقتناع بجدوى هذه المعلومات، وقابليتهـا للترجمـة إلـى سلوكيات، وقد يذكرنا ذلـك بمـا قالـه ألبـرت أينشـتاين عام ١٩٣١: "إن الاهتمام بالإنسان ذاته وبمصيره يجـب أن يشكل دائما الاهتمام الرئيسي للجهود العلمية؛ حتـى تكـون مساعينا نعمة على الإنسان وليست نقمة". وتشير الشواهد إلى أن هناك عدة أطراف تتحمل مسئولية تفشي الأمية العلميـة،



تتصدرها القيادة السياسية المحلية والإقليمية والدولية التي تبنت سياسات تعليمية وبحثية حصرت المعرفة العلمية في نطاق محدود من التخصصات الضيقة. أما الطرف الثاني المسئول عن استمرار هذه الأمية العلمية فهم العلماء ذاتهم الذين تخندقوا داخل تخصصاتهم، وخلقوا فجوة معرفية بينهم وبين التخصصات الأخرى، سواء في العلوم الطبيعية أو الاجتماعية والإنسانية، وبينهم وبين الجمهور العام من ناحية أخرى.

أما الطرف الثالث المسئول؛ فهو وسائل الإعلام التي تقع عليها مسئولية كبرى في تنشيط المعرفة العلمية وتوصيلها إلى مختلف الشرائح والمستويات الجماهيرية، من خلال الإعلام المقروء والمرئي والمسموع.

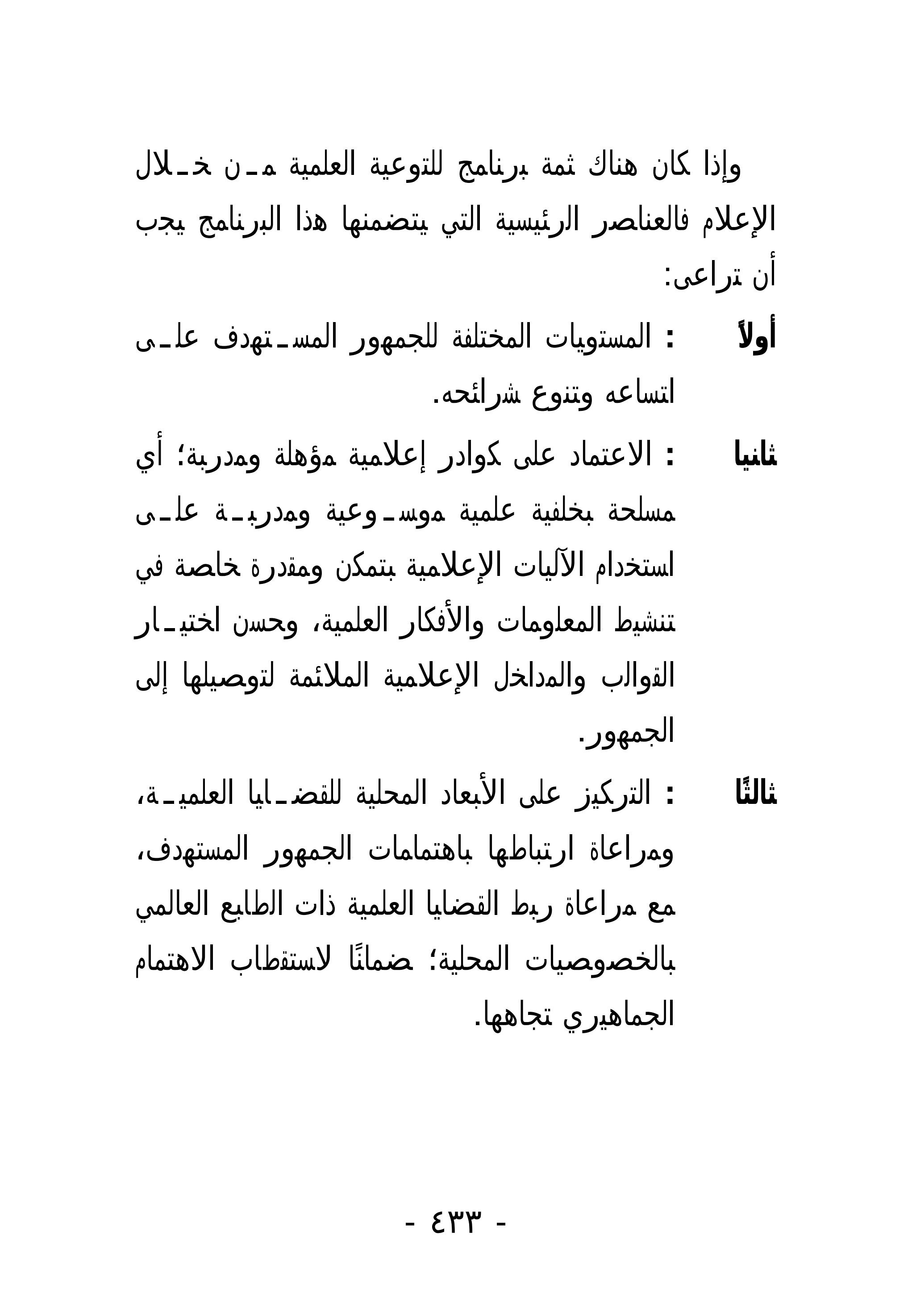
والواقع أنه لا توجد وصفة جاهزة لذلك، ولكن يمكن استخلاص بعض الملامح والشروط التي يجب أن تراعيها وسائل الإعلام عند التعامل مع قضية نشر المعرفة العلمية بين الجماهير، ويمكن إيجازها على النحو التالي:



أولاً : إعطاء صورة كاملة تتسم بالوضـوح والاتسـاق والشمول لمختلف القضايا العلميـة والتكنولوجيـة؛ فالرؤية الكلية هي الوحيدة القـادرة علـى تمكـين الجمهور من تكوين وجهة نظر، وتحديـد موقـف تجاه القضايا والتحديات العلمية التي يزخـر بهـا عالمنا المعاصر.

ثانيا : ضرورة الالتزام بالرؤية المستقبلية، والتفكير في الحقوق الإنسـانية للأجيـال القادمـة، ومسـاعدة الجمهور على تجاوز النظرة الآنية الضيقة، ودفعه إلى استشراف الآفاق البعيدة المدى.

ثالثًا : عـدم إغفـال التأصـيل التـاريخي للظـواهر والاكتشافات العلمية كي يترسخ في العقل العام لدى الجمهور الوعي بأن هناك ماضيا هو الذي صـنع حاضرنا من خلال أفعالنا وسلوكياتنا، وأن تغييـر أسلوب حياتنا يتوقف إلى حد كبيـر علـى إدراك الخبرة التي نتعلمها من التاريخ.

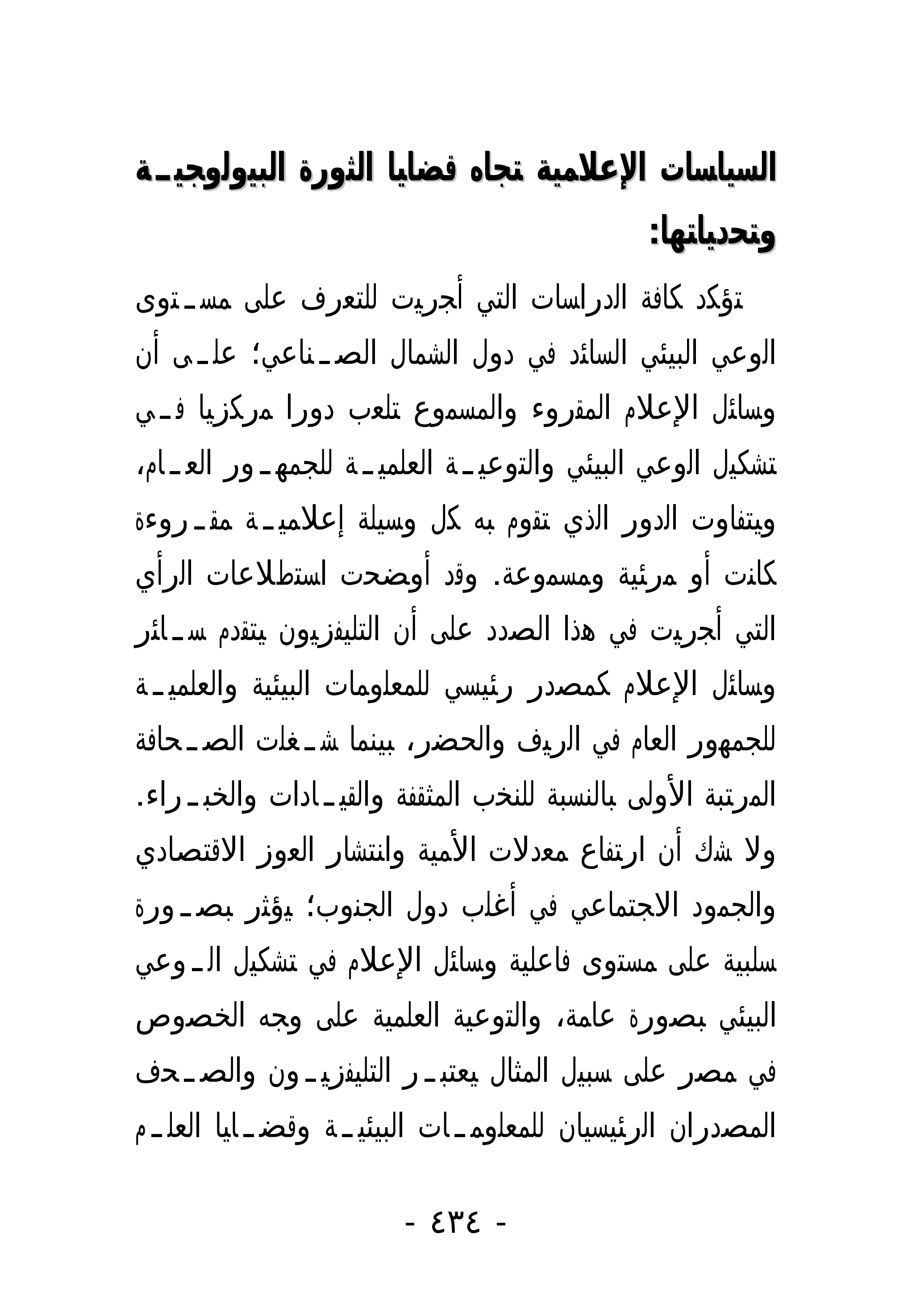


وإذا كان هناك ثمة برنامج للتوعية العلمية من خلال الإعلام فالعناصر الرئيسية التي يتضمنها هذا البرنامج يجب أن تراعى:

أولاً : المستويات المختلفة للجمهور المستهدف على اتساعه وتنوع شرائحه.

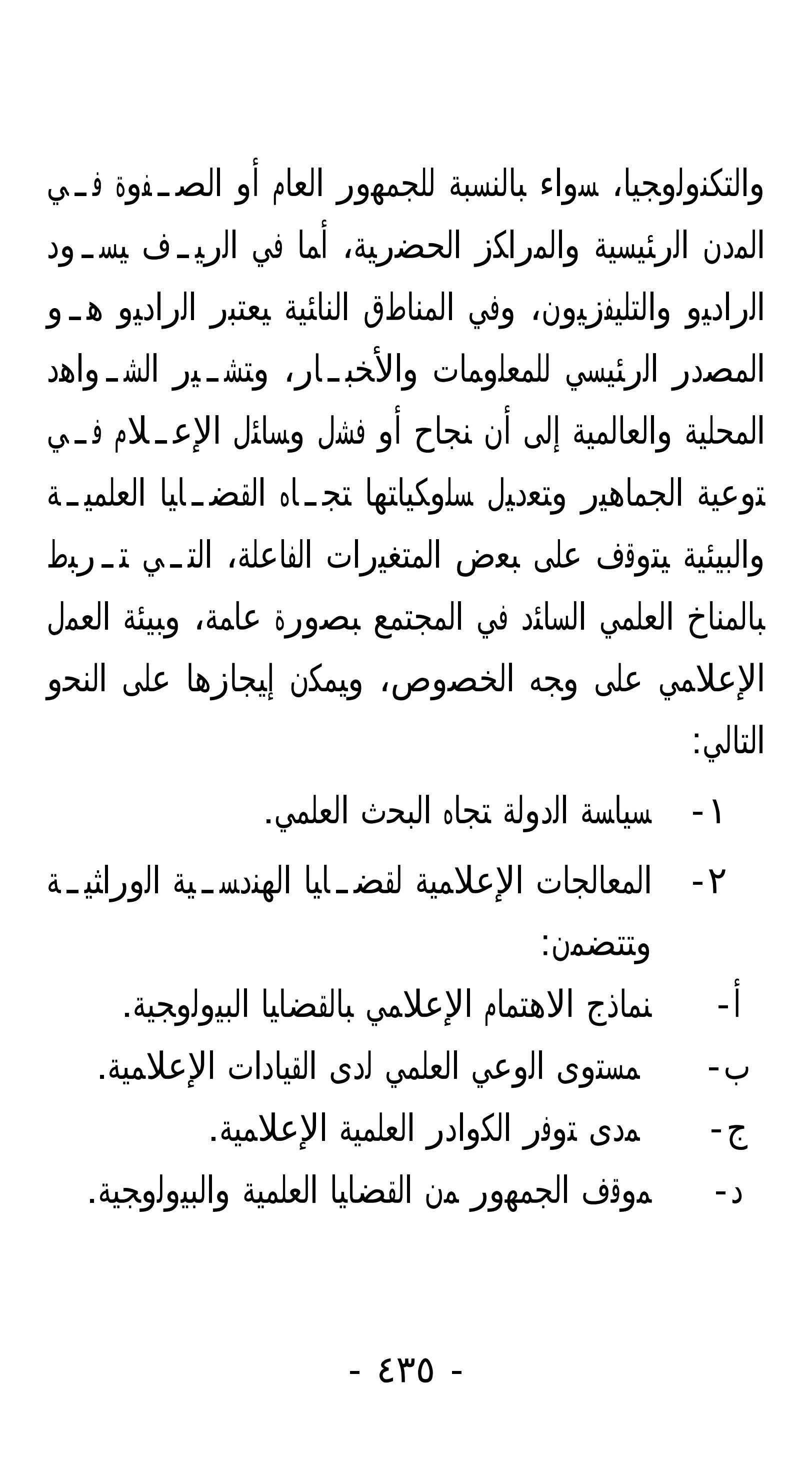
ثانيا : الاعتماد على كوادر إعلامية مؤهلة ومدربة؛ أي مسلحة بخلفية علمية موسوعية ومدربة على استخدام الآليات الإعلامية بتمكن ومقدرة خاصة في تنشيط المعلومات والأفكار العلمية، وحسن اختيار القوالب والمداخل الإعلامية الملائمة لتوصيلها إلى الجمهور.

ثالثًا : التركيز على الأبعاد المحلية للقضايا العلمية، ومراعاة ارتباطها باهتمامات الجمهور المستهدف، مع مراعاة ربط القضايا العلمية ذات الطابع العالمي بالخصوصيات المحلية؛ ضمانًا لاستقطاب الاهتمام الجماهيري تجاهها.



السياسات الإعلامية تجاه قضايا الثورة البيولوجيـة وتحدياتها:

تؤكد كافة الدراسات التي أجريت للتعرف على مسـتوى الوعي البيئي السائد في دول الشمال الصـناعي؛ علـى أن وسائل الإعلام المقروء والمسموع تلعب دورا مركزيا فـي تشكيل الوعي البيئي والتوعيـة العلميـة للجمهـور العـام، ويتفاوت الدور الذي تقوم به كل وسيلة إعلاميـة مقـروءة كانت أو مرئية ومسموعة. وقد أوضحت استطلاعات الرأي التي أجريت في هذا الصدد على أن التليفزيون يتقدم سـائر وسائل الإعلام كمصدر رئيسي للمعلومات البيئية والعلميـة للجمهور العام في الريف والحضر، بينما شـغلت الصـحافة المرتبة الأولى بالنسبة للنخب المثقفة والقيـادات والخبـراء. ولا شك أن ارتفاع معدلات الأمية وانتشار العوز الاقتصادي والجمود الاجتماعي في أغلب دول الجنوب؛ يؤثر بصـورة سلبية على مستوى فاعلية وسائل الإعلام في تشكيل الـوعي البيئي بصورة عامة، والتوعية العلمية على وجه الخصوص في مصر على سبيل المثال يعتبـر التليفزيـون والصـحف المصدران الرئيسيان للمعلومـات البيئيـة وقضـايا العلـم



والتكنولوجيا، سواء بالنسبة للجمهور العام أو الصفوة في المدن الرئيسية والمراكز الحضرية، أما في الريف يسود الراديو والتليفزيون، وفي المناطق النائية يعتبر الراديو هو المصدر الرئيسي للمعلومات والأخبار، وتشير الشواهد المحلية والعالمية إلى أن نجاح أو فشل وسائل الإعلام في توعية الجماهير وتعديل سلوكياتها تجاه القضايا العلمية والبيئية يتوقف على بعض المتغيرات الفاعلة، التي تربط بالمناخ العلمي السائد في المجتمع بصورة عامة، وبيئة العمل الإعلامي على وجه الخصوص، ويمكن إيجازها على النحو التالي:

١- سياسة الدولة تجاه البحث العلمي.

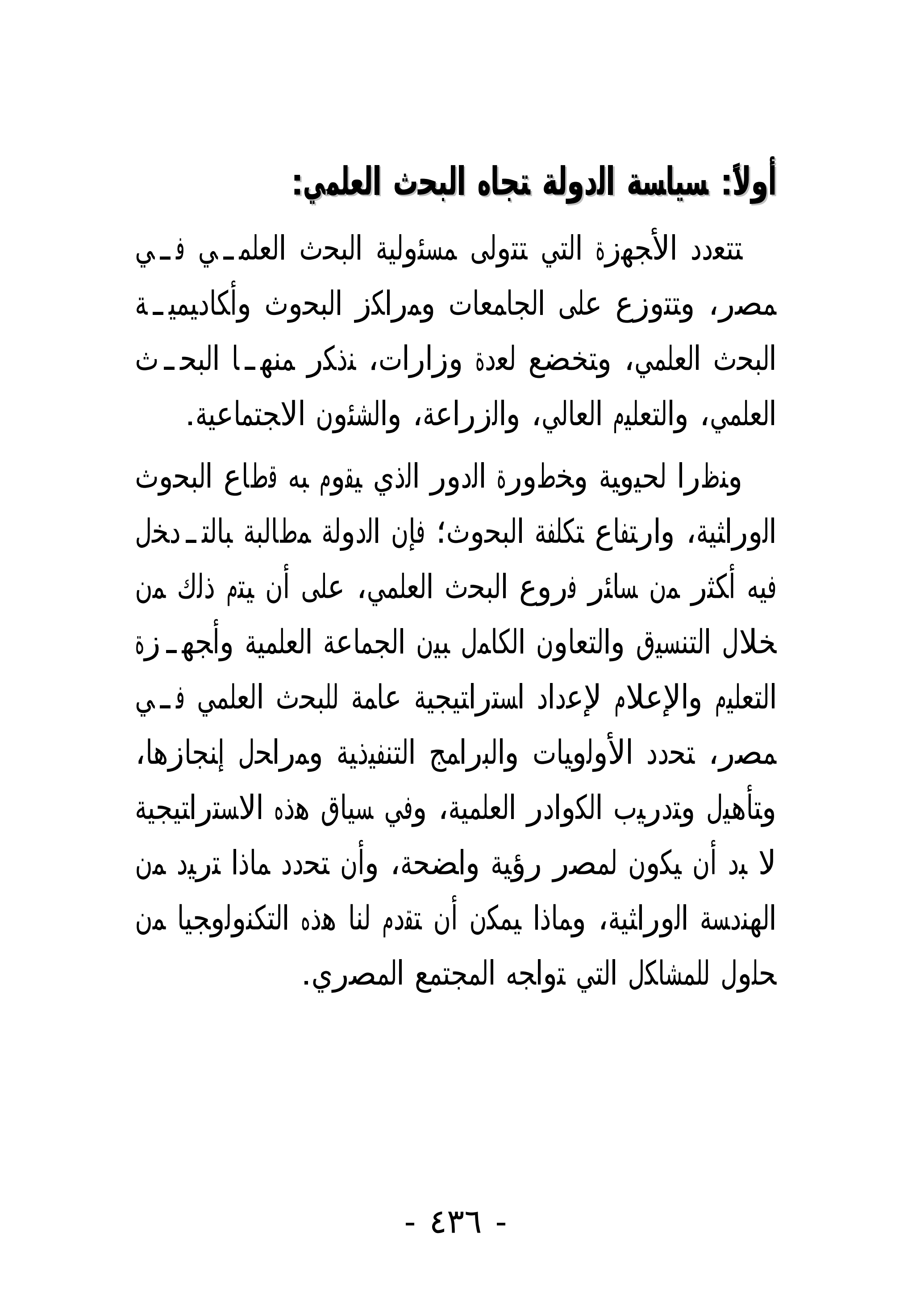
٢- المعالجات الإعلامية لقضايا الهندسية الوراثية وتتضمن:

أ- نماذج الاهتمام الإعلامي بالقضايا البيولوجية.

ب- مستوى الوعي العلمي لدى القيادات الإعلامية.

ج- مدى توفر الكوادر العلمية الإعلامية.

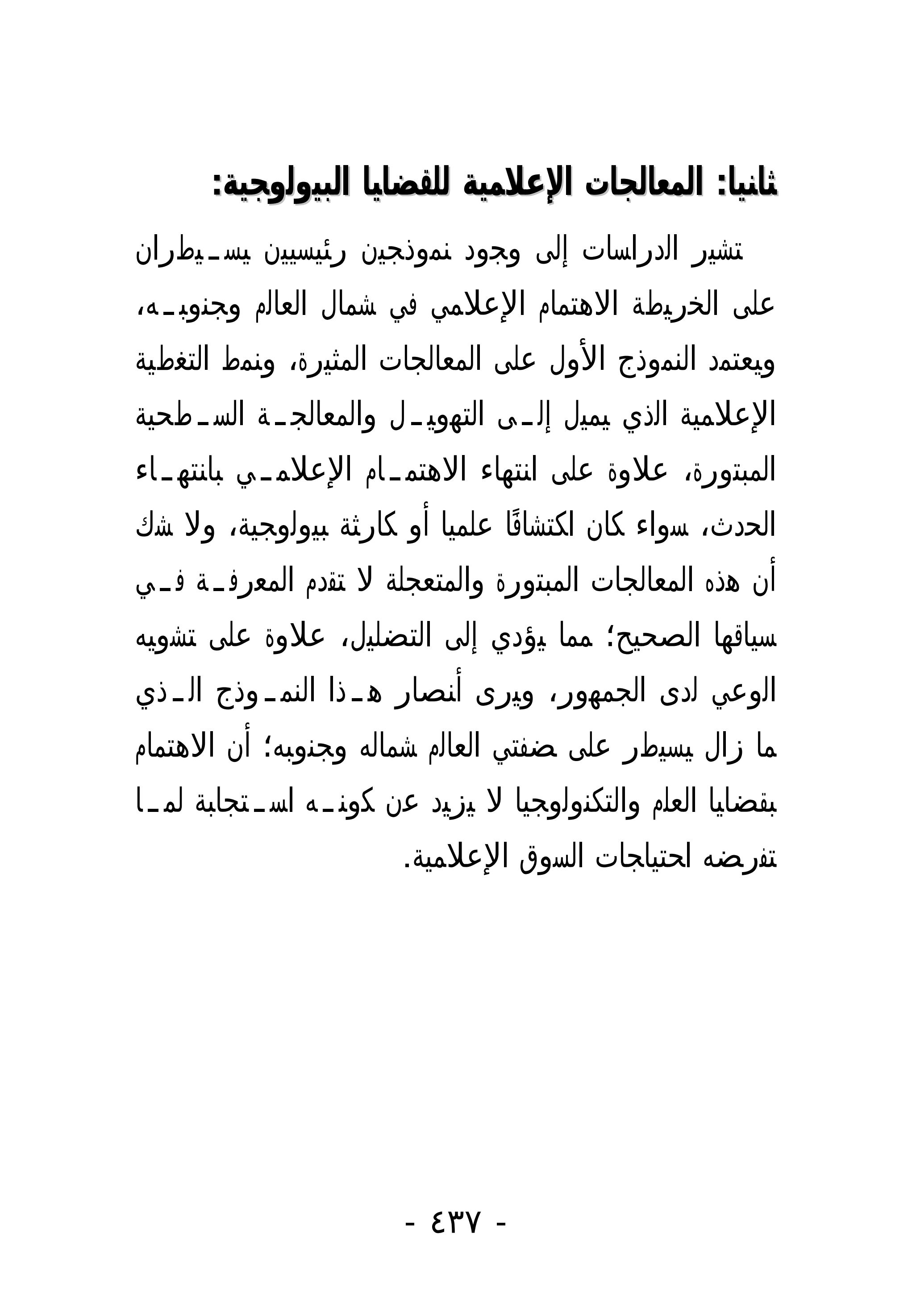
د- موقف الجمهور من القضايا العلمية والبيولوجية.



أولاً: سياسة الدولة تجاه البحث العلمي:

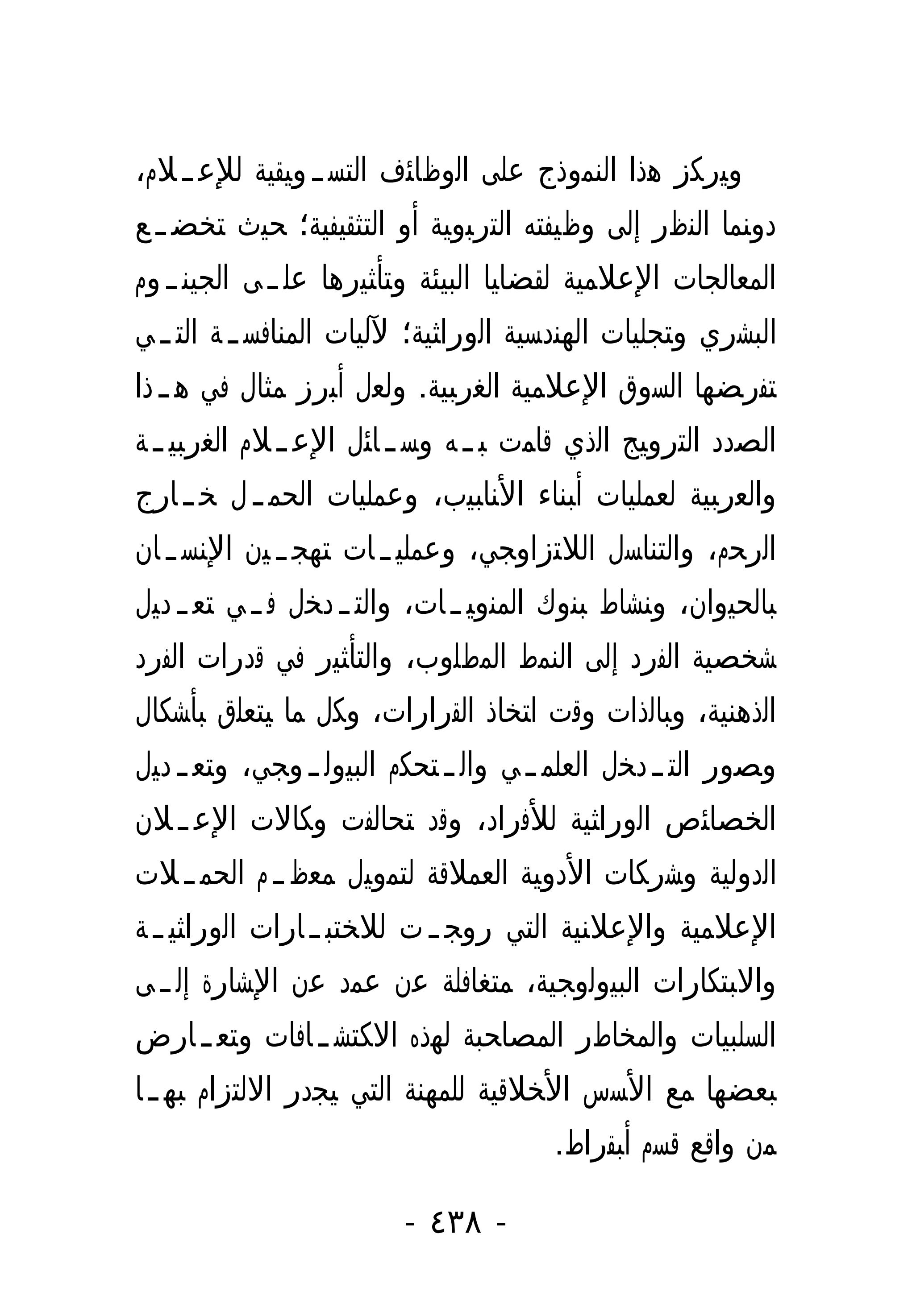
تتعدد الأجهزة التي تتولى مسئولية البحث العلمي في مصر، وتتوزع على الجامعات ومراكز البحوث وأكاديمية البحث العلمي، وتخضع لعدة وزارات، نذكر منها البحث العلمي، والتعليم العالي، والزراعة، والشئون الاجتماعية.

ونظرا لحيوية وخطورة الدور الذي يقوم به قطاع البحوث الوراثية، وارتفاع تكلفة البحوث؛ فإن الدولة مطالبة بالتدخل فيه أكثر من سائر فروع البحث العلمي، على أن يتم ذلك من خلال التنسيق والتعاون الكامل بين الجماعة العلمية وأجهزة التعليم والإعلام لإعداد استراتيجية عامة للبحث العلمي في مصر، تحدد الأولويات والبرامج التنفيذية ومراحل إنجازها، وتأهيل وتدريب الكوادر العلمية، وفي سياق هذه الاستراتيجية لا بد أن يكون لمصر رؤية واضحة، وأن تحدد ماذا تريد من الهندسة الوراثية، وماذا يمكن أن تقدم لنا هذه التكنولوجيا من حلول للمشاكل التي تواجه المجتمع المصري.



ثانيا: المعالجات الإعلامية للقضايا البيولوجية:

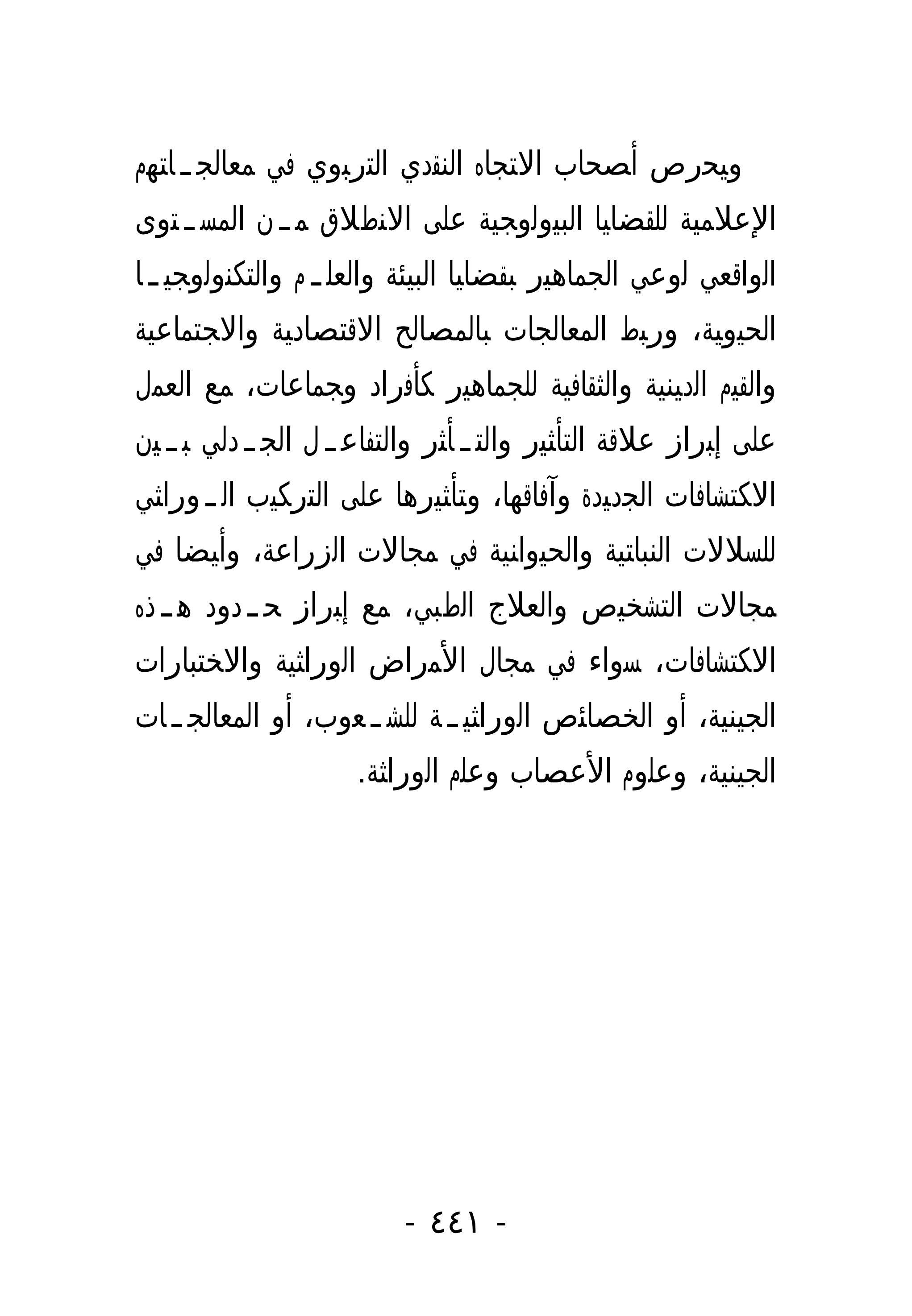
تشير الدراسات إلى وجود نموذجين رئيسيين يسـيطران على الخريطة الاهتمام الإعلامي في شمال العالم وجنوبـه، ويعتمد النموذج الأول على المعالجات المثيرة، ونمط التغطية الإعلامية الذي يميل إلـى التهويـل والمعالجـة السـطحية المبتورة، علاوة على انتهاء الاهتمـام الإعلامـي بانتهـاء الحدث، سواء كان اكتشافًا علميا أو كارثة بيولوجية، ولا شك أن هذه المعالجات المبتورة والمتعجلة لا تقدم المعرفـة فـي سياقها الصحيح؛ مما يؤدي إلى التضليل، علاوة على تشويه الوعي لدى الجمهور، ويرى أنصار هـذا النمـوذج الـذي ما زال يسيطر على ضفتي العالم شماله وجنوبه؛ أن الاهتمام بقضايا العلم والتكنولوجيا لا يزيد عن كونـه اسـتجابة لمـا تفرضه احتياجات السوق الإعلامية.



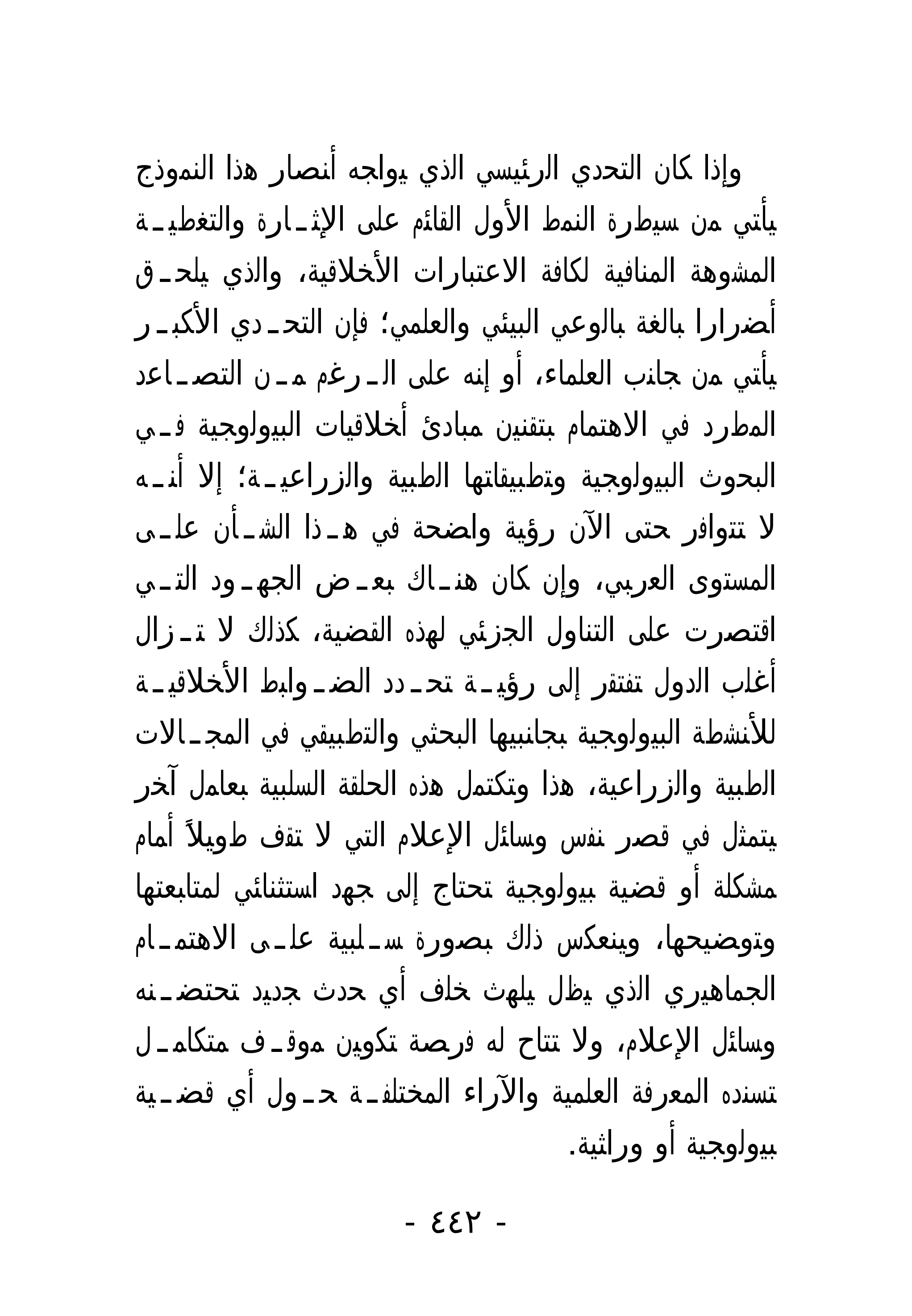
ويركز هذا النموذج على الوظائف التسـويقية للإعـلام، دونما النظر إلى وظيفته التربوية أو التثقيفية؛ حيث تخضـع المعالجات الإعلامية لقضايا البيئة وتأثيرها علـى الجينـوم البشري وتجليات الهندسية الوراثية؛ لآليات المنافسـة التـي تفرضها السوق الإعلامية الغربية. ولعل أبرز مثال في هـذا الصدد الترويج الذي قامت بـه وسـائل الإعـلام الغربيـة والعربية لعمليات أبناء الأنابيب، وعمليات الحمـل خـارج الرحم، والتناسل اللاتزاوجي، وعمليـات تهجـين الإنسـان بالحيوان، ونشاط بنوك المنويـات، والتـدخل فـي تعـديل شخصية الفرد إلى النمط المطلوب، والتأثير في قدرات الفرد الذهنية، وبالذات وقت اتخاذ القرارات، وكل ما يتعلق بأشكال وصور التـدخل العلمـي والـتحكم البيولـوجي، وتعـديل الخصائص الوراثية للأفراد، وقد تحالفت وكالات الإعـلان الدولية وشركات الأدوية العملاقة لتمويل معظـم الحمـلات الإعلامية والإعلانية التي روجـت للاختبـارات الوراثيـة والابتكارات البيولوجية، متغافلة عن عمد عن الإشارة إلـى السلبيات والمخاطر المصاحبة لهذه الاكتشـافات وتعـارض بعضها مع الأسس الأخلاقية للمهنة التي يجدر الالتزام بهـا من واقع قسم أبقراط.

أما النموذج الثاني للاهتمام الإعلامي بقضـايا الجينـات والثورة البيولوجية؛ فهو يعتمد على النظرة المتكاملـة لهـذه القضايا، سواء في علاقتها العضـوية بالقضـايا المجتمعيـة الأخرى (الدينية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية)، أو فيما تتميز به هذه القضايا من سمات الاستمرار وعدم الانقطـاع؛ مما يستلزم معالجات إعلامية تتسم بالشمول والمتابعة الهادئة المتعمقة، والرؤية النقدية ذات الطابع التربوي، مـع تجنـب التهويل والمبالغة. ويطرح هذا النموذج نمطين مـن أنمـاط المعالجة الإعلامية للقضايا البيولوجية هما: النمط التعليمـي والنمط النقدي، ويرتكز النمط التعليمي على رؤية تـرى أن نشر المعلومات الصحيحة عن قضايا الهندسـية البيولوجيـة وتطبيقاتها في مجال الزراعة والطب ليس كافيا؛ بل لا بد من توعية الجمهور بالأبعـاد والضـوابط العلميـة والتـأثيرات الاجتماعية والدينية والاقتصادية والتشـريعية، أمـا الـنمط التربوي النقدي فهو يضيف إلـى الـنمط السـابق اهتمامـا بمحاولة إشراك الجمهور في تقييم الموضـوعات الحيويـة؛ بحيث يسهم المتلقي في تعديل وتطوير هـذه الموضـوعات، ونشر الوعي بأخلاقيات الأداء المهني، سـواء فـي مجـال

البحث العلمي أو الممارسة الصحفية، من خلال التنظيمـات الأهلية والروابط والجماعات المدنية، ويتميز النمط النقـدي في معالجة قضايا البيئة (وفي قلبها قضايا الهندسة الوراثيـة وإشكالياتها) بقدرة أصحابه من الإعلاميين على تقديم رؤيـة نقدية لكشف كافة أشكال التضليل الإعلامـي والانتهاكـات الأخلاقية والمهنية التي يمارسـها أنصـار النمـوذج الأول، ومواجهتها بصورة علمية متمكنة، وهم يشكلون رغم قلـتهم خط الدفاع الرئيسي في مواجهة ادعاءات ومبالغات أصحاب المصالح التجارية والصناعية، وتحالفاتهم غير المقدسة فـي مجـالات الطـب وصـناعة الأدويـة، ومعامـل التحليـل والاختبارات الجينية، وفي مواجهة هؤلاء الذين لا يكفون عن بذل المحاولات الدءوبة لإفساد الإعلاميين الـذين يـؤثرون مصالحهم الفردية الضيقة على كافة الاعتبارات الأخلاقيـة؛ سواء في أدائهم المهني، أو انسياقهم خلف الرشاوي المقنعـة والإغراءات المادية مـن جانـب المسـتثمرين وأصـحاب المصـالح، والـذين يحـاولون تجميـل وجـه سياسـاتهم ومشروعاتهم الضارة بالبيئة والإنسان؛ وذلك لتبرير ثرواتهم الطائلة وغير المشروعة.



ويحرص أصحاب الاتجاه النقدي التربوي في معالجـاتهم الإعلامية للقضايا البيولوجية على الانطلاق مـن المسـتوى الواقعي لوعي الجماهير بقضايا البيئة والعلـم والتكنولوجيـا الحيوية، وربط المعالجات بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية والقيم الدينية والثقافية للجماهير كأفراد وجماعات، مع العمل على إبراز علاقة التأثير والتـأثر والتفاعـل الجـدلي بـين الاكتشافات الجديدة وآفاقها، وتأثيرها على التركيب الـوراثي للسلالات النباتية والحيوانية في مجالات الزراعة، وأيضا في مجالات التشخيص والعلاج الطبي، مع إبراز حـدود هـذه الاكتشافات، سواء في مجال الأمراض الوراثية والاختبارات الجينية، أو الخصائص الوراثيـة للشـعوب، أو المعالجـات الجينية، وعلوم الأعصاب وعلم الوراثة.



وإذا كان التحدي الرئيسي الذي يواجه أنصار هذا النموذج يأتي من سيطرة النمط الأول القائم على الإثـارة والتغطيـة المشوهة المنافية لكافة الاعتبارات الأخلاقية، والذي يلحـق أضرارا بالغة بالوعي البيئي والعلمي؛ فإن التحـدي الأكبـر يأتي من جانب العلماء، أو إنه على الـرغم مـن التصـاعد المطرد في الاهتمام بتقنين مبادئ أخلاقيات البيولوجية فـي البحوث البيولوجية وتطبيقاتها الطبية والزراعيـة؛ إلا أنـه لا تتوافر حتى الآن رؤية واضحة في هـذا الشـأن علـى المستوى العربي، وإن كان هنـاك بعـض الجهـود التـي اقتصرت على التناول الجزئي لهذه القضية، كذلك لا تـزال أغلب الدول تفتقر إلى رؤيـة تحـدد الضـوابط الأخلاقيـة للأنشطة البيولوجية بجانبيها البحثي والتطبيقي في المجـالات الطبية والزراعية، هذا وتكتمل هذه الحلقة السلبية بعامل آخر يتمثل في قصر نفس وسائل الإعلام التي لا تقف طويلاً أمام مشكلة أو قضية بيولوجية تحتاج إلى جهد استثنائي لمتابعتها وتوضيحها، وينعكس ذلك بصورة سـلبية علـى الاهتمـام الجماهيري الذي يظل يلهث خلف أي حدث جديد تحتضـنه وسائل الإعلام، ولا تتاح له فرصة تكوين موقـف متكامـل تسنده المعرفة العلمية والآراء المختلفـة حـول أي قضـية بيولوجية أو وراثية.

ورغم كل هذا الاهتمام الإعلامي الذي أصبحت تحظى به القضايا البيولوجية؛ إلا أن الخبرة المحلية والعالمية تشير إلى مجموعة من السلبيات تتمثل فيما يلي:

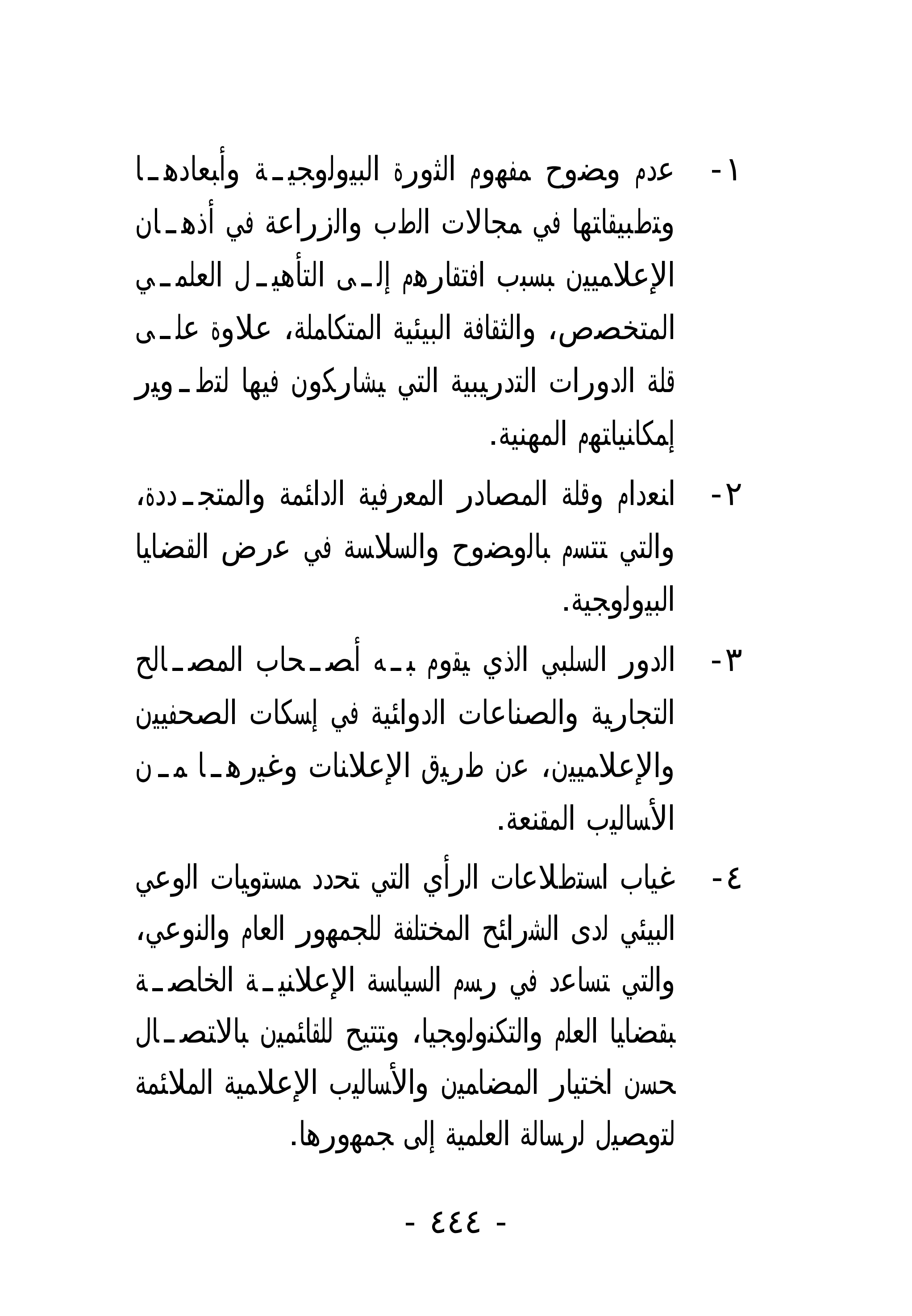
١- أحادية النظرة بالتركيز علـى الجوانـب المبهـرة والمثيرة في معالجة الاكتشافات ونتائج البحوث في مجال الجينات الهندسية الوراثية.

٢- الاقتصار على التغطية الجزئية وقلـة التحقيقـات العلمية والموثقة، والتي تعتمد على الطرح المبسط دون إخلال بالحقائق العلمية.

٣- الخلط بين الموضوعات الإعلانية المدفوعة الأجـر والموضوعات الإعلامية.

٤- الاهتمام بالأبعاد العالمية للبحوث البيولوجيـة دون مراعاة للظروف والسياقات المحلية.

ولا شك أن هذه السلبيات وسواها تعكس المعوقات العديدة التي تحول دون قيام وسائل الإعلام برسالتها فـي التوعيـة العلمية، ومن أبرز هذه المعوقات:



١- عدم وضوح مفهوم الثورة البيولوجية وأبعادها وتطبيقاتها في مجالات الطب والزراعة في أذهان الإعلاميين بسبب افتقارهم إلى التأهيل العلمي المتخصص، والثقافة البيئية المتكاملة، علاوة على قلة الدورات التدريبية التي يشاركون فيها لتطوير إمكانياتهم المهنية.

٢- انعدام وقلة المصادر المعرفية الدائمة والمتجددة، والتي تتسم بالوضوح والسلاسة في عرض القضايا البيولوجية.

٣- الدور السلبي الذي يقوم به أصحاب المصالح التجارية والصناعات الدوائية في إسكات الصحفيين والإعلاميين، عن طريق الإعلانات وغيرها من الأساليب المقنعة.

٤- غياب استطلاعات الرأي التي تحدد مستويات الوعي البيئي لدى الشرائح المختلفة للجمهور العام والنوعي، والتي تساعد في رسم السياسة الإعلانية الخاصة بقضايا العلم والتكنولوجيا، وتتيح للقائمين بالاتصال حسن اختيار المضامين والأساليب الإعلامية الملائمة لتوصيل لرسالة العلمية إلى جمهورها.

٥- الاعتماد على المعلومات البيئية المترجمة، والتـي يشوبها عدم الوضوح والتفكك المعرفي والمنطقي؛ مما يسهم في تعقيد وتشويه القضايا العلميـة فـي أذهان الجماهير.

٦- غياب التنسيق بين كافة الأطراف المعنية بـالإعلام البيئي والعلمي في مصر (وفي مقـدمتها وسـائل الإعلام المقروء والمرئـي والمسـموع)، وبـين الباحثين والعلماء في مجـال الجينـات والهندسـة الوراثية، وبين الإعلاميين في هذا المجال، وبـين هؤلاء جميعا وبين شركات صناعة الأدوية ومعامل الاختبارات الوراثية؛ مما يؤدي إلى بعثرة الجهـود وتكرارهــا، وانغــلاق دائــرة علــم الوراثــة والبيوتكنولوجيــا علــى فئــات محــدودة مــن المتخصصين وأصحاب المصالح.

هذا ويضاف إلى المعوقات السابقة بعض الصعوبات التي تواجه الإعلاميين، وتؤثر بصورة حاسمة في تحديد مسـتوى ونوعية المنتج الإعلامي عن القضايا العلمية، وعلى الأخص قضايا الثورة البيولوجية، وتنحصر فيما يلي:

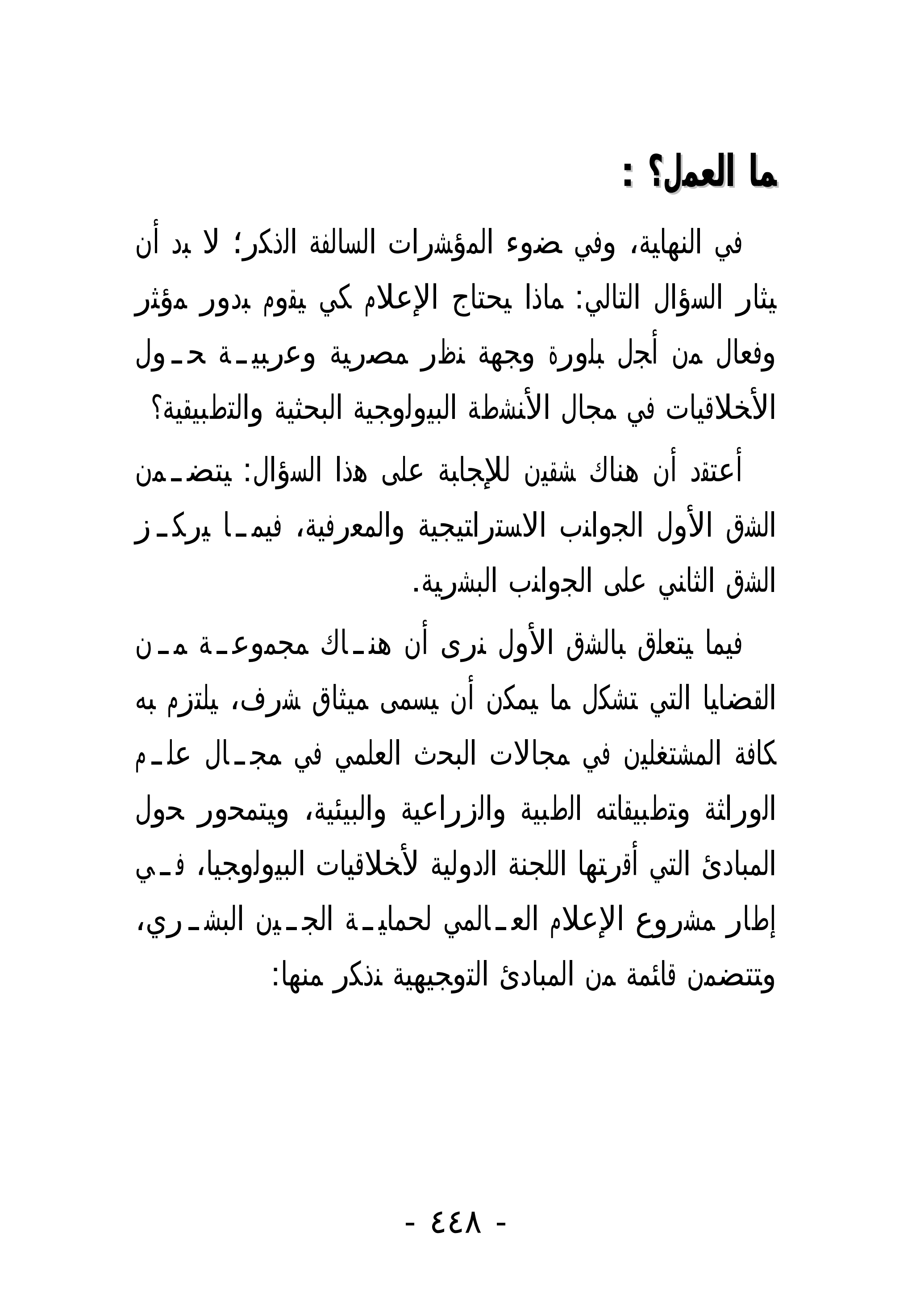
١- السياسة الإعلامية لكل من الصحف والإعلام المرئي والمسموع، والتي تحددها عوامل كثيرة تتصدرها العلاقة بالسلطة السياسية ودوائر صنع القرار، وتوجيهات القائمين عليها، وشبكة المصالح التي تربطهم بأصحاب النفوذ الاقتصادي والسياسي، ونوع الجمهور الذي تتوجه إليه كل وسيلة إعلامية مقروءة أو مرئية أو مسموعة في الريف والحضر.

٢- المستوى العلمي والمهني للإعلاميين وللصحفيين المشتغلين بقضايا البيئة والعلم والتكنولوجيا، وقد أكدت الشواهد العديدة (المستقاة من البحوث والدراسات والخبرة الشخصية، ومن اعترافات الإعلاميين والصحفيين أنفسهم) الحقيقة المؤسفة؛ وهي افتقارهم إلى الحلقة العلمية المتخصصة التي تؤهلهم لفهم الكثير من خفايا المشكلات والتحديات الأخلاقية، التي تواجه الاكتشافات الحديثة في مجال علم الوراثة والبيوتكنولوجيا.

٣- تخلف الأداء المهني للإعلاميين بسبب غياب ما يسمى بثقافة الأداء المهني، وخضوعهم لما يسمى بالبيروقراطية الإعلامية والصحفية، التي تعوق أدائهم المهني، وتحول دون استفادتهم بالخبرات العالمية المعاصرة من خلال المؤتمرات والدورات التدريبية والاحتكاك بالخارج.

٤- غياب دراسات الجمهور. وقد اتضح أن وسائل الإعلام المصرية لا تهتم بتخصيص ميزانيات لإجراء البحوث الضرورية لاستطلاعات الرأي، والتعرف على مستوى الوعي العلمي والبيئي لدى الجمهور، والواقع إن غالبية الصحفيين المشتغلين بقضايا البيئة والعلم والتكنولوجيا يتوجهون إلى جمهور لا يعلمون شيئًا عن مستوى وعيه أو إلمامه بالقضايا العلمية والبيئية المثارة محليا ودوليا.

٥- غياب قائمة الأولويات العلمية لدى الإعلاميين المشتغلين بقضايا العلم والتكنولوجيا والبيئة؛ مما يوقعهم في الخلط وعدم التمييز بين الإيجابيات والمخاطر التي تنطوي عليها الاكتشافات الجديدة، في إطار منظومة القيم الثقافية والدينية السائدة، علاوة على الآثار الاجتماعية والقانونية والاقتصادية المترتبة على هذه الاكتشافات.



ما العمل؟ :

في النهاية، وفي ضوء المؤشرات السالفة الذكر؛ لا بد أن يثار السؤال التالي: ماذا يحتاج الإعلام كي يقوم بدور مؤثر وفعال من أجل بلورة وجهة نظر مصرية وعربيـة حـول الأخلاقيات في مجال الأنشطة البيولوجية البحثية والتطبيقية؟

أعتقد أن هناك شقين للإجابة على هذا السؤال: يتضـمن الشق الأول الجوانب الاستراتيجية والمعرفية، فيمـا يركـز الشق الثاني على الجوانب البشرية.

فيما يتعلق بالشق الأول نرى أن هنـاك مجموعـة مـن القضايا التي تشكل ما يمكن أن يسمى ميثاق شرف، يلتزم به كافة المشتغلين في مجالات البحث العلمي في مجـال علـم الوراثة وتطبيقاته الطبية والزراعية والبيئية، ويتمحور حول المبادئ التي أقرتها اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا، فـي إطار مشروع الإعلام العـالمي لحمايـة الجـين البشـري، وتتضمن قائمة من المبادئ التوجيهية نذكر منها:

١- ضمان حرية إجراء البحوث على الجين البشـري، مع التأكيد على تفوق كرامة الإنسان وحريته علـى حرية البحث العلمي، وضمان حق جميع الأفراد في الانتفاع بنتائج هذه البحوث.

٢- التأكيد على مبدأ القبول المسبق والحـر والـواعي للإنسان لإجراء البحوث التـي تسـتهدف تعـديل سلوكه أو التدخل في جيناته.

٣- التأكيد على مبـدأ سـرية المعلومـات الوراثيـة الخاصة، ومنع وصولها إلى الغير، مع رفـض أي تمييز قائم على السمات الوراثية.

ولا شك أن التزام الجماعة العلمية بهذا الميثـاق يسـتلزم ما يلي:

أ- ضرورة توفير مناخ ملائم للتنسيق بين الأهـداف الاجتماعية لتحسين مستوى ونوعية الحياة البشرية على مدى نصف القرن القادم، وبـين السياسـات العلميـة والسياسـات الاجتماعيـة والاقتصـادية؛ للنهوض بأوضاع الناس ومستوياتهم، على أن يـتم ذلك بصورة شاملة، ولا يقتصر على مجال علمـي دون الآخر، أو فئة اجتماعية دون الأخرى.

ب- تشكيل لجان قومية في كل دولة للإشراف على أبحاث الهندسة الوراثية؛ وذلك بعد أن دخلت تجارب تخليق البشر صناعيا مرحلة بالغة الحساسية والحرج.

ج- ضرورة توفير مصادر معلومات عصرية ومتطورة وواضحة ومبسطة عن المشكلات والقضايا البيولوجية وأخلاقياتها، وتزويد الإعلاميين بها.

د- إعداد حلقات نقاشية ودورات تدريبية تضم الإعلاميين والعلماء في مجالات الوراثة والبيوتكنولوجيا؛ للسعي سويا من أجل التوصل إلى اختيار أنسب الأساليب الإعلامية لمعالجة القضايا البيولوجية، وتوعية الرأي العام بأخلاقياتها ومخاطرها.

ه- السعي لإقامة شركات إعلامية تعليمية عن قضايا الهندسة الوراثية وإشكالياتها، ومواثيقها الأخلاقية.

و- استخدام أسلوب الحملات الصحفية والإعلامية لمعالجة القضايا الحيوية في مجال البيولوجيا والتحكم الوراثي، خصوصا تلك القضايا ذات البعد التنموي التي تحتاج إلى التراكم المعرفي والمتابعة المتواصلة.

الهوامش والمراجع

اعتمدت المصادر والمراجع التالية:

أولاً: وثائق اليونسكو:

١- تقرير المدير العام بشأن إعداد وثيقة دولية لحماية الجين البشري، المؤتمر العام، الدورة الثامنة والعشرون، باريس، ١٩٩٥.

٢- قانون الحياة، أخلاقيات الهندسة الوراثية، عدد خاص من رسالة سبتمبر، ١٩٩٤.

٣- تنمية الوعي البيئي، عدد خاص من مجلة الطبيعة والموارد، اليونسكو، المجلد ٢٨، العدد الثاني، ١٩٩٢.

٤- أشكال من المشهد الطبيعي، الحوار بين الناس والمكان، رسالة اليونسكو، مايو، ١٩٩٧.

٥- البعد السكاني، عدد خاص من رسالة اليونسكو، يناير، ١٩٩٢.

٦- الجسد والذات، عدد خاص من رسالة اليونسكو، أبريل ١٩٩٧.

٧- Leila El – Hamamsy and Others: Bio Ethics and Human Popluation Paris, Genetics Research In Proceedings of the third session, IBC UNESCO Sep ١٩٩٥. pp. ٣٦ – ٦٦.

٨- Rerport On Human Gene Therapy. IBC of UNESCO. Sept. ١٩٩٥.

ثانيا: الكتب والدراسات والمقالات:

٩- فانس بكارد: إنهم يصنعون البشـر، ترجمـة زينـات صباغ، سلسلة الألف كتـاب الثـاني، ١٦٩، الهيئـة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.

١٠- روبرت أورتشتين، وبول إيرليش: عقل جديد، ترجمة أحمد مستجير، منشورات المجتمع الثقافي، أبو ظبـي، ١٩٩٤.

١١- محمد السيد سعيد: الإعلام وثقافة المجتمـع المـدني، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربيـة، القـاهرة، مايو، ١٩٩٧.

١٢- نجوى كامل: وسائل الإعلام وتأثيرهـا فـي تشـكيل الوعي وتعـديل الاتجاهـات والسـلوك إزاء قضـية التغيرات المناخية، كلية الإعلام، القاهرة، ١٩٩٧.

١٣- عواطف عبد الرحمن: قضايا البيئة بين الصحافة والرأي العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، سبتمبر، ١٩٩٥.

١٤- ديفيد لوبريتون: أنثرولوجيا الاستخدامات الطبية للجسم البشري، مجلة ديـوجين، اليونسـكو، العـدد، ١٦٧، ١١١ – د. ت.

١٥- المهدي المنجرة: انصهار العلم والثقافة، مفتـاح القـرن الحادي والعشرين، ندوة فانكوفر بكندا، سبتمبر ١٩٨٩.

١٦- عبد العليم محمد: الإعـلام وتوحيـد العالـم، جريـدة الأهرام، ١٠ يناير، ١٩٩٧.

١٧- محمد فتحي: الخيانة والعنف والإدمان، هل هي نتائج حتمية لجينات دراسة، مجلة المصـور، ٢١ فبرايـر، ١٩٩٧.

١٨- فهمي هويدي: إنهم يعبثون بالنواميس، جريدة الأهرام، ٢٥ مارس، ١٩٩٧.

١٩- أحمد عبد الصمد: قضية استنسـاخ البشـر، جريـدة الشعب، ١٨ مارس، ١٩٩٧.

٢٠- ربيع أبو الخير: النعجة دوللي وعلماء مصر، مجلـة المصور، ٢٨ فبراير، ١٩٩٧.

٢١- صلاح الدين حافظ: وثيقة دوليـة وخلافـات دينيـة وأخلاقيات، مجلة الدراسات الإعلامية، عدد خاص عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، سبتمبر، ١٩٩٤.

صدر للمؤلفة

١- مقدمة في الصحافة الإفريقية، القاهرة، دار الفكر العربـي (الطبعة الأولى ١٩٨٠ – الطبعة الثانية ١٩٨٥).

٢- الصحافة الصهيونية فـي مصـر ١٨٩٧ – ١٩٥٤، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٠.

٣- دراسات في الصحافة المصرية والعربيـة، العربـي للنشر والتوزيع، ١٩٨١.

٤- مصر وفلسطين (الطبعتان الأولى والثانيـة)، الكويـت، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافـة، ١٩٨٠ – ١٩٨٥، والطبعة الثالثة: دار العرب، القاهرة ١٩٩٠.

٥- صور إفريقيا في الصحافة العربية، القاهرة، دار الفكر العربي، (الطبعة الثانية)، ١٩٨٥.

٦- الصحافة العربية في الجزائر ١٩٥٤ – ١٩٦٢، القاهرة، معهد الدراسات العربيـة، (الطبعـة الأولـى)، ١٩٧٨، (الطبعة الثانية)، الشركة الوطنية بالجزائر، ١٩٨٧.

٧- تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية (بالاشـتراك مع آخرين)، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٣.

٨- قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، الكويت، سلسلة عالم الثالث، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب، ١٩٨٤، والطبعة الثانية، دار الفكر العربي، ١٩٩٠.

٩- إشكالية الإعلام التنموي في الوطن العربي، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٥.

١٠- إسرائيل وإفريقيا ١٩٤٨ – ١٩٨٤ (بالاشتراك مع حلمي شعراوي)، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٦.

١١- دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٦.

١٢- المدرسة الاشتراكية في الصحافة (الحقبة اللينينية ١٨٩٦ – ١٩٢٣)، القاهرة، مركز البحوث العربية (الطبعة الثانية)، ١٩٨٩.

١٣- دراسات في الصحافة المصرية والعربية، قضايا معاصرة، القاهرة، دار العربي، ١٩٨٩.

١٤- الصحافة العربية في مصر السودان والصومال، مشترك الأليكسو، تونس ١٩٩٢.

١٥- القائم بالاتصال في الصحافة المصرية، كلية الإعـلام، جامعة القاهرة، ١٩٩١.

١٦- هموم الصحافة والصحفيين في مصر، القـاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٤.

١٧- الإعلام وقضايا البيئة في الوطن العربـي، مشـترك، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.

١٨- الإعلام العربي والاختـراق الصـهيوني، دار الفكـر العربي، ١٩٩٥.

١٩- الصحافة العربية وتحديات العصر، الكويـت، عـالم الفكر، ١٩٩٥ (مشترك).

٢٠- قضايا إعلامية معاصرة في الوطن العربي، القـاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٧.

٢١- المرأة المصرية والإعـلام فـي الريـف والحضـر (مشترك)، دار العربي، القاهرة، ١٩٩٩.

تحت الطبع:

١- الاتجاهات النقدية في بحوث الإعلام.

٢- المسكوت عنه في قرية جنوبية.ت